د. محسن محمد المتولي العربي

نوري باشا السعيد

من البداية إلى النهاية

الدار العربية للموسوعات

نوري باشا السعيد
من البداية إلى النهاية

تأليف
د. محسن محمد المتولي العربي

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٥ م ـــ ١٤٢٦ هـ



الدار العربية للموسوعات

الحازمية ـ ص.ب: ٥١١ ـ هاتف: ٩٥٢٥٩٤/ ٠٠٩٦١٥ ـ فاكس: ٤٥٩٩٨٢/ ٠٠٩٦١٥
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣/ ٠٠٩٦١٣ ـ ٧٢٥٠٦٦/ ٠٠٩٦١٣ ـ بيروت ـ لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com
البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

إهـــداء

إلى روح أمي الطاهرة

إلى روح والدي المهندس فوزي إبراهيم

إلى روح الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار

وأخيراً إلى زوجتي العزيزة رندا

المؤلف



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

رافق نوري السعيد الحكم الملكي في العراق سبعاً وثلاثين سنة، وكان في العقدين الأخيرين من حياته أوسع رجال السياسة العربية نفوذاً وأمضاهم كلمة وأشدهم حيلة ودهاء وأكثرهم اتصالاً بساسة الدول الغربية وقادتها. وقد كانت خاتمته فاجعة هائلة لم يسجل التاريخ لها مثيلاً في فظاعتها، فطورد في بغداد الثائرة كالذئب الجريح يوماً وبعض يوم، ومزقت أشلاؤه وسحبت في الشوارع والميادين.

ولقد أثارت شخصية نوري السعيد ولا تزال تياراً من الجدل والخلاف حول دورها في السياسة العربية، حيث يرى البعض أنه كان من أشد المناصرين للغرب في العالم العربي على حساب أمته العربية، بينما يرى فريق آخر أنه يعتبر من أوائل القوميين العرب الذين كان لهم دور كبير في دعم قضايا الأمة العربية.

إن تاريخ الشخصيات السياسية المتميزة، ونشاطهم أمر جدير باهتمام الباحثين الذين بوسعهم أن يسلطوا أضواء جديدة على جوانب تاريخية مهمة في حياة تلك الشخصيات. ولذا جاءت هذه الدراسة لكي تلقي الضوء على تاريخ تلك الشخصية ودورها في القضايا العربية. بالإضافة إلى ذلك فإنه كثيراً ما تلصق بعض الاتهامات والتدليسات والتقولات والانتحالات بحق زعماء

ومسؤولين ومنهم نوري السعيد، فتؤخذ في بعض الأحيان على عواهنها دون نقد أو فحص أو تدقيق، وتفسر على أنها حقائق ثابتة فتؤثر في أسلوب التفكير، وتغرس خطاياها في المجتمع أو الحياة العامة أو الثقافة القومية للأمة.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وسبعة فصول رئيسية، ثم أعقبتها خاتمة وثبت بأهم المصادر والمراجع، التي استندت إليها الدراسة. يعالج الفصل الأول سيكولوجية نوري السعيد من حيث البنية السيكولوجية، والقيم والنسق القيمي، وأخيراً بعض سماته النفسية. وأهمية هذا الفصل ترجع إلى الصلة القوية بين علم النفس وعلم التاريخ، إذ اعتاد علماء النفس الاجتماعي على أن يلتمسوا في الزعماء والقادة صفات معينة من الشخصية، ومن ثم لا يستطيع الباحث أن يلمّ بجوانب شخصية نوري السعيد إلا من خلال دراسة البنية السيكولوجية كأسلوب سيكولوجي يهدف إلى فهم وتفسير شخصية نوري السعيد، وكذلك محاولة دراسة القيم والنسق القيمي لدى نوري السعيد باعتبار أن القيم تعتبر أحد الموجهات الرئيسية للسلوك الإنساني بصفة عامة. وأخيراً دراسة بعض السمات النفسية الرئيسة لنوري، تلك السمات التي تشكل شخصية نوري وتحكم سلوكه وتصرفاته وما يتخذه من قرارات إزاء مختلف القضايا ويأتي في مقدمتها القضايا العربية.

وأما الفصل الثاني، فيتناول بدايات نوري السعيد في العمل القومي العربي، وذلك من خلال تسليط الضوء على دوره في جمعية العهد، وانعكاسات ذلك على شخصيته، ونشاطه السياسي فيما بعد. ويتناول هذا الفصل أيضاً اتصاله المبكر بالإنجليز ونشاطه العسكري والسياسي أيام الثورة العربية الكبرى، وموقعه في حكومة فيصل في سوريا وما رافقها من أحداث ساعدت على بروزه فوق المسرح السياسي، وثقل وزنه السياسي بصورة ملموسة.

ويعالج الفصل الثالث دور نوري في قيام جامعة الدول العربية، حيث كان

نوري من أبرز رجال السياسة العربية الذين شاركوا في تأسيس الجامعة من خلال الاشتراك في المراحل المختلفة التي أدت في النهاية إلى إعلان قيام جامعة الدول العربية. وكذلك فإن هذا الفصل يعالج موقف نوري السعيد تجاه الجامعة بعد إعلان قيامها حيث أصبحت الجامعة بعد ذلك مسرحاً للصراع بين العراق ومعظم الدول العربية، ويأتي في مقدمتها مصر. ولاستكمال الصورة كان لابد من دراسة موقف نوري من نشاطات الجامعة خاصة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وميثاق الضمان الجماعي العربي.

أما الفصل الرابع فيتناول موقف نوري السعيد من سياسة الأحلاف الغربية. حيث أفرزت الحرب العالمية الثانية تناسباً جديداً للقوى على صعيد الشرق الأوسط وأدت إلى تغير واضح في التوازن الدولي، حيث تعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، أدت إلى بروز قوى جديدة أصبح لها شأن كبير في نطاق السياسة الدولية، أبرزها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في حين خرجت بريطانيا وفرنسا من الحرب بأعباء اقتصادية وسياسية ثقيلة، أدت إلي إضعاف دورهما في الشؤون الدولية. ونتيجة لذلك عمدت بريطانيا إلى توجيه أنظار صانعي السياسة الخارجية الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط، في محاولة منها للاحتفاظ بنفوذها القديم في المنطقة عن طريق الدعم الأمريكي. ومن هنا ظهرت مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة. ولقد تعددت أشكال هذه المشاريع طبقاً لمواقف دول المنطقة منها خاصة مصر والعراق.

أما الفصل الخامس فيركز على موقف نوري السعيد من قضايا الوحدة العربية. ولقد قسمت الدراسة هذا الموضوع إلى قسمين ؛ يتناول القسم الأول الاتحاد العراقي ـ الأردني في فترة حكم الملك عبد الله (١٩٤٧-١٩٥١)، ثم فترة حكم الملك حسين (١٩٥١-١٩٥٨)، باعتبار أن فترة حكم الملك طلال كانت فترة انتقالية. أما القسم الثاني من هذا الفصل فيتناول الوحدة العراقية ـ السورية. ولقد قسمت الدراسة هذا القسم إلى ثلاث مراحل ؛ المرحلة الأولى

من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٩، والمرحلة الثانية من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٨ ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، أما المرحلة الثالثة فتتناول الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٤ وهي ما يطلق عليها مرحلة الانقلابات العسكرية السورية.

ويتضمن الفصل السادس دراسة للخلافات العراقية ـ العربية. ونظراً لتنوع تلك الخلافات فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث عناصر رئيسية. يعالج الأول منها الصراع المصري ـ العراقي والذي امتد من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٨، حيث توترت العلاقات المصرية ـ العراقية في تلك الفترة بسبب بعض القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية من ناحية، والقضية السورية وما رافقها من محاولة اتحاد العراق مع سوريا من ناحية ثانية، ثم جاء حلف بغداد ليدخل الصراع بين البلدين مرحلة جديدة تميزت بالعداء الصريح أو السافر، حيث لجأ كل منهما إلى مختلف الوسائل للإطاحة بحكومة البلد الآخر. وأخيراً يتناول هذا العنصر الوحدة المصرية ـ السورية وموقف نوري السعيد منها. أما العنصر الثاني من هذا الفصل فلقد عالج العداء الهاشمي ـ السعودي، ذلك العداء الذي وجدت جذوره منذ الصراع الحجازي ـ النجدي (الهاشمي ـ الوهابي) وترك أثره بعد ذلك على العلاقات العراقية ـ السعودية منذ تأسيس الدولة العراقية. أما العنصر الثالث من هذا الفصل فيلقي الضوء على قضية هامة وحساسة لا زالت تلقي بظلالها على الساحة السياسية العربية؛ وهي قضية العلاقات العراقية ـ الكويتية، حيث تناولت الدراسة في هذا العنصر قضية الحدود العراقية ـ الكويتية وما ترتب عليها من مشكلات بين البلدين، بالإضافة إلى دراسة المحاولات العراقية لضم الكويت إلى العراق.

والفصل السابع يعالج دور نوري السعيد في القضية الفلسطينية، حيث كان لنوري السعيد دور ملموس في أحداث تلك القضية. ولقد قسمت الدراسة هذا الموضوع إلى ثلاث فترات زمنية، الفترة الأولى من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ وتتناول الدراسة فيها دور نوري السعيد في أحداث الثورة الفلسطينية

الكبرى ومؤتمر المائدة المستديرة. والفترة الثانية تتناول أحداث القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٧ وما تضمنته هذه الفترة من أحداث يأتي في مقدمتها لجان التحقيق وقرار تقسيم فلسطين. وأخيراً الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٨، وهذه الفترة من أخطر الفترات نظراً لقيام حرب ١٩٤٨ وما ترتب عليها من نتائج، يضاف إلى ذلك أن تلك الفترة شهدت تهجير يهود العراق إلى إسرائيل، وما ترافق مع ذلك من توجيه أصابع الاتهام إلى نوري السعيد بأنه كان المسؤول الأول عن عملية التهجير، مما أدى إلى تقوية إسرائيل عسكرياً واقتصادياً.

أما الخاتمة : فتناولت أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نقاط، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. ثم ختمت الدراسة بثبت بأهم المصادر والمراجع.

ولقد واجهت الدراسة العديد من الصعوبات، ومنها:

١ ـ طول الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة.

٢ ـ تشعب موضوعات الدراسة في اتجاهات متعددة ومتداخلة في نفس الوقت، مما يصعب من مهمة الباحث في تناول الموضوعات باستفاضة كاملة.

٣ ـ على الرغم من تعدد مصادر المادة العلمية إلا أن الكثير منها وخاصة المراجع العربية والمذكرات الشخصية، كانت تصطبغ بميول كتابها من حيث تقييمها لأعمال نوري السعيد ومواقفه تجاه معظم قضايا الدراسة، مما يصعب من مهمة الباحث الذي يبغي تحري الدقة والموضوعية.

وقد استندت الدراسة إلى العديد من المصادر والمراجع، يأتي في مقدمتها وثائق الخارجية المصرية. وتكمن أهمية تلك الوثائق في أنها كشفت عن العديد من الجوانب الخفية في العلاقات العَراقية ـ العربية في مختلف القضايا التي تناولتها الدراسة.

كما اعتمدت الدراسة على بعض ملفات وثائق الخارجية البريطانية

(Foreign Office) والتي أفادت الباحث كثيراً في إلقاء الضوء على الموقف البريطاني تجاه نوري السعيد في مختلف مراحل حياته السياسية، بالإضافة إلى أهمية تلك الوثائق في الكشف عن دور بريطانيا في قيام جامعة الدول العربية، وسياسة الأحلاف الغربية، وقضية الكويت، وغيرها من القضايا التي تمت دراستها.

كما اعتمدت الدراسة على العديد من الوثائق المنشورة ـ عربية وأجنبية ـ أما الوثائق العربية المنشورة فمنها ما نشرته وزارة الدفاع العراقية تحت عنوان (المحاضر الرسمية لجلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة)، ومنها وثائق جامعة الدول العربية والمحفوظة بمكتبة جامعة الدول العربية بالقاهرة، بالإضافة إلى ذلك فلقد اعتمدت الدراسة على بعض الوثائق العربية المنشورة الأخرى والتي أفادت الباحث كثيراً.

أما الوثائق الأجنبية المنشورة، فيأتي على رأسها وثائق الخارجية الأمريكية (Foreign Relations of the United States) والمحفوظة بمكتبة السفارة الأمريكية بالقاهرة. وقد استفاد الباحث كثيراً من تلك الوثائق في إلقاء الضوء على المواقف الأمريكية تجاه قضايا الدراسة.

كما استفادت الدراسة من بعض الرسائل الجامعية التي كتبها باحثون متخصصون، أتيحت لبعضهم فرصة الاطلاع على وثائق ومصادر لم تتوافر للباحث، وهي رسائل متعددة، منها رسائل ماجستير ودكتوراه عربية وأجنبية. أما عن المذكرات الشخصية، فهي وفيرة جداً، حيث كتب الكثير من المعاصرين الكثير والكثير عن أحداث فترة الدراسة، ومن تلك المذكرات ما هو عراقي وما هو سوري وما هو أجنبي مترجم وغير مترجم.

كما استعان الباحث بالعديد من البحوث والمقالات العربية والأجنبية لكتاب وأساتذة جامعيين، لهم آراؤهم المفيدة والتي أثرت الدراسة في شتى فصولها وجوانبها. كما كان للمراجع العربية والأجنبية نصيب وافر في إثراء هذه

الدراسة بالآراء المتعددة والمتنوعة، ومساعدتها على إكمال جوانب النقص التي لم تف بها الوثائق أو المذكرات. وكان لتلك المراجع أهميتها، لأن بعضها كتب بواسطة البعض ممن عاصروا فترة الدراسة.

كما استفادت الدراسة من بعض الدوريات العربية والأجنبية العديدة، التي كانت تبرز الأحداث أولاً بأول عن طريق كتابة المقالات أو نشر الأخبار الهامة التي أفادت الدراسة كثيراً.

ويجب أن ينسب الفضل إلى أصحابه الذين لولاهم ما خرجت هذه الدراسة إلى النور، فانطلاقاً من مبدأ العرفان بالجميل أتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور/ طلعت إسماعيل رمضان ذلك النهر الذي يرتشف منه طلاب العلم، تلك الشعلة التي أدعو الله أن تظل دائماً تضيء لنا الطريق، الذي لم يبخل علينا يوماً بعلمه ونصحه وإرشاده، والذي لم يكن بابه يوماً موصداً أمام طالب علم.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور/ رياض الرفاعي على متابعته المستمرة لتلك الدراسة وتوجيه الباحث إلى الاتجاه الصحيح، وذلك ليس بجديد على تلك الشخصية التي تعتبر شعلة النشاط في آداب المنصورة، والمرجع العلمي لطلاب الدراسات العليا ب٧قسم التاريخ. ولا يستطيع الباحث أن يفي تلك الشخصية حقها للدور الكبير الذي قام به في إتمام هذه الدراسة وخروجها بالصورة التي ترضيه.

وهناك شكر خاص جداً لابد من توجيهه إلى روح الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز سليمان نوار رحمه الله. تلك الشخصية التي من الصعب أن يجود علينا الزمان بمثلها في مجال الدراسات التاريخية، والتي قدمت الكثير للباحث وللعديد من طلاب العلم في مختلف أنحاء العالم العربي. فتحية إجلال وتقدير لروح ذلك العالم الجليل، وأدعو الله أن يسكنه فسيح جناته نظير ما قدمه للعلم.

والشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ جاد طه لتفضله برئاسة لجنة

المناقشة، وتحمله مشقة الحضور لمناقشة الطالب، وأرجو أن تنال هذه الدراسة رضاه وقبوله. كما أتقدم بشكري وعرفاني بالجميل إلى الدكتور/ إبراهيم العدل ذلك الوجه البشوش والابتسامة الدائمة، والذي يعتبر الأخ الأكبر لجميع طلاب الدراسات العليا في الكلية. فشكراً جزيلاً على تفضله بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ بالكلية، وإلى جميع أفراد أسرتي الذين وقفوا بجانبي لاسيما والدي العزيز، وإلى جميع أفراد أسرة زوجتي خاصةً والدتها، جزاهم الله جميعاً عني خير الثواب.

وأخيراً، فإنني قد اجتهدت قدر طاقتي، لإخراج هذه الدراسة على هذه الصورة، فإن كان قد حالفني التوفيق، فلله وحده الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى، فحسبي أنني اجتهدت بقدر الإمكان. وللمجتهد المصيب أجران، وللمجتهد المخطئ أجر.

وإني لأسأل الله العلي القدير، أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح، إنه سميع مجيب.

إذا أردنا أن نحقق أهداف العلم ـ الفهم والتفسير، التنبؤ المتعلقة بالإنسان بصفة عامة وبنوري السعيد بصفة خاصة، فلابد لنا من نظرة متأنية فاحصة للبنية السيكولوجية لنوري السعيد، تلك البنية التي تشكل شخصية نوري كإنسان عادي وكمسؤول، تلك البنية التي تحكم خياراته السلوكية سواء الشخصية أو العامة المتعلقة بأمور الحكم والسياسة محلياً وعربياً ودولياً.

ولأجل أن نفهم شخصية كنوري السعيد فلابد لنا من تطبيق أسلوب دراسة الحالة من خلال منهج تحليل المضمون كأسلوب سيكولوجي يهدف إلى فهم وتفسير شخصية نوري السعيد، وكذلك محاولة دراسة القيم والنسق القيمي لدى نوري السعيد على اعتبار أن القيم تعتبر أحد الموجهات الرئيسية للسلوك الإنساني بصفة عامة. وأخيراً دراسة بعض السمات النفسية الرئيسية لنوري،

تلك السمات التي تشكل شخصية نوري وتحكم سلوكه وتصرفاته وما يتخذه من قرارات إزاء مختلف القضايا العامة والخاصة.

وفي ضوء ذلك سيتناول الباحث فيما يلي بالدراسة التاريخية، والتحليل السيكولوجي الموضوعات التالية :

أولاً: دراسة الحالة لنوري السعيد.

ثانياً: القيم والنسق القيمي لدى نوري السعيد.

ثالثاً: بعض السمات النفسية الرئيسية لنوري السعيد.



الفصل الأول

سيكولوجية نوري السعيد



أولاً: دراسة الحالة لنوري السعيد

١ ـ الإطار الأسري

تختلف المصادر في تحديد الموطن الأصلي لأسرة نوري السعيد، فقد ورد في التقرير البريطاني الذي وضع عام ١٩٣٥ عن الشخصيات العراقية أن نوري السعيد ((ابن محاسب من أصل موصلي)) [١]. فيما تشير مصادر أخرى إلى أن أسرة نوري السعيد كانت تقطن أصلاً منطقة طوزخورماتو أو كفري[٢]. وتؤكد مجموعة ثالثة من المصادر العربية والغربية على أن أجداد نوري السعيد كانوا من سكنة بغداد[٣]. بل يذهب كل من بيردوود (Birdwood) وجالمان (Gallman) إلى أن جده الأكبر الذي كان يدعى ملا لولو قد سكن بغداد منذ ثلاثمائة سنة ونيف[٤].

---

(١) العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، البصرة، ١٩٨٣، ص٧٣.

(٢) Batatu, Hanna, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton, Princeton University Press, 1978, p.180.

(٣) محمد صالح آل السهروردي، لب الألباب، الجزء الأول، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٣٣، ص٢٨٢.

(٤) Birdwood, Christopher (Lord), Nuri as-Said, A Study in Arab Leadership, London, Cassell, 1959, p8. Gallman, Waldemar, Iraq under General Nuri, My Recollections of Nuri al-Said, 1954-1958, Baltimore, Johns Hopkins Press, 1964, p.9.

ولم تتفق المصادر أيضاً على تحديد نسب نوري السعيد، فمنها ما يؤكد أنه من أصل كردي[١]، ومنها ما يذهب إلى اعتباره من أصل عربي وتنسبه إما إلى عشيرة (القراغول البغدادية)[٢] أو إلى قبيلة (شمر) المعروفة[٣]. فيما يجمع بعض المؤلفين بين أكثر من أصل واحد بالنسبة له. ففي رأى حنا بطاطو أن نوري يجمع في انتسابه القومي بين أصل عربي وآخر تركي. ويجمع جالمان بين كل ذلك فيقول ((إنه كردي المولد، تركي الثقافة، عراقي المهنة)) [٤].

ويرجع هذا الاختلاف والتباين في الآراء، إلى أن نوري نفسه لم يشر في كتاباته، أو في أحاديثه الخاصة والصحفية، إلى انتمائه القومي. وقد يعود ذلك إلى عدم اكتراثه بهذا الموضوع، أو إلى اعتبارات سياسية على الأرجح. كما يرجع ذلك أيضاً إلى انتمائه الأسري دون المتوسط. فلو كان نوري السعيد منتمياً إلى إحدى العوائل المعروفة لما غدا انتماؤه القومي لغزاً يصعب على المؤرخ حله. ولكن رغم كل ذلك فلا مجال للشك في أمرين اثنين، أولهما انتماؤه العراقي، وثانيهما أن سحنته أو ما يعرف بأوصافه (الاثنوغرافية)، لا تشير إلى انتماء عربي أصيل.

ولد نوري السعيد ببغداد سنة ١٨٨٨م[٥] في منطقة (تبة الكاوور)[٦]، قرب ساحة الميدان حالياً. وكان سعيد بن صالح، والد نوري، موظفاً في دائرة الأوقاف ببغداد في العصر العثماني، وكان له شقيقان آخران هما مصطفى وغناوي كانا في مستواه منزلة. فيكون سعيد بذلك منتمياً إلى الفئة المثقفة

---

(١) أمين الريحاني، ملوك العرب، ط٢، بيروت، د.ن، ١٩٨٠، ص٨٦٤.

(٢) العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، المرجع السابق، الوثيقة ٨٥، ص٣٨٣.

(٣) محمد صالح آل السهروردي، المرجع السابق، ص٢٨٢.

(٤) Gallman, op.cit., p.9.

(٥) Gallman, op.cit., pp9-10.

(٦) كلمة تركية تعني تل النصارى.

النامية، وبالتحديد إلى جناحها الخامل الذي انعكست عليه سلبيات العصر العثماني. فإنه على الرغم من كفاءته لم يطمح في مركز عال، ولم تجلب السياسة اهتمامه، بل كان متحفظاً في اتصالاته بالموظفين الإداريين الأتراك. وكان يعيش في منزله مع زوجته وأطفاله الخمسة على راتبه القليل، وكان هذا البيت متواضعاً لدرجة أن وصفه البعض أنه لم يكن بين البيوت شيئاً مذكوراً[١].

أما والدة نوري فإنها كانت تدعى فاطمة بنت عبد الرازق وقد أنجبت فضلاً عن نوري أربع بنات، تربوا جميعاً في جو عائلي عرف بتمسكه بالشعائر الدينية. ويقال إن صالحاً والد سعيد، وجده طه كانا من خطباء جامع الأحمدية قرب محلة الميدان[٢]. ومع ذلك كانت اللغة التركية هي لغة المخاطبة بين أفراد الأسرة، شأنها في ذلك شأن الأسر المشابهة لها. ولا شك أن ذلك ترك أثره على إمكانات نوري في اللغة العربية.

قضى نوري مرحلة طفولته في جو أقرب إلى الانغلاق منه إلى الانفتاح، الأمر الذي انعكس على شخصيته. لقد عانى نوري من الكبت الذي كان يمارس عليه في البيت وفي الكُتاب فكان منكسراً خانعاً فيهما، إلا أنه عندما كان يخرج للعب في الشارع والأزقة يكون على النقيض من تلك الشخصية المكبوتة، فكان يُنفِّسُ عن كبته بمصارعة الصبيان بالأيدي والتشاجر بكل ما أوتي من قوة وبكل ما تتطلبه حياة الشارع لفرض السيطرة والهيمنة[٣]. ولعل ذلك أصاب نوري بنوع من التناقض في شخصيته[٤]. فهو حيناً خاضع منكسر وحيناً آخر وحش كاسر يستخدم أكثر الأساليب ضراوةً

---

(١) مجلة الأماني، العدد الثاني، بغداد، فبراير ١٩٣١، ص٤.

(٢) عبد الرازق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨، ص١٩.

(٣) طالب مشتاق، أوراق أيامي ١٩٠٠-١٩٥٨، ط١، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨، ص٥١٨.

(٤) علي الوردي، شخصية الفرد العراقي، بغداد، دار المعارف، ١٩٥١، ص ص٦٠-٧٠.

وعنفاً ومكراً لتحقيق مآربه. فهو الحمل الوديع والذئب الكاسر في آن واحد[1].

ولعل هذا يُعتبر أحد المفاتيح الرئيسية لشخصية نوري السعيد التي تفسر العديد من مواقفه السياسية والاجتماعية المتناقضة. فهو يحمل المسبحة بيد ويحتسي كوب الخمر باليد الأخرى، ويجالس بائعي الخضر والفاكهة مع أنه في قمة سلطته ونفوذه، ويعطف على أصدقائه وفي نفس الوقت لا يتوانى عن سحقهم عندما يقفون أمام تطلعاته وأهدافه السياسية. وهو يدعو للوحدة مع سوريا وعندما توشك أن تتحقق يهدمها في ذات اللحظة.

وهكذا نلمح العديد من السلوكيات والقرارات السياسية المتناقضة والمتضاربة لنوري السعيد مما يصعب فهمه على الباحث الذي يأخذ بظواهر الأمور دون سبر أغوار شخصية معقدة مثل شخصية نوري السعيد. فهذا التناقض له جذوره الضاربة في نشأة نوري السعيد.

٢ ـ إطار التعليم

التحق نوري بأحد الكتاتيب في بغداد لتعلم القراءة والكتابة وحفظ آيات القرآن الكريم، فتعلم مبادئ الخط والإنشاء والحساب وقراءة القرآن. لقد أثر التعليم في الكُتاب على شخصية نوري ويرجع ذلك إلى نظام الكُتاب والذي يتسم بالكبت الشديد للشخصية بالإضافة إلى أسلوب المعاقبة البدنية. ولكن نوري كان ينفِّس عن هذا الكبت عندما يعود للعب في الشوارع مع أقرانه والشجار معهم - كما ذكرنا سابقاً. لقد أدى ذلك إلى ازدواج شخصية نوري السعيد، تلك الازدواجية التي تميز غالبية الشعب العراقي[2].

وعلى الرغم من تردده دخل نوري في الثامنة من عمره مدرسة الرُّشدية

---

(١) باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق (الوقائع-الدوافع- الحلول)، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩، ص ص٣٢٩-٣٥١.

(٢) علي الوردي، المرجع السابق، ص٦٤.

العسكرية وذلك بتشجيع من الجنرال رجب باشا، قائد الفرقة العثمانية السادسة ببغداد، ولرغبة أهله الذين فضلوا له التعليم العسكري لأنه كان مجانيًا وتتحمل الدولة العثمانية نفقات الدراسة، بل إنها تدفع راتباً مناسباً للطلاب. وفي الوقت نفسه كانت العسكرية توفر للطالب فرصة ذهبية للارتقاء الاجتماعي، مقارنة بما هو متاح لهم في المهن الأخرى[١]. ولقد قضى نوري في هذه المدرسة أربع سنوات درس خلالها مبادئ التاريخ الإسلامي وجغرافية الدولة العثمانية والهندسة والحساب والصحة واللغات العربية والتركية والفرنسية[٢].

وبعد إتمام دراسته في الرشدية، دخل الإعدادية العسكرية ببغداد سنة ١٨٩٩، ودرس فيها المثلثات والجبر والهندسة والصحة والفلك والجغرافيا والتاريخ والدين واللغة العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية، وقد تخرج فيها عام ١٩٠٢. و لقد قطع نوري مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي بصورة طبيعية ودون رسوب أو تعثر[٣].

توجه نوري السعيد بعد ذلك إلى استانبول للدراسة في كليتها العسكرية. ولقد شكل ذلك نقلة نوعية في حياة نوري السعيد حيث قال: ((بعد تخرجي من الكلية بدأت أشعر بشعور يختلف عن شعور الناس في بلدي))[٤]. وهذا يدل على ميول البارانوية (Paranoid) لديه والمتمثلة في شق العظمة، وإن اتضح الشق الآخر لديه فى اضطهاد من يخالفه الرأي أو يقف حائلاً دون تحقيق أهدافه التي تصل به إلى العظمة[٥].

---

(١) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دمشق، دار الحصاد، ٢٠٠٠، ص٥٤.

(٢) عبد الرازق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، بغداد، ١٩٥٩، ص١٦٢.

(٣) محمد صالح آل السهروردي، المرجع السابق، ص٢٨٢.

(٤) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٢١.

(٥) هول. ك ـ لندزي. ج، نظريات الشخصية، ترجمة لطفي فطيم، مراجعة لويس كامل مليكة، القاهرة، دار الشايع للنشر، ١٩٧٨، ص٣٠٢.

تأثر نوري خلال دراسته في الكلية الحربية بآراء عدد من أساتذته وبعض القادة والمفكرين، ومزاياهم. ويأتي على رأس هؤلاء ضابط ألماني يدعى فون لوسو (Von Loso) قام بالتدريس لنوري في الكلية الحربية باستانبول، والذي يقول عنه نوري إنه ترك أعظم تأثير على حياته خاصةً قوله: ((إن على المرء أن يستعمل عقله وطاقته بما هو متوفر بين يديه)). ويضيف نوري معلقاً: ((إن ذلك أعطاني فكرة اتبعتها طول حياتي وهي أن أكون عمليًا لا مثاليًا))[1].

وحول المبدأ نفسه ذكر نوري السعيد في مناسبة أخرى ما نصه :((وكلمة واحدة ليس فيها شيء من السياسة، بل فيها شيء من المبادئ. وهذه الكلمة سمعتها من أحد الرجال الفرنسيين. حيث جاء هذا الرجل يقول: إن مستقبلنا أصبح ماضياً وليس أمامنا إلا مستقبل البلاد. وتلك الكلمة أعجبتني كثيراً وإن شاء الله مهما كان سوف أعمل بها))[2]. وكان ذلك يعني بالنسبة لنوري السعيد أن يكون شديد الحذر والحيطة في خطواته، وأن يكون ضد كل ما اعتبره ((تغييراً ثورياً خطيراً)) على حد تعبيره.

إن دراسة نوري السعيد العسكرية جعلت مستواه الثقافي أرقى مما كان سائداً، نتيجة لتحصيله الدراسي العالي، وإتقانه لغات عديدة، واحتكاكه بالثقافات الأخرى، وكانت ثقافته مُسيّسة إلى حد كبير جداً، خاصةً أنه تأثر بالثقافة التركية عامة، والعسكرية على الأخص، من خلال معايشته لطبيعة الأوضاع التي سادت تركيا منذ بداية القرن العشرين والتي أفرزت مكانة وسلطة حقيقية للضباط، مما دفعه إلى الولوج في عالم السياسة وتكتلاتها السرية. كما اقتبس وتشبع بالسمات الرئيسية للعسكرية التركية المعتمدة على مبدأ القوة كأداة للتغيير وحل لإشكاليات الحياة ومعضلاتها، حتى أمست الأتاتوركية كأسلوب

---

(١) Time, The Weekly News Magazine, June 17, 1957, p.24.

(٢) صدى العهد، بغداد، ١٨ سبتمبر ١٩٣٠، ص١.

المثل الأعلى له، مما ترك أثره على سلوكه السياسي والإداري عندما أدار دفة الحكم في العراق لاحقاً. وبعبارة أخرى لقد كان نوري متأثراً بالعثمانية بكل ما فيها من شدة وانضباط وتعصب، إذ كانت نشأته ودراسته وتدريباته ذات قيم عثمانية نشأ وتطبع عليها، وكونت النسيج النفسي والسلوكي اليومي له في حياته الخاصة والعامة[١].

٣ ـ الإطار المهني

بعد أن أتم نوري دراسته في استانبول تخرج برتبة ملازم ثان في سبتمبر ١٩٠٦. وقد أُلحق بالجيش التركي السادس المرابط في العراق. ثم عاد إلى استانبول، ورقي ملازماً أول في إبريل ١٩١١، ثم التحق بمدرسة أركان الحرب. وعندما نشبت حرب البلقان سنة ١٩١٢ خاض غمارها في ساحة تراقيا. وعمل مع عزيز المصري وأحرار العرب في جمعية العهد، فلما قُدم عزيز علي إلى المحاكمة وضيق الخناق على الشباب العربي، فرّ نوري من العاصمة استانبول متنكراً إلى مصر في مايو ١٩١٤. ثم توجه بعد ذلك إلى بغداد فاتصل بالشيخ سعيد النقشبندي وغيره. ثم توجه إلى البصرة والتجأ إلى زعيمها السيد طالب النقيب. وقد حكم عليه غيابيًا بالطرد من الجيش العثماني في يوليو ١٩١٤[٢].

وعندما احتل الإنجليز البصرة في أواخر سنة ١٩١٤ قاموا باعتقاله وإبعاده إلى الهند، ثم سمحوا له بالذهاب إلى مصر في خريف ١٩١٥. وعندما أعلن الشريف حسين ثورته في الحجاز في يونيه ١٩١٦، كان نوري في مقدمة الضباط المنضوين تحت لوائها. وقد عين رئيساً لأركان حرب الجيش الحجازي برتبة عميد، فرئيساً لأركان الجيش الشمالي بقيَادة الأمير فيصل. وأبلى في

---

(١) عقيل الناصري، المرجع السابق، ص٥٦.
(٢) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٢٣.

المعارك بلاءً حسناً وشهد وقائع معان ودرعا ودمشق، ورقي إلى رتبة أمير لواء. وعندما دخل الجيش العربي سوريا في أكتوبر ١٩١٨، أصبح نوري باشا كبيراً لمرافقي الأمير فيصل. وقد صحب الأمير عند سفره إلى باريس للاشتراك في مؤتمر السلام[١].

توجه نوري السعيد إلى أوَروبا بعد انهيار الحكومة الهاشمية في سوريا، ثم عاد إلى بغداد في أوائل عام ١٩٢١، فعين رئيساً لأركان الجيش العراقي برتبة عقيد (١٢ فبراير ١٩٢١). فمديراً للأمن العام (٩ يناير١٩٢٢). ثم عاد رئيساً لأركان الجيش في أول يونيه ١٩٢٢. وتولى علاوة على ذلك وكالة وزارة الدفاع في الوزارة السعدونية الأولى (٢٠ نوفمبر ١٩٢٢)، وأصبح وزيراً أصيلاً للدفاع في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٣[٢]. واحتفظ بوزارة الدفاع في وزارة جعفر العسكري (٢٢ نوفمبر ١٩٢٣ إلى ٢٩ يوليو ١٩٢٤). وعين وكيلاً للقائد العام في ٣٠ يوليو ١٩٢٤.

انتخب نوري نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي (مارس ١٩٢٤)، ثم انتخب نائباً عنها في مجلس النواب في يوليو ١٩٢٥، لكنه استقال ليحتفظ بمنصب وكالة القيادة العامة. ورقي إلى رتبة زعيم (عميد) في نوفمبر ١٩٢٥. وتولى وزارة الدفاع علاوة على وكالة القيادة العامة من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٥ إلى ١٩ مايو ١٩٢٦[٣].

وأعيد تعيينه وزيراً للدفاع في ٢١ نوفمبر ١٩٢٦ مع احتفاظه بوكالة القيادة العامة، وانتخب نائباً عن الحلة في مارس ١٩٢٧. وتخلى عن الوزارة وعاد وكيلاً للقائد العام في ١٧ يناير ١٩٢٨ إلى أن استقال في ٢٨ مايو ١٩٢٨.

---

(١) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، لندن، دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧، ص١٢٦.
(٢) عبد الرحمن الجليلي ، الملك غازي وقاتلوه، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٣، ص٣٣.
(٣) عقيل الناصري، المرجع السابق، ص٢١٨.

وانتخب نائباً عن بغداد في مايو ١٩٢٨، كما تقلد وزارة الدفاع مرة أخرى في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة من ٣ يونيه ١٩٢٨ إلى ٢٨ أبريل ١٩٢٩، ووزارته الرابعة (١٩ سبتمبر ١٩٢٩) ووزارة ناجي السويدي (١٨ نوفمبر ١٩٢٩ ـ ١٣ مارس ١٩٣٠)[١].

شكل نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣ مارس ١٩٣٠ وانتخب نائباً عن بغداد في نوفمبر١٩٣٠، وعقد في تلك السنة المعاهدة البريطانية ـ العراقية. ثم ألف وزارته الثانية في ١٩ أكتوبر ١٩٣١ إلى ٣ نوفمبر ١٩٣٢ حين تخلى عن الحكم إثر قبول العراق في عصبة الأمم (٣ أكتوبر ١٩٣٢) وتقلد علاوة على رئاسة الوزراء وكالة وزارة الخارجية من ٢٣ مارس ١٩٣٠ إلى ١٨ أكتوبر ١٩٣٠، ووكالة وزارة الداخلية من ٩ أكتوبر ١٩٣٠ إلى أول نوفمبر ١٩٣٠، ثم من ١٦ ديسمبر ١٩٣٠ إلى ٢٥ أبريل ١٩٣١، ووكالة وزارة الاقتصاد والمواصلات من ٢٥ أبريل ١٩٣٢ إلى أول يوليو ١٩٣١، ووكالة وزارة الدفاع من أول نوفمبر ١٩٣٠ إلى ٥ يناير ١٩٣١، ووكالة وزارة الخارجية أيضاً في ٢ نوفمبر ١٩٣١ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٣١. وقد رقي إلى رتبة فريق في الجيش العراقي في أغسطس ١٩٣٠[٢].

عُين نوري إثر استقالة وزارته مندوباً للعراق في عصبة الأمم في (نوفمبر ١٩٣٢) وأضيف إلى عهدته منصب الوزير المفوض في روما (٣١ يناير١٩٣٣). واشترك في الوزارة الكيلانية الأولى كوزير للخارجية (٢٠ مارس١٩٣٣) واحتفظ بمنصبه في الوزارة الكيلانية الثانية.

تقلد نوري في الوزارة المدفعية الأولى (٩ نوفمبر١٩٣٣) وزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع إلى ٢١ فبراير ١٩٣٤ وعُين عضواً بمجلس الأعيان في

(١) مير بصري، المرجع السابق، ص١٢٧.

(٢) كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨، ص٢٦٠.

٣١ أغسطس١٩٣٣ [١]. ثم تقلد وزارة الخارجية في وزارة علي جودت الأيوبي في ٢٧ أغسطس ١٩٣٤ ووزارة جميل المدفعي الثالثة في ٤ مارس ١٩٣٥ ووزارة ياسين الهاشمي في ١٧ مارس ١٩٣٥ إلى انقلاب بكر صدقي في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦. وقد غادر العراق إثر ذلك، ولم يعد إلى العراق إلا في أكتوبر ١٩٣٧ بعد مقتل بكر صدقي. وأوفد إلى لندن في نوفمبر ١٩٣٨ بمهمة خاصة تتعلق بفلسطين.

ألف نوري السعيد وزارته الثالثة في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٨ متقلدًا الرئاسة ووكالة وزارة الخارجية. وأعاد تأليف الوزارة في ٦ أبريل ١٩٣٩ إثر مصرع الملك غازي الأول[٢]. ثم تخلى عن وكالة وزارة الخارجية في ٢٥ أبريل ١٩٣٩، وتولى وكالة وزارة الداخلية من ٢٧ أبريل ١٩٣٩ إلى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٩. واستقال نوري حيث شكل بعد ذلك وزارته الخامسة في ٢٢ فبراير ١٩٤٠ متقلداً وكالة وزارة الخارجية علاوة على الرئاسة إلى ٣١ مارس ١٩٤٠[٣].

وفي ٣١ مارس ١٩٤٠ أصبح نوري وزيراً للخارجية في الوزارة الكيلانية الثالثة إلى أن استقال في ١٩ يناير ١٩٤١. وعندما جرت أحداث أبريل ومايو ١٩٤١ سافر إلى خارج العراق ثم عاد في يونيه ١٩٤١. وعين في هذا الشهر مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً في مصر على أن يقوم بمهمة خاصة في ديوان وزارة الخارجية. ثم تسلم منصبه في القاهرة، وعاد إلى بغداد فأُعيد تعيينه عضواً بمجلس الأعيان في ٢٥ أكتوبر ١٩٤١ [٤].

---

(١) سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨، ص١٦.

(٢) سلمان التكريتي، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش ١٩٣٩-١٩٥٣، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٨، ص ص٣٩-٤١.

(٣) سعاد شير، المرجع السابق، ص٩٢.

(٤) مير بصري، المرجع السابق، ص١٢٩.

وتقلد نوري رئاسته السادسة في ٩ أكتوبر ١٩٤١ إضافة إلى وكالة وزارة الدفاع، ثم تولى وكالة وزارة الخارجية أيضاً في ١٥ يونيه ١٩٤٢. وقد أعاد تشكيل وزارته السابعة في ٨ أكتوبر ١٩٤٢ متقلداً الرئاسة ومهام وزارة الدفاع بالوكالة. وألف وزارته الثامنة في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ محتفظًا برئاسة الوزراء ووكالة وزارة الدفاع إلى ٣ يونيو ١٩٤٤.

انتُخب نوري رئيساً لمجلس الأعيان في أول ديسمبر ١٩٤٥. وشكل وزارته التاسعة في ٢١ نوفمبر ١٩٤٦ متقلداً الرئاسة ووزارة الداخلية. ثم استقال في ٢٩ مارس ١٩٤٧، وأعيد انتخابه رئيساً لمجلس الأعيان في ٣ أبريل ١٩٤٧. وجدد انتخابه لهذه الرئاسة في أول ديسمبر ١٩٤٧ وأول ديسمبر ١٩٤٨، ثم شكل وزارته العاشرة في ٦ يناير ١٩٤٩، وتقلد وزارة الداخلية مع الرئاسة إلى ١٧ مارس ١٩٤٩ واستقالت وزارته في ١٠ ديسمبر ١٩٤٩.

جدد تعينه للمرة الثالثة رئيساً لمجلس الأعيان في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٩ [١]. وشكل وزارته الحادية عشرة متقلداً الرئاسة ووزارة الداخلية في ١٦ سبتمبر ١٩٥٠. وتخلى عن وكالة وزارة الداخلية في ٥ فبراير ١٩٥١ واستقال من الحكم في ١٠ يوليو ١٩٥٢. وعين وزيراً للدفاع في الوزارة المدفعية السادسة (٢٩ يناير ١٩٥٣) واحتفظ بمنصبه في الوزارة المدفعية السابعة (٧ مايو ١٩٥٣) إلى ١٧ سبتمبر ١٩٥٣.

أصبح نوري السعيد رئيساً للوزراء للمرة الثانية عشرة في ٣ أغسطس ١٩٥٤ مع قيامه بوكالة وزارة الدفاع[٢]. وأعاد تشكيل الوزارة للمرة الثالثة عشرة متقلداً الرئاسة ووكالة وزارة الدفاع في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ إلى ٢٠ يونيه ١٩٥٧، وتولى نوري رئاسة الوزراء (مع وكالة وزارة الدفاع) للمرة الرابعة عشرة

---

(١) عقيل الناصري، المرجع السابق، ص٢٢١.

(٢) محمد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص٨٧.

في ٣ مارس ١٩٥٨، واستقال في ١٩ مايو ١٩٥٨ وشكل في اليوم نفسه وزارة الاتحاد العربي الهاشمي (لمملكة العراق والأردن)، وبقي في سدة الحكم إلى ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨.[١]

٤ ـ عقائده السياسية

اتسمت عقائد نوري السعيد السياسية بعدة سمات وهي: ـ

١ ـ الميكافيلية النفعية ـ البراجماتية العملية

استطاع نوري أن يشق طريقه بنجاح وسط ظروف معقدة ومتباينة. وكان لواقعه الاجتماعي، وكونه وحيداً، مجرداً من أي سند مادي أثره على سلوكه السياسي منذ خطواته الأولى في هذا الميدان، وفيما بعد أيضاً.

لقد برزت علائم الطموح عليه منذ بدايات حياته العملية، وتحولت إلى ظاهرة مزمنة طغت على تصرفاته بصورة لفتت أنظار الجميع، حيث دخل السياسة من أبواب الحركة القومية، ومعاداة الدولة العثمانية وسيطرتها على البلاد العربية، ولكن باتجاه إصلاحي تعمقت أبعاده باستمرار، وبصورة ثابتة. وكان نوري مناوراً من الطراز الأول، يعرف كيف يستغل الظروف والثغرات ويكرسها لخدمة أغراضه الخاصة والعامة، الأمر الذي ساعده فيه فهمه الجيد لنفسيات الآخرين. كان نوري ميكافيلياً، يؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة، وأن السياسة ميدان خاص له قوانين ومحركات تفرض سلوكاً معيناً على من يخوضه[٢].

ومنذ أيام شبابه ونشاطه في سوريا اقتنع نوري قناعة تامة بأن القوى الدولية الكبرى هي التي تشكل العامل الأساسي الأول والأخير في تقرير مصير مجرى الأحداث في المنطقة. ومن هذا المنطلق أصبح الرضوخ للأمر الواقع

---

(١) سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠-١٩٥٨ :دراسة في اتجاهات الحكم، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٢، ص١٦٣.

(٢) عبد الرازق النصيري، المرجع السباق، ص٣٢٧.

جزءاً ملازماً لسلوكه السياسي اليومي على جميع الأصعدة، الأمر الذي يُفضي دائماً إلى طريق المساومة على حساب المبدأ[1].

ولقد تمثلت الميكافيلية والبراجماتية بشكل واضح عند نوري السعيد مع قيام الدولة العراقية، حيث إن صعود وارتقاء الضباط الهاشميين في هيكل الدولة الجديدة، أوجد في الوقت ذاته، حركه اجتماعية مضادة لهم، تمثلت بقوى المؤسسات الاجتماعية التقليدية وزعامتها من مشايخ، وسادة، ومن الأرستقراطية القديمة، حيث عارضت تلك القوى تسلل هؤلاء الضباط ومنهم نوري السعيد إلى المناصب العليا باعتبارهم ((ليسوا من علية القوم، ولا من العوائل المعروفة))، ولا ((من أصحاب العراقة في العرق والمولد)) ومنهم من ينحدر من ((أناس الطبقة الثالثة))[2]. كما طُعنوا وخاصةً نوري السعيد بأصولهم القومية، باعتبار أنه ينتمي إلى أصول غير عربية.

ولأن نوري السعيد كان ميكافيلياً فإنه قام باتخاذ خط سياسي من أجل امتصاص حركة المعارضة هذه والحد من تأثيراتها، وأيضاً بغية تشتيت قوة هذه التأثيرات المناهضة له، وكذلك لتثبيت موقعه في مراكز القرار على مختلف مستوياتها، وهذا الخط السياسي تمثل في: -

أولاً: التماثل أكثر فأكثر مع السياسة البريطانية، لأجل اكتساب التأييد السياسي. إذ كان يستمد مصادر قوته الحقيقية من دعم وإرادة قوى الاحتلال له في المرحلة الأولى، ومن قوة بريطانيا في المراحل اللاحقة، عبر سفاراتها في بغداد[3].

ثانياً: الالتفاف حول العرش الهاشمي وتقويته بغية توطيد مركزية الدولة،

---

(١) بنو مشيان، ربيع العرب، ترجمة جورج مصروعة، بيروت، دار المكشوف، ١٩٥٩، ص٨٨.

(٢) حنا بطاطو، العراق :الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، ترجمة عفيف الرازار، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠، ص٣٥٦.

(٣) عقيل الناصري، المرجع السابق، ص٥٧.

حيث يعتبر ذلك في الوقت نفسه تقوية لنفوذه من جانب، وإضعاف مواقع القوى التقليدية والحد من تأثيراتها من جانب آخر.

ثالثاً: المصاهرة المتبادلة مع عائلة العسكري، وهي من إحدى العوائل المعروفة في العراق[1]. وقد تم ذلك عن طريق زواج نوري من نعيمة أخت جعفر العسكري (وزير الدفاع ١٩٢١)، وزواج جعفر من أخت نوري السعيد. إن هذا الزواج لم يكن تجمعاً إنسانياً فحسب، بل يحمل في مضامينه أبعاداً سياسية، ويمثل في الوقت نفسه أحد مصادر القوة للحكم.

إن نوري السعيد لم يختلف عن معظم ساسة العراق في فترات الاحتلال والانتداب والاستقلال إلا في حدود تكاد تقترب من العدم في حالات غير قليلة، لكنه كان أكثرهم صراحة، وربما كان أكثرهم واقعية في إطار تفكيره وقناعته، ولذلك فهناك من يشبه نوري السعيد بأنه تاليران[2] العرب[3].

٢ ـ الدكتاتورية السلطوية

لقد كان نوري لا يميل إلى إطلاق الحريات العامة. كما كان يكره أصحاب الآراء العقائدية مهما كان المذهب الذي ينتمون إليه. ولم يكن ليتحمل تأسيس أحزاب للمعارضة. ولذلك كانت شقة الخلاف بينه وبين المعارضة تتوسع لتتعدى حدود الخلافات السياسية المألوفة.

يُضاف إلى ذلك أنه كان من أشد المعارضين لإطلاق حرية الصحافة[4]،

---

(١) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ط٢، لندن، دار كوفان للنشر، ١٩٩٢، ص٥٩.

(٢) هو شارل تاليران وزير خارجية فرنسا في عهد لويس السادس عشر وكان سيئ الخلق، واسع الحيلة، متحللاً من كل قانون أدبي.

(٣) مذكرات أحمد مختار بابان، إعداد وتقديم كمال أحمد مظهر، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص١٠٤.

(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج٦، تقرير المفوضية المصرية ببغداد عن نوري السعيد، بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٦.

ولم يكن ليتردد في استعمال أساليب الشدة إذا تعرض مركزه في الحكم للخطر حتى ولو كان ذلك ضد أقرب المقربين إليه. كما كان يرى أن العراق لا يحتاج إلى ديمقراطية سياسية، ولكن ما يحتاجه هو إدارة سياسية حازمة يكون هو على رأسها، ووظيفة هذه الإدارة تنحصر في توفير المتطلبات الضرورية للشعب العراقي، والتي يرى نوري أنها تنحصر في توفير البيت والأرض والخبز وما يكفي كل أسرة لإعالة أبنائها[١].

لقد كان نوري يرى أن العراق ليس مهيَّأً بعد للانتخابات الحرة، ولذلك كان يتدخل في تعيين أعضاء الوزارات والبرلمان. والسبب في ذلك من وجهة نظره أنه لا يجب أن تكون هناك أي معارضة لحكمه، سواء معارضة برلمانية أو شعبية، وأن الجماهير لا إرادة لها، وكل ما عليها هو أن تطيع حكامها[٢]. وتبدو دكتاتورية نوري واضحة عندما كان يشبه نفسه دائماً بأنه المربي للعراق، يرعاه كما يرعى الأب ابنه منذ طفولته حتى الرشد، وهذا هو السبب (كما كان يقول) الذي جعله يراقب كل ما يجري في العراق، وأن يكون حريصاً على الحكم[٣].

ثانياً :القيم والنسق القيمي لدى نوري السعيد

١ ـ القيـم :

تعتبر القيمة إحدى المحددات المهمة للسلوك الاجتماعي[٤]، حيث يوجد اتفاق بين علماء النفس الاجتماعي على أن القيم تعد من المحددات

---

(١) بنو مثيان، المرجع السابق، ص ص٨٧-٨٨

(٢) نفس المرجع، ص٩١.

(٣) عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠، ص١٩.

(٤) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، ط٣، القاهرة، سلسلة عالم الكتب، ١٩٧٤، ص١٥٦.

الهامة الموجهة لسلوك الآخرين في المواقف الحياتية. فالقيم بمثابة مرشد أو موجه للسلوك، حيث إن السلوك أو النشاط الذي يصدره الفرد يتحدد في ضوء ما يتبناه من قيم(١).

ويتضح من تعريف زرتشر (Zurcher) للقيم بأنها التزام عميق من شأنه أن يؤثر على الاختيارات من بين بدائل الفعل. فتبني قيمة معينة من الأفراد إنما يعني بالنسبة لهم أو للآخرين (توقعاً) ممارسة لأنشطة سلوكية معينة تتسق مع ما هو مفترض لديهم من قيم(٢).

وهذا ما دفع الباحث إلى دراسة القيم لدى نوري السعيد لكي يلقي الضوء على كيفية خياراته بين بدائل الفعل، الأمر الذي ينعكس على سلوكه الشخصي وسلوكه السياسي ، وذلك على اعتبار أن القيمة مفهوم يميز الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها، ويحدد ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه وجوباً، وهي عبارة عن أحكام تقويمية بوجه عام، كما أنها أحكام تفضيلية صريحة أو ضمنية يصدرها الفرد بدرجات معينة على الموضوعات أو الأشياء أو الأشخاص. حيث يبدأ قطب التفضيل (بالتقبل ثم التفضيل ثم الالتزام) على حين يبدأ قطب عدم التفضيل (بعدم التقبل ثم التوقف ثم الرفض).

وهذه القيم إما أن تكون نظرية أو عملية، حيث تشير الأولى إلى القيم التي يتبناها الفرد ويرغبها، أما الثانية فتعني القيم الموجودة فعلاً والتي تترجم في سلوك الفرد، كما أنها تتكون من ثلاث مكونات أساسية هي : المكون المعرفي، والانفصالي، والنزوعي(٣).

---

(١) محمد عبد المنعم فرج، النسق القيمي لدى الجانحين والأسوياء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ٢٠٠١، ص٢.

(٢) Zurcher, L.A, Value Orientation Role Conflict and Alienation From Work, American Sociological Review, Vol. (30), 1965, p. 539.

(٣) عبد اللطيف خليفة ، ارتقاء القيم (دراسة نفسية)، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٠، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢، ص٦٢.

القيمة السياسية :

الإنسان السياسي هو الذي يهتم بالقوة ويفضلها، إنه مدفوع دائماً إلى تحقيق القوة والتفوق على الآخرين، إنه الإنسان الذي يميل إلى السيطرة[١].

لقد كان هناك شيء واحد في نظر نوري يفوق كل الأشياء الأخرى لديه، وهو أن يكون في دست الحكم. وما دام حاكماً فلا مسائل حوله ولا معضلات. وفي مثل هذه الحال، يلجأ نوري، ليبقى في الحكم إلى الوسائل التقليدية التي يعتمدها الذين لا يستطيعون أن يعتمدوا إلا على مؤازرة أقلية. وهذه الوسائل هي الانتخابات المحسوم نتائجها مسبقاً، ثم الضغط البوليسي. فينجم عن ذلك مجلس نواب مطيع، وبلاد غارقة في الصمت. ولكن ليس في هذا الصمت شيء من الموافقة أو التأييد، بل هو زاخر بالتهديد[٢].

إنه ما كان يبحث عن المال والجاه بقدر ما كان يبحث عن كرسي الحكم. وما كان يرتضي بالقليل بل كان يجهد نفسه من أجل أن يكون في القمة دائماً. فلا عجب أن لم يتخل عن معارضته لمعظم الوزارات التي لم يشترك في تشكيلها، حتى أنه أصبح يعرف بالوزير المعارض المزمن.

إن نوري لم يعرف الحقد والحسد إلا في ميدان السياسة. وهنا لم يكن حقده كأيّ حقد، إنه كان يتحين الفرص للانتقام، ويلجأ من أجله إلى أساليب ميكافيلية بمعنى الكلمة. لذا لم يقع حادث سياسي غامض في العراق إلا وقيل، بحق أو بغير حق، إن لنوري السعيد يداً فيه. فعندما كان يبتعد عن الحكم لسبب ما كان (يفسد خلقاً وحكمةً) ويسيطر (عليه حنين مقلق للعودة إلى السلطة

---

(١) عبد الله عبد الحي موسى، المدخل إلى علم النفس، القاهرة، دار الرفاعي، ١٩٨٣، ص٢٣٩.

(٢) بنو مثيان، المرجع السابق، ص٩٢.

والنفوذ) حسبما ورد بالنص في إحدى الوثائق البريطانية التي يعود تاريخها إلى أواخر عام ١٩٣٨.[1]

كان نوري شديد التعلق بالسلطة وكان يملأ نفوس خصومه خوفاً يكاد يكون خرافياً[2]، لا مجال فيه للمنطق والإدراك. ورغم حرصه على البقاء في الحكم، إلا أنه في بعض الظروف النادرة كان يصر على الاستقالة، إلا أنه في الوقت نفسه كان يحرص أيضاً أن يطلع على كل شيء، وهذا هو الذي جعل من المعروف عنه أنه رئيس الوزراء حتى ولو كان خارج الحكم[3]، لأنه كان دائماً يستشار في كل كبيرة وصغيرة، سواء من البلاط أو من رؤساء الوزراء، فالكل كانوا يعترفون بقدراته وبعد نظره في ميدان السياسة.

لقد تظاهر نوري دائماً بأنه يسند كل وزارة تقوم في البلاد حتى وإن كان على خلاف معها. أما السبب في هذا التظاهر فيعود إلى أن تلك الوزارة كانت تتمتع بثقة العرش، لكنه في الوقت نفسه لم يكن ليتردد في استعمال أساليبه الخاصة لإبعادها عن الحكم[4].

استمد نوري قوته ونفوذه بالدرجة الأولى من العرش. أما وسيلته لفرض النفوذ والسيطرة فكان الجيش العراقي، ومن أجل ذلك بذل جهداً كبيراً في سبيل إقرار التجنيد الإجباري رغم معارضة الإنجليز وزعماء العشائر له[5]. ورغم كثرة مشاغله فقد ظل يهتم بالجيش العراقي وبذل جميع الجهود ليكافئ

(١) F.O., 371-21847, E 7060, M. Peterson (Baghdad) to F.O., N. 563 (66-51-38), November 16, 1938, p.65.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٢٤، ملف ٦/٧٦/٣٨، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن نوري السعيد، بتاريخ ١٩٥٤/٩/٤.

(٣) نفس المصدر، محفظة ٢ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج١٠، تقرير المخابرات العامة عن الحكم في العراق، بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٤.

(٤) بنو مثيان، المرجع السابق، ص٩٢.

(٥) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج٥، تقرير المفوضية المصرية ببغداد عن نوري السعيد والجيش العراقي، بتاريخ ١٩٤٢/٦/٧.

هذا الجيش[1]، لأن كل آماله كانت معلقة على مساندة الجيش له، حيث كان له فيه أعوان أشداء. لقد كان الجيش هو القوة التي استند عليها نوري السعيد في مواجهة خصومه السياسيين، وبقوة هذا الجيش استطاع أن يشكل ١٤ وزارة، وبقوة هذا الجيش كان يسمع صوته إلى الملك والحكومة ويفرض إرادته عليهم كلما ساءت الأمور.

ونظراً لارتفاع القيمة السياسية لدى نوري السعيد فقد حرص على تدعيم قوته السياسية من مصادر وعناصر متعددة ومركبة في آن واحد وهي: ـ

١ ـ مقومات شخصيته.

٢ ـ خبرته التي استمدها من خدمته في الجيش العثماني ثم الجيش العربي في سوريا.

٣ ـ دعم بريطانيا له.

٤ ـ المصاهرة التي كونها ونتج عنها .

٥ ـ الشللية التي نسجها وكونها.

٦ ـ العلاقات التي أقامها مع القوى الاجتماعية التي استند النظام إليها كالعشائر والعوائل التقليدية.

٧ ـ من ممارسته الطويلة للسلطة ذاتها التي منحته في العشرية الأخيرة من عمره، مصادر قوة كبيرة جداً، مقارنة بنظرائه الآخرين من أعضاء النخبة السياسية[2].

ولقد ترجم ارتفاع القيمة السياسية لدى نوري السعيد في سلوكه المتمثل في حرصه الدائب على شغل المناصب السياسية، حيث تولى أكبر عدد من الوزارات من بين بقية الرؤساء الذين حكموا العراق، فخلال السنوات

(١) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٩، ص٩٠.

(٢) عقيل الناصري، المرجع السابق، ص ص١٣٩-١٤٠.

المحصورة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٧ ترأس الوزارة أربع عشرة مرة، إضافة إلى ترؤسه حكومة الاتحاد العربي الهاشمي التي ضمت العراق والأردن. وهو خلال هذه الفترة وقبلها كان وزيراً متكرراً في أكثر الوزارات، حتى لقبه أصحابه بالوزير الدائم، ثم تحول هذا اللقب في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليصبح الرئيس الدائم[١].

قيمة الولاء:

تتمثل هذه القيمة في الشعور بالانتماء للبلد الذي يعيش فيه الفرد ولحاكم هذا البلد[٢]. ولقد تداخلت مظاهر هذه القيمة لدى نوري السعيد وظهرت في عدة صور، وهي كما يلي: ـ

١ ـ الولاء للعراق :

كان نوري محباً للعراق حباً شديداً[٣]، ويرى في خدمته واجباً مقدساً. لقد فضل نوري دائماً مصلحة العراق على مصالح الأمة العربية وقضاياها، ومن هنا كان حرصه الشديد أن يكون للعراق مركز الزعامة في العالم العربي خاصة في فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين. ويرى البعض أن حرص نوري على مصالح العراق هي التي جعلته يتخذ في كثير من الأحيان خطاً سياسياً متعارضاً مع بعض قضايا الأمة العربية، وأن هذا الخط السياسي يجب أن يصل في النهاية إلى هدف واحد ألا وهو أن مصلحة العراق فوق الجميع بدون النظر إلى أي اعتبارات سياسية أو جماهيرية[٤].

وترى الدكتورة عصمت السعيد أن نوري كان صادقاً في وطنيته، التي

---

(١) سليم الحسني، المرجع السابق، ص١٤٣.

(٢) عبد اللطيف خليفة، المرجع السابق، ص٧٣.

(٣) أحمد منصور، برنامج شاهد على العصر (مقابلة مع عارف عبد الرزاق رئيس وزراء العراق الأسبق)، الحلقة الثالثة، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٢.

(٤) أحمد مختار بابان، المرجع السابق، ص٥١.

تظهر دائماً وبوضوح أثناء المفاوضات، وأنه لم يفرط قط طوال حياته بأي حق من حقوق الدولة، بل كان ينتظر الفرص المواتية ليكرر مطالبه بإلحاح في الوقت المناسب، حتى لقبه أحد وزراء بريطانيا مازحاً بأنه أبرع متسول سياسي صادفه في حياته(١). كما تبين وقائع مختلفة وعديدة أنه لم يكن مستعداً للتفريط بمصالح العراق إلا في حدود المساومات السياسية المعهودة، والجارية، وفي إطار قناعاته الخاصة. وكان نوري يناور بذكاء من أجل ذلك(٢).

٢ ـ الولاء للبيت الهاشمي

رأى نوري السعيد أن حكم العائلة الهاشمية مسألة ضرورية للعراق، وأن هذه العائلة تقدم للعراق الكثير من خلال علاقتها بالإنجليز. وقد عرف عن نوري السعيد ولاءه الشديد للبيت الهاشمي، حيث رافق نوري السعيد الملك فيصل الأول، والذي كان يعتبر نوري السعيد رجل الأزمات، فجعله ساعده الأيمن، واعتمد عليه كثيراً في تنفيذ سياسته. وليس بعيداً عن الصواب أن الدور الذي قام به نوري في عقد معاهدة ١٩٣٠ بين إنجلترا والعراق، كان بناءً على رغبة الملك فيصل والبريطانيين وقناعاته بقدر واحد(٣).

والملاحظ أن نوري في علاقته بفيصل الأول أدرك حقيقة مدى حاجته إلى ظل فيصل في تلك المرحلة من حياته، لذا أبدى له ولاءً واضحاً، وتأييداً تاماً طيلة العقد الثالث من القرن العشرين. ولكن لعوامل محددة لم يحتل العامل الذاتي والنفسي المرتبة الأخيرة من بينها، كان لابد أن يعتري علاقات

---

(١) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، لندن، مبرة عصام السعيد، ١٩٩٢، ص٣٣٩.

(٢) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢٧٥.

(٣) كاظم نعمة، المرجع السابق، ص٢٥٨.

الرجلين الفتور بعد أن أدى نوري لفيصل جانباً كبيراً مما أراد. ولكن كان ذلك بأسلوب ساعد على بروز نوري فوق المسرح السياسي باتجاه أدخل غروراً واضحاً في أعماقه(١).

بعد وفاة الملك فيصل الأول وتولي الملك غازي الحكم ظل نوري في خدمة البيت الهاشمي. ولكن سَرعان ما ظهر التنافر والتباعد بين نوري وغازي، حيث لم ترق تصرفات الملك الجديد لنوري السعيد الذي كان غازي دائماً يتجاهله ويعزف عنه في العديد من المناسبات. يُضاف إلى ذلك أن نوري لم يكن يشعر بالارتياح من سياسة غازي تجاه خصوم نوري، حيث كان الملك غازي يعمل دائماً على التقرب من خصوم نوري السياسيين.

وفي هذه الفترة أيضاً تعرض ابن نوري الوحيد ، والقريب إلى نفسه، صباح لحادث طيران اتهم نوري غازي أنه كان مسؤولاً عنه. ثم جاء انقلاب ١٩٣٦ ليجعل من أحقاد نوري تجاه غازي أضعافاً مضاعفة. فمنذ اليوم الأول للانقلاب وضع نوري السعيد وزره، ووزر كل ما رافقه على عاتق الملك غازي بصورة مباشرة(٢).

وفي مساء الثالث من أبريل ١٩٣٩ تعرض الملك غازي لحادث أدى إلى وفاته إثر اصطدام سيارته بعمود كهرباء. وهذا الحادث من أكثر وقائع تاريخ العراق المعاصر غموضاً، بل في الواقع لا تضاهيها حادثة أخرى من حيث الغموض. ولقد أشارت أصابع الاتهام إلى نوري السعيد والإنجليز بتدبير هذا الحادث للتخلص من الملك غازي، الذي لم يكن مرغوباً فيه من جانب نوري والإنجليز.

ولكن الحقيقة أن الأقوال والاتهامات والآراء التي وردت بصدد تلك

---

(١) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٣٢٩.
(٢) العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، المرجع السابق، وثيقة ٨٢، ص٣٦٧.

القضية المعقدة ، متناقضة، ومرتبكة إلى حد واضح، مما يجعل من إصدار حكم عادل بكامل تفاصيله أمراً يكاد يقترب من المستحيل[١] .

بعد وفاة الملك غازي نُصب الأمير عبد الإله وصيًا على عرش ابن أخته القاصر الملك فيصل الثاني بن غازي. وكان واضحاً مدى قوة العلاقة بين نوري وعبد الإله، حيث كان عبد الإله واثقاً من إخلاص نوري للبيت الهاشمي، كما كان نوري يعتبر عبد الإله صديقاً له. ولكن على الرغم من ذلك التفاهم فلقد حدثت اختلافات جوهرية بينهما في وقت ما. وكان السبب في ذلك هو اعتقاد نوري أن عبد الإله أصبح يميل إلى إبعاده عن الحكم، وأن عبد الإله قد أصابه الملل من بقاء نوري المستمر في الحكم[٢]. ومع ذلك الفتور الذي كان يحدث أحياناً بين نوري وعبد الإله إلا أن الأخير كان واثقاً من إخلاص الأول للبيت الهاشمي.

لقد كان نوري يعتبر نفسه مسؤولاً عن تنفيذ الخطط المرسومة التي تحافظ على سلامة العراق وعرشه. ونظراً للخدمات المتواصلة التي قدمها للعراق مدة حياته، والتي انتهت بوفاته وزوال الحكم الهاشمي في العراق، يشير بعض المؤرخين في بريطانيا كأنتوني ناتنج (Anthony Nutting) إلى عهد المملكة الهاشمية في العراق بأنه عهد نوري السعيد[٣]. أما (ولدمار جالمان) فإنه أطلق على العراق في العهد الملكي بأنه عراق نوري السعيد[٤].

٣ ـ الولاء للإنجليز

عاش نوري السعيد طيلة عمره منذ صباه إلى شبابه إلى رجولته، وهو في

(١) لمزيد من التفاصيل عن تلك القضية، انظر : عبد المجيد حسيب القيسي، التاريخ يكتب غداً ـ هوامش على تاريخ العراق الحديث، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٣، ص ص٢٣٧-٢٦٧، عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، ص ص١٣-١٥٨.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٢١٧/٧/١ ج٦.

(٣) عصمت السعيد، المرجع السابق، ص٣٢٤.

(٤) Gallman, op. cit., pp. 1-4.

خط سياسي واحد يبدأ من بغداد وينتهي في لندن. ولم يستطع أو لم يرض أن يبدل هذا الخط حتى وفاته. لقد بنى شهرته على الإنجليز فمن يضمن له الشهرة مع غير الإنجليز؟ لقد عرف مفاتيح السياسة الإنجليزية، فمن يهديه إلى مفاتيح السياسة غير الإنجليزية. لقد اطمأن إلى الإنجليز واطمأنوا له، ووثق بقدرتهم على الدفاع عن العراق وعن أصدقائهم في العراق، ولذلك ارتضى أن يساير السياسة الإنجليزية[1].

اقتنع نوري بضرورة التعاون مع بريطانيا، واعتبر ذلك أمراً لابد منه[2]، ولم ير فيه تعارضاً أساسياً مع مصالح العراق في ظل ظروف دولية كانت القوى الكبرى هي التي تقرر مسار الأحداث، وتحسم نتائجها. ولو لم يكن الأمر هكذا لما أعلن نوري على رؤوس الأشهاد، وفي مؤتمر دولي، وأمام مجموعة كبيرة من كبار المسؤولين العرب أن البريطانيين (أصدقاء حميمون)، ولما قال في نص برقية جوابية على برقية رئيس الوزراء تشرشل، نشرتها الصحف المحلية والأجنبية في أواخر أغسطس ١٩٤٢، ما نصه: ((إننا نعتبر أن ما يقوم به العراق من عضد قضية بريطانيا العظمى، والأمم المتحدة، إنما هو عضد لقضية العرب أنفسهم، لأننا نعلم أن انتصار الأمم المتحدة في هذا النضال، الذي هو أخطر نضال عرفه التاريخ من أجل توفير الحرية والعدل لجميع الأمم، سيكون انتصاراً للعرب أيضاً، وأن الأمل في تحقيق رغبات العرب في الوحدة إنما نجده في ذلك النصر))[3].

ويؤكد معظم مؤرخي العراق، على اختلاف ميولهم السياسية، أن نوري السعيد كان يتعاون مع البريطانيين عن عقيدة، وكان يرى مصلحة العراق أولاً،

---

(١) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، ط١، بيروت، منشورات المكتب التجاري، ١٩٦١، ص٣٦.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج٤، تقرير إدارة المخابرات الحربية عن الوضع السياسي في العراق، بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣.

(٣) نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية، بغداد، ١٩٤٣، ص٨٠.

والعرب ثانياً. ولذلك فهو لم ير تعارضاً بين المصالح البريطانية ومصالح العرب[1].

إن خضوع نوري السعيد، وارتباطه بالبريطانيين قد زاد بعد انقلاب ١٩٣٦، لاسيما بعد انفجار حركة رشيد عالي الكيلاني في مايو ١٩٤١، والقضاء عليها. لقد كانت التجربتان قاسيتين عليه، فقد أظهرتا له مدى ارتباطه بالوجود البريطاني في المنطقة بصفة عامة والعراق بصفة خاصة. وهذا يدفعنا إلى رسم خط فاصل واضح المعالم بين نوري السعيد قبل ١٩٤١، ونوري السعيد بعد العام المذكور. وبغضّ النظر عن إرادته جاء موقف نوري هذا على طرفي نقيض مع المصالح الوطنية الصرفة. وإن عدم إيمان نوري بالديمقراطية، واستهانته بالجماهير دفعه للتمادي في موقفه هذا.

لقد اختلف موقف الجانب البريطاني، من نوري السعيد، وتقديرهم له باختلاف الظروف، وفي ضوء مصالحهم الخاصة. فبالرغم من أن البريطانيين كانوا يعترفون بأن نوري كان (من أكبر رجالات الشرق الأوسط)، إلا أنهم، وكما تعترف وثائقهم الخاصة، مستعدون (لمعاملته بقليل من التقدير عندما أصبحت شعبيته أقل مما كانت عليه)[2]. وتوجد حالات غير قليلة يبدو فيها تفريط بريطاني واضح بنوري السعيد، وتفضيل غيره عليه. ومصداق ذلك الموقف البريطاني من مسألة ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي عام ١٩٥٨[3].

لقد خلق له التحالف مع الإنجليز خصومات عديدة، وفقد نتيجته ثقة الشعب العراقي، فكان مرفوضاً في أوساطه، مكروهاً من قبله، لأنه صورة حادة الألوان لرجل بريطانيا الأول في العراق[4]. لقد قلل الإنجليز من شعبية نوري السعيد في العراق والعالم العربي على السواء. إن ولاء نوري السعيد للإنجليز

---

(١) سعاد شبر، المرجع السابق، ص٢٧٤.

(٢) F. O., 371-21846, E503, (Nuri Basha) January 26,1938, p.352.

(٣) ناصر الدين النشاشيبي، المرجع السابق، ص ص٢٨-٢٩.

(٤) سليم الحسني، المرجع السابق، ص١٤٧.

جعل العديد من خصومه يطعنون في سياسته ويَسِمُونَها بأنها استعمارية[١].

ومن خلال العرض السابق لقيمة الولاء لدى نوري السعيد نستطيع أن نلمح أن السبب في ارتفاع هذه القيمة (الولاء) لدى نوري السعيد، هو ولاء نوري ذاته إلى نفسه أولاً وقبل كل شيء، فنوري تحركه قيمة الولاء إلى ذاته بحثًا عن مجده الشخصي وتحقيق أهدافه السياسية بغضّ النظر عن الجهة التي يوليها انتماءه، سواء أكانت البيت الهاشمي أم العراق نفسه أم الإنجليز، حتى العرب. المهم في ذلك كله أن تتحقق أهداف ومصالح نوري السعيد.

وربما يرجع ذلك من منظور التحليل النفسي إلى سيطرة (الهو) على نوري السعيد من خلال مبدأ اللذة أو المنفعة. حيث تسخر طاقات (الأنا) لخدمة رغبات وتطلعات (الهو) بغضّ النظر عن معارضة (الأنا الأعلى) أو الضمير الضعيف لدى نوري السعيد، أمام الرغبة العارمة لديه في السيطرة والتحكم، وهي وفقاً لمدرسة التحليل النفسي ناتجة عن غريزة العدوان التي تستهدف الحياة ومصالح (الأنا) في ظل رغبات (الهو)[٢].

القيمة الاقتصادية

الإنسان الاقتصادي هو الذي يهتم بالربح المادي وتكون نظرته للعالم والناس من خلال مصلحة في اقتناء الثروة. إنه يهتم بالإنتاج والتسويق والاستهلاك، وكيفية استثمار الأموال بطريقة تدر عليه الربح[٣].

تشير المصادر على اختلاف مشاربها، إلى أنه كان نزيهاً، زاهداً بالمال[٤]. ومع اشتهاره بالكرم إلى حد الإسراف، وبالإنفاق إلى حد التبذير،

(١) أحمد مختار بابان، المرجع السابق، ص٥٣.
(٢) محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص٦٦.
(٣) عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص٢٣٩.
(٤) لمزيد من الاستزادة عن هذا الموضوع، انظر: إسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، ١٩٦١، ص ص٥٢-٦٠، مير بصري، المرجع السابق، ص١٣٥، عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١١٣.

فإنه عاش حياته كلها ولم يتهمه أحد من أعدائه الكثيرين بالارتشاء أو استغلال النفوذ من أجل تحقيق مصلحة مادية.

وقد روى إسكندر الرياشي الكاتب اللبناني الساخر، في كتاب له بعنوان (رؤساء لبنان كما عرفتهم) أن الحكومة الفيصلية في سوريا احتلت، على أثر دخول الأمير فيصل إلى دمشق سنة ١٩١٨، الأقضية اللبنانية الأربعة: حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك، خلافاً لنص معاهدة سايكس بيكو المعقودة بين فرنسا وانجلترا. وحشد الفرنسيون قواتهم في زحلة، لكنهم بدأوا بمفاوضة فيصل.

وكان القائد الفرنسي في ليلة حالكة شديدة العواصف من شهر فبراير ينتظر رسولاً من الأمير العربي. وجاء هذا الرسول وسط الزوابع والثلوج، ولم يكن سوى الجنرال الشاب نوري السعيد. وبعد بحث وجدال بينه وبين القائد الفرنسي، وهو (ماسينيون)، الذي صار بعد ذلك مستشرقاً كبيراً. وكان المترجم بين الطرفين إسكندر الرياشي نفسه، الذي يمضي فيقول: إن نوري السعيد لم يتخاذل أمام التهديد والوعيد، وأخيراً لجأ الفرنسي إلى الإغراء وعرض على رسول فيصل، مقابل إخلاء الأقضية الأربعة، ١٠٠ ألف ليرة فرنسية ذهب لشخصه ونصف مليون ليرة للأمير فيصل.

وقال السعيد بعد تفكير ((إذا حضرت غدًا هنا في مثل هذه الساعة فيكون الأمر كما تريدون، وإذا لم أحضر فاعملوا ما تشاؤون)). ومضى نوري رافضاً المبلغ الجسيم المعروض عليه وذهب ولم يعد. ثم وقعت موقعة ميسلون بعد أشهر واحتل الفرنسيون سوريا كلها. ويقول الرياشي إنه نفسه وزع هذا المبلغ على الساسة الذين كانوا يُعارضون التسوية مع فرنسا ويعدون فيصل بالويل والثبور إن قبل بالتسوية(١).

ويروي طالب مشتاق في كتابه (أوراق أيامي) أن نوري السعيد ـ وكان رئيساً لوزراء العراق عام ١٩٤٩ ـ استدعاه يوماً إلى داره وأوضح له حاجته إلى

---

(١) إسكندر الرياشي، المرجع السابق، ص١٣٦.

ستة آلاف دينار، وسأل طالباً، وكان مديراً للبنك العربي ببغداد إن كان بإمكانه تدبير هذا المبلغ له مقابل رهن أسهمه في شركة الغزل والنسيج (وهي الأسهم الوحيدة التي يملكها)، مقابل هذا القرض.

يقول طالب مشتاق: فلما أجبته بالإيجاب ،انفرجت أسارير وجهه عن ابتسامة تنم عن الرضا. وفي صبيحة اليوم التالي بكر الباشا بالذهاب إلى البنك لإنجاز معاملة الرهن والقرض، وظل يكرر زياراته حتى انتهت المعاملتان وقبض المبلغ المطلوب. ويضيف طالب مشتاق إلى ذلك قوله : ((وأرى من الإنصاف أن أذكر في هذه المناسبة أن تصرفات المرحوم نوري السعيد في تسديد القرض كانت دقيقة وسليمة، فالأقساط سددت في مواعيدها والفوائد دفعت عند استحقاقها))[١].

وبعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق صدر مرسوم جمهوري بمصادرة أموال نوري السعيد المنقولة وغير المنقولة. وتنفيذاً لهذا المرسوم جيء بالسجل العقاري العائد لدار نوري السعيد المصادرة، وظهر أن قطعة الأرض التي شيدت عليها تعود ملكيتها إلى زوجة نوري السعيد السيدة نعيمة العسكري. ولكن كيف دبر نوري السعيد المال لبناء هذه الدار؟

لقد ابتنى نوري السعيد داراً في العشرينات في محلة السور المجاورة لمحلة الطوب، وبعد إعادة تخطيط مدينة بغداد أصبحت الدار تطل على ساحة باب المعظم. ثم ابتنى نوري داراً ثانية في محلة الوزيرية على أرض أهداها له، كما أهدى مثلها لبقية الوزراء، الملك غازي فانتقل إليها، وأجر بيته القديم. ثم انتقل نوري من هذا الدار ليسكن مع ابنه صباح في دور السكك الحديدية، وكان صباح مديرها العام. وأجر نوري البيت الثاني للسفارة المصرية، ثم باعه لها في الخمسينيات. ومن حصيلة بيع الدار استطاع بناء داره الجديدة في الكرخ[٢].

---

(١) طالب مشتاق، المرجع السابق، ص٥١٨.

(٢) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص٧٦٧.

ودار نوري السعيد كانت في غاية التقشف والبساطة والبعد عن الزخرف الفني. وقد وصف لنا الأستاذ (حسن العلوي) وهو صحفي بعثي كبير، دار نوري السعيد فقال: «كان الهجوم على المنزل عملية انتهاك واجتياح ألحقت ضرراً كبيراً ليس في الموجودات النادرة في منزل رئيس الوزراء، ولكن في الوثائق التاريخية والقيمة الاجتماعية له. وربما كانت الموجودات في المنزل مهمة لنا ومثيرة بعض الشيء قياساً إلى بيوتنا التي لا تجد فيها حماماً ولا غرفاً للنوم. وبعد أن دخلت بيوتنا ملامح عصرية صرنا نعود بالذاكرة إلى موجودات دار نوري السعيد، وهي أقل بكثير مما تضمه منازلنا حالياً. فلم يكن بها أثاث أجنبي، ولم تكن في الدار أجهزة خاصة ولا أجهزة كهربائية كالموجودة حالياً. جهاز تليفون واحد وراديو فليبس، وغرفة نوم أقرب إلى العزاب، وصالة بلا ديكور، مع طاقم أثاث مغلف بالقماش المخمل. ولم نجد أثراً لتمثال أو تحفة فنية، لأن نوري نفسه يعتبر الفن التشكيلي صنواً للتحريض السياسي أو المتعة الفارغة. فالرجل لم يكن مثقفاً ثقافة أدبية كافية. وفي حمام الدور الثاني الذي اتخذ فيه غرفة نومه، كانت ما زالت منشفة مستعملة معلقة على غير انتظام. أما غرفة الطعام فكانت تبدو وكأنها لم تستعمل منذ فترة، وأغلب الظن أنه كان يتناول طعامه على عربة صغيرة متحركة تقدم إليه».[١]

وعندما طلبت حكومة الثورة من مديرية الطابو (التسجيل العقاري) التأكد من أملاك نوري السعيد، وهل توجد أراضي أو عقارات تعود له ويشملها قانون المصادرة؟ وبعد مدة ورد جواب مديرية الطابو العامة التي تقول إنه لا توجد لنوري السعيد أية عقارات أو دور أو أراضي عدا قطعة أرض مساحتها ٢٥ ألف متر مربع في لواء الرمادي (محافظة الأنبار) قام نوري السعيد باستئجارها لمدة خمس سنوات، ليستفيد منها ماديًا في بيع الرمل.والحصو أسوة بغيره، إلى الشركات التي تقوم بتبليط طرق العراق. ولقد حصل نوري السعيد على هذه الأرض عن طريق مزاد علني بواسطة وكيله المحامي أحمد المناصفي[٢].

---

(١) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١٨٦.

(٢) نفس المرجع، ص ص٧٦٨-٧٧٠.

قد يُقال إن نوري السعيد هرَّب أمواله إلى خارج العراق، إلا أن حكومة الثورة لم تترك أي دولة عربية أو أوروبية إلا وأرسلت إليها تطلب منها مصادرة أموال الأسرة المالكة، ومنها أموال نوري السعيد. ولقد أرسلت حكومات هذه الدول، ومنها الحكومة المصرية توضح أنه لا توجد أية عقارات أو أموال تخص نوري السعيد في هذه البلاد[1].

ومصداق عدم امتلاك نوري لأموال أو عقارات أن أرملته وأرملة ابنه صباح لم يكن لديهما ما يكفي لإعاشة أحفاد نوري، فعينت زوجة صباح مترجمة في الإذاعة البريطانية، وتفضل جلال بايار رئيس الجمهورية التركية وقتذاك فخصص لأرملة نوري راتباً بسيطاً. ولكن سرعان ما انقطع هذا الراتب بسبب الانقلاب العسكري في تركيا والذي أطاح بحكومة بايار واضطرت أم صباح السعيد إلى بيع عقد ثمين كان أمير الكويت قد أهداه إليها من قبل، فاشتراه أحد الأثرياء الكويتيين، ولما سمع أمير الكويت بالأمر، أمر برد العقد إليها وخصص لها راتباً شهرياً[2].

ولكن في المقابل، لم يتردد نوري في صرف أموال الدولة بسخاء أثناء رحلاته، كما قيل في بعض الأحيان، الأمر الذي حاول خصومه استغلاله ضده. وقد حددت لنا إحدى الوثائق البريطانية السرية ذلك على النحو التالي: «إن نوري وإن لم يكن قد استولى على الأراضي، ولا جمع ثروة. كما فعل الآخرون، فإنه تعود أن يعيش على نفقة الدولة برخاء. وقد أصبح ذلك عنده مرضاً»[3].

وعلى الرغم من أن القيمة الاقتصادية ليست مرتفعة لدى نوري السعيد بالمقارنة بالقيمة السياسية، إلا أنه كان يقدرها حق قدرها، وكان يستغلها في

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٩٩، ملف ١٢/٤٣/٣٧، بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٤.

(٢) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١٨٥.

(٣) العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، المرجع السابق، الوثيقة ١٣٦، ص٤٨٢.

تحقيق مآرب تخدم أغراضه السياسية. ويتضح ذلك من أنه كان يكثر من هداياه لأصدقائه، فيهدي لكل منهم ما يميل إليه. وكانت هداياه في بعض الأحيان والمناسبات، لا تخلو من دافع سياسي، قد يؤثر في إسكات أفواه أصدقائه السياسيين فيكفوا عن معارضته.

القيمة الجمالية

إن الإنسان الذي يوجد لديه هذا النمط يهتم بالنظافة والترتيب والتنسيق بوجه عام[١].

كان نوري وسيماً حسن الهندام أنيقاً، حلو الملامح، صبيح الوجه. وكانت ملامح وجهه ودودة جذابة وصريحة. كما حرص نوري على حضور الحفلات العامة، التي دائماً ما كان يذهب إليها وهو في كامل أناقته البسيطة. أما العروض العسكرية فإن الزيّ العسكري كان نادراً ما يفارق جسده[٢].

القيمة الدينية

إن الإنسان المتدين هو الملتزم بأداء الشعائر الدينية[٣].

هذه القيمة لم تكن قوية لدى نوري السعيد، فعلى الرغم من أنه كان مؤمناً إلا أنه كان لا يقوم بواجبات العبادة من صوم وصلاة[٤]، وكان يشرب الخمر في وقت مبكر نسبياً منذ سنوات دراسته في استانبول[٥]. والمُلاحظ على نوري أن المسبحة نادراً ما كانت تفارق يديه، وهذا يدل على أنه كان يريد أن يظهر بمظهر الرجل المتمسك بتعاليم دينه، وذلك لخدمة أهدافه السياسية،

---

(١) عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص٢٣٩.
(٢) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٣٢.
(٣) عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص٢٤١.
(٤) أحمد مختار بابان، المرجع السابق، ص ص٥٢-٥٣.
(٥) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٢٥.

حيث كان يدرك مدى أهمية العامل الديني في نفوس العراقيين. وهذا يدل على أن القيمة الدينية لديه كانت في خدمة القيمة السياسية. وهذا الأمر هو الذي جعله لا يتورع عن أن يقوم بعمل أي شيء سواء تعذيب أو قهر أو غيرها من الأمور التي تتعارض مع الدين، بهدف تحقيق أهدافه السياسية، وذلك دون كثير من تأنيب الضمير الراجع إلى الوازع الديني.

القيمة الأسرية

إن الإنسان الذي تكون هذه القيمة قوية لديه، يكون دائماً مهتماً بأسرته مُحباً لأفرادها[١].

لقد كانت هذه القيمة مرتفعة عند نوري السعيد، حيث كان يرعى أسرته رعاية مثالية. وكانت زوجته هي التي تدير شؤون البيت. وكانت العائلة منسجمة يجمعها عادةً مائدة طعام واحدة. وكانت رعاية نوري لحفيديه تفوق مظاهر الحنان العادي، وعلى الأخص أثناء طفولتهما. وكانت من أهم تسليات نوري إقامة دعوات للصغار في أوقات فراغه فيتوسطهم مع أحفاده على المائدة ويلاعبهم، ويتحدث إليهم، ويوزع عليهم الهدايا التي كان يشتريها لهم خصيصاً. وكان يجد في ذلك متعة واسترخاء من عناء الحكم. وعندما كبر الحفيدان وسافرا إلى لندن للدراسة بها، كان نوري يكتب لهما كل أسبوع دون انقطاع حول ما يدور في بغداد من تفاصيل[٢].

قيمة الصداقة

الصداقة هي إقامة علاقات طيبة مع الآخرين والتعاون معهم[٣].

هذه القيمة كانت متوسطة لدى نوري السعيد. وهذا ما جعله محباً

(١) محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص٧٠.

(٢) عصمت السعيد، المرجع السابق، ص ص٣٢٦-٣٢٧.

(٣) عبد اللطيف خليفة، المرجع السابق، ص٢٢.

لأصدقائه، وفيًا لهم ولأبنائهم، لا يرضى أن يصيبهم مكروه. ولم يرو عنه أنه غدر بصديق أو صاحب. وإذا ما اضطرته الظروف السياسية إلى أن ينقلب على صديق له فذلك لأمد قصير ثم يعود إلى صفائه ووده متى تزول الأسباب التي أدت إلى الخلاف.

ومصداق ذلك أن المحامي سليمان فيضي مؤلف كتاب (في غمرة النضال) كان من أصدقاء نوري المقربين إليه منذ أيام وجودهما في استانبول، وقد ساعد سليمان نوري السعيد على الهرب من استانبول إثر ملاحقة السلطات العثمانية له. ويروي (فيضي) في كتابه آنف الذكر كيف اعتقله نوري وآذاه بسبب خلافات سياسية بينهما. فلما زالت أسباب الخلاف قصد نوري إلى فيضي في البصرة فعانقه واعتذر له، ولعن السياسة التي تفرق بين الإخوة[1].

أما السيد طالب مشتاق فيروي أن نوري السعيد كان من أصدقاء أبيه، وأن أمه ـ أي أم نوري ـ خطبت إلى السيد مشتاق زوجه أم طالب، ولذلك فقد كان نوري يخص طالباً بالود ويرعاه. ولكن طالباً انضم إلى رشيد عالي الكيلاني في حركة عام١٩٤١، ورفض دعوة نوري له بالعمل ضد الكيلاني معاً. فلما آل الأمر ثانية لنوري زج بطالب في المعتقل لمدة أربع سنوات، لكنه ما إن خرج من المعتقل حتى عاد الود بينهما[2].

ومن بره بأبناء أصدقائه عفوه عن باسل الكبيسي الذي فجر سيارة ملغومة لقتل الملك والوصي ونوري وضيفهم رئيس وزراء الأردن، الذي كان في زيارة للعراق، وما أنجاهم من موت محقق إلا تأخرهم في الاجتماع. ولكن باسلاً كان ابن أعز أصدقاء نوري السعيد، مما دفعه للتدخل بغرض العفو عنه[3].

ولكن رغم كل ذلك نلاحظ أن قيمة الصداقة لديه كانت تتأثر دائماً بالقيمة

(١) سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٥٢، ص١٥٨.
(٢) طالب مشتاق، المرجع السابق، ص ص٤١٣-٤٢٦.
(٣) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١٧٦.

السياسية، حيث إن نوري لم يكن ليتورع عن التضحية بأي شيء في سبيل تحقيق أغراضه السياسية.

قيمة المتعة والمرح

إن صاحب هذه القيمة يكون محباً للحياة مقبلاً على مباهجها[1].

لقد كانت هذه القيمة مرتفعة عند نوري لدرجة أنه كان مغرماً بالنساء، حريصاً على أن لا تغيب وجوههن عن مجالسه. لقد عرف عنه ضعفه أمام الجمال، لدرجة أن خصومه كانوا ينفذون إليه من زاوية علاقاته الغرامية أكثر من زاوية علاقاته السياسية. لقد بحث نوري عن الجمال حيثما وجده سواء في شبابه أم في شيخوخته. وعندما كان يسافر إلى أوروبا كثيراً ما كان يشاهد بصحبة البعض من الفتيات الأوربيات[2].

عاش نوري حياته وفي ذهنه اقتناع راسخ بأن عليه أن يستمتع بمباهج الحياة، ولذلك كان عاشقاً للسفر سواء وهو في الحكم، أو عندما يكون خارجه. كما أحب نوري الطعام البغدادي حباً جماً وكانت البامية تنقل له في أي مكان في أوروبا، وكانت متعته في تناول الطعام وهو جالس على الأرض، حيث يأكل بيديه دون مائدة أو ملاعق. أما السيجار والخمر فكانا من أحب الأشياء إلى نفسه[3].

كانت حفلات المساء في بيته من الطقوس اليومية، مهما كانت الأحداث السياسية قاسية، وفي تلك الحفلات كان يستمع للمقامات العراقية التي كان يهواها بصورة كبيرة، ويعتبر نفسه من الخبيرين بها. ولم يتردد نوري يوماً في حضور الحفلات العامة والتي كان يذهب إليها وهو في كامل أناقته.

---

(١) محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص٥٩.
(٢) ناصر الدين النشاشيبي، المرجع السابق، ص١٩.
(٣) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١١٧.

كان نوري ميالاً للمرح مُحباً للنكتة وطرائف الأمثال، الأمر الذي جلب له أنظار الصحافة الغربية في وقت مبكر نسبياً. ففي خريف ١٩٣٢ كتبت مجلة النير إيست (Near East) اللندنية أن (نكاته محببة وعابثة، بحيث يجد فيها الجليس رفيقاً أنيساً)[١].

وفي شبابه كان يميل إلى المقالب الطريفة مع أصدقائه. ففي أحد اجتماعات جمعية العهد باستانبول عندما كان المجتمعون يرتدون ملابس تخفيهم من الرأس حتى القدمين، ألبس نوري والدته مثلهم لتحل محل أحد الأعضاء الغائبين[٢].

لقد أحب نوري النكتة سواء له أو عليه ما دامت خالية من الغلّ والإهانة. وكانت نكتة بسيطة صافية، وقد يدخل فيها نوع من التهكم أو السخرية أو الإشارة الخفيفة. ومن نكاته المبطنة بالسخرية، أنه يروى أن ياسين الهاشمي حين وصل دمشق هاربًا من ملاحقة بكر صدقي له بعد انقلاب ١٩٣٦ في العراق، ذهب رأساً إلى السفارة العراقية ونزل بها، كأنه ما يزال رئيس وزراء العراق، ولم يستطع القائم بالأعمال العراقي موفق الألوسي وكان صديقاً للهاشمي منعه من ذلك مع علمه بحقيقة الحال. ولم تمر ساعات حتى أكلها المسكين موفق، إذ جاءه أمر فصله برقياً وخرج الاثنان من السفارة معاً[٣].

ومن نكاته المبطنة أيضاً ما رواه السفير الأمريكي في بغداد (جالمان) من أنه ذهب لزيارة السعيد أثناء مرضه وكان الباشا يلح في طلب السلاح من أمريكا، فتعتذر الحكومة الأمريكية بممانعة الكونجرس للموضوع. فلما أراد السفير الانصراف قال مجاملاً: سأصلي من أجل شفائك يا باشا. فأجابه نوري في الحال: والله لو ترسل لنا كم مدفع ودبابة يشفوني أسرع من صلاتك[٤].

---

(١) جريدة صدى العهد، بغداد، ٢٦ أكتوبر ١٩٣٢.

(٢) جريدة الأخبار، بغداد، ١٥ يونيه ١٩٥٧.

(٣) عبد المجيد حسيب القيسي، المرجع السابق، ص١٨١.

(٤) Gallman, o.p. cit., p. 79.

ومنها ما كان له مع الشاعر الجواهري، فقد التقيا في السفارة العراقية في لندن، حيث كان الجواهري وهو المعروف بعدائه للإنجليز مدعواً إليها من المجلس الثقافي البريطاني وعلى نفقة المجلس. فلما التقاه السعيد أخبره وهو يهم بركوب السيارة، بتعيينه نائباً عن كربلاء ثم ـ والكلام للجواهري ـ توجه إلى سيارته، وإذ هم بركوبها قال لي، وهو الرجل الشديد التأني، بما يختار من كلمات: «أنت الآن في لندنَ فلا تقصر في أخذ ثأرك من الاستعمار». وهذا كلام مُبطن يحمل أكثر من معنى، وهو أيضا نموذج لنكاته الجارحة الساخرة[1].

وكان في مناقشاته البرلمانية، وكما هو الحال في حياته العامة، يلجأ للنكتة أو السخرية والتهكم سلاحاً يشهره في وجه معارضيه، أو درعاً يقيه هجومهم عليه. فمن ذلك مثلاً ما وقع يوماً في مجلس النواب بين الباشا والدكتور عبد الجبار الجومرد، وكان الجومرد خطيباً بارعاً يجمع إلى جانب تخصصه في القانون ثقافة أدبية وتاريخية واسعة. وكان يخطب بلغة فصحى لا طاقة للباشا على الإتيان بمثلها. وقد وقف الجومرد في المجلس يهاجم الباشا ويتهمه بأنه ضيع تراث المنصور وهارون الرشيد، كما أضاع مجد بغداد ومقامها المرموق.

وظن النواب أن الباشا سينفجر بإحدى غضباته الشهيرة، وبخاصة حين يحرجه الجومرد، ولكنهم استغربوا إذ رأوا الباشا ينهض للجواب باشًا. وقد بدأ كلامه بالاعتراف للدكتور بقابلياته الأدبية والخطابية، واعتذر له عن عجزه عن اللحاق به في هذا المضمار، ثم اعترف له بأن العراق لم يبلغ درجة الكمال التي يريدها له كل المخلصين ومنهم الجومرد ونوري . . . ثم حبكت النكتة عند الباشا فقال ما معناه: «ولكن وأنت مؤرخ كبير يا دكتور، فإني أستحلفك بوجدانك التاريخي هل أن نوري السعيد تسلم العراق من أبي جعفر المنصور وهارون الرشيد . . . فضيع تراثها أم أنه تسلمه من العثمانيين والإنجليز. وهل

(١) عبد المجيد حسيب، المرجغ السابق، ص١٨٢.

كان السلاجقة والبويهيون والتتار والخروف الأبيض والأسود قد أبقوا شيئاً من مجد العراق وضيعة نوري، ثم هل كانت بغداد باريس زمانها فضيعها نوري أم أنه تسلمها خربة مثل برطللو وخرنابات (وهما قريتان الأولى في لواء الموصل والثانية في لواء ديالى) . . . فضج المجلس بالضحك وضاعت المعارضة» . [١]

القيمة النظرية

الإنسان النظري هو الذي يبحث عن الحقيقة، إنه مدفوع بالحاجة إلى المعرفة. كما أنه يهتم بمتابعة الأمور المجردة والمنطقية والعلمية[٢] .

لقد كانت هذه القيمة منخفضة لدى نوري السعيد. فرغم أنه كان شديد الذكاء إلا أنه كان محدوداً في ثقافته العامة. حيث كان قليل الميل جداً للقراءة والمتابعة، حتى أنه لم يكن يقرأ الأضابير الرسمية، بل كان يقف على الأمور (بطريقة طرح الأسئلة على أولئك الذين يفهمونها أحسن من غيرهم)[٣] . ومع أنه عين أول رئيس تحرير لأول مجلة عسكرية عراقية صدر عددها الأول في يناير ١٩٢٤، إلا أن المعروف عنه أنه (لم يكتب حرفاً واحداً) في ميدان الأدب، إذا استثنينا بعض كتابات عامة له كانت تعبر عن منطلقاته السياسية.

ومن الجدير بالذكر أن الصحافة العراقية أشارت صراحة إلى قلة ثقافته. فقد كتبت جريدة (لواء الاستقلال) في عددها الصادر في ٢٢ أغسطس ١٩٤٨ «أن نوري ضعيف الثقافة». أما هو فقد كان يحاول تبرير ذلك بالتأكيد على أهمية تجارب الحياة وجوانبها العملية. ففي إحدى المناسبات ذكر بهذا الصدد ما نصه: «إن الشهادة والتحصيل لا يخلقان المزايا والكفاءة بل إنهما يصقلانها. إن خوض ميدان الكفاح في الحياة العملية هو أكبر مدرسة تحتوي على أعظم الأدلة التي يستنتج منها الإنسان» . [٤]

---

(١) نفس المرجع، ص١٧٢-١٧٣.
(٢) عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص٢٣٨.
(٣) جريدة الحاصد، بغداد، ٢٧ أبريل ١٩٣٣.
(٤) جريدة العراق، بغداد، ٤ يونيه ١٩٣٢.

كان نوري يتكلم خمس لغات، هي العربية ، والتركية ، والإنجليزية ، والألمانية ، والفرنسية[١] . وكما ذكرنا سابقاً أن لغته العربية كانت ضعيفة إلى درجة أنه لم يستطع «أن يكتب بها كتابة مضبوطة».

ولقد أشارت جريدة المانشستر جارديان (Manchester Guardian) البريطانية في عام ١٩٣٢ إلى أنه يتكلم الإنجليزية بطلاقة ودقة. ونوري لم يكن خطيباً بارعاً بأي من هذه اللغات. وعلق باقر الشبيبي على ذلك بالقول : «إنه لا يستطيع أن يخطب بلسانه، كما يخطب بعقله، وليس له ملكة إنشاء الكلام وإلقاء الخطب والتصرف في فنون القول ».[٢]

وبهذا الصدد سجل توفيق السويدي في مخطوطه المعنون (وجوه عراقية)ما يلي : «إذا تكلم نوري، فإنه لا يظهر بمظهر جذاب، بل قد يستولي على المخاطب الضجر لتفكك كلامه، وقلة بضاعته. ولكن إصابته في كثير من الأحيان كبد الحقيقة، أو جوهر الهدف يزيل فوراً ذلك الضجر، لأنه يفهم فوراً ما يريد نوري ، لا بالبلاغة ، ولا باللفظ المنمق ، بل بالإشارة أو الخلج أو الإيعاز . . . **فيما أنني أكون** معرضاً أحياناً إلى أفكار تجعلني أقرر حتماً أن الرجل فاشل **فيما يقول، أو** قاصراً فيما يسعى إلى إفهامه. ولكن شرارة واحدة أو تعبير واحد **يقلب الأمور** على أعقابها، ويجعل المخاطبين يفهمون ما يريد أن يقول نوري، **لا ما قاله».**[٣]

وتدخل هذه الأمور ضمن العوامل التي جعلت نوري غير موهوب في التأثير على الجماهير، ولكن ذلك لم يقلقه كثيراً، لأنه لم يدخل الرأي العام في حساباته اليومية.

(١) العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦ ، المرجع السابق، ص٧٣.
(٢) جريدة العالم العربي، بغداد، ٧ يونيه ١٩٢٨ .
(٣) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص ص٢٨-٢٩.

القيمة الأخلاقية

إن القيمة الأخلاقية تشمل عدة صفات يتحلى بها الإنسان منها الصدق والشجاعة[١].

كانت هذه القيمة مرتفعة لدى نوري السعيد ويظهر ذلك بوضوح عندما ولج ميدان السياسة، حيث جذب بجرأته وصراحته الأنظار. كان نوري رجل حرب ودبلوماسية، وزعيم سياسة وحكم، فكان له اجتهاد في الرأي ومنهج في السياسة، وكان مؤمناً برأيه ومجاهراً به دون وجل أو التواء، فكان صادقاً مع الناس وصادقاً مع نفسه، وهذا ما كان يفتقر إليه منافسوه من الزعماء الآخرين[٢].

كان نوري صاحب مدرسة واقعية صريحة لا تعتمد على المجازفات أو الارتجال، إذ كان يكره تضليل الشعوب في سبيل كسب الشعبية، ومن أقواله المأثورة في هذا المجال: «المعارضون أشد وطنية مني، إلا أنني أعتقد بأن سياستي هي الأوفر حظاً والأحسن للوصول إلى الغاية التي ننشدها جميعاً، فليس بيد أحد أن يعدل المعوجّ أكثر من ذلك».[٣]

تحدث الجميع دون استثناء عن شجاعة نوري وإقدامه[٤]، بل إن لورنس يذهب إلى القول «إن ما يتحلى به من شجاعة وثقة ورباطه جأش» هو الذي «جعله زعيماً مثالياً متميزاً» حسب تعبيره[٥]. وفي مناسبة أخرى وصف لورنس شجاعة نوري، وهو يتحدث عن العمليات العسكرية للثورة العربية في سنوات الحرب العالمية الأولى: « أكثر الرجال يتكلمون بسرعة حين إطلاق النار،

---

(١) عبد اللطيف خليفة، المرجع السابق، ص٥٥.

(٢) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١٦٣.

(٣) عصمت السعيد، المرجع السابق، ص٥.

(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٢٤، ملف ٣٨/ ٧٦/٦، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن نوري السعيد، بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩٥٤.

(٥) Lawrence, T.E, Seven Pillars of Wisdom, London, 1955, p76

وتبدو على تصرفاتهم علائم الانفعال، أما نوري فإنه يزداد هدوءًا »[١].

ويروي عنه رفاقه في الثورة العربية الكبرى ومنهم ناجي شوكت، أنه كان يقتحم الأهوال ويهزأ بالأخطار، فكان يتقدم الصفوف ويستكشف خطوط العدو غير مبال بالرصاص المتساقط عليه من كل صوب، ولا بالقنابل التي تنفجر أمامه وحوله.

وفي صيف ١٩٢٤ اشتدت المعارضة ضد المعاهدة العراقية ـ الإنجليزية من جانب الشعب العراقي، وأصر الإنجليز على التصديق عليها ثمناً لبقاء الموصل مع العراق. وكان المواطنون يتجمهرون حول بناية المجلس التأسيسي ليمنعوا دخول النواب إليها، وليمنعوا بالتالي التصديق على المعاهدة، فكان نوري يقوم بنفسه بحماية بعض أعضاء المجلس عند دخولهم البناية[٢].

وحين كان في الأردن أثناء الحرب العراقية ـ الإنجليزية ١٩٤١م، وكانت العواطف مشحونة جياشة بالسخط ضد الإنجليز ورجالهم، وهو منهم بطبيعة الحال، كان الناس يشاهدونه واقفاً في الشارع أمام الفندق الذي يقيم فيه كل يوم يرمي فتات الخبز للطيور. وإثر عودته للعراق بعد انتهاء حركة الكيلاني كان الشعور العام يغلي ضده حيث كان نوري قد دفع بالمئات من أبناء البلاد إلى المعتقلات، وأعدم بعضاً من قادة الحركة وحبس آخرين، ومع هذا فقد كان يجلس صباح كل يوم جمعة أمام دكان أحد باعة الفاكهة في مدخل شارع الأمانة المتفرع من شارع الرشيد يأكل الفاكهة ويطلق النكات على من يعرفه من المارة في الشارع ومعه حفيداه وقد أمسك سدارته (أي لباس الرأس الفيصلي) بيمناه ووضع فيها مسدسه الآلي الصغير[٣].

ومن اعتداده بشجاعته أنه كان يخجل من اتخاذ الحرس والحراس. وعندما كان يتقلد الوزارة لا يكون له إلا مرافق عسكري واحد ولا يصحبه إلا

---

(١) Time, The Weekly News Magazine, June 17, 1957, p. 26.

(٢) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١٧٤.

(٣) سعاد شير، المرجع السابق، ص١٨٦.

في تنقلاته الرسمية، أما تنقلاته الخاصة فيذهب إليها منفرداً أو برفقة أحد أنصاره من المدنيين. وكانت الحراسة على داره ـ حين يكون في الحكم ـ تتكون من عدد بسيط من أفراد الشرطة يتناوبون الحراسة[١].

وقد تكون هذه الصورة لنوري السعيد مبالغاً فيها أو من وحي الخيال، ولكنها من النوع الذي يحبه العراقيون في الرجال، أي الجرأة والإقدام. ولقد ساهم العراقيون من خصوم نوري السعيد وأنصاره، وخصومه بصورة خاصة في خلق صورة (الرجل الأسطوري) لنوري السعيد لما نسبوه إليه من قدرة على الإتيان بخوارق الأعمال. فما من عمل أو حادث يقع في العراق ويصعب على العراقيين فهمه أو تعليله إلا ونسبوه إلى (الباشا). وهذا ما جعل العراقيين يتهمونه بكل جريمة سياسية غامضة، لأنهم لا يرون لغير نوري من صفات الشجاعة والجرأة ما يؤهله للإقدام على مثل هذا العمل.

ونتيجة لذلك فقد وجهت العديد من الاتهامات إلى نوري السعيد بتدبير بعض حوادث الاغتيال لعدد من ساسة العراق، ومن أمثلة ذلك :

١ ـ اغتيال توفيق الخالدي في فبراير ١٩٢٤، وهو من الشخصيات السياسية المعروفة في تلك الفترة، حيث كان منافساً لنوري السعيد في صداقته للإنجليز. ولقد عرف الخالدي بقوة الشخصية والكفاءة المتميزة واشترك في تأسيس (الحزب الحر) الحكومي بإيعاز من المندوب السامي البريطاني. وكان الخالدي جمهوري النزعة ولذلك عارض حكم الملك فيصل، ولذلك كانت علاقته مع الملك فيصل ونوري السعيد غير ودية.

٢ ـ اغتيال الملك غازي في الثالث من أبريل ١٩٣٩.

٣ ـ اغتيال رستم حيدر وزير المالية العراقي في ١٨ يناير ١٩٤٠، ورستم حيدر من الشخصيات السياسية السورية المعروفة، حيث رافق الملك فيصل في سوريا وانتقل معه إلى العراق. وكان معروفاً بالكفاءة والاستقامة، والذكاء. ومع

(١) عصمت السعيد، المرجع السابق، ص٢٩٨.

أنه كان ينتمي إلى مدرسة نوري السعيد السياسية، إلا أنه لم يكن متطرفاً في تأييده للإنجليز، لذا فإنه كان يمثل الجناح المعتدل في الحكومة العراقية.

قيمة الحرية

الحرية تتمثل في حق كلِ فرد في التعبير عن رأيه في إطار التقاليد السائدة دون تهديد أو خوف[1].

لقد كانت هذه القيمة ضعيفة جداً لدى نوري السعيد. ولقد أوضحنا سابقاً أن نوري كان دكتاتورياً سلطوياً، حيث كان يميل إلى التحكم والسيطرة بعيداً تماماً عن إطلاق الحريات العامة. وحرم نوري الشعب العراقي من كل المنظمات الحرة كالأحزاب والصحافة وما إلى ذلك من مؤسسات التعبير عن الرأي[2]. ولكن من الغريب أن نوري ظل حتى أواخر أيامه يعتنق فكرة أن العراق لا يزال يحتاج إلى زمن طويل حتى يصبح مؤهلاً كما ينبغي لممارسة كل حقوقه الديمقراطية بكل حرية، ولم يتردد يوماً في القيام بإجراءات قاسية ضد الأشخاص المعارضين لحكمه، فكان يسوقهم إلى المحاكم والمعتقلات[3].

ولم ينتبه نوري إلى أن الأجيال الجديدة في العراق قد بدأت تعتنق أفكاراً جديدة، وتطالب بقدر من الحرية السياسية والمشاركة في الحكم. ولكن نوري لم يلتفت إلى هذه الأجيال مما جعل هذه الأجيال تتجه بنظرها إلى الفكر الناصري وإلى تجربة عبد الناصر في مصر، مما أدى في النهاية أن يدفع نوري ثمن ذلك، وكان الثمن غالياً إذ كانت ثورة أودت في النهاية بحياته في شكل درامي قل أن نجد مثله في التاريخ.

٢ ـ النسق القيمي

إن فكرة نسق القيم قد انبعثت من تصور مؤداه أنه لا يمكن دراسة قيمة

(١) عبد اللطيف خليفة، المرجع السابق، ص٤٩.
(٢) عبد الرحمن البزاز، المرجع السابق، ص١٧.
(٣) بنو مثيان، المرجع السابق، ص٩٠.

معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى. ووفقاً لفروينديزي (Frondizi) فإن هناك مدرجًا أو نسقًا هرميًا تنتظم به القيم مرتبطة حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو الجماعة[1].

ويُعرف انجلش وانجلش (English & English) النسق القيمي بأنه مجموعة من القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته. ويتم ذلك غالباً دون وعي الفرد أو بتعبير آخر هو عبارة عن التركيب الهرمي للقيم التي يتبناها الفرد أو أفراد المجتمع ويحكم سلوكه أو سلوكهم دون وعي بذلك[2].

ويعرف عبد اللطيف خليفة نسق القيم بأنه عبارة عن بناء أو تنظيم شامل لقيم الفرد، وتمثل كل قيمة في هذا النسق عنصراً من عناصره، وتتفاعل هذه العناصر معاً لتؤدي في النهاية وظيفة معينة بالنسبة للفرد[3]. بينما يعرف محمد عبد المنعم النسق القيمي بأنه عبارة عن بناء منتظم مترابط ومتفاعل من قيم الفرد، يتضمن أحكاماً تقويمية تفضيلية مرتبة ترتيباً هرمياً وفقاً لأهميتها بالنسبة للفرد، تحكم السلوك والتصرف، سواء بوعي أو دون وعي، وتؤدي كل قيمة منها وظيفة معينة بالنسبة للفرد[4].

وفي ضوء ما سبق يأتي اهتمام الباحث بدراسة النسق القيمي لدى نوري السعيد باعتباره بناءً منظماً مترابطاً من القيم التي يؤمن بها نوري، تلك القيم التي تحكم سلوكه وتصرفه، سواء بوعي أو دون وعي. وحتى نرى القيم في تفاعلها مع بعضها البعض داخل النسق القيمي حيث ترتب هذه القيم ترتيباً هرميًا وفقًا لأهميتها لدى نوري السعيد.

وفي ضوء ما سبق وباستخدام أسلوب تحليل المضمون لقيم نوري

---

(١) Frondizi, R, What is Value?, USA, open court pub. Co., 1971, pp.5-7.

(٢) English, H.B & English, A.C., A comprehensive Dictionary of Psychological Terms, New York, 1958, p. 235.

(٣) عبد اللطيف خليفة، المرجع السابق، ص٦٣.

(٤) محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص٣٥.

السعيد نستطيع أن نخلص إلى أن المنظومة القيمية أو النسق القيمي لدى نوري كان متمثلاً في القيم التالية مرتبة ترتيباً تنازلياً:

١ ـ القيمة السياسية.

٢ ـ قيمة الولاء.

٣ ـ قيمة المتعة والمرح.

٤ ـ القيمة الأخلاقية متمثلة في الصدق والشجاعة.

٥ ـ قيمة الترابط الأسري.

٦ ـ قيمة الصداقة.

٧ ـ القيمة الجمالية.

٨ ـ القيمة الدينية.

٩ ـ القيمة النظرية.

١٠ ـ قيمة الحرية.

١١ ـ القيمة الاقتصادية.

ونستطيع أن نصنف هذه القيم الإحدى عشرة المكونة للنسق القيمي لدى نوري السعيد من حيث القوة والضعف التصنيف التالي:

أ) القيم المرتفعة وتشمل:

ـ السياسية ـ الولاء ـ المتعة والمرح ـ الأخلاقية (الصدق والشجاعة).

ب) القيم المتوسطة وتشمل:

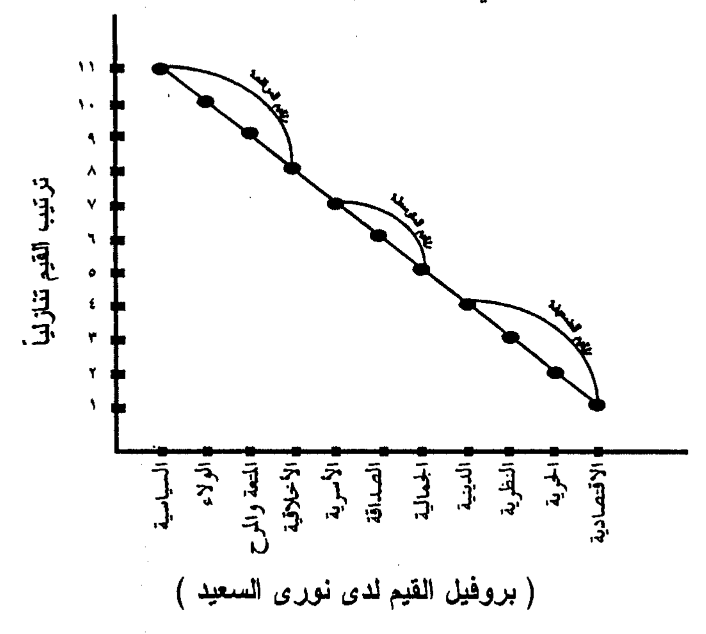
ـ الترابط الأسري ـ الصداقة ـ الجمالية.

ج) القيم الضعيفة وتشمل:

ـ الدينية ـ النظرية ـ الحرية ـ الاقتصادية.

وبناء على الذي سبق نستطيع أن نتوصل إلى بروفيل القيم (الصفحة

النفسية) الممثلة للنسق القيمي لدى نوري السعيد والذي يوضحه الشكل التالي:



(بروفيل القيم لدى نورى السعيد)

ويفيدنا هذا البروفيل في التعرف على تفضيلات السلوك أو طرق تفضيل نوري السعيد للاختيارات من بين بدائل السلوك المتاحة له في مجاله السلوكي. فعلى سبيل المثال إذا ما وقف أحد أصدقائه (قيمة متوسطة) في طريق تحقيق أهدافه السياسية (قيمة مرتفعة) فإن القيمة السياسية ستطغى على قيمة الصداقة لديه وستوجهه نحو اختيار أهدافه السياسية أولاً وقبل كل شيء حتى ولو كان على حساب أصدقائه وأقرب المقربين إليه.

ونفس الشيء إذا ما تعارضت قيمة الولاء لديه (قيمة مرتفعة تحتل الترتيب الثاني) مع تحقيق أهدافه السياسية (قيمة مرتفعة تحتل الترتيب الأول) فإن القيمة السياسية أيضاً سوف توجهه نحو اختيار تحقيق أهدافه السباسية الخاصة به، بغضّ النظر عن أية اعتبارات ولائية لديه سواء أكانت للبيت الهاشمي أم العراق أم الإنجليز. فهو مستعد للانقلاب على أي جهة حلَيفة له طالما لا تتحقق معها أهدافه السياسية، أو ربما تقتضي الحاجة إلى التعاون مع جهة مغايرة يرى أنها ستحقق ما يرنو إليه من مكاسب أو أغراض سياسية، وهكذا.

إن خيارات نوري السلوكية محكومة أساساً بالقيمة السياسية وذلك ضماناً لاستمراره في الحكم وفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق أغراضه السياسية. وارتفاع القيمة السياسية لدى نوري السعيد يبدو واضحاً في معالجته لمختلف القضايا العربية التي سوف تتناولها تلك الدراسة.

ثالثاً: بعض السمات النفسية الرئيسية لنوري السعيد

إن مفهوم السمة Trait مفهوم رئيسي من مفهومات بناء الشخصية (Personality Structure) وهي ميل محدد أو استعداد مسبق للاستجابة[١]. أو هي صفة أو خاصية للسلوك تتصف بقدر من الاستمرار، ويمكن ملاحظتها وقياسها كالعدوانية والخوف والشجاعة، الخ. وهذا يتضمن استنتاجاً لوجود تكوين داخلي دافعي، هذا التكوين هو السمة التي توجه أفعال الفرد من موقف لآخر ومن طرف لآخر[٢]. هذه السمات الدافعية تتضمن الميول والاتجاهات والقيم والمعتقدات. وهذه السمات يميل بعض علماء النفس إلى تسميتها بسمات الدوافع[٣].

وفيما يلي عرض لبعض السمات النفسية الأساسية لنوري السعيد، والتي يرى الباحث أنها شكلت الخلفية السيكولوجية الكامنة خلف المواقف السياسية لنوري السعيد إزاء مختلف القضايا محلياً وعربياً ودولياً. وباستخدام أسلوب تحليل المضمون يتضح أن أهم السمات النفسية لنوري السعيد هي:

١ ـ الثقة بالنفس

كان نوري واثقًا من نفسه إلى حد الاستهتار[٤]. ومن مظاهر ثقته بالنفس

---

(١) هول ولندزي، المرجع السابق، ص٣٧٤.

(٢) مصطفى فهمي، علم النفس الإكلينيكي، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٦٧، ص٦٠.

(٣) محمود أبو النيل، علم النفس الاجتماعي: قراءات عربية وعالمية، ج١، جامعة عين شمس، الجهاز المركزي للكتب والبحوث الجامعية، ١٩٨٤، ص٤٢.

(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج٦، تقرير المفوضية المصرية ببغداد عن نوري السعيد، بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٦.

إنه كان يعتقد أنه لا يوجد في العراق سياسي آخر غيره يستطيع أن يدير شؤون الحكم[1]. والكثير من أحاديث نوري الصحفية وكذلك تصرفاته تدل على مدى ثقته في نفسه، والتي كانت أحياناً تصل إلى حد العظمة. ومصداق ذلك قوله: «إن الرجال العاديين يعقدون محالفات مع أصدقائهم. أما أنا فإني كبير بقدر كافٍ لأحالف أعدائي. ليست الطريقة الفضلى أن يجعل المرء لنفسه شعبية، بل يجب في بعض الأحيان أن يعرف كيف يضحي بشعبيته لخير بلاده »[2].

إن ثقة نوري السعيد في نفسه جعلته يتجاهل أهم سلاح يعتمد عليه السياسيون، ألا وهو سلاح الدعاية، حيث لم يهتم بالدعاية لنفسه، ولم يقدر أهميتها. وكان دائماً يقول بأنه (لا يريد أن يصرف أموال الدولة في سبيل الدعاية، لأنها عبارة عن خداع للشعب)[3].

لقد وصلت به الثقة إلى الحد الذي جعله يصف هتاف الجماهير له بأنه دخان، وأنه يُفضل رضا الأجيال الآتية، وأن أفضل مكافأة له ستكون ما سوف يناله من تأييد التاريخ[4].

إن ثقة نوري السعيد بنفسه أوصلته إلى الحد الذي جعله لا يلتفت إلى أن مشاعر الغضب ضد سياسته يمكن أن تنقلب إلى ثورة تطيح به. ولقد أوضح نوري ذلك عندما قال: «إن الذين سيحاولون قتلي سيتعبون في نيل غايتهم. إني من خيرة الرماة، والجيش معي، والشرطة في قبضة يدي، وأكثرية مجلس النواب تؤيدني، والملك يثق بي»[5].

---

(١) نفس المصدر، محفظة ١ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج٥ سري جداً، تقرير المفوضية المصرية بغداد عن نوري السعيد، بتاريخ ١٩٤٢/٦/٧.

(٢) بنو مثيان، المرجع السابق، ص٧٧.

(٣) أحمد مختار بابان، المرجع السابق، ص٥٣.

(٤) عصمت السعيد، المرجع السابق، ص٣٤٠.

(٥) بنو مثيان، المرجع السابق، ص٩١.

٢ ـ الدجماطيقية (الجمود والتزمت)

كان خطأ نوري السعيد الأكبر هو صلابته وعناده وإصراره على الرأي، وعزوفه عن قبول النصح. وقد أوصلته هذه الصلابة وهذا العناد، وما يسميه وفاءه لتاريخه ولنفسه إلى نهايته الفاجعة. كما أوصله إليها جموده على أساليبه (المحافظة) في الحكم والسيَاسة[1]، التي تعلمها وتشربها منذ عهد دراسته في استانبول أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وما صحب ذلك من قمع وكبت للحريات، وما تلاه من انقلابات عسكرية ورجّات سياسية. فقد منعه هذا الميراث الفكري عن أن يلتفت إلى ظهور أجيال جديدة، وأفكار جديدة وعالم جديد.

إن جمود نوري جعله يهمل بعض الأشياء التي كان يرنو إليها الشعب العراقي، في حين أنه كان يرى فيها أموراً ثانوية، أو أنها من قبيل تحصيل حاصل. لقد أهمل نوري الشباب ولاسيما طبقة المثقفين منهم. ولقد ظل نوري من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٨ كما هو غير معروف لدى هذه الطبقة التي كانت تنمو ويكثر عدد أفرادها على مر السنين، وقد تفتحت عيونهم. وكان هؤلاء يسمعون عنه من خصومه أكثر مما يشاهدونه فيه بأنفسهم في حين كانت شخصيته القوية ولباقته البارعة وخفة دمه وصفاته الأخرى تؤهله لأن يجمع حوله المثقفين، إلا أنه لم يفعل ذلك، فانضم هؤلاء إلى صفوف مُعارضيه[2].

لم يستطع نوري فهم الأفكار الجديدة أو الاتصال بالأجيال الجديدة وتوضيح نفسه وآرائه لها وإقناعها بها. وفي الواقع فإن لقاء هذين الجيلين كان شبه مستحيل، وكان لكل منهما خلفياته ومفاهيمه، وظروف نشأته وثقافته

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٤ بغداد، ملف ٣/٨١/٧٥٢، تقرير السفارة المصرية بغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بشأن تصريحات نوري السعيد إلى إحدى الصحف، بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٨.

(٢) أحمد مختار بابان، المرجع السابق، ص ص٥٤-٥٥.

ووجهات نظره فى السياسة والاقتصاد، ونظم الحكم والإدارة، وهي تختلف إن لم تتعارض، أو تتناقض مع نظرة الجيل الآخر منها[١].

٣ ـ العُصابية (Neuroticism)

تعتبر العصابية أحد الأبعاد الأساسية للشخصية، وهي بعد قطبي يقع عند أحد طرفيه العصابية والطرف الآخر الاتزان الانفعالي. والعصابية تشير إلى الاستعداد للإصابة بالاضطراب النفسي أو العصاب (Neurosis)، والاستعداد للإصابة بالعصاب شرط ضروري ولكنه غير كاف للإصابة، بل يلزم توافر تعرض الفرد إلى قدر مرتفع من الضغوط الخارجية أو الداخلية[٢]. ويتصف العصابي وهو الفرد الذي يقع عند طرف بعد العصابية بعدم الثبات الانفعالي، والميل للتعرض للقلق، وسهولة الاستثارة[٣].

كان نوري حاد المزاج، وسريع الانفعال أحياناً، وإلى حد التهور، حسب وصف التقرير البريطاني عن الشخصيات العراقية. ولقد أشارت مجلة (اللطائف المصورة)، في عددها الصادر يوم ٣١ مارس ١٩١٩ إلى (مزاجه العصبي). وبعد اثنتي عشرة سنة (وفي ١٤ مارس ١٩٣١) كتبت عنه مجلة (الأماني) أنه (حاد الطبع عصبي المزاج، سريع الغضب)[٤]. ولقد لازمته هذه الصفة سواء في شبابه أو في حياته السياسية حتى أواخر حياته. وكثيراً ما كان يلجأ إلى استعمال يديه في التعبير عن انفعاله أو كوسيلة للتأديب، وكان يلجأ إلى هذه الوسيلة مع الجنود ومع الطلبة، وحتى مع الآخرين أيضًا[٥].

---

(١) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص١٦٧.

(٢) أحمد عبد الخالق، دليل تعليمات القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ص٥-١٠.

(٣) عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص٤٤٨.

(٤) مجلة الأماني، بغداد، العدد السادس، ١٤ مارس ١٩٣١.

(٥) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٢٣.

إن الإنسان العصابي دائماً يكون معرضاً للإصابة بالأمراض السيكوسوماتية (psychosomatic)[١]. ولذلك فإننا نجد أن نوري في عام ١٩٤٢ تعرض للإصابة بإغماء ودوار متكرر بسبب ألم شديد في أسنانه، مما اضطره إلى تغيير ثمانٍ منها بأخرى صناعية[٢]. وفي عام ١٩٥٥ كان يعاني من اضطرابات في ضغط الدم وألم في الأذن. وكذلك في عام ١٩٥٧ أصيب بضعف في السمع مما اضطره إلى ارتداء سماعة للأذن أهديت له من السفير الأمريكي في بغداد[٣].

ولقد ازدادت حدة العصابية عند نوري في أواخر أيامه بعد أن ضاق ذرعاً بالسياسة والحياة العامة وكان من أهم أسباب ذلك قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وشعوره باليأس والقنوط من قيمة حلف بغداد. وكان يرى أن الموجات الاستقلالية في العالم العربي موجهة ضده. كما شكل عدم القدرة على السمع بوضوح مشكلة كبيرة بالنسبة له. ومن ناحية أخرى فإن حالة ابنه الوحيد صباح قد بدأت تؤلمه إيلاماً شديداً، حيث فشل صباح في التغلب على أن يمتنع عن تعاطي المسكرات، رغم محاولات نوري الكثيرة لعلاجه، وأخيراً ازدياد هوة الخلاف بينه وبين الأمير عبد الإله[٤].

وهكذا فإن الضغوط التي تعرض لها نوري السعيد في أخريات أيامه جعلته أكثر عصابية، لا يثق بأحد ولا يأتمن أحداً ، ينتقل من لندن إلى بغداد إلى استانبول. فلا يكاد يصل عاصمة معينة حتى يغادرها إلى عاصمة أخرى.

وهكذا من خلال استعراضنا لتاريخ دراسة الحالة لنوري السعيد ونسقه

---

(١) السيكوسوماتية : كلمة مشتقة من مقطعين هما (سيكو) بمعنى نفس، (سوما) بمعنى عضوي. ومن أمثلة الأمراض السيكوسوماتية (الضغط-آلام الأسنان-السكر ب ألخ).

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج٥، بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٢.

(٣) نفس المصدر، محفظة ٢ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧ ج١٠، بتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٥.

(٤) النشاشيبي، المرجع السابق، ص٣٩.

القيمي وأهم سماته النفسية، نستطيع أن نستخلص أن أسلوب تنشئته الاجتماعية قد أدى به إلى تكوين مجموعة من القيم التي شكلت نسقه القيمي والسمات النفسية التي كونت الخلفية السيكولوجية الكامنة وراء المواقف السياسية لنوري السعيد إزاء مختلف القضايا، خاصةً العربية منها.



الفصل الثاني

نوري السعيد
وبدايات العمل القومي العربي



أولاً: مرحلة جمعية العهد

يُعتبر بروز الحركة القومية من أكثر التطورات أهمية في التأثير على الضباط العرب ومنهم نوري السعيد. فقد نشأ تيار القومية العربية تعبيراً عن سياسة طبقة الأعيان في مواجهة القومية التركية والتغلغل الأجنبي. وتجسد في هذه المواجهة، التي بلغت ذروتها في الثورة العربية الكبرى، التحالف بين طبقة الأعيان، من ناحية، والضباط العرب، الذين كان الكثيرون منهم من الأعيان أيضًا، من ناحية أخرى[١].

ومع ذلك يُلاحظ أن حركة القومية العربية لم تتخلص من الطابع الديني، الذي أضفاه عليها القادة العرب الذين كافحوا الأتراك في القرن العشرين، وأن مركزها انتقل من نجد إلى سوريا. وسرعان ما أثارت حركات التمرد التي نشبت في عام ١٩٠٥ الاهتمام العام بوضع «المسألة العربية» منفصلة عن الخلافة وعن الوحدة الإسلامية. وبرز جلياً أن رابطة الوحدة التي بدأت تجمع مختلف الأديان والأقوام في سوريا إنما كانت رابطة لغتهمَ العربية المشتركة التي بعثت

(١) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٧٠.

من خلال أدب جديد، ثم رابطة وعي بتراث وتقاليد مجيدة، والاقتناع بأن التجديد الاجتماعي ضروري كالتجديد الديني. وكل ذلك «كون تقليداً تاريخياً متصلاً ساهم في إرساء شعور بين العرب نحو وحدة سياسية ونحو الاستقلال». وقد نظمت المعارضة للطغيان التركي أولاً في القاهرة حيث كان يعيش عدد من السوريين ويسيطرون على الصحافة. وفي القاهرة أسس نجيب عازوري مركزاً للدعوة انتشر فيما بعد في الأقطار العربية الأخرى[١].

وفي الواقع فإن حركة القومية العربية لم تستكمل شكلها السياسي المحدد والحاسم إلا بعد ثورة «تركيا الفتاة» في عام ١٩٠٨، وعندما خابت آمال الأقطار العربية في تحقيق اتجاهاتها الخاصة في أن تكون وحدة مستقلة في نطاق الإمبراطورية العثمانية. وهكذا فعلى ضوء السياسات المركزية والعنصرية للقومية التركية، تخلى العرب عن منهج اللامركزية إلى سياسة التخلص نهائيًا من السيادة العثمانية.

وفي هذا الإطار السياسي نمت الحركات والجمعيات والتنظيمات العربية التي هدفت إلى الدفاع عن حقوق العرب ومصالحهم وكيانهم المستقل، وعبرت بالتالي عن البوادر الأولى للقومية العربية ونشرت أفكارها. وعلى الرغم من أن بعضها اتخذ شكل الأعمال الأدبية والثقافية، إلا أن بعضها الآخر كان سياسياً محضاً، سرياً وعلنياً.

ويمكن القول أن أبرز هذه الجمعيات وخصوصاً تلك المرتبطة بالدور السياسي للضباط العرب في تلك المرحلة، هي : جمعية الإخاء العربي - العثماني، المنتدى العربي، الجمعية القحطانية، جمعية العربية الفتاة ، جمعية العهد.

أما بالنسبة لنوري السعيد فقد بدأت بواكير الوعي القومي لديه عندما التحق بالكلية الحربية في استانبول عام ١٩٠٣، وكان للقاءاته مع الطلاب القادمين من بغداد ودمشق وغيرها من المدن العربية، أثر كبير في ذلك. لقد

---

(١) محمود كامل، القانون الدولي العربي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٥، ص١٧٩.

كان هؤلاء الطلاب يتطلعون نحو الأهداف التي من شأنها أن تنهض بالأمة العربية حسب تعبير نوري نفسه[١]. ثم إن النهوض الشامل الذي ظهر في تلك الفترة في صفوف الشباب التركي بفضل الاتحاديين، ترك أثراً على نفسية نوري وأقرانه. خصوصاً وأن بعض الطلاب الاتحاديين كانوا زملاءه في الدراسة[٢].

وبعد النجاح الذي تحقق لثورة عام ١٩٠٨ في تركيا، أيد العديد من الطلبة العرب، وفي مقدمتهم نوري البرنامج الإصلاحي للاتحاديين الذين وعدوا بتحقيق المساواة بين القوميات التي تدخل ضمن نطاق الدولة العثمانية. ولقد انقلب ذلك الموقف إلى نقيضه مع تراجع الاتحاديين عن وعودهم، ولجوئهم إلى سياسة التتريك بدلاً عنها[٣].

وكان من الطبيعي أن تتطور الحركة العربية في استانبول قبيل الحرب العالمية الأولى كمًا ونوعاً. فلم يقتصر نشاطها على تأسيس الجمعيات العلنية والسرية كما ذكرنا سابقاً، بل اشتدت قوة المعارضة للاتحاديين داخل مجلس المبعوثان (البرلمان)، إذ بدأت القضايا العربية تفرض نفسها على المجلس بصورة واضحة[٤].

كان نوري السعيد من الذين تأثروا بهذه الأمور، فزاد اهتمامه بمختلف القضايا السياسية، وجلبت الأفكار القومية أنظاره أكثر من السابق. ولقد ذكر نوري نفسه أنه في تلك الفترة بالتحديد أقبل على قراءة مذكرات الزعيم الإيطالي كافور[٥]. وفي أواخر سنة ١٩١٣ انضم نوري إلى جمعية العهد.

---

(١) جريدة البلاد، بغداد، ٢٠ فبراير ١٩٣٨.

(٢) مجيد خدوري، عرب معاصرون: أدوار القادة في السياسة، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣، ص٥٣.

(٣) مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها، قوامها ومراميها، ط٢، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٦١، ص٦٨.

(٤) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٠، ص٢٨٢.

(٥) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٣٤.

تعتبر جمعية العهد بحق منظمة الضباط العرب، لقد كانت أقوى جمعية عربية عسكرية سرية، وخاصةً بمقياس نوعية الأعضاء وعددهم، ومقياس إمكانية تأثيرها. وقد تأسست هذه الجمعية في الأستانة في ١٨/ ١٠/ ١٩١٣ على يد عزيز علي المصري[١] وبعض الضباط العرب الآخرين، معظمهم من أصل عراقي.

ويمكن القول أن عزيز علي المصري ساهم ليس فقط في تشكيل وقيادة كتلة الضباط العرب القوميين، أي الذين يؤمنون بالقومية العربية ويسعون من أجل الاستقلال، وإنما أيضاً في تقديم نموذج ومثل أعلى لكثير من الضباط العرب المعاصرين، وخاصة أولئك الذين سعوا للتدخل في الشؤون السياسية لمجتمعاتهم. ولذلك فقد خلص عدد من الباحثين إلى اعتبار عزيز علي المصري بمثابة «الأب الروحي» بالنسبة إلى حركة القومية العربية الحديثة[٢].

لقد حملت (جمعية العهد) هذا الاسم، كما قال عزيز علي المصري، لتكون عهداً بين أعضائها وبين الله على خدمة الوطن[٣]. ويذكر د. حسن صعب أن رجال «جمعية العهد» تطلعوا من خلال برنامجهم إلى المحافظة على العروبة والإسلام؛ الإسلام، من خلال الاحتفاظ بالسلطنة، والخلافة، والعروبة، من خلال إعلان الاستقلال الذاتي لا الإداري فحسب بل السياسي

---

(١) كان عزيز علي المصري (١٨٨٠-١٩٦٤) دون شك، الشخصية الأكثر نفوذاً وبروزاً بين الضباط العرب في الجيش العثماني. ويبدو أن حياة المصري، التي أمضاها في مصر والأستانة معاً، قد أوجدت لديه تياراً قائماً بذاته، يتألف من موقفين مزدوجين: نزعة قومية عربية، وعداء ثابت لا هوادة فيه للسياسة والمصالح البريطانية. فقد نشأ وترعرع في مصر وأكمل دراسته في مدرسة ثانوية في القاهرة، خلال عهد كرومر (١٨٨٣-١٩٠٧). وقد كان العداء للإنجليز (والحنين) إلى العثمانيين هما السمتان المميزتان للحركة الوطنية المصرية في تلك المرحلة التاريخية. وقد نشأ عداؤه للإنجليز خلال تلك الفترة واستمر طيلة حياته السياسية، وإن كان هذا العداء قد خف بشكل مؤقت خلال ١٩١٤-١٩١٧. وفي ما بين عامي ١٩٠٨و ١٩١٥ لعب المصري دوراً سياسياً وعسكرياً بارزاً في الشؤون العثمانية والعربية. وعززت منجزاته في اليمن (١٩١١) وفي ليبيا (١٩١٢) من مكانته.

(٢) مجدي حماد، المرجع السابق، ص٧١.

(٣) محمد عبد الرحمن برج، عزيز علي المصري والحركة العربية ١٩٠٨-١٩١٦، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص٨٢.

أيضا للولايات العربية، إذا أرادوا أن تكون للعرب دولة تجسد ذاتيتهم وقوميتهم على أن تكون هذه الدولة في نطاق دولة أكبر هي الدولة العثمانية، أي أن يكونوا دولة فيدرالية تكون واحدة بالنسبة إلى العالم الخارجي ولكنها دول عدة بالنسبة إلى شعوبها. وبذلك تقوم مملكة عربية مستقلة، ويكون الملك العربي قائماً بذاته، ولكن هذه المملكة تبقى متصلة بالتاج العثماني وبسائر الأجزاء العثمانية الأخرى في الشؤون العامة المشتركة(١).

كان برنامج (جمعية العهد) يتضمن مجموعة من النقاط، وتجدر الإشارة خصوصاً إلى ما يلي:

١ - إن جمعية العهد جمعية سياسية سرية، أُنشئت في الأستانة، وغايتها السعي للاستقلال الداخلي للبلاد العربية على أن تظل متحدة مع حكومة الأستانة اتحاد المجر مع النمسا.

٢ - ترى جمعية العهد ضرورة بقاء الخلافة الإسلامية وديعة مقدسة بأيدي آل عثمان.

٣ - لما كانت الجمعية تعتقد أن الأستانة رأس الشرق، وأن الشرق لا يعيش إذا اقتطعتها دولة أجنبية، فهي تعنى عناية خاصة بالدفاع عنها وتعمل للمحافظة على سلامتها.

٤ - لما كان الترك يؤلفون منذ ٦٠٠ سنة المخافر الأمامية للشرق أمام الغرب، فعلى العرب أن يعملوا للحصول على ما يؤهلهم لأن يكونوا القوة الاحتياطية الصالحة لهذه المخافر.

٥ - على رجال العهد أن يبذلوا قصارى جهدهم في إنماء المزايا المحمودة وبث الدعوة إلى التمسك بالأخلاق الفاضلة فالأمة لا تحتفظ بكيانها السياسي والقومي ما لم تكن مجهزة بالأخلاق الصالحة القويمة(٢).

---

(١) Saab, Hassan, Arab Federalists of the Ottman Empire, Amsterdam, 1958, P. 225.

(٢) أحمد عزت الأعظمي، القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطورها ونتائجها، ج٦، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٣٤، ص٥٣.

ويتضح مما تقدم أن برنامج (جمعية العهد) كان يعكس ثلاثة اتجاهات سياسية مهمة كانت قائمة في صفوف الضباط العرب في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة، وهي نزعتهم القومية العربية، ومشاعرهم الإسلامية والعثمانية، ومناوأتهم للنفوذ الغربي. ولاشك أن الوزن النسبي لهذه الاتجاهات كان يختلف بين أعضاء الجمعية طبقاً لظروف كل عضو فيها وخلفياته الاجتماعية والسياسية.

كان نوري السعيد على علاقة صداقة مع عزيز المصري الذي ذكر فيما بعد أن نوري وزوجته نعيمة أدّيا يمين الانتماء للجمعية معًا[١]. وجعلت الجمعية من دار نوري السعيد في حي بشكطاش أحد مراكزها السرية، حيث تعقد الاجتماعات وتحفظ النشرات والوثائق السرية فيها رغم وقوعها قرب دار أنور باشا الزعيم الاتحادي المتطرف ووزير الحربية[٢].

بالإضافة إلى ذلك فقد قام نوري بنشاط كبير في صفوف جمعية العهد، فبدأ اتصالاته بالطلاب العرب في الكلية الحربية باستانبول، وأخذ يحدثهم عن الأفكار القومية، مما جعله موضع شك لدى إدارة الكلية ، التي أصدرت تعليمات تقضي بمنع اتصالات الطلاب الجدد بطلاب المراحل المتقدمة في الدراسة[٣].

إن نشاط الضباط العرب في تلك المرحلة أثار الاتحاديين، فشرعوا بإبعادهم من استانبول إلى الأناضول وغيرها من الأقاليم العثمانية البعيدة، واعتقلوا مؤسس (العهد) عزيز علي المصري في ٩ فبراير ١٩١٤[٤]، الأمر

(١) فاضل حسين ، سياسة نوري السعيد الخارجية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٧٦، ص٢.
(٢) تحسين العسكري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية، ج١، بغداد، مطبعة العهد، ١٩٣٦، ص٨.
(٣) سليمان فيضي، المرجع السابق، ص١٦٧.
(٤) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، صيدا، المطبعة العصرية، ١٩٥٠، ص١٠٣.

الذي أدخل المخاوف في نفس نوري، فاحتاط له وبعث زوجته إلى بغداد. كما بذل نوري جهوداً واسعة من أجل إنقاذ المصري. وعندما تقرر العمل على تهريب المصري إثر اجتماع لمندوبي التجمعات العربية ، عهد أمر تنفيذ الخطة إلى نوري السعيد وعدد من رفاقه. كما كلف نوري أيضاً أن يقوم بإخبار السفارات الأجنبية في العاصمة التركية عن اعتقال المصري، حتى تقوم من جانبها بالضغط على الحكومة الاتحادية من أجل إخلاء سبيله. واتصل نوري بالسفارة البريطانية، وتحدث مع سكرتيرها للشؤون الشرقية بهذا الصدد. كما أنه ظل طيلة فترة اعتقال المصري أكثر العهديين اتصالاً به حتى إطلاق سراحه في ٢١ أبريل من العام نفسه[١].

وعندما غادر عزيز المصري استانبول إلى القاهرة، بدأت الصعوبات تعيق نشاط نوري السياسي، خاصة أن السلطات الاتحادية أخذت تساورها الشكوك في أمره. ولما انكشف أمر نوري للاتحاديين، اضطر إلى الاختفاء مع عبد الله الدملوجي بمعاونة سليمان فيضي. ويومذاك قرر نوري مغادرة استانبول، خاصةً بعد أن توقع احتمال نشوب حرب عالمية يكون النصر فيها حليف أعداء ألمانيا والدولة العثمانية[٢].

ولقد تحدث نوري نفسه عن العوامل التي دفعته للانتقال إلى المعسكر المعادي للدولة العثمانية ، حيث أوضح أن ذلك يعود إلى الرغبة الجامحة لديه في الذهاب إلى الحجاز للعمل مع قادة الحركة القومية العربية في سبيل «الاستعانة بآرائهم ونفوذهم الشخصي لتحقيق المطالب العربية (المعقولة) ضمن الإمبراطورية العثمانية»[٣].

---

(١) إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩، ص٥٩.

(٢) سليمان موسى، الحركة العربية :سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، بيروت، دار النهار، ١٩٧٠، ص٦٢.

(٣) نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز ١٩١٦-١٩١٨، بغداد، مطبعة الجيش، ١٩٤٧، ص٦.

لقد سلك نوري مسلك عزيز علي المصري، فغادر استانبول، برفقة عبد الله الدملوجي وذلك في أواخر أبريل ١٩١٤ متوجهاً بدوره إلى القاهرة، متنكراً على ظهر باخرة فرنسية دبرها لهما على ما يبدو، أسعد داغر الذي اتصل من أجل ذلك بسكرتير السفارة الفرنسية في استانبول[١].

وهناك روايتان متضاربتان إلى حد ما عن كيفية هروب نوري. الأولى لسليمان فيضي الذي يؤكد أنه دبر أمر هروب نوري والدملوجي بمساعدة امرأة أرمينية صعدا معها إلى الباخرة بحجة توديعها. والثانية وجدت بين أوراق رفائيل بطي تذكر أن نوري والدملوجي قررا في دار إسماعيل الصفار، أحد أعضاء جمعية العهد، الهروب من استانبول يوم ٢٦ أبريل، فقصدا الميناء بملابس مدنية، إلا أن الشرطة منعتهما من دخوله، فعادا وارتديا ملابسهما العسكرية، وادعى الدملوجي أنه طبيب في أزمير، وقال نوري إنّه ضابط منقول إلى المدينة نفسها، فغادرا الميناء بسلام[٢].

ومهما يكن من أمر فإن وضع نوري في استانبول أصبح حرجاً إلى درجة اضطرته إلى مغادرتها قبل أن ينهي دراسته في كلية الأركان. ومع أن بعض العهديين نشروا في صحف العاصمة العثمانية نبأ انتحار نوري السعيد من أجل التمويه على السلطات الاتحادية حتى لا تتبع أثره[٣]، إلا أن الجهات المختصة أصدرت قراراً يقضي بالحكم على نوري والدملوجي بالإعدام في حالة عدم تسليم نفسيهما خلال عشرة أيام فقط.

التقى نوري في القاهرة بعزيز علي المصري في مايو ١٩١٤، إلا أن بقاءه في مصر لم يدم طويلاً، فقد غادرها إلى البصرة على متن سفينة تابعة لشركة الهند البريطانية، ووصلها يوم ١٢ يونيه من العام نفسه[٤].

---

(١) سليمان الفيضي، المرجع السابق، ص ص١٦٨-١٧٠.

(٢) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٣٧.

(٣) توفيق السويدي، وجوه عراقية، لندن، دار الريس، ١٩٨٧، ص٥٠.

(٤) Birdwood, op.cit., p.22.

وفي البصرة التقى السعيد بطالب النقيب الذي كان السعيد يحمل له رسالة تعريف به وبالدملوجي من سليمان فيضي[١]. وبعد فترة وجيزة غادر نوري البصرة متنكراً إلى بغداد، ومكث فيها حوالي الشهر مختفياً في دار حميد الشالجي الذي كان ضابطاً في الجيش العثماني. وفي بغداد اجتمع نوري سراً بعدد من شخصياتها، منهم الشيخ سعيد النقشبندي وعبد الوهاب النائب وحمدي الباجة جي وآخرون، تداولوا معاً في أمر توثيق علاقاتهم بابن سعود في نجد والذي كان مناوئاً للسلطات الاتحادية في استانبول. وفي الوقت نفسه أصدرت(جمعية العهد) تعليماتها إلى عضوها تحسين علي، الذي عين مرافقاً للمتصرف الجديد في الإحساء، أن يكون على اتصال مستمر بنوري[٢].

عاد نوري متنكراً مرة أخرى إلى البصرة، ثم توجه منها في بداية يوليو إلى مسقط مع الضباط مهدي الرحال وفؤاد المدفعي وصبيح نجيب العزي، تلبية لدعوة وجهها لهم السلطان تيمور بن فيصل بواسطة طالب النقيب، بغية مساعدته في إنشاء جيش حديث. وبعد أقل من شهر رجع نوري إلى البصرة، وذلك إثر اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى، فأراد متابعة الأوضاع العسكرية والتحولات السياسية في المنطقة عن كثب[٣].

فكر نوري السعيد في العودة إلى الجيش العثماني على الرغم من تمتعه بحماية طالب النقيب. ومن أجل ذلك كلف إبراهيم الراوي بالاتصال بجاويد باشا الذي شارك نوري معه من قبل في حرب البلقان، ليمهد له عودته للجيش العثماني. وقد قبل القائد العثماني الاقتراح، إلا أن نوري سرعان ما تراجع عن فكرته لعدم اطمئنانه من نوايا الأتراك، ولأنه توقع أن يدخل البريطانيون البصرة في المستقبل القريب. وسرعان ما بدأ اتصال نوري المباشر بالبريطانيين رغم أن بعض المصادر تشير إلى أنه كان ينوي الانتقال إلى بغداد خشية وقوعه في أسرهم[٤].

---

(١) سليمان فيضي، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٢) تحسين العسكري، المرجع السابق، ص٤٣.

(٣) Birdwood, op.cit., p.22.

(٤) توفيق السويدي، وجوه عراقية، ص٥٢.

لقد جلب الإنجليز أنظار نوري السعيد منذ دراسته في الإعدادية العسكرية، حيث كان يستشهد بأقوال ساستهم في أحاديثه مع زملائه في المدرسة(١). وكان أول اتصال مباشر لنوري بالمسؤولين البريطانيين أيام اعتقال عزيز المصري، وذلك عندما كلف بالاتصال بالسفارات الأجنبية في العاصمة التركية. ويعتبر بيردوود لقاءِ نوري بالسكرتير الشرقي في السفارة «بداية تعرفه بطرق الرجل الإنجليزي وأساليبه» (٢). ووردت إشارة في أوراق رفائيل بطي مفادها أن دبلوماسياً بريطانياً أسهم في عملية تهريب نوري من استانبول، وأنه هو الذي نشر في الصحف نبأ انتحاره(٣).

وعندما احتلت القوات البريطانية البصرة في ٢٣ نوفمبر عام ١٩١٤ كان نوري يرقد في مستشفى الإرسالية الأمريكية لإصابته بالتدرن الرئوي. ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة في حياة نوري السعيد السياسية.

تشير أغلب المصادر إلى أن نوري أسر من قبل الإنجليز عندما كان راقدًا في المستشفى، ونقل كأسير حرب عثماني إلى الهند(٤). ويحاول إيلي خدوري (Elie Kedourie) تعليل ذلك بأن نوري حامت حوله الشكوك بكونه من أتباع طالب النقيب(٥).

بينما في الواقع أن نوزي قدم خدماته للإنجليز الذي أيد (فكرة الاستعانة بهم) على حد تعبير أرنولد ولسن(٦). ولهذا الغرض كتب نوري إلى برسي

(١) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، بغداد، مكتبة الشباب العربي، ١٩٥٦، ص١٥.

(٢) Birdwood, op.cit., p.18.

(٣) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٤٠.

(٤) تحسين العسكري، المرجع السابق، ص٦٣.

(٥) Kedourie, Elie, The Chatham House Version and The Other Middle East Studies, London, 1970, p.255.

(٦) Wilson, Arnold T. (sir), loyalties Mesopotamia 1914-1917, Vol.1, 2ed., London, 1931, pp. 18-19.

كوكس يطلب مقابلته التي تمت بحضور هاردينج (Harding) أحد الضباط السياسيين الذين رافقوا الحملة البريطانية على العراق. وكان انطباعهم عن نوري أنه «عربي مُتأورب رقيق من النوع الرفيع، متحفظ، يبلغ من العمر ٢٥ عاماً، اشتراكي مثالي في الظاهر». [١]

وكما تؤكد إحدى الوثائق البريطانية الخاصة أن نوري السعيد استخدم إثر ذلك عميلاً للمخابرات البريطانية، وزار الهند لهذا الغرض[٢]. أما نوري فقد صاغ هذا الموضوع بشكل آخر عندما قال: « ولما احتل الإنجليز البصرة كنت لم أزل مريضاً في المستشفى فنقلوني إلى الهند حيث بقيت مدة من الزمن، ثم نقلوني إلى مصر دون أن أعلم سبباً لذلك حتى الآن »[٣].

ومن الملاحظ أن الاتجاه الذي تبناه نوري السعيد كان يتناقض مع تعليمات (جمعية العهد) في تلك المرحلة. فقد حذر عزيز علي المصري، الذي عارض غزو العراق من قبل الإنجليز، أعضاء الجمعية من الانسياق لعمل عدائي ضد الدولة العثمانية، مما قد يعرض الأقطار العربية للغزو الأجنبي. وكان رأي الجمعية على العموم التريث حتى تتضح نتائج الحرب[٤].

وعلى الرغم من ذلك يجب على الباحث أن يقيم فحوى هذه الوثيقة البريطانية المذكورة، ومغزاها في إطار الزمان والمكان ودون التطرف في تحميلها أكثر مما تتحمله. ويجب الأخذ في الاعتبار أن نوري في هذه الفترة كان هارباً من الدولة العثمانية ومحكوماً عليها بالاعدام.

بقي نوري في البصرة بعد احتلالها مدة تزيد على الشهر، وفي يناير ١٩١٥ نقل إلى الهند. ولقد وصفت جريدة النير إيست (Near East) هذا الأمر

---

(١) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٤١.
(٢) F. O., 371-5034, E10471, Garbett to Major Young, August 16, 1920.
(٣) جريدة الزمان، بغداد، ٣١ يناير ١٩٤٧.
(٤) تحسين العسكري، المرجع السابق، ص٤٤.

بأنه «مهد له السبيل إلى حياة جليلة بدأت منذ ذلك الحين تتجه اتجاهات خطيرة تسير به إلى الأمام»[1].

وفي الهند منحه البريطانيون مخصصات شهرية مقدارها ٢٥٠ روبية، وتمتع بحرية نسبية، إذ أفسح له المجال للمطالعة والتنزه، واستكمال دراسة اللغة الإنجليزية. ويبدو أن المَسؤولين البريطانيين ظلوا يجمعون المعلومات عنه بأساليب مختلفة في تلك المرحلة الحاسمة من حياته. فحسبما يذكر سليمان فيضي أن برسي كوكس التقى به في البصرة عام ١٩١٥ مستفسراً عن نوري، وفيما إذا كان بالإمكان إرساله بمهمة خاصة وصفها بأنها تخدم القضية العربية[2].

بقي نوري في الهند حتى ديسمبر ١٩١٥، ونقل بعد ذلك إلى مصر. وأثناء المفاوضات بين الشريف حسين وهنري مكماهون، المعتمد السامي البريطاني في مصر، اقترح محمد شريف الفاروقي[3] على البريطانيين نقل عدد من الضباط العرب من معسكرات الأسرى في الهند إلى المنطقة لدعم الحركة العربية، وكان نوري من الذين جرى نقلهم بالفعل[4].

بعد وصوله إلى القاهرة أجرى نوري اتصالات مستمرة مع عزيز علي المصري ومحمد شريف الفاروقي وغيرهما من رجال الحركة العربية، ومع (المكتب العربي) الذي أسسه البريطانيون في القاهرة أثناء الحرب لمتابعة الأوضاع والحركات السياسية في الأقطار العربية كافة. وقد ضم هذا المكتب عدداً من رجال المخابرات البريطانية من ذوي الخبرة بالشؤون العربية، منهم

---

(١) نقلاً عن جريدة صدى العهد، بغداد، ٢٦ أكتوبر ١٩٣٢.

(٢) سليمان فيضي، المرجع السابق، ص١٧١.

(٣) كان الفاروقي ينتمي إلى عائلة غنية في الموصل، وكان عضواً في جمعية العهد. وبعد أن بدأ الاتحاديون بمطاردة القوميين العرب هرب إلى مصر وأصبح ممثلاً للشريف حسين لدى الإنجليز في القاهرة. ولقد قتل في العراق عام ١٩١٩.

(٤) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين أسد وإحسان عباس، ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦، ص٣١١.

كلبرت كلايتون والبروفسور هوجارث. ويومذاك تعرف نوري السعيد أول مرة بلورنس الذي كان بدوره عضواً بارزاً في المكتب العربي المذكور[١].

وفي هذه الفترة اشترك نوري في المباحثات التي أجراها عزيز علي المصري وجماعته مع البريطانيين بصدد إثارة حركة عربية تعمل في المجال العسكري لمساعدة القوات البريطانية مقابل ضمان الاستقلال للعرب. وقد تم الاتفاق على أن يتوجه عزيز ونوري إلى البصرة للتعاون مع لورنس بهذا الاتجاه[٢]. إلا أنه لم يكتب النجاح لهذا المشروع بسبب الموقف المتصلب الذي تبنته حكومة الهند البريطانية، ورفضها التعاون مع الحركة العربية الأمر الذي أثار لورنس واعتبره جهلاً مطبقاً (بأمر الجمعيات العربية وشؤون السياسة التركية) من جانب برسي كوكس. وذهب نوري بدوره إلى رأي مشابه، وأكد أن حكومة الهند لا تفهم الحركة العربية، بل تعرف الخليج العربي فقط[٣].

ولكن ذلك لم يحل دون اندلاع الثورة العربية في نهاية المطاف، فتحول نوري إلى أحد الضباط الأكثر نشاطاً في صفوفها.

ثانياً: الثورة العربية الكبرى

عرف نوري في القاهرة بالمفاوضات الجارية بين الشريف حسين ومكماهون. وكان في تلك الفترة لا يزال يشك في وجود إمكانيات كافية لتأسيس حكومة عربية قوية ومستقلة. وهذا هو الموضوع الذي تداول بشأنه مع عزيز علي المصري[٤].

وعندما رأى نوري أن مؤشرات الثورة بدأت تلوح في الأفق من الحجاز،

---

(١) Lawrence, op.cit., p. 76.

(٢) سليمان موسى، المرجع السابق، ص١٦٧.

(٣) Birdwood, op.cit, p.26.

(٤) نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي، ص٧.

قام بنشاط واسع، حيث اتصل بجعفر العسكري[١] الذي كان أسيراً لدى الإنجليز في ليبيا ونقلوه إلى القاهرة. ولقد زاره نوري في المعتقل وأطلعه على الأوضاع التي كانت تسود المنطقة طالباً منه الانضمام إلى الحركة العربية[٢].

كما لعب نوري دوراً كبيراً في تذليل الصعوبات التي ظهرت بين الضباط الأسرى بسبب دعوتهم للتوجه إلى جبهة فلسطين بدلاً من الحجاز، الأمر الذي اعترضت عليه أكثريتهم الساحقة، فيما أيدته فئة صغيرة منهم. إلا أن نوري استطاع أن يطمئنهم بأنهم لن يتوجهوا إلى غير الحجاز.

لقد كان نوري السعيد من الشخصيات الرئيسية التي ساهمت في تعبئة الضباط العرب للانضمام للثورة، حيث كان يتمتع بسمعة طيبة بين القوميين العرب في ذلك الوقت. وفي الواقع لقد تشكلت لجنة من أعضاء (العهد) في القاهرة بهدف:

أ - تنظيم شبكة تجسس ضد الأتراك بالتعاون مع السلطات البريطانية.

ب - تجنيد العرب في فلسطين ومعسكرات الأسرى للجيش العربي الشمالي[٣].

وأثناء الاستعداد للثورة أدرك الشريف حسين أهمية تأليف جيش منظم، فأخذ يكتب للفاروقي، ممثله في القاهرة، للإسراع في إرسال الضباط الذين

---

(١) جعفر العسكري (١٨٨٤-١٩٣٦)، أكمل دراسته الثانوية في بغداد والموصل عام ١٩٠١. وفي عام ١٩٠٤ أصبح ملازماً في الجيش العثماني وخدم في العراق. وفي عام ١٩١٠ أرسل إلى ألمانيا للاشتراك في التعليم العسكري. وربما كان غيابه في ألمانيا (١٩١٠-١٩١٤) يفسر عدم اشتراكه في عضوية جمعية العهد. وفي عام ١٩١٥ عين في ليبيا وقتذاك برتبة عقيد. وبعد شيء من التردد التحق بثورة الحجاز. كان جعفر ذا كفاءة عسكرية وإدارية عالية، وربما كان الرجل الوحيد الذي أحرز وسام الصليب الحديدي الألماني. وبعد قيام الدولة العراقية أصبح وزيرًا للدفاع. وقد اغتيل عام ١٩٣٦ في أعقاب حدوث انقلاب بكر صدقي.

(٢) ستورث آرسكين، فيصل الأول ملك العراق، ترجمة عمر أبو النصر، بيروت، ١٩٣٤، ص٧٤.

(٣) F.O., 882/24/SY/19/4.

كانوا في الأسر لدى البريطانيين. كما بعث برقيتين إلى عزيز علي المصري ونوري السعيد يدعوهما للتوجه إلى الحجاز. وبعد التداول في الموضوع استقر الرأي على أن يُغادر نوري إلى الحجاز للاطلاع على الأمور عن كثب، وليتصل بالمصري بعد ذلك[١].

ومن الملاحظ أن نوري السعيد اتصل بسعد زغلول قبيل مغادرته القاهرة للاستئناس برأيه، الذي جاء مشجعاً. ولاشك في أن الإنجليز قد شجعوا نوري السعيد على السفر إلى الحجاز. ويضيف نوري عاملاً آخر إلى العوامل السابقة التي دفعته للاشتراك في الثورة، وهو اعتقاده بأن الإنجليز كانوا مستعدين لأن يأتوا بضباط من مستعمراتهم إذا رفض الضباط العرب التعاون معهم[٢]. وهكذا توجه نوري إلى الحجاز أواخر يوليو ١٩١٦، وكان يرافقه عدد من الضباط[٣].

لقد عين نوري السعيد حال وصوله إلى جدة وكيلاً للقائد العام للجيش إلى حين وصول عزيز علي المصري للحجاز، والذي كان مقرراً أن يشغل المنصب المذكور. وكانت باكورة أعمال نوري في وظيفته الجديدة أن أمر بجمع الأسرى الأتراك واتخاذ التدابير اللازمة لنقلهم إلى القاهرة. وبناءً على أمر من الشريف حسين سافر نوري إلى مكة للالتقاء به، حيث تباحثا في شؤون الحرب، ومواقف الدولة العثمانية, وكيفية التعاون مع الحلفاء. وعلى أثر ذلك أبرق نوري إلى عزيز المصري يوضح له الموقف، ويدعوه للتوجه إلى الحجاز[٤].

توجه نوري بعد ذلك، بأمر من الشريف حسين أيضاً إلى معسكر (رابغ)

---

(١) محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، بغداد، المكتبة العصرية، ١٩٢٥، ص١٧٨.

(٢) نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي، ص٨.

(٣) الضباط الذين رافقوا نوري هم :رشيد المدفعي، سعيد المدفعي، محمد حلمي، راسم سردست، داود صبري، إبراهيم الراوي، رشيد الهاشمي، رؤوف عبد الهادي.

(٤) نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي، ص١٣.

الواقع على البحر الأحمر شمال مكة، الذي كان يقوده الأمير علي الابن الأكبر للشريف حسين. مع العلم أن نوري كان يرغب في أن يلتحق بالجيش الذي كان من المقرر أن يقوم باحتلال الطائف بقيادة الأمير عبد الله[١]. وفي ميناء رابغ اشترك نوري في الحملة التي وجهت ضد أمير رابغ والذي كان من الموالين للأتراك. وقد سهل ذلك وصول الإمدادات للثوار عن طريق الميناء المذكور.

وعندما وصلت رابغ من الهند مجموعة جديدة من الضباط والجنود الأسرى التقى بهم نوري السعيد، وأبدى توجيهاته، وحثهم على التضحية في سبيل الثورة[٢]، كما فعل نفس الشيء في مناسبات أخرى. وفي الوقت نفسه وصل عزيز علي المصري إلى الحجاز، فعينه الشريف حسين قائداً للجيش، وبعثه إلى رابغ حيث اجتمع بالأمير علي ونوري السعيد والضباط الآخرين. وعلى أثر ذلك عين نوري رئيساً لأركان حرب الجيش.

وكان من الطبيعي أن ينشب الخلاف بين عزيز علي المصري ونوري السعيد في هذه المرحلة من عملهما المشترك. ولم ينجم ذلك، حتماً، عن بعض الاختلافات في وجهات النظر بينهما فقط، بل ارتبط، ربما إلى حد أكبر، بالصراع بين الرجلين من أجل الموقع[٣]، لاسيما وأن شخصية نوري كما أوضحنا من قبل كانت القيمة السياسية لديها من القيم المرتفعة، حيث لم تكن أي قوة لتقف في طريق صعودها السياسي وتحقيق طموحها السياسي، حتى ولو كان عن طريق القضاء على أقرب المقربين إليه.

لقد بدأ نجم نوري يصعد بسرعة في الحجاز وعلى مختلف الأصعدة، كما بدأت طموحاته تتبلور وتفرض ذاتها أكثر فأكثر، حتى أن أحد معاصريه يتهمه بأنه حاول في تلك المرحلة (تضخيم التشكيلات الرسمية لإيجاد مقامات

---

(١) الملك عبد الله، مذكرات الملك عبد الله، ط٢، عمان، المطبعة الهاشمية، ١٩٩٧، ص١٦٦.

(٢) فائز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٥٦، ص١٨٨.

(٣) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٤٩.

ورتب وعناوين ضخمة)[١]. ويبدو أن هذا الأمر هو الذي تحول إلى أحد العوامل الخفية الحاسمة التي حددت مصير عزيز علي المصري في الحجاز، إذ لم يمض عليه في عمله سوى ثلاثة أشهر عندما غادر الحجاز ولم يعد إليها ثانية، مع العلم أنه شرع في تنظيم الجيش، وعقد اجتماعاً واسعاً حال وصوله رابغ، ضم أغلبية الضباط، وتحدث فيه عن قضايا الساعة، وعن أمور الجيش ومستقبله. وهناك ملاحظة دقيقة وردت على لسان لورنس بصدد هذه القضية، حيث وصف لورنس موقع نوري في الحجاز بأنه أصبح يمثل المركز الثاني بين الضباط مع وصول عزيز المصري إلى هناك[٢].

ويرى بعض المعاصرين أن عزيز علي المصري كان يدبر (مؤامرة) كبيرة، كانت تؤدي في حالة نجاحها، إلى تغيير جذري في مسيرة الحركة القومية العربية. وقد كتب مجيد خدوري :« كان عزيز علي، كما أخبرني هو، قد اقترح أنه عندما يصبح الهجوم على المدينة وشيكاً في أكتوبر ١٩١٦ يقوم فريق من ثلاثة أشخاص بالاتصال سراً بالقيادة العثمانية في المدينة ويعرضوا عليها . . . تشكيل قوة عثمانية وعربية مشتركة، تحت قيادته، تتحرك فوراً نحو مكة، وتسيطر على القيادة العامة بدلاً من الشريف حسين، وتتفاوض حول تسوية سلمية مع الباب العثماني على أساس قيام حكم ذاتي عربي كامل ضمن الخلافة العثمانية. وفكر عزيز أيضاً في التفاوض مباشرة مع السلطات الألمانية والعثمانية في سوريا بهدف الوصول إلى إجراء مماثل بالنسبة للأراضي العربية الأخرى . . . إلا أن ضباط الجيش الذين كانوا يحبذون التعاون مع الإنجليز أبلغوا الشريف علي بخطط عزيز وكان على رأسهم نوري السعيد».[٣]

وهذا يعكس حقيقة أن بعض القوميين العرب لم يكونوا كبيري الثقة في

(١) جريدة البلاغ، القاهرة، ٢٠ فبراير ١٩٣٢.

(٢) Lawrence, op.cit., p.76.

(٣) وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص١٥٥.

حلفائهم الإنجليز أو في قيادة حسين، كما لم تكن ميولهم العثمانية قد زالت تماماً. إن القصة التي رواها المصري لخدوري قد أكدها، بشكل غامض بعض الشيء، مصدران موثوقان آخران[1] وكذلك سلوك المصري اللاحق.

وقد سرد علي جودت في مذكراته، روايتين متناقضتين عن هذه الحادثة فهو من جهة، أنكر أن يكون المصري قد عزم على إجراء مثل هذه الاتصالات[2]. إلا أنه اعترف من جهة أخرى بأنه أرسل خطاباً بالشفرة إلى فخري باشا (آمر المدينة) لإيصاله إلى طلعت باشا في الأستانة، متضمناً أفكاراً مماثلة لتلك المذكورة في قصة المصري، وبدون معرفة الأمير علي. وكان المصري هو الذي زود علي جودت بالشفرة للاتصال بالأتراك في المدينة والأستانة وبه شخصيًا في القاهرة. إلا أن علي جودت بدوره، أبعده الإنجليز من الحجاز إلى مصر في أوائل عام ١٩١٧[3].

ومن شأن الموقف الذي اتخذه نوري السعيد من الضابط المصري محمود القيسوني، الذي خلف عزيز علي المصري في القيادة أن يلقى ضوءاً إضافياً على دور نوري السعيد في الاشتراك في إبعاد عزيز المصري إلى مصر. فإن تعيين القيسوني الذي وصفه علي جودت الأيوبي بأنه (أداة بيد البريطانيين)، أثار رد فعل قوي في نفس نوري السعيد الذي بدأ يشيع عنه أنه ذو رتبة صغيرة، ولم يدرس مثله في كلية الأركان. بل وصل به الأمر أن كتب إلى القيسوني نفسه عن عدم اعترافه به، وعن رفضه العمل تحت قيادته. وعندما نقل القيسوني ذلك إلى الشريف حسين استدعى نوري، ونقله إلى الجيش الشرقي رغم توسط الأمير علي لديه[4].

---

(١) فائز الغصين، المرجع السابق، ص٢٣٩.

(٢) علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت ١٩٠٠-١٩٥٨، بيروت، مطابع الوفاء، ١٩٦٧، ص٤٢.

(٣) نفس المرجع، ص ص٤٤-٤٧.

(٤) سليمان موسى، المرجع السابق، ص٢٩٦.

لقد رحب الأمير عبد الله بمقدم نوري، وعينه في منصب رئاسة أركان جيشه، كما منحه لقب الباشا، فأصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم نوري باشا السعيد[١]. وفي موقعه الجديد باشر نوري بتنظيم الجيش رغبة منه في إيجاد قوة نظامية حديثة قدر الإمكان.

ولكن سرعان ما عاود المرض نوري، فسافر في صيف ١٩١٧ إلى القاهرة للاستشفاء بعد مراسلات خاصة جرت في هذا الشأن في أواخر يوليو بين الفاروقي والوكالة الخارجية في مكة[٢]. وفي مصر لم يتخلّ نوري عن نشاطه، فقد التقى بعدد من الضباط العرب الأسرى حينما علم بوجودهم في معسكر (قصر النيل)، وتمكن من تقديم المساعدة لهم للتوجه إلى الحجاز بعد موافقة السلطات البريطانية. وبعد ذلك توجه إلى معسكر الإسماعيلية للأسرى، واجتمع بالضباط والجنود وحثهم على الالتحاق بالثورة في الحجاز.

وفي طريق عودته إلى الحجاز، توقف في العقبة التي استولى عليها الجيش الشمالي في يوليو ١٩١٧. والتقى هناك بالأمير فيصل وصهره جعفر العسكري الذي عين قائداً لقوات فيصل النظامية منذ مطلع ذلك العام. وبإصرار منهما وافق نوري على أن ينضم إلى الجيش الشمالي بعد أن أقنع فيصل والده للسماح له بذلك رغم اعتراض الأمير عبد الله عليه[٣]. وهنا أيضاً عين نوري لإشغال منصب رئيس الأركان. وقد وصف بأنه واحد من أولئك الذين دربوا رجال فيصل لجعلهم (قوة عسكرية حديثة)[٤].

اشترك نوري السعيد في عمليات الجيش العربي المتقدم شمالاً في الأردن، وشهد له الكل، بما في ذلك الوثائق البريطانية السرية، بالجرأة والشجاعة والإقدام في الميادين التي خاضها[٥]. بل يذهب لورنس إلى القول

---

(١) إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص١٠٥.
(٢) محمد طاهر العمري، المرجع السابق، ص١٣٦.
(٣) نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي، ص٣٥.
(٤) Gardner, B., Allenby, London, 1965, p.169.
(٥) ستورت آرسكين، المرجع السابق، ص١١٢.

بأن «حركات نوري باشا العسكرية هي القاضية على الأتراك قضاءً نهائياً»[١]. فبعد تلك الحملة الأخيرة التي حملها لم يحاولوا مطلقاً استرداد الخط بين عمان ودرعا. ولم يكن عبثاً أن منحه البريطانيون وسامين تقديراً لجهوده الحربية[٢].

ولقد برز دور نوري السعيد أكثر أثناء الزحف على دمشق، كما أن قوة شخصيته بدأت تفرض نفسها على تقرير قضايا مهمة. ففي أواخر سبتمبر عام ١٩١٨، حدث اتصال بين القوات العربية والقوات البريطانية التي دخلت مدينة درعا. وأثناء ذلك طلب القائد البريطاني الجنرال بارو (Barow) من نوري السعيد إخلاء محطة المدينة كي تشغلها قواته، فرفض نوري الطلب، ودار حول ذلك نقاش تدخل على أثره لورنس في الأمر، وأظهر للجنرال كتاباً من القيادة البريطانية يشير إلى أن ما تحتله القوات العربية يكون تحت إدارتها مباشرة، فأنهى الخلاف[٣].

وأثناء تقدم القوات العربية صوب دمشق، بعث الجنرال بارو يطلب دخول المدينة من الجهة الجنوبية الشرقية، فيما تستمر فرقته على الطريق الرئيسي إليها، الأمر الذي اعتبره نوري تدبيراً يهدف إلى تأخير دخول القوات العربية إلى العاصمة السورية إلى أن يوطد البريطانيون سلطتهم حسب تأكيد شاهد عيان، هو الضابط البريطاني اليك كيركبرايد (Kirkbride) في كتاب له عن أحداث المنطقة في السنتين الأخيرتين من الحرب العالمية الأولى[٤]. لذا فإن نوري قرر أن يتقدم إلى دمشق مع بعض رجاله الذين اختارهم لهذا الغرض. إلا أن القوات البريطانية تلقت أمراً من القيادة العليا يقضي بالتوقف في ضواحي دمشق خشية إثارة الفرنسيين.

---

(١) ت. أ. لورنس، الثورة العربية، ترجمة عبد المسيح وزير، القاهرة، د.ت، ص٢٦٨.
(٢) محمد طاهر العمري، المرجع السابق، ص٢٥٠.
(٣) نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي، ص٦٢.
(٤) مقتبس من: سليمان موسى، الحرب في الأردن ١٩١٧-١٩١٨: مذكرات الأمير زيد، عمان، ١٩٧٦، ص١٦٤.

وفي خضم هذه الوقائع كان من الطبيعي أن يزداد وزن نوري السعيد السياسي، وأن يتحول إلى أحد العناصر المؤثرة في سير الأحداث، بحيث أصبحت كلمته مسموعة، ووجوده ضرورياً في كل مناسبة مهمة، فقد كان له نشاط ملموس في حل بعض الخلافات التي تبرز بين الضباط العراقيين والسوريين، أو بين هؤلاء والبريطانيين[١]. وكذلك مراسلاته مع الضباط العرب في الجيش التركي من أجل انضمامهم للجيش العربي[٢].

وفي إحدى محاولات الأتراك في المرحلة الأخيرة من الحرب لعقد صلح مع الشريف حسين عهد جمال باشا الصغير[٣]، قائد الجيش الرابع، إلى الأمير سعيد بن علي، حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، للتوسط في الأمر، وعقد الأخير اجتماعاً مع الأمير فيصل بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩١٨ في موقع يعرف باسم (وهيدة) قرب معان، فكان نوري أحد اثنين رافقا فيصل إلى الاجتماع المذكور[٤]. بل إن الأمير سعيد حمل نوري السعيد مسؤولية فشل مفاوضات وهيدة ويتهمه بالخيانة[٥].

ومهما تكن العوامل التي دفعت نوري إلى اتخاذ موقف سلبي من موضوع الاتفاق مع الأتراك، فإن إدراكه لحقيقة أن الدولة العثمانية غدت على حافة الانهيار، وأن انتصار الحلفاء أصبح قاب قوسين أو أدنى، يأتي على رأس تلك العوامل، خاصة وأنه كان مؤمناً بأن مصلحة العرب أن يربطوا مصيرهم بالحلفاء، ولكن مع تفضيل قضية العرب[٦].

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٥، ص٢٣٩.

(٢) محمد طاهر العمري، المرجع السابق، ص٢٤٨.

(٣) كان هناك ثلاثة من القادة الأتراك يحملون اسم جمال في سوريا أثناء الحرب، وهم:
١. أحمد جمال باشا الكبير وزير البحرية.
٢. جمال باشا الثاني (أو الصغير) الذي تولى قيادة الجيش الرابع في سبتمبر ١٩١٨.
٣. محمد جمال باشا (الثالث) قائد القوات التركية في معان فترة من الزمن.

(٤) كان الشخص الثاني الذي اشترك مع فيصل في مفاوضات وهيدة هو فائز الغصين.

(٥) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤، ص٣١٣.

(٦) F.O., 371-5034, E: 10471, Minutes by Gilbert Clayton, September 1, 1920.

وفي تلك المرحلة من نشاطه لم يختلف موقف نوري السعيد عن موقف معظم أقرانه إزاء موضوعين آخرين مهمين، هما تصريح بلفور والكشف عن معاهدة (سايكس بيكو) السرية. فعندما صدر في نوفمبر ١٩١٧ تصريح بلفور بإنشاء (وطن قومي لليهود) في فلسطين كانت القوات العربية موجودة في العقبة.

ويصف نوري رد الفعل الذي أثاره التصريح بينهم بهذا الأسلوب: «عم الذعر بين القوات العربية كافة من جراء ذلك، ولذا فقد تشاورنا فيما بيننا وأعلنا عدولنا عن الحرب في سبيل استقلال العرب بمعاونة القوات البريطانية ريثما يرد إلينا ما يؤيد أن تعهدات السير هنري مكماهون سوف تنفذ، أما جلالة الملك حسين فقد قدم احتجاجه على تصريح بلفور. فورد إليه في يناير ١٩١٨ من القائد هوجارث . . . تأكيدات قطعية صريحة بأن وعد بلفور لا يتعارض والحرية السياسية والاقتصادية الموعود بهما في رسائل مكماهون، وأن وعد بلفور ينطوي فقط على تحديد إيواء اليهود في فلسطين لأسباب روحانية وثقافية وأنه ليس في النية إنشاء دولة يهودية. وقد حمل جلالة الملك حسين هذه التأكيدات إلى القوات العربية التي شرعت عندئذ في مواصلة الحرب»[١].

أما موقف نوري بصدد معاهدة (سايكس بيكو) السرية التي نشرتها الخارجية السوفيتية بعد نجاح ثورة أكتوبر، فإنه لم يختلف عن موقف الأمير فيصل. فقد استفسر الرجلان عن الأمر من لورنس، واكتفيا عملياً بتكذيبه الغامض للنبأ[٢].

ولا شك في أن بروز نوري، وازدياد وزنه السياسي، وجهوده المتميزة التي بذلها أيام الحرب العالمية الأولى، يدخل ضمن العوامل الأساسية التي مهدت له السبيل لكي يلعب دوراً متميزاً في حكومة فيصل بسوريا.

---

(١) نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم، ص ص٦٥-٨٦.

(٢) عبد الرحمن شهبندر، لورنس في الميزان، القاهرة، مجلة المقتطف، ١ يونيه ١٩٣١، ص٦٦.

ثالثاً :الحكومة الفيصلية في سوريا

قبل أن تضع الحرب العالمية أوزارها بفترة وجيزة تولى نوري السعيد قيادة جيش فيصل خلفاً لجعفر العسكري الذي سافر إلى مصر للمعالجة، فدخل دمشق على رأس القوات العربية النظامية يوم الأول من أكتوبر عام ١٩١٨. وبعد دخوله المدينة قام بتوزيع القوات على النقاط الرئيسية فيها، واتخذ الإجراءات الضرورية والسريعة لحفظ الأمن، لاسيما وأن بعض عمليات النهب وقعت في المدينة. وفي الوقت نفسه تم تعيين أمير اللواء شكري الأيوبي حاكماً حتى وصول الفريق رضا باشا الركابي، الذي عينه فيصل حاكماً عاماً على سوريا بموافقة الجنرال اللنبي. كما أسست إدارة عربية مؤقتة لإحلال النظام داخل المدينة(١).

واصل نوري السعيد نشاطه الإداري والتنظيمي الجديد. وحسبما يذكر نوري نفسه أنهم بحثوا فور دخولهم دمشق عن ياسين الهاشمي(٢) الذي كان قائداً لأحد الفيالق في الجيش الرابع العثماني وهزمت قواته، فالتجأ إلى دمشق. وفيما بعد سعى نوري لدى فيصل لتعيينه في رئاسة مجلس الشورى الحربي في الشام، وذلك لما توسم فيه من مقدرة ونشاط.

---

(١) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، ج١، البصرة، ١٩٧٥، ص ص٦٢-٦٥.

(٢) ياسين الهاشمي : ياسين حلمي ابن السيد سلمان بن ياسين الهاشمي أحد بناة الدولة العراقية والمهيمنين على سياستها في عهد نشأتها. ولد ياسين والذي ينتمي إلى أحد الأسر العلوية في أواخر سنة ١٨٨٤ في محلة البارودية من أحياء بغداد. وقد أتم دراسته الإعدادية في بغداد، ثم قصد استانبول والتحق بمدرستها العسكرية فتخرج ملازماً ثانياً سنة ١٩٠٢. وواصل دراسته في كلية الأركان وتخرج فيها سنة ١٩٠٥. اشترك في حرب البلقان، ثم عين رئيساً لأركان حرب الفيلق الثاني عشر في الموصل عام ١٩١٣. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى لم يترك صفوف الأتراك إلى بعد دخول قوات اللنبي إلى شرق الأردن، فانسحب إلى دمشق واختبأ فيها، ثم عين بعد ذلك رئيساً لأركان حرب حاكم سوريا العسكري في حكومة فيصل، ثم رئيساً لديوان الشورى الحربي، ومنح رتبة أمير لواء. تقلد العديد من المناصب السياسية الهامة في الدولة العراقية خاصة منصب الوزارة، والتي تولى رئاستها مرتين عامي ١٩٢٤، ١٩٣٥. ولقد توفي في بيروت في ٢١ يناير ١٩٣٧، وحمل جثمانه إلى دمشق، ووري التراب في فناء الجامع الأموي إلى جانب صلاح الدين الأيوبي.

ولقد أجاب نوري على برقية أرسلها عدد من أعيان بيروت إلى القيادة العربية يشيرون فيها إلى انسحاب القوات التركية، ويطلبون إرسال من يمثل الأمير فيصل لتنظيم الإدارة فيها، طلب منهم أن يأخذوا على عاتقهم حفظ الأمن والنظام حتى تصلهم قوة من الجيش العربي. كما طلب نوري منهم رفع الراية العربية على دور الحكومة. وقد زودهم بتفاصيل شكلها وألوانها، الأمر الذي أثار الفرنسيين إثارةً شديدةً. فعندما عرض الموضوع بعد أيام في اجتماع فندق فكتوريا بدمشق بحضور فيصل واللنبي والجنرال كلايتون والضابط الفرنسي كولوندر، انسحب الأخير من الاجتماع. وفي اليوم التالي ظهر الأسطول الفرنسي في مياه بيروت، وكان ذلك متلازماً مع احتجاج شديد اللهجة قدمه الفرنسيون إلى الخارجية البريطانية وإلى الجنرال اللنبي ذاته الذي اضطر إلى أن يقنع الأمير فيصل بسحب ممثله من بيروت تفادياً للصدام مع الفرنسيين[(١)].

قام نوري بدور هام في تحرير مدينة حلب. فقد واصلت القوات العربية تقدمها نحو المدينة المذكورة بقيادته، وتمكنت من دخولها في ٢٥ أكتوبر ١٩١٨ بدعم من القوات البريطانية، إثر هزيمة القوات التركية التي كانت بقيادة مصطفى كمال[(٢)]. وقد وصف هيوبرت يونج (Hubert Young) عمل نوري في هذا الميدان بأنه كان «هجوماً مستقلاً على جنوب المدينة» والذي «ساعد كثيراً على إجبار الأتراك على إخلائها»[(٣)].

استمرت القوات العربية بملاحقة القوات العثمانية شمال سوريا حتى إبلاغ الهدنة التي أبلغ نوري، مع ضابط بريطاني، شروطها للقيادة التركية في جوار مدينة أدنة. وبعد ذلك عاد نوري إلى حلب حيث عمل مع الشريف ناصر

---

(١) نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي، ص٦٧-٦٩.

(٢) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦، ص٧٢.

(٣) Young, Hubert (Sir). The Independent Arab, London, J. Murray, 1933, p.263.

على تنظيم الإدارة فيها. ثم اشغل نوري منصب رئيس مرافقي الأمير فيصل، وذلك إثر حل الجيش الشمالي الذي حلت محله تشكيلات عسكرية أخرى[١].

ومن القضايا المهمة التي تلازمت مع بدايات عهد الأمير فيصل في سوريا، والتي توجه فيها أصابع الاتهام إلى نوري السعيد أيضاً، حادثة اغتيال الأمير عبد القادر الجزائري الذي غدت تصفيته ضرورية من وجهة نظر بريطانيا وأنصار فيصل المقربين، وذلك يرجع إلى اتهام كلٍ من الأمير عبد القادر وشقيقه سعيد بميولهما العثمانية، وباتصالاتهما مع الفرنسيين، وبمناوأتهما للبريطانيين الذين لم يرتضوا بالحكومة التي ألفها الأمير سعيد باسم فيصل إثر انسحاب الأتراك من دمشق، وسرعان ما أبعدوه وعينوا شكري الأيوبي مكانه[٢].

ويقول لورنس أنه هو الذي أبعد الأمير سعيد من مركزه[٣]. كما أن الأميرين عبد القادر وسعيد كانا على خلاف مع رضا باشا الركابي الذي تسلم زمام الحكم في دمشق بعد الأيوبي، فكان يخشى أن يؤثرا على وضع حكومة فيصل هناك. لذا طلبت حكومة الركابي من الجنرال اللنبي السماح بإلقاء القبض عليهما، وإبعادهما من البلاد ضماناً للأمن[٤].

وفي ضوء ما سبق لا يستبعد أن يكون لورنس قد خطط مع نوري السعيد للتخلص من الأميرين عبد القادر وسعيد. ومما يعزز هذا الرأي أكثر أن صبحي العمري الذي كان مسؤولاً عن أمن المنطقة الوسطى من دمشق، يقول إن نوري دعاه إلى مقر القيادة، وأوضح له، بحضور لورنس، أن الأمير عبد القادر يعمل ضد حكومة فيصل لحساب الفرنسيين، ويسعى للإخلال بالأمن، فأوصاه باستخدام عدد من الجند لاغتياله. إلا أن العمري يؤكد أن نوري سرعان ما أمره بصرف النظر عن الموضوع[٥].

---

(١) أحمد قدري، المرجع السابق، ص٨١.

(٢) محمد طاهر العمري، المرجع السابق، ص٢٨٥.

(٣) Aldington, R., Lawrence of Arabia, London, 1955, p.242.

(٤) Kedourie, Elie, England and the Middle East, London, 1956, p.124.

(٥) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٥٩.

ومع ذلك فقد اغتيل الأمير عبد القادر في دمشق يوم ٧ نوفمبر ١٩١٨ على أيدي رجال الشرطة، كما ورد في تقرير المعتمد الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى المؤرخ في ١٨ ديسمبر من العام نفسه، كما أُلقي القبض على شقيقه سعيد، وأبعد من دمشق إلى حيفا حيث أودع معتقل المعسكر البريطاني هناك. ولاشك في أن نوري كان طِرفاً فيما وقع بالنسبة للأميرين الجزائريين، وشأنه في ذلك شأن كبار المسؤولين في حكومة دمشق، ولا يستبعد قطعاً أن يكون شخص الأمير فيصل بضمنهم[١].

ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه القضايا قربت نوري السعيد من البريطانيين أكثر فأكثر، فلا غرو أن ورد بالاسم في البرقية التي وجهتها لندن إلى لورنس بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩١٨ بصدد ضرورة توجه الأمير فيصل إلى أوربا. فقد طلبت الخارجية البريطانية من لورنس أن يرافق الأمير فيصل اثنان من معاونيه السوريين، وضابط عراقي فضلت أن يكون نوري السعيد، باعتباره (معاون فيصل المقتدر والطموح) على حد تعبير جاردنر[٢].

وبعد أقل من أسبوع (٢٢ نوفمبر) غادر فيصل سوريا إلى باريس حيث كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق لعقد مؤتمر الصلح الذي وقعت على عاتقه مهمة وضع بنود (معاهدات الصلح) مع الدول الأربعة المندحرة في الحرب العالمية الأولى. وكان يرافق فيصل وفد ضم كلًّا من نوري السعيد ورستم حيدر رئيس الديوان، والدكتور أحمد قدري طبيب الأمير الخاص، وشقيقه تحسين قدري مرافق الأمير العسكري، وفائز الغصين سكرتيره الخاص.

وهكذا كان نوري أبرز وجه بعد فيصل في الوفد العربي للمؤتمر، فقدر له

---

(١) من الجدير بالذكر أن التقرير الرسمي عن مقتل الأمير عبد القادر يشير إلى أن فيصل طلب بإلحاح أن يتم اعتقال سعيد وعبد القادر وطردهما من البلاد، بل إن هناك بعض المصادر تتطرف بإدانة فيصل بالنسبة لهذا الموضوع، راجع: أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦، ص١٣٢.

(٢) Gardner, op.cit., p.215.

أن يلعب دوراً ملموساً في الإطار المحدود الذي فرضه واقع المؤتمر والصراع الأنجلو ـ فرنسي يومذاك[١].

ولقد حظي الوفد العربي باهتمام فرنسي رسمي خاص، فاستقبله رئيس الجمهورية شخصياً بمكتبه، إلا أنه جوبه أيضاً بعراقيل جدية وضعها أمامه منذ البداية المسؤولون الفرنسيون الذين كانوا يعتبرون رئيسه (جندياً بريطانياً) حسب تعبير كليمنصو، رئيس الوزراء الفرنسي[٢]. فعندما أراد الوفد السفر إلى لندن، لجأ الفرنسيون إلى ترتيبات كان من شأنها تأخيره في باريس، الأمر الذي أدرك نوري هدفه ودوافعه الحقيقية بسرعة[٣].

وصل الوفد إلى لندن في ١٠ ديسمبر، وبعد سلسلة من المفاوضات عاد إلى باريس في أوائل يناير ١٩١٩ للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي افتتح رسمياً يوم ١٨ يناير. وقد بذل المسؤولون البريطانيون جهوداً كبيرة لإقناع الفرنسيين بالموافقة على حضور الوفد جلسات المؤتمر، فرضخوا أخيراً شرط أن يكون الوفد ممثلاً لشريف مكة لا لسوريا. وقد دخل نوري المؤتمر بصفة مساعد في إحدى لجانه، وبقي في باريس حتى مارس حينما أرسله فيصل إلى سوريا لشرح تطورات الموقف فيما يتعلق بالقضية العربية، ولتنظيم فريق للاشتراك في الفعاليات الرياضية التي تقرر القيام بها في باريس في أوائل يونيه ١٩١٩. وبعد أن قضى نوري فترة وجيزة بدمشق عاد في أواخر الشهر نفسه إلى باريس للاستمرار في عمله ضمن الوفد، ولإطلاع فيصل ومرافقيه على تطورات الأحداث في سوريا[٤].

استمر تنقل نوري السعيد بين دمشق وباريس في وقت أخذ الموقف يتأزم مع الفرنسيين بسرعة، خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية من بعلبك والبقاع

(١) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٦٢.
(٢) نفس المرجع، ص٦٤.
(٣) Birdwood, op.cit., p.104.
(٤) Ibid, 105.

وراشيا وحاصبيا، لتحل القوات الفرنسية محلها إثر اتفاقية توصل إليها لويد جورج وكليمنصو في سبتمبر ١٩١٩[١].

لم تنقطع اتصالات نوري بالبريطانيين في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ سوريا. وما إن انتشر نبأ الاتفاقية حتى اجتمع هو، وياسين الهاشمي، مع الكولونيل ماينرتزهاجن (Meinertzhagn) الذي حل محل الجنرال كلايتون في منصب كبير الضباط السياسيين في قيادة الجنرال اللنبي، وقد أوضحا له أن الشعب العربي لا يمكن أن يبقى ساكن تجاه هذه الاتفاقية، خاصة وهو يراقب ما يعانيه سكان منطقة الاحتلال الفرنسي من اضطهاد[٢].

وعندما تفاقم الوضع السياسي في سوريا، واضطر الأمير فيصل تحت ضغط البريطانيين للسفر إلى باريس في أكتوبر ١٩١٩ بقصد التفاوض المباشر مع الفرنسيين، فإن نوري رافق الأمير إلى العاصمة الفرنسية، واستمر في نشاطه المتشعب. ولكن جهود الوفد أخفقت في إقناع الحكومة الفرنسية للإبقاء على الوضع الراهن في سوريا، فحاول فيصل أن يتوسط الوفد الأمريكي إلى مؤتمر الصلح في الموضوع.

ولتحقيق ذلك أرسل فيصل نوري السعيد وعوني عبد الهادي لمقابلة بولك (Polk) رئيس الوفد الأمريكي بعد سفر الرئيس ولسن. وفي الاجتماع احتج نوري ضد تجزئة البلاد العربية، وفضل أن تكون تحت انتداب واحد (إذا كان لابد من انتداب). ولكن لم يأت رد رئيس الوفد الأمريكي مقنعاً ، وقد تحدث إلى الوفد أصلاً بصفة شخصية لا رسمية، إذ أكد أن فرنسا (ستعلنها حرباً) من أجل سوريا لأن (هذا أمر مرتبط بشرفها) حسب ادعائه[٣].

وبعد أن وصلت مفاوضات فيصل في باريس إلى طريق مسدود، أرسل

(١) أحمد قدري، المرجع السابق، ص١٣٧.
(٢) F.O., 371-4183-3748, Meinertzhagn to Foreign Office, 1919.
(٣) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١، ص١٣٨.

الأمير نوري إلى دمشق في نوفمبر ليستطلع رأي أعوانه عن مدى استعدادهم لتقبل الاتفاقية الفرنسية ـ البريطانية، أو مقاومتها. وكتب فيصل رسالة إلى أخيه الأمير زيد يقول فيها: «واصلك نوري ومعه جميع الحقائق، تأخذها من رأسه، وتعملوا ما يجب، وتعتمدوا أقواله تماماً»[١].

وبناء على توجيهات من فيصل قام نوري بإجراء اتصالات واسعة في دمشق، وبعد مناقشات طويلة تبين له أن الأكثرية ترفض الاتفاقية الفرنسية ـ الإنجليزية، وترغب في مقاومة الاحتلال الفرنسي بكل السبل، تقابلها أقلية بزعامة الفريق رضا باشا الركابي الحاكم العسكري العام، تفضل اتباع الأساليب السياسية على المقاومة، وحجتها في ذلك عدم إمكانية مقاومة الجيش الفرنسي بعد أن تخلت لندن عن سوريا. وإزاء ذلك اقتنع الأمير زيد بضرورة الوقوف على رأي المؤتمر السوري باعتباره ممثلاً عن الشعب[٢].

وقبل أن يجتمع المؤتمر استجدت أحداث زادت من صعوبة الموقف أكثر. ففي أواخر نوفمبر أعلن الجنرال جورو (Gorow) الذي عين لتوّه معتمداً سامياً للحكومة الفرنسية، وقائداً عاماً لجيوش الشرق، عن تأهب القوات الفرنسية لتحل محل القوات البريطانية في أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا المذكورة آنفاً. حينذاك انتدبت الحكومة السورية، التي أبلغها ممثل جورو بالقرار، نوري السعيد لمفاوضة المعتمد السامي الفرنسي في بيروت لإقناعه بالعدول عن قراره الذي من شأنه أن يؤدي إلى هياج الشعب، ونشوب الاضطرابات[٣].

نجح نوري في مفاوضاته مع جورو إلى التوصل لاتفاق يقضي بإرسال ضابط اتصال مع قوة فرنسية رمزية إلى كل من الأقضية الأربعة. وكان هذا

---

(١) مقتبس من: سليمان موسى، المراسلات التاريخية ١٩١٩، (ترجمة وتقديم)، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٥، ص٢٢٨.

(٢) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٦٥.

(٣) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص٩٦.

الاتفاق في الحقيقة ابتعاداً عن توجيهات الأمير فيصل التي نصت على عدم السماح بإدخال عسكري فرنسي واحد إلى المنطقة الشرقية التي عهدت قيادتها العسكرية إلى نوري السعيد وقتذاك[١]، لذا فإن نتائج هذا الاتفاق أثارت قلقاً واضحاً لدى فيصل الذي كان يخشى أن تؤثر على رصيده الشعبي، فعاد من باريس في أواسط يناير ١٩٢٠، خاصة بعد أن بدأ الاضطراب يسود الجو السياسي في سوريا. فعندما أرسل الفرنسيون ضابط اتصال مع قوة عسكرية إلى بعلبك منعهما السكان من دخولها، مما دفع الفرنسيين إلى إرسال قوة أخرى إلى المدينة، اصطدمت بأهلها. ولم تتوقف الاضطرابات في بعلبك إلا بعد اتصالات جديدة بين نوري وجورو، اللذين حضرا معاً إلى هناك[٢].

وصل الأمير فيصل إلى بيروت يوم ١٤ يناير ١٩٢٠، واستقبله نوري في عرض البحر على ظهر سفينة أعدها له الفرنسيون[٣]. وكان فيصل يحمل معه مشروع اتفاق توصل إليه مع كليمنصو والذي تضمن عملياً الاعتراف بانتداب فرنسا على سوريا. وقد أيد نوري مشروع الاتفاق، وتحمس له إلى درجة أن البعض أطلقوا عليه اسم (معاهدة نوري ـ كليمنصو) بدل مشروع (اتفاق فيصل ـ كليمنصو) الذي عرف به منذ البداية. ولم يختلف موقف المعتدلين من الساسة السوريين عن موقف نوري في شيء، فقد أيدوا مشروع الاتفاق أيضاً[٤].

ويرى الباحث أنه في ضوء تلك الأحداث يمكن تمييز مرحلة في تاريخ نوري السعيد السياسي توصف بأنها البداية الجدية لمناوراته السياسية المبنية على أساس المساومة باتجاه الاستسلام المتطرف للأمر الواقع، الأمر الذي أثار ضده المتطرفين، والمواطنين السوريين الذين وصموه بالخيانة[٥].

---

(١) سليمان موسى، المراسلات، ص٨٢.

(٢) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص١٠٠.

(٣) F.O., 371-5032-4383, (Secret and Personal), Colonel Waters Taylor to Mount Carmel, January 21, 1920.

(٤) أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة، دار القاهرة، ١٩٥٩، ص١٣٤.

(٥) نفس المرجع، ص١١٣.

وفي المقابل فإن الفرنسيين بدأوا يقدرون فيه ما وصفوه بالمرونة السياسية، وكونه أقرب الناس للتفاهم معهم، حسب تعليمات مولاه الأمير فيصل على حد تعبير الجنرال جورو الذي بدأ يميل إلى أن يؤلف نوري حكومة جديدة على أساس أنه ما كان بوسعه (التفاهم مع غيره)[١]. وقد دفعت علاقة نوري مع الفرنسيين الوطنيين السوريين إلى أن يطلقوا عليه فيما بينهم اسم (نوري جورو)[٢]. ولكن مع ذلك فإن نوري رفض الرضوخ للفرنسيين عندما حاولوا إغراءه بالرشوة كي يستجيب لمصالحهم كما ذكرنا آنفاً.

لم تتحسن الأوضاع في سوريا بعد عودة فيصل الذي دفع به موقف بريطانيا السلبي وعدم استعداد فرنسا للقبول بتسوية معتدلة للمشكلة السورية، إلى قبول وجهة نظر الوطنيين المتطرفين التي كانت تدعو إلى إعلان الاستقلال والمناداة به ملكاً دستورياً على سوريا، ووضع فرنسا وبريطانيا أمام الأمر الواقع. وعلى أثر ذلك دعي المؤتمر السوري للانعقاد يوم ٦ مارس ١٩٢٠، وبعد يومين أعلن عن استقلال سوريا واختيار فيصل ملكاً عليها. وفي اليوم نفسه تقرر تأليف وزارة برئاسة رضا باشا الركابي[٣].

لم يشترك نوري السعيد في اجتماعات المؤتمر السوري الأخيرة، لأنه كان قد غادر دمشق إلى أوربا قبل انعقاده بثلاثة أيام، إلا أنه عين في منصب مستشار خاص للملك فيصل ضمن التغييرات التي شهدتها سوريا. أما سفره فكان بإيعاز من فيصل الذي زوده برسالتين إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية، شرح فيهما الأسباب التي دفعته إلى قبول إعلان الاستقلال والعرش. إلا أن مهمة نوري لم تسفر عن نتيجة لا في لندن ولا باريس، فقد اعتبر اللورد كيرزن، وزير الخارجية البريطاني، أن نوري (يحمل آراء متطرفة)[٤].

---

(١) نفس المرجع، ص١١٤.
(٢) عبد الرازق النصيري، المرجع السابق، ص٦٨.
(٣) ساطع الحصري، يوم ميسلون: صفحات من تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار الاتحاد، ١٩٥٦، ص٢٥٠.
(٤) أحمد قدري، المرجع السابق، ص١٩٨.

بعد فشل مهمة نوري في لندن وباريس توجه برفقة رستم حيدر ونجيب شقير إلى سان ريمو بإيطاليا، حيث عقد الحلفاء مؤتمراً من ١٨ ـ ٢٦ أبريل ١٩٢٠ لوضع بنود معاهدة الصلح مع تركيا. وفي سان ريمو لم يحقق نوري وزميلاه شيئاً ما، رغم اتصالاتهم بالمؤتمرين، ذلك لأن البريطانيين والفرنسيين مضوا على سياستهم السابقة التي استهدفت عملياً تطبيق مضمون (سايكس ـ بيكو) في إطار الانتداب[١].

وفي تلك الأثناء طلبت لندن من الملك فيصل القيام بزيارة جديدة إلى أوربا من أجل التفاوض بصدد المشكلة السورية، إلا أن أعضاء المؤتمر السوري ألحوا عليه أن لا يلبي الطلب إلا بعد الاعتراف البريطاني باستقلال سوريا، وبه ملكاً عليها، الأمر الذي حاول نوري السعيد تبريره أثناء مروره بالقاهرة في طريق عودته من سان ريمو بالتأكيد على أن الموقف في سوريا هو الذي لا يسمح لفيصل بمغادرة سوريا. لقد كان نوري مقتنعاً بضرورة سفر الملك إلى أوروبا، وقد أكد أهمية هذا حال وصوله إلى دمشق في أواخر مايو[٢].

ومع تردي الوضع وتأزم الموقف أكثر مع الفرنسيين الذين حشدوا قواتهم قرب حدود المنطقتين الغربية والشرقية من سوريا، اقتنع الملك فيصل برأي نوري السعيد، فأوفده إلى بيروت في ٩ يوليو لمقابلة الجنرال جورو من أجل إعداد وسائل سفره إلى أوربا[٣]. إلا أن الأخير ربط موافقته على ذلك بقبول شروط إنذاره، وهي الاعتراف بالانتداب الفرنسي على سوريا رسمياً، والسماح للفرنسيين باستخدام سكة حديد بيروت ـ رياق ـ حلب، وإلغاء التجنيد الإجباري في المنطقة الشرقية، ومعاقبة الذين استمروا في معاداة فرنسا.

أثار الإنذار قلقاً كبيراً في الأوساط الحكومية، وبين أبناء الشعب. وهنا

---

(١) Birdwood, op.cit., p.110.

(٢) أحمد قدري، المرجع السابق، ص٢١٢.

(٣) Longrigg, Stephen Hemsley, Syria and Lebanon under French Mandate, London, 1958, p. 101.

ظهر دور المعتدلين من السياسيين، وعلى رأس هؤلاء كان نوري السعيد، الذي بذل مساعي كبيرة لإيجاد حل وسط للأزمة بعد تفاقمها. وقد بعثه الملك فيصل مع عادل أرسلان إلى الجنرال اللنبي في حيفا للوقوف على رأي البريطانيين الذين أيدوا قبول الإنذار[1]. وهكذا توصلت الوزارة في ٢٠ يوليو إلى قرار نهائي بقبول الإنذار، الأمر الذي فجر موجة عنيفة من الاحتجاج والتظاهر بين الجماهير.

وعندما تجاهل جورو قرار الوزارة بقبول الإنذار، ووجه قواته صوب دمشق، اضطرت حكومة فيصل إلى مواجهة الموقف عسكرياً، والدخول في معركة غير متكافئة في ميسلون يوم ٢٤ يوليو، لقي فيها عدد من الوطنيين حتفهم، بينهم وزير الدفاع يوسف العظمة. وقد اعترض نوري السعيد ـ الذي كان يومذاك في مركز القيادة ـ على إعلان الحرب، وحاول حتى النهاية إيجاد حل للمشكلة عن طريق التفاوض، فانتقد بشدة سياسة الحكومة، واتهمها بالتردد، وذكر بأنها «خلال سنتين تتحدث عن مقاتلة الفرنسيين، وقبل شهرين فقط بدأت تتحدث عن المفاوضة. فكأنها بذلك لطمت عواطف الشعب»[2].

وبعد موقعة ميسلون بعدة ساعات، أي ظهر يوم ٢٤ يوليو، انتقل فيصل مع وزرائه إلى بلدة (الكسوة) الواقعة إلى الجنوب من دمشق بمسافة قصيرة، وعين نوري قائداً لموقع دمشق، لا لكونه مقبولاً لدى الفرنسيين، ولقدرته في التفاوض فحسب، بل أيضاً لأنه كان يعتمد باستمرار على آرائه كما يؤكد ذلك عدد من الذين عاصروا أحداث سوريا واشتركوا فيها[3].

خول الملك فيصل نوري السعيد للاتصال بالفرنسيين الذين زار مقر قيادتهم مع جميل الالشي، مرافق الملك فيصل. ولقد أوضح نوري للجنرال

(١) عبد الرزاق النصيري، المرجع السابق، ص٧٠.
(٢) أحمد قدري، المرجع السابق، ص٢٤٤.
(٣) إسكندر الرياشي، المرجع السابق، ص٢٥٧.

(جوابيه) قائد الحملة، عدم وجود قرار يرمي لمقاومة الجيش الفرنسي المتقدم، الذي يستطيع أن (يقوم بأي تدبير . . . في اطمئنان). أما نوري نفسه فقد باشر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الأمن داخل المدينة. وعلى ما يبدو فإنه كان يتخذ خطواته بالاستشارة مع الآخرين، من أمثال أسعد داغر[١].

وفي مساء اليوم نفسَه الذي انتقل فيه فيصل مع وزرائه إلى الكسوة أرسل نوري برقية مطمئنة إلى فيصل، أوضح فيها الموقف، ودعاه إلى أن يكون قريباً من دمشق على أساس أنه توصل إلى اتفاق مع الفرنسيين. وفي يوم ٢٥ يوليو دخل الفرنسيون دمشق، وألقى الجنرال جورو خطاباً بالمناسبة، وكان نوري يقف إلى جانبه، كما تؤكد ذلك بعض المصادر[٢].

إلا أنه عندما توجه فيصل إلى دمشق في اليوم نفسه التقى به نوري في الطريق، ونصحه بالعودة إلى الكسوة خشية سوء نية الفرنسيين، وانقيادهم لآراء بعض الوجهاء الدمشقيين الذين يعارضونه، وينتقدونه لعلاقته بالبريطانيين، مع العلم أنه انتقد فيما بعد إخراج فيصل من دمشق، وتمنى أن لا تجد العوامل التي سببت الوضع في سوريا مناخاً ملائماً في العراق.

وهكذا انقطع الخيط الرفيع الذي بقي بين فيصل والفرنسيين والذي أجهد نوري نفسه للحفاظ عليه. ومن هنا بدأ طريق الرجلين إلى بغداد. ويقول نوري بهذا الصدد : «بعد قيام الحرب مع الفرنسيين كان همنا الوحيد أن نتدبر لفيصل ولنا سبيل الانسحاب نحو العراق. وكنا نعد له عرشاً جديداً في بغداد حاضراً عندما يصل إليها »[٣]. ويؤكد الحصري أن نوري عندما وصل مدينة درعا بعد سقوط دمشق، أشار إلى احتمال قيام البريطانيين بنقل فيصل إلى العراق[٤].

وبعد أن تحدد مصير فيصل ونظامه في سوريا نهائياً ، انتقل نوري مع

---

(١) أسعد داغر، المرجع السابق، ص١٤٤.
(٢) صلاح الدين الصباغ، المرجع السابق، ص٥٦.
(٣) مقتبس من : إسكندر الرياشي، المرجع السابق، ص٢٨٣.
(٤) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص١٩٨.

الأمير زيد إلى مدينة درعا للالتحاق بفيصل وهو في طريقه إلى أوروبا[١]. وفي ١٧ أغسطس ١٩٢٠ وصل نوري مع فيصل وأعوانه الآخرين إلى بورسعيد لينتقلوا منها إلى إيطاليا، لتبدأ مرحلة جديدة من علاقتهم بالساسة البريطانيين، مهدت الطريق أمامهم كليًا باتجاه العراق الذي ظل نوري على اتصال بأحداثه طيلة فترة وجوده في سوريا يتابعها عن كثب، ويحاول التأثير في مسارها، خصوصاً وأنه أدرك أن سوريا حصة فرنسا المقررة، وأن البريطانيين استسلموا لهذا الواقع بعد مناورة لم تدم طويلاً، وحققوا من ورائها جانباً مما أرادوا.

---

(١) لقد كانت أسرة نوري السعيد في سوريا. وعند رحيله مع فيَصل وجد من الصعب أن ترافقه في رحلته فغادرت إلى مصر بعد أيام من سفره وبقيت هناك حتى سنحت الظروف لعودتها إلى العراق.

Birdwood, op.cit., p. 128.



الفصل الثالث

نوري السعيد وجامعة الدول العربية

أولاً :نوري السعيد وقيام جامعة الدول العربية

أ ـ الإطار الفكري لنشأة الجامعة

نمت فكرة الوحدة العربية مع نمو الوعي القومي عند العرب. غير أن بعض مشاريع الوحدة العربية سبق مرحلة تكون الفكرة العربية، مثل مشروع محمد علي باشا وابنه إبراهيم في توحيد أقطار آسيا العربية مع وادي النيل (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) ومقترحات الثائر الماروني يوسف كرم بتوحيد الولايات العربية في الدولة العثمانية تحت زعامة الأمير عبد القادر الجزائري، ومشروع نجيب عازوري بتوحيد أقطار آسيا العربية[١].

ومع إطلالة القرن العشرين أخذ الوعي القومي سياقاً وحدوياً في ثلاث اتجاهات هي :

١ ـ اتجاه يدعو إلى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي مَن شأنه أن ينمي الشخصية

(١) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة أحمد بو ملحم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨، ص٢٢٠.

العربية، ويحافظ على اللغة القومية، ويضمن إدخال الإصلاحات الحديثة في الإدارة والتعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبنى هذا الاتجاه حزب اللامركزية العثماني[1]. وجمعيتا بيروت والبصرة الإصلاحيتان.

٢ ـ اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالمملكة العثمانية ارتباط المجر بالنمسا في الإمبراطورية النمساوية المجرية في تلك الفترة من الزمن. ويمثل هذا الاتجاه جمعيتا القحطانية والعهد السريتان[2].

٣ ـ اتجاه يدعو إلى الثورة على الأتراك والانفصال التام عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية مستقلة تضم الولايات العربية في الدولة العثمانية. ويمثل هذا الاتجاه جمعية العربية الفتاة[3].

وبقيام الحرب العالمية الأولى اشتد التطاحن الاستعماري على اقتسام الأقطار العربية التي كانت لا تزال في حوزة العثمانيين. فكانت الاتفاقية الروسية ـ الفرنسية ـ البريطانية المعروفة باتفاقية بطرسبرج في عام ١٩١٥، واتفاقية سايكس بيكو في ١٦ مايو ١٩١٦ المكملة لها.

وفي غمار الحرب شعر قادة المنظمات السرية العربية أن الوقت قد حان لكي يتحرك العرب ويأخذوا زمام أمورهم بأيديهم. فاتصلوا بشريف مكة الحسين بن علي، وعرضوا عليه أن يقود ثورتهم على الأتراك لإنقاذ بلادهم من الهيمنة والاحتلال الأجنبيين بعدما رأوا كفة الحرب تميل نحو الحلفاء. وبعد مراسلات طويلة بين الشريف حسين والمندوب السامي البريطاني في مصر، انطلقت الثورة العربية في ١٠ يونيو ١٩١٦ معلنة أن هدفها تحرير العرب ونيل استقلالهم وتحقيق وحدتهم. وانضم معظم المثقفين في آسيا العربية إلى الثورة

---

(١) أسعد داغر، ثورة العرب: مقدمتها وأسبابها ونتائجها، القاهرة، مطبعة المقطم، ١٩١٦، ص٥٧.

(٢) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص٤٦.

(٣) محمد عزه دروزه، المرجع السابق، ص١١-١٤.

أو أعلنوا تأييدهم لها. فقد كانت التعبير الحي عن آمالهم القومية وتطلعاتهم نحو مستقبل عربي جديد[1].

حتى إذا وضعت الحرب أوزارها وانعقد مؤتمر الصلح في باريس (١٩١٩ ـ ١٩٢٠) اعتقد العرب أن الوقت قد حان لكي يفي الحلفاء بوعودهم وتنال شعوبهم حق تقرير المصير. وتبددت أوهامهم هذه وهم يفاوضون الحلفاء على مستقبل بلادهم. وساد منطق القوة وفرض الاحتلال والانتداب على العرب، كما فرضت عليهم تجزئة بلادهم، في اتفاق كليمنصو ـ لويد جورج في ١٥/ ١٩١٩/٩، ومؤتمر سان ريمو (١٩ ـ ٢٦ أبريل ١٩٢٠).

وقد رد العرب على ذلك بالثورة في مصر عام ١٩١٩ وفي سوريا عام ١٩٢٠، وفي فلسطين والعراق. أخمدت هذه الثورات بالحديد والنار، وأعقبتها تهدئة وتسويات انتهت بالاعتراف بالأمر الواقع، ولو إلى حين، على أمل تغييره والتخلص من الاحتلال والانتداب. ورفعت الحركات الوطنية في كل قطر عربي شعار الاستقلال أولاً طوال فترة ما بين الحربين العالميتين، وانشغلت بالكفاح اليومي عن العناية بصوغ مبادئها وتحسين أسلوب كفاحها[2].

وفي بدء الثلاثينات شرعت الاتجاهات الوحدوية تأخذ مكانها في الحركات السياسية العربية كرد فعل على الاتجاهات القطرية الضيقة وكتعبير عن تطلعات الجماهير نحو الوحدة. وانتهز القوميون العرب في آسيا اجتماعهم في القدس أثناء المؤتمر الإسلامي الذي عقد في ديسمبر ١٩٣١ لبحث القضية العربية بحثاً عاماً، وصاغوا ميثاقاً عربياً أكد على وحدة الوطن العربي وعلى ضرورة توجيه الجهود في كل قطر عربي نحو الاستقلال والوحدة العربية[3].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٣٥، ص١٦.

(٢) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص٣٣.

(٣) محمد عزه دروزه، الوحدة العربية، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧، ص١٢٤.

وعلق القوميون العرب آمالاً كبيرة على الملك فيصل الأول، وعلى العراق بعد نيل استقلاله. واتجهت أنظارهم إلى سوريا أملاً في اتحادها مع العراق وضمان عرشها لمرشح من الأسرة الهاشمية. وكان الفرنسيون يقاومون بشدة هذا الاتجاه لاعتقادهم بأنه يقضي على مصالحهم في المنطقة. كما كانت تعارضه بريطانيا بحجة أن قيام أي وحدة في المشرق العربي فيه مخالفة لنظام الانتداب، وبحجة معارضة الملك عبد العزيز بن سعود له(١).

وفي مصر نشأت جمعيات عربية وشرقية وإسلامية مثل الرابطة الشرقية التي أصدرت مجلة (الرابطة الشرقية) عام ١٩٢٩. وجمعية الوحدة العربية التي تشكلت في عام ١٩٣٠، والاتحاد العربي الذي تأسس عام ١٩٣٢. وكان لجمعيتي الشبان المسلمين التي أسسها عبد الحميد سعيد بالاشتراك مع محب الدين الخطيب عام ١٩٢٧ وجماعة الإخوان المسلمين التي أنشأها حسن البنا عام ١٩٢٨، أثر كبير في بعث الاهتمام في صفوف الشعب المصري بالقضايا العربية بوجه عام وبالوحدة العربية بوجه خاص(٢). كما كان لجمعية مصر الفتاة التي أسسها أحمد حسين دوراً في الدعوة للوحدة العربية حيث أشار برنامج الجمعية عام ١٩٣٣ إلى الدعوة لقيام تحالف بين الدول العربية(٣). وبلغ المد العربي في مصر أوجه بتشكيل وزارة علي ماهر في أغسطس ١٩٣٩، إذ ضمت بعض الوزراء ذوي الاتجاهات العربية مثل محمد علي علوبة(٤)، وعزيز علي المصري الذي تولى رئاسة هيئة أركان الجيش المصري.

---

(١) Gomaa, Ahmed, The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941-1945, London, Longman, 1977, p.6.

(٢) رؤوف شلبي، الشيخ حسن البنا ومدرسته (الإخوان المسلمين)، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٨، ص٨٥.

(٣) لمزيد من الاضطلاع على الفكرة العربية لجمعية مصر الفتاة، انظر: علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١، ط١، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٢، ص٢٥٠-٢٥٥.

(٤) محمد علي علوبة باشا: قانوني مصري بدأ حياته السياسية عضواً في الحزب الوطني، ثم انضم للوفد ليخرج منه وينضم للأحرار الدستوريين، ثم أصبح بعد ذلك أكثر انحيازاً لرجال =

وفي آسيا أدت وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ إلى ظهور عبد العزيز ابن سعود على الساحة العربية حيث التف حوله عدد من قادة الحركة الوطنية في سوريا وفلسطين. وقد أبرم ابن سعود معاهدة أخوة وتحالف مع العراق عام ١٩٣٦ انضمت إليها اليمن فيما بعد. ولقد أخذ نجم ابن سعود في الصعود مع ظهور الخطر الإيطالي في البحر الأحمر، وبخاصة بعد الاستيلاء على الحبشة عام ١٩٣٥.

وأدى هذا الوضع إلى ظهور اتجاهين في الحركة القومية العربية؛ أولهما: يدور حول زعامة الأسرة الهاشمية، وثانيهما: حول زعامة الأسرة السعودية. حيث كان الفريق الأول يرى أن الأسرة الهاشمية بمركزها المرموق وزعامتها للحركة العربية منذ بداية القرن العشرين مؤهلة للدور التاريخي الذي ينتظرها في قيادة الأمة العربية في نضالها من أجل التحرير والوحدة.

بينما كان الفريق الثاني يرى أن تجزئة المشرق العربي قد فرضت واقعاً سياسياً جديداً وأن وفاة فيصل بن الحسين قد أفقد الأسرة الهاشمية زعامتها للحركة القومية العربية، وأن عبد العزيز بن سعود بعد أن وحد الحجاز ونجد وعسير والإحساء أصبح مؤهلاً لقيادة الحركة القومية العربية. واقتنع الفريق الثاني بالفكرة الاتحادية القائمة على الاعتراف بالكيانات السياسية التي ظهرت في المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها، وأن يقتصر التعاون بينها على المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية[١].

ولقد كان لأحداث فلسطين منذ بدء الثلاثينات دور في تحريك الرأي العام العربي حيث تضمنت بعض التسويات المقترحة لحل القضية الفلسطينية

= الحزب الوطني. وقد كرس جهده بعد عام ١٩٢٩ للقضايا العربية والإسلامية. وتولى وزارة المعارف خلال وزارة علي ماهر (يناير/مايو ١٩٣٦) حيث عين عضواً في مجلس الشيوخ في أعقاب ذلك.

(١) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٣٥.

مشاريع اتحادية عربية. ومن هذه المشاريع مشروع نوري السعيد الرامي إلى تشكيل اتحاد يشمل العراق وفلسطين وشرق الأردن برئاسة أحد الحكام العرب، ولكن الحكومة البريطانية لم تعر هذا المشروع اهتماماً. ومنها أيضاً مقترحات الأمير عبد الله بن الحسين التي قدمها إلى لجنة التقسيم المنبثقة عن لجنة بيل في ٢٧/ ٥/ ١٩٣٨، حيث تضمنت هذه المقترحات مشروعاً لتوحيد فلسطين وشرقي الأردن غير أن هذا المشروع أيضاً لقي نفس المصير الذي لقيه مشروع نوري السعيد[١]. وبقيت فكرة التسوية الفلسطينية من خلال قيام اتحاد عربي سائدة في الأوساط العربية منذ عام ١٩٣٧ وتحول الموقف البريطاني منها من الشك إلى التأييد المشوب بالحذر.

ويمكن القول إن السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين رأت في القومية العربية قوة سلبية ومدمرة، ولهذا اتجهت بريطانيا إلى دعم الاتجاه القطري، حيث رأت فيه خطورة أقل على مصالحها الحيوية في المنطقة. ولذلك لم تشجع فيصل الأول على انتهاج سياسة وحدوية عربية، ولكنها كانت في الوقت نفسه حريصة على تجنب إظهار عدائها السافر لفكرة الوحدة العربية مادامت مجرد حلم من الصعب تحقيقه.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية انقسم القادة السياسيون العرب إلى فريقين: فريق أعلن تأييده للدول الحليفة (بريطانيا وفرنسا) في صراعها مع دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا)، على أمل أن تتحقق آمال العرب في الاستقلال والوحدة بعد انتهاء الحرب. وفريق ثان أخذ على الحلفاء إهمالهم للعرب وقضاياهم ورأى أنه لابد من الاستفادة من الوضع الدولي باتخاذ موقف الحياد بين الكتلتين في أول الأمر حتى يتضح الموقف ويظهر للعرب موقف الكتلتين من قضية استقلال العرب ووحدتهم.

---

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: منذ تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧، بيروت، دار النهار، ١٩٧٣، ص ص١٥٠-١٥١.

واندفع الفريق الأول مع الحلفاء دون تردد على أمل الحصول على مكاسب شخصية وقومية. وجاء استسلام فرنسا للجيوش الألمانية ١٩٤٠ إيذاناً بقرب استقلال سوريا ولبنان مما دفع هذا الفريق للتحرك حيث وجه عبد الله بن الحسين في ١/٧/١٩٤٠ مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في القدس يطلب فيها إصدار تصريح من الجانب البريطاني يؤيد الوحدة السورية الكبرى. غير أن المندوب السامي رد على الأمير طالباً منه التزام الصبر حتى ينجلي الموقف الحربي[١]. وقدم الأمير مذكرة مماثلة إلى وزير المستعمرات البريطاني في ٩/٧/١٩٤٠[٢]. بينما نجد أن نوري السعيد قد حث بريطانيا على إصدار تصريح يظهر تعاطفها مع العرب وتطلعهم نحو الوحدة، واقترح مشروعاً للاتحاد يشمل العراق وفلسطين وشرق الأردن ويستبعد سوريا ولبنان[٣]، فكان تكراراً لمشروعه السابق.

أما الفريق الثاني من القادة السياسيين العرب فقد رأى ضرورة فتح باب الحوار مع دول المحور للحصول على تصريح منها يؤيد آمال العرب في الاستقلال والوحدة. وأسفرت هذه الاتصالات عن صدور تصريح في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٠ اعترفت فيه ألمانيا وإيطاليا باستقلال البلاد العربية واهتمامهما وعطفهما على ما يقوم به العرب من جهود في سبيل تحقيق استقلالهم[٤].

لقد فرضت الحرب العالمية الثانية على صانعي القرار البريطاني ضغوطاً عديدة نتيجة لتدهور الأوضاع في عديد من المناطق العربية وبخاصة في كل من فلسطين والعراق. ففي فلسطين بدأت المرحلة الثانية من ثورة عام ١٩٣٦ في

---

(١) الأردن، الكتاب الأردني الأبيض :الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٤٧، ص١٩-٢٠.

(٢) نفس المرجع، ص٢٢.

(٣) Gomaa, op.cit., pp.22-23.

(٤) لوكاز هير زويز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١، ص ص١٢١-١٢٨، علي محافظة ، العلاقات الألمانية - الفلسطينية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص٢٤٣.

صيف عام ١٩٣٩ والتي استمرت لعامين متواليين، ولم يقتصر الأمر خلال تلك الفترة على المظاهرات وقطع الأسلاك التليفونية وتخريب الطرق وإنما تعداه إلى مهاجمة المطارات، فضلاً عن حرب العصابات التي عانت منها السلطات البريطانية وبخاصة في ظل ظروف الحرب التي تطلبت من بريطانيا تكريس كل جهودها الحربية لمواجهة دولتي المحور.

أما في العراق فلقد حدثت تطورات خطيرة أدت إلى انقلاب في مايو ١٩٤١ قادته العناصر القومية المدنية والعسكرية التي كانت ترى حياد العراق في النزاع الدولي القائم وإبعاد شبح الحرب عنه، ومحاولة الاستفادة من الوضع الدولي لتخليص العراق والأقطار العربية الأخرى من هيمنة الحلفاء، حيث رأى الانقلابيون بزعامة رشيد عالي الكيلاني ضرورة التفاوض مع دولتي المحور لنيل دعمهما العسكري. غير أن الانقلاب لم يدم طويلاً، فقد قضت عليه القوات البريطانية في ٣٠/ ٥/ ١٩٤١[١].

لقد دفع وضع العراق والتراجع العسكري البريطاني على جبهة الصحراء الغربية مع ما صحب ذلك من روح عدائية ضد الإنجليز في الأقطار العربية، دفع الحكومة البريطانية أن تصدر تصريحاً تعطف فيه على الأماني العربية في الوحدة. وقد جاء ذلك على لسان إيدن عندما ألقى خطابه الشهير في بلدية لندن في ٢٩/ ٥/ ١٩٤١. وجاء في الخطاب: «إن لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب. وهي صداقة أثبتتها الأعمال وليس الأقوال وحدها. ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير. كما أن لهم هنا أصدقاء كثيرين . . . وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم: إن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أماني سوريا في الاستقلال. وأود أن أكرر ذلك الآن. ولكنني سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول: إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية. ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ بغداد، ملف ٢١٧/٧/١ ج٤، تقرير عن انقلاب رشيد عالي الكيلاني وتأثيره على العراق، بتاريخ ١٩/٨/١٩٤١.

درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. وإن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف. ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا . . . ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً . . . وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة »[١].

كان خطاب إيدن هذا أول بيان رسمي من نوعه ألقاه عشية دخول القوات البريطانية بغداد، وقبل بدء عمليات الحلفاء العسكرية في سوريا ولبنان، وارتبط مع الوعد باستقلالهما ليضمن تعاون سكانهما مع القوات الغازية. وقد استقبل الخطاب بالترحيب في البلاد العربية حيث كتب فكري أباظة في مجلة المصور (عدد ٦/٦/١٩٤١) تعقيباً على الخطاب، قائلاً : «إذا صح أن المستر إيدن أصدر بيانه عن دراسة وعلم وليس عفويًا . . . وجب على أقطابنا وزعمائنا أن يفكروا هم أيضاً فيما يجب أن يكون عليه الحاضر والمستقبل »[٢]. ونشر عبد الرحمن عزام مقالاً في المجلة نفسها (عدد ١١/١٢/١٩٤١) بعنوان (لا حياة لمصر وشقيقاتها العربية إلا بالاتحاد). وفي لبنان أصدر عبد الله العلايلي كتابه (دستور العرب القومي) صاغ فيه أشكال الاتحاد العربي الذي شمل الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والثقافية[٣].

وعلى الصعيد الرسمي حث حافظ وهبة الوزير المفوض السعودي في لندن أنتوني إيدن على أن تقوم الحكومة البريطانية بمبادرة لدفع مشروع الاتحاد العربي، وإلا سيكون من الصعب إحراز أي تقدم. وأبدى إيدن اهتماماً بطلب الشيخ وهبة والذي تبين فيما بعد أنه لم يكلف بذلك من قبل مليكه الذي نظر إلى الخطاب بعين الحذر والشك[٤]. أما الأمير عبد الله بن الحسين فقد رحب

---

(١) أحمد الشقيري، الجامعة العربية :كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، تونس، دار بو سلامة، ١٩٧٩، ص ص٣٠-٣١.

(٢) أحمد طربين، الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥، القاهرة، دار الهلال، ١٩٦٣، ص٢١٦.

(٣) عبد الله العلايلي، دستور العرب القومي، بيروت، مكتبة العرفان، ١٩٤١، ص ص٤٦-٥٣.

(٤) Gomaa, op.cit., p.107.

بخطاب إيدن وسعى إلى الاستفادة منه، بينما اتسمت مواقف العراق وسوريا ولبنان منه بالفتور وكانت استجابة مصر له دعوة إلى وحدة وادي النيل[١].

وبعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين، وجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة للتحرك في مجال الدعوة للوحدة العربية، حيث وجهت الدعوة للكولونيل ستيوارت نيوكمب والذي تباحث مع نوري السعيد بشأن الوحدة العربية. وأوضح نيوكمب لنوري السعيد أن تحقيق الوحدة العربية في ذلك الوقت أمر متعذر بسبب ظروف الحرب من جهة وبسبب المعارضة الإقليمية والعنصرية والطائفية ممثلة في المارونيين في لبنان والأكراد في العراق والدروز والإسماعيلية في سوريا من جهة ثانية، ويضاف إلى ذلك أن زعماء المسلمين يفضلون الجمهورية تجنباً للصعوبات الشخصية والعائلية[٢].

ولكن هذه المباحثات لم تثن نوري عن مواصلة مساعيه، فزار القاهرة[٣] للتباحث ووزير الدولة البريطاني المستر كيزي (Casey). وطلب منه كيزي أن يقدم آراءه ومقترحاته مكتوبة. ففعل نوري السعيد ذلك، فكان ميلاد ما عرف فيما بعد بمشروع الهلال الخصيب أو الكتاب الأزرق الذي أرسله نوري للمستر كيزي في ١٤ **يناير ١٩٤٣**.

ولا يهم **الدراسة من** هذه المذكرة سوى ما له علاقة بالجامعة العربية، وبصرف النظر **عما ورد** فيها بالنسبة لوضع اليهود في فلسطين والموارنة في لبنان. لقد أشارت الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من الخلاصة التي أنهى فيها نوري مذكراته بالدعوة إلى إقامة جامعة عربية تتكون من العراق وسوريا

---

(١) Kirk, George, The Middle East in War, 1939-1945Á with an introduction by Arnold Toynbee, Survey of International Affairs, London, Oxford University Press, 1953, p.395.

(٢) Kirk, op.cit., p.336.

(٣) صرح نوري السعيد لجريدة الوفد المصرية في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٢ أن الوحدة العربية هي أولى أهدافنا، ولكن لا يمكن القول كيف ومتى ستتحقق، ولكن من الضروري الاستعداد لها بجميع الوسائل التي في طاقتنا.

الكبرى مباشرة، على أن يترك الباب مفتوحاً للدول العربية الأخرى للانضمام عندما تريد أو حسب رغبتها، ويكون لهذه الجامعة مجلس دائم يتكون من الدول الأعضاء ويرأسه أحد حكام الدول العربية والذي يتم اختياره بطريقة تتفق عليها الدول ذات الشأن، ويتولى هذا المجلس شؤون الدفاع والخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الأقليات (ويكون الاتحاد بين أجزاء سوريا الكبرى فيدراليًا بحيث تحتفظ كل دولة بحكومتها المحلية الخاصة وتبقى الشؤون الأخرى للحكومة المركزية)[١].

ويفترض نوري أنه في حالة امتناع سوريا ولبنان عن الدخول في الاتحاد فيجب أن يفرض الاتحاد عليهما كي لا يشكل عجزهما عن الدفاع عن أنفسهما خطراً على جيرانهما وعلى سلم العالم. وأضاف نوري أن ضعف الدول العربية يبرر فرض الاتحاد عليها دون رغبة أهلها[٢].

يُلاحظ أن مشروع نوري السعيد قد استبعد مصر منذ البداية من الانضمام للاتحاد، بحجة أن تعداد سكانها يزيد على تعداد الدول المرشحة للاتحاد ولمشاكلها الخاصة في السودان وغيره. وهنا يتضح بشكل جلي تخوف واضعي المشرع من سيطرة مصر على الاتحاد المقترح في حالة الانضمام إليه. كما أن المشروع استبعد السعودية وشبه الجزيرة العربية من الانضمام للاتحاد، بحجة اختلاف اقتصادها وهو ما يؤكد تصميم نوري السعيد على سيادة العائلة الهاشمية على هذا الاتحاد.

والمشروع يقدم صيغة أفضل لتحقيق المصالح البريطانية، فالأقطار العربية الخمسة (العراق ـ سوريا ـ لبنان ـ الأردن ـ فلسطين) ستؤلف بمعونة بريطانيا، جامعة أو اتحاداً إقليمياً في منطقة حيوية جداً من العالم. ولهذا فوائده، لا في خطط ما بعد الحرب الدفاعية والاستراتيجية والاقتصادية، وحسب، بل إنها

---

(١) نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم، ص٤-٢٢.
(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص٢٥١-٢٥٢.

بواسطة هذا الاتحاد سيمتد نفوذها إلى سوريا ولبنان، سواء بتصفية النفوذ الفرنسي، أو مزاحمته والمشاركة معه[1].

ولقد اختلفت ردود الأفعال العربية تجاه مشروع نوري السعيد. ففي الأردن عقد الأمير عبد الله مؤتمراً وطنياً في عمان نتج عنه أن دمج الأمير عبد الله مشروع نوري السعيد في مشروعه سوريا الكبرى وقدمه إلى الحكومة البريطانية[2].

أما العربية السعودية فقد حدد موقفها الملك عبد العزيز بن سعود برفضه لأي مشروع يقوده الهاشميون. ففي خطاب رسمي له قال: «ليس هذا المشروع عربياً، ولكنه مشروع أجنبي، ولذلك فإن السعودية سوف تعمد إلى القوة لتمنعه». كان الموقف السعودي من المشروع مرتبطاً باعتبارات محلية تتعلق بأمن السعودية، حيث اعتبرت السعودية أن إقامة مثل هذا الاتحاد يوجد بينها وبين مصر حاجزاً قوياً، ويخلق في شمال السعودية كتلة قوية متماسكة الأطراف أكثر عدداً وأوفر مورداً وتخضع للبيت الهاشمي، يضاف إلى ذلك أن هذه الكتلة القوية في حال قيامها سوف تشكل خطراً على السعودية نفسها من منطلق الصراع التاريخي بين البيتين السعودي والهاشمي على الجزيرة العربية. وأخيراً كان السعوديون يتخوفون من مركز بريطانيا في هذه الدولة الموحدة والذي قد يستخدم للضغط على ابن سعود من أجل الحصول على امتيازات نفطية أو تسوية أية مشكلات مستقبلية بين الطرفين[3].

في حين رأت الحكومة المصرية أن تكوين دولة واحدة في الهلال الخصيب تضم العراق وسوريا من شأنه أن يعادل القوة والنفوذ المصريين،

---

(١) عصمت السعيد، المرجع السابق، ص٧٦.
(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٢١٧/٧/١ ج٦.
(٣) راشد البراوي، مشروع سوريا الكبرى: عرض وتحليل ونقد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧، ص٦٦.

وبخاصة في ظل الشعور بالنّدية من جانب العراق. لذا لم تكن مصر لتشجع قيام وحدة في الهلال الخصيب يسيطر عليها العراق.

أما في سوريا فلقد اعتقد ساستها أن الوحدة بزعامة الهاشميين تعني القضاء على نفوذهم وسلطتهم المحلية. ولم يتوان ساسة سوريا آنذاك عن اتهام الدعوة الهاشمية للوحدة بأنها جزء من المخططات الاستعمارية البريطانية. وأخذ هؤلاء الساسة على مشروع نوري السعيد أنه يخدم المصالح البريطانية في البلاد العربية، وأن تنفيذه سيؤدي إلى عزل مصر عن دول المشرق العربي، وعزل إفريقيا العربية عن آسيا العربية، وهذا ما سوف يؤدي إلى القضاء على الوحدة العربية الشاملة[١].

لقد رفضت بريطانيا مشروع نوري السعيد، وجاء الرفض بأسلوب غير مباشر وبصورة علنية وتمثل ذلك في تصريح إيدن في ٢٤ فبراير ١٩٤٣، والذي جاء فيه «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف على كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولا يخفى أن المبادرة لأي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب. وحسب ما لدي من معلومات فإنه لم يقدم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع».

وهناك عدة نقاط يُمكن ملاحظتها في تصريح إيدن وهي:

١ ـ اعتبار ترتيب الوحدة الاقتصادية وتقديمها على الوحدة السياسية إرضاء لابن سعود[٢].

٢ ـ قول إيدن إنه لم يعرض حتى الآن مشروعاً يحظى بقبول العرب الجماعي، إنما يشير في ذلك إلى مذكرة نوري السعيد، وكأنه يخاطب ابن سعود قائلاً إن وجهة نظره محل تقدير الحكومة البريطانية. وقد وصف فرنان

---

(١) جميل الجبوري، نشأة فكرة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٢٥، مارس ١٩٨٣، ص٢٠.

(٢) سيد نوفل، العمل العربي المشترك (ماضيه ومستقبله)، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٨، ص٨٥.

ويليه هذا التصريح بأنه إحباط لمشروع نوري السعيد بسبب المعارضة السعودية ـ المصرية[1].

وكان لتصريح إيدن هذا ردود فعل سريعة وإيجابية في الأقطار العربية. فعلى الصعيد الإعلامي نشرتِ جريدة صوت الأهالي العراقية تعليقاً ، جاء فيه : «إن الأقطار العربية بلاد واحدة، وشعوبها وإن اختلفت عن بعضها البعض اختلافاً بسيطاً إلا أنها تكون أمة واحدة لها قضية مشتركة واحدة. ويجب أن نعترف أن الفروق والحواجز الوهمية خلقتها ظروف سياسية شاذة نشأت من العقلية التي كانت سائدة في مؤتمر فرساي ».[2]

أما في مصر فقد صرح عبد الرحمن عزام للأهرام بقوله : «لقد وضعنا إيدن في مركز حرج وألقى المسؤولية علينا ولو أن أكثرها ليس من عملنا ولا تذليله بيدنا، ورغم ذلك فإني أهيب بالعرب أن لا يدعوا الفرصة تمر، فلابد من سبيل للعمل ».[3]

وعلى الصعيد الرسمي فإن البرقيات المتبادلة بين السفارة البريطانية في بغداد ووزارة الخارجية في لندن، تشير إلى المساعي التي راح يبذلها نوري السعيد من أجل إقناع العرب بوجهة نظره، فقد اقترح عقد مؤتمر لبحث الموضوع إلا أن وزارة الخارجية البريطانية خشيت أن يستغل ذلك من أجل الدعاية ضد الصهيونية، الأمر الذي قد يثير تهيجاً في المنطقة قد يربك المجهود الحربي البريطاني، علماً بأن نوري السعيد تعهد بأن لا يزيد عدد ممثلي كل دولة عن اثنين أو ثلاثة، وأن المحادثات في المؤتمر سوف تكون سرية وسوف تطلع عليها الحكومة البريطانية، وأنه لن يستغل ذلك لأغراض الدعاية. وقد بعث

---

(١) فرنان ويليه، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، ترجمة نجدة هاجر وطارق شهاب، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦٠، ص١٢٨.
(٢) جريدة الأهالي، بغداد، ١٩٤٣/٢/٢٦.
(٣) طربين، المرجع السابق، ص٢٢٩.

نوري رسالة شخصية إلى النحاس في ١٧ مارس يعرض فيها أفكاره، وبعث رسالة مماثلة إلى الملك عبد العزيز[١].

وأرسل نوري وفداً برئاسة جميل المدفعي إلى سوريا والأردن للتشاور مع السياسيين في البلدين والاتفاق معهم حول الخطوط العريضة للتعاون المشترك، والدعوة لعقد مؤتمر عربي. وقبل أن يغادر المدفعي اجتمع بالسفير البريطاني حيث أبلغه سروره بتصريح إيدن وأن على القادة العرب أن يسارعوا إلى دراسة قضايا الاتحاد العربي، وأنه يدرك أن تحقيق الأماني العربية يعتمد على الدعم البريطاني.

ولكن نتائج هذه المساعي العراقية لم تكن مشجعة، فالسوريون مشغولون في مشكلة الانتخابات و الأمير عبد الله شديد الغيرة من مساعي العراق ولا يفكر إلا في نفسه ومكانته.

أما النحاس فقد رفض ما عرضه المدفعي وتحسين العسكري (وزير الداخلية) الذي تصادف وجوده في القاهرة أثناء زيارة المدفعي لها. وسبب الخلاف أن النحاس يصر على أن لا يشارك في المحادثات إلا الممثلون الحكوميون وأن لا تشارك فيها أي هيئات شعبية كما كان يرى العراق. واتفق الجانبان على أن يزور نوري السعيد مصر تلبية لدعوة النحاس[٢].

أما رد فعل مصر الرسمي فجاء متأخراً وتمثل في خطاب النحاس في مجلس الشيوخ المصري والذي ألقاه نيابة عنه وزير العدل المصري، وجاء فيه: «إنني معنيّ من قديم بأحوال الأمم العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال . . . ومنذ أن أعلن المستر إيدن تصريحه، فكرت فيه طويلاً، ورأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل إلى غاية مرضية، هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية. وانتهيت من دراستي إلى

(١) F.O., 371-34955, E: 1382-506-65, Telegram No. 188, Particular Secrecy, Important, FÁO to Baghdad, 15th March 1943.

(٢) F.O., 371-35010, E: 3585-480-93, Confidential No. 195, Baghdad, 15th June 1943.

أنه يجب على الحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي إليه من آمال، كل على حدة، ثم تبذل مصر جهودها للتوفيق والتقريب بين آراء هذه الحكومات، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض، حتى يبدأ السعي للوحدة العربية، فإذا تم التفاهم وجب عقد مؤتمر في مصر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع، واتخاذ ما يراه من القرارات لتحقيق الأغراض التي تنشدها الأمم العربية »[١].

ويرى طربين وعلي محافظة أن النحاس عن قصد أو غير قصد افترض قيادة مصر للحركة العربية، وأنه نصب نفسه زعيماً للدعوة العربية[٢]. ولكن ما هي الدوافع التي حدت بالنحاس إلى توجيه هذه الدعوة، وبالتالي إلى تزعم أو قيادة الوحدة العربية ؟

لقد اختلفت وتعددت الآراء في ذلك، حيث رأى الملك عبد الله أن النحاس تلقى تشجيعاً ووعوداً من قبل الإنجليز بدليل قوله : «أنا على جهل تام من درجة تحقيق أماني الوحدة أو الاتحاد وما يملكه رئيس وزراء مصر من وعود سرية من قبل انجلترا وأمريكا ». ولقد جاراه في هذا الاتهام مجيد خدوري[٣].

ولكن على الرغم من الرأي السابق فيوجد من يرى أن هناك عدة اعتبارات ودوافع أملت على النحاس خاصة ومصر عامة ضرورة تزعم حركة الوحدة العربية، فبالإضافة إلى الاعتبارات الشخصية ممثلة في الوجاهة سواء داخل

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ المصري، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٤٣، الجلسة العشرون في ٣٠/ ٣/ ١٩٤٣، ص٣٤٦، سامي الحكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ص١٨-١٩.

(٢) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٤٥، طربين، المرجع السابق، ص٢٣٦.

(٣) الملك عبد الله، الآثار الكاملة، ط١، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣، ص٢٠٤،

Khadduri, Majid, The Arab League as Regional Arrangement, American Journal of International Law, October 1946, p. 163.

مصر أو خارجها، والتنافس بين النحاس والملك فاروق في هذا المجال[١]، فقد كانت هناك رغبة في محو حادث ٤ فبراير باعتبار أن الدعوة للوحدة العربية كما يقول العقاد كانت تلقى تأييداً لدى قطاع ولو محدود من الرأي العام المصري[٢]، مقروناً ذلك كله بما قد تهيئه هذه الوحدة من الفرص لتلبية حاجات مصر النامية في المجالين الاقتصادي والثقافي. كما أن ذلك سيزيد من هيبة مصر السياسية في العالم إذا ما تولت زعامة كتلة الدول العربية في أي مؤتمر دولي يعقد بعد الحرب أو في منظمة عصبة الأمم[٣].

وفي اعتقاد الباحث أنه يمكن الرد على بعض هذه الآراء السابقة والتي تناولت أسباب قيادة مصر لحركة الوحدة العربية، ويتمثل ذلك في :

أولاً : إن قيادة مصر للحركة العربية أكبر من افتراض أي مسؤول مصري أو اجتهاده، لأنها انعكاس لكثير من المعطيات السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية. وهذه القيادة اعترفت بها البلاد العربية جميعا منذ بداية الحرب العالمية الثانية وبدء التنسيق الجماعي العربي بين الحكومات العربية بالنسبة لفلسطين والذي بدأ في مؤتمر لندن ١٩٣٩. وبالتالي فالاتجاه العربي لمصر أكبر وأعمق من أن يكون عنصر ضمن الحركة السياسية المصرية الداخلية، ولعل ما يؤكد ذلك أن حكومة علي ماهر عام ١٩٣٩ كانت تضم ثلاثة وزراء معروفين بميولهم العربية[٤].

ثانياً : إن القول إن الوحدة العربية ستهيئ لمصر فرصاً لرفع سمعتها في العالم وتلبية حاجاتها الاقتصادية والثقافية غير دقيق خصوصاً في ذلك الوقت، حيث لم تكن مصر في حاجة اقتصادية أو ثقافية بل كانت ظروفها أفضل من

---

(١) ممدوح الروسان، العراق والسياسة العربية ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٢، ص١٨٤.

(٢) صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠، ص٩٦.

(٣) Khadduri, op.cit., p.47.

(٤) الوزراء الثلاثة هم :عبد الرحمن عزام، محمد علي علوبة، صالح حرب.

ظروف كل البلاد العربية دون استثناء، فالأرض العربية لم تكن قد أخرجت ما في باطنها بعد[1].

ثالثاً : إن المشروعات الوحدوية المطروحة وخاصة مشروع نوري السعيد تنحصر بالأساس في الاهتمام بتوحيد دول الشام بوجه عام أو على الأقل توحيدها أولاً ثم بعد ذلكَ يمكن لأي دولة عربية أن تنضم إليها إذا أرادت. وبالتالي من الصعب أن نقول إنها كانت مشروعات عربية عامة في حين أن تحرك النحاس كان يقوم على أساس أن أي مشروع عربي للوحدة يجب أن يضم كل البلاد العربية المستقلة في ذلك الوقت. وهذه نقطة اختلاف واضحة سوف تترك آثارها أثناء صياغة ميثاق الجامعة العربية بعد ذلك[2].

رابعاً : بالنسبة للتشجيع البريطاني للنحاس والذي أشار إليه الأمير عبد الله وخدوري فإنه من المرجح أن النحاس وبترخيص من بريطانيا، هو الذي تولى دعوة الرؤساء للتشاور وإياهم، حيث لا يعقل أن تكلف بريطانيا نوري السعيد بذلك لأنه كان في نظر العرب متهماً بالضلوع مع بريطانيا في ضرب ثورة الكيلاني. أما النحاس فهو رئيس أكبر دولة عربية حليفة لإنجلترا، وذات علاقات طيبة مع سائر الدول العربية، ولها أهمية مركزية لجهودها السياسية والعسكرية في المنطقة. ومن المقبول به أن انجلترا إذا شاءت أن تشرك بلداً عربياً في سياستها العربية فلن تلجأ إلا إلى النحاس ولن تتعامل إلا مع مصر[3].

وهكذا انتقلت قيادة فكرة الوحدة العربية من نوري السعيد إلى النحاس عن طريق الإنجليز لما في ذلك من فوائد بالنسبة لبريطانيا خاصة البعد عن أية مشاريع وحدوية يكون للهاشميين دور فيها، خوفاً من إغضاب ابن سعود

---

(١) عبد الحميد الموافي، جامعة الدول العربية :الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص٦٨.

(٢) محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية، القاهرة، مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩، ص ص٧-١٨.

(٣) الموافي، المرجع السابق، ص٦٩.

بالإضافة إلى مكانة مصر في العالم العربي وعلاقاتها الطبيعية مع سائر البلاد العربية. وأخيراً إبعاد ابن سعود عن تزعم حركة الوحدة بسبب العداء السعودي - الهاشمي.

بعد بيان النحاس وجهت دعوة رسمية لنوري السعيد للتشاور مع النحاس على الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق الوحدة. كما وجهت دعوة لمختلف الحكومات العربية لإجراء محادثات أولية بشأن الوحدة. وتشير الوثائق البريطانية إلى أن تحركات النحاس ونوري السعيد قد حركت المياه في نهر الوحدة العربية، في السعودية والأردن بل واليمن، هذا فضلاً عن سوريا ولبنان[١].

وفي منتصف شهر يونيه، كتب ابن سعود رسالة مطولة للحكومة البريطانية يوضح فيها موقفه من بيان النحاس في البرلمان المصري، ومن محاولات نوري السعيد التي أعقبت ذلك للتقرب منه، والتي أزعجت الملك الذي رأى أنه كان على الرجلين أن يستشيراه قبل مثل هذا البيان أو مثل تلك الأعمال، وأنه لا يستطيع التعاون مع نوري السعيد والنحاس على هذه الأسس. وأضاف الملك أنه يتعجب من دعوة نوري السعيد له للتعاون في مثل هذه القضايا الكبرى رغم إخفاق البلدين في حل العديد من المشاكل الصغيرة القائمة بينهما. وتساءل ابن سعود عن الفائدة التي يمكن أن تعود من التعاون في الأمور الكبرى، وهو بذلك اتخذ موقف المعارضة لمشروع الوحدة العربية المزمع[٢].

ويبدو أن ابن سعود كان غاضباً لأنه خارج الصورة التي تضم كلًّا من نوري السعيد والنحاس اللذين يسعيان لترتيب عقد المؤتمر العربي دون استشارته. وهذا ما دفع النحاس إلى تطييب خاطر الملك عبد العزيز، حيث طلب من المفوضية السعودية بالقاهرة إبلاغ حكومة المملكة أن الخطة التي يسير

---

(١) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص١٦٠.
(٢) نفس المرجع، ص١٦٥-١٦٨.

عليها مشروع الوحدة تتلخص في أن يتصل بالحكومات العربية المختلفة واحدة بعد الأخرى لاستطلاع رأي كل منها في الموضوع لتقريب وجهات النظر المختلفة ثم جمع ممثلي هذه الحكومات بعد ذلك بقصد الوصول إلى تفاهم شامل ، وان الاتصال بنوري السعيد قد تم لما لنوري من آراء خاصة في موضوع الوحدة أبلغها إلى الحكومة المصرية وإلى غيرها من قبل، وهذا ما دفع النحاس إلى الاتصال به أولاً للحضور إلى مصر ومناقشة الموضوع[١].

وفي الوقت نفسه كان نوري يتحرك باتجاه ابن سعود وذلك عندما أرسل له رسالة طويلة تضمنت موضوعين رئيسيين :

١ ـ إنه بعد استشارة عدد من الشخصيات الهامة في كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن وجد أن هناك رغبة قوية لقيام وحدة سورية تضم الأقطار الأربعة، غير أنه يعرقل هذا الهدف ثلاثة أمور : وجود الفرنسيين في سوريا، وأوضاع الأقليات في سوريا التي ستؤدي حتماً إلى القلاقل، وأخيراً الوجود اليهودي في فلسطين.

٢ ـ على ضوء ذلك قدم نوري اقتراحاً مؤداه القيام بحملة هدفها العمل على تحقيق الوحدة السورية في أقرب وقت ممكن ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إجراء مباحثات على نطاق واسع لدعم العلاقات الودية بين كل الدول العربية التي يمكن أن تصل إلى شكل من الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية[٢].

وفي شرق الأردن نجد أن الأمير عبد الله كان يتحرك هو الآخر ولكن في اتجاه مغاير تماماً لاتجاه نوري السعيد والنحاس، حيث قام بالاتصال بالمندوب السامي في القدس يستأذن في عقد مؤتمر عربي تحت رئاسته في عمان تحضره كل من مصر وسوريا وفلسطين والعراق والعربية السعودية.

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٥٠٠، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٢، بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٤٣.

(٢) F.O., 371-34960 Wikeley (Jeddah) to Foreign Office, 29th July 1943.

وعندما علم نوري السعيد بهذا الطلب حذر السفير البريطاني في بغداد من قبوله لأن أغلب الدول المشار إليها لن تقبل الدعوة. وأوضح نوري للسفير أن الأمير عبد الله ليس بالرجل المناسب لرئاسة مثل هذا المؤتمر, وأنه يمكن أن تثار مسألة ترشيح الأمير عبد الله لعرش فلسطين أو سوريا مما سوف يؤدي للقضاء على قضية الوحدة العربية، إذ سوف يتحول العرب عن القضايا الكبرى إلى صراعات حول العروش(١).

وعندما فشلت هذه الخطوة من جانب الأمير عبد الله لجأ إلى خطوة ثانية، حيث قام بإصدار بيان يدعو فيه إلى وحدة سوريا الكبرى. كما دعا في بيانه كبار الشخصيات السورية للمشاركة في إتمام هذه الوحدة عن طريق مؤتمر يعقد في عاصمة إمارته. ولكن الحكومة البريطانية نبهت الأمير عبد الله بأنه أخطأ عندما أصدر هذا البيان دون استشارة الحكومة البريطانية، مما جعل الأمير يعترف بأنه أخطأ وأنه يأسف بشدة لذلك.

ب ـ المشاورات التمهيدية

وقع اختيار النحاس على نوري السعيد ليكون أول من يتباحث معه حول الوحدة، وكان اختياره دبلوماسياً موفقاً لما كان يعلمه عن مساعي نوري للوحدة العربية وما يمكن أن يعرضه من آراء تساعد على جلاء موقف بعض الدول العربية، والدور الذي يمكن لنوري أن يلعبه لتخطي الصعوبات التي قد تعترض مساعيه(٢).

ولقد نشرت جريدة المصري تصريحا لنوري السعيد في ١٧/٦/١٩٤٣م، وردها من مراسليها في لندن، أشار فيه نوري إلى دعوة النحاس، وإلى الروابط التي تربط البلدان العربية مع بعضها. أما بالنسبة للجامعة العربية فقد قال نوري:

---

(١) F.O., 371-34955, Cornwallis to Foreign Office, 12th March 1943, Amir Abdullah's Proposals for an Arab Congress.

(٢) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢٦٣.

«أود أن أرى جامعة عربية وفي داخل نطاقها عدة دول مستقلة ترسل مندوبيها إلى المجلس العربي المركزي الذي يدير أعمال الدفاع والشؤون الخارجية، وغيرها من الشؤون العربية»[١].

استجاب نوري السعيد للدعوة المصرية، الأمر الذي يعتبره بيردوود دليلاً على «عقل متفتح لنوري»[٢]. وقد غادر نوري بغداد متوجهاً إلى القاهرة بتاريخ ٢٣ يوليو١٩٤٣م، وفي طريقه مر بعمان ودمشق وبيروت والقدس بهدف «مباحثة قادة العرب حول المسائل المتعلقة بالوحدة العربية، والأسس التي يجب أن تبنى عليها. والتعرف على وجهات نظرهم بصددها» حسبما صرح بذلك شخصياً[٣].

حاول نوري السعيد من خلال تصريحاته في هذه الفترة أن يوحي إلى أنه لا يزال يؤلف المحرك الأساسي لما كان يجري خلف الكواليس بخصوص تعاون الأقطار العربية. فقد بدأ يؤكد على أهمية الوحدة الاقتصادية، وأبدى (استعداد العراق للتعاون الاقتصادي مع جميع البلاد العربية بعد الحرب). ولتقديم المعونة في أمور المواصلات العامة والطرق والبريد، وفي المجالات العلمية والثقافية وأشار إلى أنه يتوقع مناقشة موضوع (إقامة إتحاد فيدرالي) مع رئيس الوزراء المصري.

وحاول نوري في الوقت نفسه إضفاء بعد فكري على تصريحاته، وتوضيح مراميه (الوحدوية) فقد فسر نوري اتحاد العرب المقبل ك «رابطة أمم ذات مسؤولية في عالم ما بعد الحرب». واعتبر تحقيق ذلك أمراً ممكناً لأن «العرب شعب من عرق واحد، ولهم لغة واحدة، وتاريخ واحد، ودين واحد»[٤]. وكل ذلك يشير إلى أن نوري السعيد كان ولا يزال متمسكاً إلى حد

---

(١) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص٨٩.

(٢) Birdwood, op.cit, p.208.

(٣) جريدة الأخبار، ٢٤ يوليو ١٩٤٣.

(٤) Birdwood, op.cit., p195.

واضح بما ورد من آراء في كتابه الأزرق ، حيث أجرى محاولة أخيرة له في القاهرة لإقناع المسؤولين البريطانيين بصواب منطلقاته.

ففي القاهرة وقبل أن تبدأ المحادثات الرسمية بينه وبين النحاس تحدث نوري بصفة شخصية مع المستشار الشرقي للسفارة البريطانية قائلاً : «إنه يرى أن يقترح بالاتفاق مع النحاس على أن السياسة السليمة هي توحيد سوريا الكبرى بعد قيام الحكم البرلماني في سوريا، وأما موضوع الاتحاد الكونفدرالي فيمكن البحث فيه فيما بعد ». فلما ألح عليه المستشار الشرقي بأن لا يتحدى ابن سعود بقرارات بدون علمه المسبق بها، فرد عليه نوري بأن اقتراحه لا يتضمن ترشيح عبد الإله لعرش سوريا، فسوف يترك للشعب حرية اختيار نوع الحكم ولذا فإن ابن سعود في هذه الحالة كما يعتقد (نوري) لن يُعارض ذلك[1].

كذلك فقد اجتمع نوري مع نائب وزير الدولة البريطاني في القاهرة، فأخبره أن رحلته استمرار لجهوده من أجل توحيد سوريا الكبرى وانضمامها إلى اتحاد كونفدرالي عربي يشمل سوريا الكبرى والعراق والسعودية وربما مصر. وأن أساس هذه الدعوة هو تصريح إيدن في ٢٤ فبراير. وهنا يبدو التناقض في مواقف نوري السعيد، حيث يبدو وكأنه تخلى عن مشروعه الذي بعثه للمستر كيزي.

ويقول نائب وزير الدولة البريطاني إنه حث نوري على الاتصال بالقادة العرب وأن لا يشجع على الإدلاء بتصريحات ، أو الدعوة لعقد مؤتمر تجعل إمكانية تحقيق مساعيه صعبة. فأوضح نوري أن المؤتمر لن يعقد إلا إذا أوضحت الاتصالات الشخصية أن هناك أساساً صالحاً لعقده[2].

ولم يكتف نوري السعيد بما أسلفنا، بل إنه بدأ، فضلاً عن ذلك،

(١) يونان لبيب، المرجع السابق، ص١٧١.

(٢) نفس المرجع، ص١٧٣.

يتحدث باسم الأقطار العربية الأخرى أيضاً ، حيث قال : «إن سوريا مهتمة بشؤونها الداخلية ، والناس في لبنان فريقان، فريق يناصر الوحدة العربية الكاملة، وفريق متحفظ ، أما الأمير عبد الله فإنه يناصر فكرة الوحدة السورية، ويراها عاملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية »[١].

اهتمت الصحف المصرية بمقدم نوري السعيد، وأكدت على دوره السياسي المتميز. فقد وصفته صحيفة «الوفد» بأنه «ثالث ثلاثة لعبوا أدق الأدوار، وأخطرها في السياسة العربية بقيادة المغفور له جلالة الملك حسين . . . أبي النهضة العربية، وهؤلاء الثلاثة هم المغفور لهم ياسين الهاشمي باشا، وجعفر العسكري باشا . . . وفخامة السيد نوري السعيد »[٢].

بدأت محادثات نوري السعيد مع مصطفى النحاس بصورة شخصية في قصر أنطونيادس بالإسكندرية اعتباراً من يوم ٣١ يوليو واستمرت حتى ٥ أغسطس ١٩٤٣[٣]، وقد عقدت خلال الفترة المذكورة ست جلسات. وتبلورت الجلسات التي عقدها نوري السعيد والنحاس، حول مشروع التعاون لإيجاد الوحدة العربية التي تضم الأقطار العربية المستقلة فحسب، واستطلاع آراء هذه الأقطار مع حكومتها الوطنية في هذا الصدد.

أما أداة التعاون فكان رأي نوري السعيد بشأنها أن اتحاد البلاد العربية بإيجاد حكومة مركزية لها جميعاً، لا يمكن تحقيقه في الظروف الحاضرة. وأنه لا يمكن تصور حكومة مركزية للجميع، وذلك بسبب الصعوبات الخارجية ولظروف البلاد العربية نفسها، بما لكل منها من مشكلات خاصة ، وما بينها من تفاوت في الاقتصاد والثقافة. ورأى نوري السعيد أن التعاون في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية و الاجتماعية لا يكون إلا من خلال إحدى الطريقتين الآتيتين : ـ

---

(١) جريدة الأخبار، ٢٣ يوليو ١٩٤٣.
(٢) نفس المرجع، ٢٧ يوليو ١٩٤٣.
(٣) سامي الحكيم، المرجع السابق، ص٢٠.

١ . اتحاد ذو سلطة تنفيذية يرأسه رئيس منتخب أو معين وفقاً لأحكام نظام الاتحاد، وتسرى قراراته على جميع الدول الأعضاء وتلزم كل دولة بتنفيذ هذه القرارات حتى ولو كانت مخالفة لرأي مندوبها، وهذا يعني تنازل الدول المنضمة عن جزء من سيادتها لحكومة الاتحاد وسلطته التنفيذية. وتساعد الاتحاد جمعية تُمثل فيها الدول العربية بنسبة عدد سكانها.

٢ . اتحاد بدون سلطة تنفيذية، وبدون التزام الدول بقراراته إلا لمن يقبلها، وفي هذه الحالة يتساوى عدد ممثلي الدول في الاتحاد[١].

وهكذا سقط مشروع إيجاد حكومة مركزية منذ البداية (كما يقول الشقيري) لأن البحث وراء حكومة مركزية كما قال السعيد «مضيعة للوقت» فاستبعدت الوحدة العربية من أول الطريق وكان هذا رأي النحاس، ولكنه أرادها أن تخرج من فم نوري السعيد (تماماً كما أراد نوري السعيد أثناء مراسلاته مع إبراهيم عبد الهادي عام ١٩٤٩م، أن يقول لا نريد استئناف القتال مع اليهود)[٢].

أما مجالات التعاون التي يمكن أن تشترك الدول العربية فيها أو في بعض منها فهي : المجال السياسي ويشمل التعاون في الدفاع والشؤون الخارجية وحماية الأقليات، أما مجال التعاون الاقتصادي فيشمل العُملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري بوجه عام بالإضافة إلى التعاون الثقافي والاجتماعي ويشمل التعليم وما يتصل به[٣].

ويروي الشقيري أن نوري السعيد أمسك به في الحفل الختامي الذي أقامه النحاس لنوري في نهاية المحادثات وقال له : «يا أحمد هذه الوحدة العربية

---

(١) ملخص محاضر المشاورات، طبع بمعرفة جامعة الدول العربية، القاهرة، مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩، ص ص٢-١٠.

(٢) أحمد الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب، بيروت، دار العودة، د.ت، ص٢٥.

(٣) سامي الحكيم، المرجع السابق، ص ص٢٢-٢٧.

(لقلقيات)، أخبر الرئيس القوتلي أن المصريين لا يريدون وحدة عربية، إنهم يريدون أن يتزعموا العرب ، ليس هناك فائدة من هذه المشاورات، أحسن تفاهم يكون بين العراق وسوريا »[1].

وفي ختام المحادثات صدر بيان مشترك جاء فيه : تمت اليوم المشاورات التي بدأت بين النحاس ونوري السعيد بشأن الوحدة العربية، وتعاون أمم العرب، وقد عقدت هيئة المشاورات ست جلسات بحث فيها هذا الموضوع من جميع نواحيه وتبادل الطرفان جميع الآراء في جو من المودة الخاصة والرغبة الأكيدة في خير الأمم العربية وإعلاء كلمتها وتحقيق آمالها[2].

ويبدو أن نوري السعيد قد أصبح أكثر تصميماً على تحقيق مشروع الهلال الخصيب بعد مشاوراته مع النحاس، حيث قام برحلة في أوائل فبراير ١٩٤٤م إلى كل من فلسطين وسوريا، حيث لقي استقبالاً حافلاً في كل من بيروت ودمشق. وانتشرت الأنباء عن أنه قد اتفق مع الحكومة السورية على إقامة نوع من الوحدة في الدفاع والعلاقات الخارجية، وأنه يمكن للدول العربية الأخرى أن تنضم إليها إذا شاءت، كما تم الاتفاق بين دمشق وبغداد على أن يطلب النحاس باشا تشكيل لجنة قبل أول مارس من عضو أو عضوين عن كل دولة ذات الصلة بهذا الشأن لوضع جدول أعمال للمؤتمر الرئيسي المزمع عقده في القاهرة في أبريل، وهو المؤتمر الذي تقتصر عضويته على الوفود الرسمية ليقرر نوع الوحدة المزمعة واستعداد كل دولة للأخذ بها[3].

انزعجت الخارجية البريطانية من المبادرة التي قام بها نوري السعيد دون أخذ مشورتها، الأمر الذي دفع بها إلى أن ترسل بالتعليمات إلى سفيرها في بغداد ليبلغ رئيس الوزراء العراقي أن يتريث قليلاً في هذا الاتجاه، ولسببين،

---

(١) الشقيري، حوار وأسرار، ص٢٧.
(٢) جريدة العراق، ١٩٤٣/٨/٩.
(٣) يونان لبيب، المرجع السابق، ص٧٦.

أولهما : أن ما يقترحه أقرب إلى التحالف منه إلى الاتحاد مما يتناقض مع المادة الأولى من المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي قررت موضوع الدفاع عن العراق، وثانيهما : أن أي اتفاق يمس سوريا يجب أن ينتظر إلى ما بعد نهاية الحرب إلى حين يكون الفرنسيون قد رتبوا أمورهم[١].

ولقد تبين للسفير البريطاني في بغداد ، بعد أن أجرى التحريات اللازمة وبعد لقائه مع نوري السعيد، أن مخاوف الحكومة في لندن ليس لها ما يبررها، وأن الرجل لم يصل إلى أي اتفاق محدد مع السوريين، ولا يوجد احتمال لمثل هذا الاتفاق بحكم العلاقة الوثيقة التي تربط بين الرئيس السوري وبين ابن سعود . . . والغالب أن نوري السعيد قد خرج بانطباع خاطئ عن النوايا السورية بعد لقائه بوزير الخارجية السوري[٢].

أما المشاورات الأردنية المصرية فقد تمت بين ٢٨ أغسطس و ٢ سبتمبر ١٩٤٣م ، وكانت برئاسة توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء ، عن الجانب الأردني ومصطفى النحاس ، عن الجانب المصري. وتناولت مشروع وحدة سوريا الكبرى وموضوع الوحدة العربية. وبرر الرئيس الأردني المشروع بقوله : «إن الفلسطيني يرغب في الوحدة ليتخلص من الخطر اليهودي، والسوري لتتسع مملكته ويقوى كيانه، والأردني كي لا يبقى بلده كما هو صغيراً فقيراً يعتمد في نفقاته على معونة الإنجليز. وإن الأقطار السورية الأربعة ترتكز في تحقيق هذه الأمنية إلى النحاس باشا بصفته زعيم الأمة العربية . . .»[٣] . وحاول رئيس الوزراء الأردني أن يبين للنحاس موافقة بريطانيا على المشروع. وأما مجال التعاون العربي فقد وافق الرئيس الأردني على مقترحات نوري السعيد في هذا الصدد[٤].

---

(١) F.O., 371-39987 Foreign Office to Baghdad, 18th February 1944.

(٢) F.O., 371-3987 Arab Unity: Nuri Pasha's Talks in Damascus, 21st February 1944.

(٣) الشقيري، الجامعة العربية، ص٤٧-٤٨، مفيد شهاب (دكتور)، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٧٨، ص١٠.

(٤) الشقيري، الجامعة العربية، ص ٥٠-٥٤، طربين، المرجع السابق، ص٢٤٢-٢٤٧.

وتمت المشاورات السورية ـ المصرية بين ٢٦ أكتوبر و٣ فبراير ١٩٤٣. ورأس الوفد السوري سعد الله الجابري، رئيس الوزراء. ولقد بدأ النحاس المباحثات بعرض مشروع وحدة سوريا الكبرى. وتناول العقبات التي تعترض تحقيقه. ثم انتقل إلى موضوع الوحدة العربية مستبعداً مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، تاركاً الباب مفتوحاً للبحث عن صيغة للتعاون العربي وعن أداة لهذا التعاون تقبل بها جميع الدول الأعضاء.

وتحدث بعد ذلك رئيس الوفد السوري بإسهاب عن تجزئة بلاد الشام مؤكداً أنها كانت وليدة اتفاقات ومصالح أجنبية سرية وعلنية فرضت على أهل البلاد بالقوة. ولكنه عاد وأكد استحالة توحيد الأقطار الشامية الأربعة بسبب اختلاف تطورها السياسي، وتنوع أنظمة الحكم فيها، ووجود الأقلية المارونية في لبنان والأقلية اليهودية في فلسطين. ولما أتى على التعاون العربي رحب به بحيث يشمل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبحيث يضم مصر والشام والعراق والعربية والسعودية واليمن[1].

أما بالنسبة للسعودية، فقد كان «على كامل حبيشه بك» سكرتير مجلس الوزراء المصري، وأحد المقربين لزعيم الوفد مصطفى النحاس، أول المبعوثين الذين أرسلتهم مصر إلى سائر الدول العربية للترتيب لعقد مؤتمر الوحدة العربية. فقد غادر الرجل القاهرة في ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٣، ولكن بعد أن علمت السفارة البريطانية في العاصمة المصرية بوجهته ومهمته[2]. ويرصد ممثل بريطانيا في جدة ملاحظة مؤداها أن الحكومة المصرية لم تُرسل مبعوثها إلا بعد استشارة السفير البريطاني في القاهرة.

ولقد أوضح حبيشة لابن سعود أن النحاس يعلق أهمية كبيرة على تفضله بإرسال مندوب عنه للاشتراك في مشاورات الوحدة. وأن النحاس يعرف حق

---

(١) F.O., 371-35538 Weekly Political and Economic Report, from September 9th to September 51th, 1943.

(٢) يونان لبيب، المرجع السابق، ص٧٩.

المعرفة ما يساور ابن سعود من قلق نحو بعض الاتجاهات. وأوضح حبيشة لابن سعود أن اشتراك مندوب عنه في المشاورات يساعد على إزالة الشبهات فيما يساور الأخير من شكوك، وأن النحاس على علم من الصحف بنبأ زيارة الأمير فيصل إلى الولايات المتحدة ثم بريطانيا، وأنه يرى أن مرور الأمير فيصل بمصر يهيئ فرصة سانحة لاشتراك الحكومة السعودية في المشاورات[1].

لقد كان الجانب السعودي يُعلم الممثل البريطاني في جدة أولاً بأول عن مجريات المحادثات مع المبعوث المصري، وقد علم الوزير البريطاني في جدة أن الملك كان حريصاً طوال محادثاته على أن يؤكد لحبيشة بك أنه غير مستعد لأن يقوم بأي ضغط على بريطانيا والحلفاء خلال ظروف الحرب.

وفي لقاء بين الملك ابن سعود وجوردان (Jordan) في ٢١ سبتمبر أوضح الأخير أن الحكومة البريطانية لا تعترض على الوحدة العربية وإن كانت ترى ألا يندفع العرب في اتجاهها خلال ظروف الحرب خوفاً من أن يكون لذلك آثار غير مستحبة على الحكومة السعودية، وقد وافقه الملك عبد العزيز على ذلك، وأضاف أنه بالنسبة للوحدة الاقتصادية فإن ظروف الحرب تضعف من احتمالاتها، ومن ثم لا يبقى إلا الوحدة الثقافية التي يشجعها وسوف يبذل جهده لتقويتها[2].

وانتهت زيارة حبيشه بك بالاتفاق على ذهاب مبعوث سعودي إلى القاهرة، وهو الشيخ يوسف ياسين، ليعمل وفقاً لما أبداه ابن سعود من آراء لممثل بريطانيا في المملكة. ودارت المشاورات السعودية ـ المصرية بين يوسف ياسين ومصطفى النحاس في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٣. واتسم الموقف السعودي بالتحفظ والتردد وعدم الالتزام بموقف واضح. وعارض يوسف

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٥٠٠، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٢، بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٤٣.

(٢) يونان لبيب، المرجع السابق، ص١٧٤.

ياسين مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وأعرب عن رغبته في تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي بين الدول العربية. أما التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية فأبدى عدم معارضة بلاده له[1].

أما وفد لبنان فقد حدد موقفه في مشاوراته مع النحاس في بيان مكتوب قدمه رياض الصلح رئيس الوزراء في مطلع يناير ١٩٤٤. وتضمن البيان ثلاثة عوامل وراء رغبة لبنان في التعاون العربي وهي : ضعف المؤثرات الأجنبية التي كانت تسيطر عليه في عهد الانتداب، وتفهم الدول العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية واعترافها بكيانه المستقل وحدوده الحالية، وتفهم لبنان لضرورات التعاون مع الأقطار المجاورة.

وفي فبراير ١٩٤٤ جاء وفد اليمن إلى القاهرة وتباحث مع النحاس حول موضوع الوحدة العربية. ولم يرد في محاضر مشاورات الوحدة سوى تلخيص لهذه المباحثات تضمن ترحيب اليمن «بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلاد العربية على أن تحتفظ كل دولة بكامل سيادتها وتفوقها، ويكون هذا التعاون قائماً على أساس التساوي بين جميع الدول في الحقوق والمصالح المتبادلة»[2].

ظهرت من خلال المشاورات التمهيدية ثلاثة اتجاهات رئيسية[3] هي :

- الاتجاه الأول : يدعو إلى وحدة سوريا الكبرى بزعامة الأمير عبد الله ابن الحسين وبدعم من نوري السعيد الذي كان يرى في هذه الوحدة خطوة نحو وحدة الهلال الخصيب.

- الاتجاه الثاني : يدعو إلى إنشاء دولة موحدة تضم العراق وأقطار

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٩٧، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٤٩، بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٤٣.

(٢) الشقيري، الجامعة العربية، ص٧٢.

(٣) مفيد شهاب، المرجع السابق، ص٢٥٦.

سوريا الكبرى، وقد تبنى هذا المشروع وسعى إلى تحقيقه قادة العراق وبعض الساسة المؤيدين للمشاريع الهاشمية الذين استطاع نوري السعيد أخذ موافقتهم أثناء الزيارات التي قام بها إلى سوريا ولبنان وشرقي الأردن وهو في طريقه إلى القاهرة لإجراء المشاورات مع النحاس.

ـ الاتجاه الثالث : يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأكبر بحيث يضم مصر والسعودية واليمن بالإضافة إلى أقطار الهلال الخصيب. واختلف أصحاب هذا الاتجاه على شكل الوحدة أو الاتحاد الذي يريدون وانقسموا إلى فريقين : فريق ينادي باتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين هذه الدول أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء، وفريق ينادي بصيغة اتحادية تجمع الدول العربية وتدعم التعاون بينها في مختلف الميادين شريطة أن تحافظ كل دولة على سيادتها واستقلالها(١).

ج ـ اللجنة التحضيرية

انتهت المشاورات العربية، كما رأينا، مع بدء عام ١٩٤٤. وكانت الحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء الذين كانت جيوشهم تسيطر على الوطن العربي بأسره، بعد هزيمة قوات المحور في المغرب العربي. سعى الحلفاء آنئذٍ لإعادة اقتسام العالم في مؤتمرات طهران والدار البيضاء ويالطا. وكانت الصيغة الدولية المقبولة لتغطية مناطق النفوذ أن تنشأ منظمات إقليمية تحت مظلة عصبة الأمم وتتعاون معها في حفظ السلام والأمن العالمي(٢).

وكان الرأي العام العربي بأحزابه وصحفه ومنظماته يضغط باتجاه قيام وحدة عربية حقيقية. وتبوأت مصر مقاماً خاصاً في نفوس العرب بعد المشاورات الأولية التي أجراها النحاس مع وفود الدول العربية. وعبرت

---

(١) الشقيري، الجامعة العربية، ص٧٤.

(٢) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٤٨.

صحيفة الأهرام عن ذلك بمقال عنوانه «مركز مصر الأدبي والسياسي بين دول المشرق العربي» جاء فيه: «وهكذا تبوأت مصر مقعد الزعامة السياسية بعد الزعامة الأدبية بين الدول العربية. وقد بايعتها بهذه الزعامة الدول العربية راضيات مختارات . . . إن مصر التي تعترف دول الشرق والغرب بتزعمها هذه الحركة الاستقلالية القائمة لا يجوز لها أن تظل خارجة عن المجموعة التي تضمن لها حقوقها في الحرية والاستقلال »[١].

في هذا المناخ الدولي والعربي وجه مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر في ١٢/ ٧/ ١٩٤٤م الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في «اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية »[٢].

أصبح نوري السعيد عضواً في الوفد العراقي الذي اشترك في مباحثات «اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام» التي عقدت اجتماعاتها في الإسكندرية في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤[٣]. رغم أنه لم يكن عضواً في الوزارة الباجه جية الثانية.

وكانت السفارة البريطانية في بغداد بدورها ترصد ردود الفعل العراقية نحو حضور المؤتمر حيث أنبأتنا ببعض الوقائع المجهولة . . . منها أنه بعد ما علم عن نية الحكومة العراقية فى أن يكون نوري السعيد رئيس الوزراء الأسبق عضواً في الوفد العراقي ، تقدم القائم بالأعمال المصري بطلب العدول عن ذلك، وذلك نتيجة للضغط السعودي ولكن لم يستجب العراقيون لذلك بل اعتبروه نوعاً من التدخل في شؤونهم[٤].

---

(١) جريدة الأهرام، ٢٦/٦/١٩٤٤.

(٢) الحكيم، المرجع السابق، ص٣٣.

(٣) اشترك في الوفد العراقي رئيس الوزراء حمدي الباجه جي، ووزير الخارجية أرشد العمري، وتحسين العسكري وزير العراق المفوض في مصر.

(٤) F.O., 371-39990 from Mr. Thompson (Baghdad) to Foreign Office, 13th September, 1944.

اجتمعت اللجنة التحضيرية في ٢٥ ديسمبر في الإسكندرية بحضور مندوبين عن مصر وسورية ولبنان والعراق وشرقي الأردن والسعودية واليمن وعن عرب فلسطين وعقدت ثمان جلسات متوالية. استبعد المجتمعون منذ البداية ، فكرة الحكومة المركزية لتعذر تحقيقها ولمساسها باستقلال البلاد العربية، لذا استبعدت نهائياً بالإجماع ، واستؤنف البحث وكان الإجماع منعقداً على تكوين «هيئة الأمم العربية» والخلاف بشأنها هو هل يكون رأي الهيئة ملزماً أو غير ملزم. وبعد ذلك تقدم النحاس باشا بصيغة وضع الاتحاد الذي ليس له سلطة تنفيذية جاء فيه «تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة والتي تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وتوثيق الصلات بينها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيها . . . وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها، فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذةً ملزمةً»[١].

سأل نوري السعيد على ما يراد بعبارة ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقيات، فهل يعنى الاتفاقيات التي تبرم بينها جميعاً أم تدخل فيها مثلاً الاتفاقات التي تبرم بين دولتين؟ فأجاب النحاس بأن العبارة تفيد الأمرين معاً ، فقال نوري السعيد أنه يرى وجوب قصرها على الاتفاقيات التي تعقد بين الجميع. ويرجع اعتراض نوري السعيد إلى أنه كان يرى بأنه لا يجب أن يكون للمجلس حق الإشراف على تنفيذ معاهدة ثنائية لا شأن لأكثر الأعضاء بها، ولا مصلحة لهم فيها، وترك للجنة الفرعية بحث ذلك[٢].

---

(١) جامعة الدول العربية، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٤٤، ص ص٢٥-٣٢.

(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص٣٠٨.

وعندما انتقلت اللجنة إلى مسألة الإلزام رأى نوري السعيد أنه يجب منع استعمال القوة لحل الخلاف الذي قد ينشأ بين دولة وأخرى، واقترح أن تكون قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها عدا الأمور الآتية التي تعتبر قراراته فيها نافذة وملزمة للجميع هي[1]:

١ ـ عدم الالتجاء إلى استعمال القوة لحل المنازعات بين دولة عربية وأخرى.

٢ ـ تجنب اتباع سياسة خارجية ضارة بسياسة مجموعة هذه الدول العربية.

٣ ـ رعاية الالتزامات المبرمة من قبل أكثرية الدول العربية والمبنية على النفع العام.

وتقرر إحالة ذلك إلى لجنة فرعية سياسية تقرر تشكيلها من مندوبى الوفود العراقية والسورية واللبنانية لوضع صيغة معدلة للصيغة التي اقترحها النحاس، وجاء في الصيغة التي وضعتها اللجنة في الفقرة الأخيرة منها: «ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أى دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها». وتحفظ المندوب السعودي بشأن ذلك ريثما تحاط حكومته علماً به.

وقبل أن تنتقل اللجنة إلى بحث نقطة أخرى من جدول أعمالها وافقت على النص الذي اقترحه نوري السعيد وهو: نغتبط كل الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ونرجو أن نوفق في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العامة بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

(١) جامعة الدول العربية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام (الإسكندرية)، الجلسة الخامسة، ٣ أكتوبر ١٩٤٤، ص٤٢.

وعندما انتقلت اللجنة التحضيرية لبحث مسألة سوريا الكبرى، قال نوري السعيد : « إنه لا يزال يعتقد أنه إذا ما اتفق أصحاب الشأن يمكن تكوين وحدة بشرط أن يكون الاتفاق مرضياً ومقبولاً من الجميع. ولكن بعد أن خطونا هذه الخطوة واعترفنا جميعاً باستقلال لبنان، وثبت هذا في كل مناسبة فلا داعي الآن للتعرض للبنان، كذلك لا نستطيع أن نتعرض في الوقت الحاضر للأقسام الأخرى من سوريا الكبرى لأن الظروف القائمة لا تمكنا من بحث هذا، وإلى أن تحل المشاكل الموجودة في هذه الأقطار والمشاكل الدولية ومن ضمنها قضية فلسطين لا يمكن لنا أن نبحث في هذا الشأن ، أما إذا رغب أهل هذه الأقطار في الوحدة أو أرادوا تأليف حكومة مركزية لهم فهذا يكون من شأنهم»[١]. ودارت مناقشة حول ذلك فقال نوري السعيد : لا يحق لنا أن نتدخل في نظم الحكم.

وتبين من مناقشات اللجنة التحضيرية أن لدى الوفد المصري مشروعاً متكاملاً عن الجامعة العربية وأن الدبلوماسيين والخبراء المصريين يتجهون نحو إنشاء منظمة إقليمية تقوم على أساس التعاون والتنسيق لا على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي[٢]. وأعطى لهذه المنظمة اسم الجامعة العربية لتكون مقبولة لدى الرأي العام العربي المتعطش للوحدة.

وبعد إجراء مناقشات عامة حول الصيغة التي تلاها النحاس ، نوقشت صلاحيات مجلس الجامعة واتفق في نهاية المطاف على أن يتضمن ميثاق الجامعة النقاط التالية[٣] :

---

(١) محاضر اللجنة التحضيرية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام، الجلسة السادسة، ص٤٨.

(٢) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٤٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن المباحثات والبروتوكول والبيان الذي أسفرت عنه تلك المحادثات، انظر : رحيم عويد نغيمش، التنظيم الإداري لجامعة الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠، ص٢١-٩٧، ومحمد عزيز شكري، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع، الكويت، دار السلاسل، ١٩٧٥، ص٥-٢٠.

ـ الاعتراف بسيادة واستقلال الدول العربية الأعضاء بحدودها القائمة فعلاً.

ـ الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها.

ـ الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقيات مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشَرط أن لا تتعارض مع أحكام ميثاق الجامعة.

ـ ليس هناك إلزام واضح لاتباع سياسة خارجية موحدة.

ـ عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات والخلافات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء، وتشمل القوة فرض القيود الاقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود.

ـ يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناء على طلبها. وتحفظت المملكة السعودية واليمن على التعاون السياسي بين الدول الأعضاء[١].

وانتهى الأمر إلى تأليف لجنة فرعية لصياغة ميثاق الجامعة تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الوفود العربية. وقد اعتمدت اللجنة المشروع المصري ولم تدخل عليه أي تعديلات ذات بال سوى عبارة واحدة هي: «لا يجوز في أي حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة العربية أو أية دولة منها».

لقد كان الوفد المصري يعرف جيداً ماذا يريد ولديه مشروع متكامل مدروس دراسة وافية. ولذلك كانت لديه إجابة عن كل سؤال يطرحه المجتمعون. أما الوفود العربية الأخرى فقد جاءت بأفكار عامة غير مكتوبة. وإذا كان المجتمعون قد قبلوا اقتراحاً من الوفد السوري بإصدار تصريح يتضمن اعتراف الدول العربية باستقلال لبنان بحدوده الراهنة، فقد قدم الوفد المصري بياناً جاهزاً عن القضية الفلسطينية، بعد انتهاء مندوب عرب فلسطين، موسى

(١) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٤٩.

العلمي، من تلاوة عرضه لتطور القضية الفلسطينية. واشتمل البيان على دعوة الحكومة البريطانية إلى تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩[١].

وقع نوري السعيد على البروتوكول في الإسكندرية يوم السبت الموافق ٧ أكتوبر ١٩٤٤ بإدارة جامعة فاروق الأول، كما وقع رؤساء الوفود باستثناء رئيسي وفدي السعودية واليمن على بيان اللجنة التحضيرية والبروتوكول (الذي عرف ببروتوكول الإسكندرية) وملاحقه في نفس اليوم. ولم يعترض على ما جاء في الوثائق سوى لبنان. فعند مناقشتها في اجتماع ضم رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية اعترض رئيس الجمهورية على الفقرة القائلة «بأنه لا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها». وتقرر أن يطلب الوفد اللبناني لاجتماعات اللجنة الفرعية السياسية حذف هذه العبارة عند صوغ الميثاق النهائي الذي سيلغى البروتوكول[٢].

والواقع أن بروتوكول الإسكندرية كان مجرد بيان بالمبادئ التي ستقوم عليها الجامعة وتعبيراً صريحاً عن الحد الأدنى للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمكن للدول العربية مجتمعةً على اختلاف نظمها السياسية واتجاهاتها أن تقبل به.

ولكي تكتمل الصورة لدينا، لابد من الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه، ألا وهو ما موقف بريطانيا صاحبة النفوذ الفعلي في المنطقة العربية، وما لهذا النفوذ من تأثير قوي على القادة العرب خاصةً نوري السعيد ؟

لقد كان رد الفعل الأول لدى حكومة لندن على توقيع البروتوكول هو التأكد من أن المنظمة الوليدة لا تصطدم مع مشروعات الحلفاء لتنظيم عالم ما

(١) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٥٠.

(٢) الشقيري، الجامعة العربية، ص٩٧-٩٨.

بعد الحرب . . . المجلس الإقليمي للشرق الأوسط وهيئة الأمم المتحدة، ولم يجد المعنيون في وزارة الخارجية البريطانية ثمة تصادم، فبالنسبة للهيئة الأولى كان تأثير الجامعة الجديدة أن دولها سوف تدخل هذا المجلس ككتلة واحدة هو ما كان في طريقه للحدوث بالنسبة للأمم المتحدة، الأمر الذي ارتأوه مفيداً لبريطانيا وليس العكس[١].

رد الفعل الثاني أن تكون المنظمة ذات طبيعة موالية لبريطانيا، وهو ما حاول المسؤولون في السفارة البريطانية في القاهرة التأكد منه حين هرول شون (Shone) المستشار الشرقي للسفارة للاتصال بنوري السعيد ليستعلم منه عن التوجهات داخل اللجنة التحضيرية، وقد طمأنه الأخير.

فقد كشف نوري السعيد في هذا الاجتماع عن الهيكل المقترح للمنظمة الجديدة ؛ مجلس الجامعة الذي يضم كل الأعضاء بحقوق متساوية، الأمانة العامة وكانت في رأيه أهم عنصر في المنظمة. وأن النية متجهة إلى ترشيح شخصية تحظى بثقة بريطانيا لتقوم في السر ببحث كل الأمور مع ممثليها قبل أن تطرح بشكل رسمي على مجلس الجامعة. وأن تكون محل ثقة أيضاً من الدول العربية، وأنه يرى في فارس الخوري أفضل المرشحين، لجان خبراء الشؤون الخارجية والدفاع، والمالية، والاقتصاد، والتعليم، والمواصلات، والشؤون الاجتماعية[٢].

أما رد الفعل البريطاني الأهم تركز حول امتناع المملكة السعودية عن التوقيع على البروتوكول وقد استغرق الأمر نحو ثلاثة شهور حتى قبلت بالتوقيع وكانت قد جرت خلالها مياه كثيرة.

ففي مصر كانت تمت إقالة النحاس باشا في اليوم التالي مباشرة للتوقيع

---

(١) F.O., 371-39991, Foreign Office, Minute, 30th December 1944.

(٢) F.O., 371-39991, Mr. Shone (Cairo) to Foreign Office, 1st November 1944.

على البروتوكول[١]، وبغض النظر عن طبيعة الوزارات التي حكمت في مصر بعدئذ، فقد كان واضحاً للعيان أن القصر قد قرر أن يأخذ موضوع الجامعة بين يديه وهو في ذلك تعامل مع قضية التوقيع السعودي بشكل مختلف، فمن ناحية تم تعيين عبد الرحمن عزام بك وزيراً مفوضاً للشؤون العربية بوزارة الخارجية، وكان معلوماً أن للرجل علاقات طيبة بالسعوديين. ومن ناحية ثانية تقرر أن يتولى عزام بك إمارة بعثة الحج المصري في ذلك العام لتتاح له فرصة الاجتماع مع الملك عبد العزيز لإقناعه بالتوقيع، ومن ناحية ثالثة قام الملك فاروق في الوقت نفسه برحلة في البحر الأحمر على ظهر يخته « المحروسة » ذهب خلالها إلى ينبع لمقابلة الملك عبد العزيز[٢].

وصلت كل الأنباء للملك عبد العزيز الذي تشاور مع البريطانيين وبعث لهم ما يفيد أنه سيظل على موقفه المعارض للجامعة متذرعاً في ذلك بثلاثة أسباب، أولها أن مصالح العرب بالتحالف مع بريطانيا وهو لا يرغب بالمشاركة في أي عمل يشتم منه روح العداء لبريطانيا، وثانيها : أن البروتوكول الذي تم التوصل إليه لا يناسب السعودية حيث تقوم البلاد على الأخذ بالشرع وهو ما لا يحدث بالنسبة للدول العربية الأخرى، والأخير ما يراه من أن هناك مصالح خاصة وضعت للتوصل إلى هذا البروتوكول وهو ما يعلمه المصريون جيداً. ولقد اقترح ابن سعود بديلاً للنظام الذي يقدمه البروتوكول ، أن تعقد مجموعة من المعاهدات الثنائية على غرار المعاهدتين المعقودتين بينه وبين كل من اليمن والعراق[٣].

لم توافق الخارجية البريطانية على الرد المقترح من جانب السعودية، ورأت أن هذا الموقف سوف يؤدي إلى عزل السعودية عن بقية الدول العربية التي وقع ثمانون في المائة منها على البروتوكول. وتقرر أن يقدم ممثل بريطانيا

---

(١) يونان لبيب، المرجع السابق، ص١٩٤.
(٢) علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٥٠.
(٣) F.O., 371-39991 Mr. Jordan (Jeddah) to Foreign Office, 14th November, 1944.

في جدة نصيحة للملك بأن يبلغ المبعوث المصري أنه في ضوء دراسته للبروتوكول فهناك ما يوافق عليه منه، وهناك ما لا يوافق عليه، وأنه لما كان قد تم استقبال أخبار هذا البروتوكول بحفاوة كبيرة في سائر الدول العربية فإنه سوف يشارك في المباحثات التفصيلية التي سوف تجرى حوله، وانتهت تعليمات الخارجية البريطانية لممثلها في السعودية بأن يُبلع الملك أن حكومته «تعلق آمالاً كبيرة على اشتراك ابن سعود في محادثات الجامعة ليضعها في مسارها الصحيح »[1].

وتوقفت المعارضة السعودية بناءً على النصيحة البريطانية في ما بشر به عبد الرحمن عزام بك المصريين في برقية طويلة بعث بها إلى رئيس الوزراء المصري ونشرتها الصحف[2] في ٨ يناير عام ١٩٤٥م تضمنت موافقة ابن سعود على توقيع البروتوكول. وبالفعل وقعت السعودية على البروتوكول في ١٦ يناير، ومع ما بدا وكأن النجاح في هذا العمل يعزى إلى عزام بك ، غير أن الوثائق البريطانية تكشف الحقيقة . . . إن النصيحة البريطانية هي التي كانت وراء تغيير موقف الملك[3].

د ـ المؤتمر العربي وميلاد الجامعة

أعقب الفترة التي تلت توقيع بروتوكول الإسكندرية ٧/ ١٠/ ١٩٤٤ وحتى توقيع ميثاق جامعة الدول العربية مارس ١٩٤٥ عدة لقاءات بين مختلف القادة العرب وبخاصة محور القاهرة ـ دمشق ـ الرياض. فقد اجتمع فاروق مع ابن سعود في ينبع ديسمبر ١٩٤٤ كما ذكرنا آنفاً والقوتلي مع ابن سعود في مكة ٩/ ٢/ ١٩٤٥ والقوتلي وفاروق ١٣/ ٢/ ١٩٤٥[4] والقوتلي ـ فاروق ـ ابن سعود في الفيوم ١٢/ ٢/ ١٩٤٥، كما اجتمع الثلاثة مع تشرشل ١٥/ ٢/ ١٩٤٥ أثناء عودته من مؤتمر طهران.

(١) يونان لبيب، المرجع السابق، ص١٩٨.
(٢) جريدة الأهرام، ٨/ ١/ ١٩٤٥.
(٣) يونان لبيب، المرجع السابق، ص١٩٩.
(٤) طربين، المرجع السابق، ص٢٩٢.

وفي الجبهة الهاشمية عقد اجتماع في فبراير في بلدة الشونة الأردنية ، وأبدت بغداد مخاوفها من اجتماعات فاروق وابن سعود، وزادت هذه المخاوف عندما وصلت الأنباء عن اجتماع تشرشل ورزفلت مع ابن سعود وفاروق والقوتلي دون أن يدعى أحد من الهاشميين كما ذكرنا آنفاً.

وعلى أية حال فقد وافق مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٤٤ على إيفاد نوري السعيد وأرشد العمري للاشتراك في إعداد نظام الجامعة العربية، واطلع المجلس على مسودة مشروع الوحدة الذي وضعه نوري السعيد بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٤٤. وخول المجلس نوري السعيد وأرشد العمري الصلاحيات الكاملة لإدخال أي تعديل على مسودة المشروع حسبما تقتضيه الحاجة والأهداف التي تنطبق مع غرض الجامعة.

بدأت اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية المؤلفة من وزراء الخارجية لصياغة ميثاق الجامعة ١٤ فبراير ١٩٤٥م، وخلال اجتماعاتها كثرت التحفظات التي أخذت ترد من السعودية والعراق ولبنان واتخذت اللجنة من المشروعين العراقي واللبناني أساساً لمناقشاتها[١].

كان المشروعان مجرد مقترحات مطروحة للبحث تتمثل في رأي العراق ولبنان في مشروع الميثاق. كما قدمت العربية السعودية بعض المبادئ الرئيسية التي ترى الحكومة السعودية وجوب مراعاتها أثناء عمل اللجان وكانت هذه المبادئ ضمانات ضد ما تخشاه من نوايا وخطط المحور الهاشمي في الحاضر والمستقبل[٢].

والمشروع العراقي يفترض في الدولة طالبة الانضمام للجامعة العروبة والاستقلال، كما أن انضمام أي دولة للجامعة يتم بتصريح يصدر من الدولة

(١) الحكيم، المرجع السابق، ص٢١١-٢١٧.

(٢) منصور سالم أبو موسى، العلاقات الأردنية ـ العراقية بين القطرية والإقليمية ١٩٤٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٩٥، ص١٢١.

بهذا الشأن، يودع في الأمانة العامة الدائمة التي تتولى تبليغه إلى الدول أعضاء الجامعة. ولم تأخذ اللجنة بهذا المشروع ولكنها أخذت بالمشروع اللبناني الذي كان يعلق انضمام أية دولة في المستقبل على صدور قرار من مجلس الجامعة.

وعند مناقشة مادة حسم النزاع لم يكن نوري السعيد قد حضر الاجتماع إلا أنه أرسل مذكرتين:

المذكرة الأولى

تستند إلى أن الدول العربية المشتركة في تكوين مجلس الجامعة احتفظت باستقلالها وسيادتها وتفوقها وتعهداتها الدولية، وأن سلطة مجلس الجامعة تنحصر في مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول العربية فيما بينها من الاتفاقيات لغرض التعاون فى المواد التي نص عليها البروتوكول بصراحة وهذه المواد ملزمة لمن يقبلها من الدول، ولذلك فإن على المجلس أن ينظر في فض الخلاف إذا لجأ أحد الطرفين إليه لحل هذا الخلاف[1].

ويرى نوري أن ذلك يظهر بأنه ليس لدى المجلس أي شأن بالتدخل في شؤون المعاهدات **والاتفاقيات** والواجبات الناشئة من تلك المعاهدات والاتفاقيات **التي عقدت** قبل تكوين مجلس الجامعة. وتقع هذه الواجبات والمسؤوليات **على عاتق الدول** الموقعة عليها وحدها[2].

وأضاف نوري أنه ليس لمجلس الجامعة أي حق في التدخل في أمر عقد المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو أكثر من ذلك والتي قد تعقد في المستقبل والتي لم يرد ذكرها في نص البروتوكول عدا تسجيلها في المجلس حتى لا تكون ضارة بسياسة جامعة الدول العربية أو أي دولة منها.

أكد نوري أن كل نص يراد إدخاله في مشروع نظام الجامعة الذي اجتمع

---

(١) نفس المرجع، ص١٢٢.

(٢) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، الجلسة العاشرة، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٤٥، ص٦٧.

للمداولة فيه ويتعارض مع هذين الأساسين الواضحين الآنفي الذكر، أو يعطي حقوقاً أو اختصاصات لمجلس الجامعة أكثر مما جاء في نص البروتوكول، يتعارض مع ما اتفق عليه في محاضر اللجنة التحضيرية وروح ونص البروتوكول نفسه[١].

وأن المقترحات أو التحفظات التي يتقدم بها بعض ممثلي الدول لإعطاء مجلس الجامعة حق التدخل لحل الخلاف بين أعضاء الجامعة خاصةً بالنسبة للمعاهدات والالتزامات التي عقدت بين الدول قبل تكوين الجامعة بل قبل أن تتكون الدول العربية المشتركة الآن في المفاوضات، يتنافى مع نص وروح البروتوكول، بالإضافة إلى أنه قد يضعف الغرض السامي الذي يسعى الجميع لتحقيقه من تكوين مجلس الجامعة للدول العربية.

وبنظر نوري أن جميع هذه الدول المستقلة كانت ولم تزل تتمتع بحقوقها الدولية الكاملة لحل أي خلاف بينها بالطرق السلمية الاعتيادية المألوفة في العالم ، وتكوين مجلس الجامعة للدول العربية لم ينقص من هذه الحقوق حتى يحتار المجتمعون في الأمر ويبحثون عن مقترحات لتلافي هذا النقص[٢]. وأضاف نوري أنه نظراً لاطلاعه على وجهة نظر أولي الشأن في العراق، فإنه ليس في إمكان الحكومة العراقية قبول نص من شأنه أن يجعل لمجلس الجامعة الحق في التدخل من تلقاء نفسه لحل الخلاف بين الطرفين ، لاسيما الناشئ عن عهود واتفاقيات سابقة ، ما لم يقبلانه.

المذكرة الثانية

لا تختلف في مضمونها عن المذكرة الأولى حيث جاء فيها[٣]:

١ ـ نظراً لما للحكومة العراقية بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة من

---

(١) طربين، المرجع السابق، ص٣٣٦.

(٢) نفس المرجع، ص٣٣٧.

(٣) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، الجلسة العاشرة، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٤٥، ص٦٧-٧٠.

واجبات ومسؤوليات والتزامات ناتجة عن معاهدات واتفاقيات وامتيازات شركات دولية يرجع تاريخ البعض منها إلى ما قبل نشوء الحكم بل وإلى ما قبل الحرب العالمية الماضية، فليس من المعقول أن تتخلى عن مسؤولياتها الخطيرة التي قد تحدث نتيجة وجود تلك المعاهدات والاتفاقيات ، لأية سلطة أخرى إلا بموافقتها.

٢ ـ حيث إن الدول المتعاقدة لا تفقد من حقوقها شيئاً فيما لو اختلفت فيما بينها على أمر يتعلق بذلك التعاقد، ولم تتفق على إحالة الاختلاف إلى مجلس الجامعة. ففي إمكانها مراجعة الطرق السلمية الاعتيادية المألوفة دولياً لإنهاء ذلك الخلاف كما هو المتبع بين سائر الدول المستقلة الأخرى. وإن الضرر المتصور في حالة عدم الاتفاق على عرض الخلاف على مجلس الجامعة قد يكون ضرراً موضعياً قاصراً يمكن ملافاته بأخذ ضمان من الدول المختلفة بعدم استعمال القوة لحل ذلك الخلاف مهما طالت مدته. ومبدأ عدم استعمال القوة من المبادئ التي نص عليها بروتوكول الإسكندرية.

٣ ـ لما كان مجلس الجامعة يتألف من ممثلي الدول العربية، وهو أداة سياسية، فإن منحه هذا التدخل في الخلاف الذي قد ينشأ بين بعض دول الجامعة بدون رضاء الطرفين المختلفين يؤدي إلى قيام حالة خطيرة تهدد كيان الجامعة.

٤ ـ إذا كانت هناك رغبة في جعل مجلس الجامعة مختصًّا في حل الخلاف بدون رضاء الطرفين، فليكن تدخله قاصراً على الخلاف الذي ينشأ عن المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد بعلمه وإشرافه وجميع المواد الأخرى المنصوص عليها في البروتوكول والتي من أجلها تألف مجلس الجامعة.

٥ ـ نظراً لأن النص الصريح الوارد في البروتوكول فيما يتعلق باختصاص مجلس الجامعة في التدخل في حل الخلاف الذي قد ينشأ بين الدول الأعضاء في الجامعة قد قيد تدخل المجلس (بموافقة) الطرفين المختلفين فلا يصح

والحالة هذه لأعضاء اللجنة الفرعية المحترمة أن يفكروا بمقترحات تناقض النص المذكور.

وعندما أرسل نوري السعيد بالمذكرتين كان يخشى أن يحول مبدأ التحكيم الجبري دون إنجاز مشروع الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى. وتبادر إلى الذهن أن المسألة من وحي السياسة البريطانية التي لا ترغب في أن يرتبط العراق بجامعة عربية قوية تلزمه بتنفيذ قراراتها لئلا يفسد عليها أمر العراق وينقاد إلى السياسة العربية المتحررة التي تنوي أن تخلص البلاد العربية من المعاهدات والمواثيق التي تربطها بالدول الغربية(١).

ولقد خشي نوري السعيد أن يتخذ المندوبان العراقي والأردني قراراً بالموافقة على مبدأ التحكيم الجبري، فسارع إلى الاعتراض ، على الرغم من أن المندوبين الهاشميين في اللجنة قد أفهموا بأن الوساطة لا يمكن أن تلزم أحداً بقبول مقترحاتها أو حلولها، وقد اعتقد نوري السعيد بأن الغاية من إقرار التحكيم الجبري في مسألة حسم النزاع هو مقاومة الاتحاد الجزئي الذي يرغب فيه كل من العراق وشرق الأردن لذلك كان موقف العراق من مبدأ التحكيم الجبري الاعتراض عليه وعدم قبوله(٢).

أما بخصوص قرارات مجلس الجامعة العربية فقد طلب نوري السعيد ضرورة إدخال مادة أو أكثر على مشروع الميثاق تتضمن أن هذا النظام جاء بصورة عامة لدول الجامعة وأنه لا يمنع الدول الراغبة في تعاون أوسع من أن تضع فيما بينها نظاماً خاصاً، يكون أقوى تلافياً لما عساه أن يقوم من اعتراض في المستقبل. كما اقترح ادخال مادة أخرى يراعى في نصها احتمال اشتراك الجامعة أو دولة منها في نظام الأمم المتحدة أو غيرها بقصد التعاون معها. كما

(١) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، الجلسة العاشرة، ص٥٩-٦٠.

(٢) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، الجلسة العاشرة، ص٦٢-٦٤.

نوه بأهمية محكمة العدل العربية في مضمار التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية[1].

ولقد اعترض مندوب لبنان على دخول الجامعة العربية بالاشتراك مع أي جامعة أخرى. إلا أنه بعد المباحثات تمت الموافقة على النص التالي: «يدخل في مهمة المجلس إيجاد وسائل للتعاون مع المؤسسات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لضمان الأمن والسلام وتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها». وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام، هو أن اللورد كيلرن يؤكد أن النص السابق قد تمت إضافته بناءً على تدخله ووفقاً للتعليمات التي وصلته من وزارة الخارجية البريطانية[2].

وبحثت اللجنة بعد ذلك اقتراح نوري السعيد الخاص بحرية الدول في أن تعقد فيما بينها ما تشاء من الاتفاقيات لتوثيق روابطها. فعارض ذلك مندوب السعودية، إذ رأى إضافة عبارة إلى نص المادة الثانية عشرة الذي اقترحه نوري السعيد وهي «بشرط ألا يتعارض هذا مع مصالح الدول العربية الأخرى» إلا أنه أرجأ بحث هذه المادة.

وقد بعث تحسين العسكري الوزير المفوض في مصر كتاباً إلى رئيس اللجنة الفرعية، ذكر فيه: أنه بناءً على ظهور بعض الاقتراحات والإضافات والتي لم يسبق لبعض الأعضاء استطلاع رأي حكوماتهم فيها، لذلك واجتناباً لأي سوء تفاهم قد ينشأ حول ذلك في المستقبل رأى أن يعرض ما ترى الحكومة العراقية أن يكون واضحاً:

١ ـ المادة الثانية عشرة الخاصة بوقوع الاعتداء لا يجوز لدول الجامعة أن تتدخل سواءً كانت مجتمعة أم منفردة في أي خلاف مهما كان نوعه بين الدولة العراقية وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها إلا بطلب من الحكومة العراقية، أو الدول المختلفة معها.

---

(١) نفس المصدر، ص٧٢.

(٢) F.O., 371-45737, Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 9th March 1945.

٢ ـ المادة الرابعة عشرة : إن هذه المادة تخول الجامعة حق إنشاء تعاون فيما بينها أوسع من التعاون المنصوص عليه في الميثاق إذا رغبت تلك الدول في ذلك. ولا يخفى أن هذا التخويل هو إقرار للحق الذي تتمتع به دول الجامعة. لذلك ينبغي أن يكون واضحاً أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة أن تعترض لأي سبب كان على أي تدبير تقوم به بعض دول الجامعة لتوسيع نطاق هذا التعاون.

٣ ـ إن اختيار نظام الحكم في كل دولة من دول الجامعة هو من حق شعب تلك الدولة دون سواها. ولما كان نص المادة الخامسة عشرة من المشروع لا توضح هذا المبدأ على صورة جلية فمن الضروري التوضيح، أن الدولة العراقية لا يسعها أن تسلم بالعدول عن هذا المبدأ المقبول في جميع بلاد العالم المتمدين[1].

في أوائل مارس أعلن النقراشي باشا أن اللجنة الفرعية قد انتهت من مهمتها بوضع الميثاق وأنها بصدد عرضه على اللجنة التحضيرية لإقراره، ولم يمض وقت طويل إلا وكان المشروع المقترح في السفارة البريطانية، حيث بعث به إليها عبد الرحمن عزام وسارع المعنيون بإرسال ملخص إلى لندن.

من المواد التي عني بها هذا الملخص المادة الثالثة التي تحدد وظائف الجامعة وما جاء فيها بشأن تقوية أسباب التعاون مع أية منظمة دولية يمكن أن تنشأ في أعقاب الحرب، المادتان الرابعة والخامسة تختصان بالتعاون في الشؤون غير السياسية، السادسة جعلت من القاهرة المقر الدائم للجامعة وإن كان للمجلس أن يجتمع في أي مكان آخر، والمواد من الثامنة إلى الحادية عشرة تتحدث عن هيكل الجامعة واتجاه النية إلى اختيار عبد الرحمن عزام ليكون أول أمنائها، ويتوقف التقرير البريطاني عندَ هذه الشخصية . . . : «إنه على العموم محبوب بين العرب غير أن المبعوثين الذين شاركوا في

(١) طربين، المرجع السابق، ص٣٥٠-٣٥١.

الاجتماعات الأخيرة قد لاحظوا أنه يفتقر إلى الشعور بالمسؤولية ويتبع أساليب الهواة، غير أنه بناء على تقرير من أحد المقربين من القصر فإن عزام بك قد أقنع الملك فاروق بالاستماع إليه في ما يخص الشؤون العربية، وليس من شك في أن تأثيره هو الذي أغرى الملك فاروق بأن يلعب دوراً رئيسياً في مسألة الجامعة»[١].

ويستطرد تقرير السفارة البريطانية في القاهرة في استعراض مواد الميثاق وملاحظاته عليه . . . المادتان ١٣، ١٢ تتعاملان مع الإجراءات التي سوف تتخذها الجامعة في حالة نشوب نزاع بين دولتين من أعضائها، وقد لاحظ المسؤولون البريطانيون أنه قد استثنى من تلك النزاعات أي أمر متعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو المحافظة على أراضيها. وتتعامل المادة التالية مع إمكانية أن تعقد دولتان أو أكثر من دول الجامعة تحالفاً فيما بينها. وعبرت المادة ١٥ عن مخاوف كل من السعودية وسوريا من أن يسعى الهاشميون إلى إقامة عرش لهم في سوريا، وكفلت المادة التالية لأية دولة عضو في الجامعة حق أن تنسحب منها وقت أن تشاء، والمادة ١٨ أقرت بمسؤولية الدول الأعضاء عن تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على أن تصدر بالإجماع، أما ما يصدر بالأغلبية فتلتزم به فحسب الدول التي صوتت لصالحها[٢].

الملحقان المرفقان بالميثاق تم صدورهما بناءً على مطالب السفارة البريطانية بالقاهرة، والتي وصفها المسؤولون فيها بـ «المسائل الخطرة» الأول منها خاص بتمثيل فلسطين، والثاني متعلق بأوضاع البلاد العربية غير المستقلة، وإن لم يستجب الميثاق تماماً لتلك المطالب[٣].

وفي السابع عشر من مارس ١٩٤٥ اجتمعت اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة لإقرار ميثاق الجامعة في صيغته النهائية. فأقرته بعد يومين.

---

(١) F.O., 371-45737 Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 9th March 1945.

(٢) Ebid.

(٣) Ebid.

وفي ٢٢ مارس وقع مندوبو الدول العربية الميثاق باستثناء مندوبي السعودية واليمن. ولكن الحكومتين السعودية واليمنية وقعتا على الميثاق بعد ذلك ببضعة أشهر. ولم يمض عام واحد إلا وقد انتهت الحكومات العربية من التصديق عليه وإيداعه لدى الأمانة العامة للجامعة. وأصبح الميثاق نافذ المفعول منذ ١١/ ٥/ ١٩٤٥[١].

ويقارن سيسل حوراني بين الميثاق والبروتوكول فيقول : اختفت المادة الهامة من الميثاق وهي «لا يجوز في أي حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو أي دولة منها، كما حذف المبدأ الثالث في البروتوكول الذي اقترحه نوري السعيد وهو يرجو أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وحل محلها المادة التاسعة في الميثاق».

والميثاق يلزم كل دولة من دول الجامعة ألا تتدخل في نظام الحكم ولم يكن ذلك في البروتوكول، واختفت ضمانة استقلال لبنان في الميثاق لأنه اشتمل ضمانات كافية لسيادة واستقلال الدول المشتركة. ويقول سيل : إن القصد من هذه الضمانات التي وردت في الميثاق قصد منها منع العراق وشرق الأردن من محاولة دمج سوريا أو السعي لتبديل شكل حكمها الجمهوري بالملكي[٢].

أما الدكتور وحيد رأفت فعلق على الميثاق بقوله : استخدمت في الميثاق عبارات مطاطة مثل «تنسيق» الخطط بدل توحيدها ، وتوثيق الصلات مقترنة بعبارة «صيانة استقلالها» هذه العبارات المرنة عن قصد توكيداً لمعنى استقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة واحتفاظها بسيادتها[٣].

---

(١) Hourani, Cecil, The Arab League in perspective, Middle East Journal, Vol. I, No. 2, April 1947, p.129.

(٢) Seal, Patrick, The Struggle For Syria: A study of Post War Arab Politics 1945-1958, London, Oxford University Press, 1966, p.18.

(٣) وحيد رأفت ، شؤون الجامعة العربية كمنظمة إقليمية، وزارة الخارجية الكويتية، الدورة الدبلوماسية الأولى لعام ١٩٦٩، ص١٥٧.

أما شبلي العيسمي فيرى أن الميثاق في مجموعة إقرار للتجزئة الراهنة في العالم العربي، وتوكيد للنزاعات الشخصية في الفئات الحاكمة، وهو يبرهن على وجود نقص في وضوح الفكرة العربية وتمكنها من نفوس الرجال الرسميين وأذهانهم عن الوحدة العربية[١].

ويرجع طربين هذا التراجع والتباين بين الميثاق والبروتوكول إلى مواقف الدول العربية، ويحمل نوري السعيد مسؤولية ذلك، فقد وصف موقفه بالتراجع والتضييق ، وما قدمه للأردن من دعم أثناء المحادثات[٢]. أما حوراني فيرجع السبب إلى التبدلات الوزارية أو الحكومية التي جرت في كل من سوريا ولبنان ومصر وشرق الأردن خلال الفترة التي أعقبت توقيع البروتوكول[٣].

في حين يحمل خالد العظم مسؤولية نقص الميثاق إلى هنري فرعون فهو يقول : كان لموقف مندوب لبنان هنري فرعون وزير الخارجية أكبر الأثر في هذا النقص وتشويه النتائج. بالإضافة إلى أن فكرة الوحدة لم تزل في دور التمخض لا يشد من أزرها سوى رأي عام يتمسك في أغلب الأحيان بنظريات ومبادئ حلوة دون أن يجد الوسائل المؤدية إلى تحقيقها[٤].

وتوضح وثائق الخارجية المصرية رأي الملك عبد الله في الجامعة العربية قبل قيامها فيقول : «إذا قيل إن الوحدة بين مصر وشرق الأردن والعراق فهذا كلام مقبول ومعقول أما الاتحاد مع سوريا الحالية المضطربة التي تريد إرجاع الفرنسيين ومع لبنان الماروني الذي هو مثل سوريا فهو أمر صعب، فإذا قامت سوريا الكبرى فهذا شأن آخر. وأما الاتحاد مع السعودية تحت حكمها الحالي فذلك مستحيل، وعائلتنا هنا وفي العراق موتورة ولا يمكن أن يهنأ لها بال حتى

---

(١) شبلي العيسمي، الوحدة العربية من خلال التجربة، ط٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص١١٦.

(٢) طربين، المرجع السابق، ص٣٢٨.

(٣) Hourani, op.cit., p.132.

(٤) خالد العظم، مذكرات، ج١ ، ط٢ ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣ ، ص٢٥٦.

تطرد عن الحجاز هذا الحكم النجدي. ونحن نتحين الفرصة لردهم في أول فرصة وهم من قديم أعدائنا وأعداء مصر التي حاربت ضدهم وبذلت في ذلك الدماء والأموال. وأنا من ناحيتي واقف لهم بالمرصاد. وأما في العراق فإن نوري السعيد لا ينفع بشيء ولا يعنى بالصالح العام بل كل همه أن يحدث حوله أكثر ما يمكن من ضجة. أما الباجه جي فهو ظل نوري السعيد ولابد أن يسقط قريباً مثل نوري. وقد صار الحكم في العراق أكثر من ذي قبل للسفير البريطاني كورنواليس» . (١)

وأعلن الملك عبد الله عن رأيه في الجامعة بعد قيامها حيث قال: «الجامعة العربية صوت فاه به نوري السعيد وتلقفه النحاس وأيده المستر إيدن، فهو جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس بسرعة عجيبة وفي وقت كانت فيه سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وشرق الأردن تحت الانتداب الإنجليزي، ومصر والعراق تحت المعاهدتين الساريتين. فالدول العربية كانت في قيود انتدابية وعهدية، ما عدا اليمن ونجد، وفي هذا كان تسابق الدول العربية بينها مقيد، إما قيد احتلال ، وإما قيد عهد ، وإما قيد جهالة » . (٢)

وعلق د. سيد نوفل على محادثات الوحدة العربية التي بدأت في يوليو حتى مارس ١٩٤٥ بقوله:

١ ـ إن أحداً من رجالات العرب لم يجرؤ على اتخاذ خطوات رسمية فعالة لبدء المشاورات قبل موافقة بريطانيا صاحبة النفوذ الأول، كما كان بعض المسؤولين العرب (إن لم يكن جميعهم) يرجون تأييدها، ولم يحاولوا سواء قبل أو أثناء المشاورات أن يتصرفوا مستقلين أو أن يأخذوا المبادرة لتنفيذ ما يريدون.

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٥٠٠، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٢، مذكرة سرية عن رأي الملك عبد الله في مشروع الجامعة العربية، بتاريخ ٢ يوليو ١٩٤٤.

(٢) الملك عبد الله، الآثار الكاملة، ص٢٣٨.

٢ ـ إن حصيلة المباحثات التي تمثلت في قيام الجامعة العربية وميثاقها كانت أقل بكثير مما رضيته الشعوب العربية وقادة الرأي والأحرار فيها. فقد جاء الميثاق تكريساً للتجزئة بدليل كثرة مواده وبدليل المادة الثانية التي تنص على احترام نظم الحكم القائمة فيها.

٣ ـ تمسك المعارضونَ منذ اللحظة الأولى باستبعاد (فكرة الدولة الواحدة أو الحكومة المشتركة) بما يحقق مصالح الاستثمار البريطاني.

٤ ـ التزمت بمبادئ الجامعة وأحكام نظامها الأساسي الأحزاب العربية والقوى السياسية المختلفة ، فإلى جانب الوفد جاءت وزارة ضمت بقية الأحزاب المصرية ومن العراق جاء نوري السعيد وحمدي الباجه جي وأرشد العمري، ومن سوريا جاء الجابري وجميل مردم والخوري ومن لبنان جاء الصلح وعبد الحميد كرامة. هكذا جاءت الجامعة العربية جامعة لدول عربية مستقلة لا لدول عربية متحدة(١).

وهكذا أشركت بريطانيا كافة الأحزاب والقوى السياسية كي لا تترك لأي فئة أن تدعي أنها لم تشارك في إنشائها وبالتالي تدعو إلى التنصل منها وهذه سياسة بريطانية تقليدية اتبعتها في مصر في معاهدة ١٩٣٦، وفي العراق في حرب فلسطين التي اشترك فيها وزارات الصدر وحمدي الباجه جي، فنوري السعيد.

إن الدور الذي لعبته بريطانيا في قيام جامعة الدول العربية، لم يخرج عن إطار الموجه والمرشد، أو كما قال «سيل» إن بريطانيا لم تخلق حركة الوحدة العربية ولكنها حاولت كأكبر قوة في المنطقة إرشادها وقيادتها عبر قنوات لا تتعارض ومصالحها. وهي لم تبتكر أو تخترع الجامعة العربية ولكن الشكل الذي اتخذته يعود إلى حد ما إلى تأثيرها أو توجيهها(٢).

---

(١) سيد نوفل، المرجع السابق، ص٦٦-٧٠.

(٢) Seal, op.cit., p.22.

كان قيام الجامعة نتيجة تأثيرين أحدهما الرغبة في اتحاد أكبر وقوة أشد، وثانيهما التشجيع البريطاني ، بحيث أن الجامعة في نظر بريطانيا لم تكن أكثر من مظهر من مظاهر التنسيق السياسي الذي يكمل التنسيق العسكري والاقتصادي للمنطقة خدمة لمجهود بريطانيا الحربي.

في ضوء ما سبق يمكن أن نستنتج ما يأتي:

١ ـ إن ميثاق الجامعة العربية كان ثمرة لجهود بذلها مندوبو الحكومات العربية دون مشاركة من الهيئات والفئات الشعبية، لذا جاء الميثاق مرآة عكست طبيعة العلاقات بين الدول العربية السبع المستقلة آنذاك، وليعبر بصورة واضحة عن مدى تمسك هذه الدول بسيادتها الإقليمية من دون أدنى اعتبار للسيادة القومية، فهو بذلك حاصل لأفكار ومفاهيم الفئات الحاكمة، بكل ما تحتويه من مفاهيم قطرية. فلا توجد عبارة واضحة تتحدث عن الأمة العربية أو الوطن العربي بوضوح وتحديد كافيين. كما أن موضوع الوحدة العربية، وهو الشعار الذي قامت على أساسه المشاورات التمهيدية، لا يوجد له ذكر في ميثاق الجامعة، ولم يدخل كواحد من أهداف الأمة العربية التي تسعى الجامعة لتحقيقها.

٢ ـ قامت بريطانيا بتشجيع قيام الجامعة بهذه الصورة التي ظهرت عليها من أجل تحقيق أهدافها وهي :

* خدمة وضمان مصالحها المختلفة في المنطقة، ويسير مع هذا الهدف ويخدمه إبعاد نفوذ فرنسا (الماثل) في سوريا ولبنان، هذا من ناحية، والتصدي للنفوذ الأمريكي والروسي (المحتمل) ووضع عراقيل أمام تسلله إلى المنطقة من ناحية ثانية.

* التنصل من القضية الفلسطينية وتحميل الدول العربية مجتمعة مسؤولية تبني حل للقضية، فتريح نفسها من هذه المشكلة المعقدة وتورط الدول العربية مجتمعة في تبني الحل والعمل على تنفيذه. الأمر الذي يحول دون المزايدات

التي يمكن أن تقوم بها إحدى الدول العربية فتؤدي إلى توريط بريطانيا في حل قد لا يخدم مصالحها.

* أن تكون الجامعة بالصورة التي ظهرت عليها أداة لإحباط أي عمل عربي موحد يخدم المصالح العربية من ناحية أو يهدد المصالح البريطانية من ناحية ثانية. ومصداق ذلك ما قاله الشقيري في لقاء له مع محمد نجيب وعلي ماهر ١٩٥٣ من أن الدول العربية قبل الجامعة كانت تتسابق وتتنافس من أجل القضايا العربية ، وأما بعد الجامعة فقد وقف التنافس وأصبحت الجامعة أداة للتخلص من المسؤوليات الفعلية. وأصبحنا كلما طالبنا بعمل ما قالت الحكومات العربية سينظر الأمر في الجامعة، حتى إذا ما اجتمعت تعطل العمل أو تأجل، أو يهمل حتى ترضى هذه الحكومة أو تقنع تلك وهكذا.

* رأت بريطانيا أن السبيل لتحقيق الجامعة للأهداف السابقة لن يتحقق إلا بزعامة مصر للجامعة العربية لأن الزعامة الهاشمية لم تكن مقبولة لا في السعودية، ولا في سوريا ولبنان. وإذا كانت المشاريع الهاشمية كمشروع نوري السعيد (الهلال الخصيب) ومشروع الأمير عبد الله (سوريا الكبرى) قد عاصرت دعوة إيدن للجامعة العربية، فإن الهدف منها كان الضغط على مصر لتولي زعامة الجامعة من ناحية، وعلى السعودية وسوريا ولبنان لقبول تلك الزعامة من ناحية ثانية، ومصداق ذلك ما ذكره سيل على لسان موسى العلمي من أن بريطانيا (كما قال نوري السعيد) حملت زعماء سوريا على التسليم بزعامة مصر للمنطقة.

٣ ـ نشأة واستمرار المحاور داخل الجامعة العربية. تغيرت المجموعات حول كل محور ولكن استمرت المحاور، حيث حاولت الدول الكبرى وما زالت أن تستخدم أحد هذه المحاور لمصلحتها. وتكشف الدراسة عن استخدام بريطانيا لكل المحاور العربية في الأربعينات، حيث كان الشائع أنها تناصر وتستخدم المحور الهاشمي فقط خاصةً نوري السعيد. ولكن الدراسة توضح

أنها أيضاً استخدمت المحور السعودي ـ المصري وكانت على صلة مستمرة به لكي تأخذ الجامعة في النهاية الاتجاه الذي تريده بريطانيا.

ثانياً : نوري السعيد وسياسة العراق تجاه الجامعة

لقد تحدد موقف العراق الرسمي تجاه جامعة الدول العربية بعدة عوامل كان في مقدمتها نظام وشكل الجامعة نفسه، ودور مصر في قيادتها وتوجيهها، الأمر الذي لم يلق قبولاً من العراق وبخاصة نوري السعيد، وهذا ما أشارت إليه السفارة البريطانية في تعليقها على قيام الجامعة العربية[١].

يُضاف إلى ذلك الأحداث والتطورات التي جرت في المنطقة العربية وفي مقدمتها أحداث القضية الفلسطينية والقضية السورية وما رافقها من توتر في العلاقات العراقية ـ العربية سواء مع سوريا، أم مصر أم السعودية بل وحتى الأردن، الأمر الذي نتج عنه تبدل موقف العراق ونوري السعيد تجاه الجامعة العربية، إذ إن موقف العراق تجاه الجامعة تأثر بعلاقاته مع دول الجامعة وليس العكس صحيحاً.

وتاريخ العلاقات العراقية مع جامعة الدول العربية عامة وأمينها عبد الرحمن عزام بصفة خاصة قد مر بعدة مراحل. تميزت المرحلة الأولى منها وبخاصة منذ تأسيس الجامعة في مارس ١٩٤٥ وحتى قيام الحرب في فلسطين مايو ١٩٤٨ بنوع من التفاهم والتعاون.

لقد وافق مجلس الوزراء العراقي في ١١/ ٣/ ١٩٤٥ على مشروع الجامعة العربية، وفي ٢٨ مايو وافق المجلس النيابي العراقي على ميثاق الجامعة. كما وافق مجلس الوزراء العراقي على كتاب وزاري بتاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٤٦ على اعتبار يوم ٢٢ مارس من كل عام عطلة رسمية باعتباره عيداً قومياً تحتفل به البلاد العربية[٢].

---

(١) F.O., 371-54239, E 6937-3-65, The Arab League, Note by H. M. Embassy, Cairo, 1 Sep. 1945.

(٢) الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي، ص١١٢.

وفي عام ١٩٤٦ احتفل العراق بذكرى تأسيس الجامعة وألقى السويدي رئيس الوزراء العراقي خطاباً بهذه المناسبة جاء فيه ، أن العراق يرى في صرح الجامعة العربية عنواناً للتضامن والتعاون بين البلاد العربية. ويقول السويدي إنه لم يكتف بالترحيب بالجامعة في منهاج وزراته بل قرر المشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة في ١٥/ ٤/ ١٩٤٦ للاتصال بالعناصر المسؤولة وطمأنتها على إخلاص العراق للجامعة.

ولكن سفر السويدي لم يرق لنوري السعيد واعتبر سفر الأول لحضور الاجتماعات بمثابة البداية لسقوط وزارته[١]. وكان نوري متواجداً في ذلك الوقت في العاصمة التركية أنقرة، حيث أرسل إلى بغداد عام ١٩٤٦ يطلب الانسحاب من الجامعة. ولكن الحكومة لم تأخذ بطلبه[٢]. وهذا ما يفسر لنا قول خدوري من أن سياسة توفيق السويدي كانت تدعو إلى اتباع سياسة عربية قومية لتقوية الجامعة وهذا على النقيض من سياسة نوري السعيد التي تدعو للتقارب مع تركيا على حساب التقارب العربي.

ويبدو أن نوري كان يسير في طريق إبعاد العراق تماماً عن الجامعة العربية، حيث إن وجوده في تركيا في تلك الفترة كان بهدف إبرام معاهدة مع تركيا. ولم يزود السويدي نوري السعيد والذي كان رئيساً لمجلس الأعيان ، بأى تفويض رسمي لإبرام أي معاهدة أو اتفاق مع الأتراك. ومع ذلك اتصل نوري بالسلطات التركية وبدأ المفاوضات وأخذ على عاتقه التنفيذ عاجلاً أو أجلاً[٣].

وهذه المعاهدة بدأ التفكير فيها بعد زيارة الوصي للولايات المتحدة. ووضعت نصوصها الأولية هناك بالاشتراك مع رجال الحكم في الولايات

---

(١) Birdwood, op.cit., p.208.

(٢) Khadduri, Majid, Independent Iraq: (1932-1958): A study in Iraq Politics, London, Oxford University Press, 1960, p.255.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٣٩٧، ملف ٨/ ٣/ ٣ ج٢ سري، ٩/ ٧/ ١٩٤٧، المعاهدة العراقية ـ التركية.

المتحدة على أساس أنها ستضمن الخط الثاني ما بعد تركيا ضد أي عدوان روسي، وقد أيدت بريطانيا الفكرة. والمعاهدة العراقية ـ التركية التي قام نوري بإبرامها تعبر بداية لسياسات نوري المضادة ضد الجامعة وقد تمثل ذلك في: ـ

أولاً: إن تلك المعاهدة كانت مخلة بروح وميثاق جامعة الدول العربية.

ثانياً: كانت تلك المعاهدة تنص ضمناً على الاعتراف بضم تركيا للواء الاسكندرون السوري.

ثالثاً: أشارت الصحف التركية إلى أن هذه المعاهدة لا ترغم العراق على الانحياز إلى جانب تركيا في حالة نشوب خلاف بين تركيا والدول العربية، ولكن إذا كانت تركيا على حق في خلاف كهذا فإن العراق سوف ينضم إليها[1].

وعندما بدأت الصحف المصرية تهاجم نوري السعيد لموقفه من الجامعة العربية، قام نوري السعيد بإرسال رسالة إلى الخارجية المصرية يشكو فيها من الصحافة المصرية المعادية للعراق. وكذلك أبدى نوري في رسالته عدم ارتياحه عن الطريقة التي تُدار بها جلسات مجلس الجامعة، وحضور أشخاص من غير ممثلي الدول جلسات الجامعة، واستماعهم للمناقشات[2].

أما المرحلة الثانية من تاريخ العلاقات بين العراق والجامعة العربية فقد اشتملت على الفترة ما بين قيام حرب فلسطين مايو ١٩٤٨ وحتى ديسمبر ١٩٥٤ يوم حدد العراق موقفه من التعاون مع الغرب الأمر الذي أدى في النهاية إلى دخول العراق حلف بغداد. وقد تميزت هذه الفترة بتدهور العلاقات بين العراق وجامعة الدول العربية وبخاصة الموقف العراقي تجاه الأمين العام للجامعة. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أحداث القضية الفلسطينية من

(١) Epple, Michael, Iraqi Politics and Regional Policies 1945-49, Middle East Studies, Vol. 28, 1992, p.114.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٢٧/٧/١ سري، رسالة نوري السعيد بتاريخ ١٩٤٦/١/٣٠.

ناحية، والقضية السورية المتمثلة في مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري من ناحية ثانية.

ففي ٢٦ يوليو ١٩٤٨ كان المقال الافتتاحي لجريدة صوت الأهالي بعنوان «تضعضع مركز الجامعة» حيث أوضحت الجريدة في مقالها أن السبب في ضعف الجامعة يرجع إلى استمرار سياستها في فلسطين، وطالبت الجريدة الجامعة أن تقلع عن سياستها الحاضرة وأن تعود فتبقى رمزاً للانسجام والتكاتف بين جميع الدول العربية لمواصلة العمل من أجل تحرير فلسطين وسائر الأقطار العربية[١].

وإذا كانت القضية الفلسطينية سبباً في هجوم الصحافة العراقية على الجامعة، فإن انقلاب حسني الزعيم في سوريا وتدخل الأمين العام في الموضوع كان السبب المباشر لهجوم نوري السعيد ووزير خارجيته فاضل الجمالي على الجامعة وأمينها العام.

ففي ١٧ أبريل ١٩٤٩ قام عبد الرحمن عزام بزيارة دمشق في أعقاب مغادرة نوري السعيد لها. ويرى العقاد أن عزام كان يعتبر مندوباً لحساب الملك فاروق أكثر منه مندوباً للجامعة العربية[٢]. وفي دمشق استطاع عزام أن يقنع الزعيم بأن لا يرتمي في أحضان العراق، كما اتفق مع الزعيم على نقل شكري القوتلي إلى دار خاصة مع عائلته تمهيداً لسفره للخارج. وعندما اشتكى حسني الزعيم لعزام من الحكومة اللبنانية لإيوائها خصومه ومناهضة لبنان لحركته، قام عزام بالسفر إلى لبنان حيث قابل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وأطلعهم على الوضع في سوريا، ثم عاد إلى دمشق وأطلع الزعيم على استعداد لبنان للتفاهم، واتفق معه على عقد اجتماع بينه وبين رياض الصلح[٣].

---

(١) جريدة صوت الأهالي، ١٩٤٨/٧/٢٦.

(٢) العقاد، المرجع السابق، ص٧٣.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧، تقرير عبد الرحمن عزام بعد سفره إلى سوريا وزيارة الزعيم، بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣.

ولقد أصابت زيارة عزام لدمشق الحكومة العراقية بالقلق فجمعت وزراء الدول العربية المفوضين في بغداد وأبلغتهم بلسان وزير خارجيتها أنها تعتبر أي تصريح عن عزام لا يمثل وجهة نظرها[١]. كما وردت برقية من وزير سوريا المفوض في بغداد إلى عادل أرسلان وزير خارجية سوريا يبلغه فيها قلق الحكومة العراقية. وقد رد أرسلان على تلك البرقية موضحاً أن مجيء عزام إلى سوريا يخلو من كل قصد سيئ، وأن سبب زيارة عزام الرئيسي هو تصفية حسابات فوج اليرموك الذي كانت نفقاته من أمانة الجامعة، وأضاف أرسلان أن سوريا لن تكون إلا واسطة خير بين أخواتها.

ورداً على الموقف العراقي صرح عزام يوم ٣٠ إبريل أن الجيش العراقي المنسحب من فلسطين سوف يعود إلى بغداد عن طريق دمشق، وأنه سيقوم باحتلال سوريا ثم يتركها لجيش الأردن، ودعا عزام إلى ارتباط سوريا ومصر بمعاهدة تقوي موقف سوريا. إلا أن عادل أرسلان رد على عزام بقوله :« لا أرى الشعب السوري يقاوم حركة عسكرية عراقية، لأن جمهرة المفكرين يرون السلامة في اتحاد القطرين، وأن أي معاهدة عسكرية بين مصر وسوريا لن تكون ذات فائدة لانعدام الاتصال الجغرافي»[٢].

لقد كان لتدخل عبد الرحمن عزام في سوريا ناصحاً حسني الزعيم بعدم السير في طريق الاتحاد مع العراق ، أثره في الهجوم الذي شنه فاضل الجمالي وزير خارجية العراق على الجامعة وأمينها في المجلس النيابي في ٣ مايو ١٩٤٩[٣]. حيث حدد الجمالي مشكلات الجامعة في نقطتين : الأولى هي مشكلة الدول العربية نفسها، فدول الجامعة ليس لها سياسة واحدة، ولا ظروف واحدة، وإن نظم الحكم والمسؤوليات المحلية للحكومات العربية تختلف من

---

(١) جريدة الزمان، بغداد، ٢٢/ ٤/ ١٩٤٩.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ٣ج، بيروت، الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣، ص٨١٨.

(٣) محمد فاضل الجمالي ، صفحات من تاريخنا المعاصر، ط١، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص٥٣-٥٤.

دولة إلى أخرى، ولا يمكن لدولة ما مهما كانت مندفعة في مشروع أن تحمل بقية الدول العربية على السير معها.

النقطة الثانية، هي مشكلة الأمانة العامة حيث حدد الجمالي دور الأمانة في حفظ السجلات وتبليغ القرارات إلى الدول الأعضاء، ثم عرج بهجومه على الأمين العام بقوله: «إن شخصية عزام السياسية لا تستطيع ولا تريد أن تذوب في شخصية عزام باشا الموظف في جامعة الدول العربية، فسلطات الأمين العام هي بيت الداء وسبب الفوضى والارتباك، وإن عزام يعمل كرئيس دولة مستقل فوق وزراء خارجية دول الجامعة»[1].

ولقد هاجمت الصحف المصرية العراق بسبب موقفه تجاه الجامعة وأمينها العام، ورأت أن موقف العراق من شأنه أن يُضعف الجامعة. ورد نوري السعيد على هجوم الصحف المصرية عليه بأن أوضح أنه لا توجد خلافات بين مصر والعراق بالمعنى المفهوم سوى ضرورة وقف حملات الصحف والإذاعة المصرية على العراق. وأضاف نوري أنه يجب تعديل ميثاق الجامعة وأنه أعد مشروعاً بخصوص ذلك من قبل، وأنه يعمل للحصول على موافقة أغلبية الدول الأعضاء على هذا المشروع قبل عرضه بصفة رسمية[2].

وقد رد الأمين العام على ذلك في كتاب بعثة إلى رئيس مجلس النواب العراقي بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٤٩ واصفاً تلك الاتهامات بأنها غير صحيحة، وأنه لم يصل إلى مجلس الجامعة أو أمانتها العامة أية اعتراضات من قبل أي وزارة عراقية. ولقد أوضح عزام ذلك أيضاً في تقريره إلى مجلس الجامعة المنعقد في ١٧/ ١٠/ ١٩٤٩. ولقد دفع ذلك نوري السعيد أن يُسارع بتقديم مذكرة في نفس اليوم جاء فيها: «القول بأن الأمانة العامة للجامعة تتمتع بسلطات

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤، ملف ٣/٧/٢٢، تقرير قنصلية مصر بجدة بشأن مهاجمة وزير خارجية العراق للأمين العام للجامعة العربية، بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٤٩، الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٠٦.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧، مذكرة بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٤٩ (نوري السعيد وميثاق الجامعة).

وصلاحيات واسعة يتعارض مع المسؤوليات الدستورية للحكومات العربية مما سوف يؤدي فى المستقبل كما أدى في الماضي إلى ارتباكات ومشاكل تتعارض حتماً ومبدأ التعاون بين الدول العربية الذي أوجد فكرة الجامعة، واقترح نوري تعديل الأنظمة الداخلية للجامعة»[1].

تمثلت التعديلات التي وافقت عليها اللجنة المختصة والتي اقترحها نوري السعيد في الأمور التالية:

١ ـ إحداث جدول إضافي للمجلس على أن يقدم الطلب بالاقتراحات الجديدة خلال ١٥ يوماً ويبلغ إلى الدول الأعضاء قبل انعقاد المجلس بعشرة أيام ليتسنى إطلاع المندوبين على المسائل الجديدة.

٢ ـ رفضت اللجنة التعديل الذي اقترحه نوري السعيد والخاص بتأليف لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس بالتعاون مع الأمين العام، لأن ذلك لا يضمن التعاون وليس له مثيل في الأمم المتحدة، ولكنها أناطت الإشراف برئيس المجلس الأمر الذي اقتضى تعديل المواد (١٦، ١٥، ١٤).

٣ ـ أقرت اللجنة تعديلات للمادة «١» من النظام الداخلي حيث سمح التعديل بأنه يجوز أن يعاون الأمين العام في جلسات المجلس أو يحل محله مندوب أو أكثر يتولى اختيارهم، وللأمين العام أو لمندوبيه بموافقة الرئيس أو بدعوة منه أن يعرضوا على المجلس في كل وقت تقارير أو بيانات شفوية عن أية مسألة يكون المجلس في صدد بحثها.

٤ ـ أضيفت إلى لائحة شؤون الموظفين بموجب اقتراح نوري السعيد مادة جديدة، وهي أن يعين الأمين العام موظفي الأمانة بترشيح من حكوماتهم وموافقتها، بالإضافة إلى مادة أخرى وهي : ليس للأمين العام ولا لموظفي الأمانة أن يطلبوا أو يتلقوا أثناء تأدية واجباتهم الرسمَية تعليمات من أي حكومة

---

(١) جامعة الدول العربية، مضابط جلسات دور الانعقاد العادي الحادي عشر، مضبطة الجلسة الأولى، ١٧/١٠/١٩٤٩، ص١٤.

أو سلطة خارجة عن الجامعة، وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يمس مراكزهم بصفتهم موظفين في الأمانة العامة. وقد وافق مجلس الجامعة على هذه التعديلات بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٤٩.(١)

وبعد الموافقة على تلك المقترحات والتعديلات، قام نوري السعيد بتقديم الشكر الجزيل باسم الوفد العراقي لكافة أعضاء لجنة اللوائح الذين قاموا بتلك التعديلات ووافقوا عليها بالإجماع، وأضاف نوري السعيد قائلاً: « ليس صحيحاً أن نعتبر هذه التعديلات اقتراحات عراقية صرفة، لأن هذه الجامعة في قبولها لتلك المقترحات برهنت على أن تلك المقترحات تعبر عن الرغبة والشعور المشترك في كافة الدول العربية»(٢).

وقد علق أسعد داغر في رسالة بعثها إلى الوصي الأمير عبد الإله بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٤٩ حول الإصلاحات الهائلة التي أراد نوري السعيد أن يدخلها على نظام الجامعة الداخلي قائلاً: « إنها أثارت سخرية الرأي العام »(٣).

وقد استمر نوري السعيد في مهاجمته للجامعة، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢٤/ ١٠/ ١٩٤٩ أشار نوري إلى دوره في تأسيس الجامعة وإلى الفوضى التي أصبحت عليها بسبب بعض موظفيها حيث يقومون بأعمال تتعارض ووضع الجامعة. وأضاف نوري أنه للتغلب على تلك الفوضى يجب اتباع أحد الأمرين التاليين: « إما التعاون بشكل يتناسب مع مسؤوليات ودساتير ونظم البلاد العربية أو وضع ميثاق جديد للجامعة تتنازل بموجبه كل دولة صراحةً عن بعض من مسؤولياتها وصلاحياتها كدولة ذات سيادة »(٤).

وقد نسب أسعد داغر حملة نوري السعيد على الجامعة إلى معاداة

---

(١) جامعة الدول العربية، مضابط جلسات دور الانعقاد العادي الحادي عشر، مضبطة الجلسة الخامسة، ٢٧/ ١٠/ ١٩٤٩، ص١٣٧-١٦٦.

(٢) نفس المصدر، ص١٦٨-١٦٩.

(٣) أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص٢٢٠-٢٢٥.

(٤) صوت الأهالي، ٢٥/ ١٠/ ١٩٤٩.

الإنجليز لها، لأنها على حد قوله لم تعد أداة تسيرها كما تشاء، وقد وافقه في هذا الرأي طارق البشري[1]. ولكن هذا يتناقض مع ما ذكره بعض ساسة العراق مثل كامل الجادرجي والذي اتهم الجامعة بموالاة الإنجليز والأمريكان.

ويبدو أن الحملة ضد الجامعة وأمينها العام ترجع إلى أمور شخصية ومصداق ذلك أن نوري السعيد طالب أن يكون أمين عام الجامعة مصرياً ولكن على أن يكون عبد الرزاق السنهوري باشا[2]. يضاف إلى ذلك أن تصرفات الأمين العام نفسه قد لقيت نفس النقد الذي وجهه نوري السعيد من جانب الملك عبد الله، ففي ٢٨/ ١١/ ١٩٥٠ ألقى الملك عبد الله خطاباً في عمان هاجم فيه عزام قائلاً: «وعلى رأس الجامعة رجل واحد لا يتغير ويدير شؤونها لمصلحة وطنه مصر، ويوظف أبناء قومه لتحقيق هذه الغاية وحدها. فمصر عنده كل شيء، ويجب أن تسخر مصالح العرب، وأن تزداد التفرقة بينهم لصالح مصر»[3].

وإذا اعتبرنا هجوم ونقد الملك عبد الله امتداداً للموقف العراقي وتنسيقاً معه، بالإضافة إلى موقف الجامعة بالنسبة لضم الأردن للضفة الغربية، وحكومة عموم فلسطين، فإن خالد العظم يتهم أمين الجامعة بأنه مشهور بنشر الفوضى في كل وسط يحط رحاله به، وبالاستهتار في أعماله، فكان لا يصلح لتولي منصب الأمانة العامة، ويضرب مثلاً على ذلك بأن اللجنة السياسية فتحت اعتماداً باسمه في خزينة الجامعة لشراء أسلحة من أوروبا ووصل الاعتماد وبدأ في السعي. وإذا ببرقية مكشوفة ترد من عزام إلى العظم يسأله فيها عما إذا كان الاعتماد قد وصل وهل اشترى السلاح ومتى يصل[4].

وبالرغم من أن العراق ابتداء من عام ١٩٥١ بدأ يعتبر الجامعة في الدرجة

---

(١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص٢٨٣.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧.

(٣) الملك عبد الله، الآثار الكاملة، ص ٢٧١.

(٤) مذكرات العظم، المرجع السابق، ص٣٥٠.

الثانية أو الثالثة من حيث أثرها على سياسة العراق الخارجية بعد ميثاق الأمم المتحدة، فإن الحملة ضد عزام استمرت حتى أُبعد عن الجامعة. فقد روت مجلة آخر ساعة في عددها بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩ في مقال تحت عنوان «أسرار مثيرة تنشر لأول مرة في مذكرات عزام السياسية» جاء فيها أن نوري السعيد حاول أكثر من مرة أن يحرَج عزام ليدفعه إلى الاستقالة ولكنه لم يكن يهتم بمناوراته.

وعندما حاول نوري اتهام الجامعة بمسؤولية حرب فلسطين[١]، رد عليه عزام متهماً إياه بالتآمر على فلسطين فلما قامت ثورة ١٩٥٢ في مصر بعث نوري إلى القاهرة يقول: « إن عزام يقف حجر عثرة في سبيل التفاهم بين بغداد والقاهرة ». وأرسلت القاهرة إلى بغداد تسأل عما يعني نوري السعيد بذلك، فجاء الرد: أخرجوا عزام من الجامعة. وبالفعل مارس مجلس قيادة الثورة ضغطاً على عزام حتى قدم استقالته. وعلى الرغم من معارضة السعودية للاستقالة، إلا أن ذلك كان دون جدوى، حيث أصر عزام، عليها ووافق مجلس الجامعة على قبولها[٢].

أما المرحلة الثالثة من تاريخ العلاقات بين العراق والجامعة والتي تشمل الفترة من ديسمبر ١٩٥٤ وحتى يوليو ١٩٥٨ وهي المعروفة في تاريخ العراق بمرحلة حلف بغداد، فإن العراق أصبح قليل الاهتمام بجامعة الدول العربية رغم استمراره في حضور اجتماعاتها، إلا أنه لم يعد يقيم وزناً لها. وإن ظلت تصريحات ساسته وعلى رأسهم نوري السعيد تشير إلى اهتمامه بالجامعة والتمسك بميثاقها.

ففي خطاب نوري السعيد الذي ألقاه بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٦ من الإذاعة العراقية استعرض فيه علاقات العراق بالجامعة قائلاً: « إذا استعرضنا تاريخ

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧، بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٣ (هجوم نوري السعيد في الصحف العراقية على أمين عام الجامعة العربية).

(٢) مجلة آخر ساعة، القاهرة، ١٩٧٦/٦/١٩.

الجامعة منذ تأسيسها تجلت لنا الخلافات المؤسفة التي أضعفتها، فقد أردناها جامعة توحد كلمة العرب، وارتضينا مصر مقراً لها وسعينا لأن تكون الجامعة خطوة إيجابية تعقبها خطوات لتحقيق الوحدة العربية التي كانت هدف الثورة العربية الكبرى، ولكن الجامعة برهنت على أن غيرنا قد أرادها أن تكون أداة للتفرقة وميداناً للتنافس ومركزاً للاستغلال». وختم نوري كلمته موضحاً أنه لا أحد ينكر الهزات التي تعرضت لها الجامعة منذ تأسيسها بسبب تضارب مواقف بعض الدول العربية مع الموقف العراقي(١).

ولقد ذكر برهان الدين باش أعيان وزير خارجية نوري السعيد (أثناء محاكمته) أنه أثناء عمله في وزارة الخارجية حاول تقوية الجامعة العربية والعمل على تحويلها إلى أداة فعالة وقادرة على تحقيق الأهداف العربية التي أسست من أجلها، وحاول وضع حد لتأخر العراق عن دفع ما عليه من أقساط مستحقة في ميزانية الجامعة. ولكن نوري السعيد كان يمانع في ذلك أشد الممانعة. بحجج مختلفة ، منها أن نسبة ما يدفعه العراق قد زاد في السنين الأخيرة، وأن ميزانية الجامعة تضخمت بدون مبرر، وأن هناك دولاً أخرى لم تدفع ما عليها للجامعة أيضاً(٢). وعلى أثر قيام الوحدة المصرية ـ السورية هاجم نوري السعيد الجامعة وأوضح أنها أصبحت اسماً بلا مسمى.

ثالثاً :نوري السعيد والمشاركة العراقية في نشاطات الجامعة

سوف تتناول الدراسة هذا الموضوع من خلال تتبع المشاركة العراقية في نشاطات الجامعة والمتمثلة في :أولاً المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ثانياً مجال التعاون العسكري والاقتصادي أو ما هو معروف باسم الضمان الجماعي العربي.

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ بغداد، ملف ٢١٧/٧/١، ٢٤/١٢/١٩٥٦، (خطاب نوري السعيد بمناسبة العدوان على مصر).

(٢) وزارة الدفاع العراقية، المحاضر الرسمية لجلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، ج٤، بغداد، ١٩٥٩، ص١٣٢٣.

أولاً : المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل

إن فكرة مقاطعة البضائع الصهيونية في فلسطين ترجع إلى عام ١٩٤٤ أي قبل توقيع ميثاق جامعة الدول العربية. ففي لقاء تم بين نوري السعيد والسفير البريطاني في بغداد إثر عودة نوري من عمان ديسمبر ١٩٤٤، أوضح نوري للسفير مخاوف الفلسطينيين حول ما تردد من إشاعات حول نية الحكومة البريطانية تبني فكرة التقسيم كحل للقضية الفلسطينية، وأن الخطة تدارسها مندوبو الدول العربية في القاهرة، واتفقوا على كيفية مواجهتها بشكل جماعي، وتتمثل هذه المواجهة بالمقاطعة الكاملة وعدم الاعتراف بالدولة اليهودية، وعدم قيام أي علاقات تجارية معها من أي نوع، وعدم السماح لأي يهودي أجنبي بدخول الأراضي العربية(١).

وأبدى نوري مخاوفه من أثر سياسة المقاطعة على علاقات الدول العربية مع بريطانيا. ولكنه أضاف أنهم مصممون على تنفيذ هذه المقاطعة مهما كانت النتائج التي ترافقها في حالة الإصرار على قرار التقسيم. وأضاف نوري أنه سوف يغادر بغداد إلى القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩٤٤ ويتوقع أن يتوصل ممثلو الدول العربية إلى قرار حسب الخطط السابقة، وأنهم سيبلغون حكومة صاحب الجلالة بقرارهم، وأنه كان قد أخبر اللورد «موين» بأن رد فعلهم حيال التقسيم سوف يكون المقاطعة. وطلب نوري من السفير البريطاني أن يبلغ حكومته بهذه الآراء ولم يطلب رأي السفير(٢).

وقد علق السفير البريطاني على تلك المقابلة بقوله إنه قد حذر نوري من النتائج الخطيرة بالنسبة للأقطار العربية إذا ما حاولت في أي وقت معارضة حكومة صاحب الجلالة في مثل تلك القضية الهامة وإنه أخبر نوري أن حكومة صاحب الجلالة لم تتوصل إلى قرار بهذا الخصوص بالنسبة لفلسطين. وأوضح

---

(١) F.O., 371-40138, E 7436-95-31, Telegram No. 1006, Sir Cornwallis (Baghdad) to Foreign Office, 4th December 1944.

(٢) Ebid.

السفير أنه لم يكن متأكداً إلى أي حد كان نوري يتكلم باسم الحكومات العربية، إلا أنه (أي السفير) متأكد أن الحكومة العراقية مستعدة لاتخاذ أي إجراء أو القيام بأي عمل. وأضاف السفير أنه حذر نوري الذي اجتمع به في اليوم التالي من تبني سياسة المقاطعة لجميع أنواع التجارة مع فلسطين. ويوضح السفير أنه على ما يعتقد قد نجح في إقناع نوري بذلك.

ولكن يبدو أن نوري لم يأخذ بنصيحة السفير البريطاني حيث بعث برقية بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٤٤ (أي في نفس اليوم الذي أبرق فيه السفير برقيته) إلى رئيس الوزراء حمدي الباجه رسالة أوضح فيها ما لمسه خلال زيارته الأخيرة للأقطار المجاورة ما تصدره المعامل والمصانع اليهودية في فلسطين إلى تلك الأقطار وإلى العراق من المصنوعات والمواد المختلفة التي معظمها من المواد الكمالية المغشوشة أو الغير ضرورية(١).

ثم بين نوري تأثير هذا الاستيراد المتواصل على رؤوس الأموال العراقية إذا ما استمر سحبها إلى فلسطين الأمر الذي يرافقه تقوية الاقتصاد اليهودي وإضعاف الاقتصاد العراقي. ولذا طلب نوري من رئيس الوزراء أن يوعز باتخاذ الإجراءات لمنع استيراد المصنوعات الفلسطينية غير الضرورية لحياة الفرد العراقي، وقد عرف نوري المصنوعات الضرورية بالأقمشة القطنية والصوفية والحريرية و الألبسة المصنوعة منها وما يماثلها(٢).

ويتضح مما سبق أن نوري لم يطالب بمقاطعة جميع أنواع التجارة مع فلسطين وإنما حصرها في الكماليات والمصنوعات غير الضرورية، بينما لم يمانع في استيراد المصنوعات القطنية والحريرية والصوفية.

وخلال اجتماعات مجلس الجامعة عام ١٩٤٥(٣) كان نوري السعيد أول

---

(١) جريدة الأخبار، بغداد، ٢٥/ ١/ ١٩٤٧.

(٢) نفس المرجع.

(٣) جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دور الانعقاد العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة، الجلسة السابعة، ٢٤/ ١١/ ١٩٤٥، ص١٢٨.

من أثار قضية مقاطعة الصناعات التي يعيش عليها اليهود، حيث أشار نوري خلال الجلسات إلى أن المقاطعة للبضائع الإسرائيلية مهمة جداً لأن الاقتصاد هو السياسة التي يرتكز عليها اليهود في العالم، حيث بدأوا في فلسطين أولاً بالأمور الزراعية ثم تحولوا بعد ذلك إلى الاستيلاء على الأراضي ثم إلى الصناعات الصغيرة، وتوسعوا خلال الحرب في الصناعات. وهو المنهاج الذي يسيرون عليه في الوقت الحاضر. وأوضح نوري أن دول البحر المتوسط مثل تركيا قد شعرت بخطر ذلك مما دفعها إلى زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الصهيونية ولذلك بهدف حماية صناعاتها المحلية.

وأضاف نوري أنه يجب على الدول العربية أن تبدأ بالمقاطعة ولكن مع التفريق بين الصهيونية واليهودية حيث أن المقاطعة لا تتناول اليهود المقيمين فى البلاد العربية لأنهم مواطنون في دولهم، حيث أن المطلوب مقاطعة المنتجات الصهيونية في فلسطين، فإذا لم يكف هذا تقاطع الوكالات الصهيونية. وأضاف نوري أن المقاطعة تشمل أيضاً مسألة التصدير إلى فلسطين[١]. وفي الجلسة العاشرة من جلسات الجامعة تم الاتفاق على تشكيل لجنة يرأسها نوري السعيد للاتفاق على صيغة اقتراح للمقاطعة العربية للبضائع الصهيونية[٢].

ووافق مجلس الوزراء العراقي في ٣/ ١٢/ ١٩٤٥ على قرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٣١/ ١١/ ١٩٤٥ القاضي بمقاطعة البضائع الصهيونية كما انعقدت لجنة التموين العراقية بتاريخ ١/ ١/ ١٩٤٦ وقررت منع استيراد البضائع الصهيونية منعاً باتاً.

بدأت المقاطعة العراقية للبضائع الصهيونية اعتباراً من ٢/ ١/ ١٩٤٦ وتمثلت في منع استيراد البضائع الصهيونية ومنع تصدير أي مادة إلى فلسطين

---

(١) جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دور الانعقاد العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة، الجلسة العاشرة، ١/ ١٢/ ١٩٤٥، ص١٦٠-١٦١.
(٢) نفس المصدر، ص١٦٣.

من العراق إلا بتصريح اعتباراً من ذلك التاريخ بقصد منع تصدير المواد الاستهلاكية للصهيونيين فى فلسطين والسماح بتصدير المواد الاستهلاكية للعرب.

لم يقتصر دور نوري السعيد على دفع العراق للمشاركة في تنفيذ قرارات الجامعة العربية في مقاطعة البضائع الصهيونية ، ولكن تعداه إلى نواحي إيجابية أخرى تمثلت في دعم المصانع العربية في فلسطين كي تنافس المصانع الصهيونية. فقد تدخل نوري السعيد عام ١٩٤٧ من أجل استمرار العمل في معامل الغزل في فلسطين بتأمين حصولها على بعض الآلات النادرة التي تعذر استيرادها من الخارج لتسيير العمل في المصانع ، ووصلت هذه الآلات إلى بغداد حيث نقلت إلى فلسطين[١] .

وعندما قامت دولة إسرائيل استمرت المقاطعة العربية لإسرائيل، كما استمرت المشاركة العراقية من خلال التعاون مع جامعة الدول العربية. ففي اجتماع لجنة فلسطين بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٠ وافقت اللجنة بالإجماع على اقتراح المندوب العراقي، والذي نص على : منع التموين والشحن عن السفن التي تضبط عليها مهربات حربية أو تكون ناقلة لمهاجرين يهود إلى فلسطين، مع تبادل المعلومات بين الدول العربية، وعقد اتفاقيات تجارية بين الدول العربية ، من أجل نظم التمويل ولمنع تهريب البضائع[٢].

وفي أثناء وزارة نوري السعيد الحادية عشرة وبالتحديد في ١٠ أغسطس ١٩٥١ تأسس في بغداد مكتب إقليمي للمقاطعة وأسندت رئاسته إلى مفتش الجمارك والمكوس، ولجنة تجتمع أسبوعياً وتتألف من المدير العام للدائرة العربية في وزارة الخارجية ومدير الأموال المستوردة (وزارة المالية) ومدير التجارة (وزارة الاقتصاد) ويرأسها رئيس المكتب[٣].

---

(١) جريدة الأخبار، ٢٥/١/١٩٤٧.

(٢) ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧١، ص٣٦٦.

(٣) نفس المرجع، ص٣٦٧.

ولكن عندما لم تحذ الدول العربية حذو العراق من تطبيق أساليب صارمة في المقاطعة، طلب نوري السعيد من أمين المميز ممثل العراق في اجتماع مكاتب المقاطعة أن تتخذ الدول العربية قرارات حازمة وصريحة بهذا الخصوص، لأنه لا توجد مقاطعة عربية لإسرائيل بالمعنى الذي قصد عندما قرر إنشاء مجلس الجامعة[١].

ولم تقتصر جهود العراق على مقاطعة إسرائيل اقتصادياً، وإنما قام العراق بإيقاف ضخ النفط العراقي إلى حيفا عندما اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية. فمنذ سقوط حيفا بيد اليهود في أبريل ١٩٤٨ طالبت جريدة الأخبار البغدادية في كلمة تحت عنوان «النفط العراقي يجب أن يحرم منه الصهاينة بشكل يشل نشاطهم الحربي»، حيث طالبت الجريدة بقطع النفط عن حيفا باعتبار أن ذلك عمل عسكري وطني هام. وبالفعل أوقف ضخ النفط العراقي إلى حيفا[٢].

ولكن عندما تولى نوري السعيد الوزارة عام ١٩٤٩، وبسبب الأزمة المالية، فقد عرض على شركات النفط تقديم قرض للحكومة بقيمة ٣ ملايين دينار مقابل استئناف ضخ النفط إلى ميناء حيفا. وقد عرض نوري السعيد الفكرة على الجمالي (وزير خارجيته) فرفضها وهدد بالاستقالة مما اضطر نوري السعيد إلى التراجع، حيث جاء البيان الرسمي ١٩٤٩/٨/٢٥ الذي صدر في أعقاب محادثاته مع شركات النفط متضمناً: «أنه جرت مداولات بين فخامته والحكومة البريطانية وشركات النفط بشأن ضخ النفط إلى حيفا، فأظهر العراق تمسكه بعدم الضخ إلى أن تحل قضية مصفاة النفط»[٣].

ولقد أبدى إيدن تذمره من وقف ضخ النفط العراقي وذلك أثناء خطابه في مجلس العموم البريطاني، وأوضح أن خسائر بريطانيا نتيجة لذلك تقدر بمليون

---

(١) الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية، ص٣٦٤.
(٢) الأخبار، ١٩٤٨/٩/١٤.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٦٨، ص٩٤، محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، ط١، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٤، ص٣٣.

دينار سنوياً. ولقد نشرت صحيفة الحوادث العراقية (الموالية للحكومة) شروطاً قالت إنه يجب تحقيقها لاستئناف ضخ النفط ، ويأتي على رأس هذه الشروط تدويل مدينة حيفا وأن تخفف إسرائيل من تشددها. واشترطت الصحيفة لقبول العرب التدويل الشروط التالية[1]:

١ ـ عزل حيفا جغرافياً واقتصادياً وسياسياً وإدارياً عن سائر أراضي إسرائيل ، وإخضاعها لسلطة دولية لا سبيل إلى التأثير فيها.

٢ ـ السماح لجميع العرب السابقين في حيفا بالعودة إلى ديارهم وأملاكهم القديمة ومباشرة أعمالهم السابقة.

٣ ـ حرمان إسرائيل من الزيت الذي يكرر في حيفا.

٤ ـ اعتبار مدينة حيفا مدينة دولية وعدم الاكتفاء بتدويل الميناء.

ولكن هذه الشروط لم تلق قبولاً من أحد وأغلق الموضوع خاصةً بعد استكمال خط النفط العراقي عبر سوريا إلى المتوسط، وتوقيع العراق اتفاقاً مربحاً مع الشركات الأجنبية في فبراير ١٩٥٣.

ثانياً : ميثاق الضمان الجماعي العربي

مع أن حديث الدفاع العربي المشترك كان متصلاً في تقدير الرأي العام العربي بنكبة فلسطين ١٩٤٨ ، وكان الزعماء العرب يستغلون العاطفة القومية في دعوتهم إليه، ففي حقيقة الأمر إن فكرة الضمان الجماعي العربي كانت في فكر نوري السعيد، ويظهر ذلك واضحاً من خلال المذكرة التي قدمها نوري إلى المستر ريتشارد كيزي وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، وذلك على أثر المقابلة التي تمت بين نوري السعيد وبين المستر كيزي في القاهرة عام ١٩٤٢.

ويؤكد ذلك سيد نوفل بقوله :« إن هذه الفكرة أوضع ما تكون في أذهان

---

(١) جريدة الحوادث، بغداد، ٦/ ٧/ ١٩٥١.

الذين دعوا منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء وحدة عربية تامة أو اتحاد عربي، بل إن الذين سعوا إلى الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى في مباحثات إنشاء الجامعة قد دعوا إلى وحدة الدفاع العربي بعد أن يتحقق لهم ما يبتغون. وقد تحدث بهذا نوري السعيد المبشر بالهلال الخصيب إلى المستر ريتشارد كيزي . . .»[١] .

كما ظهرت فكرة الضمان الجماعي مجدداً عام ١٩٤٣ أثناء مشاورات الوحدة العربية بين مصر والعراق، فقد طرح نوري السعيد أثناء مشاوراته مع النحاس أن «يكون التعاون بين الدول العربية الراغبة في ذلك في المجالات السياسية ويشمل الدفاع ، والشؤون الخارجية وحماية الأقليات، والشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية»[٢].

وأثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام عاد الحديث عن فكرة الضمان الجماعي، فقد طرح مصطفى النحاس أمام الوفود العربية نتائج مشاورات الثنائية مع الأطراف العربية التي اشتركت في المشاورات، وكان في مقدمة ما طرحته بعض الوفود العربية مسألة التعاون السياسي.

وسوريا أيضاً كان لها دور في طرح هذا الموضوع ، حيث أوضح سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا ضرورة التعاون في المجالات الدفاعية، إذا ما تعرضت إحدى الدول العربية للخطر[٣]. ولكن كان من الصعب تحقيق الاقتراح السوري في ذلك الوقت نتيجة للمعارضة السعودية واللبنانية الذين اعتبراه انتقاصاً لسيادة الدول العربية ، ولأن بعض الدول العربية لها ارتباطات تعاهد مع بريطانيا (العراق، مصر) أو احتلال البعض منها (الأردن وسوريا ولبنان)[٤].

ولكن بعد أن تأكد أن المواجهة العسكرية بين البلدان العربية والمنظمات

(١) سيد نوفل، المرجع السابق، ص١٠٧-١٠٨.
(٢) ملخص محاضر جلسات مشاورات الوحدة العربية، الجلسة الأولى، ص١-٢.
(٣) محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، الجلسة الثالثة، ص٢٦.
(٤) نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم، ص١٠.

الصهيونية في فلسطين أمر لا مفر منه، رأت الحكومة السورية برئاسة جميل مردم، ضرورة إعادة النظر في إيجاد نظام دفاع مشترك بين دول الجامعة التي لها اهتمامات بقضية فلسطين، وذلك عندما قدم الوفد السوري لمجلس الجامعة العربية اقتراحاً يطالب بعقد معاهدة تحالف سياسي وعسكري بين دول الجامعة[١]. كما قدم الدكتور إبراهيم عاكف الآلوسي عضو الوفد العراق إلى اجتماعات الجامعة في دورتها التاسعة اقتراحاً إلى مجلس الجامعة دعا فيه إلى تشكيل لجنة عسكرية لمعالجة الوضع العسكري على أرض فلسطين في ذلك الوقت[٢]. إلا أن الاقتراحين السوري والعراقي لم يلقيا الاستجابة الكاملة وأحيلا إلى اللجنة السياسية التي أضافتهما إلى وثائق الجامعة العربية.

وجاءت حرب عام ١٩٤٨ لتؤكد ضعف مقدرة جامعة الدول العربية على تجميع أو تكتيل كل إمكانيات الأعضاء بها، واستخدامها لتحقيق هدف واحد، حتى ولو كان ذلك هو المواجهة مع إسرائيل، مما أدى إلى فقدان الثقة من جانب العرب في الجامعة وقدرتها وكاد يصيب الجامعة بالشلل. وأظهرت هذه الحرب ضرورة العمل على تحقيق أمنها خاصة في ظل تضخيم الانتصار الإسرائيلي وتزايد الشكوك المتبادلة بين الدول والقيادات العربية.

وكان لانقلاب حسني الزعيم وتدخل الأمين العام عبد الرحمن عزام من أجل إفشال الوحدة العراقية ـ السورية وما تبع ذلك من هجوم نوري والعراق على الجامعة كما أوضحنا آنفاً، بالإضافة إلى النتائج التي تمخضت عنها حرب فلسطين وهجوم المسؤولين العراقيين على الجامعة العربية، والمحاولات المتكررة التي أخذت تبذلها أنظمة الحكم العراقية والسورية لإقرار صيغة محددة للاتحاد بين البلدين ، كان لكل ذلك أثره في التعجيل بطرح فكرة مشروع

---

(١) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي السابع لمجلس الجامعة، الجلسة العاشرة، ٢٢ فبراير ١٩٤٨، ص١٩٣-١٩٤.

(٢) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي التاسع لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة، ٣ نوفمبر ١٩٤٨، ص٤٠-٤١.

الضمان الجماعي. فخلال اجتماعات الجامعة العربية في أكتوبر ١٩٤٩م تحركت الحكومات العربية (مصر والسعودية ولبنان) المناوئة لفكرة الوحدة بين العراق وسوريا لإحباطها، فأعيد مجدداً طرح فكرة الضمان الجماعي العربي كبديل لفكرة الوحدة العراقية ـ السورية.

ولكن فكرة الضمان الجماعي لم تطرح هذه المرة من قبل العراق ـ كما أوضحنا ـ وإنما طرحت هذه المرة من قبل السعودية وتبنتها مصر وأيدها كل من لبنان واليمن، انطلاقاً من وحدة الهدف والغاية التي تجمعهم، وهي معارضة أي اتحاد بين العراق وسوريا. وقد حاول كل من لبنان ومصر والسعودية بحث موضوع الاتحاد العراقي ـ السوري فرفض ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا وهدد بالانسحاب وكان رده حاسماً، مما دفع المندوب السعودي إلى الرد عليه، قائلاً: « مادمت خائفاً من اليهود وتريد ضماناً من العراق، فليكن أكثر من ذلك ضماناً جماعياً تشترك فيه مصر والسعودية والأردن ولبنان. أليس اشتراك هذه الدول وخاصة مصر التي تملك من الإمكانيات أكثر مما يملكه العراق، أضمن من ضمان دولة واحدة ». فلم يجب القدسي وطلب استشارة دمشق[١]. وأيده في دفاعه **نوري السعيد** رئيس وفد العراق إلى اجتماعات الجامعة، إذا اعتبر هذا **التصرف من قبل** مجلس الجامعة منافياً لروح ونص المادة التاسعة من ميثاق **الجامعة العربية**[٢].

وأمام إصرار الوفد السوري على عدم أحقية مجلس الجامعة في بحث التقارب العراقي ـ السوري ودعم نوري السعيد لموقف القدسي دعماً قوياً، بادرت مصر بطرح أفكارها وتصورها لما يجب أن يكون عليه شكل التعاون بين البلدان العربية. فأعلنت بأن التصدي للخطر الإسرائيلي لا يكفله توحيد دولتين يختلف فيهما نظام الحكم، ودرجة الاستقلال، وبالتالي فإن الجامعة العربية هي

(١) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي الحادي عشر لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة، ٢٣ أكتوبر ١٩٤٩، ص٦٤.
(٢) نفس المصدر.

الإطار الذي يتيح للعرب تبني فكرة بديلة تستند إلى العمل العسكري الموحد بدلاً من الاتحادات الثنائية[1].

وهكذا تتضح عناصر تلك المشكلة التي تشعبت بين اتجاهين : اتجاه يدعو للاتحاد الثنائي بين العراق وسوريا، واتجاه ثان نحو الضمان الجماعي ، وهذا المشروع قررت اللجنة السياسية إرجاءه هو الآخر، إذ نهضت ضده مشكلة خضوع بعض الدول العربية للنفوذ الاستعماري وخشيت الدول التي استقلت من الدخول في منطقة هذا الضمان.

وتنفيذًا للقرار المبدئي الذي اتخذه مجلس الجامعة في جلسته بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٩ بشأن قيام ضمان جماعي عربي بين الدول العربية ، تشكلت لجنة من مندوبين في كل دولة لوضع صيغة المشروع ، على أن تضم إليها عند التطرق إلى القضايا العسكرية والاقتصادية خبراء مختصين من كل دولة، ثم تعرض نتيجة عملها على اللجنة السياسية تمهيداً لعرضها على المجلس[2].

عقدت لجنة الضمان الجماعي أولى جلساتها بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٤٩ برئاسة عبد الخالق حسونة وكيل وزارة الخارجية المصرية آنذاك، وقدم في هذه الجلسة عدة مشاريع من البلدان العربية التالية : العراق، سوريا، لبنان، مصر تبين تصورات حكومات هذه الدول لمفهوم الضمان الجماعي ، وقد تأثر مشروع كل حكومة بمواقفها ومصالحها الخاصة.

والمشروع العراقي وضعته لجنة مشكلة من وزارتي الدفاع والخارجية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٤٩ . ولقد عرض نوري السعيد هذا المشروع على مجلس الوزراء بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٤٩ حيث تمت الموافقة عليه وعلى الملحق المرفق به. ويتألف المشروع من تسع مواد حول

---

(١) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي الحادي عشر لمجلس الجامعة، الجلسة السادسة، ٣٠ أكتوبر ١٩٤٩، ص٢٥٨.

(٢) سيد نوفل، المرجع السابق، ص٣٧٥.

اتخاذ مواقف موحدة في السياسة الخارجية (مادة١)، وتوحيد الجهود لحل المنازعات سلمياً (مادة٢)، واعتبار الهجوم المسلح على أحد المتعاقدين هجوماً على الجميع يتطلب المعاونة الجماعية (مادة٣)، مع الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية (مادة٤)، ويكون الدفاع المشترك عن أقطار دول الجامعة وفق المادة (١) من الملحق (مادة ٥). وتقديم التسهيلات بأنواعها لجيوش الفرقاء في حالة الدفاع المشترك (مادة٦)، والملحق جزء من المعاهدة (مادة٧) إبرام المعاهدة (مادة٨)، ومدتها (مادة٩).

أما الملحق فهدفه تنفيذ المواد (٣، ٥، ٦)، وتدور حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ التعاون والدفاع المشترك على مستويين : العسكري بتأليف لجنة استشارية عسكرية دائمة من رؤساء أركان جيوش الدول العربية، والاقتصادي في استثمار موارد الدول المتعاقدة وتنسيق صناعاتها لصالح الدفاع المشترك وخدمة المجهود الحربي[١].

وقد وصف سيد نوفل المشروع العراقي بأنه تجاهل ميثاق جامعة الدول العربية وأدمج الارتباط العربي مع الالتزام بالسياسة البريطانية في المجال الدولي وتكريس معاهداتها مع الأقطار العربية، والنسج على منوال حلف الأطلنطي بالاعتماد على الدعم الأجنبي دون الدعم القومي[٢].

أما ينعام فقد وصف المشروع العراقي بأنه مقيد لسياسة الدول العربية وبخاصة الخارجية بشكل يجعل قبوله صعبا من جانب الدول العربية[٣].

أما المشروع السوري فقد دعا إلى إقامة اتحاد عربي شامل بين البلدان العربية باعتباره الوسيلة الوحيدة للضمان الجماعي العربي، وأن إقرار مبدأ

---

(١) جميل عائد الجبوري، العراق وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٩٨٢، ص٤٦٧-٤٦٨.

(٢) سيد نوفل، المرجع السابق، ص١١٧.

(٣) Yina'am, S., Iraq Politics, 1948-52, Middle Eastern Affairs, iii, December 1952, p.306.

الوحدة يجب أن يكون سابقاً لبحث مشروع الضمان الجماعي العربي[1]. أما مشروع لبنان فقد ركز على النواحي الاقتصادية أكثر من غيرها، كما أكد على احترام استقلال البلدان العربية.

وجاء المشروع المصري مختلفاً عن المشاريع الثلاثة إذ أبرز دور الجامعة العربية في ميدان الدفاع المشترك، وجاء متفقاً مع المشروع اللبناني في كثير من المبادئ التي تضمنها، وقد خالف المشروع العراقي ذي الاتجاه الغربي، حيث اعتبر المشروع المصري الضمان الجماعي العربي هو الأساس بعيداً عن الأحلاف الغربية[2].

وعند النظر في المشاريع الأربعة المقدمة إلى لجنة الضمان الجماعي يتضح لنا التنافس والاختلاف بينها، حيث كانت تمثل ثلاث اتجاهات واضحة هي:

الاتجاه الأول: يمثل كلاً من مصر والسعودية واليمن ولبنان، ويدعو هذا الاتجاه إلى ضرورة قيام ضمان جماعي عربي يعتمد اعتماداً كليًّا على الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، وعدم ربطه بأية أحلاف أجنبية.

الاتجاه الثاني: يمثل كلاً من العراق والأردن، وكان أصحاب هذا الاتجاه يؤيدون قيام ضمان جماعي عربي كجزء من حلف عسكري لدول منطقة الشرق الأوسط، ويعتمد هذا الحلف على مساندة الدول الغربية.

الاتجاه الثالث: ويمثل سوريا، وكانت ترغب في قيام وحدة أو اتحاد بينها وبين العراق، ولما حالت بعض البلدان العربية دون تحقيق ذلك، دعت إلى قيام اتحاد عربي موسع يجمع البلدان العربية كلها باعتبارها الأساس الذي لا مناص منه لتحقيق الضمان الجماعي العربي.

لقد اضطر نوري السعيد إلى مجاراة القادة العَرب الآخرين المعارضين

---

(١) جميل عائد الجبوري، العراق وجامعة الدول العربية، ص٤٦٩.

(٢) نفس المرجع، ص٤٧٢-٤٧٣.

لوحدة سوريا والعراق بالقبول بمشروع الضمان الجماعي العربي، لأن معارضته هذا التيار العربي الرسمي العريض سوف يؤدي إلى تفجير الصراع السياسي الخفي بين الجانبين بشكل علني، مما ينعكس بالتالي على الخطوات الوحدوية المزمع إعلانها مع سوريا، لذلك فإن الموافقة على تلك الأفكار التي طرحها الوفد المصري من حيث المبدأ تأتي في إطار حرص نوري السعيد و العراق على الهدف الاستراتيجي تجاه سوريا، فضلاً عن محاولات نوري لأخذ زمام المبادرة لكسر طوق العزلة الذي فرضته الأحداث على النظام العراقي بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

لقد كانت موافقة نوري السعيد ترتكز على أساس أن هذا الموقف لن يكون له أي تأثير في خططه الرامية إلى توحيد سوريا والعراق. وقد اتضح هذا من حجم المساهمة العراقية في وضع الصيغة النهائية لفكرة الضمان الجماعي، بالإضافة إلى المقترحات التي تقدم بها نوري السعيد إلى الجامعة العربية وتلك الآراء التي أبداها خلال المناقشات المستفيضة[١].

وقد وصف أحمد الشقيري موقف نوري السعيد في هذه الاجتماعات بقوله: «إن نوري السعيد لعب دوراً بارزاً في مسخ هذا المشروع، فكان في كل جلسة يأتي بنص جديد ثم يعود ليعدله فيما بعد، وينتهي في النهاية بشيء جديد...»[٢]. ويُضيف الشقيري أن الوفود العربية كانت تجاري نوري السعيد في مقترحاته حتى لا تعطيه الفرصة للخروج من الحظيرة العربية.

قابلت الأوساط العراقية مشروع الضمان الجماعي بالمعارضة، حيث اعتبرت المشروع موجهاً ضد وحدة سوريا والعراق. فالصحف العراقية لم تستقبل ميثاق الضمان الجماعي بالحماسة التي استقبل بها في مختلف الأقطار العربية. وقد عدت بعض هذه الصحف الميثاق (أُلعوبة)، وحذرت الساسة

(١) جميل عائد الجبوري، العراق وجامعة الدول العربية، ص٢٣٥-٢٤٣.

(٢) الشقيري، حوار وأسرار، ص١١٦.

العراقيين منه، حتى أن جريدة (صوت الفيحاء) البصرية أشادت في مقالها الافتتاحي بموقف العراق من الوحدة العربية، وهاجمت بعض البلدان العربية وفي مقدمتها مصر والسعودية باعتبارهما طرفين عربيين أساسيين معارضين لوحدة سوريا والعراق. أما صحيفة (اليقظة) فلقد حملت على الجامعة العربية وفشلها في معالجة القضايا العربية[١].

وعلى الصعيد الرسمي فقد وصف نوري السعيد المشروع بأنه: « وجه بدون قسمات، وعندما تتم هذه القسمات نبدأ في تأمل الوجه لنعرف ما هو... وإن نجاح هذه المشاريع يتوقف على ضرورة وجوب مراعاة التزامات كل دولة، على أن تقوم كل دولة بتنفيذ التزاماتها. وكذلك وجوب دراسة الحالة الداخلية والعلاقات الدولية على اختلاف أشكالها والمقدرة المالية والعسكرية للدول العربية»[٢].

وفي محاضرة ألقاها نوري السعيد في قاعة الملك فيصل ببغداد في ٦ مارس ١٩٥٠، قال: « إن أمر الاتحاد السوري ـ العراقي والضمان الجماعي بحثته الصحف العراقية والصحف العالمية وهو لا يزال حديث الأندية والمجالس الخصوصية لخطورته الواضحة، وأن العالم ينقسم إلى معسكرين، وأن تركيا بدأت في بناء قوتها اعتماداً على الغرب، وفي حال اندلاع حرب عالمية، فإن أقرب بلد من البلدان العربية معرض للخطر هو العراق، لذا يجب أن يكون العراق الحصن للبلدان العربية، وأن سقوط العراق يشكل خطراً على البلدان العربية الأخرى، وهذا الخطر يحدد أبعاده العراقيون وليس المصريون، وأن عدم ارتباط سوريا بمعاهدة مع دول غربية يجعلها نقطة ضعيفة وسط الصراع الدولي، وأنه إذا لم يكن هناك اتحاد بين سوريا والعراق فليس هناك ما يضمن سلامة سوريا»[٣].

---

(١) جريدة اليقظة، بغداد، ٧/ ١١/ ١٩٤٩.

(٢) سامي الحكيم، الضمان الجماعي العربي، ط٢، القاهرة، مطبعة العرفان، ١٩٦٥، ص١٨-١٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الاتحاد السوري ـ العراقي والضمان الجماعي، المحاضرة =

ولـم يوقع نوري السعيد على ميثاق الضمان الجماعي[1] إلا في فبراير ١٩٥١ بعد أن تحفظ على ما جاء في المادة السادسة بقوله: « حول التزام الدول بالقرارات التي يتخذها مجلس الدفاع بأغلبية الثلثين، فإن حكم هذه الفقرة الأخيرة لا يسري في شأن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة أو الجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح، إذ إن لهذا الشأن حكماً خاصاً تضمنته المادة الرابعة »[2].

ويقول الشقيري إن هذا التحفظ الذي ذيل به نوري السعيد توقيعه على ميثاق الضمان الجماعي لم يفهمه أحد حتى الآن، وأنه فعل ذلك للمشاركة والمعاكسة، وليبرر تحت ذلك التحفظ الغامض أي تحرك سياسي له في المستقبل[3].

ورغم توقيع نوري السعيد على الميثاق فإنه عندما عاد إلى بغداد قال لمراسل صحيفة (المصري) في بغداد: « إني مع احترامي للأسباب التي دعت إلى إيجاد هذا الميثاق إلا أنني لا أرى ضرورة توقيع مثل هذه المواثيق بين الدول العربية، وإنني أعود فأكرر أنني لا أثق بها، وعندما أشعر بالريبة في عقدها أشعر في نفس الوقت بحدوث ما يباعد بين الأقطار العربية»[4].

وفي المجلس النيابي العراقي تعرض الميثاق لهجوم شديد من جانب بعض النواب، حيث وصف الميثاق بأنه يمثل مقاومة للاتحاد السوري ـ العراقي، وأنه وُظف لخدمة المصالح المصرية ـ السعودية. وعلى الرغم من هذه المعارضة أقر البرلمان العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس

= التي ألقاها نوري السعيد في قاعة الملك فيصل بغداد في ٦ مارس، بيروت، دار الكشاف، د.ت، ص١٣-٢٠.

(١) لمزيد من التفاصيل عن مواد الميثاق، انظر: يوسف خوري، مشاريع الوحدة العربية ١٩١٣-١٩٨٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص١٦٠-١٦١.

(٢) المادة الرابعة: تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

(٣) الشقيري، حوار وأسرار، ص١١٥-١١٦.

(٤) وزارة الدفاع العراقية، محكمة الشعب، ج٦، بغداد، ١٩٥٩، ص٢٤٩٨.

١٩٥٢ لائحة قانون تصديق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية[١].

وأخيراً ترى الدراسة أن الجامعة العربية لم تستطع حتى الآن القيام بدور ملحوظ وفعال في السياسة العربية، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

أولاً: إن الجامعة العربية ولدت منذ اليوم الأول وفيها قصور تكويني يفرض عليها الأخذ بالقاعدة التي تتبعها القوافل في الصحاري، وهي القائلة: «سيروا سير أضعفكم»، فالمجموع يسير بسرعة الأضعف، فالضعيف هو الذي يضغط على المتقدم وليس العكس.

ثانياً: أهم ما عطل الجامعة وقلل من أثرها، هو خارج الجامعة وليس داخلها. فمشكلة الجامعة هي في الأساس مشكلة في الوحدة العربية، وفي وضع فكرة الوحدة العربية الشعبي والرسمي، في نظرة العرب إلى مفهوم الوحدة، كأسلوب تحليل وتشخيص، كأسلوب تعبئة ومواجهة، كأسلوب تحرك وعمل، وكخط لا بديل عنه، ولا محيد، حتى في أصعب الظروف. والمشكلة هذه أعمق من التشتت السياسي الذي عشناه ونعيشه وهو الذي يعكس نفسه على الجامعة.

ثالثاً: إن فشل الجامعة تقع مسؤوليته عموماً على الدول الأعضاء التي ليس للجامعة سلطة ملزمة عليها، فتصميم معظم هذه الدول على اتباع خطة تجعل للمشاكل والاعتبارات المحلية سبقاً على القضايا الحيوية والمصيرية التي تهُم العرب في مواجهة السيطرة الأجنبية ومخططاتها، كانت تفتقر إلى سعة الأفق، وتجاوز الخلافات، والتخلي عن نزعة التحفظ والحذر، وعدم المغالاة في التمسك بالسيادة الفردية الكاملة، والتمرد على الوَضع الراهن.

---

(١) مجلس النواب العراقي، حقائق في السياسة العربية، بغداد، مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٥، ص٥٢،٦٥.

رابعاً: إن ما يمكن أن يقال إنه نجاح سياسي للجامعة العربية تمثل في معاهدة الضمان الجماعي العربي. ولكن مع ذلك فلقد كانت هذه المعاهدة ضعيفة في مختلف جوانبها لعدة أسباب منها:

أ ـ إن نجاح السلامة الاجتماعية للبلدان العربية يتطلب قوة عسكرية كافية، وهذا بدوره يستند إلى طاقة صناعية لها قيمتها، فهل وضعت البلدان العربية المؤيدة للميثاق وتلك المعارضة له، أو عزمت على أن تضع، خططاً شاملة لتصنيع بلادها تصنيعاً واسع النطاق، أم كانت تفكر بالاعتماد على الغرب في تزويدها بالسلاح؟ وقد أثبتت تصرفات الغرب بأنها غير مأمونة الجانب دائماً. وكان الجميع يدرك أن معظم البلدان العربية المنضمة إلى الجامعة لا تستطيع النهوض بالتزاماتها العسكرية.

ب ـ إن الضمان الجماعي ينطوي على أسرار وأهداف عسكرية وغيرها. وهذه تتعارض مع مصالح الدول الكبرى، فما هو الضمان لعدم تسرب الأسرار السياسية والعسكرية إذا كانت ثمة معاهدات بين هذه الدول ودول عربية أعضاء في الجامعة؟ فمن بين الدول الأعضاء السبع الذين تتكون منهم الجامعة توجد مصر والعراق والأردن وثلاثتها مرتبطة بمعاهدات تحالف عسكرية مع بريطانيا، والجامعة لم تفعل شيئاً مُنذ تأسيسها لمقاومة التحالف مع انجلترا، مما يدل على أن الباكين على ميثاق الضمان الجماعي لم يكن هدفهم خلق ميثاق فعال يتصدى للعدوان أياً كان مصدره، وإنما كان الهدف أولاً وأخيراً التصدي للوحدة السورية ـ العراقية.

ج ـ كما شلت الاعتبارات الأسرية والشخصية والإقليمية نشاط الجامعة ولجانها ومجلسها، شلت هذه الاعتبارات اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى ولجانه العسكرية، ورغم ما كان يعقده من اجتماعات ويتخذه من قرارات وينشره من بيانات فلم ينتج عنها أية نتيجة ملموسة مجدية في المجال العسكري.

وبالرغم مما سبق فإن النقطة الايجابية الأولى والأساسية في جامعة الدول العربية منذ تأسيسها هي أن كرست الانتماء العربي للأقطار العربية في إطار مؤسسة سياسية عربية إقليمية. وهذه النقطة ما تزال هي النقطة الإيجابية الأساسية، والتي يستمر النظر من خلالها إلى وجود الجامعة العربية، وأن جميع أشكال التقدم على طريق العمل العربي المشترك أو طريق الوحدة العربية لم يتجاوز هذه النقطة.



الفصل الرابع

نوري السعيد
وسياسة الأحلاف الغربية



أولاً: ملامح السياسة الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

تعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أدت إلى بروز قوى جديدة أصبح لها دور كبير في مجال السياسة الدولية، يأتي على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في حين أدت هذه الحرب إلى إضعاف الدور البريطاني على صعيد العلاقات الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط .

لقد قامت السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على أساس انتهاج استراتيجية عنيفة عرفت دوليًا باستراتيجية الاحتواء . وكان الهدف المعلن لاستراتيجية الاحتواء هو إحباط نزعة التوسع السوفيتي من خلال تطويق الاتحاد السوفيتي وكتلة دول شرق أوربا بجدار ضاغط من المشاريع والأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون توسع النفوذ السوفيتي إلى المناطق التي يسيطر عليها الغرب من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان لهذا الهدف سبب آخر يتلاءم معه ويكمله، من وجهة نظر واضعي هذه الاستراتيجية، ويتمثل في محاولة زيادة قوة الضغوط الموجهة ضد النظام

السوفيتي من خلال العزل والاحتواء حتى ينهار وتنهار معه بالتالي مناطق نفوذه[1] .

وفي إطار التوازن الاستراتيجي بين المعسكرين المتناحرين نظرت الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية باعتبارها حلقة متقدمة مكن نظام الدفاع الشامل عن الغرب، ومن ثمَ فإن أي مكسب للاتحاد السوفيتي فيها يعتبر خسارة للولايات المتحدة والغرب بصفة عامة، لذلك أخذت الولايات المتحدة تسعى وبجميع الوسائل للحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة[2] .

ويمكن تحديد أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بخمسة أهداف هي:

١ ـ حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الدول العربية، ويعنى التوازن في هذا الصدد الحفاظ على قدرة إسرائيل على إلحاق الهزيمة العسكرية بأيّ طرف عربي يتكون من دولة أو أكثر .

٢ ـ استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوربا الغربية واليابان بأسعار معتدلة من وجهة النظر الغربية ومنع دخول الاتحاد السوفيتي في سوق النفط .

٣ ـ حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة والغرب في المنطقة وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين من دون أن يكون من شأن ذلك الإخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل .

٤ ـ محاربة النفوذ السوفيتية في المنطقة واحتواءه وحصاره بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية .

٥ ـ تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع الثقافة الأمريكية في

---

(١) محمد جعفر الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٤٣ .

(٢) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٥٥ .

السوق العربية، وبالذات بعد وجود الثروة النفطية، والحرص على تدوير رؤوس الأموال من خلال التجارة والاستثمار وصفقات السلاح، حتى يعود أكبر جزء من هذه الثروة مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي(١) .

دخل الاتحاد السوفيتي كعنصر جديد في حركة الموازين السياسية والفكرية للحياة العربية بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد أثبت الاتحاد السوفيتي قوته في الشؤون العالمية، وأثبت قوته الداخلية بواقع التصنيع السريع تحت نظام الحكم الاشتراكي، ثم أصبح الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٥٠ نموذجاً لأهم أهداف الزعامة العربية والمتمثلة في الاستقلال عن الغرب، والقوة الاقتصادية المحلية .

فبالنسبة للهدف الأول كان الاتحاد السوفيتي متعاطفاً مع العرب تواقاً إلى أن يلعب دور الوسيط في طرد الغرب من الشرق الأوسط . أما الهدف الثاني فقد تأكدت الرغبة السوفيتية في أن تعتبر أقطار آسيا وإفريقيا نموذجاً للتعامل الاقتصادي والاجتماعي نظراً لنمطه الخاص من الاشتراكية (٢).

لقد تبلورت السياسة السوفيتية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام ١٩٥١ ، حيث أصبح الغرض الرئيسي للاتحاد السوفيتي هو إشعال الخلاف بين الدول العربية والغرب، وذلك بتأييد الحركات القومية كوسيلة للتحالف مع دول العالم الثالث ضد الغرب. كما ساند الاتحاد السوفيتي الحركات التحررية في العالم العربي، مع حرصه على أن يظهر للدول العربية بأنه ليس هناك سبب للاعتماد على الغرب(٣).

عمدت موسكو إلى دعم وتأييد كل حركة تحررية تؤدي إلى استعجال

---

(١) علي الدين هلال، المرجع السابق، ص ٥٧ .

(٢) مورو بيرجر، العالم العربى اليوم، ترجمة محيي الدين محمد، بيروت، دار مجلة الشعر، ١٩٦٣، ص٢٨٠ .

(٣) عبد الحميد شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ ـ ١٩٦٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠،ص٨٠ .

انسحاب بريطانيا، وفرنسا من منطقة الشرق الأوسط، والعمل على إبقاء الولايات المتحدة خارج المنطقة. وأدى هذا إلى أن تسارع الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتعمل في الوقت نفسه على تطويق الاتحاد السوفيتي لإبعاده عن الشرق الأوسط[١].

اختلفت نظرة العرب إلى الاتحاد السوفيتي عن نظرتهم إلى الغرب، حيث لم يتعرض العرب لضغط أو تهديد سوفيتي مباشر، بينما كان يملؤهم السخط والغضب على الغرب الذي سيطر عليهم فترة طويلة[٢].

أما بالنسبية لبريطانيا، فقد تأثر وضعها في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، مما دفعها إلى الاقتناع بأنها لم تعد تملك من القوة والتأثير في المحيط الدولي ما يمكنها من التصرف بمفردها في الشؤون الدولية[٣].

وهكذا أدركت بريطانيا أهمية تنسيق المواقف السياسية مع الولايات المتحدة إزاء القضايا التي تهم دول المنطقة، بهدف تقوية مركزها في التصدي لنوايا الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة، والحركات الوطنية التي تطالب بالتخلص من السيطرة البريطانية على شعوبها. وقد اتضح الوفاق الأمريكي ـ البريطاني تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ المحادثات السرية التي دارت بين الطرفين في واشنطن في أكتوبر ١٩٤٧ بخصوص أبرز القضايا السياسية والعسكرية، والاقتصادية التي تهم دول المنطقة[٤].

وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٤٩ دعت بريطانيا لعقد مؤتمر في لندن، وقد اشترك فيه ميشيل رايت (Michael Wright) من وزارة الخارجية البريطانية، وجورج

---

(١) حسين شذر، العراق وأمريكا ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، بيروت، دار الملتقى، ١٩٩٨، ص٩٥ .

(٢) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة لجنة، بيروت، منشورات المكتب التجاري، ١٩٥٩، ص٨١ .

(٣) حسين شذر، المرجع السابق، ص٨٩ .

(٤) شذر، المرجع السابق، ص٩٧ .

ماك جي (George Mc.Ghee) من وزارة الخارجية الأمريكية ويعاونهما كثير من الخبراء والمساعدين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط. وتناولوا في مباحثاتهم قضايا مهمة في مقدمتها دراسة قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتسوية النهائية لحدود فلسطين، والوسائل التي ينبغي اتخاذها لمكافحة الشيوعية في الشرق الأوسط. كما تناولوا السبل الكفيلة بتنسيق السياسة التي تنتهجها الدولتان في المستقبل. ولكن مع ذلك ظلت الشكوك البريطانية تجاه السياسة الأمريكية قائمة، لأن التجارب علمت بريطانيا ألا تتفق مع رجال وزارة الخارجية البريطانية حول موضوع الشرق الأوسط [١].

أما بالنسبة للعراق فإن بريطانيا لم تكن بعيدة عن تطور العلاقات الأمريكية ـ العراقية، فعلى الرغم من علاقات الود التي ربطت نوري السعيد والوصي عبد الإله، فإن الخلاف ما لبث أن نشب بينهما. وكان موضوع الخلاف أن نوري شك في ذلك الوقت بأن الوصى بدأ يتجه إلى إقامة علاقة خاصة مع الأمريكيين، وذلك في الوقت الذي اشتد فيه التنافس البريطاني ـ الأمريكي على النفوذ في العالم عامة وفي الشرق خاصة. فقد بدأ عبد الإله في التوجه نحو الأمريكيين بعد أن شعر بأن الإنجليز يدعمون نوري السعيد أكثر مما يدعمونه في أي وقت يختلف فيه الاثنان، لذلك رأى الوصي أن يوفر لنفسه غطاء آخر [٢].

ونظراً لرغبة الولايات المتحدة في أن تحل محل النفوذ البريطاني في العراق، فإنها بدأت في التقرب من عبد الإله. ففي ٢٢ مايو ١٩٤٥ قام عبد الإله بزيارة الولايات المتحدة، وقد تم نقله ومرافقيه من بغداد إلى نيويورك على متن إحدى الطائرات المخصصة لاستعمال الرئيس الأمريكي. وفي واشنطن قلده الرئيس الأمريكي وسام الاستحقاق من درجة القائد الأعلى، وهو وسام لا

---

(١) المصرى (القاهرة)، ٢٣/١١/١٩٤٩ .

(٢) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً : حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني، ٤١ و٥٨ فى العراق، ط٢، بغداد، شركة المعرفة، ١٩٨٨، ص١٢٩ .

يمنح إلا نادرًا. وهذه الزيارة تأتي ضمن عملية إعادة ترتيب خارطة النفوذ في العالم بعد الحرب الثانية. وقد عبر سندرسن (Cynderson) السفير البريطاني في بغداد عن قلقه لهذه الزيارة وما يمكن أن تؤدي إليه من إحلال النفوذ الأمريكي محل البريطاني في العراق(١).

لقد أدت هذه التطورات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلى أن تلعب الولايات المتحدة دوراً قيادياً في المنطقة، في حين دفعت هذه التطورات بريطانيا إلى أن تفقد استقلالها السياسى على الصعيد الخارجى وأصبحت جزءًا من المخطط العالمي للمعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة. وكان في مقدمة أسباب تقدم الولايات المتحدة وتراجع بريطانيا أن الأوساط السياسية الأمريكية أنهت عهد العزلة والتردد الذي كانت تقف فيه، وشجعها على ذلك أن البلاد خرجت من الحرب كأكبر دولة صناعية وتجارية وعسكرية (٢).

ثانياً: البيان الثلاثي

فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ما عرف باسم (البيان الثلاثي) وقد جاء هذا البيان في أعقاب اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في لندن، وتضمن البيان ثلاث نقاط، هي(٣):

١ ـ تقرر الحكومات الثلاث بأن الدول العربية وإسرائيل في حاجة إلى حد معين من التسليح، لتضمن أمنها الداخلى، وللدفاع الشرعي عن النفس، ولتتمكن تلك الدول من أداء دورها في الدفاع عن المنطقة، وأن طلبات التسليح سينظر إليها في ضوء هذه المبادئ، مع معارضة الدول الثلاث لسباق التسلح بين العرب وإسرائيل.

---

(١) هارى سندرسن، مذكرات سندرسن ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، ط٨، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١، ص٣٣٤ .

(٢) الحيالي، المرجع السابق، ص٢٥٢ .

(٣) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس وأهميتها السياسية والاستيراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية- البريطانية ١٤/ ١٩٥٦، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨، ص٢٣٠-٢٣١ .

٢ ـ تعلن الحكومات الثلاث، أنها تلقت تأكيدات من الدول المنتفعة بالأسلحة، بأنها لن تستخدمها في العدوان على دولة أخرى، وأنها ستطلب مثل تلك التأكيدات من أي دولة في المنطقة يؤذن لتزويدها بالأسلحة مستقبلاً.

٣ ـ تعلن الحكومات الثلاث عن اهتمامها ورغبتها في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة ومعارضتها لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين دول المنطقة.

رأى البعض أن البيان الثلاثي يعتبر تحرك قوى ضد الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، وأن الدول الغربية تريد الإبقاء على دول المنطقة تحت نفوذها، وأن البيان بمثابة إنذار للاتحاد السوفيتي بأن الولايات المتحدة والغرب مسؤولون عن الدفاع عن المنطقة[(١)].

لقد قوبل البيان الثلاثي بمعارضة عربية، حيث اجتمع مجلس الجامعة العربية في الثامن عشر من يونيو عام ١٩٥٠٠، لبحث ما احتوى عليه البيان الثلاثي. وتركز البحث حول أربع نقاط، هي[(٢)]:

١ ـ هل البيان يقسم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ؟

٢ ـ مدى مطابقته للمعاهدات المبرمة بين بعض الدول الكبيرة وبعض الدول العربية.

٣ ـ مدى تأييده لإسرائيل في اتخاذ خطوط الهدنة الحالية حدوداً لها.

٤ ـ هل يعطي البيان أي حق للعرب في فلسطين؟

وفي ٢١ يونيو عام ١٩٥٠، أصدر مجلس الجامعة بياناً، جاء فيه: «إن الدول العربية تنزع إلى السلام والاستقرار بطبيعتها، وأنها على رأس الدول المحبة للسلام، وأن حرصهم على التسليح يرجع إلى شعورهم بمسؤوليتهم

---

(١) جيفري أرونسون، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز، بيروت، دار البيان، ١٩٨٧، ص٤٧ .

(٢) الأهرام، ١٥ يونيه ١٩٥٠، ص٦.

تجاه حفظ الأمن الداخلي والدفاع الشرعي عن بلادهم، وأن التصريح بالرغم من تأكيدات الدول الثلاث على عدم تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ، فإنه يحمل تهديداً باعتزام الدول الثلاث اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ سياستها المبينة في هذا التصريح، مما يشكل تهديداً لاستقلال الدول العربية، وفي النهاية لا يسع الدول العربيةَ إلا أن تؤكد أنها مع حرصها على السلام، لا يمكن أن تقر أي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها» [١].

ظهر أول رد فعل عراقي تجاه البيان عندما أعلن موسى الشابندر وزير العراق المفوض في واشنطن، عقب تسلمه نص البيان الثلاثي، أن التصريح الثلاثي نصف خطوة على طريق السلم في الشرق الأوسط، وأن المعونة الفنية والاقتصادية للأمم المتحدة هي وحدها الكفيلة بتوطيد أركان السلم الحقيقي في الشرق الأوسط. كما ووصف رئيس الوزراء العراقي إدعاء الدول الكبرى بأنها خطت بالتصريح خطوة حاسمة في سبيل توفير السلم في الشرق الأوسط، حيث: «إن العرب لا يرون في البيان الثلاثي ما يوحي بذلك» [٢].

بينما رأى نوري السعيد بأن الرد على البيان الثلاثي يجب أن يتضمن شرطاً في حال قبول الأقطار العربية بما جاء فيه، يلزم الدول الثلاث باستخدام نفوذها في هيئة الأمم من أجل الحفاظ على فلسطين دولة مستقلة، وأن تسعى لإيجاد حل مناسب لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة[٣].

ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء البيان الثلاثي، أن تجد مخرجاً من المأزق الذي وجدت نفسها فيه بالنسبة إلى علاقاتها مع بعض الأقطار العربية، كالعراق ومصر، وفي الوقت نفسه إلى تقوية الدفاع عن المنطقة، وربما هدفت أيضاً إلى جمع الدول العربية في منظمة إقليمية للدفاع عن المنطقة[٤].

---

(١) الأهرام، ٢٢ يونيه ١٩٥٠، ص ص ٦، ١١.
(٢) نفس المصدر، ٢٦/ ٥/ ١٩٥٠، ص١ .
(٣) حسين شذر، المرجع السابق، ص ٢٠٥ .
(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، سلسلة كتب عالم المعرفة، ١٩٧٨، ص٨٨ .

ثالثاً: مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ازداد الحديث عن دفاع الشرق الأوسط في فترة الخمسينات، وارتبط هذا الدفاع عن الشرق الأوسط بقضايا شعوبه ودوله كما لم يرتبط به في يوم من الأيام. فقد كانت بريطانيا هي التي تضطلع بالدفاع عن المنطقة وتبرم المعاهدات الثنائية بينها وبين دوله، وهي المعاهدات التي تنظم احتلالها لهذه المنطقة وتتناول كافة التسهيلات العسكرية والقانونية لقواتها في السلم والحرب على السواء.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية باحتلال الولايات المتحدة لمركز الزعامة في عرب أوربا، اعترفت بريطانيا بهذه الزعامة بهدف الإبقاء على كيانها كدولة عظمى، واستغلالاً للمركز الممتاز الذي أصبحت تحتله الولايات المتحدة في السياسة العالمية، لتكون سنداً لها في حماية مصالحها واستعمارها حيال الشعوب الضعيفة التي اشتد كفاحها للحصول على حريتها واستقلالها[١].

ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وسيلة تستند إليها بريطانيا في الإبقاء على احتلالها للمناطق التي تخضع لسيطرتها. ولا يستند المشروع إلى حقائق استراتيجية ولا إلى خوف حقيقي من خطر حرب وشيكة الوقوع. فالدافع الحقيقي لفكرة الدفاع يرجع إلى رغبة الدول الغربية في حماية مصالحها واكتساب حق شرعي في احتلالها للمناطق التي تحتلها، خاصةً وأن بريطانيا كانت تبحث عن صيغة جديدة لضمان عقد اتفاقية دفاع مع مصر تعطي لبريطانيا القدرة على القيام بإجراءات التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط، لأن مصر كانت ترفض المساومة في قضية جلاء القوات البريطانية عن أراضيها[٢].

ومن أجل إخراج مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط إلى الوجود، قدم سفراء دول الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وبريطانيا إلى محمد صلاح

---

(١) الحيالي، المرجع السابق، ص٢٥٢ .

(٢) شذر، المرجع السابق، ص ٢٠٨ .

الدين، وزير خارجية مصر، مقترحات بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط سميت بالمقترحات الرباعية[1].

وتضمنت المقترحات أن مصر بلد من بلدان العالم الحر، وأن الدعوة تقدم إلى مصر للمشاركة في القيادة المتحالفة كعضو مؤسس على أساس المساواة مع بقية الأعضاء الآخرين. ولإغراء مصر بالقبول تضمنت المقترحات أنه في حال قبول مصر لها فسوف تكون الحكومة البريطانية على استعداد لاستبدال معاهدة ١٩٣٦ باتفاق آخر تكون القيادة المتحالفة أساسه، كما أغرت مصر بأن مقر القيادة سيكون فوق أراضيها. ولكن الحكومة المصرية رفضت على الفور هذه المقترحات، ودعت الصحافة المصرية إلى موقف عربي موحد، وحثت البلدان العربية الأخرى على رفض أي معاهدة دفاعية مع الغرب[2].

لقد انتقدت مصر مشروع قيادة الدفاع على أساس أنه لم يعد إعداداً كافياً قبل عرضه على مصر، والأقطار العربية الأخرى، وهذا ما أكده السفير المصري في واشنطن في ٢٥ أكتوبر عندما صرح بأن مصر لم تستشر قبل أن يقدم لها المشروع[3].

ومن الجدير بالذكر أن الدول الكبرى عرضت إقامة هذا المشروع عام ١٩٤٩ بين سوريا والعراق تحت شعار مكافحة الشيوعية ليكون مكملاً لحلف الأطلسي، ثم اتجهت النية بعد ذلك لإقامته بين جميع دول الشرق الأوسط[4].

أما في العراق فقد اختلفت ردود الفعل تجاه المشروع، حيث نجد أن

---

(١) راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، ص ٥٤ أ٥٥.

(٢) علي الدين هلال، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٣) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥، ترجمة ونشر دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥، ص ٤٤٢.

(٤) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ أ١٩٥٨، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٦، ص ٩٦.

جبهة الحكومة وعلى رأسها نوري السعيد الذي عرف بميوله ومحاباته للسياسة البريطانية، فبالرغم مما صرح به في بيانه الذي ألقاه في ٧ يوليو عام ١٩٥١، وعرف ببيان الحياد، حيث أعلن فيه حياد العراق وتمسكه بالسياسة الحيادية التي أعلنتها الجامعة العربية، وذلك فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدول العربية، إلا أنه عندما عرض المشروع رسمياً على العراق لم تصدر عنه أية بيانات مباشرة مؤيدة للمشروع، ولكن النغمة التي كانت سائدة بين السياسيين في العراق، هي ضرورة اتخاذ موقف إيجابي من المشروعات الغربية(١).

ومن أجل كسب العراق إلى المشروع، أخذت الحكومة البريطانية تحث الدول الكبرى على إعطاء تطمينات للعراق تشعره بأنه ليس أدنى مرتبة من مصر، رغم أن هناك عقبة تتمثل بأن العراق ليس على استعداد لإعطاء تسهيلات كالتي تقدمها مصر في تلك الظروف(٢).

ويؤكد (خليل مردم) وزير سوريا المفوض في بغداد في تقاريره إلى وزارة الخارجية السورية في الربع الأخير من عام ١٩٥١ أن موقف الحكومة العراقية من مشروع الدفاع المشترك إيجابي، وأنها ترى ضرورة عدم رفض المشروع قبل درسه والمساومة عليه. ففي لقاء بين مردم وشاكر الوادي وكيل وزارة الخارجية العراقية، أوضح الأخير لمردم أن الحكومة العراقية لا ترى مبدأ رفض الاشتراك في المشروع قبل الاطلاع على تفاصيله، كما أنها لا يمكنها البت في الوقت الحاضر في موقفها من المشروع بحجة أنها لم تتلق دعوة رسمية مع تفصيلات العرض النهائية، وأن موافقتها أو رفضها تتوقف على المصلحة العراقية. ويرى مردم في تقريره أن الهدف من المساومة العراقية هو عدم إظهار البلاد وكأنها رافضة للمشروع جملة، ولهذا ترى الحكومة العراقية ضرورة بحث المشروع عربياً(٣).

---

(١) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص١٢٣.

(٢) الحيالي، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٣) خليل مردم، تقارير الخليل الدبلوماسية، حققها وعلق عليها عدنان مردم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢، ص١٥ ـ ١٧.

وفي تقرير آخر له بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥١ أكد مردم أنه التقى مع أحمد مختار بابان، رئيس الديوان في البلاط الملكي العراقي بحضور وزير الدولة مصطفى العمري، وكان رأي الرجلين متفقاً على أن مصر تسرعت في رفض المشروع[١].

وكان رأي توفيق السويدي، وعلي جودت الأيوبي، وهما من رؤساء الوزارات العراقية السابقين، يتفق مع الرأي السابق لزملائهم حول تسرع مصر في رفض المشروع[٢].

وقد نظر الدبلوماسيون العرب إلى وصول نوري السعيد إلى باريس يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥١ على أنه يعمل على تفكيك وحدة العرب وإحباط الميثاق الجماعي العربي. وصرح مصدر دبلوماسي سوري بأن نوري السعيد أعلن: «إنه يود لو تتخذ كل دولة من الدول العربية موقفاً فرديًا من مقترحات الدول الأربع». أي أن نوري السعيد يريد أن يتخذ العراق موقفاً مستقلاً، رغم ما في هذا من مخالفة لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي[٣].

توجه نوري السعيد بعد ذلك إلى لندن حيث قدم اقتراحاً إلى إيدن (Eden) وزير الخارجية البريطاني في ١٧ نوفمبر ١٩٥١ لحل نزاع السودان والسويس، ثم يتم إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، وإنشاء قوة دفاعية للجامعة العربية تسلح تسليحاً غربياً، ثم يقوم تحالف عربي مع الدول الغربية، على أن يتم الجلاء عن السويس، ويجري استفتاء شعبي في السودان[٤].

لقد أراد نوري السعيد من مشروعه أن يربط الدول العربية بحلف

---

(١) نفس المرجع، ص ص ١٨ ـ ١٩.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٣) المصري، ١٣/١١/١٩٥٥.
(٤) Donovan, John, United States and Soviet Policy in the Middle East 1945-56, New York, 1972 P.77.

الأطلنطي. ولقد أوضح مؤيدو مشروع نوري ما سيحققه للعرب من فوائد تتمثل في الجلاء عن مصر، وتزويد الدول العربية بالمهمات العسكرية، وتدعيم الجامعة العربية من الواجهة الدولية، وأخيراً إزالة التوتر بين الدول العربية والعالم الغربي[١].

ولقد ظهر موقف الحكومة العراقية غير الرافض للمشروع من خلال مذكرتها إلى الدول الأربع التي ورد فيها: «أنه لابد من النظر في المطالب المصرية وحسب قضيتها بما يضمن حقوق مصر وسيادتها، وأنه في الجو الذي يسود البلاد آنذاك، يتعذر البحث في المقترحات الخاصة بميثاق الدفاع، ولا بد من حل الخلاف المصري ـ البريطاني حول معاهدة عام ١٩٣٦ حتى يتسنى البحث في المشروع». ومن أجل إنهاء الخلاف المصري ـ البريطاني قام نوري السعيد بمحاولة لحل الخلاف، إلا أنه فشل في مهمته بسبب الخلاف في المواقف بين مصر وبريطانيا[٢].

وأمام الرفض العربي لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط تغيرت تصريحات المسؤولين العراقيين، حيث صرح جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان: «أنه يجب ألا يتحمل العراق والدول العربية أية مسؤولية دفاعية خارج حدودها إلا ما كان ضمن نطاق الضمان الجماعي العربي الموقع بين الدول العربية»[٣].

أما علي جودت الأيوبي، عضو مجلس الأعيان، فقد صرح لجريدة الزمان البغدادية، بأن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط يهدف إلى عودة فرنسا إلى سوريا، ودعا إلى التمسك بمشروع الضمان الجماعي العربي[٤].

---

(١) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص١٢٤.
(٢) الوثائق البريطانية المترجمة والمنشورة فى: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ط١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، وثيقة رقم ٦١.
(٣) الزمان، بغداد، ١٩/١٢/١٩٥١.
(٤) نفس المصدر، ٢/١/١٩٥٢.

مما سبق يتضح أن الموقف العراقي من المشروع لم يكن واضحاً، بل اتسم بالكثير من التردد والغموض، وإن كان التعاطف مع المشروع هو الأكثر وضوحاً، وكان السبب في تردد الحكومة العراقية تجاه المشروع هو الانتظار حتى يمكنها المساومة عليه والحصول على أكبر قدر من المكاسب[1].

لقد كان نوري السعيد من أشد المؤيدين لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن كانت المعارضة المصرية للمشروع بسبب مطالبها بجلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس هي السبب الرئيسي في فشل نوري السعيد لجر العراق للدخول في المشروع، وذلك مما دفعه إلى إعلان رفض العراق رسميًّا للمشروع حتى لا يقف وحيداً في مواجهة المعارضة المصرية ـ العربية بوجه عام، والمعارضة الشعبية العراقية بوجه خاص.

لقد أثار هذا المشروع الاتحاد السوفيتي، حيث اعتبر أن الهدف منه تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة عسكرية تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلنطي. ونتيجة لذلك أرسل وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو (Andrei Gromyko) برسائل في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من نوفمبر عام ١٩٥١، إلى كل من سوريا ولبنان وإسرائيل والعراق ومصر والسعودية واليمن، يعلن فيها معارضة بلاده للمشروع.

ولقد أوضح في رسائله أن الغرض من المشروع هو إنزال قوات أجنبية في أراضي مصر والدول الأخرى، وأن مثل هذا المشروع سوف يؤدي إلى احتلال عسكري للمنطقة بواسطة دول حلف شمال الأطلسي[2].

يضاف إلى ذلك أن الحكومة السوفيتية أوضحت للدول العربية، أن قبولهم مثل هذا المشروع معناه الإضرار بالعلاقات القائمة مع الاتحاد

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد) محفظة ٣ بغداد، ملف ٢١٧ / ٧ / ١ج٩، تقرير سري من القائم بالأعمال المصري فى بغداد إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٩٥٢/٧/٨.

(٢) Donovan, op.cit., p.80.

السوفيتي، وتهديداً للأمن والسلام في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط[١].

وفي نفس الوقت أرسلت الحكومة السوفيتية مذكرة إلى حكومات الدول الأربع صاحبة المشروع توضح فيها معارضتها لذلك المشروع، وتحملهم ما سينجم عنه في حال تكوينه من مضاعفات، وأن الهدف من المشروع هو تحويل البلاد العربية إلى قواعد عسكرية للقوات المسلحة التابعة للدول المتزعمة لكتلة الأطلنطي، وأن المشروع يعني في الحقيقة احتلال دول المنطقة[٢].

وعلى أية حال فإن توقيت عرض المقترحات الغربية الرباعية لم يكن مناسباً، إذ جاء بعد خمسة أيام من إلغاء مصر لمعاهدة عام ١٩٣٦، ولذلك فإن حكومة الوفد تصورت أن الغرب يتحدى قرارها بإلغاء المعاهدة[٣]. ولم تستطع بريطانيا وفرنسا وتركيا إقناع الولايات المتحدة بإرجاء تقديم المقترحات بعض الوقت، حتى تتمكن بريطانيا من تسوية خلافاتها مع كل من مصر وإيران واختيار الوقت المناسب[٤].

يضاف إلى ذلك أن البعض يرجع سبب فشل المشروع إلى غياب إيران عنه، وأنه من وجهه النظر العسكرية لابد من اشتراك إيران في أية منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن الوضع السياسي في إيران (أزمة مصدق ١٩٥١) أدى إلى خروج إيران من المشروع وبالتالى عدم نجاحه[٥].

ولكن يبدو أن السبب الرئيسي لفشل المشروع كان يتمثل في معارضة

---

(١) عبد السلام أبو السعود، حلف بغداد، سلسلة كتب سياسية، رقم ٢٩، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٨.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، ١٩٨٦، ص ٥٥.

(٣) عبد الرؤوف عمر، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ٣٩/١٩٥٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ١٤٨.

(٤) مصطفى إبراهيم جاويش، العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ٤٥ / ١٩٥٧، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، كلية الآداب بسوهاج، ١٩٨٢، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٥) Campbell, John, Defense of the Middle East, New York, 1962, p. 47.

مصر له، حيث إن المشروع لقي أول معارضة صريحة من مصر، ولم تستطع أي دولة من الدول العربية أن تتحدى مصر في قرار اتخذته ضد الاستعمار باسم القومية العربية وسيادة الأقطار العربية.

لقد كانت هناك اختلافات حقيقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث تدرك بريطانيا جيدًا رفض الولايات المتحدة إرسال قوات ولو بأعداد رمزية إلى مصر، وفي حين كانت بريطانيا تأمل في ضم العراق ومصر والأردن كأعضاء مؤسسين في قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بسبب مصالحها في هذه الدول، رأت الولايات المتحدة أنه يجب توجيه الدعوة إلى جميع دول المنطقة كأعضاء مؤسسين وليس الأقطار العربية فقط[١].

وفي مطلع عام ١٩٥٢ أعلنت الدول الأربع (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا) عن تكوين منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي تنتظم فيها الدول الأربع، بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلاندا وجنوب إفريقيا، وأن مقر القيادة هو جزيرة قبرص إحدى الممتلكات البريطانية منذ عام ١٨٧٨، حيث أعلنوا أن قبرص لا تقل أهمية عن قناة السويس من الناحية الاستراتيجية[٢].

ولقد قوبل مشروع الدفاع الجديد بتحفظ وحذر من قبل الأقطار العربية. ففي مصر أعرب محمد نجيب عن رغبته في الانضمام إلى المنظمة الجديدة في مقابل الحصول من الغرب على معونات اقتصادية وعسكرية[٣].

أما في العراق فإننا نجد أن نوري السعيد يحاول إقناع بريطانيا بالموافقة على تعديل ميثاق الضمان الجماعى العربي من أجل تكوين نظام دفاعي إقليمي بالتعاون مع الدول الغربية للدفاع عن المنطقة. وكان هدف نوري من ذلك

---

(١) شذر، المرجع السابق، ص٢١٥.
(٢) عبد الرؤوف عمر، المرجع السابق، ص١٥.
(٣) أرونسن، المرجع السابق، ص٩٧.

إدخال القوى الغربية في ميثاق الضمان الجماعي، أي الحفاظ على الميثاق وتحويله إلى منظمة فعالة عن طريق المساعدات الغربية، وبذلك يستطيع نوري الدفاع عن العراق في ظل منظمة تحظى بقبول الرأي العام العراقي، وتجنبه النقد الذي يمكن أن يوجه إليه في حالة عقد اتفاق ثنائي جديد مع بريطانيا. ولكن الحكومة البريطانية قابلت مقترحات نوري بالرفض، حيث عمدت بريطانيا إلى صرف نظر نوري عن تلك المقترحات، لأنها أرادت إخراج منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى الوجود أولاً، ثم التعامل بعد ذلك مع الدول العربية كلاً على حدة[١].

ولكن يجب ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت ترغب في أن تكون مشاركتها في الدفاع عن الشرق الأوسط مشاركة رمزية، في حين كانت بريطانيا أكثر حذراً وشكوكاً تجاه هذه المنظمة، حيث أظهرت عدم ميلها إلى قيام منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[٢].

وفي مطلع عام ١٩٥٣ تجددت الدعوى لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط مرة أخرى، وقد تزامن ذلك مع وصول الجمهوريين للحكم في الولايات المتحدة وتولى أيزنهاور مقاليد السلطة هناك، حيث صرح جون فوستر دالاس (John Dulles) وزير الخارجية الأمريكي بأن سياسته العامة تهدف إلى عدم تمكين الاتحاد السوفيتي من السيطرة على أية بقعة من بقاع الشرق الأوسط[٣].

وفى ١ مايو ١٩٥٣ قام دالاس بجولة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، زار خلالها بعض دول المنطقة ومن بينها العراق. وتعتبر هذه أول زيارة يقوم بها وزير خارجية أمريكي لمناطق النفوذ التقليدية البريطانية[٤].

---

(١) شذر، المرجع السابق، ص٢١٩.

(٢) Al-Windawi, Mouayad, Anglo-Iraqi Relations 1945-1958, London, Reading University, 1989, P273.

(٣) مصطفى إبراهيم، المرجع السابق، ص١٤٧.

(٤) Axelgard, Frederick, U.S. Support For the British Position in Pre - revolutionary Iraq, New York, 1991, P. 83.

وصل دالاس إلى بغداد في ١٧ مايو ١٩٥٣، حيث اجتمع مع بعض المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم وزير الدفاع نوري السعيد، حيث أعرب نوري عن رغبة العراق في زيادة قوة الجيش العراقي، ولاسيما القوات الجوية التي تحتاج إلى إعادة تجهيزها بالمعدات الفنية الحديثة، وذلك لأن العراق لا يملك الإمكانات المطلوبة للقيام بذلك[١].

اتضحت النتائج التي توصل إليها دالاس خلال زيارته في تقريره الذي أذاعه على الشعب الأمريكي بعد عودته، حيث أوضح في تقريره أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي والنزاعات العربية البريطانية قد خلقت جوًّا لا يصلح معه تحقيق مشروع الدفاع في الوقت الحالي، وأن تحقيق هذا المشروع أمر محتمل مستقبلاً وليس في الوقت الحاضر وأن شعور الدول العربية بالظلم في نزاعها مع بريطانيا وإسرائيل، سوف يولد لدى تلك الدول شعوراً بعدم المبالاة بالنسبة للخطر السوفيتي[٢].

وأضاف دالاس في تقريره أن الأقطار التي تشكل ما يسمى بالحزام الشمالي (Northern Tier) وهي اليونان، وتركيا، والعراق، وباكستان أكثر شعوراً بالخطر السوفيتي، وتوجد هناك رغبة غامضة في إقامة نظام دفاعي مشترك، وأن هذا النظام يجب أن ينشأ من بين تلك الأقطار نتيجة لشعورها بالخطر المشترك[٣].

وهكذا اختلفت السياسة الأمريكية عن البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، حيث فضلت واشنطن خطة الدفاع عن الحزام الشمالي، على منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة قد أدركت أن مكانة بريطانيا في بعض الأقطار العربية قد أصابها الضعف، خاصة في العراق.

---

(١) شذر، المرجع السابق، ص ٢٢٧.
(٢) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص ٢٢٧.
(٣) شذر، المرجع السابق، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

وفى ٢١ أبريل ١٩٥٤ أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية مع العراق، وكانت حصيلتها موافقة الحكومة الأمريكية على منح العراق مساعدات تتناسب من حيث الكمية والتوقيت مع التطورات الدولية في المنطقة. ومن الملاحظ أن الاتفاقية جاءت أشبه باتفاق سرّي بين الحكومتين العراقية والأمريكية، حيث إنها اقتصرت على تبادل المذكرات السرية بين الطرفين، ولم يعرض نوري السعيد الاتفاقية على مجلس الأمة العراقي[١].

لقد تعمد نوري منذ البداية إخفاء ذكر الشروط التي اشترطتها الولايات المتحدة على العراق، والتى بموجبها تم إبرام الاتفاقية التي ألزمت العراق بعدم القيام بأي نشاط عسكري ضد إسرائيل، وأن يضع موارده البشرية والاقتصادية ولاسيما النفط في خدمة الاستعدادات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط. وربما كان نوري يهدف من ذلك تفادي إثارة الرأي العام العراقي ضد الاتفاقية[٢].

وأوضح نوري أن الغرض من الاتفاقية هو تزويد العراق بالأسلحة الأمريكية، لأن تكوين القوة المطلوبة لحماية العراق والدفاع عنه في حالة وقوع اعتداء عليه يستدعي صرف ما لا يقل عن (٧٢) مليون دينار لتزويد العراق بالأسلحة الحديثة المتطورة، وأن توفير هذا المبلغ ليس في استطاعة العراق لأن العراق قد حصر موارده النفطية على الأعمال العمرانية في البلاد[٣]، ولذلك فإنه وجه عنايته للحصول على مساعدة أمريكية لأمر التسليح. ويبدو التناقض واضحاً في مواقف نوري السعيد عندما يصرح بأن هذه المساعدة غير مقيدة للعراق أو ماسة بسيادته[٤].

---

(١) محكمة الشعب، ج٣، ص١٠٩٦.

(٢) شذر، المرجع السابق، ص٢٥٥.

(٣) أحرز العراق تقدماً اقتصادياً واضحاً ووضعت تصميمات العديد من المشاريع العمرانية الكبرى في البلاد أو شرع في تنفيذها، ومن هذه المشاريع: مجلس الإعمار ـ مشاريع السدود ـ مشاريع الطرق والكباري ـ المشاريع الاجتماعية ـ مشاريع كهربة الخزانات ـ لجنة إحياء الأراضي الأميرية: انظر: وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٢٤، ملف ٣٨/٧٦/٦، بتاريخ ١١ /٩/ ١٩٥٤.

(٤) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٢٤، ملف ٣٨/٧٦/٦، بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٤.

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تحل محل النفوذ البريطاني في العراق من خلال اتفاقية المساعدات العسكرية، يضاف إلى ذلك أن تلك الاتفاقية مكنت الولايات المتحدة من جر العراق بعد ذلك إلى الدخول في تحالفات إقليمية خاصة مع تركيا وإيران وباكستان بتأييد ودعم من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[١].

رابعاً: حلف بغداد

جاءت فكرة حلف بغداد نتيجة للزيارة التي قام بها دالاس إلى منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥٣، حيث رأى إمكانية إقامة ميثاق أمني إقليمي، يسمى الحزام الشمالي، يضم الدول التي تجاور حدودها الاتحاد السوفيتي، وذلك لسد الفجوة بين حلف جنوب شرق آسيا وحلف الأطلنطي.

لقد أدرك نوري السعيد أهمية التعامل مع الغرب بشرط الوصول إلى تسويات بشأن السويس ومشكلة فلسطين، وكان مصراً على التعاون مع بريطانيا من خلال إقامة تحالف أوسع يتضمن ميثاقاً إقليميًا تنضم إليه دول أخرى. وأكد نوري على أهمية التعامل مع الدول المجاورة للعراق خاصة تركيا وإيران.

أوضح نوري أن أمن العراق مرتبط بكل من تركيا وإيران. وأجمل سياسة وزارته التي شكلها في ٣ أغسطس ١٩٥٤ في المجالين الداخلي والخارجي بالدعوة إلى ضمان سلامة العراق، وأن تنسجم هذه السياسة مع التطورات العالمية المؤثرة في الوضع السياسي للأقطار العربية والدول المجاورة كالاتفاق التركي ـ الباكستاني والاتفاق المصري ـ البريطاني في ٢٧ يوليو ١٩٥٤[٢].

وقبل أن يشرع نوري السعيد في عقد حلف بغداد، قام باتخاذ بعض

---

(١) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٣٩٧، ملف ٨/ ٣/ ١، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق وأثرها على سوريا ومصر، بتاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٥٤.

(٢) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٢٤، ملف ٣٨/ ٧٦/ ٦، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن الوضع السياسي في العراق عام ١٩٥٤، بتاريخ ٤ / ٩ / ١٩٥٤.

الإجراءات العنيفة للسيطرة على الوضع الداخلي والقضاء على المعارضة المحتملة للحلف(١)، حيث قامت حكومته بإصدار بعض المراسيم قبل أن تشرع في انتخاب مجلس نيابي جديد. وأهم هذه المراسيم هي(٢):

١ ـ مرسوم رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات.

٢ ـ مرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ ويقضي بإغلاق أي نقابة تسلك سلوكاً يمس الأمن أو النظام العام.

٣ ـ مرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ ويقضي بحل جميع الأحزاب السياسية وسائر الجمعيات، وتكوينها من جديد بعد تحقيق دقيق.

٤ ـ مرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ ويقضي بإلغاء الامتيازات الممنوحة للجرائد والمجلات، سياسية كانت أم غير سياسية، وأن الحصول على امتيازات جديدة يجري تزكية أصحابها مسبقاً.

وهكذا كانت سياسة نوري السعيد الداخلية منذ أن عاد إلى السلطة تهدف إلى ربط العراق بالتكتلات الدولية وعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة ١٩٣٠. ولقد تمثل ذلك في حل المجلس النيابي ومروراً بالمراسيم التعسفية، وانتهاء بالانتخابات التي أسفرت عن وجود مجلس نيابي يؤيد سياسته الداخلية والخارجية(٣).

وفى أعقاب عقد الحلف التركي ـ الباكستاني(٤)، فكر نوري السعيد في تكوين ميثاق دفاعي أوسع نطاقاً، يضم البلاد الأسيوية والدول العربية على حد

---

(١) Campbell, op. cit., P. 52.

(٢) عبد الوهاب عطا الله سلمان، الصراع السياسي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٠، ص ١٦٥-١٦٦.

(٣) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٢٤، ملف ٣٨/٧٦/٦، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن موقف نورى السعيد من المعاهدة البريطانية ـ العراقية وسياسة العراق الخارجية، بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٨.

(٤) تم التوقيع على الاتفاق التركي ـ الباكستاني في الثاني من أبريل ١٩٥٤، وتكون الاتفاق =

سواء، بشرط أن يكون مستنداً إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة[١].

ومن ناحية أخرى فقد كان عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، واثقاً من اهتمام نوري السعيد الواضح بالتخطيط لتحقيق أقصى فائدة من الأوضاع السائدة آنذاك، على الرغم من أنه لم يكن مرتاحاً لسلوك نوري السعيد في تجنب أي تعهد بالانضمام إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني. ولقد طلب مندريس من الولايات المتحدة وبريطانيا ضرورة حث نوري السعيد على الانضمام إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني[٢].

وفي ١٤ أغسطس ١٩٥٤وصل صلاح سالم إلى بغداد، بهدف تحسين العلاقات بين البلدين، والتوصل إلى تفاهم مع الحكومة العراقية بشأن عدم انفراد العراق بالانضمام إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني. ولقد أوضح نوري لصلاح سالم أن سبب تمسكه بالأحلاف الغربية، هو قرب حدود العراق من الاتحاد السوفيتي، وأنهم ضعفاء عسكريًا، وأن الغرب وبريطانيا هم المصدر الرئيسي لإمداد العراق بالأسلحة[٣].

دارت محادثات صلاح سالم مع نوري السعيد في مصيف سرسنك شمال العراق، وأسفرت عن الاتفاق على محضر من خمس مواد، جاء في المادة الأولى منه (اتفق الطرفان على ضرورة إعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي، وذلك للعمل على تقويته وجعله إدارة قوية فعالة، تمكن الأقطار العربية من مواجهة أي خطر يتهددها، ويجعلها تستطيع الدفاع عن بلادها بقوة وكفاءة، على أن يقوم كل طرف بدراسة هذا الموضوع والقيام بالاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة وبريطانيا بهذا الشأن)[٤].

= من سبع مواد، نصت في معظمها على تعاون البلدين في كافة المجالات الفنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية.

(١) عصمت السعيد، المرجع السابق، ص١٤٢.

(٢) شذر، الرجع السابق، ص٢٦٩.

(٣) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤) نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية، بيروت، دار رياض الريس، ١٩٩٢، ص ١٤٣.

ويتضح مما سبق أن نوري السعيد لم يكن مرتاحاً لفكرة الحزام الشمالي خوفاً من غضب بريطانيا، ولاسيما أن المشروع لم يدع إلى ضم أقطار عربية أخرى إليه، لذا رأى نوري أن انضمام العراق إلى الحلف التركي ـ الباكستاني قد يؤدي إلى عزل العراق عن الأقطار العربية بدلاً من توليه قيادتها[(١)].

رفضت الحكومة المصرية مقترحات نوري السعيد وصلاح سالم التي توصلا إليها في سرسنك بخصوص موضوع الدفاع عن المنطقة بالتعاون مع الغرب. ولقد غضب نوري السعيد لرفض مصر، وتردد في زيارة القاهرة حسب الموعد المحدد لاستكمال المحادثات مع الحكومة المصرية، إلا أنه قرر القيام بمحاولة أخيرة لإقناع عبد الناصر.

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٥٤ وصل نوري السعيد إلى القاهرة في محاولة لإقناع عبد الناصر بضرورة إقامة ترتيبات دفاعية بين العراق وتركيا وإيران بحجة أن هناك أخطاراً تهدد العراق والمنطقة بكاملها بسبب الأطماع الشيوعية التوسعية.

وقد أوضح نوري لعبد الناصر أنه لا يستطيع الاعتماد على العرب في الدفاع عن العراق، وأن السبيل الوحيد للدفاع عن العراق لا يكون إلا بالتحالف مع الغرب[(٢)].

وخلال اللقاء اقترح نوري السعيد على عبد الناصر ضرورة تقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وباكستان وإيران، بأن تنضم الدول الثلاثة الأخيرة إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي، على أن تتلقى هذه الدول المساعدات من بريطانيا والولايات المتحدة[(٣)].

ولكن عبد الناصر رفض مقترحات نوري السعيد، وأصر على معارضة

---

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع السابق، ص١٢١.

(٢) Seal, op. cit., P.202.

(٣) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص٢٧١.

سياسة الأحلاف، وأوضح لنوري أن ميثاق الضمان الجماعي العربي كفيل بالدفاع عن الأقطار العربية دون المساس باستقلالها. وأعرب عبد الناصر عن رغبة مصر في عقد اتفاقية الجلاء والتمتع باستقلالها أولاً، وأنها بحاجة إلى عامين على الأقل لتقرير السياسة التي يمكن أن تسير عليها في علاقاتها مع الدول الغربية[١].

بعد فشل نوري في التوصل إلى تفاهم مع عبد الناصر حول التعاون مع الغرب، غادر نوري القاهرة متوجهاً إلى لندن في ١٧ سبتمبر ١٩٥٤، حيث عرض على الحكومة البريطانية بعض المقترحات للتعاون مع الغرب، تضمنت تكوين حلف من خمس دول هي العراق، وتركيا، وسوريا، وإيران، وبريطانيا على أن يقوم العراق بعرض الأمر على سوريا أولاً، وعند رفضها تأخذ بريطانيا على عاتقها عقد ميثاق مع الدول الأخرى مع احتمال دعوة باكستان إلى الانضمام للتشكيل الجديد، وفي حالة عدم استعداد إيران نظراً لظروفها الداخلية، طرح نوري فكرة عقد ميثاق ثلاثي بين العراق وباكستان وبريطانيا[٢].

قام نوري السعيد في ٦ أكتوبر ١٩٥٤ بزيارة تركيا، حيث عقد في استانبول محادثات طويلة مع مندريس لمدة عشرة أيام، واتفق الطرفان على التفاهم من أجل تأمين الاستقرار وتكوين جبهة مشتركة. كما اتفق الطرفان على ضرورة التعاون مع جيرانهما عن طريق اشتراك جميع الأقطار العربية مع إيران وباكستان، وأن الدولتين ستسعيان لإشراك مصر في هذه المجموعة. ولقد أوضح نوري السعيد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة ضد الدعايات الشيوعية والصهيونية التي تستهدف منع التقارب بين تركيا والأقطار العربية[٣].

وفي ختام المحادثات صدر بيان مشترك أشاد بالعلاقات بين الدولتين،

---

(١) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ٣١٨-٣٢٢.
(٢) شذر، المرجع السابق، ص٢٧٥.
(٣) جلمن، المرجع السابق، ص٥٦-٥٧.

وأعرب البيان عما تكنه تركيا للأقطار العربية من مشاعر الود والاحترام وعن استعدادها لإعطاء شتى الضمانات بعدم اتباع سياسة تتعارض ومصالح هذه الأقطار. وفي نهاية اللقاء وجه نوري السعيد الدعوة إلى مندريس لزيارة العراق رسميا(١).

لقد كانت تركيا تعمل جاهدة لعقد اتفاق مع العراق، حيث إن مثل هذا الاتفاق سوف يوفر لها مدخلاً جديداً للاستفادة من المعونات العسكرية الغربية، وفرصة لتعزيز مكانتها ونفوذها بين الأقطار العربية، بالإضافة إلى اشتراك العراق معها في التصدي للخطر السوفيتي المحتمل(٢).

عارضت مصر الاتفاق المزمع عقده بين العراق وتركيا، وقامت بتوجيه الدعوة إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية، حيث تقابل معهم عبد الناصر، وأكد لهم أن السياسة العربية يجب أن تبنى على أساس تدعيم ميثاق الضمان الجماعي العربي(٣).

وقد عقدت الجامعة العربية عدة اجتماعات لوزراء الخارجية العرب في الفترة فيما بين ٢٩ نوفمبر ـ ١٢ ديسمبر عام ١٩٥٤، وفي نهاية الاجتماعات اتخذت الجامعة عدة قرارات، أهمها:

١ ـ ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية، وعلى ميثاق الأمم المتحدة، وعدم إقرار عقد أحلاف سواها.

٢ ـ يكون تعاون الدول العربية مع الغرب مشروطا بـ:

أ ـ مساعدة العرب في حل القضايا العربية حلاً منصفاً.

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٢١٧.
(٢) أيمن إبراهيم الدسوقي، السلوك التركي تجاه القضايا العربية ١٩٩٠-١٩٩٧، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١، ص٣١.
(٣) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص٢٥١.

ب ـ مساعدة الدول العربية في امتلاك القوة المطلوبة للدفاع عن تركيا ضد أي عدوان، على ألا تكون هذه المساعدة ماسة بسيادتها[١].

ولقد أبدى موسي الشابندر وزير خارجية العراق تحفظه على تلك القرارات، وأوضح أن الفقرة الأولى من قرارات المجلس لا تناسب العراق، وأوضح أن وضع العراق الجَغرافي والاستراتيجي يعطى العراق الحق في أن يعقد اتفاقاً على غرار الاتفاق المصري ـ البريطاني، على أن ينص في الاتفاق العراقي على تركيا وإيران، على خلاف الاتفاق المصري الذي ينص على تركيا فقط في المادة الرابعة من اتفاقية الجلاء[٢]. وقد اعتبر نوري السعيد أن الفقرة الثانية تعتبر كسباً له من أجل تحقيق سياسته الخارجية، ولا سيما بالتعاون مع الدول الغربية[٣].

وفي ٦ يناير ١٩٥٥ قام مندريس بزيارة العراق. ودارت المفاوضات حول بعض الأسس، ومنها:

١ ـ أن تجري المشاورات بين السلطات العسكرية في البلدين، للاطلاع على تدابير الأمن في بلديهما، وعلى خطط الدفاع بغية الاستفادة من الخبرة الفنية والتقدم الذي أحرزه كل منهما في بلديهما.

٢ ـ يتعهد الطرفان بتقديم كافة التسهيلات والمساعدات لمرور الأسلحة والمعدات الحربية والتجهيزات دون إخضاعها لأية رسوم جمركية.

٣ ـ تكون المعاهدة مفتوحة لانضمام أية دولة من دول الجامعة وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلام والأمن في المنطقة[٤].

وبعد عدة اجتماعات صدر بيان مشترك في الثالث عشر من يناير، وفيه أعلن الطرفان عزمهما على عقد اتفاق يرمي إلى تحقيق وتوسيع التعاون بينهما

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، ص٢٧٨.
(٢) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص٢٥٢.
(٣) شذر، المرجع السابق، ص٢٨١.
(٤) عبد الحميد شلبي، المرجع السابق، ص٢٣٠.

بأقرب وقت مستطاع، وأن هذا الاتفاق سيحتوي على تعهد بالتعاون لصد أي اعتداء قد يقع عليهما من داخل المنطقة أو خارجها، وذلك استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الذي قررته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن هذا الاتفاق سيكتسب شكله النهائي ويتم التوقيع عليه في وقت قريب وبدون إضاعة أي وقت، كما دعا البيان الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذا الاتفاق(١).

قوبل البيان برد فعل قوي في الأوساط الوطنية العراقية، وقامت اضطرابات في بعض الكليات والمعاهد العليا، ووزعت منشورات تدعو الشعب العراقي إلى التصدي لأي خطوة يراد بها ربط العراق بالأحلاف الغربية، كما انطلقت مظاهرات محدودة استطاعت الشرطة القضاء عليها(٢).

وفور صدور البيان أعربت مصر عن معارضتها الشديدة له، حيث أصدرت وزارة الإرشاد القومي المصرية بياناً أوضحت فيه وجهة نظر مصر، فأوضح البيان أهمية تقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي، وأن إقدام العراق على التحالف مع تركيا يعتبر حدثاً خطيراً، قد يؤدي إلى تهديد كيان الجامعة(٣).

يضاف إلى ذلك أن مصر دعت إلى عقد مؤتمر يحضره رؤساء الدول العربية، لمناقشة الوضع العربي في ضوء التطورات الجديدة. وقد عقد مؤتمر القاهرة في ٢٢ يناير ١٩٥٥ وحضره رؤساء الحكومات العربية عدا نوري السعيد الذي تغيب بحجة المرض. وقد أرسل العراق وفداً برئاسة محمد فاضل الجمالي وصل إلى القاهرة بعد مضى أيام على انعقاد المؤتمر.

وقد أكد الجمالي أمام المؤتمرين تمسك العراق بتقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي، وانسجام مشروع الميثاق العراقي ـ التركي مع مصلحة الأقطار

---

(١) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٠٤، ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ج١سري جدًا، الاتفاق العراقي ـ التركي، بتاريخ٢٢/ ١/ ١٩٥٥.
(٢) شذر، المرجع السابق، ص٢٨٥.
(٣) نسيب الاختيار، مصر الثورة، بيروت، منشورات عويدات، د.ت، ص٦٧.

العربية، وأوضح أنه ليس هناك خلاف مع مصر من حيث الأساس، لأن مصلحة العرب هي هدف الجميع[1].

وفي الرابع والعشرين من فبراير ١٩٥٥ تم التوقيع على الحلف العراقي - التركي، وتكونت الاتفاقية من ثماني مواد، جاء في مقدمته أي الموقعين عليه يهمهما استتباب الأمن والسَلم في منطقة الشرق الأوسط، مما يوجب عليهما اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فقد اقتنعت كلا من الدولتين بضرورة عقد ميثاق يحقق هذه الأهداف[2].

ولقد صادق مجلس النواب العراقي على الميثاق في ٢٦ فبراير، حيث أقره بأغلبية كبيرة. وأوضح نوري السعيد أمام المجلس بأن تعاون العراق بموجب الميثاق سيستند على ثلاث مبادئ هي[3]:

١ - لن يقبل العراق بأي التزامات خارج حدود ميثاق الضمان الجماعي العربي.

٢ - إن حكومة العراق هي الوحيدة المسؤولة عن الدفاع عن العراق، وليس هناك أي حكومة باستطاعتها أن تملي على العراق الشروط المتعلقة بتعاونه معها.

٣ - إن سياسة العراق الخارجية ستستند على استقلاله التام، وبحقوق متساوية بين الأطراف المتعاقدة.

وأضاف نوري بأن الميثاق ينسجم مع سياسة العراق التقليدية الخارجية، ولا يناقض بأي شكل مبادئ الجامعة العربية، أو ميثاق الضمان الجماعي العربي، وأنه يأمل أن تشترك الولايات المتحدة وبريطانيا فيه وأنه يرحب بدخول إيران وباكستان في الميثاق[4].

---

(١) شذر، المرجع السابق، ص ص٢٨٧-٢٨٨.

(٢) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٠٥، ملف ٣٨/٢٧/١٧ج٢(الاتفاقات العراقية - التركية)، ١٩٥٥/٤/٩.

(٣) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٠٤، ملف ٣٨/٢٧/١٧ج١، قيد ٢٧، ١٩٥٥/٣/٥.

(٤) نفس المصدر.

استقبلت الحركة الوطنية العراقية توقيع الميثاق بالاستهجان والغضب، إلا أنها أخفقت في تحريك الرأي العام العراقي بقوة ضد الميثاق، على الرغم من أنها استطاعت القيام ببعض الأعمال المناهضة للحكومة، على نحو مظاهرة ساحة الوثبة، ومظاهرة ساحة النهضة في بغداد، وكانت ترفع شعارات تطالب بإطلاق الحريات الديمقراطية، وتهتف بسقوط نوري السعيد وسياسته الخارجية[١].

وفي العالم العربي أبدت مصر معارضة شديدة للميثاق، وشنت وسائل الإعلام المصرية هجوماً شديداً عليه، حيث انتقدت الحكومة المصرية الميثاق، واعتبرته خطوة لتحطيم التضامن العربي، والسعي لجر الدول العربية إلى فلك الأحلاف الغربية. كما تمكنت مصر من إيجاد جو مشوب بالحذر والتوتر في العلاقات بين العراق ومعظم الدول العربية، وذلك بالتنسيق مع السعودية، بهدف عزل العراق عربيًا[٢].

أما بالنسبة لصدى الميثاق على الصعيد الدولي والإقليمي، فإن إسرائيل أبدت شعوراً بعدم الارتياح تجاه الميثاق وادعت أنه يشكل خطراً على سلامتها وأمنها، حيث هاجمت صحيفة (هآرتس) الميثاق، وأوضحت أن فيه خفايا لا يمكن عدها إلا كونها موجهة ضد إسرائيل. أما جريدة (هاتسوفيه) فقد اعتبرت أن الميثاق يهدف إلى تعزيز قدرات العراق العسكرية مما سوف يشكل خطراً على إسرائيل[٣].

كما نشرت مجلة (جويش أوبزرفر) مقالاً أوضحت فيه الشكوك الإسرائيلية تجاه الحلف، والتي أجملتها فيما يلي:

١ ـ أن الحلف سوف يزيد من قوة العرب ضد إسرائيل.

---

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) شذر، المرجع السابق، ص٢٩٣.

(٣) علي الدين هلال، المرجع السابق، ص١٢٢.

٢ ـ اتجاه تركيا بالتضحية على الأقل ببعض علاقاتها الودية مع إسرائيل في سبيل الحصول على مزايا سياسية في العراق والدول العربية الأخرى.

٣ ـ القول العراقي بأن الميثاق مؤيد لقرارات الأمم المتحدة، من حيث عودة اللاجئين، وتقسيم فلسطين طبقاً لقرار عام ١٩٤٧، وتدويل القدس، سوف يجعل تركيا تؤيد هذه القرارات وهو ما لم يكن قد حدث من قبل[١].

أما على الصعيد الرسمي الإسرائيلي فلقد قدم شاريت رئيس الوزراء ووزير الخارجية مقترحات للحكومة لاتخاذ سلسلة من الخطوات الدبلوماسية لمواجهة الموقف، وما قيل من أن هناك اتجاهاً متزايداً من قبل الدول الغربية لاستبعاد إسرائيل من مشاريع الدفاع الغربية. وأصدر شاريت بياناً هاجم فيه الميثاق، حيث أوضح أن الميثاق يشجع على الأعمال العدوانية ضد إسرائيل ويقوض استقرار الشرق الأوسط، وأوضح شاريت في بيانه أن صيغة الميثاق والرسائل المتبادلة بين رئيسي الحكومتين التركية والعراقية قوت اعتقاد إسرائيل بأنها على حق في معارضتها للميثاق[٢].

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد أعلن إيدن اعتزام بريطانيا الانضمام إلى الحلف العراقي ـ التركي، حتى يمكن المحافظة على مصالحها بطريقة تتفق والظروف القائمة، كما أعلن إيدن في ٣٠ مارس أن الحكومة البريطانية اتفقت مع الحكومة العراقية على إنهاء المعاهدة المعقودة بينهما عام ١٩٣٠، وانضمام بريطانيا إلى الحلف التركي ـ العراقي[٣].

وفي الرابع من إبريل عام ١٩٥٥ وقعت الحكومة البريطانية مع الحكومة

---

(١) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٠٤، ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ ج١ سري جدًا، مذكرة لإدارة المخابرات العامة المصرية عن وجهه نظر إسرائيل في الحلف التركي ـ العراقي، بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥.

(٢) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١٤٠٤، ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ج١ سري جدًا، صدى الميثاق التركي ـ العراقي لدى اليهود، بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٥٥.

(٣) الأهرام، ٣١/ ٣/ ١٩٥٥، ص٨.

العراقية الاتفاق الخاص في بغداد، وسلمت في اليوم التالي وثائق الانضمام إلى وزارة الخارجية العراقية، وبذلك أصبحت بريطانيا الدولة الأولى التي انضمت إلى الميثاق.

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥ انضمت باكستان إلى الميثاق وأصبحت الدولة الرابعة بين الدول الأعضاء، ثم تبع ذلك انضمام إيران في ١٢ أكتوبر ١٩٥٥، ليصبح بذلك عدد المشتركين في الميثاق كافياً لتأسيس مجلس الحلف الدائم[١].

رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى الميثاق، حيث أوضح دالاس للسفير العراقي في واشنطن أن الوقت غير ملائم للاشتراك في الميثاق بسبب توتر الحالة في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، ومطالبة أنصار إسرائيل من أعضاء الكونجرس بضرورة التوقيع على معاهدة دفاع مشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لاسيما بعد حصول مصر على صفقة السلاح السوفيتي. وأوضح دالاس أن أي اقتراح بانضمام الولايات المتحدة للميثاق سوف يلقى معارضة من جانب أنصار إسرائيل في الكونجرس[٢].

لقد تعددت الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لعدم الانضمام للميثاق، يمكن حصرها فيما يلي:

١ ـ محاولة كسب مصر والسعودية وسوريا، وهي الدول التي عارضت جديًّا قيام الحلف والاشتراك فيه.

٢ ـ من المعلوم أن هذا الحلف عقد لمدة خمس سنوات وكانت الولايات المتحدة تأمل كسب السعودية بصفة خاصة من أجل تجديد استئجار قاعدة الظهران، التي كانت مدة استئجارها على وشك الانتهاء عام ١٩٥٦.

(١) جلمن، المرجع السابق، ص١١٨.

(٢) شذر، المرجع السابق، ص٣٠٢.

٣ ـ لم يتضمن الحلف وقت تكوينه باكستان وإيران، ومن المعروف مدى اهتمام الولايات المتحدة بهاتين الدولتين، لذا فإن دخول أمريكا لم يكن ضروريًا بادئ الأمر لانشغالها وارتباطها بهاتين الدولتين وبتركيا، وكل من هذه الدول اشتركت مع الولايات المتحدة في أحلاف أخرى، إذ إن باكستان في حلف جنوب شرق آسيا، وكان هناك اتفاق مع إيران منذ انتهاء أزمة تأميم النفط والتي أسفرت عن تدخل الولايات المتحدة في شؤون إيران، علاوة على وجود اتفاق خاص مع تركيا بجانب كونها عضواً في حلف شمال الأطلسي وحلف البلقان، وقد قام الحلفان برعاية الولايات المتحدة[١].

ولقد اعتبر إيدن أن تقاعس الولايات المتحدة عن الانضمام للحلف يرجع إلى رغبتها في كسب ود أعداء حلف بغداد، وأن الولايات المتحدة لعبت دوراً في الإيحاء بمشروع الحلف عند إنشائه ثم تراجعت عنه تاركةً في الواجهة بريطانيا، الدولة الوحيدة الغربية التي انضمت إليه[٢].

ويرى (انتوني ناتنج) أن السلوك الأمريكي تجاه حلف بغداد يرجع أولاً إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في إغضاب إسرائيل والجماعات الصهيونية، ويرجع ثانياً إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في إغضاب السعودية التي رفضت الحلف، كما أنها لم تكن سعيدة بأي تطور من شأنه دعم العرش الهاشمي في السياسة العربية، ويرجع ثالثاً إلى عدم رغبة دالاس في ربط أمريكا مع بريطانيا في حلف واحد[٣].

لقد كان حلف بغداد تحالفاً ضعيفاً بين دوله، إذ إن الكثير منها غير مستقر

---

(١) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط٢، القاهرة، دار القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٢٠-١٢٤.

(٢) أنتونى إيدن، مذكرات إيدن، تعريب خيري حماد، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٦٠، ص١١٢.

(٣) علي الدين هلال، المرجع السابق، ص١٢٢.

داخلياً، وهذه الدول كانت تنظر للحلف وبصورة أساسية على أنه الوسيلة التي بواسطتها يمكن الحصول على السلاح والمعدات العسكرية من الغرب لضمان أمنها الداخلي، وتقوية مواقعها داخل المنطقة[1].

(١) شذر، المرجع السابق، ص ٣١١.



الفصل الخامس

نوري السعيد
وقضايا الوحدة العربية



أولاً: الاتحاد العراقي ـ الأردني

لقد تمثلت محاولات الاتحاد بين العراق والأردن في مرحلتين، وسوف تتناول الدراسة كل مرحلة منهما على حدة. فالمرحلة الأولى كانت في عهد الملك عبد الله (١٩٤٧ ـ ١٩٥١)، أما المرحلة الثانية فكانت في عهد الملك حسين (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨).

أ ـ الاتحاد العراقي ـ الأردني في عهد الملك عبد الله.

بدأ التقارب العراقي ـ الأردني وبعبارة أدق الأردني ـ العراقي كخطوة نحو الوحدة أو الاتحاد بين شرقي الأردن والعراق نتيجة لفشل مساعي الأمير عبد الله العديدة والمنوعة لدى مختلف الأطراف العربية والدولية في تحقيق مشروع سوريا الكبرى.

وتعود بداية هذا المشروع إلى عام ١٩٣٦ عندما أرسل الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، بمذكرة إلى الحكومة البريطانية يطالب فيها بإقامة اتحاد تحت رئاسته يضم شرق الأردن وسوريا كخطوة نحو تحقيق الاتحاد العربي، وكان هذا الرأي مقدمة لمشروعه (سوريا الكبرى)[1].

(١) محمد فرج، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف: تاريخ الأمة العربية من =

وفي الأول من يوليو ١٩٤٠ بعث الأمير عبد الله بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين، أوضح فيها اهتمام الرأي العام العربي الشديد بقضية البلاد العربية ومستقبلها، وحثه على إصدار تصريح رسمي بريطاني يدعم فكرة الوحدة السورية. غير أن المندوب السامي رد عليه طالباً منه الصبر حتى ينجلي الموقف الحربي، وحَذره من التدخل في شؤون سوريا[1].

وتعددت رسائل الأمير عبد الله ومذكرات حكومته إلى المسؤولين البريطانيين، من دون أن تحظى باهتمام أو استجابة من الجانب البريطاني. وجاء تصريح أنتوني إيدن في مجلس العموم البريطاني، في ٢٤ فبراير ١٩٤٣، المؤيد لتحقيق آمال العرب في وحدتهم، ليجدد جهود الأمير عبد الله في تحقيق مشروعاته الوحدوية. فدعا إلى مؤتمر وطني عقد في عمان خلال الفترة (٥ ـ ٦مارس ١٩٤٣)، أسفر عن تبني مشروعين لوحدة سوريا الكبرى، أولهما مركزي الإدارة، وثانيهما اتحادي كونفدرالي.

اشتمل المشروع الأول على النقاط الأساسية التالية[2]:

١ ـ تضم هذه الدولة الموحدة سوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان.

٢ ـ تكون لكل من فلسطين، في بعض مناطقها، ولبنان القديم، إدارة خاصة بمقتضى الدستور، تلاحظ في الأولى حقوق الأقلية اليهودية، ومركز الأماكن المقدسة الخاصة، وفي الثانية صيانة أماني اللبنانيين الوطنية.

٣ ـ يلغى وعد بلفور لعدم موافقة العرب عليه، وهم أصحاب البلاد الشرعيون.

٤ ـ أما رئاسة الدولة السورية الموحدة فيعهد بها إلى الملك عبد الله.

= الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية ١٥١٤-١٩٦٤، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٥، ص٢٢٣.

(١) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص١٦٠-١٦١.

(٢) الكتاب الأردني الأبيض، المرجع السابق، ص٦٤-٦٧.

٥ ـ وعند إعلان الدولة السورية الموحدة، تكون نواة لتأسيس اتحاد عربي تعاهدي مع سوريا والعراق، وليس ثمة ما يمنع من انضمام الدول العربية الأخرى إليه.

أما المشروع الثاني، فهو يدعو إلى تأسيس دولة سورية اتحادية، وقيام اتحاد عربي تعاهدي، وتضمن المشروع النقاط البارزة التالية(١):

١ ـ قيام دولة اتحادية مركزية، تشمل حكومات الدول الأربع، عاصمتها دمشق.

٢ ـ يكون للاتحاد مجلس تشريعي منتخب، ممثل للأقاليم المتحدة، ومنه ينتخب رئيس وزراء الاتحاد، ويختار أيضاً أعضاء السلطة التنفيذية والاتحادية.

ـ وعند قيام الدولة السورية الموحدة تكون نواة لتأسيس الاتحاد العربي على نحو ما وضع في المشروع الأول.

٣ ـ يسمى الملك عبد الله رئيساً لدولة سوريا الاتحادية.

٤ ـ في حالة رفض حكومة لبنان الانضمام لدولة الاتحاد، تعاد الأراضي السورية التي ألحقت به من دون استفتاء شعبي.

وقد واجه المشروع معارضة واسعة(٢)، فعلى الرغم من أن بريطانيا قد أعطت ضمانات للملك عبد الله للدعوة إلى مشروعه، إلا أنها أرادت أن يكون تجريبياً، ليكون أساساً لتكتل أكبر. لذلك عندما جدد الملك عبد الله دعوته للمشروع، أعلنت بريطانيا براءتها من المشروع، فقد صدر في لندن بيان رسمي جاء فيه أنه لا علاقة للحكومة البريطانية مطلقاً بما يقال عن مشروع سوريا الكبرى، وأنها لا تعلم شيئاً عنه، ولا تؤيده ولا تفكر فيه(٣).

---

(١) نفس المرجع، ص٦٧-٧٠.

(٢) حسن عبده علي ريان، دور إمارة الأردن في السياسة العربية ١٩٣٩-١٩٥١، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٣، ص٣٩٠-٣٩٨.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب، ١٩٨٤، ص٣٧.

كما أن المشروع أثار مخاوف السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان، التي منعت نشر وإذاعة تصريح إيدن في ٢٤ فبراير ١٩٤٣، وبعث الجنرال كاترو - المفوض السامي العام - برقية إلى الجنرال ديجول في ١٦ مارس ١٩٤٣ يحلل فيها الوضع في سوريا ولبنان، جاء فيها: «إذا أخذنا اللبنانيين من حيث المذهب والمنفعة فإن المسيحيين متضامنون مع فرنسا للوقوف بوجه محاولات ابتلاعهم، أما المسلمون فهم مترددون، يقولون إن لبنان سيزدهر إذا انضم إلى المجموعة العربية. أما السوريون فيستجيبون للنداءات المعادية لنا، سواء آمنوا بسوريتهم أو اتجهوا نحو الأوهام العربية، وحينما يتصورون اتحاداً عربياً يعتقدون أن الأنجلو ساكسون هم سادة الموقف. لذا فهم لا يرغبون في التحالف معنا»[١].

وكان إجراء الانتخابات في سوريا ولبنان ردًا مباشراً على المشروع، فقد أسفرت انتخابات يوليو ١٩٤٣ عن فوز الكتلة الوطنية في سوريا، وفوز تحالف بشارة الخوري - رياض الصلح في لبنان، وكلاهما يعارضان المشروع. كما صوت البرلمان السوري على قرار شديد اللهجة ضد المشروع. وأصدرت الحكومتان السورية واللبنانية بياناً مشتركاً جاء فيه: إن المشروع الأردني يعتبر تدخلاً في شؤون جمهورية سوريا ولبنان[٢].

واشتركت الحكومة المصرية والمفتي أمين الحسيني - مفتي فلسطين - في الاعتراض على المشروع[٣]. وأصدرت الحكومة المصرية بياناً جاء فيه: «إن من الخير هو عهد الجامعة العربية، الذي ارتضاه الجميع، والذي قام على أساس المحافظة على وحدة الدول المنضمة إليه، والحكومة المصرية تجد في

---

(١) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص١٦٨.

(٢) هادي حسن عليوي، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي المشرقي ١٩١٨-١٩٥٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٩٩.

(٣) سليمان موسى ومنير الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، د.ن، ١٩٥٩، ص٤٤٥.

هذا المشروع ما يدل على الرغبة في إيجاد دولة تنافس مصر في مساحتها وأهميتها »[١].

وواجه المشروع معارضة شديدة من قبل المملكة العربية السعودية، لما بين الأسرتين الهاشمية والسعودية، من تنافس على الزعامة في المنطقة، وادعاء كل منهما بأحقية الرئاسة. فقد حذرت المملكة العربية السعودية الملك عبد الله من الاستمرار بهذا المشروع، وأكدت أنها على أتم الاستعداد لخوض معركة مع الأردن، إذا أبدى أي تحرك في هذا الشأن. كما أصدرت المفوضية السعودية في كل من بغداد والقاهرة بياناً رسمياً أكدت فيه «أن المشروع يعتبر منافياً للقوانين الدولية، وأهدافه، وأنها تعتبره تعدياً على سوريا ونظامها الجمهوري الذي أقرته الأمة واعترفت به سائر دول العالم »[٢].

أما بالنسبة لنوري السعيد فلقد اتسم موقفه تجاه المشروع بالحذر ولاسيما وأنه صاحب مشروع الهلال الخصيب. يضاف إلى ذلك العلاقات المتوترة وغير المعلنة بينه وبين الأمير عبد الله، حيث لم يكن الأخير راضياً عن تصرفات نوري السعيد، وخاصة ما يتعلق منها بعرش سوريا وطبيعة ونوع الحكم في مشروعه سوريا الكبرى، يضاف إلى ذلك العمل الدائب من نوري السعيد لتبؤ الأمير عبد الإله زعامة الأسرة الهاشمية، الأمر الذي يتعارض مع طموحات الأمير عبد الله في الزعامة[٣].

وقد اتبع نوري السعيد أسلوب المخادعة في محادثاته مع الأمير عبد الله بشأن المشروع. وقد أكدت هذا الوثائق البريطانية، ففي الحديث الذي دار بين الطرفين في عام ١٩٤٣ طمأن نوري السعيد الأمير عبد الله بقوله: «إن مطالبتك

(١) عليوي، المرجع السابق، ص٢٠٠.
(٢) جهاد مجيد محيي الدين، المرجع السابق، ص٨١.
(٣) عبد السلام خليفة سليم الشواورة، العلاقات السياسية الأردنية ـ العراقية من ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧، ص١٣٨.

بعرش سوريا لن يصرف النظر عنها، شرط التحرك بحذر حتى لا تثير الشكوك في نفوس السوريين وبالتالي لا يقدمون على اختيارك ».

والحقيقة أن هذا الكلام لا يعدو كونه مراوغة منه لأنه أخبر المعتمد البريطاني في عمان قائلاً: «لم يؤيد الأمير في مسعاه إلا عدد قليل من السوريين، وهم لا يريدون الاندماج بأي شكل من الأشكال مع الأردن »[1]، يضاف إلى ذلك أنه عندما تبلور المشروع سارع نوري السعيد إلى التنصل منه معلناً أنه لا شأن له بسياسة الأردن.

وهكذا واجه المشروع معارضة عربية (سورية ـ لبنانية ـ مصرية ـ سعودية) من ناحية، ومعارضة خارجية (بريطانية ـ فرنسية) من ناحية ثانية، بالإضافة إلى حياد العراق إن لم تكن معاكسته لهذا المشروع من ناحية ثالثة.

وهذا الفشل مقروناً بما أخذت الدوائر السياسية السورية تردده من أنه إذا كان لابد من الوحدة بين سوريا والأردن فيجب أن ينضم شعب الأردن إلى الوطن الأم كجمهورية حرة. وإذا كان لابد لسوريا من وحدة مع قطر مجاور فإن تلك الوحدة يجب أن تبدأ من العراق وليس شرق أردن الملك عبد الله[2].

هذان السببان هما اللذان دفعا بالملك عبد الله إلى تبديل سياسته أو استراتيجيته بمعنى أدق فاتجه إلى العراق ـ لا كهدف نهائي ـ وإنما كمحاولة لتحقيق مشروعه من نقطة النهاية وهي العراق وليس من نقطة البداية وهي سوريا، لأنه طبقاً لمشروعي توحيد سوريا الكبرى السابق ذكرهما كان الاتحاد مع العراق يعتبر من الخطوات التالية لتوحيد أقطار سوريا الكبرى.

فبعد أن ظل الأمير عبد الله يعمل ويدعو إلى مشروعه في الفترة ما بين يوليو ١٩٤٠ وحتى فبراير ١٩٤٥ مركزاً على وحدة الأقطار السورية أولاً، نجده

---

(١) F.O., 371-34960, (Most Secret) Palestine, Sir. Machnached to S. of. S. Colonies, 24th July, 1943.

(٢) Khadduri, Majid, The Scheme of Fertile Crescent Unity, A study of Arab Relations, London, Harvard University, 1957, p. 21.

الآن يعمل للاتحاد مع العراق دون أن يسقط سوريا من حسابه، ومصداق ذلك ما ذكرته جريدة العالم العربي نقلاً عن النيويورك تايمز (New York Times) من أن الاتحاد بين العراق والأردن سيكون مثالاً تحتذيه الدول العربية الأخرى في سبيل اتحادات مماثلة، وأنه يعمل على وحدة سوريا[١]. وكذلك ما ذكره مراسل وكالة الأناضول في لندن من أنه يعتقد أن الاتحاد بين العراق والأردن أول خطوة في مشروع سوريا الكبرى.

وتمشياً مع هذه السياسة تبادل المسؤولون في العراق والأردن الزيارات على أعلى المستويات خلال عام ٤٥ ـ ٤٦ حيث تباحثوا من أجل وحدة البلدين في شكل اتحاد فدرالي أو وحدة، أو كما قال الأمير عبد الله لوكالة الأنباء العربية أن بغداد هي عمان وعمان هي بغداد، وطن واحد وشعب واحد وغرض واحد هو الغرض نفسه الذي كان هدف الثورة العربية[٢].

اقترح الملك عبد الله، في سبتمبر ١٩٤٦ أن يتولى عرش العراق والأردن، على أن يكون الملك فيصل الثاني ولياً لعهد الدولتين، وأن يرتقي عبد الله عرش الأردن وفلسطين، ويتولى فيصل عرش العراق، ثم ينتقل العرش من بعده إلى فيصل[٣]. لكن هذا المشروع واجه معارضة شديدة من سوريا ولبنان وعارضته الجامعة العربية، لأنها وجدت فيه معرقلاً لعملها، مما اضطر الأردن إلى تعديل المشروع فاقترح تحقيق الاتحاد بين العراق والأردن على مراحل، تبدأ المرحلة الأولى بتوحيد الشؤون العسكرية والثقافية والدبلوماسية، وتشكيل مجلس أعلى للاتحاد من أعيان القطرين، يجتمع دورياً في عمان وبغداد، لبحث القضايا التي تهم القطرين، اللذين يبقيان يحتفظان بشخصيتهما، يعقب ذلك توحيد الشؤون الاقتصادية والتعاون في جميع الأمور ذات المصلحة الواحدة[٤].

---

(١) جريدة العالم العربي، بغداد، ١٩/ ٢/ ١٩٤٥.

(٢) الأهرام، ١١/ ٢/ ١٩٤٥.

(٣) الملك عبد الله، مذكرات ص١٤٠.

(٤) نفس المرجع، ص١٤١.

واجه هذا المشروع، أيضاً، انتقادات مختلفة، إلا أن أشدها جاء من الساسة العراقيين الذين أعلنوا عن عدم موافقتهم على المشروع، لأن تحقيقه بالأسلوب المشار إليه قد يؤدي إلى تأييد سياسة الأردن التوسعية، ونتيجة لهذه المعارضة تقلص المشروع ليصبح معاهدة تحالف وأخوة، وقعت في ١٤ أبريل ١٩٤٧[١].

وقوبلت هذه المعاهدة بمعارضة شديدة من قبل الأحزاب العراقية، فقد أعلن حزب الاتحاد الوطني معارضته للمعاهدة وسخر منها، واعتبرها أمر موصى به من قبل الاستعمار. ودعا حزب الشعب الجماهير إلى النضال من أجل إحباطها. فيما أكد الحزب الوطني الديموقراطي بأنها جاءت بتشجيع من بريطانيا، الهدف منها جعل العراق وسيلة لتحقيق مشاريعها الاستعمارية، وأكد الحزب أنها بمثابة حلف يخل بانسجام دول الجامعة العربية، ويخالف أماني الشعب العراقي[٢]. وشن حزب الاستقلال هجوماً عنيفاً عليها، ودرس بشكل مفصل جميع موادها ليثبت أنها جاءت لتقيد العراق بقيود استعمارية جديدة[٣].

لم يكن نوري السعيد متحمساً للاتحاد مع شرق الأردن، وكان ينظر إليه كعبء اقتصادي لا وزن له في دعم العراق سياسياً في علاقاته مع العالم العربي أو الخارجي، ومادامت فكرة الاتحاد الفيدرالي بين البلدين غير واردة حسب الخطوط التي رسمها في مشروع الهلال الخصيب. كان نوري يفضل أن يسير النهج العراقي على طريقة الاستقلال في العمل، والحفاظ على ثروته الاقتصادية والعمل سياسياً بما يتفق والمصلحة العراقية. . يضاف إلى ذلك الضغط الذي مارسه الإنجليز على نوري السعيد من أجل رفض الاتحاد مع الأردن[٤].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٦٨، ص١٨١.

(٢) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني، ص١٩٦.

(٣) لواء الاستقلال، ٣/ ٥/ ١٩٤٧.

(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٢١٧/ ٧/ ١، مذكرة إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية عن مشروع اتحاد بين العراق والأردن، بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٤٦، ومحفظة ٥٢٠، ملف ٣/ ٢ سري، بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٤٧.

ومصداق ذلك أنه في يناير ١٩٤٨ أراد الملك عبد الله عقد معاهدة دفاعية هجومية مشتركة مع العراق، وإمداد الجيش الأردني بالمال والعتاد. إلا أن نوري السعيد رفض الإجابة على طلب الوزير المفوض لشرق الأردن ببغداد بحجة سفره إلى لندن وضيق الوقت لدراسة الموضوع(١).

وجاءت أحداث فلسطين لا لتزيد التقارب الأردني ـ العراقي تماسكاً ولا لتنفيذ معاهدة التحالف والأخوة، وإنما لتزيد شقة الخلاف بينهما، حيث بدأت العراق تمارس سياسة مستقلة عن الأردن، بل ويأخذ مواقف معارضة ولو على المستوى العلني بهدف مجاملة الدول العربية خلافاً لما كان عليه الحال في الفترة السابقة يوم كان يجامل الأردن علناً ويعاكسه سراً، أما الآن فقد راح يعاكسه علناً ويؤيده سراً. وإذا كانت مجريات حرب ١٩٤٨، ومفاوضات الهدنة أوائل ١٩٤٩ لم تصل بالعلاقات العراقية ـ الأردنية إلى درجة القطيعة أو الخلاف المكشوف، فإن الخلاف حول مستقبل فلسطين، سواء بتشكيل حكومة عموم فلسطين، أو بضم القسم العربي منها إلى الأردن، هو الذي أوصل العلاقات العراقية ـ الأردنية إلى درجة المعارضة والمشادة العلنية(٢).

ولكن بالرغم مما سبق فإن الملك عبد الله لم يتراجع عن محاولة تحقيق الوحدة مع العراق، حيث قام في ديسمبر ١٩٤٩ بزيارة بغداد ودارت بينه وبين العراقيين محادثات عن احتمال إعلان اتحاد بين العراق والأردن تحت تاج الملك فيصل ويديره مجلس اتحاد على رأسه الملك عبد الله، كما ذكرت جريدة بيروت المساء في نبأ لمراسلها في بغداد، ولكن وزارة الخارجية العراقية أبرقت إلى مفوضيتها في بيروت تطلب منها تكذيب الخبر.

وخلال زيارة صالح جبر إلى عمان في ١٧ مايو ١٩٥٠ بحجة المشاركة

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧، مذكرة إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية عن عرض الملك عبد الله لإقامة معاهدة دفاعية هجومية بين الأردن والعراق، بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥.

(٢) ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي ١٩٤١-١٩٥٨، إربد، دار حمادة للدراسات والنشر، ٢٠٠٠، ص١٣١، ١٣٢.

في احتفالات استقلال الأردن، وللسعي لتسوية الخلاف الأردني مع جامعة الدول العربية، فاتحة الملك عبد الله بموضوع الاتحاد بين العراق والأردن. فلما عاد إلى بغداد أطلع الوصي على محادثاته في عمان. وسافر على أثرها مع الوصي إلى عمان في ٢٦/٦/ ١٩٥٠ حيث تم وضع مسودة مشروع للاتحاد حمله جبر إلى بغداد في ٢٩/٦/ ١٩٥٠. وكانت المحادثات محاطة بالسرية لدرجة أنه لم يعلم بها رئيس الوزراء توفيق السويدي[١].

ولكن عندما سقطت وزارة السويدي وخلفتها وزارة نوري السعيد جمد الموضوع أو علقه. فلما جاء الملك عبد الله إلى بغداد بمناسبة مرض الملكة عالية فاتح السويدي في الموضوع وقال له: «لقد ثبت لي أن الدولة التي تتقاضى ملايين من الأجنبي (يقصد الأردن) لا تستطيع أن تتمتع بحريتها لذلك أريد أن أعقد اتحاداً مع العراق وأريدك يا توفيق أن تساعدني على ذلك، فسأله السويدي هل أنت جاد في ذلك فأجاب الملك حفاظاً على مستقبل العائلة الهاشمية»[٢].

ويبدو أن الملك لم يفاتح أحداً في الموضوع غير السويدي، وعلى أثر مرض الأمير طلال أبرق الملك عبد الله إلى عبد الإله لمقابلته في أنقرة ١٧/ ٥/ ١٩٥١ وفاتحه بموضوع الاتحاد وأنه يريد أن يحتاط للأمر بتعيين فيصل وريثاً للعرش، ولكن عبد الإله بدوره لم يعمل شيئاً.

ولما عاد الملك إلى عمان اتصل رسمياً بوزير العراق المفوض في عمان وطلب منه الاتصال رسمياً ببغداد حول الموضوع، فنفضت بغداد الغبار عن مسودة الملك وبحثت فيها في ٦ يوليو ١٩٥١ ثاني أيام عيد الفطر في سر سنك. وفي هذه الأثناء اتصل الملك عبد الله برياض الصلح بواسطة أحمد الراوي ودعاه لزيارة عمان بهدف أن يوسطه بين عمان وبغداد، ولكنه اغتيل في

(١) جريدة الحوادث العراقية، ٣٠/٩/١٩٥١.
(٢) نفس المصدر.

عمان يوم ١٦/ ١٩٥١ وأعقبه اغتيال الملك عبد الله في القدس يوم ٢١/ ٧/ ١٩٥١.

وفي ختام مقال الحوادث التي نشرت قصة الاتصالات تساءلت عن سر بقاء المشروع على الرف منذ ٢٩ يونيو ١٩٥٠ حتى ٦ يوليو ١٩٥١، في الوقت الذي كان الوصي يرغب فيه، وملك الأردن يلح عليه، وعلى رأس الحكم سياسي قدير هو نوري السعيد الذي يعد رائد الوحدة العربية (كما تقول الجريدة)[١].

ويرى الباحث أن مسؤولية الإهمال يتحملها نوري السعيد نفسه لعدم إيمانه بأهمية الأردن بالنسبة للعراق، فهي على حد قول جريدة اليقظة: بمثابة لواء من ألوية العراق الأربعة عشر لا تزيد العراق قوة على قوته في مجابهة الخطر الصهيوني، وإنما تلقي على كاهله أعباء جديدة لحماية بقعة فقيرة ونائية[٢]. يضاف إلى ذلك معارضة كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا لمثل هذه المشاريع، ومن هنا كان صدور البيان الثلاثي مايو ١٩٥٠ الذي قاومه الهاشميون، فأعلن نوري السعيد أمام مجلس الأعيان أن العرب لا يتوقعون خيراً من بيان تشترك فيه فرنسا[٣].

أما تفاصيل المسودة التي وضع أسسها الملك عبد الله في أعقاب محادثاته مع الوصي في يونيو ١٩٥٠، وبعثها مع وزير بلاطه سمير الرفاعي الذي سلمها للوصي فهي لا تكاد تختلف عن الاتفاق الذي كان يطمع في تحقيقه الملك عبد الله في أغسطس ١٩٤٩، فقد اقترح تشكيل مجلس أعلى للاتحاد ينصب أعضاؤه من قبل حكوماتهم بعدد متساو ويكونون من أعيان البلدين ورئيسي وزرائهما أو نائبيهما ووزراء الخارجية والمالية والدفاع[٤].

---

(١) الحوادث، ١٦/ ٩/ ١٩٥١.

(٢) اليقظة، ٦/ ٢/ ١٩٥٠.

(٣) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص٢١٣.

(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٢١٧/ ٧/ ١، =

ويعقد المجلس بصفة دورية في العاصمتين برئاسة رئيس وزراء البلد الذي يعقد فيها، وعند الضرورة يترأس ملك تلك البلد المجلس. وتحتفظ كل مملكة بحقوقها الحاضرة ودستورها ويكون للاتحاد راية مشتركة هي راية الثورة العربية مع بقاء الراية الحالية في الداخل. ويكون للعائلة المالكة عين الحقوق في البلدين بحيث إذا توفى المَلك بدون وريث يكون وريثه الشخص اللائق من ذرية الحسين بن على. كذلك توحد سياسات البلدين الخارجية وتتعاونا في المجال العسكري وتزال المواقع الجمركية وتذاكر المرور مع تنسيق مصارف البلدين[١].

أما رد العراق على المشروع الأردني فجاء فجأة في شكل مشروع آخر أشار في مقدمته إلى أن الاتحاد بين البلدين يؤدي حتماً إلى ازدهارهما، وإلى تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى، وأن توحيد البلدين يتم بأن يعلن الملك عبد الله بأن فيصل الثاني ملك العراق هو ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، تمهيداً لجعله ملك العراق والأردن بدون وارث بحكم المادة () من القانون الأساسي العراقي. ويعتبر الاتحاد بين البلدين اتحاداً في التاج في الوقت الحاضر، وتبقى المملكتان محتفظتين بكيانهما الداخلي والتشريعي لمدة تزيد عن خمس سنوات تجري خلالها مفاوضات لتحقيق الاتحاد المطلوب، أو أي شكل آخر يتفق عليه.

أما الأمور التي يمكن التعاون فيها فهي إزالة المواقع الجمركية وتذاكر المرور، وتوحيد السياسة والتمثيل الخارجي وتحتفظ كل دولة برايتها وتتخذ راية موحدة فيما بعد، مع التعاون في المجال العسكري ومساعدة كل دولة للأخرى في حالة وقوع أي اعتداء عليها[٢].

= تقرير السفارة المصرية ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية عن مشروع الملك عبد الله للوحدة بين العراق والأردن، بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٥٠.

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٢٢١-٢٢٢.

(٢) نفس المرجع، ص٢٢٤.

ويتضح من ذلك أن المذكرة العراقية ركزت على ضمان الحكم في الفرع الهاشمي العراقي، وأهملت التوحيد التشريعي، ولم توافق على الراية الموحدة. واتفقت مع المشروع الأردني في أمور الجمارك والسياسة الخارجية والعسكرية. فالمشروع الأردني كان أكثر طموحاً من المشروع العراقي الذي يتسم بطابع التحفظ. ومن الطبيعي أن هذا المشروع الذي يحرم الفرع الهاشمي في الأردن من الحكم سيلقى معارضة من البيت المالك في الأردن.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا كان مصير هذين المشروعين بعد اغتيال الملك عبد الله، وهل فاتح العراق الأردن باتفاقه مع الملك عبد الله، وما هو مصير تلك المفاتحة؟

من المرجح أن الساسة العراقيين تباحثوا مع الساسة الأردنيين أثناء دفن الملك عبد الله حول وراثة العرش، وحول الاتحاد مع الأردن. ولكن لا توجد أدلة قاطعة بما دار في تلك المحادثات التي قيلت حولها الآراء المختلفة. حيث يرى البعض أن العراق نادى بإبعاد أو إقصاء الأمير طلال والمناداة بابنه الأمير حسين ملكاً، على أن يظل الأمير نايف وصياً للعرش حتى يعلن الملك حسين تنازله عن تولي سلطاته أو موافقته على ضم الأردن إلى العراق على أساس الاتحاد، وإعلان الملك فيصل ملكاً على هذا الاتحاد، وأن يبقى الملك حسين نائباً للملك في الأردن[1].

أما الرواية الثانية فتقول إن العراق ناصر تولي الأمير طلال بحجة أن إبعاده سوف يجعل منه بطلاً قومياً، وعمل على إبعاد سمير الرفاعي المعادي لعودة طلال، على أن يعلن الأخير ضم الأردن تحت تاج الملك فيصل ويصبح طلال نائباً عنه في الأردن[2].

فالخلاف بين الروايتين هو مصير الأمير طلال، بينما تتفق الروايتان على

---

(١) جريدة الشباب، ١٩٥١/٧/٢٩.

(٢) الحوادث، ١٩٥١/٨/٢٠.

قيام الاتحاد برئاسة الملك فيصل ملك العراق على أن يكون ملك الأردن نائباً عنه سواء أكان طلال أو ابنه الملك حسين، على أن يشغل فترة الوصاية في حالة إبعاد الأمير طلال الأمير نايف.

ولو أن هناك محاولة للتوفيق بين الروايتين لأمكن التوصل إلى رواية ربما تكون أقرب إلى الصحة، لا من حيث أصولها ولكن من حيث النتائج التي ترتبت عليها. ويمكن تلخيصها في أن الاتفاق تم على إبعاد سمير الرفاعي وتتويج طلال لفترة مؤقتة حتى يتسنى لابنه الأمير حسين أن يصبح ولياً للعهد، وبالتالي يسهل المناداة به ملكاً في حالة تنازل والده عن العرش، فلا تكون هناك حاجة إلى تعديل دستوري. وبهذا أيضاً تنتفي وصاية نايف وعندها يتوج الملك حسين ويعلن انضمام الأردن للعراق قابلاً منصب نائب الملك.

لقد كان هذا الحل يرضي السعودية التي قيل إنها تقف إلى جانب الأمير طلال بناءً على اتفاق سابق، ويرضي الإنجليز لأنه يقصي الأمير طلال لميوله الوطنية، ويرضي العراق بتحقيق مشروعه الداعي إلى الاتحاد مع الأردن، هذا إذا كان العراق حقيقة راغباً في الاتحاد[1].

ومهما كانت حقيقة موقف العراق من هذا الصراع على عرش الأردن، فمن المؤكد أن نوري السعيد لم يكن راضياً عن سياسة توفيق أبي الهدى الذي اتهمه بأن سياسته قامت على أساس تفريق الكلمة، وبث الضغائن بين البيتين الهاشميين في العراق والأردن[2].

ويبدو ان فشل نوري السعيد في التدخل في قضية وراثة عرش الأردن تحقيقاً للاتحاد العراقي ـ الأردني لصالح الملك فيصل، هو الذي دفعه إلى التدخل في الانتخابات النيابية في الأردن عندما أرسل عدداً من الشخصيات القومية أمثال الدكتور محمد حسن سليمان، والدكتور جابر عمر، وسليم

---

(١) الحياة اللبنانية، ١٩٥١/٨/٢٦.

(٢) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، ص١٣٧.

النعيمي للاتصال بالعناصر القومية في الأردن وبخاصة في الضفة الغربية للدعوة للاتحاد العراقي ـ الأردني. كما كانت المفوضية العراقية في عمان على اتصال مع بعض الوزراء أمثال سليمان طوقان، وسعيد المفتي وتصرف لهما الأموال اللازمة(١). ولكن تلك المساعي باءت بالفشل بسبب تدخل توفيق أبي الهدى وجلوب بالانتخابات تدخلاً سافراً فوت الفرصة على العراق وأحبط مساعيه عندما أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز العناصر المعادية للاتحاد مع العراق(٢).

ليس من شك أن بريطانيا كان لها الأثر الأكبر في إفشال مساعي العراق من أجل الاتحاد. فهي التي تملك زمام الأمور. وبصرف النظر عن معاداة بريطانيا أصلاً لكل مشروع اتحادي للعرب، فقد قيل إن السعودية سعت لدى بريطانيا لمنع الاتحاد حيث تفاوض الأمير فيصل في لندن مع الإنجليز واتفق معهم على تتويج الأمير طلال مقابل التساهل في قضية البريمي. هذا مع العلم أن بريطانيا ليست بحاجة إلى من يحرضها على معاداة الاتحاد. فقد كانت لها مصلحة مباشرة في بقاء الأردن قاعدة لهم أو مملكة لجلوب، ولاسيما أن مصر وهي تفاوض بريطانيا طالبت بالجلاء من قاعدة السويس. وإن من الحلول المعروضة من قبل نوري السعيد نفسه نقل القواعد البريطانية من السويس إلى الأردن(٣).

وإلى جانب المعارضة البريطانية المقرونة بالمعارضة السعودية التقليدية لأي مشروع اتحاد هاشمي، كانت هناك المعارضة السورية التي كانت تسير بتنسيق مع المعارضة السعودية. وعلقت الحياة اللندنية على المعارضة السورية بقولها: «إن هؤلاء يفضلون أن تأكلهم إسرائيل على أن تتحد كلمة العرب والذي يفعل ذلك مأجور آثم، أو مغرض أعمى، أو جاهل لحقيقة الوضع في الأردن »(٤).

---

(١) محكمة الشعب، ج٤، ص١٦٣٢-١٦٣٤.
(٢) نفس المرجع، ص١٦٢١-١٦٢٢.
(٣) الزمان، ٣/١٠/١٩٥٦.
(٤) الحياة اللندنية، ٢٧/٧/١٩٥١.

أما موقف مصر تجاه الاتحاد فلم يتحدد بشكل رسمي، وربما يعود ذلك إلى أن مصر كانت مشغولة في نزاعها مع بريطانيا وفي إجراءات إلغاء معاهدة ١٩٣٦. ولذلك لم تول رسمياً ما يجري في منطقة الشرق العربي شديد اهتمامها. ولكن الدكتور محمد حسين هيكل رحب بالاتحاد واعتبره قوة للعرب[١].

كذلك عارضت إسرائيل الاتحاد وقرر مجلس وزرائها (كما جاء في صحيفة بيروت المساء نقلاً عن هابوكر الإسرائيلية) أن أي تغيير أو تبديل في الأوضاع في الأردن سواء أتم هذا التبديل عن طريق الدمج مع العراق أو مع أي دولة عربية أخرى أو عن طريق حركات يقوم بها المفتي، فإن إسرائيل تعتبر ذلك خرقاً واضحاً لاتفاقية الهدنة المعقودة مع الأردن سوف تقاومه بالسلاح[٢]. وفي تعليق لمناحم بيجن على وفاة الملك عبد الله قال: «الأردن لنا شرقاً وغرباً، وسنضمه إلينا، مات من مات وعاش من عاش»[٣].

وإذا ألقينا نظرة على الموقف الرسمي العراقي من قضية الأردن واتحادها مع العراق، نجد أنه إذا استثنينا المحاولات التي قيل أن العراق بذلها من أجل الاتحاد عن طريق وراثة العرش والتي ثبت أنه مارسها من خلال الانتخابات، فإن الحكومة العراقية التزمت الصمت إزاء كل ما أخذت تردده الصحف ووكالات الأنباء بخصوص هذا الموضوع. بل إن العراق اشترط لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عدم إثارة موضوع الأردن[٤].

وقد أوضحت (الحياة اللبنانية) في كلمة لها الموقف العراق الرسمي، فأشارت إلى عدم وجود جهود رسمية عراقية. وتساءلت عن هذا الجمود، وهل يرجع إلى عجز العمل أم التفكير أم انحلال العزائم. وختمت كلمتها مناشدة

(١) الأخبار المصرية، ١٩٥١/٨/٥.
(٢) بيروت المساء، ١٩٥١/٧/٢٦.
(٣) الحياة، ١٩٥١/٧/٢٧.
(٤) المنار، ١٩٥١/٨/٢٠.

نوري السعيد وتوفيق السويدي قائلة: «يا قوم ماذا تنتظرون لتدارك التقصير. أتريدون ترك الأردن لإسرائيل، أم تريدون أن يظل الأردن علبة مفاجآت يشل الأردن ويهدد سوريا والعراق ومن ثم العالم العربي»[١].

ولقد كشف خطاب رئيس الوزراء توفيق أبي الهدى في الجلسة السرية لمجلس النواب الأردني بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٥١ عن موقف الحكومتين العراقية والأردنية من موضوع الاتحاد، حيث أوضح أنه من الأسباب التي تحول دون الاتحاد، أن العراق لم يتعهد بدفع أكثر من مليون ونصف مليون دينار بينما تدفع بريطانيا خمسة ملايين دينار. وأضاف أن المشروع العراقي يقتصر على وحدة التاج ويترك الجيش كما هو يتلقى المعونات من الخارج، وأنه عندما أطلع على المشروع لم يكن مسؤولاً. ومضى رئيس الوزراء الأردني يوضح موقف الحكومة العراقية فأشار إلى أن الحكومة العراقية لم تتشاور معه في موضوع الاتحاد، وأن رجالات العراق وخاصة نوري السعيد والوصي أعربوا عن رغبتهم في أن يظل الأردن محتفظاً بما يراه لنفسه وفي مصلحته، ولم تقم الجهات الرسمية العراقية بإجراء أية اتصالات أو محادثات غير أن بعض الأشخاص غير الرسميين من العراق وغير العراق هم الذي أثاروا تلك الأقاويل والإشاعات[٢].

وهكذا فإن المعارضة البريطانية مقرونة بمعارضة الدول العربية وإسرائيل، بالإضافة إلى تردد وتحفظ الحكومة العراقية بسبب العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله العراق، والمسؤولية العسكرية تجاه إسرائيل، إلى جانب معارضة العرش والحكومة في الأردن. كل هذه العوامل مجتمعة هي التي حالت دون الاتحاد بين العراق والأردن عام ١٩٥١.

ب ـ الاتحاد العراقي ـ الأردني في عهد الملك حسين

لم يتحقق الاتحاد العراقي ـ الأردني حتى عام ١٩٥١ لأن العراق لم يكن

---

(١) الحياة، ١٧/٨/١٩٥١.

(٢) جريدة الجبهة الشعبية، عمان، ٢١/ ١٢/ ١٩٥١.

راغباً ولا جاداً في ذلك وحتى لو كان راغباً فيه فإنه لم يكن قادراً على تحقيقه لأسباب عربية ودولية وداخلية. واتخذت الحكومة العراقية من هذه المعارضة مبرراً لتقاعسها، ولم تقم في الفترة ما بين (١٩٥١ ـ ١٩٥٨) بأية محاولة للاتحاد بين البلدين لا عن طريق إحياء أو بعث المشاريع القديمة، ولا عن طريق طرح مشاريع جديدة باستثناء ما ذكره (جلمن) من أن نوري السعيد حاول توحيد العراق مع الأردن من خلال مشاريع الزواج[١]، بأن يتزوج الملك فيصل أخت الملك حسين بواسطة مزاحم الباجه جي. ولكن الملك فيصل رفض ذلك، والأمير عبد الإله انزعج من تدخل وتسرع نوري السعيد.

ولكن ذلك لم يمنع الصحف العربية والعراقية من انتهاز بعض المناسبات للدعوة إلى الاتحاد بين البلدين، ومن أمثلة ذلك ما نشرته جريدة الحياة البيروتية بتوقيع (الكاتب العربي الكبير) بمناسبة تقديم الجمالي مشروعه للوحدة إلى جامعة الدول العربية في يناير ١٩٥٤. وبالرغم من أن الجمالي لم يكن يخاطب الأردن بقدر ما كان يخاطب سوريا هو يقول: «إن العراق ليعرب عن استعداده في الدخول في اتحاد مع أي قطر من الأقطار العربية الراغبة، ويرجو مخلصاً أن يلقى من الدول الأعضاء مثل الرغبة التي يحملها ويعمل لتحقيقها»[٢]. رغم ذلك فإن (الكاتب العربي الكبير) اعتبر بيان الجمالي تحريضاً صريحاً لكل أردني لكي يطالب باتحاد وطنه مع العراق. وكذلك جاء في تعليق (صوت الأهالي) على ما ورد في مشروع الجمالي: من أنه إذا لم يتحقق بمجموعه فمن الممكن أن يتحقق على مقياس صغير، فهل يعني هذا ضم الأردن للعراق أولاً، ثم ضم سوريا إليهما[٣].

أما الشقيري فيقول معلقاً على مشروع الجمالي: «كان واضحاً من لهجة

---

(١) جلمن، المرجع السابق، ص٢٣٢.

(٢) وزارة الخارجية العراقية، دعوة العراق للاتحاد العربي، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٤، ص٧.

(٣) صوت الأهالي، ١٤/١/١٩٥٤.

الوزير العراقي وطريقة عرضه للموضوع أن الحكومة العراقية تجامل الشعب العراقي في طموحه للوحدة، وتداعب آماله في قيام دولة موحدة، وكان ذلك كل ما أرادته الحكومة العراقية فقط»[1].

وإذا كانت الظروف العربية والدولية في الفترة ما بين (١٩٥١ ـ ١٩٥٤) لم تسمح بالتقارب العراقي ـ الأردني، فإن تبدل الظروف العربية ممثلة بصعود نجم عبد الناصر وبالتقارب المصري ـ السوري ـ السعودي لمواجهة العراق بعد توقيع ميثاق بغداد، تركت أثرها على العلاقات العراقية ـ الأردنية.

ففي أواخر عام ١٩٥٤، وطوال عام ١٩٥٥ لم تأخذ العلاقات العراقية ـ الأردنية خطاً ثابتاً بل تأرجحت بين التعاون مع العراق حيناً ومع مصر حيناً آخر، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة معركة حلف بغداد في الأردن.

فبعد محادثات سرسنك بين العراق ومصر في أغسطس ١٩٥٤، وزيارة نوري السعيد إلى القاهرة (١٤/ ٩/ ١٩٥٤) وتصميمه على المضي في سياسة التعاون مع الغرب، وفي اجتماعات مجلس الجامعة في القاهرة وقفت الأردن إلى جانب مصر وسوريا وخذلت العراق في موقفها يوم اقترح مندوبها ووزير خارجيتها وليد صلاح الموافقة على قرارات وزراء الخارجية العرب الموجهة ضد العراق[2]. يضاف إلى ذلك أن الملك حسين بعد أن قام بزيارة إلى العراق في ١٤ فبراير ١٩٥٥، أعلن عن تأييده لموقف مصر تجاه الحلف وذلك في ٢١/ ٢/ ١٩٥٥[3].

هذا الموقف الأردني كان له رد فعله، حيث بدأ نوري السعيد في محاولة استقطاب الأردن متعاوناً في ذلك مع بريطانيا وتركيا. وبدأت محاولات الاستقطاب بزيارة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية للأردن ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٥

---

(١) الشقيري، حوار وأسرار، ص١٣٨.
(٢) مذكرات العظم، ج٢، ص٣٣٦-٣٣٨.
(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٢١٤-٢١٥.

وأجرى محادثات مع سعيد المفتي رئيس وزراء الأردن أسفرت عن موافقة الأردن للانضمام إلى ميثاق بغداد[١]، وقد أبدى الأردن استعداده ذلك في أوائل نوفمبر خلال لقاء السفير ديوك (Dyok) بالملك حسين[٢].

في ١٦/ ١١/ ١٩٥٥ حدد الأردن شروطه للدخول في حلف بغداد في مذكرة قدمها للسفير البريطاني في عمان، وهي الحفاظ على الضمان الجماعي، وتأييد الأردن تأييداً مطلقاً في مطالبته بالحقوق العربية في فلسطين. وقد جاء رد نوري السعيد على ذلك في صورة رسالة حملها من بغداد فرحات شبيلات (السفير الأردني في بغداد)، حيث وعد نوري السعيد في رسالته الأردن بأنه في حالة اشتراكه بالحلف سوف يتم تزويده بالأسلحة والمعونة الاقتصادية مضافاً إليها المساعدات البريطانية، بالإضافة إلى تنفيذ المطالب الأردنية بإلغاء معاهدة ١٩٤٨ مع بريطانيا، وتقديم الدعم العسكري للأردن وحمايته من أي عدوان[٣].

بادر الأردن بإرسال وفد أردني في ٣٠/ ١١/ ١٩٥٥ للتباحث حول المساعدات التي وعد بها العراق لقاء انضمام الأردن للحلف، وقد أشار البيان المشترك الذي صدر في أعقاب تلك المحادثات إلى تبادل وجهات النظر بين العراق والأردن حول تمويل المشاريع الأردنية، وتعهد العراق بدفع حصته البالغة (٦٢٥) ألف دينار في تمويل مشروع البوتاس، وبدفع مليون دينار كمبلغ لتمويل مشروع السوبر فوسفات، والتبرع بـ (١٠٠) ألف دينار للحرس الوطني[٤]، وهذه الطلبات كان قد وافق عليها مجلس الوزراء العراقي في ٢٩/ ٩/ ١٩٥٣ أيام حكومة الجمالي.

---

(١) محمد موسى أبو عيسى، التطورات السياسية في الأردن من عام ١٩٤٦-١٩٥٨ (دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩، ص٥٤.

(٢) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص١٤٤.

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٢١٤.

(٤) الزمان، ١١/ ١٢/ ١٩٥٥.

وفي الوقت الذي كان فيه الوفد الأردني يتباحث في بغداد وصل الجنرال تمبلر (Timpler) إلى الأردن في أوائل ديسمبر وبدأ محادثاته مع المسؤولين الأردنيين[1]، وفي ١٤/ ١٢/ ١٩٥٥ بدأت التظاهرات وحينما كانت الحكومة على وشك قبول الميثاق استقال الوزراء الفلسطينيون، فأحدث ذلك أزمة وزارية[2]، انتهت بتشكيل هزاع المجالي وزارته في ١٥ ديسمبر وأعلن أن المحادثات ستستأنف في الوقت المناسب، وأن الحكومة السابقة وافقت من حيث المبدأ على الانضمام للميثاق، ولكن التظاهرات أسقطت حكومة المجالي[3]، وأعلن إبراهيم هاشم الذي خلفه أن الأردن لن ينضم إلى أي حلف. ومن الجدير بالذكر أن المجالي اتهم السعودية بشن حملة من الرشوة لإضعاف الحكومة الأردنية، وكانت الدعاية المصرية مقرونة بالأموال السعودية من أكبر العوامل في اضطرابات الأردن.

وعلى أثر تدهور الوضع في الأردن وقيام الاضطرابات الداخلية طلب الملك حسين من الحكومة البريطانية التوسط لدى الحكومة العراقية لإرسال قوات إلى الأردن، فاقترحت الحكومة العراقية إرسال قوات كبيرة للحصول على أحسن النتائج بسرعة. وأوضح نوري السعيد موقف حكومته هذا للمسؤولين البريطانيين، كما استنكر نوري دور مصر والعربية السعودية في الأزمة ونصح بريطانيا أن تنصح الولايات المتحدة للضغط على مصر لتوقف تدخلها في الأردن وأن تهددها بعدم الالتزام بالبيان الثلاثي فيما يتعلق بالحدود

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣٦٦، ملف ١/٧/٢٣١ ج٢، تقرير من السفير المصري بعمان إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة الجنرال تمبلر إلى عمان، بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٥٦.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٧٣٨، ملف ١٤٠/ ١٣٨/ ١٢، تقرير من سفارة مصر بعمان إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية عن الأزمة الوزارية في الأردن بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٦.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣٦٦، ملف ٣٢١/ ٧/ ١ ج٢، تقرير من السيد السفير المصري بعمان إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بشأن التطورات الأخيرة في الأردن، بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٥٦.

المصرية[1] (أي تهديد مصر بعدوان إسرائيل انتقاماً للنشاط المصري في الأردن).

ولقد نجحت مساعي بريطانيا لدى مصر، ولكنها لم تنجح لدى السعودية، وطالب نوري السعيد بقطع إمدادات النفط ٦ أشهر على الأقل. وأبلغت بريطانيا الحكومة السعودية معرفتها بتحركاتها العسكرية والعشائرية في الجنوب، وأنذرت السعوديين بأن هذه القوات إذا قامت بأي عمل عدائي ضد الأردن فستفي بريطانيا بالتزاماتها لمساعدة الأردن. وكان الأمر مجدياً إذ انسحب السعوديون.

وشهد عام ١٩٥٦ تأرجحاً في السياسة الأردنية فكانت خلال النصف الأول ميالة ومتعاونة مع مصر في حين أخذت في النصف الثاني تميل نحو العراق لتقيم نوعاً من التوازن حتى إذا ما فشل عدوان ١٩٥٦ على مصر، وكشفت المؤامرة العراقية ضد سوريا عادت ثانية تميل نحو مصر وهكذا دواليك.

وقد علق أبو نوار على ذلك بقوله: «كان الملك حسين في تلك الأيام يريد أن يلعب بين سوريا ومصر من ناحية والعراق من ناحية. فكان يحب أن يظهر أن العراق موجود في الميدان، وأن الأسرة الهاشمية موجودة في القضايا العربية وهي مستعدة لحمايته ودعمه في حال تعرضه لأي شيء داخل الأردن، لكن في تلك الأثناء لم يكن الملك حسين مرغوباً فيه عند العائلة الهاشمية في بغداد»[2].

وفي ١٩٥٦/١٠/٢٩ اعتدت إسرائيل على مصر مما اضطر الحكومة الأردنية لإرسال مذكرة بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ إلى السفارة العراقية لدعوة القوات العراقية للدخول إلى الأردن. وبالفعل دخلت القوات العراقية إلى

(١) أنتوني إيدن، مذكرات (١٩٥١-١٩٥٧)، جزءان، ترجمة خيري حماد، بيروت، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ١٩٦١، ص١٢٧.
(٢) محكمة الشعب، ج١، ص٢٣٦.

الأردن في يوم ٢ نوفمبر[١]. ولقد كان واضحاً أن مهمة هذه القوات ليس مواجهة العدو الإسرائيلي وإنما تخليص الأردن من الشيوعية، وهذا ما أبلغه نوري السعيد للسفير الأمريكي في بغداد بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٥٦، حيث رغب إليه توضيح ذلك لتل أبيب[٢].

وعندما أذيعت أخبار المؤامرة العراقية على سوريا، سارعت الأردن بطلب سحب القوات العراقية في ٢/ ١٢/ ١٩٥٦ ولكن العراق تلكأت وحاولت إقناع الأردن ببقاء هذه القوات، إلا أن الأردن أصر على طلب سحب القوات بحجة أن الموقف العالمي تحسن، ولم تبق هناك حاجة لوجود قوات العراق في الأراضي الأردنية[٣].

وكان لطلب سحب القوات العراقية من الأردن رد فعل عبر عنه اقتراح تقدم به (١٥) نائباً في مجلس النواب العراقي لضم الأردن إلى العراق نظراً لأن الدولة الأردنية قد أصبحت حصان طروادة، يخفي في داخله عناصر الهدم وتمتلئ جنباته بأسباب الفوضى والشقاق بين الأمة العربية، ولأنها لا تتوفر لها مقومات الدولة بمفهومها الحديث، ولأنها عالة على الأمة العربية، فاقترحوا إلحاق المملكة الأردنية بالعراق وضمها إليه نهائياً واعتبارها اللواء الخامس عشر من ألوية العراق. فلما وصل الخبر إلى نوري السعيد غضب لهذه الألعوبة التي قيل إن الأمير عبد الإله كان مؤيداً لها، ونشر نوري تكذيباً بأن هذا الخبر ليس له أساس من الصحة[٤].

ويعطينا السفير الأمريكي في بغداد صورة عن آراء نوري السعيد تجاه

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣٨٢، ملف ١٤٠/ ٥٢/ ٢، تقرير السفارة المصرية بدمشق إلى السيد وكيل وزارة الخارجية بشأن إرسال قوات عراقية إلى الأردن، بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٥٦.

(٢) جلمن، المرجع السابق، ص٢٣٦.

(٣) محكمة الشعب، ج٤، ص١٢٧١-١٢٧٣.

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص١٢٢.

الأردن خلال هذه الفترة فيقول: «لم يكن عند نوري السعيد حماس للتقرب من الأردن، فقد قال في إحدى المناسبات: إن الأردن عبارة عن وحدة مصطنعة، بلا أساس اقتصادي، ولا مناص لها أن ترتبط بمرور الزمن ببلد عربي مجاور، ولو أعطيت الحرية للأردنيين لاختار أكثريتهم الوحدة والاتحاد مع العراق »، وأضاف السفير قوله: «إن نوري كان يخشى مؤامرات السعودية ومصر على الأردن ولا يثق بالحكومة الأردنية، وطلب من السفير الأمريكي إظهار العطف على الأردن وذلك بتقديم قرض مالي إلى الأردن بواسطة العراق، لأن ذلك سوف يدعم مركز العراق في الأقطار العربية »[١].

وعلى أثر التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ووصول سليمان النابلسي إلى رئاسة الوزراء والذي كان معروفاً بميوله نحو مصر، زادت مخاوف نوري السعيد من انحياز الأردن إلى جانب التحالف المعادي له القائم بين مصر وسوريا والعربية السعودية. فلقد أعلن سليمان النابلسي في أوائل شهر فبراير ١٩٥٧ أن الأردن لن يبقى دولة أردنية هاشمية إلى الأبد، وإنما مآله في النهاية الاتحاد مع الدول العربية الأخرى. ولقد أثرت هذه التصريحات في الأوساط العراقية خاصةً نوري السعيد وعبد الإله[٢].

وعلى أثر سقوط حكومة النابلسي في أبريل ١٩٥٧، أبرقت السفارة العراقية في بيروت إلى الخارجية في بغداد بناءً على رجاء كميل شمعون الإسراع في نجدة الأردن نتيجة للاضطرابات الداخلية، والعمل لدى الولايات المتحدة الأمريكية لعدم تدخل إسرائيل، وتطمين الملك السعود بأن نجدة العراق للأردن عمل داخلي، وأن الجيش العراقي إذا دخل الأردن فإنه سوف ينسحب بعد استقرار الحالة[٣].

وهذا يتفق وما ذكره السفير الأمريكي في بغداد والذي قال: «قيل إن

(١) جلمن، المرجع السابق، ص٢٣٢-٢٣٥.
(٢) محمد موسى أبو عيسى، المرجع السابق، ص٩٠.
(٣) محكمة الشعب، ج٤، ص٢-٤.

الملك حسين طلب شخصياً بأن يتخذ العراق التدابير التمهيدية لدخول الجيش العراقي للأردن، وقد بدأ تجمع القوات العراقية في منطقة (ج٣)[١]، ووصل عددها في أواسط شهر مايو (٥) آلاف، وأكد نوري السعيد أن هذه القوات للدفاع عن الأردن وليس للاعتداء على أي دولة أخرى»[٢].

والحقيقة أن الملك حسين لم يكن أمامه أي بدائل في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ الأردن سوى الاعتماد على العراق، حيث كانت المعارضة الشعبية المدعومة بالتدخل المصري ـ السوري تهدد عرشه وتدفعه بقوه تجاه العراق[٣].

ومصداق ذلك أن التخطيط لإسقاط الملك حسين كان حقيقة لاشك فيها حيث كانت الاجتماعات تعقد في السفارة المصرية بدمشق بحضور السفير المصري ووزير الخارجية السوري وحكمت المصري (رئيس مجلس النواب الأردني)، وعبد الله الريماوي وشفيق أرشدات عضوا البرلمان الأردني بغرض تنظيم المعارضة الشعبية ضد الملك حسين. كما عملت مصر وسوريا على الاتصال بأكبر عدد من النواب الأردنيين لتشجيعهم ضد الملك حسين مثل داود الحسيني، وفائق العنبتاوي ومحمود حجة، ومصطفى خليفة رئيس الحزب العربي الدستوري. كما تقرر تشكيل لجنة سورية تضم مندوبين عن الأحزاب الأردنية يكون مقرها دمشق للعمل على تنظيم المقاومة الشعبية في الأردن[٤].

بدأ الملك حسين يبتعد تماماً عن المحور المصري ـ السوري، وظهر ذلك من خلال الزيارة التي قام بها إلى بغداد في ٢٢ يونيو ١٩٥٧، حيث جرت

(١) هي منطقة تقع بالقرب من الحدود العراقية ـ الأردنية.
(٢) جلمن، المرجع السابق، ص٢٣٨.
(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ سوريا، ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٣ سري جدًا، تقرير من السفارة المصرية بدمشق إلى السيد وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٥٧.
(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ سوريا، ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٣ سري جدًا، تقرير من السفارة المصرية بدمشق إلى السيد وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٥٧.

بين الجانبيين الأردني والعراقي محادثات تبودلت فيها وجهات النظر في مختلف الشؤون، وبحثت فيها العلاقات بين البلدين. وصدر بيان اتفق فيه على إيمانهما بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان العربي، وحرصهما الشديد على الوفاء بشروط معاهدة الأخوة والتحالف المعقودة بينهما(١).

لقد كانت العلاقات العراقية ـ الأردنية فرعاً مكملاً للعلاقات العراقية ـ السورية التي كانت مصدر قلق وإزعاج خاصة إثر المؤامرة الأمريكية على سوريا والتي أدت إلى زيادة التقارب المصري ـ السوري لدرجة الوحدة أو الاتحاد مما دفع نوري السعيد إلى وضع الخطط لمواجهة هذه الوحدة.

وعندما أعلن عبد الناصر قيام الجمهورية العربية في الأول من فبراير سارعت عمان إلى الاتصال ببغداد لدراسة الموقف. فقد أرسل الملك حسين رسالة إلى الملك فيصل مع وزير بلاطه سليمان طوقان يدعوه فيها للتوجه إلى عمان. وهذا بالطبع يخالف ما رواه السويدي من قيام عدد كبير من الشخصيات العربية المخلصة في العراق والأردن وغيرها بالضغط على المسؤولين في البلدين للعمل الحثيث على إقامة اتحاد بين البلدين(٢)، وهكذا حاول السويدي إبراز هذه الحركة وصبغها بالصبغة القومية على أساس أنها جاءت تلبية لرغبات العناصر القومية المخلصة في العراق والأردن وغيرها من البلاد العربية، وأنها ليست مجرد رد فعل يفتقر إلى عناصر الأصالة والإخلاص(٣).

توجه الملك فيصل إلى عمان في ١١ فبراير ١٩٥٨ ومعه وزير المالية والعدلية، وفي ١٣ فبراير لحق به عبد الإله حيث توصل المجتمعون إلى إعلان قيام الاتحاد بين العراق والأردن. ورغم أن فكرة الاتحاد بين البلدين قديمة، إلا أنه من الخطأ القول بأن إعلانه في هذا الوقت بالذات جاء تتويجاً لتلك الجهود

---

(١) محمد موسى، المرجع السابق، ص٩٠.
(٢) السويدي، مذكراتي، ص٥٧٨.
(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص١٩١.

السابقة التي بذلت في الفترة من (١٩٤٧ ـ ١٩٥١) أو استجابة للأماني القومية، أو لجهود بعض المخلصين من البلدين كما يقول السويدي، والذي وصف الاتحاد بأنه جهد طبيعي وسليم، بل أسلم من السليم لما بين البلدين من جوار وتكامل وتشابه ومصالح مشتركة، فكأن السويدي لم يدرك ولم يعرف هذه الروابط بين البلدين إلا عند إعلان الوحدة، ونسي الضغوط التي مارسها الملك عبد الله عليه لتنفيذ المشروع الذي وضع في يونيو ١٩٥٠ الذي لا تكاد خطوطه تختلف عن خطوط الاتحاد الجديد.

جاء في مقدمة الاتفاق الذي أعلن إثر مشاورات عمان (١١ ـ ١٣) فبراير ١٩٥٨[(١)]إلى أن الوحدة كانت من أهداف الثورة العربية الكبرى، وتتألف من اثنتي عشرة مادة تضمنت: احتفاظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة وسيادتها على أراضيها وبنظام الحكم القائم فيها (مادة٢)، ومراعاة كل دولة للمعاهدات والمواثيق الدولية السابقة التي عقدتها قبل الاتحاد، أما المعاهدات والمواثيق اللاحقة ضمن اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد (مادة ٣) وتنفيذ إجراءات الوحدة الكاملة في نواحي السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي والجيش والشؤون الجمركية والثقافية من تاريخ إعلان الاتحاد (مادة٤)، مع السعي لتوحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية (مادة٥).

أما شؤون الاتحاد فيتولاها حكومة اتحادية تؤلف من مجلس تشريعي منتخب من مجلسي الأمة في البلدين بعدد متساو، وسلطة تنفيذية تتولى السلطة وفق دستور الاتحاد (المواد ٧، ٨) الذي ستضعه حكومة الاتحاد، مع تعديل دستور البلدين وفقاً له، على أن تتم إجراءات تشكيل الحكومة ووضع الدستور خلال مدة ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق (مادة ١١)، وتكون عمان وبغداد مقراً لحكومة الاتحاد بصورة دورية لمدة ستة أشهر من كل عام (مادة ١٠)، ويكون ملك العراق رئيساً لحكومة الاتحاد وينوب عنه ملكَ الأردن، ويحتفظ كل ملك بسلطاته الدستورية في مملكته ويعاد النظر في ذلك عند دخول دولة أخرى

---

(١) عبد السلام خليفة، المرجع السابق، ص٢٤٥.

(مادة٩)، أما عن علم الاتحاد والمملكتين فهو علم الثورة العربية (مادة٧)، ويبرم الاتفاق وفق الأحوال الدستورية في كل من البلدين (مادة١٢). ويكاد يكون هذا الاتفاق في خطوطه العريضة يجمع بين مسودتي المشروعين العراقي والأردني لعام ١٩٥١[١].

وبهذه المناسبة وجه كل من الملكين خطاباً إلى شعبه معتبرين الاتحاد فاتحة عهد جديد في كيان الأمة العربية (كما قال الملك فيصل) ووسيلة للوصول إلى حقوقنا المشروعة في بلادنا التي اغتصبها العدو (كما قال الملك حسين). أما رئيس الوزراء العراقي عبد الوهاب مرجان فقد أذاع خطاباً حيى فيه هذه الخطوة باعتبارها حصناً منيعاً ضد نوايا إسرائيل التوسعية[٢].

وفي ٨ مارس وصل إلى بغداد وفد أردني برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سمير الرفاعي مع عدد من الوزراء المختصين في الشؤون المختلفة، وتباحث مع وفد عراقي برئاسة توفيق السويدي، حيث توصلا إلى وضع دستور للاتحاد وصفه السويدي بقوله: «إنه أنجح وأكمل وأسلم الدساتير التي يمكن أن توضع لمثل هذا الاتحاد الذي ترك الباب مفتوحاً لأية دولة عربية ترغب الانضمام إليه»[٣].

وفي ١٩ مايو ١٩٥٨ وجه الملك فيصل بصفته رئيساً للاتحاد خطاباً إلى نوري السعيد بإسناد منصب رئاسة مجلس وزراء الاتحاد العربي إليه. شكل نوري السعيد وزارته من ستة أشخاص نصفهم من العراقيين ونصفهم الآخر من الأردنيين، حيث اختار إبراهيم هاشم نائباً له وتوفيق السويدي وزيراً للخارجية ونائبه خلوصي الخيري، وسليمان طوقان وزيراً للدفاع وسامي عبد الفتاح نائباً له، وعبد الكريم الأزري وزيراً للمالية[٤].

---

(١) محمد سليم محمد غزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للملكة الأردنية الهاشمية، ط١، عمان، ١٩٨٥، ص٦٦٠.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص١٩٥-١٩٧.

(٣) السويدي، مذكراتي، ص٥٧٨.

(٤) نفس المرجع، ص٥٨٢.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو الموقف الدولي والعربي من هذا الاتحاد؟

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أكد الرئيس ايزنهاور في مذكراته، بأن فكرة الاتحاد العربي لاقت تشجيعاً من الحكومة الأمريكية، وكان نوري السعيد قد تحدث مع دالاس بخصوص الاتحاد في اجتماع حلف بغداد في أنقرة في ٢٧ يناير ١٩٥٨. على أساس أن الفكرة تقوم على إقامة اتحاد بين العراق، والأردن، والسعودية، ولكن السعودية لم تتحمس للفكرة، لذلك اقتصر الاتحاد على الأردن والعراق. ولقد صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية عشية قيام الاتحاد: «إن الولايات المتحدة ترحب بهذا الاتحاد وتعتبره خطوة نحو التقارب بين الشعوب العربية مع الأخذ بعين الاعتبار رفاهية هذه الشعوب و الاستقرار في الشرق الأوسط». وفي ٢٨ مايو ١٩٥٨ اعترفت الحكومة الأمريكية بالاتحاد العربي رسمياً[١].

أما بريطانيا فقد لعبت دوراً في التقريب بين العراق والأردن، ومصداق ذلك ما ذكرته جريدة المانشستر جارديان (Manchester Guardian) بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٨ من أن إحدى نتائج رحلة ماكميلان (Harold Macmillan) رئيس الوزراء إلى الشرق الأوسط والأقصى الاتفاق العراقي ـ الأردني، وذلك لأن أي محاولة من قبل الجمهورية العربية المتحدة لضم الأردن كانت تعني تورط العراق مباشرة، والذي بالضرورة سيكون مدعوماً من حلف بغداد[٢].

وإذا نظرنا إلى الموقف الإسرائيلي من الاتحاد فسوف نجد أنها لم تثر أزمة هذه المرة كالأزمة التي أثارتها عام ١٩٥٦ عند بحث موضوع التعاون العسكري بين العراق والأردن أو تلك التي أثارتها عام ١٩٥٧ عندما اشتدت

---

(١) جلمن، المرجع السابق، ص٢٤٥-٢٤٧.

(٢) The Manchester Guardian, February 15, 1958.

الأزمة السورية[1]، بالإضافة أيضاً إلى موقفها المعارض أيضاً في عام ١٩٥١. والسبب كما ذكرته التايمز اللندنية بتاريخ ١٥ فبراير يرجع إلى أنها كانت تخشى انضمام الأردن إلى الجمهورية العربية، الأمر الذي سوف يشكل تهديداً أكبر من انضمام الأردن للعراق، ولأن الاتحاد الجديد سوف يصرف جهوده، لمقاومة الجمهورية العربية المتحدة لا مواجهة إسرائيل.

وعلى الصعيد العربي، لم تستجب كل من السعودية والكويت لفكرة الانضمام للاتحاد. ويعود ذلك إلى خوف الأولى من السيطرة الهاشمية على الاتحاد، ورغبتها في الحياد بين العراق والأردن من جهة، ومصر وسوريا من جهة أخرى. وقد صرح الأمير فيصل آل سعود وزير الخارجية بأن السعودية لم تفكر في الانضمام إلى الاتحاد وإنما ستواصل جهودها في دعم الصف العربي[2].

وأثناء الزيارة التي قام بها كل من سمير الرفاعي، وبرهان الدين باش أعيان إلى الرياض في ٢٥ مارس قابلا خلالها الملك سعود ودعياه للدخول في الاتحاد فلم يتجاوز رده أن بارك الخطوة وأيدها ولكنه آثر التريث في تحديد موقفه النهائي. كما أرسل الملك سعود برقية تهنئة إلى كل من الملك حسين والملك فيصل بمناسبة قيام الاتحاد العربي[3].

أما الكويت فيعود عدم انضمامها إلى الاتحاد لسببين. الأول: خوف شيوخ الكويت أن تسلب ما لهم من امتيازات يتمتعون بها في إمارتهم، وأن انضمامهم كذلك سيكلف خزينتهم أموالاً طائلة، والسبب الثاني هو عدم رغبة الحكومة البريطانية بالتخلي عما لها من امتيازات سياسية واقتصادية في الكويت التي لا تزال تحت سيطرتهم ولم تكن قد حصلت على استقلالها بعد[4].

---

(١) أيونيدس، المرجع السابق، ص٢٧٩.
(٢) عبد السلام خليفة، المرجع السابق، ص٢٥٥.
(٣) سليمان موسى ومنير الماضي، المرجع السابق، ص٦٨٩.
(٤) محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر، ص٢٥٨.

وفي مصر رحب الرئيس جمال عبد الناصر بالاتحاد بين العراق والأردن وقد عبر عن ذلك من خلال برقيته التي بعث بها إلى الملك فيصل رئيس الاتحاد، وجاء فيها: «إن الاتحاد العربي الذي وحد اليوم ما بين العراق والأردن، هو خطوة مباركة تتطلع إليها الأمة العربية كلها بأمل كبير باعتبارها اتجاهاً يستمد قوته من أعماق الضمير العربي، وإننا واثقون تمام الثقة أن الاتحاد العربي سوف يكون قوة لكل العرب على كل أعداء العرب»[١]. ورغم الاعتراف من قبل جمال عبد الناصر بالاتحاد العربي إلا أن الملك فيصل لم يحاول أن يشير في رد على البرقية بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة أو التهنئة.

أما في سوريا فقد رحب صبري العسلي رئيس الوزراء السوري بالاتحاد في تصريح بتاريخ ١٦ فبراير، كذلك قال مأمون الكزبري وزير العدل السوري: «إننا نجد في قيام الاتحاد بين الأردن والعراق خطوة تقارب بين جزأين منفصلين في دنيا العرب، وكل تقارب من هذا النوع سيسهل توحيد مختلف أجزاء الأمة العربية وقيام الدولة العربية الكبرى»[٢].

ولكي تكتمل الصورة عن هذا الاتحاد يجب إلقاء نظرة على الموقف العراقي الرسمي والشعبي تجاه هذا الاتحاد، حيث تجمع معظم الآراء على أن الاتحاد قوبل من قبل الأوساط الوطنية بل والشعبية العراقية بوجوم شديد وفتور كبير، فلم تكن ثمة حماسة في ميلاده، كتلك التي قوبل بها ميلاد الجمهورية العربية المتحدة أو صفقة الأسلحة أو تأميم قناة السويس. ولم تنظم مظاهرات مؤيدة للاتحاد أو معارضة له في الشوارع أو ضده، ولو جرى استفتاء حر في العراق والأردن فإن الطبقة المثقفة ستصوت لصالح عبد الناصر كما قال كيرك[٣].

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٠٢.

(٢) جريدة الدفاع، ١٧ فبراير ١٩٥٨.

(٣) Kirk, George, A Short History of the Middle East, London, Bradford and Dickens, 1961, p. 299.

وقد علق (فيليب حتي) على الاتحاد، حيث قال: «كان اتحاداً بين الحكومات لا الشعوب لأنه كان يفتقر إلى عنصر التشويق لدى الناس، فلا هو أشبع رغباتهم من حيث الإصلاح ولا أشبعها من حيث الروح الوطنية المتأججة التي كانت تسود الاتحاد بينِ مصر وسوريا ذلك الاتحاد الذي تميز بطاقاته في الحقلين الاجتماعي والقومي»[1].

وقد وصفه (ناجي شوكت) بقوله: «كان اتحاداً مزيفاً قصد به تقوية البيت الهاشمي في كلا القطرين »[2]. ورأى الأكراد فيه تهديداً مباشراً لكيانهم، ولذا أصر نوري السعيد عند المفاوضة على علم الاتحاد أن يحتفظ كل بلد بعلمه (كما فعل عام ١٩٥١)، وعلى إبقاء العلم العراقي كما هو بنجمتيه ترمز إحداهما إلى العنصر العربي والأخرى إلى العنصر الكردي فزالت مخاوفهم بهذا القرار، وتقرر تأليف الوزارة العراقية برئاسة وزير كردي هو أحمد مختار بابان ليخلف نوري السعيد[3].

أما عن موقف نوري السعيد وعبد الإله فإن موقفهما لا جديد فيه. فقد ذكر برهان الدين باش أعيان أن كلًّا من نوري السعيد وعبد الإله لم يكونا متحمسين للاتحاد. فعبد الإله رفض حتى المجيء إلى عمان للاشتراك في المباحثات في أول الأمر، وعندما جاء كان فتوره ظاهراً بحيث كاد يؤدي بالمفاوضات إلى الفشل. أما نوري فكانت نصيحته لـ (باش أعيان) قبل السفر إلى عمان ألا يمضي في المفاوضات إلى مدى أبعد من إحياء وتنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين العراق والأردن وذلك بتأليف لجان مشتركة عسكرية واقتصادية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك يبدو أن الخلاف القديم الذي كان موجوداً بين

---

(١) فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، ط١، بيروت، الدار المتحدة للطباعة والنشر، ١٩٥٧، ص٢٥٠.

(٢) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤-١٩٧٤)، بغداد، مطبعة سليمان الأعظمي، ١٩٧٤، ص٥٢٢.

(٣) جلمن، المرجع السابق، ص٢٠٧.

نوري السعيد وسمير الرفاعي قد ترك أثره على موقف نوري من الاتحاد، وهذا ما دفع نوري إلى عدم الاشتراك في المباحثات التمهيدية[١].

أما في مجلس الأعيان والنواب العراقيين فقد وافق المجلسان على الاتحاد (١٢/ ٥/ ١٩٥٨) باستثناء معارضة الشبيبي الذي عارض الاتحاد بحجة أنه سيفتح أبواب العراق أمام اللاجئين الفلسطينيين للتدفق إلى العراق. ورغم أن نوري السعيد كان أكثر من غيره إدراكاً للخطر السياسي الذي يسببه اللاجئون الفلسطينيون فقد برهنوا على أنهم أرضاً خصبة للدعاية المصرية في الشهور التي سبقت الاتحاد. إلا أن الفكرة بأنهم سوف يحصلون على أرض هي من حق المواطنين العراقيين لم تبحث على ما يبدو في ذلك الوقت[٢].

وهذا ما أشارت له «الجارديان» من أن وضع الأردن لن يستقر حتى بعد قيام دولة الاتحاد العربي طالما أن الجزء الأكبر من سكانها يؤيدون الجمهورية العربية المتحدة، فمن المؤكد أنهم لن يبدلوا آرائهم وهم يرون المجتمع في المملكتين الهاشميتين يسوده الإقطاع وعدم العدالة[٣].

لقد كان مجلس الأعيان العراقي يعارض حق حكومة الاتحاد في وضع يدها على إيرادات النفط وفقاً للمادة (٦٤) من دستور الاتحاد. وقد علق الحسني على هذا بالقول: «هذا الحادث إن دل على شيء فإنما يدل على التفكير الإقليمي الذي كان يتميز به ساسة العراق القدامى، وعدم استعدادهم لتحمل العراق أي تضحية في سبيل الأهداف القومية. كما أنه استبعد كذلك حل مشكلة ميزانية الاتحاد وبصفة خاصة نفقات الجيش الأردني بالاستعانة

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٢ بغداد، ملف ٣٤٧/ ١١٢٨/ ٥ ج١ سري جدًا، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن وقع الاتحاد بين العراق والأردن في العراق، بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٥٨.

(٢) Birdwood, op. cit., p. 258.

(٣) The Manchester Guardian, February 15, 1958.

بموارد مجلس الإعمار لأن ذلك سيثير ضجة قوية في الأوساط السياسية العراقية ويولد في الشعب العراقي شعوراً بالعداء ضد الاتحاد»[١].

وهذا ما قاله جلوب (Glubb) من أن الاتحاد استقبل بحماس قليل، فالعراقيون لم يكونوا مسرورين على الإطلاق باحتمال دفع ثمانية أو عشر ملايين دينار للأردن، كما أن الجيش العراقي لم يكن مسروراً أيضاً بأي شكل على اعتبار أن قسماً من قواته سوف تتمركز في الأردن مستقبلاً، ولذا اعتبر الاتحاد كما لو كان واجباً غير مرغوب فيه[٢].

هذا بالضرورة يقودنا إلى دراسة مشكلات الاتحاد وأسباب ضعفه. فبالنسبة لميزانية حكومة الاتحاد فقد تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة العراقية ٨٠٪ من نفقات حكومة الاتحاد وتنهض الأردن بـ ٢٠٪ من تلك النفقات. ولكن الحكومة الأردنية اعتذرت عن توفير هذا المبلغ بعد قيام الاتحاد، لأنها كانت توفر نفقات جيشها عن طريق المعونات الأجنبية، فبعد قيام الاتحاد انقطعت صلتها بالدول الأجنبية لأن ذلك أصبح من اختصاص حكومة الاتحاد. ولحل هذه المشكلة تقدم الأزري بعدة حلول منها:

١ ـ الاتصال بالحكومتين البريطانية والأمريكية حول إمكانية استمرارها في تقديم المساعدات التي كانت تقدمها الأردن

٢ ـ أن تتحمل الحكومة العراقية تلك النفقات.

٣ ـ تقديم ميزانية ذات عجز.

٤ ـ إدخال الكويت في الاتحاد للاستفادة من مواردها لحل مشكلة الاتحاد المالية.

وقد استبعد الأزري الحل الثاني لما يثيره من ضجة في الأوساط السياسية العراقية، كما استبعد الحل الثالث بحجة عجز الموارد في ميزانية الحكومة

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٤٠.

(٢) Glubb, op. cit., p.344.

العراقية، ولم يبق إلا الحلين الأول والرابع. أما الحل الرابع فسوف تبحثه الدراسة فيما بعد.

ولم يبق إلا الحل الأول وهو مفاتحة بريطانيا والولايات المتحدة حول استمرار تقديمها للمساعدة للأردن. ولكن نوري السعيد قال: «لا أريد في آخر حياتي أن أحمل الكشكول وأستجدي بريطانيا وأمريكا المساعدات لتمويل جيشنا، ولا أقبل بهذا الحل وأرفضه». ثم عاد بعد أسبوع فاقترح تأجيل دمج وزارتي الخارجية وبعبارة أخرى تأجيل تنفيذ الاتحاد العربي عملياً، كما اقترح نوري إيجاد ميزانية مختصرة لرئاسة وزراء حكومة الاتحاد ومجلس الاتحاد والمحكمة العليا. وقد أيد توفيق السويدي اقتراح نوري السعيد، ولكن الأزري رفض وهدد بالاستقالة إذا قبل هذا الاقتراح لأن ذلك تراجع معيب غير لائق[١].

فلم يبق غير الاتصال بالحكومتين الإنجليزية والأمريكية. ويبدو أنه حدثت أمور لم يفصح عنها أدت إلى تقديم نوري استقالته التي لم تقبل، قائلاً: «لماذا أكون دون غيري المبتلى بمشاكل الاتحاد، فليبتلِ بهذه المشاكل من سعى إلى تحقيق هذا الاتحاد»[٢].

وقد ذكر السويدي أن الحكومة الأمريكية تعهدت بدفع ١٨ مليون باون لتغطية نفقات حكومة الاتحاد، ووافقت بريطانيا على دفع (٢,٥) مليون لهذا الغرض على أن يدفع العراق نصف مليون دينار، وكان من المقرر أن يستمر هذا الاتفاق الأمريكي البريطاني لمدة ثلاث سنوات[٣].

وخلال اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية للاتحاد أوضح نوري السعيد أن حكومته عازمة على إيجاد مصادر إيراد عربية ثابتة لدعم الميزانية المقبلة بحيث

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٥٨.
(٢) جلمن، المرجع السابق، ص٢٤٥.
(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٥٩.

تستغني عن هذه المعونات، وبانتهاء المحادثات الجارية حول الموضوع ستعرض نتائجها على المجلس في دورته المقبلة[1].

أما بالنسبة لقيادة الجيش في الاتحاد العربي فسوف نجد أن نصوصها في دستور الاتحاد أمر يدعو للدهشة بسبب:

١ ـ نص الاتفاق في المادة الرابعة فقرة (ب) على وحدة الجيش العراقي والأردني (الجيش العربي).

٢ ـ نص دستور الاتحاد العربي في المادة ٥٣ منه فقرة (أ) على أن رئيس الاتحاد العربي هو القائد الأعلى للجيش العربي وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الاتحاد. وفي الفقرة (ب) في المادة نفسها نص على أن ملك الأردن يعتبر القائد الأعلى للقوات المرابطة في الأردن من الجيش العربي[2]. فكيف يفهم من هذه النصوص المتضاربة.

من المعروف أن الخلاف على قيادة جيش الاتحاد قد نشب في بدء المفاوضات بعمان، وأن الملك حسين تمسك بأن تكون القيادة العليا لجيش الأردن، واضطر المفاوضون العراقيون إلى الاستجابة لمطلبه. وقد تجدد الخلاف في صيغة دستور الاتحاد حيث أصر الملك حسين على أن ينص على قيادته العليا للجيش العربي بالأردن وأجيب طلبه للمرة الثانية، وخصصت لذلك الفقرة (ب) من المادة (٥٣). ولما كان من المبادئ البديهية والضرورية في الدول الاتحادية توحيد قيادة الجيش فقد خص في الفقرة (أ) من تلك المادة على أن يكون رئيس الاتحاد هو القائد الأعلى للجيش العربي ولأول مرة في تاريخ القيادة الموحدة ينص على وجود قائدين أعليين كل منهما له الصلاحية القانونية الكاملة

---

(١) كان نوري يلمح إلى المحادثات الخاصة بضم الكويت لحل المشكلة المالية وتوفير إيراد عربي ثابت للاتحاد.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٢ بغداد، ملف ٣٤٧/١١٢٨/٥ ج١ سري للغاية، تقرير السفارة المصرية ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية عن أسباب ضعف الاتحاد العربي، بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٨.

بصفته القائد الأعلى للجيش، فيتصرف الملك حسين بصفته هذه في المملكة الأردنية ويتصرف الملك فيصل بنفس الصفة في إقليم الاتحاد بأكمله. وسيكون ذلك مثار الاضطراب الشديد والانشقاق الواسع إذا ما دعت الحاجة لأن يعمل جيش الاتحاد. ولن يرأب هذا الصدع الكبير ما تنص عليه الفقرة (ج) من المادة (٥٣) من أن الممارسة الفعلية للقيادة منوطة برئاسة أركان الجيش العربي[١].

أما بالنسبة لدستور الاتحاد فتوجد مآخذ كثيرة عليه بالنسبة للعراق ومنها:

١ ـ المادة العاشرة فقرة (أ) تنص على أن يتألف الاتحاد من ٤٠ عضواً (عشرون من العراق وعشرون من الأردن)، وهو حكم يخالف تماماً القاعدة النسبية لعدد السكان في البلدين وفيه تجني كبير على حق الشعب العراقي في التمثيل بمجلس الاتحاد، إذ سيمثل العضو العراقي ١٠٠ ألف شخص في الوقت الذي سيمثل فيه العضو الأردني ٢٠ ألف شخص فقط[٢].

٢ ـ المادة (٦٢) من دستور الاتحاد نصت على اختصاصات حكومة الاتحاد وهذه الاختصاصات سلبت العراق الكثير من السلطات مثل إدارة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي وسلطة الدفاع والمحافظة على الأمن والجمارك والعملة والتعليم وطرق المواصلات، بل إن الفقرة ١١ من المادة نفسها تعطي مجلس الاتحاد الحق بأغلبية ثلثي أعضائه في اعتبار أي أمر من اختصاص حكومة الاتحاد.

٣ ـ تنص المادة الثالثة من دستور الاتحاد على أن المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات تكون من اختصاص حكومة الاتحاد في حين أن مشروع تعديل الدستور الأردني قد نص على أن الملك هو الذي يبرم المعاهدات. وهذا تناقض واضح[٣].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٢ بغداد، ملف ١١٢٨/٣٤٧/ ٥ ج١ سري للغاية، تقرير السفارة المصرية ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية عن أسباب ضعف الاتحاد العربي، بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٥٨.

٤ ـ المادة الثامنة تنص على تمتع المواطنين في بلاد الاتحاد على اختلاف أجناسهم وأديانهم بحق التنقل في جميع أنحاء الاتحاد وحرية السكن والإقامة في أي جهة من جهاته. ويرى السياسيون أن هذا النص أمر خطير للغاية حيث إنه يعطي اللاجئين الفلسطينيين بالأردن حق النزوح إلى العراق لاستيطانه[١].

وأخيراً يرى الباحث أن قيام الاتحاد بين العراق والأردن كان بمثابة خطوة سياسية رداً على قيام الجمهورية العربية المتحدة، ومن أجل الحفاظ على قدر من التوازن بين الجناحين الرئيسيين العربيين ـ مصر والعراق ـ الأمر الذي تؤكده العديد من المصادر، فضلاً عن الوثائق البريطانية التي ذكرت: «أن تأسيس الاتحاد كان رد فعل تجاه قيام الجمهورية العربية المتحدة»[٢].

لم تكن مشاريع الاتحاد الهاشمي ضمن المخطط القومي لتوحيد العرب، بل كانت من خارجه لتعرقله أحياناً أو لتحديه على الأقل، فهي لم تكن خطوة مسهلة للوحدة بقدر ما كانت حاجزاً في طريقها. ولم يكن هذا الاتحاد يستهدف غير حماية النظام القائم في الأردن ومنعه من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ولتضليل الجماهير وزرع الالتباس واليأس حول مشاريع الوحدة ومفاهيمها، بالإضافة إلى تدعيم سياسة التعاون مع الغرب.

ثانياً:الاتحاد العراقي ـ السوري

سوف تتبع الدراسة فكرة الاتحاد العراقي ـ السوري منذ بداية ظهورها حتى قيام حلف بغداد. ولذلك فسوف تقسم الدراسة هذا الموضوع إلى عدة مراحل هي:

أ ـ الاتحاد العراقي ـ السوري ١٩٢١ ـ ١٩٣٩

لقد بقي مفهوم الوحدة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى هو

---

(١) نفس المصدر.

(٢) Birdwood, op.cit., p.251.

مفهوم الوحدة نفسه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وخلالها، وهو أن الوحدة مقتصرة على سكان سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية، وبنوع خاص سكان سوريا والعراق الذين كانوا أرقى ثقافياً من سكان شبه الجزيرة العربية وبالتالي أكثر استعداداً لتحقيق الوحدة بينهما[1]. لكن وقوع العراق وسوريا تحت سيطرة دولتين استعماريتين شكل البداية والمقدمة للتأثير في الفكر والعمل القوميين، فلو أعطي للقومية العربية أن تنمو سلمياً وتدريجياً من دون تدخل استعماري، لاتخذ اتجاهها وطابعها شكلاً مختلفاً عما وصل إليه إثر سيطرة الدولتين الاستعماريتين (فرنسا وبريطانيا)، إذ إن انحلال الدولة العثمانية كان من الممكن أن يؤدي إلى اتجاه القومية العربية إلى مجالات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بدلاً من تركيز كل اهتمامات قادتها على العمل من أجل الوحدة والاستقلال.

وعلى الصعيد العملي، بعد أن كان العرب يعملون من أجل تحرير بلادهم من الحكم العثماني، قبل الحرب العالمية الأولى ولا يعتدون كثيراً بالحدود الإقليمية، اختلف هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من تسويات، فقد قسمت البلاد إلى وحدات سياسية مستقلة، مما جعل الفكرة السياسية القومية تنمو وتتسع، ويتجه كل إقليم أو بلد إلى العناية بشؤونه الخاصة، في ظل ظروف جديدة لم تكن موجودة في السابق. وأصبح قادة البلدين يفهمون من العمل الوطني والقومي تنظيم العلاقة بالمستعمرين بمعاهدة تعترف بموجبها الدول الاستعمارية باستقلال شكلي وحسب، مما دفع إلى ضعف فكرة الوحدة والتحرير، وبدأ القادة يتكلمون عن الأماني المحلية وعن اختلاف العرب باختلاف الأقاليم.

لكن رغم التجزئة السياسية ظل هدف الوحدة حيًّا في النفوس، فبعد أن

---

(١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، بيروت، دار النهار، ١٩٦١، ص٣٥١.

تبوأ فيصل عرش العراق عام ١٩٢١ أصبح رجالات الحركة العربية ينظرون إلى بغداد باعتبارها زعيمة للحركة الاستقلالية الوحدوية، وأصبح السوريون يتطلعون إلى فيصل باعتباره المنقذ بعد أن حصل العراق على استقلال نسبي قبل سوريا[١]. إلا أن فكرة الوحدة العربية، ووحدة العراق وسوريا بشكل خاص، واجهتها عقبات كثيرة، فعندما كان فيصل في سوريا كان يحمل فكرة مساعدة البلدان العربية على الاستقلال، ويطمح لتحقيق الوحدة بين العراق وسوريا. ولكن بعد أن أصبح ملكاً على العراق بات أكثر اعتدالاً في طرح قضية الوحدة، خوفاً من ضياع مملكته في العراق، خاصة وأن فيصل كان قد تعهد قبل اعتلائه عرش العراق أن يقصر جهوده على العراق وحده ويمتنع عن أي نشاط معاد لبريطانيا وفرنسا[٢]. وقد التزم بعد توليه منصبه في العراق بما تعهد به وتجنب التحدث عن الوضع في سوريا لمدة عشر سنوات[٣].

فلما حصل العراق على استقلاله (بعد توقيع معاهدة ١٩٣٠) وتعهدت بريطانيا بترشيح العراق إلى عصبة الأمم، بعثت فكرة الاتحاد مع سوريا وأخذ فيصل يدعو إلى الاتحاد بين القطرين مؤكداً: «بأنه لا الانتداب ولا قرار عصبة الأمم ولا السياسة الاستعمارية تستطيع أن تفصل بين بغداد ودمشق، وأن له في سوريا إخواناً وأهلاً وعشيرة»[٤].

ويبدو أن إعلان بريطانيا استقلال العراق، كان إحراجاً لموقف فرنسا في سوريا، ولذلك استدعت الحكومة الفرنسية فيصل إلى باريس للتباحث معه في حل القضية السورية، ونشطت الدعوة إلى إعادة الملكية إلى سوريا مع إمكانية اتحادها مع العراق[٥]. ولقد رافق فكرة إحياء الملكية في سوريا واتحادها مع العراق اختلاف حول أمرين:

---

(١) حوراني، المرجع السابق، ص٣٥٢.

(٢) Gomaa, op.cit., p.5.

(٣) الحصري، المرجع السابق، ص٢٠.

(٤) صدى العهد، ١٩/١٠/١٩٣٠.

(٥) العالم العربي، عدد ٢١٨١، ٢٤/٤/١٩٣١.

الأول: متى يولد أو يقوم الاتحاد؟

الثاني: ما هو شكل هذا الاتحاد؟

بالنسبة للأمر الأول قيل إن الاتحاد سوف يتم بعد اعتراف فرنسا باستقلال سوريا على غرار اعتراف بريطانيا باستقلال العراق، وتشكيل حكومة مؤقتة تشرف على الانتخابات، ثم تعديل الدستور السوري(١).

أما بالنسبة للأمر الثاني فإنه كان هناك شبه إجماع أو اتفاق بأن الخطوة الأولى للاتحاد هي إعادة الملكية إلى سوريا. وإن كان هناك خلاف حول شخص الملك هل هو من أبناء الشريف حسين، أم من أبناء ابن سعود؟ وإذا كان من الأسرة الهاشمية فمن هو؟ هل هو الملك علي، أم الأمير زيد، أم الملك فيصل نفسه؟

وفي الواقع كانت هناك أصوات وآراء إلى جانب كل من أبناء الأسرة الهاشمية، وإلى جانب أبناء سعود. إلا أن الكفة الراجحة كانت من نصيب الملك علي. ولقد أشارت إلى ذلك جريدة (صدى العهد) نقلاً عن مراسل جريدة (الألف باء) في بيروت من: «أن تولية الملك علي عرش سوريا هي قضية مرتكزة على أسس متينة ولا تلبث أن تظهر آثارها إلى حيز الوجود »(٢).

أما بالنسبة لنوري السعيد فقد أوضح أن فرنسا لا تعارض تولية أحد أبناء الحسين عرش سوريا، إذا أراد السوريون ذلك، ولكن السوريين منقسمون، فمنهم من يرجح الجمهورية ـ وهم الأكثرية ـ ومنهم من كان يميل إلى الملكية(٣).

ولقد ذكر أمين سعيد في ختام كلمته التي نشرها في جريدة صدى العهد قوله: «إن هناك مشروعاً جديداً يرمي إلى ضم سوريا والعراق في دولة واحدة

---

(١) صدى العهد، عدد ٣٤٨، ٧/ ١٠/ ١٩٣١.

(٢) صدى العهد، عدد ٢٣٥، ١/ ٥/ ١٩٣١.

(٣) السويدي، مذكراتي، ص٢١٣.

تنادي بجلالته (فيصل) ملكاً عليها، وإن هذا كان من الأمور التي تناولها البحث مدة وجوده في باريس »[1].

وقد علقت جريدة (فتى العرب) الدمشقية على فكرة اتحاد العراق مع سوريا بقولها: «إذا كان مشروع الملك فيصل حقيقيًا وكانت السياسية الأوربية التي مانعت في تحقيق وحدة العرب تجيز اليوم توحيد العراق وسوريا فإنه من الأفضل للسوريين أن يكونوا ملكيين وهم عشرة ملايين من أن يكونوا جمهوريين وهم مليون ونصف »[2].

وتبدو الأمور في حكم المنتهية بالنسبة لمراسل جريدة فلسطين في مصر فبعث إلى جريدته يقول: «سوف تؤلف حكومة مؤقتة في سوريا تشرف على الانتخابات، ويدرس البرلمان المنتخب وضعية البلاد، ثم يقرر العودة إلى الملكية التي قررها الشعب السوري في ٨ مارس ويعلن تمسكه بقرار المؤتمر السوري الذي يقضي بتتويج فيصل على عرش سوريا. ثم يجتمع البرلمان العراقي ويصدر قراراً بالموافقة على توحيد التاج في المملكتين، وستكون دمشق مقرًا لفيصل، على أن ينيب عنه في العراق أحد أشقائه والمرجح أن يكون الأمير علي، وسيحمل فيصل لقب ملك العراق والأقطار السورية »[3]. بينما ذكرت جريدة (Orient) البيروتية بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٣١، أن الاتحاد الذي سيكون فيصل ملكه سيشمل سوريا والعراق وفلسطين وشرق الأردن مع اعتراف العراق باستقلال لبنان[4].

إلا أن تلك المشروعات ضاعت غداة قررت فرنسا إنشاء الجمهورية السورية في يونيو ١٩٣٢. الأمر الذي يدعو للتساؤل عن السبب الذي حال دون وحدة القطرين العراقي والسوري؟

---

(١) صدى العهد، عدد ٣٤٨، ٧/ ١٠/ ١٩٣١.
(٢) نفس المصدر، عدد ٣٥١، ١١/ ١٠/ ١٩٣١.
(٣) نفس المصدر، عدد ٣٥٥، ١٥/ ١٠/ ١٩٣١.
(٤) طربين، المرجع السابق، ص١٠٦.

لقد كانت هناك عدة أسباب حالت دون تحقيق الاتحاد وتمثلت فيما يلي:

١ ـ معارضة فرنسا لهذا الاتحاد وإن تظاهرت بالاهتمام به[١]. حيث رأت فرنسا أن مثل هذا الاتحاد من صنع السياسة البريطانية، لكي تعيد به بريطانيا نفوذها مرة أخرى على سوريا.

٢ ـ معارضة بريطانيا لفكرة الاتحاد، فقد رأت في احتفال فرنسا بفيصل، وترحيبها بفكرة الاتحاد امتداداً للنفوذ الفرنسي عبر هذا الاتحاد إلى العراق، وضرباً للمصالح البريطانية ما بين النهرين، ولذا عارضت بريطانيا المشروع، وأقنعت فيصل بعدم التمادي فيه[٢].

٣ ـ معارضة تركيا للاتحاد، ومصداق ذلك ما ذكره أتاتورك للأمير زيد وبحضور طالب مشتاق، أن مثل هذا الاتحاد وفي الظروف والأحوال القائمة في الوقت الحاضر لا يجدي سوريا ولا العراق شيئاً. ومما هو جدير بالملاحظة أن الملك فيصل كان قد قام بزيارة إلى تركيا بصحبة نوري السعيد سعياً لدى تركيا كي توافق على ترشيح الملك فيصل على عرش سوريا، واتحادها مع العراق مقابل قيام حلف شرقي ترأسه تركيا.

٤ ـ خشية فيصل من المسؤولية والمغامرة. فقد رفض عرش العراق حتى حصل له الإنجليز على موافقة الزعماء السياسيين فيه، وعلى موافقة والده و ترك أمر الدعوة له في سوريا وشرق الأردن وفلسطين إلى سكان البلاد وأتباعه، ولم يكن يساعدهم بالقدر الذي كانوا يرجون. لقد كان فيصل يخشى أن يغامر وراء عرش كبير فيخسر عرشه الصغير في بغداد. كان رجلاً حذراً علمته التجارب أن

(١) لقد تمثل تظاهر فرنسا بتأييد فكرة الاتحاد في دعوتها للملك فيصل لزيارة باريس، حيث رحب مستشار وزارة الخارجية الفرنسية بالملك فيصل وأطلق عليه لقب ملك العراق وسوريا.

(٢) أنيس صايغ، في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٥، ص٥٤.

في القفز كبوات. لقد كان طرده من سوريا، وطرد أبيه من الحجاز كابوساً أقلق باله[١].

٥ ـ ما لاقاه المشروع من معارضة شعبية في صفوف السوريين بين جمهوريين وملكيين، وبين أبناء الأسرة الهاشمية والأسرة السعودية. ومع ذلك فإن المعارضة الشعبية لم تكن في يوم من الأيام في تلك الفترة (وبخاصة في الوطن العربي) لتحول دون تنفيذ ما يريده الحكام ومن ورائهم الاستعمار. فقد كان هناك ولا يزال تناقض بين سلوك العرب وتفكيرهم. فنجد النزعة الإقليمية إلى جانب التطلع إلى الوحدة، ونشاهد الاندفاع القومي إلى جانب الاندفاع الديني، والنفور من الأجنبي إلى جانب النظر إليه بعين الانبهار والاعتبار، وبعبارة أخرى إن روح الانسجام في التفكير والسلوك لم تتكون عند العرب حتى الآن.

وما كادت العلاقات السورية ـ الفرنسية تتدهور في أواخر الثلاثينات حتى طالب السوريون على كافة طبقاتهم ساسةً كانوا أم نواباً أم جماهير أو صحافة بالوحدة مع العراق. ولقد شهد عام ١٩٣٩ حماساً سورياً زائداً للوحدة مع العراق، ولا يكاد شهر واحد من أشهر ذلك العام يخلو من صرخة أو صيحة سورية تنادي باتحادها مع العراق. فعلى إثر رفض فرنسا التصديق على معاهدة عام ١٩٣٦، نادت جريدة (العمل) الدمشقية قائلة: «أجل لنتجه بأبصارنا إلى بني قومنا، ولنتجه إلى العراق بكل ما فينا من قوى الروح والجسد، فلا معاهدات ولا اتفاقيات ولا تعاقد، وفي عصر القوميات يجب أن تعيش سوريا حرة مستقلة من كل قيد »[٢].

وفي مارس عام ١٩٣٩ رفع طلاب الجامعة السورية مذكرة إلى الملك غازي بواسطة قنصل العراق في سوريا، أشاروا فيها إلى فشل السياسة الإقليمية

---

(١) أنيس صايغ، المرجع السابق، ص٧٣.

(٢) جريدة اليوم، عدد ٢٥٢، ١٧/١/١٩٣٩.

وإلى أن هدف بلادهم الأسمى وضعوه تحت لواء جلالته وناشدوه بإنقاذ الشعب السوري الذي لا يزال محافظاً على العهد الذي قطعه لجلالة الملك فيصل عاهل العرب وملك سوريا والعراق. وختموا مذكرتهم راجين الملك توحيد القطرين وضم سوريا إلى التاج الهاشمي في العراق[١].

إذا كان هذا هو رأي الشعب السوري على مختلف فئاته وطبقاته بالنسبة للوحدة مع العراق، فماذا كان رد فعل العراق الرسمي والشعبي تجاه تلك الدعوة الوحدوية أو الاتحادية الصريحة؟

يكاد الموقف العراقي الرسمي يتسم بالصمت تجاه تلك الدعوة، ولكن يبدو أن صيحات الوحدة المدوية قد حركت نوري السعيد، فأراد أن يطلع على رأي تركيا في شأن هذا الاتحاد، فأرسل ناجي شوكت في أبريل إلى أنقرة. وظهر من خلال المحادثات مع الأتراك أنهم يحبذون فكرة استقلال سوريا لا اتحادها مع العراق[٢]. كما عرض ناجي شوكت أثناء رحلته إلى أنقرة في يونيه ١٩٤٠ مشروع اتحاد فيدرالي بين العراق وسوريا وتركيا. ولكن ذلك كان ـ كما قال ناجي شوكت ـ مبادرة شخصية منه ولم يكن سياسة حكومية[٣].

أما الموقف الشعبي العراقي من أماني السوريين في الوحدة مع العراق فكان أكثر استجابة، وتمثل ذلك في هتافات تظاهرات الاحتجاج التي نظمتها مختلف هيئات وطوائف ونوادي العراق ضد الأعمال التعسفية في سوريا.

ولكن لو حاولنا أن نصدق وجود رغبة عراقية في تحقيق هذا الاتحاد، فإنه كانت تعترضه بعض الصعاب، والتي تتمثل في:

أولاً: معارضة فرنسا له، التي رغم ما أشيع وقتذاك من احتمال عودة الملكية إلى سوريا وتأييد فرنسا لها، إلا أنها كانت تخشى امتداد الحكم

(١) الاستقلال، عدد ٣٣١٤، ٢/٤/١٩٣٩.

(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٢١٥.

(٣) ناجي شوكت، المرجع السابق، ص٣٤٤.

الهاشمي وتأسيس مجموعة سياسية كبيرة تضم الأراضي التي يحكمها أو يطالب بها الهاشميون (أي العراق وشرق الأردن وفلسطين وسوريا)[١].

ثانياً: مساعي ابن سعود لدى الفرنسيين والبريطانيين. فقد بذل ابن سعود كل قوته لديهم للحيلولة دون الاتحاد بين سوريا والعراق[٢]. وفي هذا الصدد يرى جون مارلو (John Marlow) أن توطيد ابن سعود علاقته مع الكتلة الوطنية في سوريا في نزاعها من أجل الاستقلال، وعطفه على قضية فلسطين، وتحسين علاقاته مع مصر، لم تكن من أجل الوحدة العربية وإنما لإقامة توازن قوي ضد قيام دولة هاشمية في الهلال الخصيب، لأن قيام تلك الدولة ـ باعتقاده ـ ستعمل على الانتقام من الرجل الذي طرد الحسين وابنه من عرش الحجاز[٣].

ثالثاً: معارضة تركيا، وعدم موافقتها على اتحاد القطرين العراقي والسوري. إلى جانب سعي الأمير عبد الله في ضم سوريا إلى الأردن.

ب ـ الاتحاد العراقي ـ السوري في مرحلة الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ١٩٣٩ ـ ١٩٤٩.

استغل نوري السعيد تصريح إيدن الأول ٢٩ مايو ١٩٤١ ولكن في وقت متأخر، فتقدم في يناير ١٩٤٣ بمذكرة إلى وزير الدولة البريطاني في القاهرة كايزي (Casey)، دعا فيها إلى توحيد أقطار سوريا التاريخية أو بلاد الشام تمهيداً لاتحادها مع العراق بشكل اتحاد أو جامعة عربية كما ذكرنا آنفاً.

تناول نوري في مذكرته أوضاع البلاد العربية في آسيا، فأشار إلى الروابط اللغوية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أقطار سوريا الأربعة (سوريا

---

(١) فرنان ويليه، المرجع السابق، ص٩٨-٩٩.

(٢) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٩-١٩٣٤، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧، ص٢٩٠.

(٣) Marlow, John, Arab Nationalism and British Imperialism, London, The Cresset Press, 1961, p.113.

وفلسطين ولبنان والأردن) وتجعل منها كتلة واحدة متماسكة. وبعد أن استعرض حالة هذه الأقطار في العهد العثماني وما أعطي للعرب خلال الحرب العالمية الأولى من عهود ووعود، انتهت بوضع الأقطار العربية في ظل الانتدابات التي كانت سبباً للثورات والاضطرابات سعياً للاستقلال والوحدة. تعرض نوري بعد ذلك للروابط التي تجمع بين هذه الأقطار والعراق كاللغة والدين والثقافة والاقتصاد، الأمر الذي جعل العراق يشارك جاراته العربيات في مساعيها من أجل الوحدة التي بدونها لن يحتل العرب مكانتهم اللائقة، ولن يستعيدوا مجدهم الغابر[١].

وأضاف أن العراقيين يؤمنون أن اتحاد العرب لا يمكن تحقيقه إلا بحصول العرب على الاستقلال الحقيقي لجميع الأقطار التي ستختار مع الزمن شكل الاتحاد الذي يتفق ومصالحها، وكان العراقيون يدعمون باستمرار مطالب الأقطار العربية، وكل ما جرى في سوريا وفلسطين كان يتردد صداه في العراق.

ومضى يقول إنه بالنظر لأهمية التكتل والوحدة بين الدول الصغيرة سواء بالنسبة لهذه الدول أو بالنسبة للعالم، لذا فإن فكرة إقامة فلسطين ولبنان وسوريا مستقلتين يجب غض النظر عنها والبحث عن حل جديد، وحيث إن بريطانيا العظمى وفرنسا وعدتا ووافقتا على استقلال سوريا التاريخية مستقبلاً، لذا فإن من حقهم التضامن في دولة اتحادية والتعاون معاً في جامعة أو اتحاد، وإذا كانت الدول الصغيرة لا تستطيع الدفاع عن نفسها الأمر الذي يعرضها وبالتالي يعرض السلام العالمي للخطر فيجب أن يفرض عليها اتحاداً أو وحدة وبخاصة إذا كانت تؤلف بالفعل جماعة واحدة لغوياً وثقافياً واقتصادياً[٢].

ثم تطرق نوري السعيد إلى فلسطين واستعرض السياسة البريطانية إزاء فلسطين وطالب بالعودة إلى التعهدات القديمة المعَطاة للشريف حسين، ونصح

---

(١) نوري السعيد، استقلال العرب، ص١-٩.

(٢) نوري السعيد، استقلال العرب، ص١٠-١٩.

بعودة فلسطين إلى سوريا حتى يمكن إنشاء دولة متحدة من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. وانتقل بعد ذلك إلى الناحية الاقتصادية فاقترح تعاون البلاد العربية في إطار الاتحاد المقبل، وذلك بسبب وجود البترول في البلاد العربية الذي أعطاها موارد اقتصادية لم يتيسر مثلها من قبل. فبينما يحتاج العراق إلى المنفذ على البحر المتوسط لبتروله ومنتجاته، تحتاج فلسطين ومنتجاتها الصناعية إلى أسواق ووقود، وهذه حقائق يجب أخذها بعين الاعتبار(١).

وأما بالنسبة لمصر والسعودية فقال: «إنه على الرغم من عناصر اللغة والعادات والدين التي تقرب شبه الجزيرة العربية من العراق، فإن اقتصادياتها مختلفة، أما مصر فإن تعدادها يزيد كثيراً عن تعداد دول الهلال الخصيب، ولها مشكلاتها الخاصة في السودان وغيره ولذلك فإن هاتين الدولتين لن تميلا أول الأمر للانضمام إلى جامعة أو اتحاد عربي، ولكن هذا لا يمنع من أن ينضما إلى مثل هذه الجامعة لو نجحت بين العراق وسوريا»(٢).

وختم نوري السعيد مذكرته بقوله إن الحل في رأيه، ولضمان سلم دائم ورخاء وتقدم في المناطق العربية هذه (أي العراق وسوريا الكبرى) أن تعلن الأمم المتحدة ما يلي:

١ ـ إعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة.

٢ ـ يقرر سكان هذه الدولة بأنفسهم شكل الحكم فيها ملكياً كان أم جمهورياً وحدوياً أو اتحادياً.

٣ ـ إنشاء جامعة عربية تنضم إليها العراق وسوريا مباشرة، ويمكن أن تنضم إليها الدول العربية الأخرى متى شاءت.

٤ ـ يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يعين أعضاءه الدول الأعضاء،

---

(١) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢٥٥.

(٢) نفس المرجع، ص٢٥٦.

ويرأسه أحد حكام الدول ويتم اختياره بطريقة تتفق عليها الدول ذات الشأن.

٥ ـ يكون مجلس الجامعة مسؤولاً عن الدفاع والشؤون الخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية الأقليات.

٦ ـ يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي، ويكون لهم الحق في إدارة أقاليمهم في المدن والريف بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس مع الخضوع لإشراف الدولة السورية.

٧ ـ تكون القدس مدينة لجميع الأديان ولمعتنقيها حق الدخول إليها والحج والزيارة، وتنشأ لجنة مؤلفة من ممثلي جميع الأديان الثلاثة لضمان هذا الأمر.

٨ ـ يمنح الموارنة في لبنان نظاماً خاصاً إذا طالبوا بمثل الذي كان لهم أيام الحكم العثماني وتكون الفقرات ٦، ٧، ٨ مشمولة بضمانات دولية(١).

ولا يختلف مشروع نوري السعيد لتوحيد أقطار سوريا التاريخية عن مشروع الأمير عبد الله المعروف بمشروع سوريا الكبرى إلا فيما يتعلق بالنسبة لمصير الأقضية السورية الأربعة التي ضمت إلى لبنان، فقد رأى المشروع الأردني وجوب سلخها عن لبنان في حالة رفضه الانضمام إلى الوحدة أو الاتحاد السوري، هذا أولاً، وثانياً: بالنسبة لمستقبل العلاقة بين بريطانيا والاتحاد العربي، فقد أغفل نوري السعيد في مذكرته تفاصيل هذه العلاقة ولكنه فاتح القائم بالأعمال البريطاني أن هدفه من الوحدة أن تكون جزءًا من تكتل أكبر لدول الشرق الأوسط يضم إليه تركيا وبريطانيا كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك.

أما فيما يتعلق بنظام الحكم فإن مذكرة نوري السعيد تركت أمرها للمستقبل بحيث يختار سكان سوريا شكل النظام جمهورياً أم ملكياً، وحدة أم اتحاداً، في حين أن الملك عبد الله حدد شكل الحكم بالنظام الملكي ورشح

---

(١) عليوي، المرجع السابق، ص١٩٦.

نفسه للعرش السوري[١]. وحتى هذه الناحية فإن نوري السعيد كان يسعى بدوره إلى ترشيح عبد الإله لعرش سوريا. ومصداق ذلك مفاتحة وزير الخارجية العراقي بصفة سرية وشخصية للقائم بالأعمال السعودي في بغداد بموضوع العرش السوري، وطلبه مساعدة ابن سعود في هذه القضية التي تلقى ترحيباً من السوريين، قائلاً: «إن تنصيب أمير هاشمي على عرش سوريا سيقضي إلى الأبد على الخلافات الهاشمية السعودية»، إلا أن ابن سعود أبلغ المستر وكلي (Wikely) الممثل البريطاني في جدة، أن ملكاً هاشمياً في سوريا يعتبر تهديداً للعربية السعودية، وسوف يكون مسروراً إذا أوضحت الحكومة البريطانية موقفها تجاه هذه القضية وبأن تكون متفقة مع وجهة نظره. وإذا كانت بريطانيا ستحمي مصالحه فليست هناك ضرورة لاتخاذ أي إجراء. أما إذا قالت إن هذه قضية خاصة، فإن الملك (ابن سعود) سيكون حر التصرف في اتخاذ ما يلزم لحماية مصالحه، خاصة وأن القائم بالأعمال السعودي في بغداد علم أن العراق تلقت دعماً من السفير البريطاني كورنواليس في هذه القضية[٢].

جاء رد الخارجية البريطانية بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٣ يطلب الضغط على نوري السعيد أن يفهم جميل المدفعي بأن عليه اتخاذ الحيطة المتناهية في أية اتصالات غير رسمية يمكن أن يجريها مع الزعماء السياسيين، وهي وإن لم تدرس مذكرة نوري السعيد نظراً لضيق الوقت فإن الخارجية البريطانية تعارض بشدة أية دعاية يمكن ممارستها من أجل ترشيح عبد الإله لعرش سوريا. ومع أن الحكومة البريطانية واثقة من أن نوري السعيد أبلغ القائم بالأعمال السعودي بأن العراق لا يسعى لتنصيب أي ملك على سوريا، إلا أن ما ذكر على لسان وزير الخارجية للقائم بالأعمال السعودي يشير إلى عكس ذلك. لذا يجب أن لا يكون هناك مجال للشك بأننا نرى أن الوصي يجب أن يكرس جهده لسنوات

---

(١) نفس المرجع، ص١٩٧.

(٢) F.O., 371-34955, E 1132-506-65, Telegram No. 78. 78, Jeddah, 24 February 1943.

طويلة قادمة لخدمة بلاده، يضاف إلى ذلك أن حكومة جلالته لديها من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن ترشيحه للعرش السوري يثير معارضة ابن سعود والأمير عبدالله الشديدتين، وتأسف الحكومة البريطانية إذا سمح للموضوع أن يثير الشقاق بين الدول العربية، وتريد تأكيدات من أن نوري السعيد سوف يمنع أي عمل لدعم هذا المشروع، ومن المرغوب فيه أن يجري نوري اتصالاته الخاصة مع السعودية[١].

وهكذا يتضح من هذه البرقيات أن الأمير عبد الله لم يكن راض عن مشروع الهلال الخصيب وبالأحرى عن مساعي نوري السعيد وبخاصة المتعلقة بالعرش السوري، وأن القضايا التي أوردها الأمير عبد الله في مشروعه كقضية نوع وشكل الحكم والعلاقة مع بريطانيا، لم يوردها نوري السعيد في مذكرته ولكنه كان يسعى عمليًا لتحقيقها.

لم تكن بريطانيا مؤيدة لمشروعي نوري السعيد والأمير عبد الله، حيث إن تصريح إيدن صدر يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٣، أي في نفس اليوم الذي أبرق فيه المستر (Wikely) من جده إلى الخارجية حول معارضة ابن سعود لمساعي نوري السعيد، فجاء تصريح إيدن بمثابة وضع مشروع نوري على الرف. وإن صح أن بريطانيا كانت تشجع مساعي نوري السعيد، ومساعي الأمير عبد الله فإن هذا التشجيع كان أداة للضغط على الدول العربية للقبول بخطة بريطانيا الجديدة التي بدأت تدعو لها وهي الجامعة العربية.

والسبب الرئيسي الذي دفع بريطانيا إلى تجميد مشروعي نوري السعيد، والأمير عبد الله (بالإضافة إلى معارضة سوريا ولبنان ومصر والسعودية) أن مشروع الجامعة العربية يؤمن النفوذ البريطاني في مَنطقة أوسع من المنطقة التي يشملها المشروعان الهاشميان أولاً، وكذلك فإن فكرة الجامعة كما خططت لها

---

(١) F.O., 371-34955, E 1132-506-65, Telegram No. 167, F.O., 3 March 1943.

بريطانيا مطاطة جداً وشكلية بينما يدعو المشروعان إلى وحدة كاملة لا تريدها بريطانيا بأي شكل من الأشكال[1].

لقد التزم نوري السعيد بتعليمات الخارجية البريطانية بالتخلي عن مشروعه حيث انخرط بعد ذلك في مشاورات الوحدة التي أدت إلى قيام جامعة الدول العربية كما أوضحنا سابقاً. وفي مقدمة الأسباب التي جعلت نوري السعيد يتخلى عن الدعوة لمشروعه (بالإضافة إلى الضغط البريطاني) هو مساعي الأمير عبد الله المستمرة والمنوعة لتحقيق مشروعه سوريا الكبرى. فلو أن نوري السعيد دعا إلى مشروعه لاتهم بالتعاون مع الأمير عبد الله، وتأييد سياسته التوسعية التي كانت تجابه بمعارضة شديدة[2]. فما هو بالفعل موقف نوري السعيد من مشروع سوريا الكبرى، هل أيده نوري باعتباره مقدمة لمشروع الهلال الخصيب، أم عارضه على أساس تبرئة نفسه من تهمة التواطؤ مع الأمير عبد الله من ناحية ولأنه يتعارض وأماني الأمير عبد الإله من ناحية ثانية؟

على أثر عودة نوري السعيد من القاهرة بعد محادثاته مع النحاس، وقبل أن ينهي النحاس محادثاته الثنائية التي توقفت بسبب الأزمة اللبنانية صرح نوري السعيد في المجلس النيابي في ٥ يناير ١٩٤٤، قائلاً: «ليس بخافٍ على الرأي العام في العراق وخارجه أنني من مؤيدي وحدة سوريا الكبرى»[3]. ولكنه تراجع عن هذا التصريح بعد أن أجرى النحاس محادثاته مع الوفد اللبناني فصرح في ١٧ فبراير ١٩٤٤ بقوله: «إن العراق يحترم ويؤيد رغبات وأماني جميع سكان الأقطار العربية وبضمنها سوريا ولبنان مهما كانت، وعليه ليس لنا أن نخوض في البحث فيها الآن»[4].

وأثناء محادثات اللجنة التحضيرية (سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٤٤) قال نوري

---

(١) أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص٣٠٩.
(٢) أحمد عبد الرحيم، مشروع سوريا الكبرى، ص٢٣-٢٤.
(٣) الروسان، العراق قضايا المشرق العربي، ص٤١٥.
(٤) الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي، ص٤١٧.

السعيد بخصوص سوريا الكبرى: «بعد أن خطونا هذه الخطوة واعترفنا باستقلال لبنان، وثبت هذا في كل مناسبة فلا داعي للتعرض للبنان، كذلك لا نستطيع أن نتعرض في الوقت الحاضر للأقسام الأخرى من سوريا الكبرى، لأن الظروف القائمة لا تمكننا من بحث هذا، إلا أن تحل المشاكل الموجودة في هذه الأقطار والمشاكل الدولية ومن ضمنها قضية فلسطين. أما إذا رغب أهل هذه الأقطار في الوحدة أو أرادوا تكوين حكومة مركزية فهذا يكون شأنهم»[1].

لقد كان أي تحرك لنوري السعيد وبخاصة خلال عامي ١٩٤٥/١٩٤٦ اللذين شهدا زيارات متبادلة بين مسؤولي العراق والأردن، كان يرافقه اتهام للعراق بالسعي لتحقيق سوريا الكبرى، ولكن نوري السعيد كان ينفي ذلك.

فلما تجددت دعوة الملك عبد الله للمشروع بعد حصول الأردن على الاستقلال، وتجددت الحملات الصحفية في سوريا ولبنان ومصر ضد الأردن، سارع نوري السعيد إلى التنصل من مؤازرة الملك عبد الله في دعوته، حيث صرح نوري قائلاً: «أنا كعراقي لا دعوة لي في هذا الشأن، ولست بصاحب الفكرة، وللشعب السوري أن يفعل ما في مصلحته، وأكرر قولي إن مشروع سوريا الكبرى يخص الشعب السوري نفسه، ويجب أن نحكم رغبة هذا الشعب نفسه لا رغبة الأفراد»[2].

ولقد لعب وزير الخارجية العراقي الدور الأكبر في إصدار بيان وزراء الخارجية العرب الذي أغلق باب المناقشة في المشروع ولو نظرياً. فقد أرسلت وزارة الخارجية العراقية كتاباً إلى الديوان الملكي حول مشروع سوريا الكبرى، أوضحت فيه المساجلة التي دارت في الصحف المصرية بين وزيري خارجية لبنان والأردن، حول حملة البرلمان السوري ضد المشروع[3]، وما ذكرته

(١) طربين، المرجع السابق، ص٢٨٢.
(٢) جريدة العالم العربي، ٢٩/١١/١٩٤٦.
(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٧ سوريا، ملف ٢٢٨/٧/١ ج٢، تقرير الخارجية المصرية بشأن مشروع سوريا الكبرى، بتاريخ ٢٧/١١/١٩٤٦.

جريدة الأهرام من أن مجيء نوري السعيد الأب الروحي لمشروع سوريا الكبرى للحكم وحل البرلمان له صلة بالموضوع.

لذا طلب نوري السعيد من وزير خارجيته أن يبذل مساعيه لعدم طرح الموضوع على مجلس الجامعة. ولكن نتيجة للضغط السوري والمصري قررت الجامعة العربية إحالة الموضوع إلى اللجنة السياسية للتداول بشأنه. وقد انتهى اجتماع اللجنة بإصدار تصريح على لسان وزير خارجية العراق باسم وزراء الخارجية العرب، ومما جاء فيه: أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سوريا الكبرى، فترتب على ذلك أن اجتمع وزراء الخارجية لدراسة هذا المشروع، أو سيادة إحدى دول الجامعة، أو لنيل نظام الحكم القائم فيها، وعليه فقد أكدوا أن كل دولة متمسكة بميثاق الجامعة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً[(١)].

وأصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية يوم ١٧/ ٢/ ١٩٤٧ بياناً أعلنت فيه أن جميع الجهات المختصة أكدت لها أنه لا يوجد مشروع يسمى مشروع سوريا الكبرى، ولذا فإن الأمانة العامة ترى من المصلحة الكف نهائياً عن إثارة الموضوع[(٢)].

ولم تكتف حكومة نوري السعيد بذلك بل قامت باستنكار أي صلة لها بالمساعي التي تبذل للمشروع من قبل بعض السوريين المتعاونين مع الملك عبدالله كالشيخ رمضان شلاش، والشيخ مشرف الدندل وولده دهام[(٣)]، حيث أرسلت الخارجية العراقية بتاريخ ١٠ ـ ٧ ـ ١٩٤٧ إلى مفوضيتها في بيروت حول ما نشرته جريدة (البيرق) البيروتية تحت عنوان «هل تآمروا مع العراق؟» اتهمت فيه العراق بالتآمر مع هؤلاء الذين اعتقلتهم السلطات السورية.

---

(١) الأخبار، ١٨/ ٢/ ١٩٤٧.

(٢) نفس المصدر.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٧ سوريا، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج١، تقرير الخارجية المصرية عن مشروع سوريا الكبرى، بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٤٧.

وقد طلبت الخارجية العراقية مراجعة السلطات اللبنانية لاتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تمادي الصحفيين في نشر مثل هذه الأكاذيب[١].

كما أعلن القائم بالأعمال العراقي في سوريا بناء على أوامر نوري السعيد معارضة العراق للمشروع، وذكر أن سوريا دولة مستقلة تمام الاستقلال، وأن كل دولة عربية تحسدها على المركز الذي وصلت إليه، فكيف يرضى عاقل أن ترجع هذه البلاد إلى الوراء باسم اتحاد مزعوم سوف يعبث بما وصلت إليه البلاد من استقلال وحرية[٢].

ولقد وصف لونجريج (Longrigg) موقف العراق تجاه مشروع سوريا الكبرى بقوله: «كان موقف العراق الرسمي يتسم بالحذر، وعدم التورط، ولكن الساسة العراقيين دعموا المشروع بشكل فردي»[٣].

ج ـ الاتحاد العراقي ـ السوري في مرحلة الانقلابات العسكرية السورية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤.

سوف تتناول الدراسة هذه المرحلة من خلال النقاط التالية:

١ ـ انقلاب حسني الزعيم.

كانت سوريا أول البلدان العربية التي قام فيها انقلاب عسكري عقب هزيمة العرب في فلسطين، ولا يمكن الحكم على أي انقلاب عسكري حتى يتم ربطه بكل الظروف المحيطة به في النطاق المحلي للدولة، وفي نطاق الجيش نفسه، وفي حدود المؤثرات والارتباطات الخارجية. وكل انقلاب مهما كان نوعه لا يمكن أن ينشأ من فراغ، فهناك ظروف ضاغطة سواء بالسلب أو الإيجاب تدفع الأمور دفعاً إلى الحركة الانقلابية.

---

(١) الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي، ص٤٢.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٧ سوريا، ملف ١/٧/٢٢٨ ج٢، تقرير الخارجية المصرية بشأن موقف العراق من مشروع سوريا الكبرى، بتاريخ ١٢/٢٧/ ١٩٤٧.

(٣) Longrigg, Stephen, Iraq 1900-1950, A Political Social and Economic History, London, Oxford University Press, 1953, p.339.

ولسنا هنا في مجال تحليل التطورات السياسية في سوريا بالتفصيل، ولكن لابد لنا من إلقاء نظرة سريعة على الأسباب التي أدت إلى قيام حسني الزعيم بقيادة الانقلاب الأول في تاريخ سوريا وذلك في ٣٠ مارس ١٩٤٩، لأن هذا الانقلاب لم يأت من فراغ، بل كانت هناك أسباب ودوافع وظروف مهدت له. ويمكن أن نلخص هذه الأسباب والأسس التي أتاحت للدكتاتورية العسكرية أن تظهر في سوريا على النحو التالي:

١ ـ هيأت الظروف التي عاشتها سوريا بعد حرب فلسطين الفرصة أمام بعض قيادات الجيش، التي بدأت تدرك أن هناك استعداداً شعبياً لتقبل أي تغيير في السلطة حتى وإن قام بها الجيش، للإطاحة بالنظام القائم في دمشق. فقد عجز هذا النظام، شأنه في ذلك شأن الأنظمة العربية، عن الدفاع عن الحق العربي في فلسطين، سواء في الميدان السياسي (الأمم المتحدة) أو الميدان العسكري (ساحة القتال)[١].

وقد حاول بعض القادة المدنيين إلقاء تبعة هذا الفشل على قيادات الجيش، ففي الخطاب الذي ألقاه صبري العسلي في المجلس النيابي اتهم حسني الزعيم قائد الجيش بالتآمر على سلامة الدولة وطالب بإحالته إلى القضاء[٢]، كما أنه خلال زيارة (الرئيس شكري القوتلي) إحدى القطاعات العسكرية التي كانت تمارس التمرينات على أسلحة جديدة تبين له أن هذه الأسلحة فاسدة وغير صالحة الاستعمال، كما وجد أن المواد التموينية أكثرها فاسدة، فرفضت قيادات الجيش عمليات التجريح بها، ورد ضباط الجيش بأن عقدوا اجتماعات في مركز القيادة في القنيطرة لتدارس الموضوع والرد على الاتهامات فقرروا رفع مذكرة إلى القوتلي طالبوا فيها بإلقاء القبض على صبري

(١) إبراهيم محمد إبراهيم، مقدمات الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٤٣-١٩٥٨، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٨، ص١٣٠-١٣١.

(٢) علي رضا، سوريا من الاستقلال حتى الوحدة المباركة ١٩٤٦-١٩٥٨، حلب، مطبعة شيك بلوك، ١٩٨٣، ص٩١.

العسلي وإحالته إلى القضاء، وتصديق قانون الجيش من قبل المجلس النيابي، في دورته الحالية، وفي حال وجد من يعترض على القانون، يجب الأخذ بقانون الجيش المصري أو الأخذ بقانون الجيش العراقي. ويرى خالد العظم: «بأن الزعيم شعر أن مصيره مجهول فإما أن يناله التسريح من الجيش أو المحاكمة، فلم يجد أمامه إلا أن يتخلص من هذا المأزق ولو عن طريق قلب نظام الحكم»[١].

٢ ـ كانت خيبة أمل الشعب السوري بالسلطة السياسية أحد العوامل التي ساعدت وشجعت حسني الزعيم للإقدام على هذه الحركة، إلا أن واقع القيادة السياسية نفسها أو تركيبها لا يمكن إغفاله في هذا الشأن، فهذه القيادة لم تكن في حقيقتها سوى مجموعة من الساسة ليس لها جذور عميقة بين الشعب، حرمتها (سياسة الانتداب الفرنسي) من التمرس في الشؤون الإدارية، وتقاسمت بعد الاستقلال السلطة بالأسلوب التقليدي مع إدراك وفهم قليلين لما تعنيه حكومة نيابية شعبية الأسس[٢].

٣ ـ أثبت الحكم البرلماني فشله في سوريا وعجزه عن حكم البلاد، فقد كشف هذا الحكم نزعة الحكام الاستغلالية، التي تجلت في تحويل الدولة إلى مزرعة للأنصار والمحاسيب. وكانت هذه السياسة تصطدم بمقاومة جماهير الشعب في سوريا، كما كانت الفئات الحاكمة تسعى للقضاء على هذه المقاومة بأعمال القمع من جهة، وتعديل الدستور لاتجاه غير ديموقراطي من جهة أخرى، مما ساهم في إسقاط هيبة الحكم[٣].

٤ ـ عدم وجود قوة تنظيمية قادرة على توحيد التيار الشعبي وتنظيمه وتحقيق التحول المنشود باتجاه الديموقراطية والإصلاح والنهوض الوطني.

---

(١) العظم، المرجع السابق، ص١٨٦-١٩٠.

(٢) سيل، المرجع السابق، ص٦٤.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٢٤١، ملف ٣٧/ ٣١/ ١٢، تقرير المفوضية المصرية بدمشق عن البلاغ الصادر عن القيادة العامة للجيش السوري، بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٤٩.

وعند قيام انقلاب حسني الزعيم كانت سياسة العراق تجاه الغرب وبريطانيا مرضية، في حين كانت سياسته تجاه العرب يشوبها التوتر. فحكام العراق كانوا يشعرن بامتعاض من نجاح السياسة المصرية على الصعيد العربي، كما أن العراق عانى من الاتهامات العربية على صعيد مواقفه على جبهات القتال في فلسطين، لهذا أراد الخَروج من عزلته العربية، ووجد ضالته في انقلاب حسني الزعيم. ففي حين كانت سوريا تعاني حقيقة وجودها السياسي كدولة، كان العراق بانتظار أي تطور في سوريا يؤهله لاستلام السلطة فيها أو على الأقل إقامة حكومة موالية لبغداد[1].

وفي الوقت نفسه فإن الأحداث داخل سوريا لا يمكن حصرها أو احتواؤها داخل حدودها، إذ إنها سرعان ما تصدر إلى جارتها، لذا فإن انقلاب الزعيم لابد من أن ينظر إليه ضمن قرينة عربية أكثر اتساعاً، أي أن مصر والسعودية ولبنان والأردن اهتمت به على الفور. وكان السؤال الذي يطرح نفسه: من سيساند الزعيم وأي سبيل يسلك لكسب الانقلابيين هذا الطرف العربي أو ذاك. ففي خلال ساعات من إذاعة نبأ الانقلاب بدأ الرسل من الأقطار العربية المجاورة يتدفقون على دمشق في مهام استطلاعية.

فعلى أثر سماع نبأ الانقلاب اتصل وزير خارجية العراق بالسفارتين الأمريكية والبريطانية لاستقصاء أخبار حوادث دمشق، فأبلغاه أن هناك حركة انقلابية قام بها أحد قادة الجيش وتم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقسم من الوزراء والنواب وفرض منع التجوال. ولما كان مقرراً إرسال جميل بابان وزيراً مفوضاً إلى لبنان، وعند ورود هذه الأخبار طلبت الخارجية العراقية من جميل بابان البقاء في دمشق لاستطلاع الحالة ومعرفة أسباب هذا الانقلاب وماهيته. وقد حمل معه كتاباً من رئيس الوزراء نوري السعيد إلى رئيس مجلس النواب السوري فارس الخوري، أبدى فيه نوري السعيد قلقه من تطورات

---

(١) محمد جعفر الحيالي، المرجع السابق، ص١٤٢.

الأوضاع في سوريا، وأضاف: «لكن شعورنا بصدق وطنية القائمين بتلك الأحداث والسائرين بالأمور في الوقت الراهن قد خفف علينا هذا القلق، وخصوصاً ما علمناه من الرجوع إليكم في تسوية المشاكل، وإن ما نعهده في فخامتكم من الحنكة والحكمة ليطمئننا بالنتائج الطيبة للبلاد»، ورجاه في نهاية رسالته التعاون مع جميل بابان، وأبدى استعداد العراق لتقديم الدعم لسوريا[١].

وبعد ظهر يوم الأول من إبريل استطاع جميل بابان الالتقاء مع حسني الزعيم الذي استقبله بحفاوة. وقد أبلغ بابان الزعيم استعداد العراق لتقديم أية مساعدة تحتاجها سوريا، وطلب منه أن يوضح له ما يزمع القيام به على صعيد الأوضاع الداخلية في سوريا، فأجابه الزعيم: «إنني لم أقم بهذه الحركة بأي تأثير من الخارج وإنما قام الجيش بها نتيجة لتذمر الشعب والجيش. . ». وتهرب الزعيم من سؤال بابان حول شكل نظام الحكم الذي يزمع إقامته في سوريا وهل سيكون ملكياً أم جمهورياً. وكبادرة حسن نية تجاه الانقلابيين طلب جميل بابان في رسالته إلى نوري السعيد التي أبلغه فيها عن فحوى محادثاته مع الزعيم، أن تقوم الحكومة العراقية بالإيعاز إلى الصحف والإذاعة العراقية لتأييد الانقلاب[٢].

وفي ٣ أبريل وردت برقية من المفوضية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية أبلغتها فيها أن الأمير عادل أرسلان المعروف بتأييده للانقلاب قد أبلغ الوزير العراقي المفوض بدمشق عن وجود رغبة لدى مفكري سوريا بتوحيد البلدين، على أن يبقى لكل قطر استقلاله الذاتي. وقد ردت الحكومة

---

(١) نشرت صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن وثيقة مهمة بعنوان: مجرى الحوادث المتأنية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية ومحاضر المقابلات الخاصة، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٤٩. ونشرت على حلقات في: الشرق الأوسط، ١٣/١/١٩٨١.

(٢) نذير فنصه، أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزت سوريا، بيروت، دار الأمانة، ١٩٨٣، ص١٠٤-١٠٥.

العراقية بتاريخ ٥ أبريل ببرقية جاء فيها: «يرحب العراق مبدئيًا بالفكرة على أن تأتي عن طريق قانوني مشروع، ولابد من دراسة أية مقترحات تأتينا في هذا الباب قبل البت فيها».

وبينما كانت هذه الاتصالات قائمة أراد الزعيم معرفة نيات حكام العراق من جهة، ومن جهة أخرى فإن محادثات الهدنة مع إسرائيل كانت ستبدأ يوم ١٢ أبريل ١٩٤٩، لذلك اقترح الزعيم في التاسع من أبريل ـ كما تقول برقية من المفوضية العراقية في دمشق ـ عقد معاهدة عسكرية دفاعية بين البلدين. وبعد ثلاثة أيام وصل إلى العاصمة السورية العميد عبد المطلب الأمين، وفي اليوم نفسه أبرق إلى حكومته باقتراح الزعيم الذي تضمن إذاعة بيان مشترك يعلن فيه عقد ميثاق سوري ـ عراقي. وأوضح عبد المطلب الأمين في برقيته أنه يعترض على هذا الاقتراح على اعتبار أن مثل هذا الإعلان سيكون قليل الأهمية ما لم يدعم بالقوات العسكرية، كما أوضح الأمين حاجة العراق إلى قواعد وخطوط مواصلات تستعملها القوات العراقية في سوريا[1].

وبينما أبدت حكومة نوري السعيد استعدادها للتعاون مع سوريا عسكرياً واقتصادياً بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٩، قام الزعيم وفي اليوم نفسه بإيفاد وفد سوري ضم رياض الكيلاني مرافق الزعيم ونذير فنصه إلى الرياض ومنها إلى القاهرة لعرض وجهة نظر الزعيم في آخر التطورات السورية، والاطلاع على موقف الحكومتين من الانقلاب وقيادته، وموقفهما من عقد اتفاقية عسكرية مع العراق. وقد اعتبر الملك سعود أن عقد اتفاقية عسكرية واقتصادية بين سوريا والعراق عملاً عدوانياً موجهاً إلى العربية السعودية، وأكد ابن سعود أن موقفه هذا يحظى بموافقة الحكومة المصرية[2].

وفي ١٣ أبريل وصل إلى بغداد وفد سوري مؤلف من فريد زين الدين

(١) الشرق الأوسط، ١٩٨١/١/١٥.

(٢) سيل، المرجع السابق، ص٧٦.

وأسعد طلس وبرفقتهما ضابط سوري يحمل رسالة خاصة من الزعيم إلى نوري السعيد. لقد كان الوفد السوري يحمل مقترحات الاتفاقية العسكرية التي جاء في مقدمتها أن الهدف منها قضية فلسطين، وصيانة الأمن الخارجي لكل من سوريا والعراق تجاه أي اعتداء على البلدين أياً كان مصدره، كما تضمن بنودها الدعوة إلى زيادة فاعلية الجيش بين البلدين وتعاونهما المشترك في القتال. أما الرسالة التي بعث بها الزعيم إلى نوري السعيد فقد كتبت بعبارات ودية، واعتبر أن الهدف من انقلابه خدمة مصالح الأمة العربية ورفع شأنها(١).

وقد اجتمع الوفد السوري مع نوري السعيد في ١٥ أبريل، وأثناء الاجتماع استعرض نوري تاريخ العلاقات بين العراق وسوريا، ثم ختم كلامه موضحاً عدم إمكانية الدخول في الاتفاقيات التي يريد السوريون عقدها الآن، ما لم تعد الحياة الدستورية إلى سوريا، وتستقر الأحوال فيها لكي تتضح سياستها الخارجية قبل إبرام أي اتفاقية عسكرية، لأن أي اتفاقية عسكرية تتوقف على تحديد السياسة الخارجية. وأضاف نوري أنه لم يعرف لسوريا سياسة خارجية واضحة من قبل، بل إنها لم تكن لها سياسة خارجية مستقلة حتى وقت قريب. وفي نهاية الاجتماع وعد نوري باستعداد العراق للدفاع عن سوريا في حالة تعرضها لعدوان صهيوني(٢).

ولقد اعترف الزعيم في حديث له مع وزير مصر المفوض في دمشق بأنه كان يهدف من إرسال الوفد السابق إلى العراق إجراء محادثات تمهيدية لعقد محالفة عسكرية بين البلدين بهدف ضمان مساعدة العراق لسوريا في حالة اعتداء إسرائيل عليها، وتكوين خط دفاع من العراق وسوريا في حالة وجود خطر على تركيا وإيران من جانب روسيا. وأشار الزعيم في حديثه إلى موضوع التحالف مع العراق، حيث أوضح أنه أراد به عمل مناورة أمام اليهود وتشجيع

---

(١) انظر نص الاتفاقية العسكرية ورسالة حسني الزعيم إلى نوري السعيد في: مجرى الحوادث المتأنية من الانقلاب في دمشق، الشرق الأوسط، ١٦/١/١٩٨١.

(٢) مجرى الحوادث المتأنية من الانقلاب في دمشق، الشرق الأوسط، ١٧/١/١٩٨١.

العراق على الاعتراف بانقلابه، وأضاف الزعيم أنه قد تعجل في التفكير بالتحالف مع العراق، ولذلك فإنه عزم على انتحال بعض المبررات للتراجع عنه[1].

وفي ١٦ أبريل وصل نوري السعيد إلى دمشق حيث اجتمع إلى حسني الزعيم، ودار حديث نوري عن ضرورة استقرار الأوضاع في سوريا، وأكد أن الحكومة العراقية على استعداد لتقديم أي معونة تطلبها سوريا في حال وقوع عدوان صهيوني على أراضيها، كما أكد أن العراق لا يمكنه عقد أي اتفاقية مع سوريا إلا بموافقة بريطانيا، وطالب في نهاية حديثه بتأجيل البت في أي مشروع لحين قيام سوريا بطرح ما تراه مناسباً لشكل العلاقة بين القطرين. أما الزعيم فقد رد على حديث نوري السعيد بالتأكيد على أواصر الأخوة بين البلدين ودعا إلى التعاون في مسائل الحدود والمسائل العسكرية[2].

ويقول (الأرمنازي) إن حسني الزعيم لم يكن في يوم من الأيام على استعداد للتعاون أو الوثوق بالأسرة المالكة العراقية أو الأردنية، وكان في معظم أحاديثه يهاجم حكومة العراق ويسوغ لانقلابه، وكان يستشهد بقول نابليون «إنه لو لم يقم بانقلابه لقام به غيره»[3].

وقد جاءت نقطة الانعطاف في موقف الزعيم الحديّ من العراق في ٢١ أبريل حين قام بزيارته السرية للملك فاروق في مصر. وبعد عدة ساعات من المحادثات، وفي وقت الغداء، كان الزعيم قد استسلم تماماً وأعلن أنه معجب بكل ما هو مصري[4].

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٢٤١، ملف ٣٧/ ٣١/ ١٢، تقرير مفوضية مصر بدمشق بشأن حديث الزعيم مع وزير مصر المفوض ووزير السعودية، بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٤٩.

(٢) مجرى الحوادث المتأنية، الشرق الأوسط، ١٧/ ١/ ١٩٨١.

(٣) نجيب الأرمنازي، عشر سنوات في الدبلوماسية في صميم الأحداث العربية والدولية، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٣، ص١٥.

(٤) لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص٨٢٦.

وحين طار الزعيم عائداً إلى سوريا رافقته للحماية طائرات مصرية، وفي المساء قطع راديو دمشق برامجه ليعلن نبأ الزيارة. ولقد ابتهج الرأي العام المصري إذ غدا واضحاً أن سوريا قد عادت للجامعة العربية ويحتضنها النفوذ المصري[١].

ورداً على تصريحات الزعيم المعادية لساسة العراق خاصة نوري السعيد، أعلن ناطق رسمي عراقي أن الحكومة العراقية وزعت رسالة دورية إلى جميع المفوضيات العربية ببغداد، أكدت فيها أن رئيس وزراء العراق نوري السعيد لم يعقد أي تحالف عسكري أو اقتصادي مع سوريا خلال زيارته لدمشق. وجاء هذا رداً على الزعيم والصحف المصرية التي أخذت تعمل على تشويه الحقائق، حيث نشرت (صحيفة النداء) المصرية بتاريخ ٢٦ أبريل نبأ قالت فيه: «إن وزير خارجية العراق أعلن في مجلس الأعيان العراقي أن الحكومة العراقية تعلق أهمية خاصة على الحالة في سوريا وعلى اعتقال شكري القوتلي»[٢].

استمرت الحملات الدعائية بين العراق وسوريا، ففي مناسبة جلوس الملك فاروق على عرش وادي النيل ألقى حسني الزعيم كلمة تحدث فيها عن صلات بلاد الشام مع مصر عبر التاريخ، وأكد أن لفاروق دوراً في مساعدة سوريا لمحاربة المشاريع الهاشمية الاستعمارية التي يحاول أتباع الاستعمار أن يفرضوها على سوريا والبلاد العربية خلافاً لرغبة السوريين والعرب قاطبةً[٣].

وفي أوائل شهر مايو أكد وزير خارجية العراق، بأن: «العراق يسعى للوحدة. . إلا أننا لا نريد فرض ذلك على أي بلد. . وليس لدينا خطة نريد فرضها على أي بلد عربي». ونتيجة لذلك، فقد زار وزير خارجية سوريا آنذاك عادل أرسلان بغداد، وأسفرت الزيارة عن عقد اتفاقية اقتصادية وإلحاق (٣١)

(١) سيل، المرجع السابق، ص٨٣.
(٢) القبس، دمشق، ١/٥/١٩٤٩.
(٣) نفس المصدر، ٨/٥/١٩٤٩.

ضابطاً سورياً بالجيش في العراق للتدريب، مع أن طلب أرسلان بالحصول على ذخائر مدفعية من العراق قد رفض[1].

ومع ذلك، ففي نهاية شهر مايو بدا نوري السعيد أنه كان مصمماً على قلب نظام حسني الزعيم، سِواء بالعمل السري أو بالقوة. وبدأ بالعمل أولاً مع بريطانيا من أجل التدخل العسكري، وعندما رفضت بريطانيا التعاون في هذا الصدد، بدأ نوري السعيد العمل مع السياسي السوري حسني البرازي، الذي كان يعمل على إسقاط حسني الزعيم.

وفي يونيه بدأ نوري في إجراء مباحثات مع كل من الحزب الوطني وحزب الشعب، اللذين أرادا إنشاء حكومة مؤقتة في سوريا، وابتعد الحزبان عن الزعيم في أعقاب إصداره مرسوماً بحل كافة الأحزاب السياسية في نهاية شهر مايو[2]. وكانت الخطة ترمي إلى إقامة حكومة بدعم من قوات عراقية. وعارضت بريطانيا مرة أخرى هذه الخطة، معللة ذلك «بأن التدخل العراقي في سوريا سيعقبه تدخل مصري، وسيتسبب ذلك في حدوث شرخ في العالم العربي، ولا يمكن أن تستفيد منه سوى إسرائيل والاتحاد السوفيتي»[3]. وأقنع ذلك نوري السعيد بالعدول عن خطته، وعول على الاستفتاء الشعبي الذي كان سيجريه الزعيم في سوريا.

بسبب قلق الزعيم من عدم شرعية حكمه أراد أن يصبح رئيس جمهورية ليتساوى وملوك ورؤساء الدول الذين عليه الآن أن يتعامل معهم، فحدد يوم ٢٥ يونيو ١٩٤٩، موعداً للاستفتاء على منصب الرئاسة[4]، وباقتراب موعد

---

(١) آندرو راثمل، الصراع السري على سوريا من ١٩٤٩-١٩٦١ :الحرب السرية في الشرق الأوسط، ترجمة محمد نجار، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص٣٩-٤٠

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٠ سوريا، ملف ٣ ج٦ سري، تقرير مفوضية مصر بدمشق بشأن الحالة في سوريا، بتاريخ ١١/٦/١٩٤٩.

(٣) راثمل، المرجع السابق، ص٤٠.

(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٠ سوريا، ملف ٣ ج٦ سري، تقرير مفوضية مصر بدمشق بشأن الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، بتاريخ ٧/٦/١٩٤٩.

الاستفتاء أرسل نوري السعيد رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي إلى القاهرة في محاولة فاشلة لإزالة سوء التفاهم بين مصر والعراق ولحض المصريين على عدم الاعتراف بالرئيس السوري المنتخب، إلا أن مناورات نوري السعيد جاءت بنتائج عكسية إذا زاد التقارب بين الزعيم وابن سعود والملك فاروق، حين أعلن الزعيم في ١٦ يونيو أنه يعتمد من أجل العون والمساعدة على مثلث القاهرة ـ دمشق ـ الرياض. وصرح ابن سعود من ناحية ثانية أن «الملك فاروق وأنا لن نقف مكتوفي الأيدي في حال الهجوم على سوريا »[1].

ووردت أنباء من العراق أن نوري السعيد استدعى وزيري بريطانيا وأمريكا المفوضين في بغداد وطلب منهما أن يحملا حكومتيهما على عدم الاعتراف بالإجراءات التي تجري في سوريا، ويعني بها الاستفتاء الذي سيقوم به الشعب السوري لانتخاب رئيسه، والتصويت على الدستور. ورد الزعيم بأن استدعى سفراء بريطانيا وفرنسا وأمريكا المعتمدين في دمشق وأبلغهم أن عمل نوري السعيد يعتبر تدخلاً شاذاً في شؤون سوريا الداخلية التي تتمتع باستقلالها التام. كما عقد الزعيم مؤتمراً صحفياً يوم ١٦ يونيو تحدث فيه عن موقف نوري السعيد بقوله: «إن الحكومة السورية تعتبر هذا التصرف من جانب الحكومة العراقية تصرفاً غير مشروع، إذ لا يحق لأي دولة التدخل في شؤوننا الداخلية، ففي ذلك خرق صريح لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة»[2]. وقال إننا مستعدون للدفاع عن حدودنا رداً على ما تردد بأن العراق يحشد قواته على الحدود السورية.

وفي هذه الأثناء ازدادت مخاوف الحكومة السورية من وجود القوات العراقية في الأردن، فقامت بإغلاق حدودها مع الأردن، وهذا التطور أوجد حالة من القلق لدى الحكومة اللبنانية التي أوضح لها وزير خارجية سوريا أن في

(١) سيل، المرجع السابق، ص٨٨.

(٢) الأيام، دمشق، ١٧/٦/١٩٤٩.

منطقة المفرق الأردنية أربعة عشر ألف جندي عراقي[١]. وقد ردت الحكومة السورية بحشد كتائب من الجيش السوري على حدود البلدين استعداداً لأي محاولة تسلل يقوم بها الجيش العراقي داخل الأراضي السورية[٢].

وفي الوقت نفسه صرح أحمد خشبة باشا وزير خارجية مصر إثر الشائعات بحشد الجيش العراقي على الحدود السورية، بأن مصر تقاوم كل تدخل أجنبي في شؤون سوريا، وفي الوقت نفسه لفت أنظار سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والقائم بأعمال مفوضية العراق بمصر إلى وضع سوريا، وطلب إليهم أن يحذروا حكوماتهم من نتائج القيام بأي عمل عسكري ضد سوريا. كما اعتبر الملك سعود أن أي اعتداء على سوريا اعتداء على السعودية[٣].

وفي الحقيقة لم يكن هناك أي حشود عسكرية عراقية على الحدود السورية، إذ حاولت الجهات الرسمية العراقية نفي هذا الخبر باعتباره عارياً من الصحة. فقد صرح نوري السعيد أمام مجلس الأعيان العراقي «أن كل ما يتمناه العراق هو أن تتقارب الأقطار العربية»[٤].

كما نفت بغداد على لسان وكيل وزارة الخارجية العراقية أحمد الراوي هذه الشائعة، وبلغ هذا النفي إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وإلى الحكومة المصرية، عن طريق المفوضية العراقية بالقاهرة. ومن أجل تأكيد عدم صحة النبأ، أصدرت وزارة الدفاع العراقية بياناً أكدت فيه أنه لا مبرر لبقاء القوات العراقية في الأردن لنجدة سوريا بعد أن وقعت الحكومة السورية اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، وقالت في بيانها إنها أصدرت أوامر «بسحب جميع

(١) أرسلان، المرجع السابق، ص٨٢٣.
(٢) عبد اللطيف اليونس، شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل ١٩٠٨-١٩٥٨، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩، ص١٩٢.
(٣) فريدريك زريق، العرب في نظر الغرب، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٠، ص١٣٠.
(٤) الحيالي، المرجع السابق، ص١٤٩.

القطاعات المتبقية خارج العراق، واتخذت التدابير لإيصالها إلى معسكراتها الدائمة. وتنفيذا لهذا الأمر ستصل الدفعة الأولى إلى بغداد حوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم الموافق ٢١/ ٧/ ١٩٤٩»...[١].

وهناك ما يؤكد أنه لا صحة للشائعات التي كانت تقول بوجود حشود عسكرية عراقية على الحدود السورية، أو أي محاولة للقيام بانقلاب عسكري في سوريا، فيقول خليل كنه: «إنه بعد قيام الهدنة في فلسطين رأى القادة العراقيون أنه ليس هناك مبرر لبقاء القوات العراقية خارج العراق». وقد انتقد القوميون العرب نوري السعيد لأنه لم يغتنم الفرصة فيوجه القوة العراقية المنسحبة من فلسطين إلى سوريا ويحقق الوحدة بين البلدين. وقد سأل خليل كنه نوري السعيد عن رأيه في هذا الموضوع فأجاب: «المهم في كل حركة أنك تستطيع تثبيت قدميك في الموضع الذي أوصلتك إليه خطواتك الأولى ليتسنى لك مواصلة الخطوات بنجاح. . . ». واعتبر نوري أن القيام بهذه الخطوة سيلقى المعارضة من جانب فرنسا وإسرائيل من جهة، ومصر والسعودية من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أن الغرب يمانع في الضم القسري ويشترط لقيام الوحدة مع سوريا أن لا تطلق طلقة واحدة ورأى أن القيام بهذه الخطوة سيجعل مؤيديها يقفون في وجهه ويتهمونه بشق الصف العربي[٢].

وبالإضافة إلى نفي الجهات الرسمية العراقية، وما كان يراه نوري السعيد من عوائق لاحتلال سوريا، فقد أكد عادل أرسلان أنه لا صحة لما قيل عن حشد الجيش العراقي على الجبهة السورية، واعتبر أن الرواية مختلقة من أساسها، لذا قام باعتباره وزيراً للخارجية بإذاعة بلاغ كذب فيه نبأ الحشد العسكري. ورغم هذا النفي الرسمي السوري استمر الزعيم على دعواه التي كان يهدف من ورائها إلى سحب الجيش من الجبهة لكيَ يستخدمه في تأمين رئاسة

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٩٤.

(٢) خليل كنة، العراق أمسه وغده، بيروت، دار الريحاني، ١٩٦٦، ص١٢٠.

الجمهورية لنفسه، كما أن سحب الجيش يبرر عقد الهدنة سريعاً مع إسرائيل[1]. ومصداق ذلك أيضاً تقرير المفوضية المصرية بدمشق بتاريخ ١٨/٦/ ١٩٤٩ و الذي أوضح أن نبأ الحشود العراقية على الحدود السورية غير صحيح، كما رأت المفوضية المصرية أنه يبدو أن العراق هو مصدر هذه الإشاعة التي يهدف من ورائها استفزاز الزعيم حتى يبادر باتخاذ عمل عدائي ضد العراق مما يجعله البادئ بالعدوان أمام الرأي العام العالمي والعربي[2].

لم تكن سياسة الزعيم الداخلية أو العربية أو الدولية إلا سلسلة من الأخطاء التي كانت تثير حنق الجميع وتدفع بالتالي القوى السياسية إلى صفوف المعارضة. فقد استثار الزعيم، كي يبقى في السلطة، حمية مجموعة من الضباط القوميين، فأدخل في روعهم أن حكومة عسكرية هي القادرة فقط على شن الحرب على اليهود، لكن اندفاعه لعقد اتفاقية الهدنة أتى صدمة لأتباعه. وقد أخذ الزعيم يفسد صلاته بالقوى التي أوصلته للسلطة، وكان تحالفه مع فرنسا واضحاً، والسفير الفرنسي دائم الزيارة له في قصر الرئاسة، كل هذا في بلد تحرر حديثاً من الاستعمار الفرنسي. وأصدر مرسوماً في اليوم التالي للاستفتاء على الرئاسة نص على أن رئيس الدولة يجب أن يحمل رتبة مشير إذا كان رجلاً عسكرياً، كما اعتمد كثيراً على الوحدات الشركسية والكردية وأبعد القوات العربية الصرفة إلى الجبهة، فساعد ذلك الصحف العربية في خارج سوريا على أن تهاجم باسم العروبة والإسلام «الجمهورية الكردية العسكرية» القائمة في سوريا[3].

وهكذا فقد الزعيم في غضون ثلاثة أشهر معظم شعبيته وأثار عداء فئات

---

(١) عادل أرسلان، ذكريات الأمير عادل أرسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سوريا :مذكرات سياسية معاصرة، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٢، ص٣٧-٤٠.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٠ سوريا، ملف ٣ ج٦ سري، تقرير المفوضية المصرية بدمشق بشأن الحالة في سوريا، ١٨/٦/١٩٤٩.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٩ سوريا، ملف ٣ ج٧ سري، تقرير مفوضية مصر بدمشق بشأن الحالة في سوريا بعد انقلاب الحناوي، بتاريخ ٣/٩/١٩٤٩.

المواطنين، وأثارت سياسته الموالية للغرب عليه الفئة المحايدة. وكذلك جلبت إصلاحاته العلمانية عليه سخط الزعماء الدينيين وأتباعهم من المدنيين، وقوضت أساليبه الأتوقراطية آمال الليبراليين، وأفقده تعاونه مع مصر التأييد والمساندة من جانب الفئات الوحدوية العربية من ناحية، والموالية للهاشميين من ناحية أخرى، والأهم من ذلك أنه خلق سخطاً بين الضباط بتعيينه اللواء عبدالله عطفة الذي أخفق كقائد للجيش السوري في الحرب الفلسطينية، يضاف إلى ذلك غضب بعض العسكريين بسبب التسريحات التي صاحبت إعادة تنظيم الجيش[١].

وعلى الرغم أن مهمة إسقاط الزعيم كانت تقع على عاتق المعارضة داخل سوريا، إلا أن العراق كان له دور في التحريض على إسقاطه، فسياسته المعادية للهاشميين في العراق كانت تثير المسؤولين العراقيين خاصةً نوري السعيد الذي شعر بخيبة أمل مريرة منه، مما جعله يعلن أمام عدد من الصحفيين في مطار المزة أثناء زيارته لدمشق «أنه يتابع طريقه إلى لندن لإنهاء حكم وحياة حسني الزعيم»[٢]. كما كشف نوري السعيد اتصالاته مع مختلف الأوساط السورية، المدنية والعسكرية، ومع عدد من العسكريين أبرزهم اللواء سامي الحناوي والنقباء عصام مريود، محمود دياب، حسين حكيم، وفضل الله أبو منصور. كما تشير بعض المصادر إلى أن نوري السعيد كان يقوم بإمداد بعض الشخصيات السورية العسكرية والمدنية الموالية للعراق بالأموال اللازمة من أجل إسقاط الزعيم[٣].

وأظهر أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، أنه على الرغم من وجود درجة من الانخراط العراقي في الانقلاب على الزعيم، إلا أنه لم يكن موجهاً من

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٢٤١، ملف ٣٧/ ٣١/ ١٢، تقرير المفوضية المصرية بدمشق بشأن الانقلاب في سوريا، بتاريخ ١٦/٨/١٩٤٩.

(٢) الحيالي، المرجع السابق، ص١٥١.

(٣) أحمد منصور، حوار تلفزيوني مع عارف عبد الرزاق رئيس وزراء العراق الأسبق، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ ٢٠/ ١/ ٢٠٠٢.

لندن. وأن طبيعة الدور العراقي لم يكن واضحاً. وفي المحادثات التي أجراها نوري السعيد مع الخارجية البريطانية، ادعى نوري بأنه كان على علم بموعد الانقلاب مسبقاً كما أنه ساعد الحناوي على إصدار منشورات دعائية. وأجابت الخارجية البريطانية على هذه الأخبار بحذر ويقظة. وقالت «لقد أُبلغ نوري السعيد بأننا نعارض بشدة الاغتيال القضائي. . . وأننا نأمل بأن لا يزهو ويفتخر بمعرفته المسبقة للانقلاب أو بعلاقاته مع أولئك الذين خططوا له»[1].

ويمكن الاستنتاج من خلال تناول موقف العراق من انقلاب الزعيم أن الحكومة العراقية وقفت في البداية موقف الانتظار والتحفظ فلم تتدخل ولم تسع لخلق حالة من الصراع بينها وبين حسني الزعيم، وأن الحكومة السورية كانت هي البادئة بالاقتراح على العراق عقد معاهدة عسكرية واتفاقيات اقتصادية، إلا أن نوري السعيد أعرض عن قبول الفكرة، لاقتناعه بعدم الاطمئنان إلى مواقف الزعيم المعروفة والمعادية للهاشميين.

ولكن رغم هذه القناعة فقد سارعت حكومة العراق إلى استمالة الزعيم وبالتالي سوريا إلى العراق سعياً وراء إدماجها والحرص على إنجاز ذلك كله قبل أن تتبناه الدول العربية الأخرى وبشكل خاص مصر والعربية السعودية. إلا أن خطط نوري السعيد باءت بالفشل لأن سوريا لم تكن بعيدة عن صراع المصالح ما بين البلدان الكبرى من جهة، وما بين البلدان العربية من جهة أخرى.

وقد كلف الزعيم موقفه المعادي للهاشميين خسارة تأييد كثيرين من العناصر الوحدوية، التي تشكل فريقاً كان من بين أقوى مؤيديه، مما يمكن عده خطيئة الزعيم الأولى والرئيسية، لأن هذا الموقف جر عليه خصومة مؤيدي نظامه من دون أن يكسبه أي حليف من بين الفئة المعادية للعراق والمؤلفة إلى حد كبير من عناصر تشكل المعارضة، وإذا كان الاختيار قد وقع بالفعل على

(١) راثمل، المرجع السابق، ص٨١.

سامي الحناوي ليكون على رأس الحركة لإسقاط الزعيم وحكمه، فإن ذلك يعود لكونه كان يقود أهم قوة عسكرية ضاربة في الجيش، وهو اللواء الذي كان مرابطاً على الحدود السورية ـ الفلسطينية.

٢ ـ انقلاب سامي الحناوي

لم يكن انقلاب الحناوي في الرابع عشر من أغسطس ١٩٤٩ مفاجئاً للأوساط السياسية المعارضة لحكم حسني الزعيم التي خططت للإطاحة به، كما خطط ساسة العراق لسوء علاقتهم بالزعيم. ولم يكن هذا الانقلاب مفاجئاً حتى لأنصار الزعيم والمقربين منه الذين سعوا لدى البريطانيين لترميم العلاقات التي هدمها الزعيم.

ففي الساعة الثالثة من بعد منتصف ليل الرابع عشر من أغسطس وصلت وحدة صغيرة من السيارات إلى دمشق، وتوزعت إلى ثلاث فصائل، توجهت الأولى منها إلى مسكن الزعيم وكانت كما قيل بقيادة سامي الحناوي نفسه، فاقتحمت البيت وتم اعتقال الزعيم، واتجهت الثانية إلى منزل محسن البرازي رئيس الوزراء وفعلت نفس الشيء، أما الفصيلة الثالثة فاعتقلت المقدم إبراهيم الحسيني، قائد الشرطة العسكرية واستخبارات الجيش. وإثر إعدام الزعيم ورئيس وزارته تولى اللواء عبد الله عطفه وزير الدفاع في حكومة الزعيم الإدارة الفورية لشؤون البلاد[١].

تم تكليف هاشم الأتاسي بتشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت وزراء من حزب الشعب والحزب الوطني وحزب البعث ومستقلين. ولقد ظهر بعض التحفظ تجاه الحكومة الجديدة التي يرأسها هاشم الأتاسي، بسبب الشك في سيطرة الجيش الخفية عليها، ومن معرفة أن متطرفين من حزب الشعب كانوا وراء الستار في الانقلاب، كما أن أعضاء الوزارة، مَع أنهم أفراد يمكن تصنيفهم

---

(١) جوردن توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥–١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، ط٢، بيروت، دار الجماهير، ١٩٦٨، ص١٥٣–١٥٤.

بأنهم رجال يتميزون بالنزاهة، إلا أنهم لا يشكلون فريقاً واحداً. ثم إن الجيش كان ينقسم إلى فئتين تتبادلان مع عدائهما للزعيم العداء أيضاً[(١)].

طرح الحناوي مسألة الوحدة مع العراق أمام الرأي العام ليتسنى له في ضوء الآراء التي ستطرح من خلال وسائل الإعلام المختلفة التعرف على حقيقة التيارات الفكرية المؤثرة في الوسط السياسي، هذا بالإضافة إلى اجتذاب بعض الأقلام الفلسطينية لمثل هذه الخطوة، باعتبار أن الوحدة مع العراق هي خطوة في طريق التحرير الكامل للتراب الفلسطيني[(٢)].

وعلى الرغم من أن موقف العراق اتصف بالتردد بعد نجاح الانقلاب، إذ طلبت الحكومة من الصحافة الإحجام عن التعليق على الوضع السوري، إلا أن مجلس الوزراء العراقي توالت اجتماعاته منذ اليوم الأول للانقلاب لدراسة الحالة في سوريا، وما قد تثيره هذه الحالة من ردود فعل عربية ودولية.

ووصل إلى دمشق في الحادي والعشرين من أغسطس فاضل الجمالي وزير خارجية العراق للالتقاء مع رئيس الوزراء هاشم الأتاسي وأعضاء حكومته لتهنئتهم بالعهد الجديد. وقام نوري السعيد بزيارة القاهرة يوم ١٩٤٩/٨/٢٢ وهو في طريق عودته من لندن واجتمع إلى حسين سري رئيس وزراء مصر وبحث معه آخر التطورات على الساحة العربية ومنها الوضع في سوريا[(٣)].

وعلى الأرجح فإن نوري السعيد هدف من زيارته إلى مصر تنقية الأجواء ما بين مصر والعراق بسبب خلافهما حول الوضع في سوريا أيام حكم الزعيم، ومحاولة من نوري السعيد للحد من معارضة مصر لأي مشروع للوحدة بين البلدين، وقد تأكد هذا من خلال البيان المكتوب الذي وزعه على مندوبي

---

(١) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية ١٩٣٨-١٩٥٨ : الفكر والممارسة، بغداد، مطابع دار الحكمة، ١٩٩٠، ص١٩٤.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧، تقرير المفوضية المصرية بدمشق بشأن تأليف وزارة الأتاسي، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦.

(٣) الأيام، ١٩٤٩/٨/٢٤.

الصحف في الإسكندرية والذي نفى فيه نفياً باتاً أن تكون للعراق أية صلة بأي مشروع مثل مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، أو أية خطوة أخرى يراد منها فرض شيء على جيران العراق. واعتبر أن هدف رجالات العراق هو تحقيق الاتحاد الكلي والتعاون التام بين العرب جميعاً على أن يتم ذلك بالأساليب الشرعية من دون إكراه أو إجبار. وختم بيانه بالقول: «إنني لا أرى ما يمنع إبرام معاهدات خاصة بين دولتين أو أكثر من الدول العربية تتصل بمصالح المشتركين فيها ولا تحد من استقلالها السياسي، وإن مثل هذه المعاهدات هي جانب من الأسس الضرورية لإقامة التعاون العربي»[١].

وكان للمباحثات أثرها حيث وعدت الحكومة المصرية نوري السعيد باستعدادها للاعتراف بحكومة هاشم الأتاسي، كما جرى لقاء بين نوري السعيد وعبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية وبدد الخلاف بينهما. ورغم محادثات نوري السعيد مع المسؤولين المصريين، إلا أن المصريين ظلوا غير متقبلين لانقلاب الحناوي، ودل على ذلك تأخر اعتراف مصر بالحكم الجديد[٢] الذي لم يتم الاعتراف به إلا بعد مشاورات مصرية ـ سعودية وتوسط الموفد اللبناني كميل شمعون، إذ التقى بالعاهل السعودي وطلب إليه استئناف العلاقات بين المملكة وسوريا.

وقد نجحت هذه المساعي إذ اجتمع مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٩ ودرس الوضع في سوريا، وقد تم على أثر ذلك اعتراف الحكومة المصرية بالوضع الجديد وقام القائم بأعمال المفوضية المصرية بزيارة وزير الخارجية السوري في مكتبه وأبلغه قرار حكومته. وفي اليوم نفسه اعترفت العربية السعودية بالنظام الجديد[٣].

وعقد نوري السعيد مؤتمراً صحافياً في القاهرة أثناء وجوده هناك لحضور

---

(١) القبس، ١٩٤٩/٨/٢٨.
(٢) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٨٢٧.
(٣) القبس، ١٩٤٩/٩/٢٠.

اجتماعات مجلس الجامعة، إذ اعتبر أن الجامعة ابتعدت عن أهدافها ودعا إلى حل مشاكلها عن طريق التعاون الراهن مع الثقة المتبادلة. وعن رأيه في الاتحاد السوري ـ العراقي، قال نوري: «إنه لا يعرف شيئاً عن هذا الموضوع، وإن من واجب البرلمان السوري الذي سينبثق عن الانتخابات تقرير سياسة الحكومة السورية الجديدة. . وإن ميثاق جامعة الدول العربية لا يمنع عقد اتفاقيات بين دولتين من دول الجامعة على أن لا يؤثر ذلك على باقي الدول »[1].

كانت النقطة الأولى في برنامج حكومة هاشم الأتاسي هي الإعداد لقانون انتخابات جديد، ثم انتخاب الجمعية التأسيسية، وقد تم إقرار هذا القانون من دون معارضة تذكر، وخدد موعد الانتخابات في الخامس عشر من أكتوبر ثم أرجئ إلى الخامس عشر من نوفمبر[2].

وبينما بدأت الأحزاب السورية حملاتها من أجل كسب الانتخابات، قرر عبد الإله أن يدعم الأحزاب والفئات المؤيدة لوحدة البلدين، فشكل وفداً شعبياً تولى رئاسته السيد مهدي عضو مجلس الأعيان وضم بعض النواب وقادة الهيئات والأحزاب السياسية. وعند وصول الوفد إلى دمشق بدأ في عقد لقاءات مع قادة الأحزاب وبعض المفكرين والنواب لحثهم على السير في طريق توحيد البلدين. كما التقى الوفد مع قائد الانقلاب سامي الحناوي ورئيس الحكومة هاشم الأتاسي، حيث تبين لأعضاء الوفد أن الانتخابات ستكون مضمونة لانتخاب نواب مؤيدين فكرة الوحدة مع العراق[3].

وجاءت نتائج الانتخابات لتؤمن لحزب الشعب الأغلبية في الهيئة التأسيسية، إذ حصل على ٤٧ مقعداً من أصل ١١٤، وبذلك أصبح هذا الحزب سيد الموقف على المسرح السياسي في سوريا، ووضع يده على السلطة

---

(١) مجلة المصور، القاهرة، ٢٥/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٢) توري، المرجع السابق، ص١٥٦-١٥٨.

(٣) جميل الأورفه لي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٧١، ص١٠.

التنفيذية والتشريعية. وبعد اجتماع الجمعية التأسيسية انتخب رشدي الكيخيا رئيساً لها. وبعد طرح الدستور المؤقت للتصويت في المجلس التأسيسي فاز بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل ٣٢ صوتاً ضده، فقدم هاشم الأتاسي استقالة حكومته المؤقتة في ١٠ ديسمبر، وانتخب رئيساً للدولة، وحصلت الوزارة على صلاحية التشريع لمدة ثلاثة أشهر[١].

كلف رئيس الدولة ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة أراد حزب الشعب منها أن تكون جسراً تمر فوقها البلاد نحو إقامة الاتحاد مع العراق، وعين معروف الدواليبي وزيراً للدفاع والذي عهد إليه بمهمة تصفية الضباط المعادين لوحدة البلدين. ولكن بعد يومين سقطت هذه الوزارة، وكلف معروف الدواليبي بتشكيل وزارة جديدة، لكنه أخفق في ذلك، ثم كلف خالد العظم بتشكيل الوزارة، لكن الانقلاب الثالث بقيادة أديب الشيشكلي فاجأه قبل أن يبدأ مشاوراته لتشكيل الوزارة الجديدة[٢].

هذه التغييرات الوزارية في سوريا رافقها تغيير مماثل في العراق، فبعد فترة وجيزة من الانتخابات السورية، رأى العديد من قادة سوريا أن نوري السعيد لم يكن محبوباً في سوريا حيث كان ثمة اعتقاد بأنه أكثر إخلاصاً لإنجلترا منه للعرب. وقد اعتقد زعماء حزب الشعب بأن فترة حكمه كانت عقبة في طريق الوحدة. وبالفعل قدم ناظم القدسي اقتراحاً إلى عبد الإله بأنه لكي تخرج خطط وحدتهم إلى طور النضج يجب اختيار شخصية مقبولة تحل محل نوري السعيد. وبالفعل شكل علي جودت الأيوبي وزارة جديدة في العراق في العاشر من ديسمبر ١٩٤٩. وبعد ذلك بتسعة أيام وقع انقلاب الشيشكلي لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين ساسة العراق وسوريا اتسمت بالعنف تارة وبالهدوء النسبي تارةً أخرى[٣].

---

(١) الحيالي، المرجع السابق، ص١٦٠.

(٢) وليد المعلم، سوريا، ١٩١٨-١٩٥٨: التحدي والمواجهة، دمشق، مطبعة عكرمة، ١٩٨٥، ص١٢٧.

(٣) سيل، المرجع السابق، ص١١٧.

٣ ـ انقلاب أديب الشيشكلي الأول

بعد انتهاء الانتخابات للمجلس التأسيسي باشر أنصار الاتحاد السوري ـ العراقي في سوريا يرسمون الخطط لتحقيق الاتحاد عن طريق السرية والكتمان. وكانوا يظهرون للشعب السوري رغبتهم في الحفاظ على النظام الجمهوري وتحقيق العدالة، وفي الوقت نفسه يعملون بشكل سري من أجل تحقيق الاتحاد مع العراق، والذي بدأ الإعداد له منذ الأيام الأولى لانقلاب الحناوي، وإمعاناً في التمويه كانت الجمعية التأسيسية جادة في صياغة الدستور. وعندما كانت الجمعية ماضية في مهمتها برز الخلاف على نص القسم الذي سيؤديه رئيس الدولة وأعضاء الجمعية التأسيسية.

فبعد انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للدولة، اقترح بعض الأعضاء تشكيل لجنة لوضع صيغة للقسم يؤديها رئيس الدولة والأعضاء، واجتمعت اللجنة في ١٦ ديسمبر ووضعت نصاً خالياً من ذكر النظام الجمهوري وموضوع الحفاظ عليه. وكان الهدف هو أن لا يقسم رئيس الجمهورية والنواب بما سيتخلون عنه من الناحية المعنوية والدستورية بعد أيام أو شهور، لأن إعلان الاتحاد مع العراق كان معداً للإذاعة بين يوم وآخر(١).

وسرعان ما وجد معارضو الوحدة بين البلدين في صيغة النص فرصة للمعارضة. لكن حزب الشعب وبعض أتباعه من المستقلين استطاعوا الحصول على أغلبية سهلة، وتمت الموافقة على نص القسم من دون أي تعديل في ١٧ ديسمبر.

ولما كان المجلس التأسيسي قد صوت إلى جانب الوحدة، كما أن الزعيم الحناوي رئيس الأركان العامة كان معروفاً بتأييده لوحدة سوريا والعراق، وعندما لم يبد هناك أي عائق يمنع من قيام اتحاد فوري بين البلدين، شعر أكرم الحوراني والعقيد أديب الشيشكلي بضرورة التدخل. ففي ليلة التصويت زار

---

(١) الحيالي، المرجع السابق، ص١٦٢.

أكرم الحوراني المقدم أمين أبو عساف والرئيس فضل الله أبو منصور اللذين نفذا انقلاب الحناوي وكانا لا يزالان على رأس سلاح اللواء الأول، وقال لهما: «أنتما فقط تستطيعان أن تنقذا البلد وتضعا نهاية الفساد وسيسجل التاريخ منجزاتكما ويقدر عملكما»[١].

وفي ١٦ ديسمبر وجه الحناوي دعوة إلى خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة موضوع الاتحاد مع العراق، وقد شعر هؤلاء الضباط بأن حضورهم يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش فيفرض عليهم ما يريد، وإذا ما رفضوا فإن في مقدوره اعتقالهم جميعاً. لذا تخلف بعضهم عن حضور الاجتماع، واتخذوا التدابير اللازمة لاعتقال الحناوي، فتوجه اللواء الأول بقيادة المقدم أمين أبو عساف من القنيطرة إلى دمشق واعتقل الحناوي وآخرين من أنصاره[٢].

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ أذيع البيان رقم (١) بتوقيع العقيد الشيشكلي والذي اتهم فيه الحناوي وأسعد طلس بالتآمر على سلامة الدولة والجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري. وأوضح البيان أن الغرض من تدخل الجيش هو القضاء عَلى المتآمرين وأن الجيش سوف يترك البلاد في أيدي رجالها الشرعيين، ولن يتدخل إطلاقاً في المسائل السياسية[٣].

كلف الشيشكلي خالد العظم بتشكيل الوزارة والتي منحتها الجمعية التأسيسية الثقة بأغلبية قلما شهدت الحكومات لها في سوريا نظيراً، وجعلت من مهامها القضاء على فكرة الاتحاد مع العراق. وفي الثامن من يناير ١٩٥١ قام الشيشكلي بزيارة القاهرة والرياض لكي يصلح الصدع الذي سببته قطيعة الحناوي. وقد أصدر الشيشكلي في القاهرة بياناً رسمياً حدد فيه مهمته في

---

(١) فضل الله أبو منصور، أعاصير: مذكرات عن خفايا الإنقلابات السورية الأربعة، كتبها شاهد عيان أسهم في تخطيط الأعمال الانقلابية وفي تنفيذها، حقائق ووثائق لم تنشر بعد، دمشق، د.ن، ١٩٥٩، ص٩٦.

(٢) المعلم، المرجع السابق، ص٣٣.

(٣) العظم، المرجع السابق، ص٢٢٦.

القاهرة، والتي قال إنها تتعلق بأمور عسكرية، ودعا إلى التعاون بين الجيشين المصري والسوري[(١)].

وقد زادت هذه الزيارة التوتر بين مصر والعراق، وخاصة بعد أن صرح معروف الدواليبي أن بعثة عسكرية مصرية لتدريب الجيش السوري ستشكل البداية للتعاون السياسي بين البلدين. وهذا ما جعل سوريا تسير في ركاب المعسكر المصري ـ السعودي، وإثارة العلاقات المتوترة من قبل مع العراق. وهكذا أغلق آخر فصل في إمكانية اتحاد سوريا والعراق الذي استغرق التحضير له طيلة حكم الحناوي[(٢)].

وفي هذه الأثناء قام مزاحم الباجه جي نائب رئيس وزراء العراق بزيارة القاهرة ليخفف من حدة التوتر ما بين العراق ومصر حول سوريا. وأثناء وجوده في القاهرة عقد اتفاقاً مع الحكومة المصرية من دون أن يستشير حكومته ومعارضاً رغبة الوصي الواضحة، وقد تضمن هذا الاتفاق «تعهد الحكومتين المصرية والعراقية بعدم التدخل في شؤون سوريا لفترة خمس سنوات»[(٣)]. وأشار الاتفاق بشكل خاص إلى مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب.

ولقد هاجم كل من نوري السعيد والوصي الاتفاق مع مصر، وطلب الوصي من بعض الوزراء الانسحاب من وزارة علي جودت الأيوبي حتى يجبره على الاستقالة. وبالفعل استقالت الوزارة، وشكل توفيق السويدي الوزارة الجديدة في الخامس من فبراير ١٩٥٠[(٤)]، وأعرب السويدي عن نيته إدخال مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي في مناهج وزارته. وأعلن السويدي أمام مجلس الأعيان: «أن الشعب السوري والشعب العراقي يشعران بحاجة ملحة للوحدة».

---

(١) القبس، ١٠/ ١/ ١٩٥٠.

(٢) الحيالي، المرجع السابق، ص١٦٦.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧، تقرير المفوضية المصرية ببغداد عن زيارة الباجه جي إلى مصر، بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٠.

(٤) المصري، ٤/ ٢/ ١٩٥٠.

أما في سوريا، ففي الخامس من سبتمبر تمت الموافقة على الدستور الجديد وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وشكل ناظم القدسي وزارة جديدة[1]. وفي الثامن من نوفمبر زار القدسي العربية السعودية في حركة ذكية لإبعاد التهم الموجهة إليه بربط البلاد مع العراق. وعاد القدسي من الرياض محملاً بوعد سعودي بتقديم المعونات المادية للجيش السوري.

وعلى الرغم من ضعف سلطة القدسي وحكومته، وسيطرة وزير الدفاع فوزي سلو على قوات الشرطة، ونجاح أديب الشيشكلي في تكتيف يدي القدسي، ظل الأخير يلح على ضرورة إقامة اتحاد فيدرالي مع العراق. وانفجر الموقف بخصوص هذه المسألة عندما نوقشت في المجلس النيابي يوم ٥ مارس ١٩٥١، إذ هاجم أكرم الحوراني مشروع الوحدة معللاً ذلك بخضوع العراق للنفوذ الأجنبي. وبعد أربعة أيام اضطر القدسي إلى الاستقالة وظلت سوريا دون حكومة مدة ١٨ يوماً، شكل بعدها القدسي وزارة رفضها الجيش، ثم نجح خالد العظم في تشكيل حكومة معظمها من المستقلين يوم ٢٧ مارس[2].

وفي هذه الفترة كانت الأحوال متوترة بين سوريا وإسرائيل بسبب قيام الأخيرة بتجفيف المستنقعات في منطقة الحولة التي كانت منزوعة السلاح، مدعية أن المنطقة تابعة لها. وقد استحوذ استمرار الاشتباكات في المنطقة بين القوات السورية والإسرائيلية على اهتمام الرأي العام السوري، وجدد حزب الشعب مطالبه بالوحدة مع العراق، قائلاً: «إن هذا يدعم موقف سوريا ويقويه تجاه إسرائيل»[3].

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٦ سوريا، ملف ١/٧/٢٢٨ ج٣، تقرير المفوضية المصرية بدمشق بشأن الأزمة الوزارية وتأليف وزارة القدسي، بتاريخ ٦/١٠/١٩٥٠.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٦ سوريا، ملف ١/٧/٢٢٨ ج٤، تقرير المفوضية المصرية بدمشق بشأن وزارة العظم، بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥١.

(٣) نشرت صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن مجموعة من وثائق الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية في بداية عام ١٩٨٣، فقامت الشرق الأوسط بنشر وثائق =

ولما تجددت الاشتباكات بين سوريا وإسرائيل طلبت سوريا عوناً عسكرياً من مصر والعراق، وقد لبى العراق طلب سوريا، واعتذرت مصر، ووصلت بالفعل قوات عراقية إلى دمشق يوم ١٧ مايو ١٩٥١ مما قوى من موقف المطالبين بالوحدة مع العراق، وأصبح حزب الشعب أكثر جرأة وازدادت حملاته على رئيس الوزراء خالد العظم المعادي للوحدة مع العراق.

وعلى الرغم من الموقف العراقي من الاعتداء الإسرائيلي بقيت العلاقات بين البلدين يسودها التوتر، فإثر زيارة الشيشكلي إلى السعودية في منتصف أغسطس ١٩٥١ أدلى بتصريح، قال فيه: «إن على الأردن الانضمام إلى سوريا لإقامة دولة واحدة، وإنه باستطاعة العراق بعد تحرره أن ينضم لهذه الدولة بأي شكل من الأشكال إذا أراد القادة العراقيون ذلك. . ولاشك في أنه خير لنا وأجدى أن نكون أمة حرة موحدة من عشرين مليون مثلاً من ان يكون قوامنا أربعة ملايين. . أما إذا لم يستطع إخواننا العرب الآخرون أن يتحرروا من ارتباطهم بالاستعمار، فخير لنا أن نبقى أربعة ملايين حر مستقل من أن نكون مائة مليون تابع غير حر. . . »[١].

٤ ـ انقلاب أديب الشيشكلي الثاني

أراد الشيشكلي إعداد خطة لتوليه السلطة، وقد بدأها عندما تولى رئاسة أركان الجيش، **وقد** برر الشيشكلي تصرفه أمام ضباط الجيش بأن مؤامرة لاغتياله نفذها ضباط من المكتب الثاني (مؤامرة كتائب الفداء العربي)[٢]. وقام

= تتعلق بسوريا، وسوف نشير إليها اختصاراً بعبارة: الوثائق البريطانية المنشورة في الشرق الأوسط. انظر: الوثائق البريطانية المنشورة في الشرق الأوسط، ٢٧/ ١/ ١٩٨٣.

(١) الحيالي، المرجع السابق، ص١٧٢.

(٢) خلاصة هذه المؤامرة أن حسين توفيق وعبد القادر عامر (مصريان) وعباس الخرسان (عراقي) اتفقوا مع الدكتور أمين رويحه وجهاد ضاحي لاغتيال الشيشكلي. وقد نفذا اطلاق النار على الشيشكلي ولكنه نجا من الموت، وتم إلقاء القبض على الفاعلين وجرت لهم محاكمة انتهت بزج توفيق وعبد القادر عامر وعباس الخرسان في السجن، وصدر قرار عفو عن أمين رويحه وجهاد ضاحي، للاطلاع انظر: المعلم، المرجع السابق، ص١٩٨.

الشيشكلي بحل مجلس العقداء بعد أن فرق ضباطه، وشكل مجلساً عسكرياً برئاسته، كما قام بإجراء اتصالات سرية مع حزب الشعب لتشكيل وزارة جديدة، علم بها خالد العظم فقدم استقالة وزارته في مطلع أغسطس ١٩٥١. وحاول الشيشكلي أن يثنيه عن الاستقالة لكن العظم اشترط للاستمرار حل مجلس النواب، فاعتذر الشيشكلي بحجة عدم استعداد البلاد لانتخابات جديدة في ظل ظروف أمنية غير طبيعية. وأخيراً اتفق أن يتولى حسن الحكيم تشكيل وزارة جديدة صدرت مراسيمها في ١٩ أغسطس ١٩٥١.

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٥١ قدم حسن الحكيم استقالة حكومته بسبب انقسام موقف الحكومة تجاه مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وقد فشل عديدون في تشكيل حكومة جديدة وظلت البلاد من غير حكومة لمدة تسعة عشر يوماً، وأخيراً نجح معروف الدواليبي بتشكيل حكومة يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٥١. وكان الدواليبي عضواً في حزب الشعب غير أنه لم يكن مؤيداً للوحدة مع العراق، وكان شعاره (مزيداً من الأصدقاء ولا أعداء لسوريا). وكان يعارض كذلك تدخل الجيش في الحكم ولذلك احتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع، وأعطى حزب الشعب أكبر نصيب من الحقائب الوزارية[١].

ولم يرض تشكيل الحكومة العقيد الشيشكلي الذي أبلغ الدواليبي أنه سيضطر لحل البرلمان، ولكن الدواليبي رفض الوصول إلى حل وسط. وهكذا سدد الشيشكلي ضربته وقام بانقلابه ليلة ٢٨ نوفمبر ١٩٥١، واعتقل الدواليبي وأعضاء الحكومة والأمين العام لحزب الشعب ناظم القدسي. وفي السجن استقال الدواليبي من رئاسة الحكومة، وتم حل البرلمان ثم استقال رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي فتولى الشيشكلي بنفسه القيام بمهام رئيس الدولة[٢].

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٤٩، ملف ١/٧/٢٢٨ ج٥، تقرير مفوضية مصر بدمشق بشأن الأزمة الوزارية ومحاولة تولية الدوالبي، بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٧.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٤٩، ملف ١/٧/٢٢٨ ج٥، تقرير مفوضية مصر بدمشق بشأن استقالة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣.

ويوم ٣ ديسمبر أصدر الشيشكلي مرسوماً أعطى بموجبه سلطات تنفيذية وتشريعية كاملة للعقيد فوزي سلو، بالإضافة إلى إعطائه مهام رئيس الدولة ووزير الدفاع.

ونتيجة لعدم اعتراف العراق بالشيشكلي ونظامه، قام الشيشكلي بإرسال وفد عسكري سوري إلى بغداد بتاريخ ٢٣ ديسمبر لشرح وجهة النظر السورية حول الأحداث في سوريا. وقد اجتمع الوفد مع نوري السعيد الذي أكد في هذا اللقاء أن الحكومة العراقية لا تريد أن تضع الصعوبات في طريق سوريا، وكل ما تريده أن تعود الحياة النيابية إلى سوريا في أقرب وقت. وأضاف نوري بأنه كان من الضروري حل مجلس النواب حلاً دستورياً، وذلك بأن يشكل حسن الحكيم وزارة تتولى حل المجلس(١).

استمرت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد في رفضها الاعتراف بنظام الشيشكلي، ففي برقية سرية من السفير البريطاني في دمشق بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٢ موجهة إلى وزارة الخارجية في لندن، قال السفير: «إن موسى الشابندر الوزير العراقي المفوض في دمشق أبلغه أنه سيقوم بزيارة بغداد في العاشر من مارس ١٩٥٢ في محاولة لإقناع نوري السعيد للاعتراف بنظام الحكم السوري، وهو يعتقد أن نوري السعيد نفسه يرغب في ذلك ولكنه يخشى من شعور المعارضة. ومما لا يساعد في تحسين الأمور الحملات الصحفية في البلدين التي تثير الحقد بين المسؤولين في كلا البلدين». وجاء في التقرير أن السفير البريطاني في دمشق طلب أن تقوم الحكومة البريطانية بإبلاغ سفيرها في بغداد أن يقوم بجهد من أجل إنجاح مهمة الوزير العراقي(٢).

وفي ١٥ يوليو ١٩٥٢ أرسلت السفارة البريطانية في بغداد برقية قصيرة إلى الخارجية البريطانية، وفيها أن وزير الشؤون الخارجية العراقي أبلغ القائم

---

(١) خليل مردم، المرجع السابق، ص٣١-٥٥.

(٢) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٧/ ١/ ١٩٨٣.

بالأعمال البريطاني راجياً منه التكتم التام، بأن نوري السعيد سيعقد اجتماعاً سرياً مع الشيشكلي. وبعد ثلاثة أيام أرسل السفير البريطاني في دمشق رسالة أكد فيها أن اجتماعاً سرياً عقد بالفعل بين نوري السعيد والشيشكلي، وقد أكد الخبر وزير العراق المفوض ونشرته الصحف السورية. ولم يبحث في هذا الاجتماع ـ كما يقول وزير العراق المفوض ـ مسألة الاعتراف العراقي بالنظام السوري، ولكنه استنتج أن نوري السعيد أكد رفضه لغياب البرلمان والحياة الدستورية، وأكد الشيشكلي لنوري السعيد أنه سائر في هذا الاتجاه[١].

ونظراً للمسؤوليات الكثيرة التي كان يتولاها العقيد فوزي سلو (رئاسة الدولة ـ رئاسة الوزراء ـ وزارة الدفاع والداخلية) عين الشيشكلي نفسه بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٢ نائباً لرئيس الوزراء إضافة إلى منصبه في رئاسة أركان الجيش. وفي هذه الفترة اندلعت الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد رحب الشيشكلي بمجيء اللواء محمد نجيب إلى السلطة في مصر، ولما سئل عن موقفه من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، قال: «إنه لا يعتبره صديقاً ولكنه لا يعتبره عدواً»[٢]. وأعلن الشيشكلي في أغسطس أنه سيتم تشكيل حزب سياسي واحد يتولى الحكم، وسيكون اسمه (حركة التحرير العربي).

ومنذ بداية أغسطس ١٩٥٢ طرأ تحسن على العلاقات العراقية ـ السورية، مما كان له أثره في اعتراف العراق بنظام حكم الشيشكلي، إذ أعلنت إذاعة دمشق مساء يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٢ أن العراق قد اعترف بحكومة العقيد فوزي سلو، وفي اليوم نفسه حضر وفد عسكري عراقي العرض العسكري الذي عقد في دمشق بمناسبة العيد الوطني الجديد لسوريا، وهو ذكرى تعيين العقيد سلو رئيساً للدولة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه انضم وزير العراق المفوض بدمشق إلى بقية الوفود الدبلوماسية التي قدمت تهانيها إلى العقيد فوزي سلو[٣].

---

(١) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٩/ ١/ ١٩٨٣.
(٢) نفس المصدر، ٣٠/ ١/ ١٩٨٣.
(٣) نفس المصدر.

وعلى الرغم من ذلك كان نوري السعيد يعتبر الشيشكلي (شخص خطر ومقامر)، كما تحفز نوري لإثارة الرأي العام الداخلي ضده، وهدد بالتدخل في سوريا بسبب انتقاد الشيشكلي لوجود القواعد الجوية البريطانية في العراق. وحذر نوري السعيد السفير البريطاني في العراق، بأنه كان يعتبر معروف الدواليبي والرئيس هاشم الأتَاسي الحاكمين الشرعيين لسوريا، وأنه سيستجيب لأي نداء بالمساعدة للتدخل العسكري في سوريا إذا ما دعت الضرورة. وشعرت الخارجية البريطانية بأنه من الضروري تحذيره من التدخل العسكري في سوريا بموجب الإعلان الثلاثي، والذي يجعل بريطانيا ملزمة بمعارضة أي خطوة من هذا النوع. وقد دفع الموقف البريطاني نوري السعيد أن يتراجع عن مثل هذه الخطوة[1].

ولم يكن الشيشكلي بعيداً عما يخطط له نوري السعيد رغم اعتراف الأخير بنظامه، وبدأ تذمره من حكام العراق يطغى على حياته الشخصية. ويقول ناصر الدين النشاشيبي إنه أثناء زيارته إلى الشيشكلي في مكتبه يوم الأول من أبريل ١٩٥٣، بدأ هجومه على العراق ونوري السعيد، قائلاً: «أفضل أن أعيش بقية حياتي فرداً في شعب حر على أن أعيش حاكماً في أمة مستعبدة. . .»[2].

وخلال شهر أبريل من عام ١٩٥٣ ازدادت تحركات اللاجئين السوريين في العراق على الحدود بين البلدين. والحقيقة أن نوري السعيد والذي أصبح وزيراً للدفاع في حكومة جميل المدفعي في يناير ١٩٥٣، كان يشجع على عدم الاستقرار داخل سوريا، فأرسل السلاح لمعارضي الشيشكلي، كما عمل على إثارة العشائر المتواجدة على الحدود في شمال سوريا بواسطة مجموعة من الضباط السوريين الذين حصلوا على اللجوء السياسي في العراق.

---

(١) راثمل، المرجع السابق، ص١١٦-١١٧.

(٢) النشاشيبي، المرجع السابق، ص٢٢٠.

وكانت هذه المجموعة من الضباط المنفيين بزعامة العقيد محمد الصفا الذي فر للعراق بعد محاولة انقلابية ضد الشيشكلي في ديسمبر ١٩٥٢، وكان من زعماء الضباط أيضاً، عصام مريود، الضابط الذي أمر بإعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي. وكان الضابط البارز الثالث في هذه المجموعة هو العقيد مصطفى الدواليبي، شقيق معروف الدواليبي المعارض المزمن للشيشكلي، وقد سجن في شهر ديسمبر ١٩٥٢ ومن ثم فر إلى العراق بعد إطلاق سراحه، وانضم إلى كل من صهر الحناوي، أسعد طلس، ومحمد الرفاعي، الرئيس السابق للمكتب الثاني (المخابرات السورية). وعرفت هذه المجموعة باسم «القيادة العامة لقوات سوريا الحرة»[١].

وفي العاشر من يوليو ١٩٥٣ تم انتخاب العقيد الشيشكلي رئيساً للجمهورية، حيث حصل على ٩٥٪ من الأصوات. وبعد توليه منصبه الرئاسي وعد بإجراء انتخابات عامة في غضون ثلاثة أشهر، وبأنه سيسمح بتشكيل أحزاب سياسية بشرط أن تعلن التزامها بعداء العراق[٢].

ولكن الشيشكلي الذي كان مستأثراً بالسلطة لم يعلن عن نيته إجراء انتخابات عامة واسترجاع الحياة البرلمانية بسبب رغبة حقيقية من جانبه في الديموقراطية وتوزيع السلطة، وإنما فعل ذلك من أجل تهدئة القوى السياسية المتذمرة في البلاد.

وفي الوقت الذي أخذ الشيشكلي يعمل على توطيد سلطته أخذ تكتيك الحركة السياسية السورية في تلك الفترة وجهين: وجهاً مدنياً وآخر عسكرياً. فعلى الصعيد المدني ركزت القوى السياسية جهدها من اجل تكوين جبهة وطنية، وقد تحقق ذلك في مؤتمر حمص الذي عقد سراً في ٣٠ يوليو ١٩٥٣،

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٣٩٧، ملف ٨/ ٣/ ١ سري جدًا، تقرير السفارة المصرية بدمشق عن حركة سوريا الحرة والعلاقات السورية ـ العراقية، بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٥٣.

(٢) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٣.

والذي أصدر بياناً شجب فيه سياسة الشيشكلي، الفردية، وحكومته غير الدستورية، ودعا البيان إلى إقامة حكومة ديموقراطية ومؤسسات دستورية[1].

أما على الصعيد العسكري، فقد كان الجيش هو المرتكز الحقيقي والوحيد لنظام الشيشكلي. وفي تلك الفترة كان يتنازع السيطرة على الجيش اتجاهان متعارضان: اتجاه الضباط الشعبيين والموالين لهم، وهم الاتجاه الأغلب، واتجاه الضباط البعثيين وأنصارهم. وقد اتفق الاتجاهان على قلب نظام الحكم القائم، وإن كانت دوافع كل منهما مختلفة.

وبالطبع لم يكن عراق نوري السعيد غائباً عن مجرى الأحداث في سوريا. فعلى أثر رفض سوريا لمشروع الوحدة الذي قدمه فاضل الجمالي إلى جامعة الدول العربية في يناير ١٩٥٤، دبر العراق مؤامرة للقضاء على نظام الحكم في سوريا عن طريق إشعال الثورة في جبل الدروز، حيث كان نوري يعمل منذ عام ١٩٥٣ على أن يكون الدروز في سوريا مركزاً للقضاء على الشيشكلي. ولقد تزعم الثورة في الجبل سلطان الأطرش وابنه منصور[2].

استطاع المقاتلون الدروز السيطرة على نصف الجبل وأسروا حوالي مائة وتسعين جندياً. ورد الجيش على ذلك بقصف مدفعي وجوي. وقام بإرهاب القرى بعمليات السلب والنهب، ونتيجة لذلك دعا سلطان الأطرش زعماء الدروز إلى وقف القتال. ومن ثم لجأت زعامة الدروز إلى طلب تعزيزات من السلاح من العراق إلا أنهم لم يستأنفوا القتال ضد الجيش السوري. وزعم الشيشكلي أثناء القتال بأن هناك جهات أجنبية كانت تقف وراء الأحداث في جبل الدروز، كما اتهم إسرائيل أيضاً بتدخلها وإرسالها للسلاح[3].

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٤٩، ملف ٢٢٨/٧/١ ج٥، تقرير سفارة مصر بدمشق بشأن مؤتمر حمص ونتائجه، بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٤.

(٢) نفس المصدر، ملف ٢٢٨/٧/١ ج٦، تقرير سفارة مصر بدمشق بشأن ثورة جبل الدروز، بتاريخ ٦/١/١٩٥٤.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣٦٦، ملف ٢٣١/٧/١، تقرير سفارة مصر بدمشق بشأن مساعدة دروز إسرائيل لدروز سوريا، بتاريخ ٩/٢/١٩٥٤.

كان الشيشكلي مدركاً تماماً للدور العراقي في ثورة جبل الدروز، وبعد القضاء على الثورة، جرى إبعاد العميد عبد المطلب الأمين، الملحق العسكري العراقي بدمشق، ومساعده المقدم صالح مهدي السامرائي من سوريا وقد رد العراق بطلب سحب الملحق العسكري السوري من المفوضية السورية في بغداد[1].

وعلى الرغم من وجود العامل الأجنبي ومدى تأثيره في الأحداث السورية، فإن الجيش السوري كان له الدور الرئيسي في إسقاط الشيشكلي، فقد أعلن الجيش السوري في خمس مناطق هي حلب وحماة وحمص واللاذقية ودير الزور معارضته لحكم الشيشكلي. وفي صباح يوم ٢٥ فبراير أذيع أول نداء للثورة طالباً من الشيشكلي مغادرة البلاد. وقد رد الشيشكلي على ذلك بأن عقد اجتماعاً مع مستشاريه ومع أركان قادته الذين نصحوه بالتصدي للمحاولة الانقلابية، إلا أن الشيشكلي اختار طريق الاستقالة.

وأخيراً فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه: ما هي أسباب إخفاق تحقيق الوحدة العراقية ـ السورية، وما دور نوري السعيد في ذلك؟

إن أسباب عدم تحقيق الوحدة بين سوريا والعراق عديدة ومتنوعة: أولها الأسباب العامة التي تنطبق على العراق وسوريا بقدر ما تنطبق على البلدان العربية الأخرى، وثانيهما أسباب محلية لها علاقة مباشرة بالأوضاع في سوريا والعراق، وثالثهما الموقف العربي من وحدة البلدين ويدخل في إطاره الموقف داخل الجامعة العربية، ويتمثل بشكل أساسي في (مشروع الضمان الجماعي) الذي سبق دراسته، وهناك الأسباب التي تتعلق بمواقف الدول الكبرى. ولأن هذه الدراسة عن نوري السعيد ودوره في القضايا العربية، فسوف تكتفي الدراسة بتناول دور نوري السعيد في إفشال الوحدة، حيث لا يتسع المجال لدراسة كل الأسباب السابقة.

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٤٩، ملف ١/٧/٢٢٨ ج٦، تقرير سفارة مصر بدمشق بشأن طرد العراق وسوريا لملحقيهما العسكريين، بتاريخ ١٩٥٤/٢/٩.

كان الطابع العام لوزارات نوري السعيد هو الارتباط مع الدول من خارج المنطقة العربية. وقد اتفق الكثيرون ممن كتبوا عن تاريخ العراق في العهد الملكي، أن نوري السعيد هو مخطط أو مهندس السياسة العراقية. فقد كان تأثيره واضحاً في سياسة العراق، حتى في الأوقات التي لم يشترك فيها في الوزارة بنفسه، فإنه لم يكن بعيداً عن السلطة سواء عن طريق أتباعه أو من خلال رئيس الدولة باعتباره مستشاراً له. لم يكن نوري جاداً ولا مخلصاً في كل ما طرحه من شعارات، وما قدم من مشاريع للوحدة، وكل ما كان يقوم به هو إلهاء للجماهير. ولقد اتضح ذلك من خلال موقف نوري من الاتحاد العراقي ـ السوري عام ١٩٤٩ ومعارضته له بحجة فقدان العرب صوتاً في الأمم المتحدة، وإفلاس الخزانة العراقية[١].

ولم يحظ نوري السعيد بمحبة واحترام الأوساط العربية خارج العراق أو داخله، وكان يتبنى القضايا العربية كلاميًا، ويعلن أنه والقضية العربية من معدن واحد، وكان يمارس الضغط على الأقطار العربية وخاصة سوريا لتحذو حذوه، ويرفض معالجة المسائل العربية إلا من الزاوية الإقليمية الضيقة، وربط نفسه بعجلة المصالح البريطانية والهاشمية. ولعله ما من زعيم عربي آخر (ربما باستثناء الأمير عبد الله) نال القدر نفسه من سخط الجماهير بسبب سيطرته الطويلة على مقدرات الأمور في بلاده، والسيطرة على السياسة الخارجية، بالرغم من ذكائه وحنكته[٢].

ومن المعروف بأن أولى خطوات حسني الزعيم كانت التقارب مع العراق، إلا أن موقفه تبدل وبسرعة، إذ اتجه إلى مصر والسعودية. هذا التحول المفاجئ عزي إلى الطريقة السيئة التي تعامل بها نوري السعيد مع الوضع، فهو خلال زيارته لدمشق بعد الانقلاب عامل الزعيم وكأنه شخص أدنى منه مستوى[٣].

---

(١) الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية، ص٢٤.
(٢) أنيس صايغ، في مفهوم الزعامة، ص١٠٢.
(٣) الحيالي، المرجع السابق، ص٢٢٣.

ويمكن القول إن في مقدمة الأسباب التي أدت لفشل مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري، عدم جدية وإخلاص نوري السعيد ورغبته في الاتحاد. ويؤكد هذا ما قاله عبد الجليل الراوي أثناء محاكمته أمام محكمة الشعب بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٥٨ : «إن نوري السعيد لا يعمل للاتحاد، وإن نوري لا يؤمن إلا بما يؤمن به الإنجليز، وهؤلاء لا يؤمنون بالاتحاد، إلا إذا كان تحت رحمتهم، والسوريون بهذا الوضع يؤمنون». وأكد هذا باتريك سيل الذي ذكر على لسان خالد العظم: «إن نوري السعيد تظاهر بأنه يعمل للاتحاد ولكن في أعماقه كان يفكر كرجل إنجليزي»[١].

ويرى سيل (Seal) أن السياسيين العراقيين الذين حملوا موضوع الوحدة على محمل الجد هم قلة، فعبد الإله وحده كان يضطرم برغبة شديدة في الحصول على عرش سوريا، إذ إن القضية السورية شغلت الجزء الأكبر من تفكيره، ولكنه بدا عاجزاً عن الوصول إلى خطوة فعالة لتحقيق مطامعه. وقد استحسن نوري السعيد الموضوع إلى حد خلق شاغلاً خارجيًا كبيراً لهم، ولربما اعتبر نوري السعيد أن أموال الرشوة المصروفة في سوريا صرفت في محلها، إذ كان انتباه عبد الإله قد تحول بذلك عن الشؤون الداخلية[٢].

وقد صرح مسؤولون عراقيون كبار بأن نوري والوصي كانت لهما خلافاتهما على سوريا، وإن نفوذ نوري الكابح هو الذي كانت له اليد الطولى في موقف العراق المتردد. وفي زمن حكم الحناوي بشكل خاص انتظر العراق مبادرة من سوريا، وبدا السياسيون العراقيون أمثال فاضل الجمالي أكثر تحمساً من نوري بالنسبة للمطامع الهاشمية في سوريا مستغلين أحياناً شكوك نوري ليتآمروا مع الوصي ضده. ولكن تفهم نوري للسياسة السورية كان أكثر عمقاً من تفهم الجمالي أو الوصي، فبإمكانه أن يحدد بشكل أدق مدى الدعم السوري

---

(١) سيل، المرجع السابق، ص١١٥.
(٢) نفس المرجع، ص١١٦.

للمشروع، وعلى العكس فإن عبد الإله كان لا يجد صبراً في الإصغاء لأناس آخرين وكانت معلوماته محدودة جداً[1].

ويرى خليل كنة أن الخلافات بين نوري السعيد والوصي حول تطور الأوضاع في سوريا، قد انعكس على سياسة العراق تجاهها. فعلى الرغم من أن العراق وجد نفسه طرفاً في الخلاف على سوريا، لم يتبن سياسة صريحة وجريئة، والسبب في ذلك يعود إلى اهتمام الوصي بسوريا في حين كان نوري السعيد يعارض اتجاه الضم أو الاتحاد، وإنما يدعو إلى إقامة حكومة في سوريا صديقة للعراق، وكان يردد دائماً: «إن الكيان الذي يشيد بالمال يهدم بالمال أيضاً»[2].

وظهرت عدم جدية نوري السعيد في مسألة تحقيق الوحدة بين البلدين من خلال الوثيقة العراقية التي وزعها نوري السعيد نفسه، والتي تدور (حول مجرى الحوادث المتأنية عن الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية ومحاضر المقابلات الخاصة)، فرغم اعتراف نوري بالحماس لدى الشعب السوري للوحدة، فقد جاء في المذكرة أن نوري اعترض على الاتفاقية العسكرية بحجة عدم وجود سياسة خارجية معروفة للحكومات السورية، مدعياً أن للعراق سياسة خارجية واضحة، وبدلاً من طمأنة الوفد السوري المفاوض حول عدم شمول سوريا بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية، أخذ نوري يؤكد على التزام العراق بالمعاهدة التي تحتم استشارة بريطانيا في أي اتفاقية تعقدها الحكومة العراقية مع الحكومة السورية[3].

---

(١) نفس المرجع، ص١١٧.

(٢) خليل كنة، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٣) مجرى الحوادث المتأنية من الانقلاب في دمشق، الشرق الأوسط، ٢١/١/١٩٨١.

الفصل السادس

نوري السعيد
والخلافات العراقية ـ العربية



إن متابعة ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، توضح أن هذه الصراعات تأخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الزمن، من حيث شدتها وانتشارها، ويمكن تفسير ذلك بأنها لا تحل، وإنما يجري تهدئتها، وفي أحسن الاحتمالات تسويتها، تحت تأثير عامل أو آخر، مما يعني أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان. ولذلك فبمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت للتهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة، تبدأ الصراعات من جديد حتى تصل إلى حال التهدئة أو التسوية وهكذا. . . .

ولاشك في أن المشرق العربي يمثل المسرح الرئيسي الذي جرت عليه أكثر التفاعلات الصراعية داخل الوطن العربي شدة وانتشاراً، وهو ما يجد تفسيره في أهمية الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، الذي جعلها هدفاً رئيسياً لأبرز محاولات الاختراق الخارجي، يضاف إلى ذلك الوجود الإسرائيلي في وسطها. كما أنه لا يمكن إغفال الأثر السياسي للتركيب التعددي السكاني لبعض بلدان المشرق العربي. والسمة الرئيسية لِلعلاقات العربية في مجال السياسات والتحالفات هي عدم استقرارها، وتغيرها السريع من حال إلى حال، والانتقال في بعض الأحيان من النقيض إلى النقيض في فترة زمنية قصيرة نسبياً.

وشهد الوطن العربي عدداً من النزاعات حتى أنه يوصف عادة بأنه معمل

اختبار نموذجي لدراسة الحالات المختلفة من النزاع، فهناك نزاعات الأشخاص والزعامات، وهناك نزاعات اقتصادية وأخرى أيديولوجية. وما أكثر هذه النزاعات التي تدور حول موضوعات ومحاور شتى، والتي تتسم بالمرونة والتغيير وبسرعة الظهور والاختفاء. ولعل ذلك احد مصادر ديناميكية النظام من ناحية، وصعوبة رسم حدود فاصلة للتحالفات والنزاعات من ناحية أخرى، وتمزق الإنسان العربي الذي لا يستطيع في كثير من الأحيان أن يجد مبرراً مقبولاً ومعقولاً من ناحية ثالثة. وليس من الغريب أن نجد قطرين في الوطن العربي ينتقلان من مفاوضات بشأن الوحدة إلى نزاع حادّ كسوريا والعراق. والنزاعات السياسية كانت تدور بشكل رئيسي حول السياسة الخارجية (الأحلاف وعدم الانحياز)، والوحدة العربية (مدى الجد في السعي إليها).

أولاً: الصراع المصري ـ العراقي

يمكن تقسيم دراسة الصراع المصري ـ العراقي إلى مرحلتين الأولى، وتشمل ما بين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٤) ويمكن تسميتها بمرحلة المحاور أو الخلاف. أما المرحلة الثانية فتشمل الفترة ما بين (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨) ويمكن تسميتها بمرحلة الصراع أو مرحلة حلف بغداد.

وترى الدراسة أن تحديد عام ١٩٤٨ كبداية لدراسة الصراع المصري ـ العراقي، إنما يرجع إلى أن العلاقات المصرية ـ العراقية قبل تلك الفترة كان يسودها التعاون في المجالين الثقافي والسياسي. ففي المجال الثقافي نجد أن التعاون بين البلدين قد بدأ مبكراً منذ ١٩٤١، أما التعاون في المجال السياسي بين البلدين فلقد تمثل كما أوضحت الدراسة من قبل في مشاورات الوحدة من أجل تأسيس جامعة الدول العربية.

أ ـ مرحلة المحاور ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤

شهدت هذه الفترة تنافساً وتبادلاً للتهم بين العراق ومصر لم تسلم منه الجامعة العربية، وأمينها العام وترجع عوامل هذا التنافس إلى:

أولاً: رغبة مصر في زعامة أو قيادة العالم العربي، تلك الرغبة التي شجعها الإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية، واستمرت بعدها بدافع قوة الاستمرار من ناحية، وتحقيقاً لرغبات البرجوازية المصرية في حل مشكلاتها في التمويل والتسويق من خلال دول الجامعة العربية، وإنشاء وحدة اقتصادية بين هذه البلاد من ناحية ثانية[1].

ثانياً: إحياء المشاريع الهاشمية حول وحدة سوريا الكبرى والهلال الخصيب، هذا الإحياء الذي جمده الإنجليز خلال فترة الحرب لصالح الزعامة المصرية ولخدمة المجهود الحربي البريطاني. عادوا الآن لإحيائه وبعثه، لا إيماناً منهم بوحدة العرب، إنما رغبة في إرباك السياسة المصرية، أو خلق المتاعب لها بخاصة بعد أن فشلت مساعي التفاهم المصري البريطاني من جهة، ولمواجهة المنافسة الفرنسية والأمريكية والروسية من جهة ثانية[2].

ثالثاً: سياسة السعودية التقليدية في معارضتها للمشاريع الهاشمية باعتبارها تهديداً لها، الأمر الذي جعلها تتحالف مع الزعامة المصرية لا إيماناً منها بأهلية هذه الزعامة وإنما رغبة في إحباط المشاريع الهاشمية[3].

رابعاً: سياسة بريطانيا التقليدية التي دأبت على استخدام العراق كوسيلة للضغط السياسي على مصر، سواء عن طريق تشجيعها للتدخل في قضيتي سوريا وفلسطين، أو في المزايدة عليها تجاه مشاريع الدفاع عن المنطقة التي تخدم المصالح البريطانية، فما لم تقبله مصر يأتي العراق قابلاً له مرحباً به، وقد مارست هذه السياسة في معاهدة ١٩٣٠، وبورتسموث ١٩٤٨، ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ١٩٥١،

خامساً: موقف رؤساء وزارات العراق واختلاف اتجاهاتهم ما بين مؤيد

(١) طارق البشري، المرجع السابق، ص٢٤٢.
(٢) Yinaam, op.cit., p.354.
(٣) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص٢٣٥.

لمصر راغب في التعاون معها كمزاحم الباجه جي وعلي جودت الأيوبي، وبين مهادن ومجامل كتوفيق السويدي وبخاصة على المستوى العلني، وبين معاد راغب في النزاع كنوري السعيد.

هذه العوامل الخمسة هي التي تحكمت في العلاقات المصرية ـ العراقية خلال هذه الفترة، وقد اتخذت القضية الفلسطينية أولاً، والساحة السورية ثانياً، ميداناً لتنافسهما وصراعهما.

١ ـ الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ والصراع المصري ـ العراقي.

أثارت الحرب الفلسطينية نزاعاً حاداً بين مصر والعراق، فقد تذمر المصريون من مساهمة العراق الضئيلة في الحرب ومن موقف الجيش العراقي والتزامه بالهدنة بشكل يبعث على الشك، فلم يطلق طلقة واحدة عندما كان المصريون محاصرين في النقب (كما يقول ينعام)، هذا الموقف بعث عدم الارتياح لدى المصريين حتى أن عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية ذكر أن عدد قتلى الجيش العراقي خلال حرب ١٩٤٨ منذ بدايتها حتى الانسحاب لم يتجاوز السبعة قتلى[١].

وقد رد العراقيون أن مصر رفضت القيادة المشتركة وأن العراق قاتل في معركة خاسرة سادتها الغطرسة المصرية، فاللوم يقع على مصر وليس العراق. ووصل التدهور في العلاقات بين البلدين إلى درجة كبيرة في نهاية عام ١٩٤٨ والنصف الأول من عام ١٩٤٩، وتمثل بعدم إرسال العراق وزيراً مفوضاً إلى مصر واكتفت أن يمثلها قائم بالأعمال[٢].

والواقع أن الحكومة العراقية حاولت الوقوف إلى جانب مصر إبان نقض إسرائيل للهدنة ومهاجمتها القوات المصرية في النقب (١٦ ـ ١٧ أكتوبر

(١) نفس المرجع، ص٢٣٦.

(٢) Yinaam, op.cit., p.354.

١٩٤٨)، حيث تشير التقارير المقدمة من رئيس أركان الجيش العراقي إلى وزارة الدفاع العراقية إلى أن القيادة العراقية في فلسطين بعد أن وصلت إليها الأخبار عن مهاجمة اليهود للجيش المصري، أرسلت كتاباً رسمياً إلى ضابط الارتباط المصري تستوضحه عن حقيقة الموقف وتوضح له أهمية وتأثير ما يجري في المنطقة المصرية على موقف القوات العراقية. فلم يرد أي جواب من ضابط الارتباط المصري على كتاب القيادة العراقية. ولما التقى رئيس أركان الجيش العراقي بضابط الارتباط المصري استفسر منه عن موقف القوات المصري، فأجابه الأخير بأنه لا يوجد في الموقف أي شيء مهم سوى بعض المصادمات جوار بيت حنون في منطقة غزة[١].

وعندما رأى رئيس أركان الجيش العراقي في فلسطين شدة التناقضات بين المعلومات المتزايدة لديه عن الضربات التي تتوالى على الجيش المصري وادعاءات المصريين بعكس ذلك، عاد إلى بغداد يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٤٨ لأجل المداولة مع الحكومة العراقية في الأمر، فعلم أن محسن البرازي وزير خارجية سوريا كان قد قدم إلى بغداد للمداولة في الوضع، وتم الاتفاق في بغداد على عقد اجتماع في عمان يوم ٢٦ أكتوبر لهذا الغرض يحضره عبد الإله والملك عبد الله والنقراشي باشا، ولقد تأخر الاجتماع يوماً واحداً بسبب تأخر قدوم النقراشي، وتم الاتفاق في الاجتماع على القيام بحركات مشتركة لتخفيف الضغط على الجيش المصري، كما تم الاتفاق على أن يقرر العسكريون في اليوم التالي وقت الشروع بهذه الحركات.

ولكن في صباح اليوم التالي فوجئ المجتمعون بتبدل الموقف المصري، حيث صرح النقراشي بأنه تلقى معلومات في الليلة السابقة بأن هجوم اليهود قد توقف وأنه لذلك لا يرى لزوماً للقيام بالحركات التي سبق الاتفاق عليها، وأن

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٦٥، ملف ٣٧/ ٤٠/ ٩ ج٧، تقارير مقدمة من رئيس أركان الجيش العراقي لوزارة الدفاع العراقية عن حرب فلسطين، بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٥٠.

مصر من جانبها تريد المحافظة على الهدنة. وهكذا رفضت مصر ما أوشك أن يتم تقديمه من المساعدة الفعلية للتخفيف من حدة هجمات اليهود على الجيش المصري في حركات النقب الأولى[1].

ولما تجددت الهجمات الإسرائيلية على القوات المصرية في الفالوجة، وطلبت مصر عن طريق وزير العراق المفوض في مصر الضغط على اليهود في أماكن أخرى لتخفيف الضغط الإسرائيلي على القوات المصرية، حاولت القيادة العراقية بناء على تعليمات وزارة الدفاع القيام بهذا العمل. وبناء على ذلك أرسلت القيادة العراقية العامة يوم ٢٩/ ١٢/ ١٩٤٨ إلى ممثل الجيش المصري العميد صبور وممثل الجيش الأردني أمير اللواء عبد القادر الجندي بشأن تقديم أي مساعدة للجيش المصري، فقال صبور إن حالة الجيش العراقي والعربي لا تسمح بتقديم المساعدة المطلوبة لأنها لا تتم إلا عن طريق فرقة كاملة لا تملكها القوات العراقية، ولا يمكن إلا القيام بحركات مشتركة للتخفيف عن الجيش المصري. وبناء على ذلك استمرت القوات العراقية بالقيام بمناوشات بينها وبين اليهود في (الطيرة وتل كوجيش) وكبدت هذه الهجمات اليهود كثيراً من الخسائر، ولم تكف عن القتال حتى يوم ٩ / ١ / ١٩٤٩ بعد عقد المصريين الهدنة يوم ٧ / ١ / ١٩٤٩[2].

وعلى الرغم مما سبق فإن هناك بعض المصادر ترى أن الموقف العراقي كان يتسم بعدم الجدية في مساعدة القوات المصرية. فجليل الراوي الممثل العراقي في القاهرة يقول إنه أبرق إلى حكومته (بناء على طلب مصر) يطلب منها نجدة القوات المصرية، فجاء الرد: أنها أوعزت إلى الجيش العراقي بذلك

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٦٥، ملف ٣٧/ ٤٠/ ٩ ج٧، تقارير مقدمة من رئيس أركان الجيش العراقي لوزارة الدفاع العراقية عن حرب فلسطين، بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٥٠.

(٢) صالح صائب جبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، مطابع دار الكتب، ١٩٧٠، ص٣١٦.

ثم عاد فكرر الطلب فتلقى نفس الجواب[1]. ويرى (الروسان) أن ذلك يؤكد أن العراق لم تتحرك، و إلا فما معنى تكرار الطلب. ومن ناحية ثانية فإن نور الدين محمود قائد القوات العراقية يؤكد أن القوات العراقية بعد معرفتها بحركات النقب أرسلت إلى بغداد برقيات للقيام بأي حركات في منطقة الجيش العراقي علماً بأنها خالية من أية قوات إسرائيلية، لكن القيادة العراقية في بغداد كانت ترفض ذلك[2].

ويروي محمد مهدي كبة أنه قد عقد اجتماعاً في البلاط الملكي حضره رؤساء الوزارات ورؤساء الأحزاب وفريق من النواب والأعيان ونوري السعيد وعبد الإله، فقدم عبد الإله إسماعيل صفوت معاون رئيس أركان الجيش العراقي ليشرح أوضاع الجيش العراقي في فلسطين، وكيف أن ذخيرته لا تكفي أكثر من يومين، وكان نوري السعيد يؤكد صحة كلامه[3].

ويتهم توفيق السويدي مزاحم الباجه جي بتأييد مصر وسياستها في الحملة الفلسطينية مع علمه أن التردد والإحجام كان يأتي دائماً من الجبهة المصرية، ومن نتائج أعماله أنه حصر جهوده في مهاجمة الهاشميين في عمان وبغداد وسعي جهده ليظهرهم لدى الحكومة المصرية بأنهم السبب في تراجع القوات العربية[4].

استقالت وزارة الباجه جي، وعلقت جريدة (صوت الأهالي) على استقالته في كلمة حذفها الرقيب وهي: «إذا لم يكن متواطئاً فقد استخدم بعد درس نفسيته كالآلة في لعبة مقصودة»[5].

وخلف نوري السعيد الباجه جي، حيث بادر إلى الاتصال برئيس الوزراء

(١) محكمة الشعب، ج١، ص١٩٥.
(٢) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص٢٣٨.
(٣) محمد مهدي كبة، المرجع السابق، ص٢٩٠.
(٤) السويدي، مذكرات، ص٤٨٤.
(٥) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٥٧-٥٨.

المصري إبراهيم عبد الهادي حيث دارت بينهما مشاورات خلال شهري يناير وفبراير ١٩٤٩، أبدى نوري في بدايتها استعداده لتقديم معونة عسكرية بشكل لواء عراقي سيار يتكون من وحدات قوية من مختلف صفوف الجيش العراقي، ليقاتل في ساحات القتال الحيوية إلى جانب قوات الجيش المصري عند اعتزام مصر استئناف القتال[١].

وعندما رد عليه رئيس الوزراء المصري في ١٥ يناير بأن استئناف القتال يتوقف على تنفيذ قرارات رؤساء أركان الجيوش العربية في ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ من ناحية، وأن الجيش المصري لن يستأنف القتال إلا عندما يكون مستعداً من ناحية ثانية، أخذ نوري السعيد يزايد على مصر حيث اتصل بوزير مصر المفوض في العراق بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٤٩ وطلب منه توضيح ما جاء في رسالة رئيس الوزراء المصري علماً بأنه يفهم جيداً محتوى الرسالة ولكنه يريد أن يتأكد أكثر ليكون ذلك مبرراً لسحب عرض المعونة العسكرية، وبالفعل فإنه لم يعد يشير إلى هذه المعونة[٢].

ولم يكتف نوري السعيد بذلك بل أرسل جميل المدفعي إلى مصر كمظهر من مظاهر الدعاية بأن العراق لم تتخل عن مصر، وأنها على اتصال مستمر معها. وعندما ذكر رئيس الوزراء المصري جميل المدفعي بمصير المعونة العسكرية العراقية التي عرضها نوري السعيد في رسالته بتاريخ ١٠/١/ ١٩٤٩، أبرق المدفعي إلى نوري يرجوه تجهيز تلك القوة، قائلاً: «إن تجهيزها مع احتمال عدم استخدامها يعيد الثقة بين مصر والعراق، وبهذه الطريقة تستطيعون أن تقدموا للتضامن العربي والقضية العربية خدمة كبرى»، وأكد له بأنه ينتظر موافقته على تجهيز تلك القوة بصورة خاصة[٣].

---

(١) صالح الجبوري، المرجع السابق، ص٣٥٨.
(٢) صالح جبوري، المرجع السابق، ص٣٦٠.
(٣) الروسان، علاقة العراق السياسية بأقطار المشرق، ص٢٤١.

ولقد رد نوري السعيد بقوله: «إن المعونة ستقدم حسب إمكانيات العراق وفقاً لما يقرره الخبراء العسكريون». وأخذ نوري في اجتماع مجلس الوزراء العراقي في ٧ فبراير ١٩٤٩ يصرح بأنه نجح في إفهام مصر خطة العراق وأخذ موافقتها على ذلك، وأضاف نوري أنه يتوقع أن تصر مصر على تنفيذ قرارات مجلس الأمن في ٤، ١٦/ ١١/ ١٩٤٨، وذكر أن المصريين خائفون من قطع المفاوضات واستئناف القتال والهجوم عليهم، وأوضح نوري أنه لم يطلب من مصر قطع المفاوضات مع اليهود ولكنه أصر على طلب تنفيذ قرارات مجلس الأمن[1]، وأن يتصلوا بالحكومتين الأمريكية والبريطانية بشأن تنفيذ هذه القرارات، وعند رفض اليهود يرفع حظر تزويد العرب بالسلاح وتشدد الرقابة البرية والجوية والبحرية على اليهود، وإن طلب المصريين للمعونة العسكرية هو فقط لرفع المعنويات.

ويبدو أن نوري السعيد لم يكن جاداً ولا مخلصاً في عروضه التي قدمها لمصر، وإنما كان يناور ويزايد، ويلهي الرأي العام العراقي خاصة والعربي عامة بأنه لازال يعمل لفلسطين، فهو يدرك تماماً أن مصر لا تقدر ولا تريد استئناف القتال، ومع هذا يعرض عليها تقديم معونة عسكرية ثم يعود فيسحبها بل إنه يريد أن يرسم لمصر أسس مفاوضاتها مع اليهود. فهذه سياسة تقليدية معروفة لدى نوري سعيد، وهي إلحاحه على خصومه أو منافسيه للقيام بعمل يدرك أن منافسه غير قادر ولا راغب في تأديته، ليكون رفض الطرف الثاني مبرراً وعذراً لتقاعسه.

٢ ـ سوريا والصراع المصري ـ العراقي.

كان الصراع بين مصر والعراق سمة بارزة لفترة ما بعد الحرب، وكل من طمح إلى قيادة العرب نشد الأصدقاء من بين الجيران والحلفاء الأقوياء، ولكن

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٢١٧/ ٧/ ١، تقرير المفوضية المصرية ببغداد بشأن موقف نوري السعيد من توقيع الهدنة العسكرية في رودس، بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٤٩.

النجاح بدا من حين لآخر منوطاً بالسيطرة على سوريا. وهناك اقتناع لدى ساسة مصر والعراق أن سوريا تمسك بمفتاح النضال من أجل التفوق المحلي، كما يدركان أيضاً أن من يسيطر على سوريا أو يتمتع بصداقة خاصة معها يمكن أن يعزل الآخر، ولن يكون في حاجة عند ذلك إلى الانحناء أمام أي ترابط للبلدان العربية. إن مصر والعراق كانا فقط المتنافسين، أما سوريا فما عليها إلا أن تتحرك نحو هذا أو ذاك بحسب الظروف السياسية.

وبالفعل جاءت أحداث سوريا عام ١٩٤٩ لتزيد من تدخل مصر وبالتالي لتزيد من تدهور العلاقات المصرية ـ العراقية، فتأييد مصر لسوريا مقروناً بالدعم السعودي هو الذي كان يفسد على الهاشميين خططهم. فقد شجعت مصر حسني الزعيم على التراجع عن فكرة الوحدة أو الاتحاد بل حتى التعاون العسكري مع العراق، كما أنها لم تكتف بمساندة الشيشكلي في إفشال مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري، ولكنها سعت بالاتفاق مع السعودية إلى إلغاء أي مبرر لتقارب عراقي ـ سوري وهو العدوان الإسرائيلي، وذلك باقتراحها مشروع الضمان الجماعي العربي[١].

ولقد أدركت العراق خلال فترة حكم حسني الزعيم والحناوي أن أي تقارب عراقي ـ سوري يجب أن يسبقه تفاهم عراقي ـ مصري، وكما سعت العراق أو حاولت خلال حرب فلسطين وفي أعقابها مباشرة إلى التفاهم مع مصر من أجل التضامن العربي كما قيل، أخذت بعد ذلك تحاول التفاهم مع مصر من أجل التقارب العراقي ـ السوري[٢].

فعلى أثر فشل زيارة نوري السعيد إلى دمشق ١٦ أبريل ١٩٤٩ والحملة التي شنها فاضل الجمالي على الجامعة العربية وأمينها العام ١٩٤٩/٥/٣، أوفد نوري السعيد مزاحم الباجه جي وعلي حيدر سليمان للتفاهم بين العراق ومصر.

---

(١) Yinaam, op.cit., p.355.

(٢) الحيالي، المرجع السابق، ص١٤٨.

وفي جلسة مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩ ناقش النواب موضوع العلاقات العراقية ـ المصرية، وفي حين أرجع النائبان عبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق الحمود السبب في تدهور هذه العلاقات إلى: أولاً، تقاعس الدول العربية عن نجدة مصر في ساعة محنتها حين وقفت تقاتل بمفردها العصابات الصهيونية، وفشل حكومة الباجه جي وقتذاك من القيام بواجبها، وثانياً، الانقلاب السوري واستعداد العراق للتقارب والاندماج، إلا أن الدول العربية التي عارضت ذلك أخذت في اعتبارها مراعاة مصالح بعض الأشخاص ولم تراع مصالح الشعب العربي[1].

في حين نجد أن النائب فائق السامرائي يرجع السبب في تدهور العلاقات المصرية العراقية إلى سياسة الارتجال، وعدم تقدير أهمية التعاون بين العراق والدول العربية. وعلق على سفر الباجه جي إلى مصر، قائلاً: «إذا كان الباجه جي قد فشل في التفاهم مع مصر وهو في دست الحكم لاعتقاد المصريين أنه مغلوب على أمره، فكيف يمكن أن ينجح وهو خارج الحكم» وأضاف السامرائي قوله: «إن العقدة في التفاهم مع مصر هي شخص رئيس الوزراء (يقصد نوري السعيد) لأن ساسة مصر ليسوا من الغفلة بحيث يجهلون حقيقة الحال عندنا، إنهم يعلمون كما نعلم أن رئيس الوزراء هو المؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، سواء أكان في دست الحكم أو خارجه، فإذا أراد حقاً إزالة الفجوة مع مصر فعليه أن يعمد هو نفسه إلى ذلك دون الركون إلى الوفود، والخلاصة أن مفتاح الأمر بيده وحده فعليه أن يسلك السبيل الصحيح إذا أراد التقارب، وكل ما عاداه لا يجدي نفعاً».

فرد نوري السعيد على ذلك موضحاً أنه لا خلاف بين مصر والعراق إلا فيما يتعلق بتعديل نظام الجامعة العربية، وهذا لا يصح أن يسمى خلافاً[2].

فلما جاء الأيوبي رئيساً للوزراء خلفاً لنوري السعيد تلبية لرغبة السوريين

---

(١) اليقظة، ١٩٤٩/٦/٩.

(٢) نفس المصدر، ١٩٤٩/٦/١٦.

التي أبدوها لعبد الإله، ليعمل على تحقيق الاتحاد مع سوريا، أدرك الأيوبي أن الطريق إلى دمشق يجب أن يمر بالقاهرة. وقد مهد الأيوبي للتقارب مع مصر مستغلاً فرصة نجاح الوفد في الانتخابات المصرية، حيث أبرق في ١٤ يناير١٩٥٠ إلى النحاس مهنئاً، متمنياً أن يكون عهده بداية لدعم مستقبل العلاقات العراقية ـ المصرية. وقد رد النحاس ببرقية أوضح فيها، أنه يرجو أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد العربية وتحقيق أهدافها القومية[١].

وتحقيقاً للتقارب مع مصر أرسل الأيوبي وفداً إلى القاهرة برئاسة مزاحم الباجه جي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعضوية نجيب الراوي وزير المعارف وقد صرح الباجه جي بأن الغاية من زيارته هو العمل على توثيق الصلات بين مصر والعراق، وإقامتها على أسس جديدة من الأخوة لمصلحة العرب جميعاً[٢].

وفي القاهرة عقد اتفاق بين الطرفين، أطلق عليه اتفاق (الجنتلمان) أو اتفاق الكرام، نص على:

١ ـ يمتنع كل منهما لمدة خمسة أعوام من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق عن التدخل في شؤون سوريا الداخلية، ومن إثارة أو تشجيع ما قد يعتبر تدخلاً فيها بالذات أو بالواسطة.

٢ ـ يعمل الطرفان جهدهما متضامنين على بذل الوساطة بشكل بعيد عن مواطن التدخل لتستقر الأحوال في سوريا على وضع دستوري سليم يستند إلى رغبة الشعب السوري[٣].

إلا أن هذا الاتفاق لم يلق قبولاً لدى الوصي لأنه يتعارض ومساعيه نحو عرش سوريا، ويحمله شخصياً مسؤولية ذلك التدخل لتحديده فترة الاتفاق

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص١٣٨.
(٢) الزمان، ٢٣/١/١٩٥٠.
(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧، تقرير المفوضية المصرية ببغداد بشأن تصريحات الباجه جي، بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٠.

بخمس سنوات، وهي الفترة التي تنتهي فيها وصايته. كما واجه الاتفاق معارضة من قبل الأحزاب السياسية كالاستقلال، خاصةً وأن هذا الحزب كان من أشد المؤيدين لمشروع الاتحاد العراقي ـ السوري وقتذاك[١].

ولذا بادر الوصي بمجرد عودة الوفد إلى عقد اجتماع بقصر الرحاب حضرته الوزارة القائمة، وبعض الشخصيات السياسية وعلى رأسهم نوري السعيد، وبعض رؤساء الأحزاب. وقد انتهى الاجتماع بتقديم الوزارة استقالتها[٢].

وفي ٢ فبراير ١٩٥٠ نشرت جريدة الأهرام مقالاً تحت عنوان (ساسة العراق لا يقبلون اتفاق القاهرة) نقلت فيه ما نشرته جريدة (لواء الاستقلال) لسان حال حزب الاستقلال، التي قالت فيه: «لا يوجد في العراق من يعارض ضرورة الاتفاق مع مصر، والعراق لم ينس قط الحاجة إلى دعم علاقاته بالدول العربية كافة، ولقد ارتكب ساسة العراق عدة أخطاء، ولكن إصلاح تلك الأخطاء لا يكون بالتنازل عن الواجب القومي الذي يقضي بتحقيق الاتحاد السوري العراقي الذي تؤيده أغلبية الشعب السوري»[٣].

أما وزارة توفيق السويدي التي خلفت الأيوبي، فقد حددت موقفها من الاتحاد العراقي ـ السوري (وبالتالي تحديد علاقة العراق مع مصر بصورة غير مباشرة) بأنها تشجع المشروعات التي تدعو إلى الوحدة. فلما اعتدت إسرائيل على سوريا بسبب النزاع حول منطقة الحولة ١٩٥١ استنجدت سوريا بكل من مصر والعراق، وقد سارعت العراق بنجدة سوريا ولكن بعد أن أبلغت مصر بذلك. ولم تقف مصر في هذه الأزمة من المساعدة العراقية لسوريا وقفتها من

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٦، ص٣٢٦-٣٣٨.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٢١٧/ ٧/ ١، تقرير المفوضية المصرية ببغداد بشأن استقالة وزارة الباجه جي، بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٠.

(٣) الأهرام، ٦/ ٢/ ١٩٥٠.

المساعدة التي طلبها الزعيم في إبريل ١٩٤٩ . وربما يرجع السبب في هذا الموقف المصري من المساعدة العراقية لسوريا أنها كانت مطمئنة إلى أن السوريين حريصون على استقلال سوريا ونظامها الجمهوري، وأن هذه المساعدة ليست مقرونة بالدعوة إلى الاتحاد بين البلدين كما كان الحال عام ١٩٤٩ ، وبخاصة أن مصر كانت حديثة الخروج من حرب ١٩٤٨ ، وهي غاضبة على العراق من عدم نجدتها لها في حصار الفالوجة، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية أن مصر كانت في هذا الوقت منهمكة في استكمال حريتها السياسية بإجلاء القوات البريطانية، ولذا فربما اعتبرت مصر أن أزمة الحدود السورية ـ الإسرائيلية فخ للإيقاع بها، فإذا استجابت للدعوة السورية فقد تعتبر إسرائيل ذلك نقضاً لاتفاقية الهدنة، الأمر الذي سيحمل القوات الإسرائيلية على مهاجمة الحدود المصرية بتشجيع من بريطانيا، وحيث إن مصر لم تكن مستعدة لمواجهة هذا الاحتمال فسوف تستغل بريطانيا هزيمة مصر المحتملة أمام إسرائيل للتشهير بمصر، وكيف أنها تطالب بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها في الوقت الذي ليست فيه قادرة على حمايتها. ولذا اتسم موقفها من سوريا بالفتور إن لم يكن بالإهمال[1].

وبعد الإطاحة بالشيشكلي (تناولت الدراسة من قبل الموقف العراقي والمصري من حكم الشيشكلي) قام الملك سعود بزيارة القاهرة حيث اجتمع باللواء محمد نجيب وكذلك مع شكري القوتلي المقيم في القاهرة، وفي الفترة نفسها قام كل من رشدي الكيخيا، رئيس حزب الشعب وميخائيل إليان، من كبار أعضاء الحزب الوطني بزيارة القاهرة والتقاء القوتلي. وقد حضر بعض هذه اللقاءات الشيخ يوسف ياسين، أحد مرافقي الملك سعود، وقد أثارت هذه الزيارة الأوساط السياسية في العراق. وفي الوقت الذي كانت تدور فيه هذه اللقاءات في القاهرة، قام أحمد الراوي، سفير العراق في بيروت، بزيارة

(١) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص٢٥٢.

الرئيس هاشم الأتاسي وصبري العسلي رئيس الوزراء، وحاول السفير العراقي أن يجعل لزيارته صفة شخصية، إلا أن المراقبين أكدوا أن لها علاقة بالتحركات المصرية والسعودية في سوريا. وفي ذلك الوقت عرض العراق على سوريا مساعدتها بوضع سلاحه الجوي تحت تصرفها لصد أي عدوان إسرائيلي(١).

ويؤكد تقرير بعث به السفير البريطاني بدمشق إلى الخارجية في لندن بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٥٤ حجم التحركات المصرية في سوريا. فأثناء اللقاء بين السفير البريطاني ورئيس الوزراء صبري العسلي، أكد الأخير للأول أن المصريين نشيطون بصورة خاصة في الأوساط العسكرية السورية حيث يطرحون سببين مضادين للاتحاد أو التفاهم مع العراق؛ الأول: أن الجيش السوري سيفقد في حال حصول ذلك قدراً كبيراً من أهميته، ومن هنا سيفقد الضباط السوريون ترقياتهم، والثاني أن معاهدة الدفاع البريطانية ـ العراقية ستفرض من جانب البريطانيين على سوريا أيضاً. ونتيجة لذلك أخذ العديد من قادة الجيش السوري يميلون إلى حزب البعث الذي يعارض أي تفاهم مع الغرب والعراق. وقد وصلت شدة التحركات المصرية في سوريا إلى حد أن بعض الصحف الدمشقية أخذت تتحدث في بعض مقالاتها عن النشاطات التي يقوم بها الملحق العسكري المصري المعتمد لدى سوريا(٢).

لقد بذل الملحق العسكري المصري في دمشق المقدم (جمال حماد) أقصى جهده لحث ضباط الجيش السوري على معارضة الاتحاد العراقي ـ السوري، الذي كانت حكومة الأتاسي تسير باتجاهه. وفي نفس الوقت مارس السعوديون بالتنسيق مع مصر نفوذهم لدى السياسيين السوريين، ودفعوا أموالاً للصحافة السورية لكي تركز جهودها ضد الاتجاه نحو العراق(٣).

---

(١) الحياة، ٢٣/ ٣/ ١٩٥٤.

(٢) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١١/ ٢/ ١٩٨٥.

(٣) راثمل، المرجع السابق، ص١٤٢.

وخلال اجتماع للسفير السوري في القاهرة مع عبد الناصر، دار البحث حول استدعاء وزير الدفاع السوري الدكتور معروف الدواليبي للتعرف على آرائه السياسية. ولكن الرئيس الأتاسي تشدد في عدم قبول الدعوة الموجهة إلى الدواليبي للذهاب إلى مصر وكان غرض الأتاسي من ذلك أن يفهم القائمين بالأمر في مصر أن سوريا لا تؤازرهم، بالإضافة إلى ذلك فإن حكومة صبري العسلي قامت بحملة صحفية ضد مصر، حيث اتهمت النظام العسكري المصري بأنه مناهض للحريات والديمقراطية(١).

ونتيجة للحملة الصحفية السورية ـ العراقية الموجهة ضد مصر في تلك الفترة، فقد هاجم بعض الكتاب المصريين فكرة توحيد العراق وسوريا حيث وصفوها بأنها دعوة إسرائيلية. كما قام الكاتب مصطفى أمين برحلة في بعض الأقطار العربية، وعاد بحصيلة فكرية دعته إلى كتابة معادية لوحدة البلدين. وقد تولت صحيفة أخبار اليوم التصدي لمشروع وحدة سوريا والعراق، حيث كتبت الصحيفة: «إننا نشعر بقلق شديد عندما نسمع أن هناك من يلوح بمشروع ضم سوريا إلى العراق، أو ضم العراق إلى الأردن، وتحاول كل دولة عربية أن تكبر مساحتها على حساب أخواتها. . . »(٢).

لقد كانت سوريا في تلك الفترة مسرحاً للصراع بين العراق من جهة ومصر والسعودية من جهة أخرى. ولقد استعمل الطرفان في هذا الصراع جميع الأساليب السرية والعلنية من أجل السيطرة على سوريا، حيث تنوعت الأساليب لتحقيق هذا الهدف فنجد أن السفارة العراقية في بيروت تقوم بدفع رواتب شهرية لبعض ضباط الجيش السوري الموالين للعراق من أجل إحداث انقسام في صفوف الجيش السوري، كما قامت العراق بدعم حزب الشعب المؤيد

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٩٦، تقرير السفارة المصرية بدمشق بشأن الحالة في سوريا، بتاريخ ٢١/٥/١٩٥٤.
(٢) الحياة، ٦/٦/١٩٥٤.

للوحدة معها مادياً ومعنوياً من أجل التأثير على الرأي العام السوري ودفعه بالاتجاه نحو العراق والابتعاد عن مصر(١).

وفي هذا الاتجاه شجع عراق نوري السعيد العقيد (محمد صفا) على التخطيط للقيام بانقلاب عسكري، حيث كان الصفا بحاجة إلى قليل من التشجيع فقط، إذ إنه قد وجد نفسه شبه معزول منذ عودته لسوريا. إلا أنه بسبب الشكوك حول ارتباطاته الحميمة مع العراق ومع دولة أجنبية غير عربية، فإن القيادة العليا للجيش السوري لم تعده إلى منصبه في الجيش، لذلك تآمر مع بعض الضباط الآخرين من أجل إبعاد شوكت شقير رئيس الأركان والمعادي للوحدة مع العراق. إلا أن المتآمرين لم يتمكنوا من القيام بحركتهم. وفي ١٨/ ٦/ ١٩٥٤ ألقي القبض على ستة ضباط وستين عسكرياً برتب مختلفة حيث اتهموا بتدبيرهم للقيام بانقلاب، وفي نفس اليوم سقطت حكومة صبري العسلي وكان السبب المباشر في سقوطها اتهامها من جانب القيادة العليا للجيش بأنها موالية للعراق(٢).

ولكن مما يدعو للدهشة أن محمد صفا كان قد قدم للسفارة المصرية في دمشق بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٥٤ تقريراً عن أن كل من الرئيس الأتاسي وحزب الشعب والحزب الوطني يعملون على الاتحاد مع العراق، كما أوضح الصفا في تقريره دور السفارة العراقية في بيروت في تمويل ضباط الجيش السوري، والمؤامرات العراقية للقيام بانقلاب عسكري في سوريا(٣). فهل استطاعت الأموال السعودية والمصرية شراء محمد الصفا أم أنه عندما أدرك أن مؤامرته قد

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٩٦، تقرير السفارة المصرية بدمشق بشأن الحالة في سوريا، بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٥٤.

(٢) نفس المصدر، تقرير السفارة المصرية بدمشق بشأن عودة محمد الصفا، بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٥٤.

(٣) نفس المصدر، مذكرة من السفارة المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن تقرير محمد الصفا إلى سفير مصر بدمشق، بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٥٤.

اكتشفت لقلب نظام الحكم السوري، سارع إلى تقديم التقرير لكي ينجو بنفسه من المحاكمة؟

وعندما شكل (سعيد الغزي) وزارة حيادية خلفاً للعسلي، كان هدف وزارته التحضير لإجراء انتخابات برلمانية. ولقد شهدت تلك الانتخابات صراعاً حاداً بين العراق من جهة ومصر والسعودية من جهة أخرى لإنجاح مرشحيهم، حيث كان السفير السعودي بدمشق دائم الاتصال برئيس الأركان العامة للجيش وبعض ضباط الجيش وذلك للعمل على إنجاح المرشحين الموالين لمصر والسعودية، وإسقاط زعماء حزب الشعب الذين كانوا يهدفون للوحدة مع العراق. كما اتفق السفيران المصري والسعودي على أنه في حالة نجاح مرشحيهم في الدخول إلى البرلمان السوري، يقوم هؤلاء بانتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية، حيث تربط الأخير بكل من مصر والسعودية علاقة صداقة قوية مما يمكنهم بذلك من مقاومة أي فكرة لاتحاد سوريا مع العراق، والتي مازال البعض يفضلها في سوريا[1].

أما عراق نوري السعيد فقد حاول من خلال تلك الانتخابات استعادة نفوذه في سوريا، وذلك بتمويل المرشحين المتعاطفين معه خاصةً من حزبي الشعب والوطني، كما اعتمد العراق علي محسن البرازي الذي قدموا له مبلغ ثلاثين ألف ليرة سورية لتزعم حملتهم. ومع ذلك فقد جاءت نتائج الانتخابات مضادة للمصالح العراقية، وانتصاراً للمحور المصري ـ السعودي.

وهكذا كانت سوريا مجالاً للصراع المصري ـ العراقي، إلا أنها كانت في معظم الأحيان الطرف الساعي إلى قيام الصراع. وعلى الرغم من النجاحات في السياسة العربية التي اختطتها مصر، إلا أن القاهرة لم تصل إلى حدود إقناع السوريين بالابتعاد عن العراق حتى عام ١٩٥٥ عند ظهور حلف بغداد. وقد

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٩٦، تقرير سفارة مصر بدمشق بشأن مقابلة سفير مصر مع سفير السعودية بدمشق، بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢.

حسم هذا الأمر في عام ١٩٥٦ لصالح تقارب سوريا مع مصر. وربما تعود أسباب عدم اقتناع السوريين في وقت مبكر بالابتعاد عن العراق إلى قرب العراق الجغرافي من سوريا ووجود جذور عميقة للعلاقات السياسية وغيرها بين البلدين، واشتراكهما في الكثير من المشاريع التي طرحت حول الوحدة بين البلدين، وبسبب وجود اقتناع سوري بأن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً لسوريا بغض النظر عن طبيعة الحكومة القائمة في بغداد، ولأن الجيش العراقي سبق أن ساهم في أوقات مبكرة في الدفاع عن فلسطين وسوريا ضد خطر الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة الإسرائيلية. هذا إضافة إلى أن مصر قد دخلت إلى بوابة العمل القومي العربي ومشاريع الوحدة والتعاون بين البلدان العربية في وقت متأخر بالمقارنة مع سوريا والعراق.

ب ـ مرحلة حلف بغداد ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨

تميزت هذه الفترة من العلاقات المصرية ـ العراقية بالخلاف الحاد الذي بلغ درجة كبيرة من العنف والتحدي، فقد اختلفت سياسة حكومة الثورة (كما يقول السويدي) عن سياسة الحكومة المصرية السابقة التي كانت تتجنب المشاكل مع الدول العربية والأعضاء في الجامعة العربية، فإذا كان لها أهداف أو اتجاهات خاصة فقد كانت تسعى إلى عدم كشفها أو إظهارها بشكل بعيد عن العنف أو التحدي. أما الحكومة الجديدة فقد أصبحت تفكر وتدبر وتوعز بقبول تدبيرها من قبل الدول العربية حتى إذا ما صادف وأنكرت إحدى الدول المذكورة شيئاً من ذلك هوجمت بقسوة، واتهمت بالخيانة للقضية العربية، فكانت سياستها عنصراً مزعجاً للحكومات العربية وبخاصة العراق مما لا يتفق وسياسة نوري السعيد[١].

ويعود السبب في هذا الخلاف الحاد والعنيفَ إلى تنافس البلدين في قيادة أو زعامة العالم العربي في المشرق خاصة، ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية.

(١) السويدي، مذكرات، ص٥١٠-٥١٢.

فقد دأبت الحكومة المصرية السابقة على استخدام الجامعة كأداة لإفشال وحدة الهلال الخصيب إذا لم تكن بزعامتها، وبعبارة أخرى إفشال المشاريع الهاشمية كسوريا الكبرى أو الهلال الخصيب إلى درجة وصفت معها الجامعة العربية بأنها قسم للدعاية تابع لوزارة الخارجية المصرية[1].

كذلك فقد استخدمت مصر ميثاق الضمان الجماعي كأداة، لا من أجل الدفاع الخارجي، بل لتجميد واحتواء العراق وبالتالي إفشال مشروعاته في الهلال الخصيب وبخاصة في الفترة ما بين (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤).

أما في عهد عبد الناصر فقد أصبح الضمان الجماعي أداة لتوحيد أقطار الهلال الخصيب بزعامة مصر، وخاصة بعد أن اكتشف عبد الناصر بأن تحقيق بعض أهدافه الخارجية أكسبه مجداً ومكانة أكثر مما أكسبه تحقيق الأهداف الاجتماعية (كما يقول خدوري) ولذا كثيراً ما كان يقوم بعمليات خارجية خاصة في الشؤون العربية لتعزيز مكانته في العالم العربي وفي بلاده[2].

ويمكن إضافة عوامل أخرى مساعدة مثل التشجيع والتحريض الذي كان يقدم لأحد الطرفين سواء من المنطقة أو خارجها، لاسيما وأن هذه الفترة شهدت تنافساً دولياً، وخاصةً بين المعسكرين الغربي والشرقي.

بالإضافة إلى التباين والخلاف بين شخصية قادة البلدين، فنوري السعيد وجمال عبد الناصر يتميزان كلاهما بالذكاء وقوة الشخصية وموهبة الزعامة. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يرسما شكل العلاقة بين البلدين بما يتفق ووجهات نظريهما واجتهاداتهما[3].

ولقد بادرت بغداد إلى دعوة القاهرة للتعاون بين البلدين في مجال الوحدة العربية، حيث عرض فاضل الجمالي مشروعاً للوحدة خلال اجتماعات مجلس

---

(١) Seal, op.cit., p.312.

(٢) خدوري، المرجع السابق، ص١١٣.

(٣) جلمن، المرجع السابق، ص٢٦٢-٢٦٣.

الجامعة العربية في يناير ١٩٥٤، بالإضافة إلى اجتماعه مع محمد نجيب بحضور عبد الناصر بهدف تصفية العلاقات بين البلدين[١].

وفي العيد الثاني للثورة المصرية ٢٣/٧/١٩٥٤ أعلن عبد الناصر أن مصر جزء من الأمة العربية، وأن مصر بدأت مرحلة جديدة من علاقتها مع الدول العربية، وأن هدف حكومة الثورة أن يصبح العرب أمة واحدة، وأن مسؤولية الدفاع عن الدول العربية تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق العرب أنفسهم[٢].

وعندما قرر عبد الناصر أن تبدأ حركته على المستوى العربي، أصدر أوامره بتشكيل أول وفد رسمي لثورة ٢٣ يوليو ليبدأ به أول اتصال رسمي بالوطن العربي. ولقد تشكل الوفد برئاسة صلاح سالم عضو مجلس الثورة ووزير الإرشاد القومي، وعضوية كل من السيدين محمود رياض وفتحي الديب[٣]. وتحددت مهمة الوفد في:

١ ـ الاتصال بكافة القيادات السياسية، سواء أكانت بالحكم أو خارجه، لإيضاح أسباب ثورة يوليو، وتطلعها لإيجاد ارتباط عربي قادر على أن يواجه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي المدعم بقوى الاستعمار الغربي، مع التركيز على دول الطوق المحيطة بإسرائيل.

٢ ـ محاولة التوصل إلى اتفاق تعاون عسكري يضم الدول المحيطة بإسرائيل.

---

(١) الجمالي، ذكريات وعبر، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) أنتوني ناتنج، ناصر، ط٢، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣، ص١٠٦.

(٣) حصل فتحي الديب على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية المصرية عام ١٩٤٢، ثم حصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب عام ١٩٥٢. تولى مسؤوليته في بناء جهاز المخابرات العامة المصرية في الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠، منحه رئيس الجمهورية السورية وسام الاستحقاق السوري في مايو ١٩٥٥. وعينه جمال عبد الناصر وزيراً برئاسة الجمهورية عام ١٩٦٤، واختاره ليعمل أميناً عاماً لمجلس الرئاسة المشترك بين مصر والعراق. واستقال من عمله برئاسة الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر.

وبعد أن قام الوفد المصري بجولة شملت كلاً من لبنان والسعودية واليمن، توافرت لديه العديد من المعلومات المؤكدة عن اعتزام توقيع حلف يربط تركيا والعراق وبريطانيا. ولقد رأى عبد الناصر أن ذلك الأمر يشكل خطورة على مستقبل الأوضاع العربية، كما أنه يشكل حصاراً للثورة المصرية داخل حدودها، وإقامة حاجز من القوى المضادة في مواجهة المد الثوري لثورة ٢٣ يوليو، وعرقلة أحد أهدافها الرئيسية وهو تحرير الوطن العربي، خاصةً بعد أن تمكن الاستعمار الغربي من عقد اتفاقيات القواعد بليبيا، بالإضافة إلى التواجد الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا، والذي استكمل بحزام القواعد الجوية الأمريكية بالمغرب[١].

وبعد دراسة ظروف وملابسات هذا الخطر الجديد، وتحليل آثاره بمجلس قيادة الثورة، صدرت تعليمات عبد الناصر للصاغ صلاح سالم وبرفقته محمود رياض وفتحي الديب للتوجه إلى العراق، ومحاولة إقناع المسؤولين العراقيين بخطورة الخطة التي سيقدم عليها العراق، وآثارها على مستقبل الوطن العربي كله، مع السعي لإثناء الأمير عبد الإله ونوري السعيد عن الارتباط بالحلف المزمع إقامته[٢].

لم تكن الحكومة العراقية في شوق إلى استقبال صلاح سالم، حيث أوضحت للمصريين أن جو العراق الحار في هذه الفترة غير مناسب للزيارة، وأن عدداً كبيراً من السياسيين العراقيين سوف يكونون خارج بغداد في ذلك الوقت[٣]. ومع ذلك فقد صمم صلاح سالم على القيام بالزيارة بأي شكل من الأشكال. وتمثلت أهداف زيارة صلاح سالم في النقاط التالية:

---

(١) فتحي الديب، عبد الناصر وتحرير المشرق العربي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص١٣٧.

(٢) نفس المرجع، ص١٣٨.

(٣) نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية، بيروت، دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢، ص١٤١.

١ ـ إقناع العراقيين بأن زيارته السابقة إلى الملك سعود لم تكن موجهة ضد مصالح العراق.

٢ ـ أن يزيل صلاح سالم إذا أمكن سوء التفاهم بين مصر والعراق.

٣ ـ أن يبحث مع الحكومة العراقية صياغة سياسية عامة تشمل العلاقات بين الدول العربية والغرب، بما فيها قضايا الدفاع[١].

وفي حديقة أحد الفنادق بمصيف سرسنك تم عقد الاجتماع بين نوري السعيد وصلاح سالم، حيث كان نوري السعيد قد أعد عدته لتسجيل كل ما سيدور من نقاش بما زود به مكان الاجتماع بميكروفونات أحكم إخفائها وأخفى أسلاكها، وهو ما أدركه الوفد المصري بعد ذلك حينما كشف النقاب عن أسرار تلك المحادثات[٢].

وخلال الاجتماعات التي عقدت بين نوري السعيد وصلاح سالم، اتفق الطرفان على بعض النقاط وهي:

١ ـ ضرورة إعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي، والعمل على تقويته وجعله أداة فعالة تمكن البلاد العربية من مواجهة أي خطر يتهددها، على أن يقوم كل طرف بدراسة هذا الموضوع والقيام بالاتصالات اللازمة مع أمريكا وإنجلترا بهذا الشأن. وسوف يعقد في النصف الثاني من شهر سبتمبر اجتماع آخر في القاهرة بين مصر والعراق لعرض نتيجة الاتصالات، ويقوم الطرفان بعد ذلك مجتمعين بالاتصال مع ممثلي أمريكا وإنجلترا لبحث الموضوع تمهيداً لعرضه على بقية الدول العربية بغية التوصل إلى اتفاق شامل.

٢ ـ التعاون على مكافحة المبادئ الهدامة والقضاء عليها في مصر والعراق وبقية البلاد العربية.

---

(١) نجدة صفوة، المرجع السابق، ص١٤١-١٤٢.

(٢) فتحي الديب، المرجع السابق، ص١٤٦.

٣ ـ ضرورة إعادة النظر في جهاز الأمانة العامة للجامعة العربية لتقويته وجعله قادراً على تأدية الغرض الذي تأسست الجامعة لأجله.

٤ ـ التعاون وتبادل المعلومات في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية[١].

وفي تلك الأثناء أبلغ نوري السعيد القائم بالأعمال البريطاني في بغداد أن صلاح سالم قد وافق علي مسودة ميثاق شامل للدفاع الإقليمي على أساس ميثاق الضمان الجماعي لجامعة الدول العربية، والمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك فقد طلب نوري السعيد من القائم بالأعمال البريطاني إبلاغ الحكومة البريطانية بالآتي[٢]:

١ ـ أن تبد بريطانيا والولايات المتحدة ملاحظتهما على المشروع.

٢ ـ ترتبط بريطانيا بالمشروع إما باعتبارها أحد الموقعين الأصليين، أو بالانضمام إليه في مرحلة قريبة.

٣ ـ سوف تدعي الولايات المتحدة وتركيا وباكستان وربما فرنسا فيما بعد للانضمام.

٤ ـ أن الدول العربية لن تدخل في أية التزامات عسكرية خارج العالم العربي.

٥ ـ ثقة نوري السعيد أنه في حالة عقد الميثاق فإن مصر سوف توافق على إعادة قناة السويس إلى العمل في حالة وقوع هجوم سوفيتي على إيران.

٦ ـ معارضة مصر إقامة ميثاق عراقي ـ باكستاني.

وعلى الرغم من ذلك فإن بريطانيا لم ترحب بمقترحات نوري السعيد خاصة وان نوري أوضح للبريطانيين أن المعاهدة البريطانية ـ العراقية سوف

---

(١) نجدة صفوة، المرجع السابق، ص١٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص١٤٤-١٤٥.

تدمج في المنظمة الجديدة، وأن اللجنة المنصوص عليها في منظمة الدفاع هي التي سوف تقرر أمور مثل القواعد والمطارات والمخازن، وغيرها من الممتلكات البريطانية في العراق[1].

وعندما أوضح السفير البريطاني لنوري السعيد أن إنشاء مثل هذه المنظمة الجديدة سوف يجعل بريطانيا تحت رحمة بلد مثل سوريا، خاصة في اتخاذ القرارات الخاصة بالقواعد العسكرية البريطانية في العراق، فأجابه نوري أن هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها بلا شك بتغيير نظام اتخاذ القرارات في المنظمة الجديدة[2].

ولقد أشار السفير البريطاني في العراق من خلال برقيته التي أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى عدة أمور هامة تتعلق بمحادثات نوري مع صلاح سالم، وهي[3]:

١ ـ ليس هدف نوري نسف العلاقات البريطانية ـ العراقية أو العلاقات البريطانية ـ العربية، بل أعاد توجيهها على أساس يعتقد أنه سيكون مقبولاً لدى الرأي العام العربي، لأن الترتيبات الحالية في العراق ليست مقبولة لديه.

٢ ـ أن نوري يتقدم في السن ومن المحتمل جداً أن تكون هذه جولته الأخيرة كرئيس للوزراء، وقد يظهر أن هذه آخر فرصة لنا للاتفاق مع العراقيين على ترتيب دفاعي معقول.

٣ ـ إن الاعتراضات على اتخاذ ميثاق الضمان الجماعي أساساً للدفاع الإقليمي واضحة، ولكن يبدو أن الصعوبة الحقيقية لا تنجم عن بنود الميثاق بقدر ما تنجم عن صعوبات التعاون مع العرب بصورة عامة وإننا لسوء الحظ مجبرون على أن نفعل ذلك إذا كنا راغبين في أية ترتيبات دفاعية عن هذه المنطقة.

---

(١) نجدة صفوة، المرجع السابق، ص١٤٦.
(٢) نفس المرجع، ص١٤٧.
(٣) نفس المرجع، ص١٤٧.

٤ ـ يجب الاستجابة لطلب نوري السعيد.

٥ ـ أوضح السفير أنه يبدو من برقية القاهرة رقم ١١٣٩ وكذلك من التصريح الذي أدلى به مؤخراً جمال عبد الناصر أن خطة نوري السعيد قد ينسفها المصريون، وستكون هذه النتيجة أفضل بكثير لبريطانيا من أن تقوم برفضها، وأن ذلك سوف يترك نوري السعيد حرا للمضي بأفضل طريقة بديلة ممكنة يفضلها البريطانيون.

ويبدو أن صلاح سالم قد تخطى صلاحياته فعلاً[١]، أو أن حكومته تراجعت عما خولته به بعد أن أبلغها بما تم الاتفاق عليه في سرسنك حيث أرسلت السفارة البريطانية في القاهرة برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية توضح فيها أنه قد عقد اجتماع حضره عبد الناصر وجمال سالم وصلاح سالم والسفير العراقي. وفي هذا الاجتماع علم جمال عبد الناصر للمرة الأولى إلى أي مدى تخطى صلاح سالم صلاحياته في سرسنك، وبصورة خاصة فإن عبد الناصر لم يكن يعلم مسبقاً أن الحكومة المصرية قد التزمت بمفاتحة الحكومة البريطانية، على أن يعقبها زيارة نوري السعيد إلى القاهرة. وقد أوضح عبد الناصر في الاجتماع أنه لا يمكن الارتباط بأية تصريحات أو تلميحات سياسية من شأنها أن تربط مص بالغرب قبل التوقيع على الاتفاقية البريطانية المصرية[٢].

ويبدو أن نوري السعيد كان حذراً بشأن إمكانية عقد ميثاق دفاعي إقليمي في الشرق الأوسط بمشاركة مصر، حيث أبلغ القائم بالأعمال البريطاني أن التحفظ الذي وضعه عند التوقيع على ميثاق الضمان الجماعي يعطي العراق الحق أن يتخذ التدابير الدفاعية بصورة مستقلة عن الدول العربية الأخرى، ولذلك إذا لم تسفر زيارته للقاهرة عن تأكيد التفاهم المصري ـ العراقي فإن

---

(١) فتحي الديب، المرجع السابق، ص١٤٣.

(٢) نجدة صفوة، المرجع السابق، ص١٤٨.

الحكومة العراقية ستحتفظ بحرية العمل لاتخاذ تلك التدابير مع الدول الأخرى بما تراه مناسباً[1].

وفي ١٤ سبتمبر زار نوري السعيد القاهرة بناء على اتفاق سابق مع صلاح سالم، ودعوة تليفونية من جمال سالم الذي قال له: «إننا غير مختلفين على الأساس أو المبدأ، وإنما الاختلاف بسيط على الشكل وننتظر مجيئك إلى القاهرة لتوضيح وجهة نظرك»[2].

وبينما أشار البيان المشترك الذي صدر في أعقاب المحادثات إلى أن الزعيمين (ناصر ونوري السعيد) توصلا إلى اتفاق وجهات النظر حول الخطوات الواجب اتباعها لما فيه خير العرب، نجد أن الآراء تباينت في حقيقة ما دار في الاجتماع. فالمصادر العراقية تقول إن نوري أصر على موقفه من حيث توقيع اتفاق التعاون مع تركيا، والتعاون مع الغرب، وأن عبد الناصر طلب تأجيل ذلك الاتفاق إلى أجل غير مسمى[3]. في حين تذكر المصادر المصرية أن عبد الناصر رفض التعاون مع الغرب وطلب مهلة لمدة عامين. ولقد علق (جلمن) على محادثات القاهرة موضحاً أن نوري السعيد قد فهم من محادثاته مع ناصر، أنه نظراً لظروف العراق فإن ناصر يوافق على الإجراءات العراقية حول تدابير آمنه[4]، وهذا ما أوضحه نوري السعيد في خطابه بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٦/ وهو أنه غادر القاهرة وهو مقتنع أن عبد الناصر لمس مشاكلنا واستوعبها وأنه سيكون عوناً لنا في حل مشاكلنا العامة والخاصة[5].

---

(١) نفس المرجع، ص١٤٥.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٠٤، ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧، تقرير السفارة المصرية ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بشأن الجلسة الخاصة لمجلس النواب العراقي، بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٥٥.

(٣) نفس المصدر.

(٤) جلمن، المرجع السابق، ص٥٣.

(٥) مديرية التوجيه والإذاعة العراقية، العراق ينتصر لشقيقته مصر، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦، ص١٠-١٢.

غادر نوري السعيد القاهرة إلى لندن، وزار تركيا أثناء عودته إلى بغداد، حيث صدر بيان مشترك عن محادثاته في تركيا بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤، جاء فيه: «حرص البلدين على تأسيس جبهة أمن مشتركة ومتماسكة بينهما»[١] ولقد اعتبرت مصر هذا البيان تجاهلاً لدعوتها في زعامة جامعة الدول العربية، وهو أمر ما كان ممكناً للشبان العسكريين في القاهرة التسامح معه[٢].

ولكي لا يساء فهم اجتماع القاهرة في ١٤ سبتمبر، وبخاصة بعد البيان العراقي ـ التركي المشترك في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤، فيفهم من هذا أن مصر باركت وأيدت خطوات نوري السعيد، استغلت مصر اجتماعات الجامعة العربية في ديسمبر ١٩٥٤ وقررت حسم الموضوع، وتحديد موقف العراق بشكل محدد وواضح أمام ممثلي جميع الدول العربية لكي يؤكدوا لهم أن محادثات سرسنك والقاهرة بين العراق ومصر لم تكن تعني اتفاقاً يتناقض ومصالحهم. وكان محور الاجتماعات هو موقف الدول العربية من موضوع التعاون مع الغرب، واتخذت في الاجتماع قرارات منها:

١ ـ تبني سياسة الدول العربية الخارجية على ميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، ولا تسمح هذه السياسة بعقد أي من المواثيق، أو الأحلاف الأخرى.

٢ ـ يكون تعاون الدول العربية مع الغرب مشروطاً بـ:

أ ـ مساعدة الغرب في حل القضايا العربية حلاً منصفاً وعادلاً.

ب ـ مساعدة الدول العربية في امتلاك القوة المطلوبة لسلامتها ضد أي عدوان يقع عليها، على ألا تكون هذه المساعدة ماسة بسيادتها.

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٣٩٦، ملف ٣٨/ ٢٦/ ٢٣، تقرير السفارة المصرية ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بشأن أسس المحادثات التي دارت بين الساسة الأتراك ونوري السعيد، بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٥٤.

(٢) Kirk, A Short History of The Middle East, p.280.

إلا أن مندوب العراق (موسى الشابندر) وزير الخارجية العراقي، أبدى تحفظات واضحة وقاطعة تعليقاً على هذا القرار. فقد نص التحفظ العراقي على أنه: «بالنظر إلى وضع العراق الجغرافي و الاستراتيجي يحق للعراق أن يعقد اتفاقاً على غرار الاتفاق البريطاني المصري مع النص على تركيا وإيران بدلاً من النص على تركيا فقط»[١].

وانفض المؤتمر دون اتخاذ أي قرار، وكان هدف الوفد المصري كما يقول (الأرمنازي) إصدار قرار يشجب عمل العراق[٢].

وفي يناير ١٩٥٥ زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا يرافقه وزير خارجيته بغداد، وأشار البيان المشترك الذي صدر في ١٣ يناير ١٩٥٥ إلى (أن الحكومتين العراقية والتركية قررتا عقد اتفاق يرمي إلى تحقيق وتوسيع التعامل بينهما بأقرب وقت مستطاع)[٣].

ويؤكد أحمد مختار بابان في مذكراته أن نوري السعيد لم يكن يرغب في أن يتم الأمر دون مصر، حيث أوضح لمندريس أنه اتفق مع عبد الناصر على أن تشرك مصر في أي اتفاق بين العراق وتركيا، وأضاف نوري أنه يخشى من أن أي عمل منفرد بين العراق وتركيا سوف يغضب مصر وأنه سوف يؤدي إلى سوء تفاهم بينه وبين عبد الناصر. ولكن مندريس لم يوافق على آراء نوري السعيد وضغط بقوة عليه من أجل عقد الاتفاق، مما دفع نوري إلى استدعاء جميع رؤساء الوزراء السابقين، وكذلك عدد محدود من الوزراء السابقين، حيث عرض عليهم الموضوع بالتفصيل ثم قرأ لهم البيان وطلب منهم إبداء الرأي فيه. ولقد أجمع المجتمعون دون استثناء على أن البيان لا يتضمن ما يسئ إلى أي دولة عربية، ولاسيما مصر، بل هو إجراء دفاعي محض تقتضيه الظروف بين الدولتين[٤].

---

(١) الحوادث، ١٥/ ١٢/ ١٩٥٤.

(٢) الأرمنازي، المرجع السابق، ص٢٣٤.

(٣) الروسان، علاقة العراق السياسية، ص٢٦٠.

(٤) مذكرات أحمد مختار بابان، المرجع السابق، ص٧٨-٧٩.

وبعد زيارة الوفد التركي للعراق قام بزيارة سوريا وهو في طريقه إلى بيروت، فخشيت مصر أن تقف سوريا إلى جانب العراق، مما دفع مصر إلى الدعوة لعقد اجتماع لرؤساء حكومات الدول العربية في ١٦ يناير لشجب الاتفاق العراقي ـ التركي، فوافقت الدول العربية على الاجتماع ما عدا العراق(١).

لقد جاءت دعوة عبد الناصر لاجتماع رؤساء الحكومات العربية كرد فعل على البيان العراقي ـ التركي في ١٣ يناير ١٩٥٥ من ناحية، ولزيارة الوفد التركي لدمشق من ناحية ثانية. وإذا كان بوسع مصر هضم التعاون العراقي التركي، فإنها لن تهضم انضمام سوريا لهذا التعاون، على الرغم من وجود عدة عوامل تعمل على التباعد بين سوريا وتعاونها مع المحور العراقي ـ التركي وفي مقدمتها عداء سوريا لتركيا بسبب الإسكندرونة(٢).

إلا أن احتمال استمالة سوريا كانت واردة، فعلى الرغم من أن الحكومات الائتلافية السورية كانت موالية لمصر إلا أن عناصر في البرلمان والجيش كانت موالية للعراق والمؤامرات العراقية، ولذلك فإن إمكانية احتمال قيام انقلاب موال للعراق أو حتى غزو عراقي كان واردا طالما أن العراق كان دائم الحرص والقلق على تأمين مرور نفطه عبر الأراضي السورية، فانقلاب ناجح موالي للعراق سيكون بالضرورة ضربة لعبد الناصر(٣).

---

(١) مذكرات العظم، المرجع السابق، ص٣٣٥.

(٢) ترجع مشكلة لواء الإسكندرونة إلى ٢٠/ ١٠/ ١٩٢١ عندما أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سوريا وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء. وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص في اللواء، وتقديم التسهيلات للأتراك ومنها جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء وتضخيم الوجود العسكري التركي فيه. وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سوريا وضمه لتركيا أجريت في عام ١٩٣٨ انتخابات في اللواء بالتنسيق بين فرنسا وتركيا زورت نتائجها لصالح الأقلية التركية. وفي العام نفسه اجتاحت القوات التركية اللواء. وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللواء عن سوريا، حيث وقع البلدان في ٢٣/ ٦/ ١٩٣٩ اتفاقا ادخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم (هاتاي).

(٣) Marlow, op.cit., p.124.

وبناءً على نصيحة حكومتي لبنان وبريطانيا قرر العراق المشاركة في المؤتمر، حيث أرسل وفداً برئاسة محمد فاضل الجمالي وصل إلى القاهرة بعد مضي بضعة أيام على انعقاد المؤتمر. وقد أكد الجمالي أمام المؤتمرين تمسك العراق بتقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي، وانسجام مشروع الميثاق العراقي ـ التركي مع مصلحة الأقطار العربية، وليس هناك خلاف مع مصر من حيث الأساس لأن مصلحة العرب هدف الجميع[1].

وقد لخص عوني عبد الهادي ما دار في الاجتماعات، بقوله: «دارت الاجتماعات حول سؤال واحد وهو: هل يحق للعراق أن يعقد حلفاً مع تركيا قبل أخذ موافقة الدول العربية الموقعة على ميثاق معاهدة الدفاع المشترك. ويقول العراق: إنه كدولة مستقلة يحق له عقد أحلاف مع أي دولة شاء لضمان سلامته، ويقول الجانب المصري بأن هذا الحق مقيَّد. ويتأرجح بقية الأعضاء بين هذا الجانب وذاك »[2].

وفي نهاية الاجتماعات اقترح إرسال لجنة من الجامعة لزيارة بغداد للقاء نوري السعيد. وبالفعل زارت اللجنة بغداد في ٤/ ٢/ ١٩٥٥، حيث تألفت من أربعة أشخاص هم: سامي الصلح رئيس وزراء لبنان، وفيضي الأتاسي وزير خارجية سوريا، وصلاح سالم، ووليد صلاح وزير خارجية الأردن[3].

كانت زيارة اللجنة إلى بغداد جزء من الاستراتيجية المصرية الموجهة ضد حلف بغداد، حيث هدفت مصر من ذلك الخروج بعدة مكاسب تمثلت في:

١ ـ اعتبار موافقة مصر على حضور الوفد إجراء مشكور يظهرها بمظهر الساعية للتفاهم والتشاور بعيداً عن التعنت.

---

(١) سيل، المرجع السابق، ص٢٨٣.

(٢) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، إعداد خيرية قاسمية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧٤، ص٢٠٣.

(٣) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٠٤، ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ ج١، قيد ١٦، تقرير السفير المصري ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة وفد الوساطة المنتدب عن مؤتمر رؤساء الوزراء العرب إلى بغداد، بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٥٥.

٢ ـ إعطاء صورة واضحة للملك فيصل وولي العهد عن حقيقة الموقف المصري.

٣ ـ قوى وجود الوفد وتمثيل مصر فيه من روح المعارضة المعنوية، حيث تمكن صلاح سالم من الاتصال برجال المعارضة، حيث أوغر صدورهم ضد نوري السعيد وسياسة الأحلاف[١].

تمسك نوري السعيد بموقفه من عقد الميثاق مع تركيا، ولم تفلح معه زيارة الملك حسين إلى بغداد ١٤ فبراير ١٩٥٥، ولا وساطة خالد العظم وزير خارجية سوريا ١٣ مارس ١٩٥٥، ولا وساطة شارل مالك، ولا وساطة كميل شمعون بتأجيل عقد الاتفاق العراقي ـ التركي واجتماع نوري وناصر في بيروت[٢]. وبتوقيع الاتفاق العراقي ـ التركي في ٢٤ فبراير تكون العراق قد وصلت إلى نقطة اللاعودة وبخاصة مع مصر، واستمر هذا الموقف حتى ثورة يوليو ١٩٥٨.

ويبدو أن إصرار نوري السعيد على موقفه يرجع إلى أن دخول الحلف كان شرطاً لإنهاء معاهدة ١٩٣٠، فهو يريد موقفاً مساوياً لموقف مصر. فإذا كان عبد الناصر قد نجح في إجلاء القوات البريطانية مقابل اتفاق مع بريطانيا دخلته تركيا، فإن نوري السعيد يريد إجلاء القوات البريطانية مقابل اتفاق مع تركيا وبريطانيا، أو كما يقول (جلوب) إن اتفاقية الجلاء وضعت مصر في المعسكر الغربي تماماً كما أصبح وضع العراق في حلف بغداد[٣].

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٠٤، ملف ١٧/٢٧/٣٨ ج١، قيد ١٦، تقرير السفير المصري ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة وفد الوساطة المنتدب عن مؤتمر رؤساء الوزراء العرب إلى بغداد، بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٤.

(٢) حول زيارة الملك حسين، انظر : الروسان، علاقة العراق السياسية، ص١٢٠. وحول زيارة العظم انظر : محكمة الشعب، ج٤، ص١٦٥٦. وحول وساطة شارل مالك انظر : الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٢٢١. وحول وساطة شمعون انظر : وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٠٤، ملف ١٧/٢٧/٣٨، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن موقف نوري السعيد من لقاء عبد الناصر في لبنان، بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٣.

(٣) Glubb, op.cit., p.318.

وإلى جانب هذا الهدف الوطني وهو إلغاء معاهدة ١٩٣٠، فإن دخول نوري الحلف كان مظهراً من مظاهر التنافس بين مصر والعراق على زعامة أو قيادة العالم العربي كما أسلفنا الإشارة، ويمكن أن يضاف إلى ذلك ما رواه (سيل) على لسان نوري السعيد: «إذا كان العراق سوف يصبح رأس حربة في نظام دفاعي، فإنه سوف يستفيد من الأسلحة والأموال والمعدات الغربية، وستتبعه دول عربية أخرى، وبهذا يكون الشرق الأوسط آمناً من الشيوعية وستواجه مصر اختياراً مكشوفاً بين العزلة أو اللحاق بالركب كشريك ثانوي»[١].

وفي هذا السياق يقول العقاد: «إن نوري السعيد يريد أن يجعل من حلف بغداد أداة لتحقيق مركز ممتاز في الشرق العربي يعوضه عن فشله في مشروعه السابق في الهلال الخصيب، ولكن تحول سوريا عن الدخول في هذا الحلف كان ضربة قاضية لخطط نوري أدت إلى توجيه الميثاق وجهة أخرى فتحت باب عضويته لبريطانيا وإيران وباكستان»[٢].

وهناك من يرى أن معارضة مصر للحلف لم تكن بسبب الصراع على الزعامة بين مصر والعراق، وإنما لأن السياسة المصرية في تلك الفترة كانت ترفض الأحلاف الغربية باعتبار أنها أساساً موجهة ضد مصالح شعوب المنطقة وهذا هو السبب الجوهري في رفض مصر للحلف، يضاف إلى ذلك أن بريطانيا كانت قد عرضت من قبل على مصر مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن مصر رفضت هذا المشروع ولهذا اتجهت أنظار بريطانيا وتركيا إلى العراق[٣].

ونتيجة للتوقيع على الميثاق اشتعلت الحرب الكلامية بين مصر والعراق،

---

(١) Seal. op.cit., p.201.

(٢) العقاد، المرجع السابق، ص٢٩١-٢٩٢.

(٣) خليل إبراهيم محمود العبد الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية ـ التركية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٨٨، ص٤٥.

حيث شاركت فيها مختلف الأجهزة الإعلامية من صحف وإذاعة. وكان محور الدعاية المصرية المهاجمة للعراق، أنه بدخول العراق ميثاق بغداد فإنه بذلك قد ناقض ميثاق جامعة الدول العربية، وصدع الجبهة العربية، وأصبح آلة بيد الاستعمار، وخدم مصالح إسرائيل. ولقد تجاوزت الدعاية المصرية ذلك إلى حد تحريض العراقيين علَى الثورة والإطاحة بنوري السعيد، مقروناً ذلك بعبارات التجريح والتشهير بالأسرة المالكة في العراق(١).

أما رد العراق فكان ينطوي على أن العراق كان يشعر أعضاء الجامعة باستمرار بنواياه، وأن ميثاق الجامعة العربية لا يمنع الدخول في أحلاف للدفاع عن النفس، وأن قرب العراق للاتحاد السوفيتي ووجود الأقلية الكردية على أراضية يتطلبان منه أن ينشد ضمانات خاصة، وأن مشاركته لتركيا وتزوده بالسلاح من الغرب تجعل المعسكر العربي أقوى تجاه إسرائيل(٢).

ووصل الأمر بين البلدين إلى حد إنشاء محطات إذاعية خاصة لمهاجمة كل منهما الآخر، حيث أنشأت العراق إذاعة خاصة أطلقت عليها اسم (صوت مصر الحرة)، كما أنشأت مصر إذاعة مقابلة أطلقت عليها (صوت العراق الحر). بل وصل الأمر بالعراق إلى إنشاء منظمة لمهاجمة مصر أطلق عليها (منظمة مصر الحرة)، حيث عملت تلك المنظمة على الدعاية ضد مصر مستفيدة في ذلك من بعض العناصر المصرية المناوئة للحكم في كل من مصر والسعودية والعراق(٣).

كان طبيعياً والحال هذه أن يسعى البلدان إلى وضع حد لتلك الحرب الإذاعية، حيث استدعى نائب وزير الخارجية المصري السفير العراقي وأبلغه استياء مصر من بيان مدير التوجيه والإذاعة العراقي يوم ٥/ ٥/ ١٩٥٥، والذي

---

(١) محمد مهدي كبة، المرجع السابق، ص٣٦٣.
(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٢١١-٢١٣.
(٣) محكمة الشعب، ج٢، ص٦٨٧.

جاء فيه قوله: (منذ مدة علا صوت منكر آخر يسمى صوت العراق الحر أخذ يتطاول على مقامات العراق، وإن هذا الصوت ينبعث من مصر) ودارت المقابلة حول صوت العراق الحر. وفي هذا السياق قابل السفير العراقي في مصر عبد اللطيف البغدادي[1] عضو مجلس قيادة الثورة، وأعرب الجانبان عن استعدادهما لوقف جميع الحملات بين الطرفين.

وفي الحادي عشر من مايو ١٩٥٥، بعثت الخارجية العراقية إلى السفارة المصرية في بغداد تقول إن مصر لم تفِ بوعدها بوقف الحملات، وأنها سوف تتخذ الإجراءات المناسبة التي تحفظ كرامة العراق وحريته.

وقد ردت الخارجية المصرية بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٥٥ منكرة وجود محطة صوت العراق الحر في أراضيها[2]، وموضحة أن حملاتها ضد العراق لم تخرج عن المألوف، وفي النهاية اتهمت الخارجية المصرية العراق بالتهجم على مصر.

خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦، وقبل تأميم مصر لقناة السويس جرت محاولات لتصفية جو العلاقات بين الطرفين. وقد شاركت في هذه المحاولات عدة أطراف عربية وغير عربية، وتمثل ذلك في وساطة سمير الرفاعي رئيس وزراء الأردن[3]، بالإضافة إلى الوساطة التي قامت بها بريطانيا

---

(١) ولد عبد اللطيف البغدادي في عام ١٩١٧، وفي حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ كان قائد جناح جوي. ظل عضواً بمجلس قيادة الثورة في الفترة ما بين ١٩٥٢و ١٩٥٦، كما شغل منصب وزير الحربية من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٤، وعين نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للتخطيط من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢، ووزيراً للخزانة ابتداء من ١٩٦١، وكان عضواً بمجلس الرئاسة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤.

(٢) عرضت المخابرات العامة المصرية على الرئيس عبد الناصر إنشاء محطة سرية موجهة ضد العراق، وبالفعل وافق عبد الناصر على ذلك حيث تم اختيار كلٍّ من المحامي العراقي عدنان الراوي، وزميله خالد الصانع ليتوليا الإذاعة بصوتهما وباللَهجة العراقية. ولمزيد من السرية أنشئ إستديو الإرسال بعيداً عن موقع محطة الإرسال، حيث كانت أحد غرف سطح قصر عابدين مقرًا لإستديو الإرسال. ولمزيد من الاطلاع، انظر: فتحي الديب، المرجع السابق، ص٢٨٧-٢٩٠.

(٣) الزمان، ٧/ ٢/ ١٩٥٦.

عن طريق سلوين لويد (Selwyn Loyd). أما آخر المحاولات للوساطة بين مصر والعراق فكانت بواسطة ليبيا.

ويرى الباحث أن نوري السعيد لم يكن جادًا ولا مخلصاً في مساعيه للتفاهم مع مصر، لأنه كان في نفس الوقت الذي تجري فيه محاولات الوساطة يتآمر على سوريا، ويتقرب من السعودية، ويسعى نحو إرسال قوات عراقية إلى الأردن، ويعمل على كسب ود السودان للحيلولة دون انضمامه إلى معسكر مصر[١]. كان هدف نوري من كل ذلك توجيه ضربة إلى عبد الناصر عن طريق عزل سوريا والسعودية والأردن والسودان عن مصر، ولذا فإن محاولات نوري للتقارب والتفاهم مع مصر لم تكن إلا للتمويه وكسب الوقت.

لقد كان نوري السعيد ينتظر مبرراً لتنفيذ خطته في توجيه ضربة لعبد الناصر، وتمثل ذلك المبرر في تأميم مصر لقناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦) إثر سحب التمويل الأمريكي لمشروع السد العالي في ١٩ يوليو ١٩٥٦، فكان هذا الحادث كما يقول (تشيلدرز) بمثابة نعمة ساقتها الأقدار لفرنسا وإسرائيل، وفي نفس الوقت هدية من السماء لكل من بريطانيا والعراق[٢].

ويضيف تشيلدرز نقلاً عن بيرد وود: «أن نوري السعيد هو الذي اقترح أن يأتي قرار سحب تمويل بناء السد العالي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة حازمة ومهينة، اعتقاداً منه أن رد فعل عبد الناصر سوف يكون الشعور بالمهانة المصحوبة بالعجز عن العمل، فتتعرض مكانته للتدهور، أما إذا قام برد عنيف حاسم فإنه سيؤدي إلى أزمة حاسمة في العلاقات المصرية ـ الغربية»[٣].

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣٢٠، ملف ٤٠ سري جدًا، تقارير المخابرات الجوية ـ تقرير رقم ٣ عن السودان بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٥٦.

(٢) أرسكين تشيلدرز، الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢، ص٢١٩.

(٣) تشيلدرز، الطريق إلى السويس، ص٢١٩.

وأفاد تقرير للسفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن، بأنه على الرغم من تأكيدات مصر بشأن حرية الملاحة في قناة السويس، إلا أن حرية الملاحة ما هي إلا حجة تحاول من خلالها بريطانيا وفرنسا تغطية الأسباب الحقيقية لمعارضتها الشديدة لمصر، وهذه الأسباب سياسية بحتة وأعمق بكثير من موضوع أزمة القناة، حيث وجدت فرنسا في ذلك فرصة مناسبة لتقوية مركزها بشأن قضية الجزائر، في حين أن بريطانيا كانت تخشى من أن يؤدي نجاح عبد الناصر في تأميم القناة إلى تشجيع بعض الأقطار العربية الأخرى على تأميم مواردها النفطية[١].

وخلص الشابندر إلى القول: «بأنه أصبح واضحاً من أن الهدف الأساسي للسياسيين البريطانيين، والفرنسيين هو محاولة القضاء على عبد الناصر، من خلال إضعاف مكانته، وإظهار فشله في سياسته الخارجية، والداخلية أمام الشعب المصري، والأقطار العربية». وأوضح الشابندر أن واشنطن ليس في نيتها التورط في مثل هذه المغامرة المحفوفة بالمخاطر، بل إنها ترغب في أن تتوصل الأطراف المعنية إلى حل للأزمة عن طريق المفاوضات[٢].

إن ما جاء في تقرير الشابندر من معلومات يعد في غاية الأهمية بالنسبة إلى حكومة نوري السعيد، كي تكون على بينة من خفايا الأمور، ووجهات النظر المختلفة فيما يخص أزمة السويس. ومع ذلك فإن تقارير الشابندر لم تدفع نوري السعيد إلى تبني موقف قومي صحيح تجاه أزمة السويس بل على العكس فإن بعض المصادر ذكرت أن نوري السعيد كان أول من نصح إيدن باتخاذ إجراءات شديدة ضد عبد الناصر، حينما كان السعيد بمعية الملك فيصل، وولي العهد عبد الإله ضيوفاً على مائدة إيدن في مساء يوم تأميم القناة[٣].

---

(١) حسين شذر، المرجع السابق، ص٣٧٩.

(٢) نفس المرجع، ص٣٨٠.

(٣) دونالد نيف، حرب السويس: كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ص٣٧٦.

Nutting, Anthony, The Arabs, New York, A mentor Book, 1965, pp.345-346.

وقد عقدت اجتماعات عدة في لندن بين موظفي الخارجية البريطانية من جهة، وعبد الإله ونوري السعيد من جهة أخرى، للاضطلاع على مدى استعداد الحكومة العراقية للتعاون مع بريطانيا في حالة استخدام القوة ضد مصر. ومن أهم تلك الاجتماعات الاجتماع الذي عقد في ٣٠ يوليو ١٩٥٦، حيث تضمن هذا الاجتماع فقرتين أساسَيتين، الأولى: تناولت تأثير عملية تأميم القناة على الوضع الداخلي في العراق. أما الفقرة الثانية، فقد تركزت: على كيفية التعامل ومواجهة عبد الناصر.

وقد لخص تقرير وزارة الخارجية البريطانية ما دار في هذا الاجتماع من أمور، كان من أهمها: أن نوري السعيد أعرب عن استعداده للعودة بسرعة إلى العراق لفرض السيطرة على الوضع الداخلي هناك. وأضاف التقرير أن نوري السعيد كان متشدداً في موقفه تجاه عبد الناصر، حيث طالب بأن تقف بريطانيا موقفاً جادًا يؤدي إلى إسقاط عبد الناصر، وأوضح نوري بأن سقوط عبد الناصر من شأنه تحسين الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، أما إذا نجح عبد الناصر في تأميم القناة فإن الوضع في الشرق الأوسط سوف يصبح قاتماً وخطراً بشكل متزايد[(١)].

وبناءً على ذلك اقترح نوري السعي أن تكون الخطوة الأولى للحكومة البريطانية باتجاه تدويل قناة السويس، طالما أن عبد الناصر لا يلتزم بالمواثيق والعهود الدولية حسب ادعائه، وأضاف نوري بأنه يجب أن تكون هناك سيطرة دولية مستمرة على عموم منطقة القناة[(٢)].

وعندما سأل إيدن في الاجتماع المذكور نوري السعيد عن احتمال استخدام القوة العسكرية من قبل بريطانيا، وحلفائها ضد مصر، أجاب نوري: «بأنه يحبذ هذا الإجراء تماماً ولا يمانع باشتراك فرنسا مع بريطانيا في العدوان

---

(١) حسين شذر، المرجع السابق، ص٣٨٢.

(٢) نفس المرجع، ص٣٨٣.

ضد مصر »، ورغب في الوقت نفسه أن تنضم استراليا، ونيوزيلندا، وهولندا، والباكستان، وإيطاليا، إذا ما كان ممكناً، ولم يستبعد إمكانية إشراك تركيا في العملية العسكرية ضد مصر أما بشأن الولايات المتحدة فقد أعرب نوري عن أمله أن تنضم هي الأخرى إلى المجموعة، وإذا لم تستطع ذلك فإن عليها أن تبدي موافقتها على العملية، وأن تتولى مهمة إبقاء إسرائيل هادئة[١].

وتكشف الوثائق البريطانية مزيداً من الأدلة التي تؤكد حقيقة تشجيع نوري السعيد للحكومة البريطانية على إسقاط عبد الناصر، فقد تضمن تقريراً لوزارة الخارجية البريطانية في ٨ أغسطس ١٩٥٦ تفاصيل اللقاء الذي جرى بين المسؤولين البريطانيين، ونوري السعيد في لندن بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٦، مؤكداً مدى التحريض الذي استخدمه نوري لدفع بريطانيا إلى إفشال عملية تأميم قناة السويس، حيث اقترح نوري بأن ترسل بريطانيا إلى العراق عبر القناة باخرة محملة بالأسلحة للجيش العراقي، وفي حال قيام مصر بمنع عبور الباخرة سيتم استغلال هذا الموقف داخلياً في العراق ضد عبد الناصر. فضلاً عن أن مثل هذا التصرف من قبل مصر من شأنه أن يعامل على أساس أنه اعتداء على قطر عربي آخر. وفي نفس الوقت طمأن نوري السعيد وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد (Selwyn Loyd) باستعداده للمساعدة على أن تقف الباكستان وإيران إلى جانب بريطانيا، مؤكداً بأن عبد الناصر سوف يتراجع عن قرار التأميم، وقد يستقيل عندما يدرك ضخامة القوات التي تواجهه. وأخيراً طمأن الوزير البريطاني نوري السعيد بأنه سيطلب من إسرائيل ألا تتدخل في أزمة القناة[٢].

من الملاحظ أن المسؤولين البريطانيين، كانوا مدركين مدى قلق نوري السعيد من احتمال استخدام الغرب لإسرائيل في عدوان عسكري ضد مصر، لما في ذلك من تأثير قوي في داخل العراق. إذ إن إقحام إسرائيل في العدوان

---

(١) نجدة صفوة، المرجع السابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) حسين شذر، المرجع السابق، ص٣٨٤.

على مصر، لابد أن يؤجج مشاعر الرأي العام والقوى الوطنية في العراق مما قد يؤدي إلى إسقاط النظام[١].

كان نوري السعي حريصاً على فكرة استخدام القوة العسكرية ضد مصر، حيث أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة في ١٠ سبتمبر ١٩٥٦، أكدت فيها أن نوري السعيد دافع مَراراً عن فكرة وجوب التصدي لعبد الناصر بالقوة دون محاولة لإنقاذ ماء وجهه، وأضافت المذكرة أن نوري كان يرى أنه في حالة اللجوء إلى استخدام القوة يجب اتباع طريقة تجعل عبد الناصر يضطر معها، إما إلى الاستسلام، أو المبادرة بإطلاق الرصاصة الأولى[٢].

وجدير بالذكر، أن هناك بعض الساسة في العراق يشاطرون نوري السعيد الرأي بضرورة تشجيع بريطانيا، وتحريضها على ضرب مصر. فقد أوضح توفيق السويدي في برقية بعثها إلى نوري بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢ يوم كان في لندن عن نوايا ساسة العراق تجاه مصر، فهو يقول: «الظاهر أن الولايات المتحدة لم تهتم بالقضية (تأميم القناة) كما تريد بريطانيا وفرنسا، فإذا وجدتم أن قضية التأميم سوف تحل وفقاً لرغبة مصر أرى أن تفاتحوا سفير مصر في لندن فتبينوا له استعدادكم لمساعدة مصر في محنتها، وهذه أول مرحلة يجب أن يقوم بها العراق، على أن يقوم بعدها بمرحلة ثانية تكون بمثابة وساطة لحل المشكلة على يد العراق بصفته دولة عربية وصديقة للحلفاء الغربيين، أما إذا وجدتم الجو مكهرباً سيتمخض عن إجراءات فعلية ضد مصر، فاتركوا رأس عبد الناصر ينكسر ويحصل على حصاد جهله وغطرسته»[٣]. ولقد رد نوري على هذه البرقية قائلاً: «أخبروا السويدي بأن الجو مكهرب» أي بمعنى دع رأس عبد الناصر ينكسر[٤].

---

(١) مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، السنة الخامسة عشر، أكتوبر ١٩٩٠، ص٤٥.

(٢) نجدة صفوة، المرجع السابق، ص١٠٧.

(٣) محكمة الشعب، ج٦، ص٢٣١٠. وقد اعتذر السويدي أثناء محاكمته، قائلاً: إنه لم يكتبها وإنما كتبها السفير البريطاني وإنه يأسف لهذا التعبير.

(٤) نفس المرجع، ص٢٤٨٦.

لقد بذل نوري السعيد جهوداً حثيثة من أجل استغلال أزمة قناة السويس لتحريض بريطانيا وحلفائها، للتصدي عسكريًا لعبد الناصر. وبهذا الصدد أعد السفير البريطاني في بغداد ميكال رايت (Michal Wright) تقريراً لخص فيه أبرز انطباعاته عن موقف نوري السعيد تجاه تأميم قناة السويس، جاء فيه: «إن نوري السعيد عد قرار التأميم فعلاً أحادي الجانب لذا، حسب اعتقاد نوري السعيد فهو شيء خطر، وأنه جزءًا من خطة اتفق عليها عبد الناصر والشيوعيون لتثبيت ناصر زعيماً للحركة القومية العربية». وأضاف رايت إلى ذلك، بأن السعيد لا يؤمن بأن من مصلحة العرب أن تنجح خطط عبد الناصر، وحث على مقاومة أي عمل لناصر، وأن طموحه يجب أن يفرغ. وأوضح رايت أن نوري قد حذر من أن أي خطوة سوف تتخذ ضد عبد الناصر يجب ألا تكون مرتبطة بإسرائيل، أو لمصلحتها[١].

كان هذا هو الموقف المباشر الرسمي للعراق إزاء تأميم القناة والذي لم يفصح عنه في حينه، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إثارة مشاعر الرأي العام العراقي ضد الحكومة، لذلك فلا غرو أن نجد موقفاً ظاهرياً مؤيداً للتأميم كانت الحكومة العراقية تبتغي منه إخفاء شعورها الحقيقي تجاه عبد الناصر، وقد تمثل هذا الموقف الظاهري فيما يلي:

أولاً: طمأنة الرأي العام العراقي بإصدار مجلس الوزراء العراقي بعد وصول نوري السعيد من لندن بياناً في ٥ أغسطس ١٩٥٦، أعلن فيه وقوف العراق إلى جانب مصر فيما يضمن لها كرامتها وسيادتها واستقلالها.

ثانياً: تظاهر نوري السعيد بعد عودته إلى بغداد، بالسعي للوصول إلى حل سلمي للأزمة من خلال محاولة العراق التوسط بين مصر وبريطانيا. وعلقت جريدة الحوادث على هذه الوساطة، بالقول: «. . . إن الأنظار اتجهت إلى فخامة نوري السعيد منذ أن تأزم الموقف الدولي إثر استعمال مصر

---

(١) الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ص٢٢٨-٢٢٩.

حقها غير المنازع في تأميم القناة كي يستعمل نفوذه ومركزه لحل المشكلة التي أثارتها الدول الغربية بتهديدها باستعمال القوة ضد مصر»[١].

وفي سياق تظاهر نوري السعيد بتأييد مصر، أرسل توفيق السويدي إلى القاهرة لحضور اجتماعات اللجنة السياسية في الجامعة العربية والذي تقرر عقده لبحث قرار تأميم القناة. وعلى الرغم من أن هذا الاجتماع أسفر عن تأييد مصر في موقفها، إلا أن السويدي أشار إلى أن تأييد الحكومة العراقية كان قسراً، إذ أوضح أن الوفود العربية كانت تتسابق في مجاملة مصر أو تختار السكوت وأن العراق اضطر إلى الانسياق وراء سياسة التأييد لمصر[٢].

وهكذا جاءت ردود فعل نوري السعيد إزاء تأميم القناة متداخلة بين تحريض، وتشجيع على توجيه ضربة ضد مصر، وبين موقف تظاهري مؤيد للتأميم مجاراة لمشاعر الرأي العام في العراق ومهما يكن من أمر فقد كان نوري السعيد في قلق دائم طالما لم يتخذ موقف حاسم ضد عبد الناصر، وبهذا الصدد أعرب نوري السعيد للسفير البريطاني في بغداد عن شكه في بقائه في السلطة إذا ما انتصر عبد الناصر[٣].

وعندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر ٢٩ \ ١٩٥٦/١٠ جاء موقف العراق الرسمي مخيباً لآمال الرأي العام في العراق والبلاد العربية، إذ لم يخرج عن إطار التظاهر الإعلامي سواء بشجب العدوان، أم الاستعداد لنجدة مصر، أم السعي لدى ممثلي الدول الكبرى، وممثلي دول ميثاق بغداد لمؤازرة مصر. وقد تمثل ذلك في جملة من الإجراءات التي كانت في الغالب ذات طابع شكلي أكثر منه جدية، بغية تفادي إثارة مشاعر الرأي العام ضدها والذي كان يبدي تعاطفاً كبيراً مع مصر في تصديها للعدوان[٤].

---

(١) الحوادث، ١٩٥٦/٨/٣.
(٢) السويدي، مذكرات، ص٥٤٤.
(٣) Al-Windawi, op.cit., p.280.
(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ بغداد، ملف ١/٧/٢١٧، =

تمثلت تلك الإجراءات في إصدار بيان في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦، أعربت فيه الحكومة العراقية عن استغرابها، واحتجاجها على القرار الذي اتخذته الحكومتان البريطانية والفرنسية بالاشتراك مع إسرائيل في العدوان على مصر، ووصف ذلك بأنه عمل غير عادل، ولا منصف[(١)].

وفي السياق ذاته شارك العراق في اجتماعات حلف بغداد التي دعا لها شاه إيران في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ في طهران، الذي لم تحضره بريطانيا، حيث استنكروا فيه العدوان الإسرائيلي والتدخل البريطاني الفرنسي. كما اقترح نوري السعيد على أعضاء الحلف من الدول الإسلامية تجميد مشاركة بريطانيا مؤقتاً في اجتماعات الحلف، إلا أن أعضاء الحلف لم يظهروا تحمساً لهذا الأمر، إذ كان عدنان مندريس يرى أن حلف بغداد لا يعني شيئاً دون بريطانيا، وحث على الوقوف بصلابة أمام الحدث والتعامل معه بشكل جدي[(٢)]. ومن الطبيعي أن هذا الأمر لم يكن غائباً عن نوري السعيد حيث كان اقتراحه مجرد عمل تظاهري قصد منه معالجة الموقف تفادياً لغضب الرأي العام العربي.

وقد صدر بيان في ختام اجتماع الدول الإسلامية الأربع في ٨ نوفمبر ١٩٥٦، أعلن فيه شجب تلك الدول للاعتداء الإسرائيلي، وطالبوا بانسحابها الفوري إلى ما وراء خطوط الهدنة، وعبر البيان أيضاً عن رأي تلك الدول في احترام سيادة مصر، وسلامتها، واستقلالها بصورة تامة[(٣)].

لقد كان اشتراك إسرائيل بجانب بريطانيا وفرنسا في العدوان على مصر ضربة موجعة لنوري السعيد وزادت من مأزقه. ويدل هذا على أن بريطانيا لم تطلع نوري السعيد، كما يبدو، على اتفاق سيفر (Sever) الذي بمقتضاه

= تقرير السفارة المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن الموقف العراقي من الاعتداء على مصر، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥٧.

(١) نفس المصدر.

(٢) حسين شذر، المرجع السابق، ص٤٠٠.

(٣) الحرية، بغداد، ٩/ ١٢/ ١٩٥٦.

اشتركت إسرائيل في العدوان على مصر، وبذلك تكون بريطانيا قد ارتكبت خطأً فادحاً في حق نوري السعيد، لأنها أضعفت موقفه ليس في العراق فقط، بل في المنطقة العربية كلها[(١)].

ولقد وصف السفير الأمريكي في بغداد وضع نوري السعيد أثناء قيام إسرائيل بالهجوم على مصر، بقوله: «لما زرت نوري السعيد اعترف بأنه لم يكن يعلم سلفاً بطبيعة العمل البريطاني أو مداه، وكان يظن أن بريطانيا ستقوم بعمل رادع ضد إسرائيل فقط، وأن المعتدي سوف يعاقب». ويضيف السفير أن هذه الأحداث أنهكت نوري السعيد كثيراً، وجعلته لا يدري كيف يعالج شعور الكراهية المتزايد ضد بريطانيا في العالم العربي[(٢)].

إزاء هذا الوضع، كان لابد لنوري السعيد أن يحتاط للأمر حيث قام باتخاذ عدة إجراءات لضمان استقرار نظامه السياسي الذي بات يواجه خطر نهايته من جراء ردود الفعل القوية التي برزت لدى الرأي العام في العراق ضد العدوان الثلاثي، فأصدر نوري في الأول من نوفمبر ١٩٥٦ بياناً، تضمن إعلان الإدارة العرفية في العراق تأميناً للوضع، ودفعاً لكل احتمال.

لقد استنكرت الجماهير الشعبية في العراق موقف الحكومة تجاه العدوان، وزادت من نشاطها لمواصلة الضغط على السلطة لدفعها إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً، وجدية إزاء هذا العدوان، إلا أن الحكومة واجهت الحركة الجماهيرية بالقمع واتهمتها بأنها تهدف إلى زعزعة نظام الحكم في العراق، وليس نجدة مصر. وقد شهدت مدينة بغداد تظاهرات عارمة نددت بالعدوان على مصر، ومع حلول نهاية شهر نوفمبر ١٩٥٦ امتدت نيران الانتفاضة إلى العديد من المدن والمناطق العراقية، لتشمل أكثر من ٣٠ مدينة وبلدة[(٣)].

---

(١) الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي، ص٥٠.
(٢) جلمن، المرجع السابق، ص١٣٥.
(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ص١٦٧-١٦٨.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل ساهمت الحكومة العراقية فعلياً في العدوان على مصر؟ وما هي التسهيلات التي قدمتها لبريطانيا خلال العدوان والتي بالتالي تثبت تآمر العراق مع بريطانيا؟

تروي بعض المصادر أن العراق استأنف ضخ النفط العراقي إلى ميناء حيفا الإسرائيلي، حتى أن كامل الجادرجي أبرق إلى رئيس مجلس الأعيان موضحاً أن هناك من ارتكب الخيانة العظمى في العراق بالسماح للبترول العربي في العراق أن يتدفق إلى حيفا لتستخدمه إسرائيل والإنجليز والفرنسيين للقضاء على الأمة العربية. ولقد رد رئيس المجلس على ذلك بقوله إن العراق في طليعة الدول العربية نصرة للقضايا العربية، وأول من بادر إلى وقف ضخ النفط إلى حيفا وتحمل من وراء ذلك أضراراً مادية، ووصف ذلك الاتهام بأنه دعاية مضللة أثبت التحقيق الرسمي في العراق والأردن كذبها وبطلانها. وقد حاكمت الحكومة العراقية الجادرجي على هذه البرقية التي لم يستطع إثباتها وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات(١).

إلا أن دراسة وثائق الخارجية المصرية تكشف لنا الحقيقة فيما يتصل بهذا الموضوع. ففي برقية سرية من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، أوضح السفير المصري أن ضباط من المخابرات السورية ذهبوا إلى الأردن وقابلوا وزير الدفاع الأردني، حيث أبلغوه أن لديهم معلومات أكيدة تثبت أن هذه الأنابيب ما زال النفط يتدفق منها إلى مصفاة حيفا بخلاف ما أعلنه العراق أكثر من مرة بأن هذه الأنابيب توقف عملها منذ عام ١٩٤٨.(٢)

ونتيجة لذلك أرسل وزير الدفاع الأردني بعض الأردنيين مع هؤلاء الضباط للوقوف على الحقيقة، وعادوا بعد أن أقنعهم الضباط السوريون، الذين

---

(١) فاضل حسين، الحزب الوطني الديمقراطي، ص٣٨٥.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ الأردن، ملف ١/ ٢/ ٣ سري جدًا، برقية رقم ٢٣٣، تقرير من السفارة المصرية بعمان إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٥٦.

أوهموهم أنهم أخصائيون في مثل هذه الأمور، بأن خرير البترول مسموع في الأنابيب تحت الأرض. وبناء على ذلك قام وزير العدل الأردني شفيق أرشيدات ومعه الضباط السوريون وبعض الأهالي وبإرشاد من الضباط السوريون بنسف الأنابيب في مكانين حددوهما بالذات، واندلع حريق بسيط لوجود رواسب قديمة في الأنابيب[١].

وتؤكد الوثيقة أن الضباط السوريين واثقون بالفعل بأن هذه الأنابيب لا تقوم بعملها وأن البترول لا يصل إلى إسرائيل، وإنما يريدون التشهير بالعراق ونوري السعيد وقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، حيث أصبح الرأي العام الأردني والعربي يعتقد بأن العراق تخدع العرب وأنهم على اتصال بإسرائيل. وفي نهاية الوثيقة يؤكد السفير المصري أن أنابيب البترول معطلة بالفعل[٢].

كذلك فقد أشيع أن الطائرات البريطانية كانت تنطلق من مطار الحبانية لضرب مصر. ولكن بالرجوع إلى خطة الغزو كما وردت في مذكرات إيدن لا نجد إشارة للحبانية، وإنما وردت أسماء القواعد في قبرص، ومالطة، وعدن[٣]، ولم يشر أي مصدر آخر إلى هذه التهمة.

أما التهمة الأخرى فهي استقبال المستشفيات العراقية للجرحى من الإنجليز، فقد قدمت وزارة الخارجية العراقية مذكرة إلى السفارة المصرية بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٦ تنكر فيها تلك التهمة، وأوضحت أنها تتحدى كل من يزعم ذلك، وأنها تدعو الحكومة المصرية إلى إيفاد من تعتمد عليه إلى العراق للتحري عن الحقيقة[٤].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ الأردن، ملف ١/٢/٣ سري جدًا، برقية رقم ٢٣٣، تقرير من السفارة المصرية بعمان إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٦.

(٣) مذكرات إيدن، المرجع السابق، ص٣٨٧.

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص١١٩.

استمرت العلاقات العراقية ـ المصرية بعد العدوان وبخاصة خلال شهري ديسمبر ١٩٥٦ ويناير ١٩٥٧، كما كانت عليه قبل العدوان من حيث الفتور والحملات الصحفية والإذاعية، بالإضافة إلى ما شهدته القاهرة من اجتماعات شعبية ومؤتمرات طلابية مقرونة بخطاب شيخ الأزهر الباقوري. وقد رأى العراق أن ذلك بمثابة خطة مدبرة من مصر وسوريا والسعودية وانضمت إليهم الأردن بهدف عزل العراق عن الدول العربية وإشعال نار الثورة في نفوس الشعب العراقي لإسقاط الحكومة القائمة، وللتحرر من حلف بغداد(١).

ولقد شهدت الفترة التي أعقبت شهر يناير نوعاً من الهدنة، حيث خفت الحملات الصحفية، بل إن إدارة الصحافة في وزارة الخارجية المصرية دعت الملحقين الصحفيين في الممثليات العربية في القاهرة إلى حفلة شاي في ديوان وزارة الخارجية، وقال مدير الإدارة أن الهدف من الاجتماع هو التعارف، وتبادل وجهات النظر في الشؤون الصحفية وإبلاغه بما قد ينشر في الصحف المصرية مستقبلاً من أخبار وتعليقات فيها تعريض بإحدى الدول العربية ليقوم بالاتصال بأصحاب الصحف والمحررين ليصححوا المعلومات. وتعتبر هذه الدعوة الأولى من نوعها، بل إن البيان المشترك الذي صدر في أعقاب اجتماع الملوك والرؤساء العرب في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ لم يشر إلى حلف بغداد الأمر الذي يعد بداية المهادنة مع العراق(٢).

بقيت الأمور بين العراق ومصر في حكم المهادنة حتى استقال نوري السعيد وخلفه علي جودت الأيوبي في يونيه ١٩٥٧. وكانت وزارة الأيوبي بمثابة دعوة للتهدئة ولتصفية الجو بين مصر والعراق، حيث عمل الأيوبي على إزالة الجفاء في العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من محاولات الأيوبي المتكررة لتحسين العلاقات مع مصر،

---

(١) الروسان، علاقة العراق السياسية، ص٢٧١.

(٢) الروسان، علاقة العراق السياسية، ص٢٧٢.

إلا أن الموقف المصري تجاه ذلك اتسم بالتردد والحذر. ويعود السبب في ذلك إلى أن وزارة الأيوبي تولت الحكم في الوقت الذي اشتدت فيه الحملة على سوريا من أجل إجراء انقلاب لصالح العراق أو حلف بغداد، ولذا فقد فسرت دعوة الأيوبي للمصالحة على أنها ستار أو مناورة للتهدئة بغية صرف النظر عن الخطط العراقية في سوريا[١].

لقد كانت مخاوف عبد الناصر شديدة تجاه سوريا رغم تأكيدات الأمريكان له أنهم لا يعدون انقلاباً فيها. فقد ظل يشك في ذلك وزادت شكوكه إثر زيارة هندرسن (Hnderson) لتركيا وحضوره اجتماعات حلف بغداد، وزيارته سراً إلى بيروت واجتماعه ببعض السوريين، ثم تصريح ايزنهاور حول الوضع في سوريا وأنها ستقوم باعتداءات على جيرانها، وكذلك التحشدات التركية على حدود سوريا. كل ذلك جعل ناصر يعتقد بأن انقلاباً سيطيح بالوضع في سوريا[٢].

ج ـ الصراع المصري ـ العراقي في مرحلة الوحدة المصرية ـ السورية

سبق للدراسة أن تناولت أسباب اهتمام العراق بسوريا، ذلك الاهتمام الذي اتخذ أشكالاً متعددة بهدف قيام حكم موال أو صديق للعراق كحد أدنى، أو ضم سوريا وإلحاقها بالعراق بخلق عرش للأمير عبد الإله كحد أقصى.

وكان من أبرز النتائج التي أعقبت فشل العدوان الثلاثي من ناحية، وكشف المؤامرة العراقية للإطاحة بنظام الحكم السوري (نوفمبر ١٩٥٦) من ناحية ثانية، زيادة التقارب بين مصر وسوريا وأخذ هذا التقارب في النمو خلال المؤامرة الأمريكية على سوريا والمعروفة بمؤامرة (حلف بغداد) خلال شهري أغسطس وسبتمبر، مقروناً ذلك كله بنمو قوة اليسار فيها والاتجاه نحو

---

(١) الحيالي، المرجع السابق، ص٤٠٧.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، ملف ٢/٣/٦ د سري، تقرير السفارة المصرية بدمشق عن الحشود التركية واحتمالات العدوان على سوريا، بتاريخ ٦/١١/١٩٥٥.

روسيا[1]. حدد كل هذا بشكل حاسم وقاطع توجه سوريا نحو مصر، تماماً كما اتجه حسني الزعيم بعد فشل محادثاته مع العراق في أبريل ١٩٤٩.

وإذا كان العراق لا يسمح بقيام حكم معاد أو غير موال له في سوريا، فكيف يمكن أن يقبل بأن ينتقل هذا الحكم إلى عبد الناصر الخصم الأول لنوري السعيد. وإذا كان نوري قد حرض إيدن على الإطاحة بعبد الناصر وهو في القاهرة، فكيف يرحب به وهو في دمشق. وإذا كانت مصر قد اعترضت سبيل أي تقارب بين سوريا والعراق باعتبار ذلك يضعف مركزها المتفوق في العالم العربي، فإن العراق بدوره لم يكن يرضى بالوحدة المصرية ـ السورية لأنها تضعف نفوذه في منطقة الهلال الخصيب.

وبالفعل فإن الحكم السوري وسعيه إلى التقارب في الوحدة مع مصر كان يقلق نوري السعيد حتى قبل قيام الوحدة. ولقد تمثل ذلك في اجتماعات حلف بغداد في أنقرة (ديسمبر ١٩٥٧) حيث كان الوضع في سوريا محور المحادثات، حيث اتجهت تلك المحادثات نحو الإطاحة بنظام الحكم القائم وتكليف العراق بهذه المهمة لطرد الجيش السوري من الحكم وتسليم البلاد إلى الشعب. والهدف من هذا التدخل كما يقول السويدي كان صيانة استقلال سوريا وإنقاذ السلطة فيها من أيدي العناصر الشيوعية وتسليمها للشعب بعد تأمين حرية تصرفاته في الحكم[2].

ومما جاء في كتاب تشكيل الوفد العراقي لاجتماعات حلف بغداد في أنقرة والخطط الرئيسية التي وضعها نوري السعيد في جلسة ٢٨/ ١/ ١٩٥٨، يتضح لنا أن الوضع في سوريا كان مقلقاً ومزعجاً لنوري السعيد، حيث ذكر نوري أن الاتحاد بين سوريا ومصر حركة شيوعية يجب عرقلتها، فإذا رفضت سوريا فيجب التدخل لمنع هذا الاتحاد. وأضاف نوري: «ومن الآن وحتى

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٩٠، ملف ٢/ ٣/ ٧ سري (العلاقات السورية ـ السوفيتية).

(٢) السويدي، مذكرات، ص٥٥٧.

يعلن الاتحاد في ٣١ يناير ماذا نفعل ؟ : هل نرحب؟!، هذا غير صحيح نقاوم أفضل، ونعمل على هدمها ولكن كيف يمكن اتخاذ عمل دبلوماسي يتمثل في اتحاد العراق مع الأردن والسعودية وهذا هو خير جواب على هذه الحركة، وتشجيع المقاومة السورية والدعاية ضد الاتحاد ». وفي النهاية أوضح نوري أنه لا يمكن هدم هذا الاتحاد إلا بالعمل العسكري(١).

وهكذا يتضح أن خطة مواجهة إعلان الوحدة المصرية ـ السورية، قد تحددت قبل إعلانها وهي الاتحاد مع الأردن والسعي لفك ارتباط هذه الوحدة بالقوة العسكرية عند الضرورة.

لقد أثار قيام الجمهورية العربية المتحدة على صعيد الوطن العربي موجة حماس قومي لم يشهد الوطن العربي لها مثيلاً من قبل. هذا الحماس القومي الذي يكاد يكون هياجاً قومياً زاد الأنظمة المرتبطة بالغرب ارتباكاً وذعراً. ومصداق ذلك أن الأوساط الحاكمة في العراق قابلت قيام الجمهورية بهياج شديد، لأن قيام الوحدة قضى على آمال الهاشميين في ضم سوريا إلى العراق، وكرد فعل مباشر على قيام الوحدة كتب فاضل الجمالي سلسلة مقالات في صحيفة (العمل) العراقية، تحت عنوان (اتحاد أم تحد)، أوضح فيه أن الوحدة يجب أن تكون بين بلدين مترابطين جغرافياً واقتصادياً كما هو الحال بين العراق وسوريا، وأن الاتحاد بين مصر وسوريا أمر غير طبيعي ويعتبر تحدي للمصلحة العربية ولطبيعة الأمور السياسية، كما يمثل تحدياً لشعور العراقيين(٢).

واعتبر عبد الإله أن الوحدة التي تحققت بين مصر وسوريا وحدة غير طبيعية، ولن تستمر لأسباب عديدة أهمها السبب الجغرافي، كما أنها تشكل تحدياً للعراق وتهديداً لكيانه، الأمر الذي يوجب على العراقيين تناسي الأحقاد

---

(١) محكمة الشعب، ج٦، ص٢٤٧٣-٢٤٧٤.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١ سوريا، ملف ٥، تقرير السفارة المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية عن رأي فاضل الجمالي في الوحدة المصرية - السورية، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٧.

والخلافات فيما بينهم، والوقوف صفاً واحداً أمام هذا التحدي لوجود العراق[1].

وتوضح وثائق الخارجية المصرية أن الأوساط العراقية استقبلت إعلان الوحدة بوجوم شديد، وأصيب عبد الإله بصدمة شديدة إثر إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، وأن هذه الصدمة أثرت على إحدى عينيه، وأنه من شدة الصدمة أصبح غير قادر على السيطرة على أعصابه، مما قد يدفعه للقيام بأي عمل سياسي جنوني ما لم يمنعه من ذلك الإنجليز والأمريكان[2]. وقد منعت الحكومة العراقية إرسال برقيات التهنئة المرسلة من بعض السياسيين العراقيين إلى دمشق والقاهرة، وحالت دون مظاهرات الأفراح التي قام بها الطلاب، ولم يسمح رئيس مجلس النواب لأعضاء المجلس بإرسال برقيات تأييد لهذا الحدث.

وقد أذاع راديو بغداد يوم ٢٨ فبراير بياناً أوضح فيه أن الوحدة المصرية السورية لا تعدو أن تكون تسلطاً مصرياً على سوريا. وجاء في شهادة الصحفي يونس بحري الذي هرب إلى برلين عام ١٩٤١ إثر فشل حركة رشيد عالي الكيلاني أنه قابل رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي الذي طلب منه العمل في الإذاعة العراقية، وقد كلف بإذاعة الأحاديث الموجهة ضد نظامي الحكم في سوريا ومصر خاصة بعد إقامة الوحدة بينهما[3].

وبدلاً من أن يسارع عبد الإله فيوعز إلى رئيس الوزراء بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، أصر على عدم الاعتراف. وقد وضعت صيغة برقية تضمنت الاعتراف القانوني بالجمهورية المتحدة، إلا أن الوصي رفض

---

(١) عبد الكريم الأزري، المرجع السابق، ص٥٥٠.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٣ بغداد، ملف ٧٥٢/ ٨١/ ٢ سري للغاية، تقرير السفارة المصرية ببغداد عن وقع الاتحاد المصري ـ السوري على عبد الإله، بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٥٨.

(٣) محكمة الشعب، ج٤، ص١٢٦٦.

الموافقة عليها بحجة تغيب الملك خارج بغداد، وبعد يومين أرسل البلاط برقية الملك فيصل التي كانت مجرد شكر على برقية عبد الناصر دون الاعتراف بالجمهورية المتحدة(١).

وقد أبرقت الحكومة العراقية إلى المؤسسات الحكومية كافة قرارها بتأجيل الاعتراف بالدولة الجديدة إلى ما بعد تأليف الاتحاد الهاشمي، وذلك لأسباب التالية:

١ ـ تجنب أن تواجه حكومة الاتحاد الجديدة بقرار سابق من إحدى الحكومتين أو كلتيهما قد لا يتفق مع الموقف الجديد الذي تراه الحكومة الجديدة ضرورياً.

٢ ـ لمعرفة حسن نيات الجمهورية المتحدة تجاه جيرانها.

٣ ـ ضرورة التأكد من سلامة أنابيب البترول العراقية المارة بسوريا(٢).

وفي أعقاب إعلان الاتحاد العربي بين العراق والأردن والذي تناولته الدراسة من قبل، بدأت جولة ثانية من الصراع المصري ـ العراقي، إذ إن التركيب الجديد يعطي الهاشميين بعض المزايا الجغرافية والسياسية. وقد أدى الاتحاد إلى تبدل جذري في سلسلة الأحلاف الدولية في الشرق الأوسط وإلى قيام اتحاد موالٍ للغرب بزعامة نوري السعيد، أنشأ جسراً من حدود لبنان إلى البصرة، مع رئيس موالٍ للغرب في لبنان هو كميل شمعون(٣).

وهكذا قامت على الطريق الاستراتيجي المهم من البحر المتوسط إلى الخليج العربي ثلاث دول متاخمة ومتقاربة، أولها هي العراق المنضم إلى حلف بغداد الذي تدعمه الآن تمام الدعم الولايات المتحدة وبريطانيا، والدولة الثانية

---

(١) نفس المرجع، ص١٢٩٧.

(٢) محكمة الشعب، ج٤، ص١٣٨٤-١٣٨٩.

(٣) ولد كميل شمعون في عام ١٩٠٠، وتولى وزارة الخارجية اللبنانية من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٤، تولى رئاسة الجمهورية اللبنانية من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨، وتولى زعامة حزب الوطنيين الأحرار ابتداء من عام ١٩٥٨.

هي لبنان المنضوي تحت جناح مشروع ايزنهاور، والثالثة الأردن المنضم إلى جناح المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية. وكان هذا النطاق الموالي للغرب، يقع بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، ويفصل بينهما جغرافيا، كما تفصل إسرائيل الممتدة بين المتوسط وخليج العقبة بين مصر والأردن.

وما كادت تنتهي إجراءات استكمال الاتحاد ودولتي الوحدة حتى استعر الصراع بينهما. فبمناسبة زيارة عبد الناصر إلى دمشق، شن هجوماً على حكومتي بغداد وعمان اتهمهما بالخيانة للقضية العربية ومراعاة المصالح الخاصة. ونتيجة لذلك قدم عبد الوهاب مرجان(١) استقالته، وخلفه نوري السعيد. وجاء تولية نوري للحكم أشبه ما يكون بالدعوة إلى التعبئة العامة لمواجهة هجوم عبد الناصر على الاتحاد الهاشمي. وكان موقف نوري السعيد تجاه الوحدة السورية ـ المصرية قد تحدد قبل قيامها (كما أسلفنا من قبل) وهو استخدام القوة عند الضرورة لفك ارتباط مصر مع سوريا.

وفي هذا السياق دعا نوري السعيد في تصريح له إلى صحيفة التايمز اللندنية أثناء زيارته للندن، بصورة غير مباشرة، بريطانيا والولايات المتحدة إلى التدخل العسكري لفصل سوريا عن مصر، والإطاحة بالنظام الحاكم في سوريا، وخلق هلال خصيب في ظل العرش الهاشمي. ولكن دعوته لم تلق استجابة في دوائر لندن السياسية، فعلى الرغم من دعم بريطانيا لنوري السعيد وإدراكها لخطر عبد الناصر، إلا أن التردد كان يسود الإدارة البريطانية، ولم يصل التأييد إلى درجة التشجيع، وكان أقل من الدعوة للعمل الفعال(٢).

---

(١) ولد عبد الوهاب مرجان في مدينة الحلة العراقية في عام ١٩٠٧، وتخرج في كلية الحقوق بغداد سنة ١٩٣٣. انتخب نائباً عن لواء الحلة في مارس ١٩٤٧ وجدد انتخابه في السنة التالية وبعد ذلك في جميع الدورات النيابية المتعاقبة حتى اندلاع ثورة ١٩٥٨. تولى العديد من المناصب الوزارية منذ عام ١٩٤٨. تولى رئاسة الوزراء في ١٥ ديسمبر ١٩٥٧ إلى ٢ مارس ١٩٥٨. وقد سجن إثر ثورة ١٩٥٨ وأفرج عنه بعد فترة وجيزة، وتوفي في بغداد صباح يوم الأحد الموافق ١٥ مارس ١٩٦٤.

(٢) Birdwood, op.cit., p.261.

ويقول أيونيدس (Aeonidis): إن نوري السعيد أراد أن يضع الإدارتين البريطانية والأمريكية أمام الأمر الواقع بإرساله قوات عبر الصحراء إلى الأردن، وأنه اعتزم العمل بجدية أملاً في أن تسارع الإدارتان إلى مساندته عندما تحين ساعة العمل في سوريا(١).

من الواضح أن مقترحات نوري السعيد تلك لم تحظ باهتمام من المسؤولين في واشنطن، للاعتقاد أن سياسة نوري في العراق لم تعد تحظ بدعم من الجيش. وقد تجلى هذا عندما ألح نوري السعيد كثيراً بالطلب من الولايات المتحدة تزويد العراق بعدد من الطائرات لنقل ألفي جندي عراقي عبر تركيا إلى لبنان، الأمر الذي دفع هيرتر (Herter) وكيل وزارة الخارجية إلى الاستفسار من توفيق السويدي حول مدى ثقة الحكومة العراقية بالجيش. كما ذكر جلمن في مذكراته بأنه سأل نوري السعيد في ١٢ يونيو ١٩٥٨، أي قبل وقوع الثورة بيومين، عن ولاء الجيش للحكومة، فأكد نوري أن الجيش يمكن الاعتماد عليه في مساندة العرش والحكومة(٢).

وكان نوري السعيد قد توصل مع الرئيس شمعون إلى قرار يقضي بإرسال قوات عراقية إلى الأردن ومن هناك تزحف على سوريا وتقضي على الوحدة، ثم تسحق الثورة الشعبية في لبنان(٣). ولكن هذا القرار الذي اتخذ بصورة سرية

(١) أيونيدس، المرجع السابق، ص٢٨٧-٢٨٩.

(٢) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بغداد، مكتبة التحرير، ١٩٨٤، ص٢٦٢.

(٣) لقد بدأت الثورة الشعبية في لبنان بصورة خفية منذ العدوان الثلاثي على مصر حيث طالب الوطنيون بأن يقطع لبنان علاقاته مع بريطانيا وفرنسا، ولكن السلطة المتمثلة برئيس الجمهورية كميل شمعون عارضت بقوة اتخاذ مثل هذه الخطوه، وقبل أن تنتهي مدة رئاسة شمعون أخذ أنصاره يدعون إلى تعديل الدستور بشكل يسمح بتجديد رئاسته، ووقفت القوى الوطنية ضد هذا التعديل واشتدت المنافسة بينهما إلى حد الاقتتال والحرب الأهلية. واتهم شمعون الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل وتشجيع الثوار. وكان نوري السعيد موالياً لشمعون، حيث أرسل كميات من الأسلحة العراقية إلى لبنان لدعم شمعون. لمزيد من الإطلاع انظر: أكرم محمد عدوان، تطور العلاقات السورية ـ اللبنانية ١٩٥٨-١٩٧٦، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٩١، ص٧٦-٩٤.

لم يجد طريقه إلى التحقيق، حيث إن القوات العراقية التي تقرر إرسالها إلى الأردن احتلت المراكز الأساسية في بغداد فجر الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨، وأعلنت نهاية النظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري بعد القضاء على نوري السعيد وجميع أفراد الأسرة المالكة في العراق.

إن دراسة الصراع المصري ـ العراقي لا بد أن تصطدم بسؤال يطرح نفسه وبقوة، وهو في نفس الوقت يحتاج إلى دراسة مستفيضة من الباحثين في مجال التاريخ، والسؤال هو: هل كانت الثورة العراقية عام ١٩٥٨ جزءًا من الصراع المصري ـ العراقي؟ أو بمعنى آخر: هل كان لمصر دور في قيام الثورة العراقية التي قامت ضد النظام الملكي والتي قضت على حياة نوري السعيد؟

إن أول اتصال جرى بين الضباط الأحرار في العراق وعبد الناصر كان بواسطة جمال حماد الملحق العسكري المصري في العراق الذي عينته ثورة ١٩٥٢ هناك. ويتحدث جمال حماد عن تفصيلات لقاءاته مع كل من إسماعيل عارف ورفعت الحاج سري(١) في سبتمبر ١٩٥٣، وكيفية الاتصالات التي جرت والتي بقيت سراً في صدره دون أن يعرف بها أحد سوى الرئيس جمال عبد الناصر. ولكن أهم ما ذكره جمال حماد هو أن تعليمات عبد الناصر نصت بعد أن تأكد من هوية هؤلاء الضباط، أن يعود إليهم جمال حماد ويتصل بهم سراً ويخبرهم بأن مصر تدعمهم تماماً ولكنها لن تتدخل إطلاقاً في نشاطها وتنظيماتهم واستعدادتهم للثورة، وعند إعلانها ستكون كل إمكانات مصر المستطاعة تحت تصرفهم، وذلك خوفاً من انكشاف هذه الاتصالات عن طريق المخابرات الغربية والعراقية.

ويضيف حماد أنه قد أبلغ إسماعيل عارف بتعليمات عبد الناصر، وأنه

---

(١) يعتبر الرائد رفعت الحاج سري أول من دعا إلى تكوين الخلايا السرية للضباط الأحرار في العراق، وذلك عندما بدأ في مفاتحة الضباط الذين يثق بهم ويدعوهم للانضمام إلى الخلايا التي تقرر تشكيلها لتأخذ على عاتقها عملية التغيير التي يصبو إليها الشعب عن طريق ثورة يقوم بها الجيش.

منذ ذلك التاريخ انقطعت اتصالاته بالضباط الأحرار تنفيذاً لتعليمات عبد الناصر، كما أن الرئيس عبد الناصر بعد تأكده من إخطار توجيهاته إلى الضباط الأحرار في العراق قام بتعيين ملحقاً خاصاً للعراق وهو المقدم (كمال المناوي)، الذي كلف بواجبِ الاتصال بالضباط الأحرار العراقيين(١).

وأكد إسماعيل العارف(٢) هذه الواقعة، بقوله: «تم أول اتصال لحركة الضباط الأحرار مع الثورة المصرية سنة ١٩٥٣ في تدريبات سارية الجبل التي جرى تنفيذها في منطقة رواندوز، حيث كان يمثل مصر ضباط من بينهم العقيد جمال حماد الملحق العسكري المصري في سوريا والعراق. وقد عرض علي أن تقدم الحكومة المصرية كل المساعدات للقيام بحركة ثورية في العراق»(٣).

ونتيجة للاتصالات السابقة قامت المخابرات العامة المصرية بناءً على أوامر عبد الناصر بإرسال فتحي الديب أحد كبار ضباطها إلى العراق للاستطلاع ودراسة الأوضاع هناك. وأثناء وجود الديب في بغداد اتصل به رفعت الحاج سري والذي حمل الديب رسالة شخصية إلى عبد الناصر طالباً منه إبلاغه بأنه مع بعض رفاقه قد بدأوا في تنظيم العناصر الوطنية المخلصة من الضباط ليجمعهم تنظيم مماثل لتنظيم الضباط الأحرار بمصر(٤).

وعندما عاد فتحي الديب إلى القاهرة كتب تقريراً رفع للرئيس عبد الناصر، أشار فيه إلى الاتصال الذي تم مع رفعت الحاج سري، ورغبة الضباط الأحرار في العراق في وجود حلقة اتصال سرية تربطهم بالرئيس عبد الناصر.

---

(١) خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير: عبد الكريم قاسم، ج٦، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٩، ص١٣٤.

(٢) كان ضابطاً في الجيش العراقي برتبة مقدم، انضم لتنظيم الضباط الأحرار منذ تكوينه على يد الرائد رفعت الحاج سري. وبعد انكشاف أمر التنظيم عام ١٩٥٦ نقل من منصبه حيث عين ملحقاً عسكرياً في واشنطن، ثم عاد إلى العراق بعد قيام ثورة ١٩٥٨.

(٣) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، ط١، لندن، ١٩٨٦، ص٨٠.

(٤) فتحي الديب، المرجع السابق، ص٩٨.

وأضاف الديب في تقريره إلى أن تنظيم الضباط الأحرار العراقي جاد في التحرك على طريق الثورة. وفي نهاية تقريره أوضح الديب أنه نظراً لافتقاد الضباط الأحرار في العراق الثقة في أعضاء السفارة المصرية في بغداد فإنه يرجو تعيين ملحق عسكري على مستوى من الإخلاص والوعي ليكتسب ثقة الجميع، ومن ثم يكون حلقة الاتصال بتنظيم الضباط الأحرار العراقي. وبالفعل تم تعين كمال المناوي ملحقاً عسكرياً في بغداد وكان حلقة الاتصال بين عبد الناصر والضباط الأحرار في العراق[١].

نستنتج من ذلك بأن هناك ثمة تدخلات مصرية واضحة بالشؤون الداخلية العراقية ليس بعد انبثاق حلف بغداد، أو بعد العدوان الثلاثي على مصر، بل إن تاريخ ذلك يمتد إلى عام ١٩٥٣، بعد أن سيطر عبد الناصر على كامل السلطة في مصر. وإذا صدق ما رواه لنا جمال حماد وإسماعيل العارف وفتحي الديب عن دور مصر المبكر وعناية عبد الناصر بموضوع العراق، فإن ذلك يعتبر حدثاً تاريخياً له مقارنة بما جري لاحقاً بين مصر والبلدان العربية الأخرى. . . وإن العراق كان على قائمة المتغيرات الإقليمية منذ مطلع عقد الخمسينيات من القرن العشرين[٢].

بعد قيام حلف بغداد ازدادت رغبة القيادة المصرية في تغيير الأوضاع في العرق. ولتنفيذ ذلك قامت المخابرات المصرية بالسير في اتجاهين، الاتجاه الأول عن طريق المخابرات السورية بعد التنسيق بينها وبين المخابرات المصرية خاصة بعد عدوان ١٩٥٦. أما الاتجاه الثاني فكان الاتصال المباشر بقيادات الضباط الأحرار العراقيين بواسطة الملحق العسكري المصري في بغداد والسفارة المصرية.

قام عبد الحميد السراج[٣] بالاتصال (بعبد الكريم قاسم) بترتيب من

---

(١) فتحي الديب، المرجع السابق، ص١٠٢-١٠٣.

(٢) سيار الجميل، تفكيك هيكل: مكاشفات نقدية في إشكاليات محمد حسنين هيكل، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص٤١٥.

(٣) رئيس المخابرات العسكرية السورية من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ ثم عين وزير داخلية الإقليم =

المخابرات السورية أثناء العدوان الثلاثي على مصر عندما كان قاسم قائداً للواء التاسع عشر الموجود في منطقة المفرق الأردنية. ولقد أوضح عبد الكريم قاسم للسراج أنه سوف يقوم بحركة ضد الوضع في العراق لتخليص البلاد من سياسة العهد الملكي، وكان حاضراً في هذه المحادثات العقيد عبد السلام عارف.

وفي شهادته على الاتصالات السورية ـ المصرية بعبد الكريم قاسم، يقول عفيف البزري: «فهيأت في أواخر شهر نوفمبر لقاءً سورياً ـ عراقياً قرب مطار المفرق وكنت أنا في اللقاء من الجانب السوري، ورئيس الأركان توفيق نظام، وأمين النفوري، وعبد الحميد السراج. وكان من الجانب العراقي العميد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف. وبعد أخذ ورد طويلين أفضى إلينا عبد الكريم قاسم سراً خطيراً يتلخص في أن هناك منظمة واسعة جداً من الضباط العراقيين. . . وقد شرح لنا خطة المنظمة للوصول إلى هدفها وهو القضاء على الحكم الملكي»[١].

ويستطرد البزري في مكان آخر من شهادته فيقول: «ولقد عرفت بعد قيام الوحدة مع مصر أن عبد الناصر كان يستخدم السراج لمعرفة التطورات في العراق، فبلغني في أوائل يوليو ١٩٥٨ أن رئيس المخابرات المصرية كمال رفعت جمع بعض اللاجئين العرب في دمشق وقال لهم أن يكونوا على استعداد لأن أحداثاً خطيرة ستقع عما قريب في المفرق»[٢].

أما بالنسبة للاتجاه الثاني فلقد استمر الاتصال بين قيادة التنظيم العسكري السري بالعراق والقيادة المصرية يتدعم يوماً بعد يوم في إطار من السرية الدقيقة

= السوري في الجمهورية العربية المتحدة، ثم نائباً لرئيس الجمهورية المتحدة عام ١٩٦١. واعتقل في أكتوبر ١٩٦١ بعد انفصال سوريا عن الوحدة، ويعيش في المنفى في مصر منذ عام ١٩٦٢.

(١) جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق، ط١، بغداد، المكتبة الشرقية، ١٩٩٠، ص٨٨.

(٢) عفيف البزري، الناصرية في حملة الاستعمار الحديث، ط١، دمشق، دار الشروق، ١٩٦٢، ص٣٣٥-٣٤٠

المؤمنة. وعندما أصبح عبد الكريم قاسم رئيساً للجنة العليا للضباط الأحرار في العراق أرسل السيد رشيد مطلق في يوليو ١٩٥٧ للاتصال بالسيد حسين جميل حيث كلفه بالسفر إلى القاهرة للاتصال بعبد الناصر والاستفسار منه عن موقفه من تنظيم الضباط الأحرار وعن الثورة التي يسعى إلى تفجيرها وكذلك على المساعدة والعون في حالة حدوث الثورة.

وبالفعل اتصل حسين جميل وأخبر الرئيس عبد الناصر بما طلب منه، فكان جواب عبد الناصر بأنه سوف يقدم للثورة كل عون ومساعدة تحتاج إليها إذا نجحت، أما إذا فشلت فإنه سوف يمنح القائمين بها حق اللجوء السياسي. كما تم إبلاغ عبد الناصر عن نية القائمين بالحركة بتصفية الثلاثة الكبار (الملك وعبد الإله ونوري السعيد) وهل يعتقد عبد الناصر بأن الغرب سوف يتدخل لقمع الثورة والانتقام لمقتل الثلاثة الكبار؟ فكان جواب عبد الناصر أن مصالح الغرب في العراق أهم من مقتل الثلاثة الكبار، ولذلك سوف لا يتدخلون لصالح الثلاثة[١].

وتوضح وثائق الخارجية المصرية الدور الذي كانت تقوم به السفارة المصرية في الاتصال بالضباط الأحرار العراقيين ففي برقية للسفارة إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن محاولة عبد الإله القيام بعمل لقلب نظام الحكم في سوريا، أوضح السفير ما يلي: «إن القيادة العراقية على يقين من أن الوحدات العسكرية التي يجري التفكير في إرسالها لحدود سوريا سوف تنضم وقت الضرورة للجيش السوري وتقف صفاً واحداً ضد مؤامرة الاستعمار». وأهم ما في هذه المذكرة ما ذكره السفير، قائلاً: «ولقد تأكدت بنفسي من وجود هذه الروح في كثير من الضباط الأحرار وبعقدهم النية على ذلك»[٢].

واستمرت الاتصالات بين القيادة المصرية والضباط الأحرار في العراق،

---

(١) ليث الزبيدي، المرجع السابق، ص١٤٨.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ٤ بغداد، ملف ٧٥٢/ ٨١/ ٢، تقرير السفارة المصرية ببغداد إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٥٧.

حيث كلفت اللجنة العليا للضباط الأحرار محمد صديق شنشل أمين حزب الاستقلال بالاتصال بالرئيس عبد الناصر. وبالفعل سافر شنشل إلى القاهرة في ١٢ فبراير ١٩٥٨ واتصل بالرئيس عبد الناصر، حيث أوضح عبد الناصر أن الجمهورية العربية المتحدة سوف تضع كل إمكاناتها تحت تصرف الثورة العراقية[١].

وعندما قامت الثورة في العراق (١٤ يوليو ١٩٥٨) تلقى عبد الناصر، والذي كان في زيارة رسمية ليوغوسلافيا النبأ بسرور وسعادة كبيرين، إلا أن شغله الشاغل كان مركزاً على أهمية التوصل إلى أسلوب معالجة الموقف بالحكمة لتأمين الاستقرار والاستمرار لثورة العراق، وبناءً على ذلك اتخذ عبد الناصر الإجراءات التالية[٢]:

١ ـ أصدر تعليماته لوضع القوات المسلحة بالجمهورية العربية المتحدة في حالة الاستعداد القصوى.

٢ ـ أرسل توجيهاته لإبلاغ قادة الثورة العراقية بتهانيه باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة، وبوقوف الجمهورية العربية المتحدة إلى جانبهم، مع الاستعداد الفوري لأي مطلب يرون أنهم في حاجة إليه لتأمين الثورة. كما أرسلت لهم الأسلحة والذخيرة والطائرات التي طلبوها لتأمين الثورة.

ثانياً: العداء الهاشمي ـ السعودي

المرحلة الأولى ١٩٢١ ـ ١٩٤١

اتسمت العلاقات العراقية ـ السعودية منذ تأسيس الحكومة العراقية وتتويج فيصل ملكاً على العراق بالعداء الشديد. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تدهور العلاقات الحجازية ـ النجدية (الهاشمية ـ الوهابية) فكان طبيعياً أن يبادل

(١) ليث الزبيدي، المرجع السابق، ص١٤٩.

(٢) فتحي الديب، المرجع السابق، ص٣٠٢.

الملك فيصل بن سعود العداء الذي كان والده الشريف حسين يبادله لابن سعود. ومن جهته كان ابن سعود يعتقد أن العراق الذي يرأسه فيصل لا بد وأن يكون معادياً له لأن النزاع بينه وبين الشريف حسين قد يؤدي إلى التشاحن بينه وبين العراق لوجود فيصل ملكاً فيه[١].

إن وجود فيصل في العراق من ناحية بالإضافة إلى الدعاية التي راحت تنتشر هنا وهناك ضد الوهابيين من ناحية ثانية جعل الشعور العام في العراق معادياً لابن سعود، وأصبحت العشائر العراقية مهددة بغزوات العشائر السعودية[٢].

ولقد قدر لنوري السعيد أن يلعب دوراً متميزاً في الوقائع المرتبطة بهجمات الأخوان على المناطق الجنوبية والغربية من العراق. ففي مارس عام ١٩٢٢، عندما هاجم الأخوان منطقة أبي غار، جنوب المنتفك (ذي قار)، وأوقعوا خسائر بأهلها، الأمر الذي أثار الرأي العام، لجأت الحكومة إلى اتخاذ تدابير معينة للحيلولة دون تكرار ما وقع، كان أهمها تأليف لجنة خاصة أرسلت إلى المنطقة لتقصي أسباب غارة الإخوان. وكان نوري السعيد أبرز أعضاء اللجنة، إذ مثل وزارة الداخلية فيها بصفته مديراً عاماً للشرطة، واشترك معه عضوان آخران هما المفتش داود الحيدري الذي مثل وزارة العدلية، والعقيد الحاج رمضان الذي مثل وزارة الدفاع[٣].

وتوصلت اللجنة إلى استنتاج بأن السبب الرئيسي لوقوع هذه الهجمات يكمن في أن الحكومة لم تتخذ التدابير الضرورية لحماية عشائر المنطقة، كما حددت اللجنة الإجراءات التي يجب اتخاذها لوضع حد لغارات الإخوان، فأوصت بعقد اتفاق رسمي مع حكومة نجد، وتكوين قوة يعهد إليها حماية العشائر.

---

(١) السويدي، مذكرات، ص١٢٢.
(٢) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦، ص٢٤٠.
(٣) النصيري، المرجع السابق، ص١٣٤.

بعد انتهاء أعمال اللجنة وفي مقابلة له مع جريدة (العراق)، انتقد نوري السعيد ما وصفه عدم ميل كبار الموظفين لتوسيع المؤسسات العسكرية من أجل الدفاع عن حدود القطر، بحجة أن مالية الدولة لا تساعد على توسيع هذه المؤسسات. وفي معرض تفسيره لمثل هذا التبرير أكد نوري السعيد: «بأن صرف الأموال على الجيش للدفاع عن استقلال البلاد، وحماية حدودها. . . هو الأفضل من صرفها في سبيل غيرها من المشروعات التي لا تذكر بجانب هذا المشروع الذي تتوقف عليه حماية القطر من أي اعتداء، كإنشاء المستشفيات والمحاكم والأشغال وغيرها. . . »[١].

أثار حديث نوري، وأسلوبه البريطانيين، فاستنكره المعتمد البريطاني السامي برسي كوكس Brssey Cocks، واعتبره خرقاً خطيراً للآداب الرسمية، ودعا مجلس الوزارة إلى وضع قوانين تمنع حدوث مثل ذلك في المستقبل. لقد اقتضت المصلحة البريطانية استمرار العداء السعودي ـ العراقي لخدمة مصالحها، إذا ينصرف كل منهم إلى تفجير طاقاته وشغل وقته في تدبير المؤامرات ضد الآخر وفي نفس الوقت يحرص على توطيد علاقاته مع بريطانيا لتكون حليفته ضد عدوه اللدود. يضاف إلى ذلك أن بقاء العداء مستحكماً بين العراق والسعودية يتيح لبريطانيا فرصة استغلال ذلك العداء للضغط على العراق لتسوية مشكلاته مع بريطانيا[٢].

وإزاء الموقف البريطاني واستمرار خطر الإخوان، تقرر عقد مؤتمر شعبي في كربلاء يوم ٩ أبريل عام ١٩٢٢ لدراسة الإجراءات الكفيلة لضمان الحماية الكافية للمواطنين. وكما يؤكد تقرير المخابرات البريطانية المؤرخ في ١٥ أبريل ١٩٢٢ أن نوري السعيد سافر متنكراً إلى كربلاء بتوجيه من الملك فيصل، واتصل برؤساء العشائر سراً، وحثهم على الوقوف بوجه هجمات الإخوان،

---

(١) جريدة العراق، بغداد، ١٩٢٢/٣/٣٠.

(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص١٥٠.

وتأييد سياسة الملك، وهما النقطتان اللتان تحولتا إلى مبدأين من المبادئ الثلاثة التي أقرها المؤتمرون في كربلاء[1].

بالإضافة إلى ما سبق فقد اشترك نوري السعيد في عدد من اللجان التي شكلتها الحكومة العراقية لدراسة هجمات الإخوان المتكررة. ففي أغسطس ١٩٢٣ عين عضواً في اللجنة التي أقر مجلس الوزراء تشكيلها لدراسة السبل الكفيلة بمنع تكرار تلك الهجمات، وشاركه في عضويتها عبد المحسن السعدون[2]، الذي كان رئيساً للوزراء، وناجي السويدي الذي كان وزيراً للعدلية. وفي ٩ فبراير عام ١٩٢٥ أصبح عضواً مرة أخرى في اللجنة التي شكلت للغرض نفسه، والتي ضمت، فضلاً عنه، ياسين الهاشمي، وعدداً من المسؤولين البريطانيين، ومنهم كورنواليس مستشار وزارة الداخلية.

وفي كل هذه اللجان، وغيرها، كان لنوري السعيد حضور دائم، كان يقترح تأليف (قوة هجانة) اعتقد أنها تفي بالغرض المطلوب لحماية العشائر، وأخرى كان يرى من الضروري تعيين نقاط معينة على الحدود، وتأليف لجنة لدراسة ذلك، شرط أن تراعي مواقع الآبار والمراعي، وطبيعة الأرض. وفي كل الأحوال كان نوري مع استخدام القوة من أجل ردع الإخوان. فعندما قام الإخوان في نوفمبر ١٩٢٧ بمهاجمة مخفر (البصية)[3] الواقع على بعد ١٢٥ كيلو متراً عن خط الحدود بين العراق ونجد[4]، دعا نوري السعيد مجلس

---

(١) أما المبدأ الثالث فقد كان بخصوص طلب تعويضات المنهوبات، وديات القتلى.

(٢) ولد عبد المحسن السعدون في الناصرية عام ١٨٧٩، والتحق بالجيش العثماني حيث عين مرافقاً للسلطان عبد الحميد، وفي عام ١٩٠٥ منحه السلطان عبد الحميد رتبة مقدم. وعين وزيراً للعدلية في وزارة طالب النقيب الثانية فوزيراً للداخلية في الوزارة النقيبية الثالثة. تولى السعدون رئاسة الوزارة العراقية من ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٣. ألف وزارته الثانية في ٢٦ يونيه ١٩٢٥ إلى ١١ نوفمبر ١٩٢٦. ألف وزارته الثالثة من ١٤ يناير ١٩٢٨ إلى ٢٨ أبريل ١٩٢٩. ألف وزارته الرابعة في ١٩ سبتمبر ١٩٢٩ حتى انتحاره في بغداد في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩.

(٣) جريدة العالم العربي، عدد ١٤٦٨، ١٩٢٨/١٢/٢٢.

(٤) عقد في ديسمبر ١٩٢٢ مؤتمر العقير وفي هذا المؤتمر تم ترسيم الحدود العراقية ـ النجدية، =

الوزراء إلى إرسال قوة سيارة، فضل أن تكون مدرعة، وتبقى في المنطقة لمنع وقوع هجمات أخرى. وطالب أيضاً بتأليف قوة من العشائر، تدعمها سيارات مدرعة، وطائرات لرد اعتداء الإخوان المكرر.

في الأول من يناير ١٩٢٨ قدم نوري اقتراحاً طالب فيه أن يقوم الجيش العراقي باحتلال منطقة الرخيمية الواقعة في الجانب الآخر من الحدود، والاحتفاظ بها لحين استتباب الأمن في الصحراء، الأمر الذي وافق عليه مجلس الوزراء، وعارضه الملك فيصل خوفاً من أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة وتعقيدها[١].

إلا أن فيصل لم يعترض على إرسال قوة عسكرية إلى المنطقة (الشبيجة) الغربية من الحدود في مارس ١٩٢٧، وهذا الإجراء أيده البريطانيون باعتباره ضرورياً للحصول على المعلومات التي تنذر بالغزو، كما أن تلك القوة سوف تضاف إلى المخافر الموجودة في منطقة البصية والسلمان أما نوري فقد انتقد تأسيس هذه القوة التي اعتبرها غير ضرورية ما دامت العشائر العراقية القاطنة في هذه المنطقة من الصحراء تنسحب كعادتها إلى نهر الفرات، واعتبر أن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مخفري البصية والسلمان غير مهمة أيضاً. وأصر نوري من جديد على موقفه السابق الذي يرى أن الحل السليم لردع الإخوان، ومنع تكرار هجماتهم هي المقابلة بالمثل. وطلب الحصول على موافقة الحكومة البريطانية بهذا الخصوص باعتبارها مسؤولة، بالاشتراك مع الحكومة العراقية، في الدفاع عن أمن البلاد ولكن مقترحات نوري لم تجد تجاوباً من جانب السلطات البريطانية.

وعندما ازدادت هجمات الإخوان على المخافر العراقية شدة، بدأت

= بالإضافة إلى توقيع بروتوكولين تم فيهما الاتفاق على تخطيط الحدود بين العراق ونجد، وإعطاء العشائر حرية تقرير مصيرها بالانحياز لأي البلدين. لمزيد من الاطلاع انظر : حافظ وهبه، خمسون عاماً في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٥٦، ص١١٨.

(١) النصيري، المرجع السابق، ص١٣٨.

الحكومة البريطانية (بعد أن وقعت معاهدة عام ١٩٢٧) تفكر بجدية في تسوية مشكلات الحدود العراقية ـ السعودية، فاقترحت عقد مؤتمر في جدة، وقد تقرر عقد المؤتمر في الأسبوع الأول من مايو ١٩٢٨ ووافق ابن سعود على ذلك[١].

انعقد مؤتمر جدة على دورتين: الأولى في الفترة ما بين (٨ ـ ٢٠) مايو ١٩٢٨. ودار البحث فيها حول نقط الخلاف الأساسية وهي (بناء المخافر على الحدود) وقد فشل الطرفان في الوصول إلى اتفاق لاختلافهم في تفسير عبارة (جوار الحدود) الواردة في المادة الثالثة من بروتوكول العقير وتأجلت جلسات المؤتمر بسبب موسم الحج دون الوصول إلى أي نتيجة. وعاد المؤتمر فاستأنف جلسات دورته الثانية فيما بين (٢ ـ ٢٩ أغسطس ١٩٢٨) حيث مثل العراق في هذه الجولة توفيق السويدي وزير المعارف يساعده العقيد بهاء الدين نوري نائباً عن نوري السعيد وزير الدفاع. ورغم تساهل الوفد العراقي فإن العاهل السعودي لم يتنازل عن وجهة نظره في قضية المخافر فأعلن رئيس الوزراء العراقي في ١٩ أغسطس ١٩٢٨ عن فشل المفاوضات في جدة[٢].

ولقد حملت جريدة (أم القرى) (لسان حال ابن سعود) وزير الدفاع نوري السعيد مسؤولية فشل مؤتمر جدة، حيث راح يهدد السعودية، وقد ختمت الجريدة كلمتها قائلة: «فليكن معالي الوزير على ثقة بأن اعتصامه بقوة الطيران لا تشرفه، ولا تشرف من يقف وراءه ممن في العراق وإنما يزيدهم وهناً على وهن، ولا هو بمخيفنا ولا بمرعبنا»[٣].

وفي ١٨ سبتمبر عام ١٩٢٨ طلب نوري السعيد إيضاحاً لما حققته الحكومة بصدد هجمات الإخوان، وعن موقفها تجاه مجلس النواب الذي تعهدت له على لسان رئيس الوزراء باتخاذ كل التِدابير لحماية البلاد، وأكد

---

(١) حافظ وهبه، المرجع السابق، ص٢٨٥.

(٢) جريدة النهضة العراقية، العدد ١٧١، ١٢/٨/١٩٢٨.

(٣) جريدة العالم العربي، عدد ١٣٥٤، ١١/٨/١٩٢٨. نقلاً عن جريدة أم القرى.

ضرورة أن تكون الحكومة بمستوى المسؤولية الملقاه على عاتقها في هذا المجال. وكان ذلك رداً منه، بصفته وزيراً للدفاع، على ما تعرض له الجيش من نقد في مجلس النواب الذي أدانه لكونه لم يقف يوماً بوجه غارات الإخوان المتكررة[١].

وعندما وصلت في مطلع يناير ١٩٢٩أنباء عن تحركات جديدة للإخوان، أجرى نوري السعيد الاستعدادات اللازمة لمواجهة الموقف، فعزم على إرسال الفوج الرابع إلى كربلاء لهذا الغرض، وطلب من مجلس الوزراء الموافقة على صرف المبالغ اللازمة لتنفيذ ذلك ولكن طرأ في تلك الفترة تغيير مفاجئ على وضعية الإخوان، إذ تمرد قائدهم فيصل الدويش على حكومة نجد لأسباب مختلفة[٢]. وإثر هزيمته أمام قوات حكومة نجد كتب إلى الملك فيصل يطلب اللجوء، مع أتباعه إلى العراق، الأمر الذي رفضه الملك فيصل رغبةً منه في تحسين العلاقات مع حكومة نجد.

وقد دعا نوري السعيد الحكومة إلى استغلال مسألة الدويش لتسوية الأمور بصورة نهائية مع حكومة نجد، واقترح عدم اللجوء إلى أي عمل من شأنه إثارة نوايا عدائية ضد الدويش، من الممكن أن تكون نتائجه سلبية على البلاد لذا أكد ضرورة تبني سياسة تجاه العشائر الحدودية وذلك على غرار ما تفعله الحكومة البريطانية تجاه العشائر القوية على حدود الهند. إلا أن جماعة الدويش رضخت في مطلع عام ١٩٣٠ بعد تطويقها من قبل حكومة نجد، فاضطرت إلى الاستسلام لها[٣].

بعد القضاء على تمرد الإخوان رأت الحكومة البريطانية أن عليها أن تزيل الخلافات العراقية ـ السعودية ولذلك فلقد قامت بالاتصال بكل من العاهلين

(١) النصيري، المرجع السابق، ص١٤٢.

(٢) عبد العزيز بن عبد المحسن التويجري، لسراة الليل هتف الصباح : الملك عبد العزيز (دراسة وثائقية)، ط٣، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨، ص٢٠٢-٢٠٤.

(٣) نفس المرجع، ص٢١٠.

السعودي والعراقي من أجل عقد اجتماع لبحث المسائل المعلقة بين الجانبين. وبالفعل نجحت بريطانيا في أن يجتمع ابن سعود وفيصل على ظهر المدمرة الحربية (لوبن) في فبراير ١٩٣٠[١].

واستمرت الاجتماعات يومي ٢٢، ٢٣ فبراير، تم خلالها الاتفاق على عقد معاهدة حسن الجوار بين العراق ونجد، كما اتفقا على قضية المنهوبات والمخافر. وفي ٦ مارس حضر وفد نجدي لبغداد للتفاوض في أسس المعاهدة حيث تم الاتفاق عليها في ٩ مارس، إلا أن التوقيع عليها تم في أبريل ١٩٣١ بعد أن خلف نوري السعيد وزارة ناجي السويدي. فقد سافر نوري السعيد إلى مكة وتبادل هناك التوقيع على:

١ ـ معاهدة صداقة وحسن الجوار.

٢ ـ بروتوكول تحكيم.

٣ ـ اتفاقية تسليم المجرمين.

وقد تألفت معاهدة الصداقة من ست عشرة مادة تضمنت قيام سلم دائم وصداقة وطيدة وحل جميع الخلافات بالطرق السلمية مع تبادل التمثيل السياسي، والعمل على منع العدوان أو تشجيعه عبر الحدود. أما بروتوكول التحكيم فهدفه النظر في القضايا المختلف عليها بين الطرفين على أنواعها مع التعهد تعاهداً قطعياً بقبول وتنفيذ قرار المحكمة الذي يصدر بالأكثرية. في حين تعهد الطرفان (في اتفاقية تسليم المجرمين) بتسليم المجرمين المحددين في المادة الثالثة من المعاهدة في جرائم قطع الطرق ـ السرقة ـ السلب والنهب ـ القتل، ومدتها ثلاث سنوات تجدد تلقائياً إذا لم يبد أحد الطرفين رغبته في إبدالها أو تعديلها، مع استثناء المجرمين السياسيين (ولا يعتبر جرماً سياسياً كل قيام ضد شخص أحد صاحبي الجلالة أو ضد شخص من أحد أفراد عائلتيهما)[٢].

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، ص٢٨٩.

(٢) صدى العهد، عدد ٢١٧، ٣/٥/١٩٣١.

وفي تعليق لنوري السعيد إثر توقيعه المعاهدة في مكة لمراسل جريدة المقطم في بغداد قال: «لقد أزالت معاهدة مكة جميع آثار الجفاء الماضي ورحبت سياسة البلدين في مجرى قومي سيكون من بواعث إعلاء الأمة العربية، وتوحيد كلمتها ودنوها من أمانيها. وهذه المعاهدة التي وثقت الصلات السياسية بين المملكتين قد فتحت سبل التعاون المشترك لا في تلك الناحية وحدها، بل في النواحي الأخرى والاقتصادية»[١].

وهكذا سوت المشاكل المتعلقة بهجمات الإخوان نهائياً، الموضوع الذي أولاه نوري السعيد اهتماماً استثنائياً رغم أن المشكلة ذاتها كانت من اختصاص وزارة الداخلية في الأحوال الاعتبارية، ولم تخص وزارة الدفاع والجيش إلا في الحالات الاستثنائية. إلا أن نوري اعتبر الأمر ذا آثار سياسية، إذ توقع أن تؤدي هجمات الإخوان إلى زعزعة موقع حكومة فيصل وتقلل من هيبتها أمام الرأي العام.

لم تشهد الفترة التي أعقبت استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم تطوراً جديداً في العلاقات العراقية السعودية. فقد بقيت معاهدة الصداقة وحسن الجوار (المرفقة في ٧ أبريل ١٩٣١) محوراً لعلاقات البلدين. فلما توفي فيصل الأول سنة ١٩٣٣ والذي كان يمثل وبخاصة في محاولاته لضم سوريا أو لاتحادها مع العراق خطراً على السعوديين (كما يقول الملك عبد العزيز نفسه)[٢]. اعتقد الساسة العراقيون الذين لم يكونوا يشاركون الهاشميين أطماعهم في الحجاز وأحقادهم على ابن سعود، اعتقدوا أن الفرصة مناسبة لفتح صفحة جديدة في العلاقات العراقية ـ السعودية.

وتمشياً مع هذا الاتجاه نجد أن الملك غازي يهنئ ابن سعود على توقيعه اتفاقية الطائف مع اليمن سنة ١٩٣٤ فيرد عليه الملك السعودي قائلاً: «إن هذه

(١) نفس المصدر، عدد ٢٩٦، ١٩٣١/٨/١٦.
(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٣٦٦.

الصداقة وهذا الإخاء كانا وسيكونان دوماً الهدف الذي سوف نسعى لتحقيقه بين جميع العرب، ومن أجل مصالح دينهم أولاً، ومن أجل رفاهيتهم المشتركة أخيراً، وسيكون هذا الهدف هدفنا. وآمل أن تقوم جلالتك مع سائر زعماء العرب بدعمي لتحقيقه »[1].

وفي نفس الوقت فإن رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي بادر بالاتصال مع الوزير السعودي في لندن الشيخ حافظ وهبة معرباً له عن رغبته في عقد (معاهدة أخوّة) بين العراق والسعودية على أن تنضم إليها اليمن فيما بعد، فرحب الوزير السعودي بالفكرة مما دفعه إلى زيارة بغداد حيث التقى بكل من وزير الخارجية نوري السعيد، وعلي جودت حيث اتفق الطرفان على أسس المعاهدة الجديدة وعندما عاد الشيخ حافظ وهبة إلى الرياض بعث رسالة إلى علي جودت يخبره فيها بأن الملك عبد العزيز وافق على الأسس التي اتفق عليها الطرفان في بغداد، وأن التفاصيل الكاملة بشأن المعاهدة قد أرسلت إلى نوري السعيد، وأن شهر مارس القادم سوف يشهد توقيع هذه المعاهدة[2].

إلا أن الوزارة الأيوبية استقالت في مارس ١٩٣٥ ولذا لم تشهد ميلاد المشروع الذي وضعته، فلما جاءت وزارة ياسين الهاشمي (١٤ مارس ١٩٣٥ ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦) واصلت ما بدأته الوزارة الأيوبية خاصة وأن وزير خارجيتها نوري السعيد كان على اطلاع كامل بمساعي الوزارة الأيوبية في هذا الشأن.

وفي الثاني من أبريل ١٩٣٦ أذيع من بغداد ومكة بلاغاً مشتركاً معلناً التوقيع على معاهدة أخوة عربية وصداقة إسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية على أسس مبدأ التعاون بين الدولتين العربيتين وعلى حل الخلافات وفقاً للمبادئ المقررة بين الأمم، ويضمن هذا التحالف انضمام

(١) طربين، المرجع السابق، ص١٠٤.
(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص٣١-٣٢.

الممالك العربية المستقلة متى شاءت، وتنشر نصوص التحالف يوم الاثنين الموافق ٦ أبريل ١٩٣٦[(١)].

وعندما جاءت وزارة حكمت سليمان إلى الحكم بعد الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي، فأرادت الحكومة السليمانية أن تبعث الدفء والحرارة بعلاقاتها العربية وخاصةً مع السعودية، فوجهت الدعوة إلى الأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية لزيارة بغداد. ولا يستبعد أن تكون تلك الدعوة وقبولها بوحي من الحكومة البريطانية التي كانت حريصة على توثيق العلاقات بين البلدين، بعد أن ظهر أن الاتفاقية التي سبق أن وقعت بينهما بمساعدة الإنجليز لم تحقق النتائج التي كانت الحكومة البريطانية ترجوها وهي خلق تعاون عسكري وثقافي بين البلدين[(٢)].

ورغم ما قيل عن الحفاوة البالغة والاستقبال الحار اللذين قوبل بهما ولي العهد السعودي فإن أثرها تمثل بالدرجة الأولى في جميع صفوف وتماسك الوزارة السليمانية (كما يقول طه الهاشمي) أكثر مما تمثل في خلق جو من الصداقة الحقيقية والتقارب الشخصي (كما يقول جروبا). ومصداق ذلك اجتماع الشيخ كامل الخطيب (موفداً من قبل ابن سعود) بطه الهاشمي في بيروت حيث أبلغة عدم ارتياح ابن السعود من الوضع في العراق، واستعداده للمساعدة، لأنه لا يرغب مطلقاً في أن يتحكم الأكراد فيه ولا أن يتزعم الشيعة فيه. وطلب إليه أن ينقل هذا الكلام إلى أخيه ياسين الهاشمي ويرسل الجواب إلى فلسطين مع رسول أمين وقد علق ياسين الهاشمي على ذلك بقوله: «لا فائدة في ذلك فإن همه انتهاز الفرصة»[(٣)].

ويذكر حافظ وهبه أن نوري السعيد كتب للملك عبد العزيز يعرض عليه

---

(١) وقع البيان المشترك الشيخ يوسف الياسين، ونوري السعيد. لمزيد من الاطلاع انظر: الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص١٩٣.

(٢) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ص١٢٢.

(٣) طه الهاشمي، المرجع السابق، ص١٧٨.

الاتحاد بين العراق ونجد على أن يكون الأمير فيصل نائباً لوالده في بغداد وأن تكون الإدارة في العراق مستقلة عن إدارة نجد ويضيف وهبة قائلاً: «لكن الملك عبد العزيز لم يلتفت لمثل هذه الاقتراحات لأنه يعلم أن الإنجليز هم المسيطرون على العراق وما داموا لم يفاتحوا بهذا، فإنه لم يشغل باله بالتفكير بموضوع خطير مثل هذا»(١).

بعد القضاء على بكر صدقي استقالت وزارة حكمت سليمان حيث شكل جميل المدفعي الوزارة بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٣٧. باشرت حكومة المدفعي بتصفية ذيول المشكلات والاتفاقيات المعلقة بين البلدين، فتبادل توفيق السويدي (وزير الخارجية) وفيصل آل سعود كتابين، الأول بتاريخ ٧ فبراير ١٩٣٨ وينص على اعتبار بروتوكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المؤرخة ٧ أبريل ١٩٣١ ساري المفعول عملاً لأحكام المادة الخامسة من المعاهدة المذكورة، ريثما يوضع بروتوكول جديد تنفيذاً للمادة الثانية من معاهدة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية المؤرخ ٢ أبريل ١٩٣٦. وقد وافق فيصل آل سعود على العمل بهذا البروتوكول.

أما الكتاب الثاني فكان بشأن تخطيط الحدود، وقد رد فيصل بالموافقة عليه بتاريخ ٣ مارس ١٩٣٨. وبالإضافة إلى ذلك فقد حضر يوسف الياسين إلى بغداد، ووقع مع وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي ثلاث اتفاقيات جديدة. الاتفاقية الأولى خاصة بإدارة المناطق المحايدة بين العراق والسعودية وقعت بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٨. أما الاتفاقية الثانية فهي خاصة بتنظيم شؤون الرعي والمياه ووقعت بتاريخ ١٩ مايو ١٩٣٨. أما الاتفاقية الثالثة فكانت تتعلق بتابعية العشائر بين العراق والمملكة العربية السعودية. ووقعت هذه الاتفاقية في ٢٤ مايو ١٩٣٨(٢).

---

(١) حافظ وهبه، المرجع السابق، ص١٢٠-١٢١.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص٢٥-٣٢.

ولكن رغم توقيع هذه الاتفاقيات التي سوت كثيراً من المشاكل بين العراق والسعودية فإنها لم تؤد إلى زيادة التعاون بين البلدين وخاصةً في المجال العربي. فلقد كان جميل المدفعي يتذمر من موقف ابن سعود إلى حد اتهامه بالتجسس للإنجليز(١).

ويبدو أن الجفاء أو عدم الثقة التي سادت العلاقات السعودية ـ العراقية في عهد الوزارة المدفعية بقيت في عهد الوزارة السعيدية، رغم توقيع عدد من الاتفاقيات التي سوت الكثير من مشكلات البلدين. وتمثلت نقاط الخلاف التي لم تقض عليها اتفاقية ١٩٣٦، ولا اتفاقية مايو ١٩٣٨ في النقاط التالية(٢):

١ ـ الخلاف على موقع نقطة (المكور) المشار إليها على الخارطة في بروتوكول العقير.

٢ ـ استرداد المنهوبات التي تدعى العشائر السعودية أن القبائل العراقية نهبتها.

٣ ـ تسوية واردات الأوقاف النبوية.

ولقد أشار نوري السعيد في خطابه في مجلس النواب إلى هذه الخلافات بين العراق والسعودية، والتي بسببها سافر وزير الخارجية علي جودت في ٢٦ يونيه ١٩٣٩ إلى الرياض. وأضاف نوري أنه على استعداد لتوسط الحكومة المصرية أو أي دولة أخرى، وأن الخلاف بسيط وعائلي، وأنه يأمل أن ينتهي دون توسط(٣).

ولقد عاد الأيوبي من الرياض وقد سوى نقاط الخلاف بين البلدين. وفي خطابه أمام مجلس النواب بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٣٩ طلب من المجلس الموافقة على اتفاقية (عائدية العشائر) الموقعة بتاريخ ٢١ مايو ١٩٣٨. إلا أن

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٣٨٣.
(٢) علي جودت، المرجع السابق، ص٢٢٦.
(٣) الاستقلال، ١٩٣٩/٧/٩.

المجلس أجل التصويت على الاتفاقية بناءً على قرار اللجنة المشتركة من وزارتي الداخلية والخارجية بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٣٨.

ومما زاد في حدة الخلاف، وبالتالي تدهور العلاقات العراقية ـ السعودية (في أواخر ١٩٣٩ وأوائل ١٩٤٠) فرار عدد كبير من قبيلة شمر إلى العراق وكان الملك عبد العزيز يحسب ألف حساب لشمر (كما يقول حافظ وهبة)، فهم جماعة آل الرشيد حكام نجد الشمالية السابقين، وهو يعلم أن الأشراف في العراق يحتضنون شمر كي يستعملوهم في الوقت المناسب[١].

ويقول أسعد داغر إن نوري السعيد كان يتعمد توتر العلاقات بينه وبين السعودية ليبرر بذلك موقف العراق من بعض القضايا العربية بخاصة قضية فلسطين. ويروي حديثاً دار بينه (نوري) وبين الضباط الأربعة المسيطرين على الجيش العراقي[٢] حول إهمال قضية فلسطين، حيث اتهم نوري السعيد في حديثه السعودية بالتواطؤ مع الإنجليز والفرنسيين، ومحاولتها إقناع الفلسطينيين بالاكتفاء بالحل الذي تختاره إنجلترا لقضيتهم. ويضيف أسعد داغر إلى ذلك قوله، إن نوري السعيد قد أطلق إشاعة يوم ذكرى تأبين الملك غازي من أن ابن سعود قبل رشوة من اليهود مقابل وعد منه بمساعدتهم في فلسطين[٣].

ويعلل نوري السعيد سبب الجفاء بينه وبين ابن سعود إلى عدة عوامل هي[٤]:

١ ـ عقد مؤتمر المائدة المستديرة في هايد بارك (Hide Park) حيث يقيم الوفد العراقي، لا حيث يقيم الوفد السعودي، مما اعتبره ابن سعود تقليلاً من مكانته مقارنة بنوري السعيد.

---

(١) حافظ وهبه، المرجع السابق، ص١٢٣.
(٢) العقداء الأربعة الذين سيطروا على الجيش العراقي هم: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، وكامل شبيب، ومحمود سلمان.
(٣) أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص١٠٩.
(٤) طه الهاشمي، المرجع السابق، ص٣٣٩-٣٤٠.

٢ ـ الخطاب الذي ألقاه نوري السعيد في مؤتمر لندن، حيث أراد الإنجليز ألا تتدخل الوفود العربية إنما تسعى للصلح بين الفلسطينيين والإنجليز، فلم يتقدم أحد إلا نوري.

٣ ـ إلقاء فكرة في رَوع ابن سعود أن العراق يستغل قضية فلسطين والوحدة العربية لصالحه.

٤ ـ مهاجمة الإذاعة التي كان الملك غازي قد أقامها في قصر الزهور لابن سعود، وكذلك قضية الأطماع العراقية في الكويت.

٥ ـ إظهار السوريين رغبتهم في الانضمام إلى العراق بعد وفاة الملك غازي.

وعندما شكلت وزارة رشيد عالي الكيلاني (مارس ١٩٤٠ ـ يناير ١٩٤١) جرت مفاوضات بين الجانبين السعودي والعراقي، حيث مثل الجانب السعودي الشيخ حافظ وهبة، في حين مثل نوري السعيد وزير الخارجية الجانب العراقي. وبعد مفاوضات استمرت لمدة ثلاثة أيام حلت جميع المسائل المعلقة بين الجانبين حلاً أرضى الفريقين[١]. فقد وقع الفريقان محضراً رسمياً اعتبر اتفاقاً مؤقتاً تبادلا فيه وجهات النظر والآراء المتعلقة بسياسة الفريقين الخارجية. وجاء في مقدمة الاتفاق: أن سياستهما مستمدة من روح الإخاء والتعاون والتفاهم المثبتة في معاهدة الأخوة والتحالف الموقعة في ٢ أبريل ١٩٣٦، ومن الرغبة في جمع شمل الأمة العربية، وحل القضايا المعلقة بين المملكتين بروح المودة والصداقة، وتنظيم التعاون بين سلطاتهما المنصوص عليها في معاهدة الصداقة وحسن الجوار (٧ أبريل ١٩٣٦)، وتأييداً لما تقدم وتحقيقاً لتعزيز صلات المملكتين الودية وتوسيع نطاق تعاونهما في خدمة العرب، فقد تم الاتفاق على حل قضايا عشائر الحدود المعلقة بشكل يحافظ على استتباب الأمن على حدود الطرفين، وإبعاد العشائر المهاجرة من أحد البلدين إلى الآخر خلال الخمس

(١) حافظ وهبه، المرجع السابق، ص١٢٤-١٢٦.

سنوات الأخيرة على الحدود، ومنعهم من الإقامة والرعي في منطقة الحدود[1].

وعلى الرغم من معارضة الوصي عبد الإله لهذا الاتفاق لما بين العائلتين الهاشمية والسعودية من عداء مستحكم، فإن نوري السعيد أصر على إتمام الاتفاقية. وبالفعل فإن وزارة الخارجية العراقية أذاعت بأنه قد تم تبادل وثائق إبرام الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة المحايدة في بغداد يوم الثامن من شهر أبريل ١٩٤٠ المعقودة بين العراق والسعودية في ١٩ مايو ١٩٣٨. وتمشياً مع الاتفاقية الأخيرة سلمت وزارة الداخلية العراقية الشيخ فيصل الشمري إلى السلطات السعودية، حرصاً على استمرار العلاقات الطيبة مع السعودية، رغم أن هذا الاتجاه كان ضد رغبة الوصي عبد الإله مما أثار غضبه وحنقه[2].

المرحلة الثانية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨

تم التوصل إلى حل كثير من المشكلات التي كانت تعكر صفو العلاقات العراقية ـ السعودية خلال فترة الثلاثينيات، وبخاصة ما يتعلق منها بمشكلات الحدود. أما في فترة الأربعينيات والخمسينيات فإن العلاقات العراقية ـ السعودية كانت (إذا استثنينا مشكلات الحدود) المحصلة الطبيعية لعلاقات العراق مع الدول والأقطار المجاورة وبخاصة سوريا.

كان التوتر في العلاقات العراقية ـ السورية، والعراقية ـ الأردنية يرافقه في الغالب توتر في العلاقات العراقية ـ السعودية، بينما تحسن العلاقات العراقية ـ السورية فالأردنية كان يرافقه توتر وفي أحسن الظروف فتور في العلاقات العراقية ـ السعودية. أي أن توتر العلاقات العراقية ـ السعودية كان يتناسب طرديًا مع توتر العلاقات العراقية ـ السورية الأردنية وعكسيًا مع تحسن تلك العلاقات شرط أن تكون العلاقات المصرية ـ السعودية جيدة كما هو الحال في مرحلة حلف بغداد (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦).

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص١٣٠-١٣١.

(٢) الهاشمي، المرجع السابق، ص٣٥٩.

أما الانفراج أو التحسن في العلاقات العراقية ـ السعودية فكان محصلة التباعد العراقي ـ السوري المقرون بفتور وتباعد العلاقات السعودية ـ المصرية كما كان الحال في مرحلة الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨).

خلال فترة الحرب العالمية الثانية كان جهد ابن سعود مركزاً حول دعم مركز بريطانيا وتأييدها، ولذا كان يعارض أي عمل من شأنه أن يعرقل مجهودها الحربي، ولذا نجده ينصح السوريين بضرورة الاعتماد على بريطانيا والوثوق بتعهداتها باستقلال سوريا، كما رفض اقتراحاً عراقيًا بتقديم احتجاج سعودي ـ عراقي مشترك إلى الحكومة البريطانية (بمناسبة الإعلان عن تكوين جيش يهودي) بحجة أن ذلك يدل على وجود خلاف بين العرب والحلفاء يستغله الألمان، الأمر الذي يعني إنشاء طابور خامس لألمانيا في البلاد العربية(١).

وكان ابن سعود في أوائل عام ١٩٤٢ قد أعرب في برقية بعثها لنوري السعيد عن أمله في تحسين العلاقات بين البلدين لما فيه مصلحتهما ومصلحة العرب، وقد رد عليه نوري السعيد ببرقية مماثلة مؤكداً استعداده لإزالة كل ما يعكر صفو العلاقات بينهما(٢).

بعد صدور تصريح إيدن في فبراير ١٩٤٣، وما أعقبه من نشاط أخذ يبذله نوري السعيد من أجل تحقيق الوحدة العربية، سارع ابن السعود إلى بث شكواه للسلطات البريطانية من الحكومة العراقية، فهي تارة تقيم منطقة عازلة على الحدود بعرض ٥٠ كم وتمنع القبائل السعودية من دخولها، وتارة أخرى تمنع تصدير التمر إلى السعودية، وثالثة تهمل رسائله ولا ترد عليها وبخاصة تلك التي تطالب برفع درجة قنصل السعودية إلى رتبة وزير مفوض. وقد نسب الشيخ يوسف ياسين تردد أو تأخر العراق في الرد على طلبات السعودية وبخاصة فيما يتعلق برفع درج القائم بالأعمال إلى وزير مفوض، نسب ذلك إلى استياء

---

(١) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص١٧٥.

(٢) نفس المرجع، ص١٧٦.

الحكومة العراقية من إبلاغ السعودية الحكومة البريطانية طلب وزير الخارجية العراقي من القائم بالأعمال السعودي الموافقة على ترشيح ولي عهد العراق لعرش سوريا[١].

وقد كشف المستر (Wall) الممثل البريطاني في جدة عن حقيقة دوافع ابن السعود في شكاياته المتكررة من العراق خاصةً حول مشكلات الحدود، ونقض الاتفاقات المعقودة بين البلدين، أن الهدف من ذلك هو التقليل من نشاط نوري السعيد في مجال الوحدة العربية، بدليل قوله: «إن ابن السعود يتهكم في مجالسه على الكلام الكبير الذي يذيعه نوري السعيد حول الوحدة العربية، والتعاون الأخوي، فطالما أن العراق فشل في إقامة أسس التعاون بين دولتين عربيتين هما العراق والسعودية، فكيف يمكن أن يقيم أسس التعاون مع البلاد العربية مجتمعة». وأوضح (Wall) بأنه يجب على العراق أن يعمل على ترجمة اتفاقاته مع السعودية إلى واقع ملموس، لأن ذلك سوف يكون مفيداً ليس للعلاقات العراقية ـ السعودية فحسب، ولكن سيساهم في قضايا التعاون العربي الذي تعتبر العلاقات العراقية ـ السعودية جزءًا مكملاً وهاما لها[٢].

وفي لقاء بين القائم بالأعمال البريطاني في بغداد المستر تمبسون (Tempson) ووزير الخارجية العراقي نوري السعيد في يوليو ١٩٤٣، أوضح القائم بالأعمال لنوري السعيد استياء ابن سعود من الحكومة العراقية، وعدم تقديمها التأكيدات المقنعة لممثليه، وأن دعاة السوء استغلوا ذلك لمصالحهم، وأنه يشعر شخصياً بأنه من المستحسن تبديد أي أثر لسوء الفهم، وأن ذلك يمكن أن يتم من خلال الرسائل الودية.

ولقد أوضح نوري السعيد للقائم بالأعمال البريطاني أن سياسته كانت ولا تزال تقوم على أساس توطيد العلاقات الأخوية بين العراق وجميع الدول العربية

---

(١) نفس المرجع، ص١٧٦.

(٢) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص١٧٧.

المجاورة له، وهو وإن اعترف بوجود بعض القضايا المعلقة بين البلدين، إلا أن ذلك يرجع إلى طبيعة الإجراءات الإدارية في البلدين، فابن سعود يستطيع أن يبت في أي قضية دون الرجوع إلى شبكة الإدارة البيروقراطية الموجودة في العراق، فالسرعة والكفاية لا تتوفران دائماً الأمر الذي يؤدي إلى التأخير في حل القضايا المعلقة.

أما موقف ابن السعود بالنسبة لقضية الوحدة العربية التي كانت محور النشاط العربي وبخاصة المصري والعراقي طوال عام ١٩٤٣، فلقد تناولته الدراسة من قبل في الفصل الثالث.

لقد تركزت جهود ابن السعود خلال فترة الحرب العالمية الثانية على إفشال خطط العراق المقرونة أحياناً بخطط الأردن، والمتعلقة بمستقبل سوريا وفلسطين (مشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى)، بحجة أن ذلك يعرقل مشروع بريطانيا الحربي، وبأن العراق ليس صادقاً ولا مخلصاً في دعوته ومصداق ذلك فشله في إقامة أي شكل من التعاون مع السعودية.

وفي المرحلة التالية لإنشاء الجامعة العربية دخلت العلاقات العراقية ـ السعودية مرحلة جديدة، يمكن أن نطلق عليها مرحلة القضية الفلسطينية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨). فقد كانت هناك عدة عوامل أثرت في طبيعة تلك العلاقات وهي الجهود الأمريكية ـ الإنجليزية المشتركة لحل أو تسوية القضية الفلسطينية، وقضايا الحدود التي ظلت تشكل ضغطاً على العلاقات بين البلدين، ثم التقارب العراقي ـ الأردني والذي تمثل في معاهدة التحالف والأخوة عام ١٩٤٧،(١) وأخيراً لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى السعودية أوائل أكتوبر ١٩٤٥ وتبادل البلاطين العراقي والسعودي البرقيات لتسليم الكيلاني. ولكن على الرغم من التدخل البريطاني في تلك القضية، إلا أن ابن سعود رفض تسليم الكيلاني للسلطات العراقية(٢).

---

(١) منصور سالم أبو موسى، المرجع السابق، ص١٣٤.

(٢) Longrigg, Iraq 1900-1958, p. 328.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فلقد شاركت الدولتان السعودية والعراقية في اجتماعات جامعة الدول العربية خلال هذه الفترة، حيث كانت لهما مواقف متباينة أملتها روح المزايدة وخاصة فيما يتعلق باستخدام النفط كسلاح لمواجهة اليهود.

أما بالنسبة لقضية الحدود فقد كانت محور المراسلات الدبلوماسية بين البلدين، والأمر الذي يدعو للدهشة أن هذه المراسلات حول ترسيم الحدود بين البلدين قد تمت في نفس الوقت الذي كانت فيه الحرب دائرة في فلسطين، ولا شك أن هذا أكبر دليل على عدم جدية العرب في القتال في فلسطين. وتنسب الخارجية السعودية السبب في عدم التوصل إلى حل لترسيم الحدود إلى مساعي نوري السعيد، حيث اتهم الشيخ يوسف ياسين نوري السعيد بأنه يعمل على عرقلة ترسيم الحدود بين المملكتين.

ومع أن القضية الفلسطينية أو جزئياتها بقيت محوراً للعلاقات العراقية ـ السعودية في الفترة ما بين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٣)، فإن تلك العلاقات تأثرت خلال هذه الفترة بالصراع على سوريا من ناحية[١]، والصراع على العرش في الأردن وموقف كل من البلدين تجاه ذلك من ناحية ثانية[٢].

أما الجديد في هذه الفترة بالنسبة بين البلدين فيتمثل في استئناف العراق صرف المساعدات المخصصة لفقراء المدينة المنورة بعد أن توقفت منذ دخول الحجاز في حكم السعوديين عام ١٩٢٥. فقد سافر وزير الأوقاف العامة بنفسه إلى الحرمين في يونيو ١٩٤٩ للإشراف على توزيع هذه المساعدات، فكان لعمله هذا أسوء الأثر في نفس عبد الإله الذي يعتبر نفسه صاحب الحق الشرعي في عرش الحجاز[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الموقف السعودي من الصراع على سوريا انظر: الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الموقف السعودي والعراقي من قضية الصراع على عرش الأردن انظر: الفصل الرابع من الدراسة.

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص١٠٧.

كما سافر وفد اقتصادي عراقي برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية مدير شؤون النفط إلى الرياض في ١٧ يونيو ١٩٥٣. وفي أعقاب الزيارة صدر بيان رسمي، جاء فيه: «رغبةً من الحكومة السعودية والحكومة العراقية في التعاون الاقتصادي بينهما عقد اجتماع في الرياض بين مندوبين عن الحكومتين، ودار الحديث في مواضيع تتعلق بالنفط، والمواصلات، وطريق الحج البري، وكانت وجهات نظر الطرفين متفقة في جميع المواضيع»(١).

وعلى إثر وفاة الملك عبد العزيز في ١٩ / ١١ / ١٩٥٣ ألغت الإذاعة العراقية برامجها استعاضت عنها بتلاوة القرآن الكريم وأمر الملك فيصل الثاني بإعلان الحداد في البلاط والقصور الملكية لمدة ثلاثة أسابيع. وبمناسبة المناداة بابنه سعود ملكاً تبادل الطرفان برقيات التعازي والتهنئة، ولكن ولي العهد عبد الإله رفض إرسال ممثل عراقي إلى حفل تتويج الملك سعود، في حين أن الأمير سعود كان قد حضر من قبل حفل تتويج الملك فيصل، ولذلك فالمبادرة لإزالة الخلاف بين البيتين الهاشمي والسعودي كان ينبغي أن تأتي من الملك فيصل الذي لم يكن يستطيع أن يفعل ما يريده بنفسه، نظراً لخضوعه لسيطرة عبد الإله(٢).

مرت العلاقات العراقية ـ السعودية خلال الفترة ما بين (١٩٥٤/١٩٥٨) والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة حلف بغداد في دورين: الأول ما بين (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦)، وفي خلالها احتدم الصراع بين مصر والعراق ووقفت السعودية قلباً وقالباً مع مصر ضد العراق وتمثل ذلك خلال اجتماعات جامعة الدول العربية في ديسمبر ١٩٥٤، يناير ١٩٥٥، فقد كانت حماسة الوفد السعودي ظاهرة وكل شخص أو دولة تنادي بمعاداة العراق فإنها تجد السعودية على أهبة الاستعداد للتعاون معها في هذا الشأن(٣).

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٣٠.
(٢) نفس المرجع، ص٦٥.
(٣) الأرمنازي، المرجع السابق، ص١٣٥.

وقد أشار (الروسان) على الدوافع التي جعلت الملك سعود ضد ميثاق بغداد، بقوله: «من المزعوم أن موقف الملك سعود ضد ميثاق بغداد يعزى إلى اهتمامه بنجاح الجامعة العربية، وعطفه على وحدة الصف العربي، على أن هذا يقدم دليلاً جزئياً على سلوك تعتبر دوافعه أكثر تعقيداً مما يبدو بكثير. فمن المحتمل جداً أن تكون الرغبة في الحصول على الصيت والنفوذ وطمأنة رغبات شعوب العالم العربي، وربما الخوف من قيام الهاشميين بالثأر لأنفسهم من الاندحار الذي أصابهم قبل ثلاثين سنة، من الأسباب البارزة التي كانت تدفعه إلى معارضة ميثاق بغداد معارضة شديدة، مما دفع ابن السعود لاستخدام نفوذه الاقتصادي لدعم سياسته الخارجية سواء في سوريا أو الأردن، كما أن توتر العلاقات السعودية ـ البريطانية عام ١٩٥٥ انعكس أثرها على العلاقات السعودية ـ العراقية »[١].

ولقد انتهز نوري السعيد فرصة توتر أو تأزم العلاقات السعودية ـ البريطانية بسبب احتلال بريطانيا للبريمي ١٩٥٥ ليثأر من السعودية بسبب موقفها المعادي لحلف بغداد خاصةً وأن أزمة البريمي عاصرت معركة حلف بغداد في الأردن. ففي اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية والتي انعقدت لبحث قضية البريمي، طالب الوفد اليمني بضرورة استنكار العدوان البريطاني على البريمي، وضرورة اتخاذ قرار سياسي بتأييد السعودية تأييداً مطلقاً. أما الوفد العراقي فقد طالب بوجوب التعقل وعدم الاندفاع في اتخاذ قرارات قد تعقد الموقف، وإتاحة الفرصة للدول العربية لبذل مساعيها لإيجاد حل سلمي مقبول.

وعندما اقترحت اللجنة عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العدوان تحت الرقابة الدولية، واستنكار استخدام القوة، وتأييد السَياسة السعودية، طلب الوفد العراقي تأجيل الجلسة للتشاور مع حكومته. فجاء رد نوري السعيد بضرورة

---

(١) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص١٨٢.

حذف الفقرة المتعلقة باستنكار العدوان، وتأييد السعودية بحجة أن ذلك الاستنكار والتأييد لأحد طرفي النزاع لا يتفقان مع مهمة الوساطة، كما أنهما يتضمنان استفزازاً قد يؤدي إلى عرقلة كل مسعى لحل النزاع(١).

وعندما استأنفت اللجنة اجتماعها دار نقاش حاد بين العراق والسعودية، ودعم موقف السعودية كل من مصر وسوريا واليمن ولبنان. وتوصل المجتمعون إلى اتفاق يقضي باستبدال كلمة استنكار بكلمة استياء بناءً على اقتراح مندوب الأردن، وقد طلب السفير العراقي من حكومته الموافقة على القرارات التي تم التوصل إليها وهي:

١ ـ إعلان أن هذا العمل نقض لاتفاقية التحكيم من جانب واحد.

٢ ـ الاستياء الشديد من اللجوء إلى القوة في حل الخلافات الدولية.

٣ ـ تأييد السعودية تأييداً تاماً في موقفها السليم.

٤ ـ حل القضية حلاً سلمياً عادلاً بالعودة إلى التحكيم وانسحاب القوات المحتلة، وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، وتشكيل هيئة دولية محايدة.

٥ ـ تضافر الجهود العربية مجتمعة ومنفردة لتحقيق تلك الأهداف.

ولكن حكومة نوري السعيد أرسلت لسفيرها تطلب منه الامتناع عن التصويت على مسودة القرار المقترح وبالفعل امتنع الوفد العراقي متضامناً مع الوفد الأردني عن التصويت على القرار بمجموعه، وخلال التصويت على الفقرات امتنع الوفدان العراقي والأردني عن التصويت على الفقرات (١، ٢، ٣)، ووافق على الفقرة الخامسة، والجزء الأول من الفقرة الرابعة(٢).

أما خلال الدور الثاني والذي يغطي الفترة ما بين (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) فقد بدأت العلاقات بين البلدين تميل إلى التحسن، فالتعاون، وقد بدأ هذا التحسن

---

(١) الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي، ص٧٧.

(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٢٠٩-٢١٠.

منذ مارس ١٩٥٦ وأخذ ينمو حتى اكتمل في نوفمبر ١٩٥٧ بزيارة الملك فيصل إلى السعودية بصحبة ولي العهد الأمير عبد الإله. وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في حدوث هذا التقارب، مقروناً بزيادة التقارب المصري ـ السوري وما رافقه من زيادة قوة اليسار في سوريا وميلها نحو المعسكر الاشتراكي[١].

لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية عام ١٩٥٦ في البحث عن شخصية جديدة تحل محل عبد الناصر في زعامة العالم العربي، حيث وقع الاختيار على الملك سعود، فنجد أن الرئيس ايزنهاور يصدر أوامره للخارجية الأمريكية، قائلاً: «يجب بناء شخص آخر يتولى زعامة العالم العربي بدلاً من عبد الناصر، الذي شعر بالقوة عقب ارتباطه بالسوفيت، وصار يرفض كل مقترحاتنا التي قدمناها له لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي. . . ولقد وقع اختياري على الملك سعود ليكون هو الشخص المنافس له». وفي نفس الوقت وضعت الخارجية الأمريكية خطة كاملة أطلق عليها الاسم الكودي (أوميجا ٢) بهدف إبعاد الملك سعود عن عبد الناصر[٢].

باشرت الخارجية الأمريكية تنفيذ خططها تجاه ابن سعود وذلك بالعمل من خلال محورين، الأول تمثل في الضغط على بريطانيا من أجل حل قضية البريمي. أما المحور الثاني فتمثل في بحث المسألة الأخرى التي أدت إلى دفع السعوديين نحو مصر الثورة، وهي علاقاتهم مع العراق، فبادر وزير الخارجية الأمريكي بالاتصال بسفيره في بغداد طالباً منه حث نوري السعيد على تحسين علاقات العراق مع السعودية، بهدف التصدي للنفوذ المصري والإسهام في المساعي الرامية إلى فصل المصريين عن السعوديين، الذين طلب منهم الكف

---

(١) لمزيد من الاطلاع على الاتجاه السوري نحو المعسكر الاشتراكي انظر: وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٩٠، ملف ٢/٣/٧ ـ سري (العلاقات السورية ـ السوفيتية).

(٢) فوزي أسعد نقيطي، المرجع السابق، ص٣٨٢-٣٨٥.

عن معارضة حلف بغداد. وفي نفس الوقت خاطب وزير الخارجية الأمريكي نظيره البريطاني يطلب منه بذل الجهود لتحسين العلاقات السعودية ـ العراقية[١].

وبالفعل بدأ نوري السعيد بتنفيذ سياسة التقرب من الملك سعود يدفعه في ذلك الرغبة في توجيه ضربة لعبد الناصر (بخاصة بعد تأميم قناة السويس)، حيث قام بإرسال الأمير زيد إلى الرياض في ٢٦ / ٨ / ١٩٥٦ ومعه تفويض كامل للتفاوض مع الملك سعود، ولقد نجح الأمير زيد في التمهيد إلى عقد اجتماع بين الملك سعود والملك فيصل[٢]. ففي ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦ قام الملك فيصل بزيارة الملك سعود حيث جرت بينهما محادثات في الدمام تناولت أملاك الهاشميين في الحجاز ومستقبل العلاقات بين البلدين. ولقد أشار البيان المشترك الذي صدر في أعقاب المحادثات في ٢١ / ٩ / ١٩٥٦ إلى اتفاق وجهات نظر الطرفين فيما يخص مصالح الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها[٣].

وفي نوفمبر ١٩٥٦ أثناء اجتماعات حلف بغداد في أنقرة قرر ممثلو الدول الإسلامية إرسال عبد الإله إلى الولايات المتحدة من أجل ضمان حل لفلسطين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. ولكن واشنطن لم ترحب بفكرة الزيارة نظراً لأن الملك سعود سوف يزور واشنطن في نفس الفترة، فوجود الاثنين معاً في واشنطن يعتبر إحراجاً لها. ولكن في ١٤ يناير ١٩٥٧ أبرق السفير الأمريكي في بغداد إلى خارجيته موضحاً رغبة عبد الإله في مقابلة الملك سعود في واشنطن، وبالفعل رتب الأمر لهذا الاجتماع[٤].

---

(١) نفس المرجع، ص٣٧٩-٣٨٠.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٥٠، ملف ٦٩/ ٦/٥، تقرير السفارة المصرية ببغداد بشأن التقارب بين العراق والمملكة العربية السعودية، بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٦.

(٣) الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٥٠، ملف ٦٩/ ٦/٥، تقرير السفارة المصرية ببغداد بشأن زيارة ملك العراق إلى العربية السعودية، بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٧.

(٤) جلمن، المرجع السابق، ص٢٥٦.

لقد كانت رغبة عبد الإله في لقاء الملك سعود نتيجة لضغط من جانب نوري السعيد، حيث كان نوري السعيد يسير في اتجاه تحسين العلاقات السعودية ـ العراقية فرفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة سفارة، كما عين عبد الله الدملوجي المعروف بصلاته الوثيقة بالملك سعود سفيراً متجولاً بوزارة الخارجية العراقية، ليكون حلقة الاتصال بينه وبين الملك سعود. ولذلك كله زين نوري السعيد لعبد الإله فكرة السفر إلى الولايات المتحدة على رأس وفد ضخم[(١)].

وبالفعل تمت الزيارة حيث التقى الملك سعود بعبد الإله في واشنطن، والهدف كما ذكر (العظم) توحيد سياستهما و خطواتهما لمحاصرة السياسة المصرية ـ السورية ومحاربتها[(٢)]. في حين اعتبر (الدملوجي) أن هذا اللقاء كان أساساً طيباً لإزالة الشوائب بين الدولتين، واستثمار ذلك لصالح الدول العربية.

وكان رد فعل نوري السعيد سريعاً فأرسل الدملوجي في مارس ١٩٥٧ إلى السعودية، وقد كللت زيارته بالنجاح بعد حصوله على وعد سعودي بزيارة بغداد في مايو. ويرى (جلمن) أن الملك سعود في تلك الفترة قد أصبح أكثر شعوراً بالخطر الشيوعي، والميول اليسارية في سوريا، وازدياد التقارب المصري ـ السوري، مما أدى بالملك سعود أن يبدل موقفه من حلف بغداد من موقف العداء إلى موقف اللامبالاة، وبالتالي توقف الهجوم السعودي على حلف بغداد[(٣)].

لم يكن نوري السعيد يطمع في دخول السعودية حلف بغداد، وإنما كان يهدف إلى تجميد نفوذها في المنطقة. وهذا يدل على أن نوري السعيد قد

---

(١) الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١١٥٠، ملف ٦٩/ ٥/ ٦، تقرير السفارة المصرية ببغداد بشأن التقارب بين العراق والمملكة السعودية، بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٥٧.

(٢) العظم، المرجع السابق، ص٤٩١.

(٣) جلمن، المرجع السابق، ص٢٥٧.

توقف عن مسعاه في زيادة أعضاء حلف بغداد، وتركز اهتمامه في حشد دول الشرق الأوسط وراء مبدأ ايزنهاور علناً.

ويروي السفير الأمريكي (جلمن) على لسان نوري السعيد قوله: «أريد أن أحطم القيادة السورية ـ السعودَية المشتركة، ولا يمكن إجراء ذلك إلا تدريجياً، وإذا صارت السعودية محبذة لمبدأ ايزنهاور يتعزز الاتجاه نحو الغاية»[١]. ويذكر (مجيد خدوري) أن الملك سعود كان على خلاف مع ولي عهده ووزير خارجيته الأمير فيصل حول الموقف من عبد الناصر وحلف بغداد، حيث كان فيصل مؤيداً لعبد الناصر ومعاد لحلف بغداد، في حين كان موقف سعود متأرجحاً من عبد الناصر فحيناً كان يقف في صفه مسانداً وحيناً آخر يقف ضده معادياً وقد حمل على حلف بغداد ولكنه أيد مبدأ ايزنهاور[٢].

والحقيقة أن نوري السعيد قد استغل بذكاء بعض اتجاهات السياسة المصرية لتحريض الملك سعود على معاداة عبد الناصر، ولقد تمثل ذلك في الأمور الآتية:

١ ـ الإيعاز إلى الملك سعود بأن الحملة ضد حلف بغداد قد اتجهت ضمن ما اتجهت إليه إلى الهجوم على الملوك دون تمييز.

٢ ـ تضايق الملك سعود من قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس، دون مشورته، والذي طرح على الساحة العربية قضية الامتيازات التي يحصل عليها الغرب في المنطقة كلها بما فيها مصادر البترول.

٣ ـ المكانة التي تحققت لعبد الناصر في السعودية ودول عربية أخرى بعد انتصار السويس[٣].

---

(١) نفس المرجع، ص٢٥٨.

(٢) خدوري، المرجع السابق، ص٢٥٨.

(٣) عبد الرحمن رشدي الهواري، سياسة مصر تجاه دوَل المشرق العربي في الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٥، ص١٢٨.

وفي ١١ مايو ١٩٥٧ زار الملك سعود بغداد تلبية لدعوة ملك العراق حيث استقبل بحفاوة بالغة. وأشار البيان المشترك الذي أعقب الزيارة إلى أهميتها، وإلى أنها فتحت عهداً جديداً من العلاقات بين الملكين والأسرتين، وكانت خطوة متممة لاجتماع الدمام. وأضاف البيان أن الملكين تبادلا الآراء في جو من المودة والصداقة والصراحة في الشؤون التي تهم بلديهما والعالم العربي والإسلامي، وتحدوهما الرغبة الصادقة في افتتاح عهد تسوده المحبة والعمل.

واستمرت موجة التقارب والتعاون العراقي السعودي، فقد زار علي جودت الأيوبي دمشق أثناء زيارة الملك سعود لها إبان الأزمة السورية، وتقرر أن يزور الملك فيصل الثاني الرياض رداً على زيارة الملك سعود لبغداد. وقد وجه الملك سعود الدعوى للملك فيصل وحدد لها يوم ٢٠ ديسمبر. وقد رافق الملك في تلك الزيارة ولي العهد الأمير عبد الإله، ورئيس الوزراء علي جودت الأيوبي، وتوفيق السويدي[١].

وعندما شكل الاتحاد العربي قام وفد أردني عراقي مشترك بدعوة سعود إلى الانضمام إلى الاتحاد، فاعتذر بعد أن بارك الاتحاد. وفي ١٠ يونيو ١٩٥٨ أرسل نوري السعيد وزير الأنباء برهان الدين باش أعيان إلى جدة ليفاوض ولي العهد السعودي ووزير خارجيتها الأمير فيصل في موضوع الاتحاد العربي وانضمام السعودية إليه، ولكنه عاد إلى بغداد في ١٥ / ٦ / ١٩٥٨ دون أن يحرز أي نجاح في إقناع فيصل بالدخول في الاتحاد.

ثالثاً: قضية العلاقات العراقية ـ الكويتية

أ ـ مشكلة الحدود العراقية ـ الكويتية

سوف تتناول الدراسة مشكلة الحدود بين الدولتين وما يتعلق بها من

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص١٧٣-١٧٤.

قضايا التهريب، وقضايا المرور بين الجانبين، ومنح الكويتيين حق تملك العقارات في العراق.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى زالت السيادة العثمانية عن كل من العراق والكويت معاً، وتنازلت تركيا عن كل أملاكها للحلفاء وفقاً لمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠. وتم تأكيد هذا التنازل بموجب المادة (٦) من معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء عام ١٩٢٣.

بدأت المراسلات حول ترسيم الحدود والاعتراف المتبادل بين أمير الكويت والحكومة العراقية، من خلال الحكومة البريطانية، والتي كانت تحتل البلدين معاً. وقد أعيد تأكيد خط الحدود البري بين الكويت والعراق كما رسم في اتفاقية عام ١٩١٣[(١)] من خلال (بروتوكول العقير) عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود في شبه الجزيرة العربية[(٢)].

لم تتم بين العراق والكويت في عهد الانتداب أية علاقات رسمية، ولم تبد الحكومة العراقية في مستهل نشأتها أية مطالب تجاه الكويت، غير أن جريدة العراق نشرت نبأ وفاة الشيخ مبارك، وتولية الشيخ أحمد الجابر، مهنئةً إياه بهذا المنصب، وبالثقة العظمى التي أحرزها من الشعب الكويتي، مقدرةً حسن نظر الشعب في هذا الاختيار[(٣)].

---

(١) كان من أهم بنود اتفاقية ١٩١٣ بين تركيا وبريطانيا، حيث كان البريطانيون نواباً عن أمير الكويت، أن يمارس شيخ الكويت استقلاله الذاتي في المناطق التي تشكل حدودها نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، ويقع خور الزبير في أقصى شمالها، والقرين في أقصى جنوبها وكذلك جزيرة وربه وبوبيان ومشجان وفيلكه وعوهه وكبر وأم المرادم مضافا إليها الجزيرات والمياه المجاورة، فإنها كلها داخلة ضمن هذه المنطقة، لمزيد من الاطلاع انظر: عبد الله يوسف الغنيم، ترسيم الحدود الكويتية - العراقية: الحق التاريخي والإدارة الدولية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤، ص٣٥-٤٠.

(٢) محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطور مشكلاتها، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠١، ص٢٤٧.

(٣) جريدة العراق، عدد ٢٥٥، ٣/٣/١٩٢١.

إلا أن ما كان يملكه الكويتيون من أراضٍ، وبساتين نخيل في البصرة، كانت إحدى مشاغل الحكومات العراقية. فقد كانت تلك الأملاك معفاة من الضرائب (منذ الحرب العالمية الأولى) مكافأة من الحكومة البريطانية للشيخ مبارك لإعلانه الحرب إلى جانب الحلفاء وإشغاله للأتراك في البصرة مما مكن الجنرال أرثر باريت (Arthur Barite) وجيشه من النزول على شط العرب والزحف إلى البصرة[1].

ولقد كانت الحكومة البريطانية المنتدبة على العراق، والحامية للكويت، حريصة على مراعاة تلك الالتزامات تجاه الكويت، ولذا نجدها تلزم العراق في المادة (١١٤) من القانون الأساسي بضرورة مراعاته لشرعية البيانات والقوانين التي أصدرتها الحكومة البريطانية[2].

فلما تشكلت الوزارة العسكرية الثانية، كتبت وزارة المالية في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٦ إلى المعتمد السامي تسأله الموافقة على إلغاء هذا الامتياز، فكان رده أن الأمر ليس من اختصاص وزارة المالية، وإنما من اختصاص مجلس الوزراء ولابد من إصدار تشريع خاص لإلغاء الامتياز، ورأى مجلس الوزراء العراقي أن هذا الإلغاء لا يكون إلا بإصدار قانون خاص، لا تساعد الظروف على إصداره من قبل المجلس النيابي، ولذا لابد من مفاتحة الحكومة البريطانية بشأن هذه المسألة، وانتهى عهد الوزارة العسكرية وأعقبتها وزارتان دون أن تتوصل الحكومة العراقية إلى إلغاء الامتياز[3].

وفي الإيضاحات الرسمية التي قدمها نوري السعيد وجعلها ملحقاً

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص١٠٧.

(٢) نصت المادة ١١٤ من القانون الأساسي العراقي على ما يليَ: (جميع البيانات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك في المدة التي نصت من اليوم الخامس من نوفمبر ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الأساسي تعتبر صحيحة من تاريخها).

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، ص١٨٢.

لمعاهدة استقلال العراق عام ١٩٣٠ بين في بندها العاشر أن: من بين الوثائق الدولية التي يجب على العراق التقيد بها بموجب الفقرة الثانية من المادة العاشرة من المعاهدة التعهدات المقطوعة بشيخي الكويت والمحمرة بشأن بساتين النخيل العائدة لهما في العراق. وقد علق نوري السعيد على هذه الوثيقة بقوله: «إن حكومة العراق لم تعترف بكون هذه التعهدات المقطوعة بشيخي الكويت والمحمرة من جملة الوثائق الدولية التي تقع تحت مدلول المادة الآنفة الذكر»[1]. ولذا فإن الحكومة العراقية رفضت التقيد بتلك التعهدات وفرضت مزيداً من الضرائب على بساتين الشيخ مبارك وبحثت ملكيته لبساتين النخيل أمام المحاكم.

وفي عام ١٩٣٢ أرسل نوري السعيد رسالة إلى شيخ الكويت عن طريق الحكومة البريطانية يؤكد فيها اعتراف العراق بحدود الكويت على النحو التالي: (من تقاطع وادي العوجة مع الباطن إلى جهة الشرق بامتداد الباطن جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم القصر إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله، وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم للكويت) وقد وافق الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت آنذاك على ذلك التحديد في رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطاني في الكويت بتاريخ ١٠ أغسطس عام ١٩٣٢[2].

وقد حرص نوري السعيد على إتمام هذه المراسلات والحصول على موافقة الكويت ليستوفي بذلك شرطاً أساسياً لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وهو أن يكون لحكومة الدولة طالبة العضوية حدوداً واضحةً مع جيرانها. ولذلك نجد أن حكومة نوري السعيد بعد تبادل الرسائل السابق ذكرها حول حدود الكويت، وجهت في ٢٧/ ٩/ ١٩٣٢ خطاباً إلى الأمين العام لعصبة الأمم اريك دراموند (Erik Dramond) تذكر فيه أنه «باستثناء بعض مناقشات

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص٥٦.
(٢) السرياني، المرجع السابق، ص٢٤٨.

حول التعريف الدقيق للحدود مع سوريا فإن حدود العراق مع سائر جيرانه حدود واضحة تماماً »[1].

وكان مفروضاً بعد اتفاق الجانبين على تعيين خط الحدود الانتقال إلى المرحلة التالية وهي مرحلة ترسيم أو تخطيط هذا الخط، وهي المرحلة التي كانت من أهم أسباب المشكلات التي مرت بها العلاقات الكويتية فيما بعد.

لم يلبث العراق أن أثار العديد من المشكلات فيما يتعلق بتلك الحدود، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ نجد أن العراق يشكو من أعمال التهريب التي كانت تتم عبر الأراضي الكويتية، حيث أغرقت الأسواق العراقية بالبضائع الإنجليزية المهربة وبيعت بأسعار رخيصة، فاضطربت الأسواق التجارية. وقد أذيع في الأوساط العراقية أن للموظفين البريطانيين في الكويت دوراً في هذا التهريب، ويقصدون منه الإضرار بإيرادات الجمارك العراقية من جهة، ومزاحمة البضائع اليابانية والألمانية التي كانت تغمر الأسواق من جهة أخرى[2].

ولقد اضطرت الحكومة العراقية إلى معالجة تلك القضية، وتمثلت إجراءاتها بعقد مؤتمر في أول فبراير ١٩٣٤ لمدراء الشرطة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة التهريب، ولكنها لم تكن ناجحة فاضطرت الوزارة إلى التعاون مع السلطات السعودية والكويتية ونجحت الخطة إلى حد ما[3].

وفي عام ١٩٣٨ زادت عمليات التهريب عبر الحدود الكويتية، فاقترحت الحكومة العراقية كحل لهذه العمليات توحيد التعريفة الجمركية بين الكويت والعراق. فقد كانت هذه التعريفة في الكويت لا تزيد عن ٤٪ بينما هي في العراق تتراوح ما بين ١٠ ـ ٣٥٪، كما اقترحت الحكومة العراقية إنشاء ميناء

---

(١) الغنيم، المرجع السابق، ص٤٢.
(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص١٧.
(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص١٨.

بحري في جزيرتي وربة وبوبيان، ليكون ميناءً مشتركاً لكل من العراق والكويت، إلا أن بريطانيا علقت الموافقة على هذا المشروع بموافقة شيخ الكويت[١].

إلى جانب تلك الإجراءات والمقترحات الرسمية العراقية كانت هناك اقتراحات عدائية غير رسمية طالبت بها الصحف العراقية كحل لقضية التهريب، وتمثلت بالدعوة إلى استيلاء الحكومة العراقية على جمرك الكويت، وإدارته بعد أن تفاوض أمن الكويت وتسدد أرباحه[٢].

في ١٩٤٠/٦/٩ كلفت الحكومة العراقية نوري السعيد بصفته وزيراً للخارجية بمفاتحة السفارة البريطانية بشأن اشتراك بريطانيا في مشروع إنماء وتحسين ميناء أم القصر، إلا أن ذلك كان يعني مفاتحة السلطات البريطانية حول تحديد الحدود العراقية ـ الكويتية. وكان نجاح المشروع يتوقف على إلحاق جزيرتي وربه وبوبيان الخاليتين من السكان إلى العراق[٣].

ولقد أوضحت السفارة البريطانية في مذكرة لها بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٤ أن الحدود العراقية ـ الكويتية كانت على الدوام موضع الشك وأن تعريفها يتفق مع النص المرسل لعصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٢. ولكن الحدود لم تعين على الأرض مما يدل على أنها لم تكن واضحة. وحتى هذا التاريخ لم يصل الطرفان إلى نتيجة حاسمة لتحديد أو ترسيم الحدود[٤].

قرر مجلس الوزراء العراقي برئاسة نوري السعيد بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٦ تعديل تصاريح الدخول إلى العراق والمرور منه بحق الرعايا الكويتيين بالقدر الذي تستوفيه الحكومة الكويتية من الرعايا العراقيين وقدره ٨٤ فلساً[٥].

---

(١) السويدي، مذكرات، ص٢٩٩-٣٠٠.
(٢) الاستقلال، عدد ٢٨١٠، ١٩٣٦/٧/٢.
(٣) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص١٩٣.
(٤) نفس المرجع، ص١٩٤.
(٥) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص٢١٣.

قام نوري السعيد والملك فيصل بزيارة الكويت عام ١٩٥٣، ونتيجة لهذه الزيارة وبضغط من نوري السعيد وعبد الإله عرضت الحكومة العراقية على مجلس النواب في ١٢/٤/١٩٥٣ لائحة قانون تملك الكويتيين أموالاً غير منقولة من العراق، ونصت اللائحة على ما يلي:

مادة أولى:

أ ـ يستثنى الكويتيون من القيود القانونية المفروضة على تملك الأجانب الأموال غير المنقولة (بما في ذلك البساتين في العراق، ولا يشكل هذا الاستثناء الأراضي الزراعية).

ب ـ ليس في هذا القانون ما يؤثر على الدعاوي والنزاعات التي تنظر فيها المحاكم والحاجة لتسويتها حسب القوانين النافذة قبل صدور هذا القانون.

مادة ثانية:

لوزير العدلية إصدار تعليمات لتسجيل تنفيذ القانون.

وقد رحب النواب باللائحة واعتبروها من عوامل تعزيز الروابط بين العراق والكويت وطالبوا بتوسيع اللائحة بحيث لا تقتصر على تمليك العقارات فقط، وإنما تتعداها إلى الأراضي. وطالب بعضهم بتنظيم التعريفة الجمركية بين البلدين لمنع أعمال التهريب إلا أن وزير المالية استبعد ذلك، ولكنه أشار إلى إمكانية تشديد الرقابة على الحدود لمنع التهريب، ورفض تحديد مقدار الملكية. ولم تشر اللائحة إلى عبارة المعاملة بالمثل. باعتبار أن الكويتيين لا يمانعون. وهذا ما علق عليه أحد النواب بقوله «وإلا فنحن لا نعتبر الكويت دولة أجنبية وإنما نعتبرها اللواء الخامس عشر للعراق»[1].

وقد أوضحت جريدة صوت الأهالي تلك التسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية للكويت، فقد رفعت عنهم تصاريح الدخول والخروج

---

(١) نفس المرجع، ص١٩٥.

وسمحت لهم بالإقامة دون قيد أو شرط وسمحت لهم بالاتجار وفتح المحلات التجارية دون رقابة أو قيد حالهم كحال العراقيين، وسمح للكويتيين بالتملك وهذا امتياز يمنح لهم دون سائر الأجانب جميعاً من العرب أو غيرهم(١).

هذا بالنسبة لمشكلة الحدود وما يتفرع منها من قضايا التهريب وقضايا المرور المتعلقة بتسهيل دخول الكويتيين إلى العراق، ومنح الكويتيين حق تملك العقارات.

أما المشكلة الثانية التي كانت محور التشاور بين البلدين فهي سد حاجة الكويت من مياه شط العرب فقد تعرضت جريدة اليقظة لهذه المشكلة في أكتوبر ١٩٥٠ في كلمة لها تحت عنوان (الأسوار الحديدية في الوطن العربي تفصل الكويت عن العراق حتى في قضية الماء). وذكرت أن فريقاً من تجار العراق والكويت ألفوا شركة للقيام بمشروع إيصال مياه شط العرب إلى الكويت بصورة منتظمة ولكن الإنجليز قد تدخلوا في الأمر وخلقوا العراقيل في وجه المشروع بزعمهم أن العراق يطمع في الكويت، وفي هذه الحال ليس أسهل على العراق من قطع الماء عن الكويت، وتعريض السكان لخطر العطش كوسيلة من وسائل الضغط، فوافق شيوخ الكويت وعطلوا المشروع. وختمت اليقظة كلمتها بضرورة معالجة العوائق بين البلدين على أساس المصلحة القومية(٢).

وفي عام ١٩٥٥ توصلت حكومة نوري السعيد والحكومة البريطانية بالنيابة عن أمير الكويت إلى مسودة اتفاقية بخصوص إسالة الماء إلى الكويت، وقد اشتملت الاتفاقية على الأمور الآتية(٣):

١ ـ تعهد الحكومة العراقية بالسماح للحكومة الكويتية بإقامة المنشآت الخاصة بضخ الماء.

---

(١) صوت الأهالي، ١٨/١/١٩٥٤.
(٢) اليقظة، ٢٦/١٠/١٩٥٠.
(٣) الزمان، ١٢/٣/١٩٥٥.

٢ ـ تسمح الحكومة العراقية بضخ (١٠٠) مليون جالون يومياً مع إمكانية زيادة ذلك في المستقبل.

٣ ـ تأجير الحكومة العراقية للحكومة الكويتية أرضاً لمد الأنابيب والقيام بالأعمال الضرورية حسب شروط لتسهل على الكويت إقامة مؤسسات المشروعات سواء أكانت تلك ملكاً خاصاً أو حكومياً أو بريطانيا مقابل دينار عراقي واحد في السنة، وتكون هذه الأراضي معفاة من الضرائب والرسوم والتكاليف على أنواعها، وتعفى المواد المستوردة لإنشاء وصيانة سور القناة وخط الأنابيب من رسوم الجمارك العراقية مهما كان مصدر التوريد براً أو جواً أو بحراً. ويدير المشروع في العراق مهندس مقيم تعينه الكويت وكذلك العمال والموظفين.

٤ ـ تتعهد الحكومة الكويتية بإقامة عشر نقاط للمياه في أماكن تعين على طول خط الأنابيب لاستعمالها من قبل السلطات العراقية وسيكون في متناول اليد يومياً في كل نقطة من هذه النقاط (١٠) آلاف جالون من الماء غير المصفى كحد أدنى وتكون كل نقطة من نقاط المياه تحت الإشراف المطلق والمنفرد لموظف من موظفي الحكومة الكويتية.

٥ ـ الحكومة العراقية مسؤولة عن الأمن والنظام على طول خط الأنابيب.

٦ ـ اللجوء إلى التحكيم في حالة الخلاف، ومدة الاتفاق ٩٩ سنة، وإذا لم يرسل أحد الفريقين إشعاراً إلى الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق في مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء هذا العقد يظل سارياً لمدة خمس سنوات بعد نهاية العقد.

ولقد أوضح نوري السعيد في تصريح له موقف الحكومتين من الاتفاق وتنفيذه. فنفى أن تكون العراق اشترطت على الكويت في الاتفاق تعديل الحدود. وأكد أن العراق أعرب عن استعداده لتزويد الكويت بالماء بدون مقابل

تمشياً مع سياسته القومية حتى ولو امتنعت الكويت عن الموافقة على استخدام العراق لميناء أم القصر بمقتضى اتفاق خاص[١].

وأكد وزير خارجية العراق أنه ليس ثمة علاقة بين الاتفاقيتين. وأضاف أن المحادثات دارت بين العراق والكويت لعقد اتفاقيتين أولهما: تزويد الكويت بمياه شط العرب، والثانية: استخدام العراق لميناء أم القصر، وقد أعرب العراق عن رغبته في استئجار بعض الأراضي ليتاح لناقلات النفط الضخمة أن ترسو على أعماق غير يسيرة بالمياه العراقية.

ولقد أجرى نوري السعيد محادثات مع الجانب الكويتي، وتولت الكويت المسح والدراسات اللازمة لمشروع تزويدها بالمياه. وفي صيف ١٩٥٥ حضر المعتمد البريطاني في البحرين إلى بغداد واشترك في مفاوضات مع نوري السعيد انتهت إلى وضع مسودتي الاتفاقيتين ثم اقترحت الكويت إجراء بعض التعديلات عليها فلم تمانع العراق.

وقد وعدت الكويت بصورة رسمية أن تبرم الاتفاقيتين قريباً ولكن قبل أن يتخذ أي إجراء بشأنهما فوجئ العراق بتردد الكويت وإحجامها، مع أن مجلس العقلاء فيها وافق على المشروعين بأكثرية ٣٥ صوتاً مقابل ١٥، وبررت الكويت موقفها الرافض للاتفاقيتين بأن العراق اشترط تعديل الحدود في حالة قيامه بتزويد الكويت بمياه شط العرب[٢].

وفي شهر فبراير ١٩٥٧ نقلت جريدة (الزمان) عن (المنار) البصرية أن أمير الكويت وافق على مشروع إسالة المياه من شط العرب إلى الكويت، وتبليط طريق الكويت البصرة، كما وافقت الكويت على مشروع مد أنابيب النفط من حقول الزبير إلى ميناء الأحمدي في الكويت وفق الشروط المعقودة بين شركة النفط العراقية والحكومة السورية[٣].

---

(١) الزمان، ٩/٣/١٩٥٦.
(٢) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص١٩٩.
(٣) الزمان، ١٩/٢/١٩٥٧.

ولكن وزارة نوري السعيد نفت ذلك على لسان وزير ماليتها نديم الباجه حيث قال: «أما فيما يتعلق بالحقول الجنوبية فيؤسفني أن تتخذ الكويت موقف الممتنع فيما يتعلق بالسماح بتصدير النفط العراقي عبر أراضيه، وأعتقد أن هذا الموقف ليس في مصلحة الكويت ولا من مصلحة من أشاروا عليها بذلك من أصدقائها»[1].

ويرى جلمن أن السبب في عدم نجاح الاتفاق العراقي ـ الكويتي سواء بالنسبة إلى إسالة المياه من شط العرب أو بالنسبة للتسهيلات الكويتية لتصدير النفط العراقي، إنما يعود إلى مخاوف الكويتيين من أطماع العراق بابتلاع الكويت، وعدم إزالة، العراق لهذه المخاوف أولاً، وثانياً أن الكويت اشترطت أن يتنازل العراق عن الأراضي التي تمر بها أنابيب مياه شط العرب مع مساحة أراضي عرضها ثلاثون متراً على جانبي الخط، بالإضافة إلى منح أراضٍ كافية لإنشاء التأسيسات اللازمة. فلم يوافق العراق على هذه الشروط، وهو وإن كان مستعداً لتزويد الكويت بالمياه بدون التنازل عن الأرض، وبينما يقبل بكيان الكويت كأمر واقع، فإنه يريد أن يتجنب القيام بحركة تفسر على أنها اعتراف قانوني بالمشيخة[2].

أما النائب (علي كمال) فقد حمل الإنجليز مسؤولية فشل الاتفاق العراقي ـ الكويتي في خطاب ألقاه في المجلس النيابي بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٥٨، فبعد أن أشار إلى الاتحاد المصري ـ السوري وخطورته على نفط العراق قال: «هل يعتبر الإنجليز أننا أغبياء إلى درجة أن نصدق بأن إخواننا الكويتيين لا يريدون ماء الشرب من العراق، وأنهم لا يوافقون على مد أنابيب النفط إلى الكويت فيضطر العراق أن يصرف عشرين مليوناً من الدنانير على إنشاء مرفأ أم قصر»[3].

---

(١) نفس المصدر، ٥/ ١٠/ ١٩٥٧.

(٢) جلمن، المرجع السابق، ص٢٤٩–٢٥٠.

(٣) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص٢٠١.

ب ـ ضم العراق للكويت

ظهرت تلك القضية في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، بيد أن فكرة إلحاق الكويت أو ضمها إلى العراق ترجع إلى أواخر العشرينات من نفس القرن. فقد نشرت جريدة العالم العربي نقلاً عن جريدة (نيويورك تايمز) خبراً لمراسل الأخيرة من القدس جاء فيه: «إن ابن سعود ينوي احتلال الكويت وإن بريطانيا لأسباب عديدة لا ترغب في أن تجيبه إلى طلبه هذا، أولاً بسبب وعودها لشيخ الكويت بدوام الحماية البريطانية، وثانياً رغبةً في دوام صداقتها لفيصل ملك العراق الذي هو أيضاً تحت إشراف بريطانيا والذي يرغب أن تكون الكويت قسماً من مملكته»[١].

ولعل هذا الخبر هو الذي حدا بجريدة النهضة العراقية إلى نشر مقال تحدثت فيه عن إمكانية ضم الكويت إلى العراق. إلا أن وزير المالية العراقية في تلك الفترة نفى ذلك في مقابلة صحفية مع جريدة القدس الدمشقية، فعلقت جريدة النهضة على نفس الوزير بقولها: «إن رأيها ذلك نشرته (شركة مكتب الصحافة الشرقية) وأصبحت الفكرة حديث النوادي السياسية وموضوعاً تتناقله الأقلام في العراق وخارج العراق»[٢].

أما في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبالتحديد في عامي ١٩٣٨/ ١٩٣٩ فلقد برز وبقوة مشروع ضم الكويت للعراق. وكانت هناك عدة عوامل ساعدت على إبراز هذا المشروع إلى حيز الدعوة دون حيز التنفيذ، وتمثلت فيما يلي:

١ ـ أهمية الكويت بالنسبة للعراق من الناحية الحربية وأنها الميناء الوحيد الذي يمكن للعراق أن يعول عليه في الخليج إذا ما هوجم من ناحية الجزيرة. فهو والحال هذه شبيه بالعقبة بالنسبة للحجاز[٣].

---

(١) جريدة العالم العربي، عدد ١٥٠٩، ١٢/ ٢/ ١٩٢٩.

(٢) جريدة النهضة العراقية، عدد٤٦٦، ٧/ ٨/ ١٩٢٩.

(٣) نفس المصدر، عدد ٥٥٨، ٨/ ٧/ ١٩٣٠.

٢ ـ عمليات التهريب التي كانت تلحق ضرراً بالخزانة العراقية، فكانت الدعوة لاتحاد الكويت مع العراق إحدى الحلول لمشكلات التهريب السالفة الذكر.

٣ ـ اعتبار الكويت (حسب الاعتقاد العراقي) جزءًا من العراق من حقهم المطالبة به.

٤ ـ نشاط بعض المثقفين الكويتيين ممن تلقوا علومهم في العراق ومصر ودعوتهم إلى ضم الكويت إلى العراق كحل لتقدم الكويت وازدهارها. ومصداق ذلك الكلمة التي نشرتها جريدة الاستقلال بتوقيع عدد من شباب الكويت، ومما جاء فيها قولهم: «نحن عراقيون لحماً ودماً وتاريخياً وجغرافياً، في سبيل ضم الكويت إلى العراق نحيا ونموت. تحي الراية الهاشمية وليسقط الاستعمار ومطاياه. أنقذوا الكويت يا أهل العراق، ما نحن إلا إخوانكم وأبناء عمومتكم»[١].

٥ ـ تطور الأحداث الدولية، بخاصة في أوربا واحتلال هتلر لمنطقة (السوديت) في تشيكوسلوفاكيا مما حدا بجريدة الاستقلال إلى دعوة العراق في مقال افتتاحي إلى ضم الكويت مثال ما فعل هتلر[٢].

٦ ـ الدور الذي كان يلعبه راديو قصر الزهور في تحريض الكويتيين، فقد أصبحت قضية ضم الكويت للعراق موضوعاً يومياً في إذاعة الملك غازي السرية التي كانت تردد أن الكويت بلد عراقي كان مرتبطاً بمتصرفية البصرة في العهد العثماني، والحكومة العراقية باعتبارها وارثة للدولة العثمانية في العراق تكون صاحبة الحق بامتلاك الكويت. وكان غازي يردد أن الإنجليز اغتصبوا هذا الحق بالقوة، وجعلوا من الكويت مشيخة تحت حمايتهم وعليهم أن يعيدوا هذا الجزء من العراق إلى الوطن الأم[٣].

---

(١) الاستقلال، عدد ٣٢٩٣، ٧/٣/١٩٣٩.
(٢) نفس المصدر، عدد ٣٢٧٩، ١٧/٢/١٩٣٩.
(٣) طالب مشتاق، المرجع السابق، ص٣٢٢.

لقد قام الملك غازي بإنشاء محطة للإذاعة خاصة به في قصر الحارثية المجاور لقصر الزهور محل سكناه وأطلق عليها اسم محطة قصر الزهور. وجعلت المحطة مهمتها الرئيسية مهاجمة الإنجليز والانتصار للقضية الفلسطينية والمطالبة بضم الكويت إلى العراق. وكان الملك غازي نفسه يذيع منها في بعض الأحيان[١].

ومهما تكن دوافع الملك غازي من عمله هذا، فقد أوجد ذلك نوعاً من التعاطف بينه وبين الشباب العراقي، كما خلق بين الشباب العراقي شعوراً قوياً تجاه الكويت ونبههم إلى حقيقة وضعه، كما أثار انقساماً بين الكويتيين أنفسهم[٢].

ولقد دفع ذلك السفير البريطاني في العراق موريس باترسن (Morris Batrsen) إلى القول: «بأن تصرفات الملك غازي بوجه عام قد أصبحت خطراً جسيماً في العهد الجديد، وعلى الأخص إذاعته اللاسلكية الموجودة في القصر، والتي كانت منذ أمد بعيد مصدراً للمتاعب. ولكنها أصبحت مؤخراً مؤذية في لهجتها خاصةً تجاه شيخ الكويت جار العراق الملاصق في رأس الخليج، وهو الحاكم الذي وقف إلى جانب بريطانيا والذي كانت صلاته وثيقة بنا. إن الاتجاه الذي اتخذته الإذاعة اللاسلكية نحوه نعتبره خطراً حيث تصفه بالإقطاعي البالي المستبد، وأنه من الخير للكويت أن تندمج مع العراق»[٣].

ولقد نحت الصحف العراقية هذا المنحى فنشرت الاستقلال مقالاً عن جريدة «الناس» التي تصدر في البصرة تقول فيه «إن حاضر الكويت أسوأ من ماضيها، فلا يزال الحكم فيها بدوياً أوتقراطياً. والأمراء فيها متأخرون. وهذه الإمارة لا يكون إنقاذها إلا على أيدي شبابها المخلص وانضمامها إلى العراق»[٤].

---

(١) عبد المجيد حسيب، المرجع السابق، ص٢٤٩.
(٢) نفس المرجع، ص٢٥٠.
(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص٥٧.
(٤) الاستقلال، عدد ٣٢٧٩، ١٩٣٩/٢/١٧.

وكان لهذه الدعاية الملكية من ناحية، والصحيفة من ناحية ثانية، والتي كان يغذيها الشباب الكويتي الوافد إلى العراق، أو المقيم فيها صداها لدى فئات الشعب الكويتي أولاً وردود فعلها لدى السلطات البريطانية والكويتية ثانياً.

تمثل صدى هذه الدعاية في مطالبة أغلبية أعضاء المجلس التشريعي الكويتي في يوليو ١٩٣٨ بانضمام الكويت إلى العراق. ثم في قيام تظاهرات كويتية تنادي بمناصرة العراق وملكها وجيشها، يضاف إلى ذلك قيام بعض الشباب الكويتي بإصدار منشورات تطالب بضم الكويت إلى العراق[١].

أما بريطانيا فكان رد فعلها تجاه الدعاية العراقية وبخاصة الملكية، فقد تراوحت ما بين إبداء النصح والتهديد، كقول السفير البريطاني عندما قابل الأمير عبد الإله في زيارة ودية قبل مغادرته بغداد نهائياً، بأن الملك غازي يجب أن يسيطر عليه أو يخلع عن العرش[٢].

وفي مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ قدم وكيل وزارة المستعمرات البريطانية المستر بتلر (Battler) شكوى للوفد العراقي من تصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة إلى الكويت من إذاعة قصر الزهور، حتى أنه قال بصراحة بأن الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير موقفه لبساطة تفكيره، ولاندفاعه وراء توجيهات تأتيه من أشخاص مدسوسين عليه كمخلصين له، ولكنهم جواسيس وعملاء للمحور. ثم قال: «إني آسف لأن الملك بعمله هذا لا يعلم أنه يلعب بالنار وأخشى أن يحرق أصابعه يوماً»[٣].

وتوجد هناك فرضية لوجود مؤامرة من جانب نوري السعيد لقتل الملك غازي بالاشتراك مع بريطانيا. وعلى الرغم من أن الكثير من الكتاب تناولوا تلك الفرضية إلا أنه لا يوجد حتى الآن دليل مادي واضح على اشتراك نوري السعيد والإنجليز في تدبير مقتل الملك غازي.

---

(١) نفس المصدر، عدد ٣٢٩٣، ١٩٣٩/٣/٧.

(٢) الهاشمي، المرجع السابق، ص٣٥.

(٣) السويدي، مذكرات، ص٣٢٦.

تعتبر حادثة مقتل الملك غازي بسبب اصطدام سيارته بعمود كهرباء مساء الثالث من أبريل ١٩٣٩ من أكثر وقائع التاريخ العراقي المعاصر غموضاً، بل في الواقع لا تضاهيها حادثة أخرى من حيث الغموض. وهي قضية من الصعب جداً البت فيها حتى الآن بصورة قاطعة، رغم الميل السائد باعتبار الحادثة أمراً مدبراً، وليس طبيعياً. ومعالجة القضية لا تزال بحاجة إلى أكثر الوثائق السرية.

لقد كان زوال الملك غازي أمراً مرغوباً فيه جداً في أعماق نوري السعيد. فمنذ البداية ما كان نوري السعيد يميل إلى الملك غازي، وما كان الثاني يميل إلى الأول. وقد حاول نوري خلق ند للملك غازي في شخص عمه الأمير زيد الذي أراده أن يخلف فيصل في العرش. وعندما أدرك نوري أن تحقيق ذلك الهدف بعيد المنال جداً، رغب أن يجعل الأمير زيد رئيساً للوزراء على الأقل، إلا أنه تخلى عن هذه الفكرة أيضاً لتعذر حضوره جلسات مجلس النواب بصفته من أفراد العائلة المالكة. وأخيراً أراد نوري أن يجعله مستشاراً للقصر بهدف مراقبة الملك عند الضرورة(١).

كما ازداد التنافر بين غازي ونوري السعيد بعد وفاة الملك فيصل إذ عانى نوري السعيد الكثير بعد تبوء غازي العرش. وإذا ربطنا هذا الواقع بسيكولوجية نوري السعيد، وعقليته، تغدو محاولته لتصفية الملك غازي بأي شكل من الأشكال أمراً وارداً، ومتوقعاً.

وهكذا لا يستبعد أن تكون بريطانيا وبخاصة بعد أن أقدم غازي على الطلب من رئيس أركان الجيش العراقي حسين فوزي (أثناء وجود نوري السعيد رئيس الوزراء في لندن) ومتصرف لواء البصرة علي محمود بوضع كافة الإمكانيات تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت حالاً. ولم يثن الملك عن رغبته إلا مساعي (ناجي شوكت) رئيس الوزراء بالوكالة حيث أوضح للملك أن

---

(١) سعاد شير، المرجع السابق، ص٦٥-٦٦.

هذا الإجراء سوف يغضب الحكومة البريطانية والإيرانية والعربية السعودية، وأنه لابد من اتخاذ الخطوات المتزنة لتحقيق أمر جلالته[١].

ولا يستبعد أن تكون بريطانيا قد أشعلت بدورها النار التي لم تحرق أصابع الملك فحسب، بل إنها التهمته. وليس أبلغ في الدلالة على ذلك من أن مشروع إلحاق الكويت بالعراق قد طوي بموت الملك، ولم يثيره أحد بعد وفاة الملك غازي.

كما أن هناك فرضية للمؤامرة على الملك غازي تحدث عنها توفيق السويدي تعقيباً على تحامل إذاعة قصر الزهور على السياسة البريطانية والمطالبة بإلحاق الكويت بالعراق. وهذه الفرضية تتفق إلى حد كبير مع شخصية الملك غازي الذي كان منصرفاً عن شؤون المملكة إلى حياته الخاصة مع ضعف في الشخصية وقليل من الثقافة. وهذه الفرضية ترى أن البعض كان يوحي للملك غازي بأن كل مظهر وطني يقوم به ضد الإنجليز يكسبه محبة الشعب. وكان هدف هؤلاء، وعلى رأسهم رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد إيقاع الملك في مشكلة مع الإنجليز فتنتشر الفوضى وتضعف سيطرته على الحكم تمهيداً للتخلص منه[٢].

كما أنه لا يستبعد أن يكون نوري السعيد نفسه، رئيس الوزارة وقتذاك، بالاتفاق مع رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني هما اللذان حرضا غازي للإقدام على خطة غزو الكويت، حتى يكون هناك مبرر للتخلص منه. دون اعتراض من الإنجليز ومصداق ذلك ما ذكره الحسني على لسان ناجي شوكت من أن آثار السعادة والابتهاج كانت ظاهرة على وجوه نوري السعيد ورشيد عالي ورستم حيدر وطه الهاشمي بعد أن تأكدت وفاة الملك غازي وكان هؤلاء الأربعة وخاصةً نوري السعيد من المتضررين من حكم الملك غازي[٣].

---

(١) الهاشمي، المرجع السابق، ص٢٣٠.
(٢) السويدي، مذكرات، ص٣١٠.
(٣) عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، ص١٧٨-١٩٦.

وفي الخمسينات ازداد اهتمام العراق بالكويت لعدة اعتبارات كان في مقدمتها حاجة العراق إلى منفذ بحري لتصدير واردات نفطه، وقد ازدادت هذه الحاجة إثر الصعوبات التي واجهتها العراق مع سوريا بعد العدوان على السويس ونسف خط الأنابيب، ورفض سوريا البدء بإصلاحه إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من سيناء. أما العامل الثاني الذي رفع من درجة اهتمام العراق بالكويت فهو قيام الاتحاد العربي بين العراق والأردن، وما واجهه هذا الاتحاد من صعوبات مالية، ولذا توجهت العراق إلى الكويت لإقناعها بالانضمام إلى الاتحاد العربي كوسيلة لحل مشكلات الاتحاد المالية[١].

فهذين العاملين مقرونين بهجرة أعداد كبيرة من المثقفين العرب للعمل في الكويت وما رافق ذلك من بثهم الدعايات المشايعة لمصر والمعادية للعراق والأردن وأحياناً السعودية، وبخاصة أثناء معركة حلف بغداد، هي التي رسمت وحددت موقف العراق تجاه الكويت في هذه الفترة[٢].

وفي ٩ مارس ١٩٥٦ فاتح نوري السعيد سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا في هذا الموضوع، أثناء حضور الأخير اجتماعات حلف بغداد. واقترح نوري السعيد عليه إعلان استقلال الكويت تمهيداً لضمها إلى حلف يقوم بين المملكتين العراقية والأردنية في أول فرصة، أو تمهيداً لانضمامه للاتحاد العربي المزمع إنشاؤه[٣]. وقد وعد سلوين لويد بمفاتحة مجلس الوزراء البريطاني في هذا الموضوع ومنذ ذلك الوقت جرت اتصالات متقطعة بين العراق وبريطانيا أسفرت عن استعداد بريطانيا لمنح الكويت الاستقلال.

وفي اجتماعات حلف بغداد في أنقرة (يناير ١٩٥٨) أوضح نوري السعيد أن مواجهة قيام الاتحاد المصري السوري تكون باتحاد العراق مع الأردن ولبنان والكويت. وقد عبر عن هذا الرأي بشكل واضح النائب علي كمال في خطابه

---

(١) الغنيم، المرجع السابق، ص٤٧.
(٢) السويدي، مذكرات، ص٥٨٤.
(٣) نفس المرجع، ص٥٨٣.

في المجلس النيابي بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ عندما قال: «إني أطالب رئيس الحكومة ألا يدع الفرصة تفلت من يديه كما فوتت فرصة الاتحاد مع سوريا غير مرة، نعم إذا كان عبد الناصر قد عبر البحر وحقق الوحدة مع سوريا وهو على بعد مئات الأميال منها، أفلا يحق لنا نحن العراقيون أن نرنو إلى الاتحاد مع إخوان لنا وهم جزء جغرافي من العراق اغتصب منه باسم الحماية واغتصب معه نافذتنا البحرية وهي الرئة التي نتنفس بها الهواء العليل»[١].

عندما تولى نوري السعيد الحكم في مارس ١٩٥٨ كأول رئيس لحكومة الاتحاد العربي، عمل إلى ضم الكويت إلى هذا الاتحاد. ولقد كانت سياسة نوري في هذا الاتجاه تهدف إلى الاتصال بالقوى التي تملك زمام الأمور في المنطقة خاصةً بريطانيا والولايات المتحدة، وفي نفس الوقت محاولة إقناع أمير الكويت بالانضمام إلى الاتحاد.

ففي بغداد، وقبيل انتهاء الأسبوع الأول من مارس ١٩٥٨ اجتمع لويد مع نوري السعيد وفاضل الجمالي والملك فيصل والأمير عبد الإله[٢]. ولقد أوضح نوري السعيد ما تريده الحكومة العراقية من بريطانيا وهو إعلان استقلال الكويت حتى تستطيع الانضمام إلى الاتحاد الهاشمي كعضو مستقل. وأكد نوري السعيد بأنه في إمكان بريطانيا إبرام معاهدة دفاع مع الكويت تعطيها في الواقع نفس الحماية التي تتمتع بها حالياً.

ولكن وزير الخارجية البريطاني رأى أن الآراء التي طرحها نوري السعيد تبدو غير منطقية إلى حد ما، حيث إن نوري يطلب من بريطانيا إعلان استقلال الكويت وفي الوقت نفسه أن تأمر بريطانيا الكويت بدخول الاتحاد العراقي ـ الأردني.

وقد قام نوري السعيد بزيارة وزير الخارجية البريطاني قبيل رحيله من بغداد وطلب إليه أن تفكر الحكومة البريطانية في إقناع حاكم الكويت بتقديم

---

(١) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق، ص٢٠٣.

(٢) الجمالي، ذكريات وعبر، ص٢٥٨.

بعض التنازلات على الحدود، بضعة أميال قد تكون ذات عون كبير. وكان رد وزير الخارجية (بأننا بالتأكيد سوف نفكر في ذلك) ثم أردف الوزير قائلاً «وقد أصبح لدي انطباع بأن نوري السعيد باعتباره رجلاً واقعياً، قد رأى فيما قلت إنه لا توجد فرصة بالمرة أمام الحكومة البريطانية لقبول الاقتراح العراقي، ولذلك فإنه كان يبحث عن اقتراح بديل»[(١)].

وقد قدم نوري السعيد الاقتراح البديل الذي أشار إليه وزير الخارجية البريطاني في تقريره السابق وكان الاقتراح يتضمن ما يلي:

١ ـ منح الكويت الاستقلال ودخول الاتحاد العربي الهاشمي، وتقديمها معونة مالية سنوية لهذا الاتحاد.

٢ ـ في حالة عدم الأخذ بالاقتراح الأول يعاد النظر في حدود الكويت لتعود إلى ما كانت عليه من قبل حيث لا تتعدى حدود مدينة الكويت.

٣ ـ في حالة عدم الأخذ بهذا الاقتراح أيضاً، يحتفظ العراق بحرية العمل[(٢)].

لقد رفض السفير البريطاني مايكل رايت (Michael Wright) استلام المذكرة التي تتضمن الاقتراحات السابقة نظراً للهجتها الشديدة، وأوضح لنوري السعيد بأن التدخل لدى حاكم الكويت لا يمكن أن يأخذ صورة الضغط عليه بل التحدث معه عن تحسين العلاقات الكويتية ـ العراقية، ولذا فإن الطريقة الوحيدة لتدبر هذا الأمر بشكل صحيح هو قيام العراق بمبادرة من جانبه وحده بالاعتراف وترسيم الحدود، تتبعها محادثات كويتية ـ عراقية عن الحالة السياسية في العالم العربي، وعن أفضلية استثمار اقتصادي من جانب الكويت في أراضي الاتحاد الهاشمي[(٣)].

---

(١) محمد علي حله، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢١.

(٢) الأزري، المرجع السابق، ص٦٠٥-٦١١.

(٣) حله، المرجع السابق، ص٢٣-٢٤.

وبدأ نوري السعيد في تلمس الطرق للتأثير إما على الكويت مباشرة أو على الحكومة البريطانية لإقناع حاكم الكويت بالانضمام إلى الاتحاد، وسلك نوري في ذلك طريق السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أرسل نوري السعيد برهان الدين باش أعيان وزير الأنباء، وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكي إلى الرياض للقاء الملك سعود بن عبد العزيز ليعرضا على الحكومة السعودية فكرة ضم الكويت للاتحاد الهاشمي. وقد أسفرت نتائج مباحثات الوفد العراقي عن ترحيب الملك سعود بفكرة التقارب بين العراق والكويت، حتى ولو وصلت إلى درجة انضمام الكويت للاتحاد واقترح سعود أن يتصل العراقيون ببريطانيا طالما أن الكويت تحت حمايتها. كما أوضح سعود للوفد العراقي أن موافقته على دخول الكويت للاتحاد مقرونة بشرط المحافظة على كرامة شيوخ الكويت لفضلهم السابق على آل سعود[١].

من جهة أخرى، أوضح نوري السعيد للسفير الأمريكي في بغداد أهمية انضمام الكويت للاتحاد، فهي من ناحية تستطيع أن تقدم المساندة المالية للأردن، كما يمكن مقاومة الدعايات الهدامة وأنشطتها بصورة أفضل، علاوة على أن دخول عضو غير هاشمي من شأنه أن يوسع الاتحاد ويجعله أكثر تقبلاً من الأقطار العربية، مقابل ذلك تسمح الحكومة العراقية للكويت بالاستفادة من مياه العراق. وطلب نوري السعيد من السفير الأمريكي أن تقوم الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى بريطانيا، لمنح الكويت استقلالها وضمها إلى الاتحاد[٢].

رأت الحكومة البريطانية أن أفضل وسيلة لجذب الكويت إلى الانضمام إلى الاتحاد الهاشمي هو الاتصال المباشر بين العراقيين والكويتيين لأن التدخل البريطاني لدى حاكم الكويت قد يأتي بنتيجة سلبية ولذلك اقترح البريطانيون

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص ٢٤٤.
(٢) جلمن، المرجع السابق، ص٢٤٨-٢٥٢.

على العراقيين الاتصال بحاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح عند زيارته إلى لبنان في الرابع عشر من مارس ١٩٥٨، على أن يكون المبعوث العراقي شخصاً غير رفيع المستوى حتى لا يثير اهتماماً كبيراً لافتاً للنظر وأن لا تأخذ الزيارة شكلاً رسمياً، ورأت الحكومة البريطانية أن يقوم المبعوث العراقي بمحاولة إقناع حاكم الكويت بالانضمام إلى الاتحاد[١].

وعندما تساءل نوري السعيد عما إذا كان من الممكن الحصول على تأييد بريطاني لما يقوله المندوب العراقي المبعوث لمقابلة حاكم الكويت في لبنان، أجاب وزير الخارجية البريطانية «إنه فيما يختص بالمساعدات الاقتصادية للأردن، والتأكيد على الخطر الذي يتعرض له الكويت من نفوذ عبد الناصر، فإن بريطانيا بالتأكيد ستقدم بعض المساندة»[٢].

ويبدو أن نوري السعيد لم يكن يقدر مدى الشك الذي يشعر به حكام الكويت تجاه العراق، ولا القيود الشديدة على مقدرة الحكومة البريطانية في التأثير على حكام الكويت، وبخاصة فيما يتصل بأمر بين العرب وبعضهم البعض.

وفي أبريل ١٩٥٨، أرسل نوري السعيد توفيق السويدي إلى (شتوره) في لبنان لمفاتحة أمير الكويت بالموضوع ولقد أوضح السويدي لحاكم الكويت أن أهداف عبد الناصر هي القضاء على الكيانات الملكية والأنظمة ليضع يده على البلاد العربية وبخاصة المنتجة للنفط، وأن العراق يرى أن تتركز الجهود بأن تقوم كل من الكويت والعراق بالدفاع عن أنفسهما ومصالحهما الحيوية كي لا تسقط الطبقة الحاكمة في كل من الدولتين. كما أضاف السويدي: «إنه بخصوص الأملاك الكويتية في البصرة ومشكلة الحدود، فبعد أن يكون بيننا التفاهم المبني على غايات عربية مقدسة كالاتحاد مثلاً فسوف لا يبقى له شأن

---

(١) حله، المرجع السابق، ص٢٩.
(٢) نفس المرجع، ص٣٠.

لأننا سنكون أمة واحدة وبلاداً واحدة مع الاحتفاظ بنظامكم ومصالحكم جميعاً، فلا تفوتوا على أنفسكم هذه الفرصة»[١]. ورد أمير الكويت على ذلك بأن طلب إعطائه بعض الوقت لاستشارة بيت الإمارة، على أن تستكمل المحادثات في بغداد.

وفي العاشر من مايو ١٩٥٨ قام أمير الكويت بزيارة بغداد حيث استقبل استقبالاً حافلاً وقام نوري السعيد بزيارته حيث عقدت بينهما محادثات، وكان أهم ما جاء فيها[٢]:

أ ـ محاولة نوري السعيد إقناع حاكم الكويت بالانضمام إلى الاتحاد الهاشمي، وذلك بإثارة خوفه على حكمه وبلده من الشيوعية وعبد الناصر.

ب ـ رحب نوري السعيد بارتباط الكويت مع الاتحاد الهاشمي على أساس المساواة، ومع المساندة الكاملة لاستقلال الكويت والحفاظ على النظام الحاكم فيها، والاعتراف بحدود الكويت القائمة، والحفاظ التام على علاقة الكويت مع بريطانيا.

ج ـ تأكيد نوري على أن ارتباط الكويت بالاتحاد لا يستلزم اشتراك الكويت في برلمان الاتحاد إذ كانت الكويت لا ترغب فيه.

ويرى جلمن أن محادثات نوري السعيد مع شيخ الكويت حول الحدود والماء لم تكن مشجعة، وأن نوري السعيد قد ازداد قلقه حين أبلغه الشيخ أنه سيزور القاهرة، لقد حاول نوري السعيد أن يوضح لحاكم الكويت أن زيارته للقاهرة لن تحقق شيئاً بل على العكس قد يعتبرها عبد الناصر نصراً له، وقد تشجعه على الاعتقاد بأن هجماته ضد الأقطار العربية ومحاولة هدمها سوف تنجح. كان نوري السعيد يخشى من أن تقوم القاهرة بإقناع حاكم الكويت بعدم

(١) محكمة الشعب، ج٦، ص٢٣٠٩.

(٢) حله، المرجع السابق، ص٣٣.

دخول الاتحاد. وعلى الرغم من ذلك فإنه فشل في إقناع الأمير بعدم زيارة القاهرة(١).

لقد رأت بريطانيا أن الخطوة الأولى الضرورية لانضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي تتمثل في اعتراف العراق بحدود الكويت، وكذلك بوضع الكويت، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول أي اقتراح عراقي بتعديل الحدود. وقد أكدت الحكومة البريطانية لنوري السعيد أنه ما من شيء يمكن أن يغير الموقف الكويتي مثل عرض الحكومة العراقية بترسيم الحدود بين الدولتين.

لقد تكونت لدى نوري السعيد قناعة بأن بريطانيا تضع العراقيل في سبيل تحقيق انضمام الكويت للاتحاد مما جعل نوري السعيد يضغط على بريطانيا والولايات المتحدة عن طريق التهديد ـ إما بانضمام الكويت أو فقدانه لنصف أراضيه ـ إلا أن الحكومتين طلبتا منه عدم إثارة مسألة الحدود بل العمل على تسويتها(٢).

ويقول أيونيدس إن نوري السعيد بذل جهوداً جبارة لضم الكويت إلى عضوية الاتحاد وعرض عليها حل جميع الخلافات التي كانت قائمة بين البلدين حلاً كاملاً ومنحها الضمانات الكافية للبقاء كدولة ضمن الاتحاد، وكان واثقاً أن بريطانيا إذا استخدمت نفوذها فإن الكويت ستنضم للاتحاد، ويضيف أن بريطانيا لم تحاول القيام بمحاولة صادقة لإقناع شيخ الكويت بالانضمام لهذا الاتحاد بسبب مصالح الخزانة البريطانية في استثمارات الكويت المالية في لندن، يضاف إلى ذلك أن شيخ الكويت نفسه لم يكن يعتقد أنه سوف يربح الكثير من الانضمام إلى الاتحاد بل سيخسر الكثير(٣).

---

(١) جلمن، المرجع السابق، ص٢٥٢.
(٢) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص١٦١.
(٣) أيونيدس، المرجع السابق، ص٢٧٦.

ولما يئس نوري السعيد من إمكانية ضم الكويت أعد مذكرة تتضمن المفاوضات التي دارت بين الحكومتين العراقية والكويتية من ناحية، وبين الحكومة العراقية وبريطانيا من ناحية ثانية، وكان مقرراً نشر هذه المذكرة في ١٢ يوليو ١٩٥٨ ولكن السفير البريطاني قابل توفيق السويدي يوم ١١ يوليو ١٩٥٨ وأخبره أن بريطانيا توافق على دخول الكويت للاتحاد بعد حصوله على الاستقلال، وأن جميع التفصيلات ستبحث في لندن في ١٩٥٨/٧/٢٧ بين رئيس حكومة الاتحاد الهاشمي ووزير الخارجية البريطاني وطلب تأجيل نشر المذكرة[١].

وكشفت محاكمات المحكمة العسكرية العليا أن العراق قد أعد خطة بموافقة نوري السعيد لضم الكويت بالقوة إلى العراق. فتحت عنوان (حركة جمع الشمل) كانت الخطة تنص على الآتي:

١ ـ تهيئة اللواء (١٥) للحركة.

٢ ـ إجراء استطلاع سريع بإرسال جماعة من الضباط بحجة قضاء إجازة في الكويت.

٣ ـ التقدم دون سابق إنذار واحتلال الكويت وإعلان اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق.

٤ ـ لاحتمال تدخل بريطانيا تهيئة ثلاثة أسراب من الطائرات في مطار الشعيبة بحجة إجراء عرض جوي، وتسند هذه الحركات من مطاري الشعيبة والبصرة.

٥ ـ تعطي الحكومة العراقية عهوداً بتنفيذ العقود الموقعة مع شركات النفط العاملة في الكويت، وتعمل على إعطاء عمليات البحث عن النفط

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٢٠.

لشركات يابانية بعقود أفضل مما يفسح المجال للمطالبة في المستقبل بتعديل العقود مع الشركات الأمريكية والبريطانية[1].

ولكن ثورة ١٤ يوليو أوقفت كل تلك المحاولات لتعود العلاقات بين الدولتين إلى ما هي عليه من حيث عدم ترسيمها للحدود رغم ما بذل من محاولات لتسوية هذه المشكلة.

(١) محكمة الشعب، ج١، ص٨٠.

الفصل السابع

نوري السعيد والقضية الفلسطينية



أولاً: نوري والقضية الفلسطينية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي حظيت باهتمام جميع الحكام العرب دون استثناء، وذلك بغض النظر عن اختلافهم أو اتفاقهم في وجهات نظرهم، ومنطلقاتهم، أو حتى أهدافهم. ويمكن أن نحدد شهر سبتمبر عام ١٩٣٤ كبداية لظهور نوري السعيد على مسرح الصراع السياسي الذي نجم عن القضية الفلسطينية وأحداثها. ففي التاريخ المذكور، مثل نوري السعيد العراق بصفته وزيراً للخارجية أمام اللجنة السداسية التي شكلتها عصبة الأمم للنظر في القضية الفلسطينية. وقد شاركه في مهمته تلك جعفر العسكري الذي كان يشغل يومذاك منصب وزير العراق المفوض في لندن، وممثل العراق لدى عصبة الأمم.

كان لتصدي نوري السعيد لمحاولات زيادة الهجرة إلى فلسطين، ودفاعه عن القضية العربية بصورة عامة، صداه الملموس على مختلف الصعد، ولاسيما على الصعيد العربي. فقد أشادت الصحافة العربية بموقف نوري واعتبرته دليلاً قاطعاً على أن سياسة حكومة العراق، وشعبه لَم تزل سائرة حسب البرنامج السياسي الذي وضعه الملك فيصل الأول[1]. وأعربت (لجنة الشبيبة السورية

---

(١) جريدة الجامعة العربية، القاهرة، ٣/ ١٠/ ١٩٣٤.

بالقاهرة) عن تقديرها وامتنانها لنوري السعيد لدفاعه عن القضية العربية في سوريا وفلسطين. وفي الوقت نفسه بعثت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني بالقاهرة كتاب شكر إلى نوري السعيد أشادت فيه بموقفه من القضية العربية أمام عصبة الأمم[١].

أ ـ الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦

برز نوري السعيد على الساحة العربية أيام الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ بصورة خاصة. فعندما اندلعت نيران الثورة كان ياسين الهاشمي هو الذي يحكم العراق، وكان نوري يشغل منصب وزير الخارجية في وزارته. ولعوامل مختلفة قدر للعراق القطر العربي الوحيد الممثل لدى عصبة الأمم، أن يلعب دوراً كبيراً لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بعد أن اتخذت القضية الفلسطينية مساراً كان من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات خطيرة. وقد وقع عبء هذه المهمة على عاتق نوري السعيد لا لكونه وزيراً للخارجية فحسب، بل لأنه اشتغل بالموضوع نفسه في وقت سابق[٢].

أجرى نوري اتصالات محددة مع البريطانيين وزعماء الحركة الصهيونية. وبتكليف من الوزارة اجتمع نوري يوم التاسع عشر من يونيه ١٩٣٦ بالدكتور حاييم وايزمان، حيث عرض عليه نوري اقتراحين، يقضي الأول منهما بوقف المنظمة الصهيونية للهجرة اليهودية تلقائياً وذلك أثناء قيام اللجنة الملكية البريطانية الخاصة المكلفة بالتحقيق في القضية الفلسطينية بمباشرة عملها، على أساس أن ذلك سيكون له أثر بعيد في استرضاء الرأي العام العربي، وسيساعد كثيراً في توطيد الوضع. بينما يقضي الاقتراح الثاني بجعل اليهود مستعدين لأن يقبلوا بوضع يكونون فيه أقلية في بلد عربي[٣].

---

(١) نفس المصدر، ١١/١٠/١٩٣٤.
(٢) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢٠٤.
(٣) نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية، ص٢٧٩.

حاول كل من نوري السعيد وحاييم وايزمان أن ينال من الآخر ما يسعى إليه، لذا جاءت نتيجة المحادثات متناقضة إلى حد كبير. حيث خرج نوري من الاجتماع هو مقتنع من أن الزعيم الصهيوني غير معترض على اقتراح وقف الهجرة إلى فلسطين بصورة مؤقتة، وبلغت قناعة نوري حد أنه أكد هذا الأمر للسفير البريطاني في بغداد بعد عودته. في حين نرى أن وايزمان أنكر ما ادعاه نوري، وذلك في لقائه بوزير المستعمرات البريطاني وبالمندوب السامي البريطاني في فلسطين[١].

لم تنتهِ مهمة نوري السعيد عند هذا الحد، ففي ١٦ أغسطس ١٩٣٦ اتخذت الوزارة الهاشمية الثانية قراراً جديداً يقضي بإيفاد نوري السعيد إلى فلسطين ومصر وتركيا. وعلى غرار المرة السابقة كان لاختيار نوري السعيد لهذه المهمة وقعه الإيجابي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد ذكرت صحيفة (الاستقلال) في تعليق لها، ما نصه: «ولعل الذين يعرفون مواقف فخامة نوري السعيد العربية في غنى عن الإفاضة بالحديث والإسهاب بالعبارة، بل تكفيهم الإشارة»[٢].

غادر نوري السعيد بغداد يوم ٢٠ أغسطس، ووصل القدس في اليوم نفسه حيث نزل ضيفاً في دار المندوب السامي البريطاني تلبية لدعوته التي تلقاها منه قبل ذلك اليوم. وفي فترة إقامته في فلسطين اتصل نوري بأعضاء اللجنة العربية العليا[٣]، وعلى رأسهم المفتي محمد أمين الحسيني، فضلاً عن القادة

---

(١) نفس المرجع، ص٢٨٠-٢٨٣.

(٢) الاستقلال، ١٩٣٦/٨/٢٤.

(٣) تألفت اللجنة العربية العليا من الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي رئيساً، وأحمد حلمي عبد الباقي أميناً مالياً، وعوني عبد الهادي سكرتيرَ حزب الاستقلال سكرتيراً، وجمال الحسيني رئيس الحزب العربي، وراغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع، والدكتور حسين الخالدي رئيس حزب الإصلاح، وعبد اللطيف صلاح رئيس حزب الكتلة الوطنية، ويعقوب الغصين رئيس لجنة مؤتمر الشباب، ووجيه فراج ممثل المسيحيين الأرثوذكس، وألفريد روك ممثل المسيحيين الكاثوليك.

الفلسطينيين المعتقلين في صرفند. وطلب نوري من البريطانيين السماح له بلقاء شخصيات معروفة من أمثال عوني عبد الهادي، وعزه دروزه، وحلمي باشا، وأمين التميمي.

وعندما التقى بهم استفسر عن رأيهم في مدى ملاءمة الوضع لتدخل الحكومة العراقية في الموضوع، مبيناً لهم عدم إمكانية الدخول في مفاوضات مباشرة مع البريطانيين فوراً لسببين حددهما في: الأول، لكون الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تظهر بمظهر المغلوب على أمرها أمام الرأي العام. والثاني، وهو المهم، لكونها أعلنت خطتها من أنها سوف ترسل لجنة ملكية لدراسة شكوى العرب، ومن المعقول أن تنتظر تقريرها ليتسنى لها إبداء الرأي، ويكفي في الظروف الحاضرة فيما لو قبلت التوسط، وتدخل العراق بصورة رسمية على أساس تأييد وتحقيق مطالب عرب فلسطين المشروعة بلا قيد ولا شرط في الحال والمستقبل، وفي هذا ضمان للحكومة العراقية، ولعرب فلسطين في تحقيق سياسة جديدة تقرر تفاصيلها في المستقبل القريب[1].

وقبيل مغادرته فلسطين وجه نوري السعيد رسالة خاصة إلى أعضاء اللجنة العربية العليا أكد فيها أن الحكومة العراقية التي تشعر شعوراً قوياً بالرابطة القومية التي تربط الشعب العراقي والشعب العربي في فلسطين، ترى أنه لمن المحتم عليها أن تتقدم بالوساطة الناجحة بين هذا الشعب والحكومة البريطانية التي تربطها بها روابط صداقة قوية، في سبيل إنهاء الحالة الراهنة في فلسطين. وأنهى نوري السعيد رسالته بالاقتراح التالي:

١ ـ أن تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الوسائل الفعاله لإنهاء الإضراب والاضطرابات الحاضرة.

٢ ـ أن تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لتحقيق جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة، وأنها سوف تتخذ لذلك جميع الوسائل

---

(١) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢٠٦.

الممكنة في سبيل تحقيق المطالب المذكورة، سواء كانت هذه المطالب ناشئة عن الحركة الحاضرة في فلسطين، أو عما يتعلق بالسياسة العامة فيها[١].

وعلى مدى ثلاثة أيام تداولت اللجنة العربية العليا المقترحات التي تقدم بها نوري السعيد. وقد وافقت اللجنة على تلك المقترحات بالأكثرية، وعلى أن يتوسط نوري السعيد لدى ملوك العرب وأمرائهم للتدخل لصالح مطالب الفلسطينيين. وعندما أخبر المفتي نوري السعيد بأن مقترحاته قد حظيت بقبول أكثرية أعضاء اللجنة، لا بالإجماع، خشي نوري أن يؤدي ذلك إلى خلق مشاكل لا تتفق وصالح أمن فلسطين ـ على حد قوله ـ لذلك دخل نوري في مفاوضات جديدة مع اللجنة العربية العليا لمدة ستة أيام (٢٦/ ٣١ أغسطس).

وفي أعقاب ذلك أصدرت اللجنة العربية بياناً هاماً، جاء فيه: «استمرت المفاوضات بين اللجنة العربية العليا، وبين فخامة نوري باشا السعيد وزير الخارجية العراقي بضعة أيام بحثت خلالها جميع النقاط التي تتعلق بالقضية العربية الفلسطينية في جو تسوده الثقة والصراحة، فنتج عن ذلك التفاهم التام، والموافقة على وساطة الحكومة العراقية. . . وبناءً على ذلك فإن فخامة الوزير سيقوم بالمخابرات الرسمية اللازمة في هذا الشأن، كما أن اللجنة العربية العليا سوف تعرض الأمر على الأمة بواسطة لجانها القومية في مؤتمر عام لأخذ رأيها، والحصول على موافقتها وسوف تستمر الأمة على إضرابها الشامل إلى أن تصل هذه المفاوضات إلى النتيجة المرغوبة التي تحفظ لهذه الأمة الباسلة كيانها، وتوصلها إلى أمانيها إن شاء الله»[٢].

ورغم تأني نوري السعيد وحذره، وتعامله في حدود الإمكان إلا أن البريطانيين اتخذوا موقفاً سلبياً تجاه جهوده في سبيل إيجاد مخرج عادل ومعتدل

---

(١) دروزه، حول الحركة العربية، ص١٣٧.

(٢) محمد عزه دروزه، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الأول، بيروت، د.ن، ١٩٥٩، ص١٤٠.

للقضية الفلسطينية التي بدأت تعقيداتها تتفاقم بسرعة. فقد رفضت لندن وساطة نوري السعيد بصورة رسمية، ويرجع ذلك بصورة خاصة إلى أن مقترحاته بشأن وقف الهجرة اليهودية استفزت الأوساط الصهيونية، كما عبرت الأوساط البريطانية المعنية عن امتعاضها مما ورد في مذكرة نوري السعيد إلى اللجنة العربية العليا بصدد تدخل العراق الرسمي إلى جانب مطالب الفلسطينيين المشروعة، حيث اعتبرت بريطانيا ذلك استفزازاً كبيراً لليهود وتحدياً مباشراً للانتداب[1].

وقد مارست الأوساط الصهيونية ضغطاً كبيراً على لندن لاتخاذ موقف متشدد وصريح ضد مهمة نوري السعيد، من أجل إنهائها بأسرع ما يمكن، خاصة وأن تلك الأوساط كانت على ما يبدو، مضطلعة على ما تركه نوري السعيد من تأثير على المندوب السامي البريطاني في فلسطين. فقد بعث وايزمان رسالة خاصة بهذا الصدد إلى وزير المستعمرات أرفق بها قصاصة من إحدى الجرائد الفلسطينية التي أولت وساطة نوري السعيد، وشروط العرب اهتماماً خاصاً، وذكرت، فضلاً عن ذلك، أن المندوب السامي البريطاني في فلسطين أبدى موافقته على أن يقوم نوري بوساطته. وقد نفى وزير المستعمرات في رده على وايزمان معرفة حكومته، ومندوبها السامي بأمر تفويض نوري السعيد للاتفاق، أو الوعد بما يجب اتخاذه من خطوات بعد تهدئة الأوضاع في فلسطين، وعلى الأخص فيما يتعلق بوقف الهجرة اليهودية إلى هناك[2].

وبناءً على هذا لم يوافق وزير المستعمرات البريطاني على أن تكون وساطة الحكومة العراقية رسمية، فطلب من نوري السعيد أن يكون تدخله بالموضوع بصفة شخصية، لا بصفته وزيراً للخارجية العراقية، كما أعلن صراحة عن رفضه لمذكرة نوري السعيد جملة وتفصيلاً، وطلب إليه أن يقدم

(١) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢١١.
(٢) دروزه، القضية الفلسطينية، ص١٤١.

مذكرة جديدة يعبر فيها عن ثقته بأن الحكومة البريطانية ترغب في إيجاد تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية. كما أوضح الوزير لنوري أن الشرط الأساسي والجوهري لتحقيق ذلك هو أن تقوم اللجنة الملكية بإجراء دراسة نزيهة، وأن يطلب نوري من عرب فلسطين أن يكفوا عن الاضطرابات حتى يتسنى للجنة الاضطلاع بمهامها[١].

لم يرضخ نوري السعيد لطلب الوزير البريطاني ففي مذكرته التي رفعها إلى ياسين الهاشمي بتاريخ الأول من سبتمبر، أوضح نوري أنه لن يقبل رأي وزير المستعمرات، وأنه استمر في ممارسة ضغوطه على المندوب السامي، حيث وضع بالاشتراك معه خطة جديدة لتوسط العراق بصورة رسمية.

ولكن وزارة الخارجية البريطانية أصدرت من جانبها بياناً بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٣٦ أعلنت فيه قرار الحكومة البريطانية بإرسال قوات خاصة إلى فلسطين، الأمر الذي أثار الوطنيين العرب، فأكدت الصحافة العربية أن الحكومة البريطانية تستغل الظروف لتثبيت أقدامها في فلسطين عسكرياً، وتحاول إفشال مساعي العراق التي لا تريدها أن تنجح. وفي مقابل ذلك رحب الصهاينة بالبيان، وعبرت صحافتهم عن سخطها على المعتمد السامي في فلسطين لأنه، كما أكدت، وافق على اقتراحات نوري السعيد[٢].

وهكذا فشلت مساعي نوري السعيد في نهاية المطاف. ولعوامل متباينة لم تحظ مساعي العراق بتأييد عربي شامل، الأمر الذي أضعف من موقف نوري السعيد إلى حد واضح. فإن السعوديين لم يرتاحوا، بحكم طبيعة علاقاتهم للهاشميين، وبالنظر إلى عوامل أخرى، لمهمة نوري التي اعتبروها تحدياً لهم. ثم إن الفلسطينيين أنفسهم كانوا يفتقرون إلى قيادة موحدة تتولى إدارة الأمور، لذا لم يكونوا متفقين في موقفهم من الوساطة العراقية. ومن الجدير بالذكر أن

---

(١) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢١٢.

(٢) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢١٤.

الصحافة البريطانية سبقت غيرها في الإشارة إلى فشل مساعي نوري السعيد، ففي بداية سبتمبر ١٩٣٦ أوضحت مجلة (بريطانيا العظمى والشرق) في مقال افتتاحي لها أن تدخل نوري السعيد في النزاع القائم في فلسطين بين العرب واليهود لم يسفر عن نتيجة ملموسة[١].

تابع نوري السعيد القضية الفلسطينية على بساط البحث في جميع المحافل السياسية، ففي طريقه إلى جنيف لحضور جلسات عصبة الأمم التقى في باريس بالمندوب السامي البريطاني الأول في فلسطين هربرت صموئيل. وخلال اللقاء طرح نوري السعيد على هربرت صموئيل مقترحين، مؤكداً أن لا ثالث لهما إذا أريد حل عادل للقضية الفلسطينية، وأن على اليهود أن يقبلوا بواحد منهما، وهما:

١ ـ قبول إيقاف الهجرة اليهودية في الظروف الحالية، وعدم التفكير ولو بهجرة محدودة.

٢ ـ توحيد فلسطين وشرق الأردن والعراق، وتكوين مملكة واحدة منها بشكل من أشكال الوحدة إذا قبلت الحكومة البريطانية بذلك.

والملاحظ أن مشروع نوري السعيد (الوحدوي) الذي طرحه ضمن اقتراحه الثاني كوسيلة لحل القضية الفلسطينية عن طريق تكوين مملكة فدرالية موحدة تضم فلسطين وشرق الأردن والعراق، يمنح اليهود تسهيلات معينة ضمن إطارها، كان امتداداً لفكرة سبق وأن طرحها الملك فيصل الأول في عام ١٩١٩، وأكدها ثانيةً عام ١٩٢٩[٢]. ومما لا شك فيه أن الرجلين كانا يستهدفان من الفكرة ضمان بقاء فلسطين عربية في إطار مساومة فرضها واقع تناسب القوى، فضلاً عن قناعاتيهما الذاتية.

لم تكن آراء نوري السعيد، ومقترحاته الأخيرة أفضل حظ من سابقاتها،

---

(١) مقتبس من: الاستقلال، ١٧ سبتمبر ١٩٣٦.

(٢) نجدة صفوة، العراق في الوثائق البريطانية، ص٢٩٠.

فإن البريطانيين والصهاينة فرضوا مساراً آخر على القضية الفلسطينية. فقد دخلت القوات البريطانية في معارك فعلية مع الثوار الفلسطينيين. ومع تفاقم الوضع إلى هذه الدرجة تدخل الحكام العرب الذين أصدر كل واحد منهم نداء من جانبه بنص واحد تقريباً، يدعو إلى وقف الاضطرابات، والإخلاد إلى السكينة، الأمر الذي رحبت به السلطات البريطانية. وعلى أثر ذلك أصدرت اللجنة العربية العليا قرارا بإيقاف الإضراب[١].

وفي هذه المرحلة برز نوري السعيد فوق مسرح الأحداث الفلسطينية من جديد، حيث استغل قرار إيفاده إلى السعودية لتبادل وثائق معاهدة (الأخوة العربية والتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية) التي جرى التوقيع عليها بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٣٦، ليوجه رسالة إلى القائم بأعمال المفوضية السعودية في بغداد في ١٣ أكتوبر من العام نفسه، اقترح فيها اتخاذ إجراءات عاجلة لتوحيد مساعي العراق والسعودية واليمن من أجل الضغط على الحكومة البريطانية لإيجاد مخرج عادل للمشكلة الفلسطينية. وقد رحب السعوديون بهذه المبادرة، وأبدوا استعدادهم للتعاون مع العراق بهذا الخصوص[٢]. ولكن سرعان ما حال وقوع الانقلاب العسكري في العراق يوم ٢٦ أكتوبر دون مضي نوري السعيد في العمل من أجل تحقيق مشروعه الجديد.

ورغم أن بعض التغيير قد طرأ على مواقف نوري السعيد السياسية إثر أحداث الانقلاب وما آل إليه وضعه بسببها، إلا أن تغييراً ملموساً لم يطرأ على أفكاره بخصوص القضية الفلسطينية التي واصل مساعيه بشأنها حال عودته إلى العراق. ففي ١٤ يناير ١٩٣٨ أذاعت المصادر الألمانية نبأ اجتماع نوري السعيد في القاهرة مع السياسي الفلسطيني عوني عبد الهادي، والسوري الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وما دار بينهم من حديث حول توحيد فلسطين وشرق الأردن

(١) نجدة صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ص١٠٩-١١٠.

(٢) عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢-١٩٤١، بغداد، ١٩٨٣، ص١٧٢.

والعراق تحت عرش الملك غازي، على أن تحدد نسبة الهجرة والامتيازات الضرورية للأقلية اليهودية، فيسمح لمليونين من اليهود أن يسكنوا في المملكة المقترحة علاوة على عددهم يومذاك[١].

اتخذت الصحافة العراقية موقفاً سلبياً من المشروع. واتخذت صحيفة (الاستقلال) موقفاً متشدداً أكثر من غيرها، ففي عددها الصادر في ١٧ يناير شنت هجوماً عنيفاً على المشروع باعتباره يؤدي إلى توسيع نطاق الحركة الصهيونية التي تطمع إلى أبعد من حدود فلسطين، وفيما يخص الدولة العربية الموحدة علقت الاستقلال، قائلةً: «ولسنا في حاجة إلى إمبراطورية ينخر فيها سوس الفساد، وتدب فيها عوامل الضعف والانحلال من يومها، فتولد جثة لا حراك فيها، ولا قيمة»[٢].

وعلى الرغم من اختلاف الدوافع والمقاصد، إلا أن موقف بريطانيا من مساعي نوري السعيد الأخيرة بشأن القضية الفلسطينية اتسم بالحذر والرفض. ومصداق ذلك أن السفارة البريطانية في بغداد رفضت اقتراحاً عرضه نوري السعيد لزيارة السعودية والأردن للتداول مع حكامها بشأن القضية الفلسطينية. وجاء الرفض البريطاني على أساس أن نوري السعيد متطرف جدًّا بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وصاحب خطة غير عملية كلياً لدمج فلسطين والأردن مع العراق في إطار مساومات معينة مع اليهود تسمح لهم بمجال أوسع للهجرة[٣].

لم تؤثر هذه المواقف على نوري السعيد الذي لم يتخل عن مساعيه كلما وجد ذلك ممكناً، فاستغل فرصة مروره بدمشق وبيروت للاجتماع بعدد من القادة الفلسطينيين المعروفين، مثل محمد أمين الحسيني الذي طلب منه نوري أن يترك المفاوضات مع الجانب الصهيوني، حيث أوضح له نوري أنه لا فائدة

---

(١) جريدة العالم العربي، ١٥/١/١٩٣٨.

(٢) الاستقلال، ١٧/١/١٩٣٨.

(٣) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢٢١.

ترجى من بحث الجوانب الفرعية للمشكلة طالما أن اللجنة الصهيونية لا توافق على جعل اليهود أقلية لمدة عشرين سنة[١].

وفي الوقت نفسه التقى نوري بالسفير البريطاني في القاهرة هندل جيمس (Hindle James) وعرض عليه في ١٥ يناير آراءه بشأن القضية الفلسطينية التي رأى ضرورة اعتبارها مشكلة مستقلة قائمة بنفسها، أو النظر إليها باعتبارها جزءاً من مسألة إقامة اتحاد كونفدرالي عربي في الشرق الأوسط. وأوضح نوري للسفير شخصياً أنه يفضل الاقتراح الثاني على الأول، بالإضافة إلى ذلك فقد اقترح نوري عقد مؤتمر في مكان محايد لبحث القضية الفلسطينية على أن يضم ممثلي جميع الأطراف التي يهمها الأمر[٢].

وفي اللقاء نفسه طرح نوري السعيد على السفير البريطاني في مصر مجموعة آراء خطيرة بصدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإقامة دولة للصهاينة هناك. إن أخطر ما في آراء نوري هو عرضه إجراء بعض التغيرات في المشروع اليهودي الذي يهدف إلى تحقيق هجرة غير محدودة، على أن تضمن هذه التغيرات المذكورة عدم زيادة عدد اليهود في فلسطين أكثر من ٥٠٪ من مجموع سكان البلاد في كل الأحوال وكحد أقصى[٣]. وأعرب نوري للسفير البريطاني عن اعتقاده أن العرب ككل لن يظهروا أي معارضة لوطن يهودي على شرط أن لا يؤدي إلى سيطرة يهودية تامة على فلسطين.

واستمراراً لجهوده توجه نوري السعيد إلى لندن في ٢٦ يناير ١٩٣٨ حيث أجرى اتصالات واسعة مع عدد من كبار الساسة البريطانيين الذين تداول معهم البحث في مختلف جوانب القضية الفلسطينية. وقد عبر نوري في محادثاته عن قلقه إزاء تزايد الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين، خاصة تدفق اليهود من

---

(١) الهاشمي، المرجع السابق، ص٢٤٠.

(٢) سعاد شير، المرجع السابق، ص٢٢٢.

(٣) Khadduri, Independent Iraq, p.135.

أوربا الشرقية. بالإضافة إلى ذلك فقد اعترض نوري السعيد على فكرة التقسيم، وأكد على رفض عرب فلسطين القاطع أن يتحولوا إلى أقلية في وطنهم، ولا يمكن لهم أن يتنازلوا عن جزء من فلسطين لليهود. وأكد نوري أيضاً ضرورة الحفاظ على السيادة العربية في فلسطين التي لن يعترض أهلها في مثل هذه الحالة على وجود أقلية يهوديَة[1].

ب ـ مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٣٩

نشط نوري السعيد في ميدان القضية الفلسطينية من جديد عندما تخلت الحكومة البريطانية عن فكرة تقسيم فلسطين، وبعد أن تقرر عقد اجتماع في القاهرة يحضره ممثلو الدول العربية للتشاور فيما بينهم من أجل تبني خطة موحدة قبل التوجه إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة الذي تقرر عقده إثر تقديم لجنة (شون وودهيد) لتقريرها إلى الحكومة البريطانية في نوفمبر ١٩٣٨[2].

بعد مضي أقل من شهر واحد على تأليف نوري السعيد لوزارته الثالثة توجه إلى القاهرة لحضور المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية الذي تقرر عقده هناك في يناير ١٩٣٩. وفي طريقه للقاهرة مر نوري السعيد ببيروت حيث اجتمع مع عدد من القادة الفلسطينيين، من بينهم (المفتي). وقد صرح نوري على إثر ذلك مؤكداً على تفاهم الأوساط العربية جميعها على ما يؤول لخدمة القضية الفلسطينية[3].

وصل نوري إلى القاهرة في ٢٠ يناير ١٩٣٩، واشترك بنشاط في المؤتمر التمهيدي الذي عقده هناك ممثلو الدول العربية وممثل فلسطين الذين اتفقوا على وضع خطة عمل مشترك تستند في محتواها إلى (الميثاق الفلسطيني) قدر

---

(١) سعاد شبر، المرجع السابق، ص٢٢٤.
(٢) تألفت لجنة جون وودهيد في فبراير ١٩٣٨ لدراسة القضية الفلسطينية، وقد وصلت فلسطين في ٢٧ أبريل ١٩٣٨ وتركتها في ٣ أغسطس ١٩٣٨.
(٣) دروزه، القضية الفلسطينية، ص٢٤٠.

الإمكان، خلاصتها إقامة دولة مستقلة في فلسطين تكون العربية لغتها الرسمية، والإسلام دينها، بينما تعتبر اللغة العربية لغة ثانية في المناطق اليهودية، على أن تعقد الحكومة البريطانية مع الحكومة الفلسطينية المقترحة معاهدة للدفاع المشترك على غرار ما فعله العراق ومصر، وأن يمثل اليهود وزيران في الحكومة، على أن توقف الهجرة، ويلغى وعد بلفور، وما إلى ذلك من أمور كان بوسعها إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية(١).

وبعض أقل من شهر مثل نوري السعيد العراق في مؤتمر لندن الذي حضره أيضاً ممثلو حكومات مصر والسعودية واليمن وشرق الأردن. وفي لندن التحق توفيق السويدي بنوري السعيد لمساعدته في مهمته، وليحل محله حال عودة نوري إلى بغداد. ومنذ البداية توقعت الصحافة الأجنبية أن يلعب نوري بالتحديد دوراً بارزاً في مؤتمر لندن. ففي معرض تعليقها على المؤتمر كتبت الصحافة التركية: «إن فخامة نوري السعيد سيلعب الدور الأساسي، لأنه من مشاهير القضية العربية، وله معرفة شخصية بأقطاب حكومات العرب، ولأن العراق يسعى بكل طاقاته لحل قضية فلسطين»(٢).

وقبل انعقاد المؤتمر اجتمع رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلن بأعضاء الوفود العربية، وأوضح لهم أن خطورة الأوضاع على الصعيد العالمي تحتم على حكومته أن تأخذ بنظر الاعتبار عطف الرأي العام الأمريكي على الحركة الصهيونية، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تؤلف وزناً حاسماً في أحداث الصراع الدولي الدائر. وهكذا فإن كلام تشمبرلن تضمن إشارة واضحة إلى ما يجب أن ينتهي إليه المؤتمر، وتأكد هذا من مضمون خطابه الذي ألقاه أمام المؤتمر في ١٣ فبراير ١٩٣٩ أي في اليوم السادس للمؤتمر(٣).

ألقى نوري السعيد خطابه في جلسة سرية حضرها عن الجانب البريطاني

---

(١) سعاد شبر، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٢) نفس المرجع، ص٢٣٢.

(٣) الاستقلال، ٢/٢/١٩٣٩.

وزير المستعمرات مكدونالد، ووكيل وزارة الخارجية تبلر وقد استغرق الخطاب ساعة كاملة، وكان يقع في ١٣ صفحة من الحجم الكبير، فيما شغل ١٦ صفحة في كتابه المطبوع بصورة خاصة بعنوان (استقلال العرب ووحدتهم).

أشار نوري السعيد في خطابه بذكاء إلى ما يعانيه يهود أوروبا من اضطهادات لم يسبق لها مثيل، وقارن ذلك من طرف خفي بواقع حالهم في ظل الدولة العربية الإسلامية، وطالب نوري بأن لا تنتهز حالة اليهود المؤلمة في أوروبا لتكون سبباً لتجاهل حقوق العرب الذين لم يعتدوا على حقوق اليهود على مر التاريخ. وندد نوري بالحركة الصهيونية بصراحة حيث اعتبرها مسؤولة عما آلت إليه العلاقات بين العرب واليهود في كل مكان[(١)].

إن أهم ما ورد في خطاب نوري الذي ألقاه هو تنديده بسياسة الحكومة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية. ومما قاله في هذا الخصوص: «إن الحكومة المنتدبة قد عملت على تشجيع الهجرة خلال ثماني عشرة سنة مضت إلى أقصى ما يمكن، وبأية صورة طبيعية كانت، أو غير طبيعية، مما أدى إلى أن يدخل فلسطين حتى أولئك الذين يعد دخولهم أمراً غير مرغوب فيه، والذين لا تسمح أنظمة الحكومة بدخولهم. وبالمقابل غدا العرب لثماني عشرة سنة مضت تحت حكم شاذ مزدوج، اشتركت فيه حكومة التاج المستعمرة والصهيونية في العمل جنباً إلى جنب على طردهم من بلادهم أجمع»[(٢)].

ومن المنطلق نفسه أكد نوري السعيد فشل الحكومة البريطانية في القيام بواجبها الذي فرضه الانتداب، والقاضي بإنشاء الحكم الذاتي للفلسطينيين. ثم أوضح نوري بصراحة بأن هذه السياسة بالتحديد هي التي أدت إلى أن تفقد حكومة الانتداب المشاعر الطيبة التي كانت تضمرها لها أغلبية العرب. واعتبر نوري السعيد مواقف الحكومة البريطانية وسياستها تجاه القضية الفلسطينية على

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤١٨، ملف ٤/ ٧٢/ ٢ (مؤتمر المائدة المستديرة).

(٢) نفس المصدر.

طرفي نقيض كلياً مع عهودها ووعودها للعرب. وفي معالجته لهذا الموضوع تحدث نوري عن مراسلات حسين ـ مكماهون[١].

أثبت نوري في خطابه أن وعد بلفور كان ينطوي فقط على إيواء اليهود في فلسطين لأسباب روحانية وثقافية، ولم يكن في النية إنشاء دولة يهودية أصلاً. وأكد أن التزامات الحكومة البريطانية لليهود لا تتعدى أن يسمح لهم بتأسيس مركز ديني وثقافي في فلسطين، وليس دولة سياسية تشمل الأراضي الفلسطينية كلها. وفضلاً عن ذلك بين نوري السعيد أن وعد بلفور قد تم دون مشاورة الشريف حسين، أو أحد من زعماء العرب، ولذا فلا يمكن أن يتقيد العرب بهذا الوعد في أي حال من الأحوال، كما لا يصح أن يتحول هذا الوعد بحد ذاته إلى عائق أمام تنفيذ التعهدات التي قطعتها بريطانيا للعرب[٢].

لم يقتصر دور نوري السعيد في المؤتمر على هذا الخطاب، بل إنه زاول، فضلاً عن ذلك، نشاطاً واسعاً داخل أروقة قصر سان جيمس (San James)، مكان المؤتمر، وخارجه. فقد تحول إلى حلقة وصل بل وأحياناً إلى أشبه ما يكون بحكم بين الأطراف المشتركة في المؤتمر، وكان له دور مهم في تسوية الخلاف الذي نشب بين راغب النشاشيبي رئيس (حزب الدفاع) الفلسطيني وأعضاء اللجنة العربية العليا بشأن تمثيل حزب النشاشيبي في المؤتمر[٣].

إن مؤتمر سان جيمس[٤] أنقذ ثلاث مرات بفضل السياسة الحكيمة لنوري السعيد الذي كان على علاقة طيبة بمختلف الأطراف. فقد حاول اليهود أن

---

(١) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤١٨، ملف ٤/ ٧٢/ ٢ (مؤتمر المائدة المستديرة).

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، تمثيل الوفد الفلسطيني في مؤتمر المائدة المستديرة، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٣٩.

(٤) أحياناً يطلق على مؤتمر المائدة المستديرة بلندن اسم مؤتمر سان جيمس نسبة إلى قصر سان جيمس في العاصمة البريطانية حيث انعقد المؤتمر.

يحدثوا خلافاً بين مندوبي الدول العربية بإشعال روح المنافسة بينهم. وفي تقويم للدور الذي قام به نوري السعيد في المؤتمر، ذكرت صحيفة التايمز (Times) اللندنية أن نوري السعيد لعب دوراً من أهم الأدوار، ولم يقتصر ذلك، حسب أقوال الجريدة، على الاجتماعات الرسمية وحدها، بل تعدى ذلك إلى المحادثات خارج قصر سان جيمس، وهي التي كانت تمهد دائماً لكل ما تم حتى الآن من نتائج. وأكدت الصحيفة أيضاً أن نوري السعيد أصبح (مرجعاً دائماً للاستشارات) مما جعل البريطانيين يشعرون بأهمية الدور الذي يمثله نوري في هذه المباحثات[١].

كان نوري السعيد متفائلاً في البداية من أعمال المؤتمر، حيث توقع أن تؤدي إلى إيجاد حل منصف للقضية الفلسطينية، ولكن سرعان ما غير رأيه عندما أحس أن الأمور بدأت تتخذ اتجاهاً في غير صالح العرب، حتى أنه بدأ يتوقع، كما صرح لوكالة (رويتر) أن تتوقف المحادثات الجارية بين الأطراف المعنية[٢].

ورغم ذلك، ورغم الحاجة الملحة لعودته إلى بغداد وتلقيه برقية سرية تطلب منه ذلك، إلا أنه فضل البقاء في لندن لمتابعة أعمال المؤتمر، ولمواصلة مساعيه من أجل تسوية الخلافات التي بدأت تظهر بين الوفود العربية والجانب البريطاني، كما أشارت إلى ذلك وكالة رويتر للأنباء، وأجل عودته إلى بغداد من ٢٤ فبراير إلى أوائل مارس، وشجعه على ذلك زوال دواعي عودته السريعة بعد اتصاله السريع ببغداد عبر القنوات الدبلوماسية الخاصة[٣].

أدلى نوري السعيد قبل مغادرته العاصمة البريطانية بتصريح مقتضب ومعبر، جمع فيه بأسلوب دبلوماسي بين قدر كبير من النقد المبطن، وقدر غير

(١) مقتبس من: العقاب، ١٩٣٩/٧/٢٧.
(٢) نفس المصدر، ١٩٣٩/٢/٢٦.
(٣) سعاد شبر، المرجع السابق، ص٢٣٦.

قليل من اليأس فقد ذكر عن رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلن، أنه رجل يستطيع أن يتحرر من أغلال الماضي، وأن قدرة الحكومة البريطانية على إيجاد حل لكل مشكلة مستعصية تقريباً قد أقنعته بأنه سيوجد حل للمشكلة الفلسطينية أيضاً[١]. وقد جاء التعبير عن ذلك بصورة أوضح في القرار الخاص الذي اتخذته حكومة نوري السعيد بخصوص رفض الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ١٧ مايو ١٩٣٩ إثر انتهاء مؤتمر لندن.

استهدف نوري السعيد من نشاطه المتميز في مؤتمر لندن، وعلى كل صعيد له علاقة بالقضية الفلسطينية، تعزيز موقفه السياسي، كما حاول بالقدر نفسه إبراز الهاشميين، والنيل من السعوديين الذين لم يشعروا بالارتياح من جانبهم تجاه تحركات نوري بشأن القضية الفلسطينية. وقد بلغ الأمر حد أن بعث الملك عبد العزيز رسالة شديدة اللهجة إلى نوري السعيد بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣٩ عبر فيها عن تأثره من تحركات العراق الفردية تجاه القضية الفلسطينية. وقد أوضح نوري في رده على تلك الرسالة أن العراق لا يستغل القضية الفلسطينية، والوحدة العربية لصالحه كما يظن ابن سعود، وإنما يعمل من أجل الحفاظ على الهوية العربية لفلسطين وتحقيق الوحدة العربية الشاملة[٢].

لقد امتعض البريطانيون لاهتمام نوري السعيد الواضح بالقضية الفلسطينية، ونشاطه الواسع من أجلها. فعندما ألقى نوري في الخامس من يوليو ١٩٣٩ خطاباً أمام المجلس النيابي حول القضية الفلسطينية، وبين فيه أن الحكومة العراقية تهدف إلى التخلص من السياسة الصهيونية في فلسطين، وإقامة حكومة وطنية، اعتبر وزير المستعمرات البريطاني ذلك تدخلاً سافراً وغير مسموح به من قبل الحكومة العراقية في الشؤون الداخلية لفلسطين.

وقد بلغ استياء كبار المسؤولين البريطانيين من مواقف نوري السعيد تجاه

---

(١) العقاب، ١/٣/١٩٣٩.

(٢) سعاد شبر، المرجع السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

القضية الفلسطينية لدرجة أنهم تذرعوا في تلك الفترة بشتى الذرائع للحيلولة دون سفره إلى عمان والقدس، بالإضافة إلى ذلك فقد اقترح المندوب السامي على الأمير عبد الله أن يبلغ نوري السعيد عدم إمكانية استقباله في عمان بحجة قيامه بزيارة القسم الشمالي من شرق الأردن[1].

وفي خضم هذه الأحداث لم تنقطع صلات نوري السعيد بالقادة الفلسطينيين ولاسيما المفتي الذي التقى به شخصياً في بيروت، كما اجتمع هناك مع بعض أعضاء اللجنة العربية العليا، واقترح عليهم أن يطالب ممثلو الأقطار العربية لدى عصبة الأمم في دورتها الاعتيادية في سبتمبر ١٩٣٩ توضيح الفقرات الغامضة الواردة في الكتاب الأبيض، ووضع الدستور المقترح في الكتاب المذكور موضع التنفيذ في أقرب فرصة ممكنة.

وهكذا زاول نوري السعيد نشاطاً واسعاً، وفي مجالات عديدة من أجل القضية الفلسطينية عشية الحرب العالمية الثانية، طرح خلالها أفكاراً كان مقتنعاً بأنها تخدم القضية المذكورة في حدود الإمكانيات المتاحة. وبحكم ظروف الحرب العالمية الثانية ومواقف الهتلريين من اليهود، وتزايد وزن الصهيونية وتأثيرها في الأحداث العالمية، طرأ تغير واضح في مواقف الدول الكبرى تجاه فلسطين، مما انعكس باتجاهات متباينة على مواقف الساسة في المنطقة ذاتها. فمنهم من اتخذ مواقف متشددة أكثر من السابق، معتمداً في ذلك على إمكانية تحول الموازين على الصعيد الدولي لصالح أعداء حماة الصهيونية، ومنهم من تبنى نهجاً أكثر مرونة ومساومة من السابق تمشياً مع مصالح الحلفاء. وكان نوري السعيد من المجموعة الثانية، إذ تراجع بشكل واضح في مواقفه تجاه القضية الفلسطينية في سنوات الحرب.

---

(١) نفس المرجع، ص٢٤٠.

ثانياً: نوري والقضية الفلسطينية ١٩٤٠ ـ ١٩٤٧

أ ـ محادثات نوري السعيد ـ نيوكمب

اشترط الوطنيون العراقيون والفلسطينيون على بريطانيا أن تعلن استعدادها لتنفيذ الكتاب الأبيض مقابل إعلان العراق الحرب على المحور إلى جانب الحلفاء. ومن أجل ذلك وفد الكولونيل نيوكمب (New Cemp) في يوليو ١٩٤٠ إلى بغداد بتكليف من وزير مستعمرات لورد لويد (Lord Loyd) ليقابل الفلسطينيين الموجودين في بغداد من أجل التوصل إلى أساس للتعاون بينهم وبين بريطانيا. ولقد توسط نوري السعيد بين نيوكمب وبين القادة الفلسطينيين الموجودين في العراق بهدف التوصل إلى صياغة مقترحات جديدة لحل القضية في ضوء ما ورد في الكتاب الأبيض[١].

وفي الثاني من أغسطس بعث نيوكمب برقية إلى اللورد لويد أوضح فيها المطالب العربية، والتي انحصرت في تحديد الهجرة اليهودية بـ (٧٥) ألف، وتعديل قوانين الأراضي وفقاً لتقرير (وود هيد)، والبدء في وضع دستور الحكم الذاتي بأسرع ما يمكن، وإصدار قانون عفو عام وشامل للجميع، على أن تعلن بريطانيا استعدادها لتأييد أي تقارب بين الدول العربية الراغبة في ذلك بشكل فيدرالي أو اقتصادي مقابل استخدام السعودية والعراق نفوذهما لتخفيف الدعاية المتعلقة بفلسطين[٢].

ولقد شارك في تلك المحادثات من الجانب الفلسطيني جمال الحسيني ممثلاً للمفتي، وموسى العلمي بناءً على طلب نيوكمب، والشيخ يوسف ياسين عن السعودية. وقد عرض نوري السعيد نتيجة المحادثات على مجلس الوزراء العراقي الذي اتخذ قراراً في أغسطس ١٩٤٠ يقضي بإعلان الحرب رسميًا على المحور مقابل هذه التسوية، ووضع نصف قواته تحت قيادة الشرق الأوسط،

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٤٥١.

(٢) سعاد شبر، المرجع السابق، ص٢٤٣.

كما حمل نوري السعيد الاتفاق إلى الجنرال ويفل(Wivel) في القاهرة والذي أحال الأمر إلى لندن التي لم تبعث بجواب (كما قال نوري السعيد) ولكنها أصدرت في ١٦ أغسطس ١٩٤٠ بياناً أعلنت فيه أن الحكومة البريطانية لن تحيد عن سياستها المعلنة بخصوص فلسطين. كما رفض تشرشل مقترحات نيوكمب، واختلف مع اللورَد لويد وزير المستعمرات، ورحب بطلب الصهاينة بتزويدهم بالسلاح والعتاد للدفاع عن فلسطين(١).

وعلى أثر عودة نوري من القاهرة خالي الوفاض اقترح (كما يقول خدوري على لسان موسى العلمي) على موسى العلمي بدء مفاوضات مع المحور بغية الحصول على شروط أفضل بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولكن موسى العلمي وعادل أرسلان رفضا عرض نوري، كما قابل المفتي عرض نوري بالإهمال. ويضيف خدوري أن نوري السعيد كان صادقاً في محاولته لأن رفض بريطانيا لمقترحات نيوكمب التي حملها نوري قوضت أو أضعفت مركز نوري السعيد في العراق، ولدى سائر الزعماء العرب الناقمين على بريطانيا(٢).

ولكن ذلك لا يتفق مع ما ذكره (أنتوني ناتنج) من أن نوري حاول إقناع زملائه بالوقوف إلى جانب بريطانيا رغم سياستها في فلسطين، لأن انتصار ألمانيا سيقضي على الحرية التي حصل عليها العراق، فلما فشل نوري في ذلك استقال في ديسمبر ١٩٤٠. ويصف ناتنج محاولة نوري السعيد بأنها كانت مغامرة رديئة بالنسبة له، لأن رفض بريطانيا لمقترحات نيوكمب يعتبر انتصاراً لرشيد عالي الكيلاني وجماعته(٣). أما اللورد (بير وود) فيذكر أن نيوكمب لم يكن ممثلاً معتمداً من قبل الحكومة البريطانية وأن زيارته لبغداد جاءت باعتباره صديقاً قديماً، فزيارته ليست رسمية، ويرجع السبب في فشل محادثاته إلى

---

(١) خدوري، المرجع السابق، ص٤١٧.
(٢) خدوري، المرجع السابق، ص٤٢٠.
(٣) Nutting, op.cit., pp. 339-340.

معارضة تشرشل من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، الأمر الذي أضعف مركز نوري وقوى من مركز رشيد عالي الكيلاني(١).

وعلى الرغم مما سبق لم تتوقف مساعي نوري السعيد عن القيام بنشاط من أجل القضية الفلسطينية، ففي زيارته للقاهرة في أواخر ديسمبر ١٩٤٢ اقترح نوري على النحاس والملك عبد العزيز إرسال التماسات إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع مواطنيها بعدم الإدلاء ببيانات تعطف على الأماني الصهيونية. وقد اعترف ابن سعود بمساعي نوري السعيد هذه خلال مقابلته لوزير الدولة البريطاني في جدة في ٣٠ ديسمبر حيث أوضح للوزير رفضه تقديم احتجاج لدى الدوائر البريطانية باعتبار أن ذلك يعد عملاً من أعمال الطابور الخامس في البلاد العربية ضد مصلحة الحلفاء(٢).

ولقد تميزت البيانات الرسمية العراقية تجاه القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة بالتلميح دون التصريح. ومثال ذلك برقية نوري السعيد إلى تشرشل في ١٧/ ١/ ١٩٤٣ بمناسبة إعلان العراق الحرب على المحور، والتي جاء فيها قوله: «أما الأقطار العربية التي لم تتحرر حتى الآن فهي تتطلع إلى الحصول على الاستقلال الذي نتمتع به نحن العراقيون، وبذلك تنجز بريطانيا الوعد الذي قطعته للعرب قبل ربع قرن».

دفع هذا التلميح عوني عبد الهادي إلى الكتابة إلى نوري السعيد بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٣٤ طالبا أن تكون سياسة العراق تجاه فلسطين صريحة، وأن لا تكون الإشارة إليها ضمن البلاد العربية الأخرى، وأضاف أن قضية فلسطين هي مسألة عراقية بالدرجة الأولى، وختم رسالته طالباً أن تنتهز العراق الفرصة السانحة فيشير بما يلقيه من بيانات بصورة صريحة إلى فلسطين وعدم الإشارة إليها ضمن الأقطار العربية(٣).

---

(١) Birdwood, op.cit., pp. 177-178.

(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٤٥٤.

(٣) خيرية قاسمية، أوراق عوني عبد الهادي، ص١٢٨-١٢٩.

ب ـ مشروع الهلال الخصيب والقضية الفلسطينية

تبلورت مساعي نوري السعيد ومحادثاته مع المستر كيزي أواخر عام ١٩٤٢ في شكل مذكرة عن استقلال العرب ووحدتهم، قدمها نوري السعيد إلى وزير الدولة البريطاني في القاهرة في ١٤ يناير ١٩٤٣. وقد أعد نوري السعيد المذكرة باجتهاد شخصي رغم تأييد الساسة العراقيين لما ورد فيها من آراء، لأنه لم يرغب أن تعتبر بأي حال من الأحوال اتجاهاً رسمياً للحكومة العراقية. وسوف تركز الدراسة على ما يخص فلسطين في تلك المذكرة.

حاول نوري السعيد حل القضية الفلسطينية في إطار وحدة الهلال الخصيب، فبعد أن تكلم عن جذور المشكلة الفلسطينية، أشار إلى أن العرب لا يكرهون اليهود وإنما يكرهون ويقاومون الصهيونية التي استهدفت سلب وطنهم، كما أشار إلى ما لقيته الحركة الصهيونية من دعم مالي وسياسي من شخصيات بريطانية وأمريكية بارزة، في حين أن دعم الدول العربية لفلسطين ضعيف، وبدلاً من أن تفي بريطانيا بوعودها للعرب بمنح الدول العربية بما فيها فلسطين الاستقلال سلكت طريقاً آخر، حيث شجعت وسهلت قيام الوطن القومي اليهودي(١).

أوضح نوري السعيد في مذكرته أن مشاريع التقسيم غير عملية، واقترح إمكانية إنشاء منطقة يهودية داخل فلسطين يتمتع فيها اليهود بنوع من الحكم الذاتي، لأن إقامة دولتين في فلسطين الضيقة المساحة أمر غير عملي، وحيث إن السنوات السابقة قد أثبتت ضعف الدول الصغيرة، وبما أن التسويات التي ستعقب الحرب ستقوم على أساس تجميع الدول الصغيرة في تحالفات أو اتحادات إقليمية تكون من القوة بحيث تحمي دولها من العدوان، ولذا يجب استبعاد الفكرة القديمة الداعية إلى إقامة فلسطين مستقلة أو سوريا ولبنان

---

(١) نوري السعيد، استقلال العرب، ص١٠.

مستقلتين. ويجب أن يفرض الاتحاد على أقطار سوريا التاريخية على أساس أنها تشكل مجتمعاً موحداً لغوياً وثقافياً واقتصادياً[١].

وأضاف نوري أنه في ظل دولة سوريا الكبرى ستصبح حدود المنطقة اليهودية حدوداً إدارية، وباستطاعة العرب الذين تقع أراضيهم في المنطقة اليهودية أن يبقوا فيها، أو يخرجوا منها ويعيشون في جزء آخر من أجزاء سوريا الموحدة، وسوف يتمتع اليهود بشبه حكم ذاتي داخل إطار هذه الدولة. ومضى نوري يقول إن إمكانية تنفيذ الكتاب الأبيض متوفرة الآن بسبب تحالف بريطانيا مع الولايات المتحدة، طالما أن ذلك يحقق أهداف العرب ويوفر الاستقرار للمنطقة ويقضي على الدعاية الصهيونية[٢].

وحيث إن عرب فلسطين لا يختلفون عن عرب العراق وسوريا، لذا فإن ما يسري على عرب المنطقة الآخرين يجب أن يسري على الفلسطينيين. فحل القضية على أساس التقسيم ليس عملياً، وأن الحل الصحيح هو جعلها جزءاً من سوريا الكبرى، لأن هذا الحل يجعل عرب فلسطين يتحدون مع عرب سوريا وبهذا يأمنون من خطر التوسع اليهودي، كما أنه يوفر للأقلية اليهودية الأمان والاستقرار.

وفي ختام مذكرته تقدم نوري بعدة اقتراحات، منها: أن يكون ليهود فلسطين شبه حكم ذاتي في منطقتهم الخاصة، والسماح لهم بتشكيل حكومة خاصة، وتتولى دولة سوريا الكبرى الإشراف العام على قطاعهم، على أن تكون القدس مدينة مفتوحة أمام جميع الطوائف الدينية، وتشكل لجنة خاصة تضم ممثلين عن الأديان الثلاثة للإشراف على ذلك، وفي إطار هذه الخطة يجري البحث في أمر المستعمرات اليهودية وتحديد مواقفها بعد إعداد خارطة دقيقة لفلسطين وبيان عدد العرب واليهود في كل مدينة[٣].

---

(١) نوري السعيد، استقلال العرب، ص١٧-١٨.

(٢) نفس المرجع، ص٢٠.

(٣) Hourani, op.cit., p.129.

وقد قام كل من عوني عبد الهادي وموسى العلمي بدراسة مذكرة نوري السعيد، وأوضحوا في رسالة بعثها عوني عبد الهادي إلى نوري السعيد، أن مشروعه يخلو من الإشارة إلى مسألة الهجرة اليهودية. وأضاف عوني في رسالته أنه ليس من الحكمة عدم البحث في هذه القضية، لأن السماح لليهود بالهجرة سيوقع فلسطين والبلاد العربية في مشاكل وأخطار سياسية كبيرة، وإذا كان نوري السعيد قد أشار في مذكرته إلى ضرورة تصريح الحلفاء عن عزمهم رفض مطالب الصهيونيين والتمسك بسياسة الكتاب الأبيض، إلا أن البند السادس من مقترحاته يخلو من أية إشارة إلى الكتاب الأبيض، والهجرة اليهودية، واقترح عوني بحث هذه المشكلة بشكل حاسم.

كما أشار عوني عبد الهادي إلى موضوع إعطاء اليهود شبه استقلال ذاتي حيث أوضح أن الكتاب الأبيض لم يمنح اليهود مثل هذا الاستقلال. وإذا كان الهدف هو إرضاء اليهود ولو في بعض ما يتطلعون إليه، إلا أن هذا لن يحسم النزاع بين العرب واليهود، فالعرب لا يخشون أن يكون لليهود حرية إدارة مدارسهم والإشراف على أمورهم الصحية في مناطقهم، إذ إن السماح بمثل هذه الحريات شيء، ومنحهم شبه إدارة مستقلة شيء آخر. وختم عوني رسالته متسائلاً فيما إذا كان بالإمكان إرسال رسالة إلى المستر كيزي لتعضيد مشروع نوري السعيد[١].

وفي تعليق لأنتوني ناتنج على مشروع نوري السعيد، قال: «إن مشروع نوري السعيد يجمع بين أمرين، وعد بلفور والكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، فالحكم الذاتي يحقق لليهود وطنهم القومي، بينما ينجو الفلسطينيون باتحادهم مع إخوانهم في سوريا ولبنان من خطر تحولهم إلى أقلية في ظل دولة يهودية». وأضاف ناتنج قائلاً: «إن مساعي نوري السعيد فشلت بسبب معارضة المصريين والبريطانيين والأمريكان. فالمصريون لم يهتموا بالمشروع لأنه يمنح العراق

(١) خيرية قاسمية، أوراق عوني عبد الهادي، ص١٣٠.

مركزاً مرموقاً في العالم العربي، وينقل مركز الثقل في المنطقة العربية من القاهرة إلى بغداد. أما بريطانيا فكانت تدعو إلى خطة مغايرة لخطة نوري السعيد وهي إقامة جامعة عربية تشمل مصر والسعودية واليمن إلى جانب العراق وأقطار سوريا الأربعة، أما واشنطن فكانت تولي قضية فلسطين اهتماماً خاصاً خلال الحرب»[١].

وبالرغم من معارضة بريطانيا لمشروع نوري السعيد، فإن نوري السعيد استمر في مواصلة مساعيه خلال عام ١٩٤٣ من أجل حل القضية الفلسطينية وفقاً للكتاب الأبيض، وفي مقابل ذلك فقد عرض على السفير البريطاني في بغداد في ٨ فبراير ١٩٤٣ فكرة إرسال فرقة عسكرية عراقية إلى فلسطين أو سوريا، ولكن السفير اعتذر عن قبول ذلك بحجة أن مثل هذا الإجراء سوف لا يقابل بترحاب لا من قبل الجيش العراقي ولا من الأهالي، وأن كل ما تريده بريطانيا من العراق هو تأمين وحماية المواصلات البريطانية في أراضيه[٢].

وعندما ازدادت تصريحات الساسة الأمريكان المؤيدة للصهيونية بمناسبة انتخابات الرئاسة الأمريكية خاصة تصريحات مرشحي الرئاسة من الحزبين الجمهوري والديموقراطي يوليو، أغسطس ١٩٤٤ الداعية إلى فتح فلسطين أمام المهاجرين، وتسهيل إقامة دولة يهودية، ونقض الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. ومن أمثلة ذلك رسالة روزفلت لرئيس المؤتمر الصهيوني السابع والأربعين في أتلانتك (Atlantic) والتي أعرب فيها عن تأييده لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية، وتأييده لكل سياسة من شأنها إقامة الدولة اليهودية[٣].

على أثر ذلك نصح وزير العراق المفوض في واشنطن حكومته بالقيام بحركة احتجاجات من قبل مجلس الأمة العراقي والقيام بحملة صحفية في

---

(١) Nutting, op.cit., pp. 341-342.

(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٤٥٨.

(٣) نفس المرجع، ص٤٥٩.

العراق والبلاد العربية. إلا أن نوري السعيد منع تسرب تلك الأنباء إلى الصحافة العراقية، واتصل بوزير أمريكا المفوض في بغداد (هندرسن) الذي نصح نوري بأن لا تحتج الحكومة العراقية رسمياً على التصريحات السابقة، ولكن يمكن أن يأتي الاحتجاج من قبل كل مِن رئيس مجلس النواب والأعيان العراقي. وبالفعل احتج المدفعي، ومحمد رضا الشبيبي على التصريحات الأمريكية وأبلغا ذلك للحكومتين المصرية والسورية ولوزير السعودية المفوض في بغداد.

ج ـ فلسطين في مشاورات الوحدة العربية

حرصت بريطانيا خلال محاثات اللجنة التحضيرية التي أعقبت المحادثات التمهيدية في الفترة ما بين (٢٥ سبتمبر ـ ٧ أكتوبر ١٩٤٤) على عدم بحث مستقبل فلسطين وإرجاء ذلك إلى ما بعد نهاية الحرب. فاجتمع السفير البريطاني في بغداد مع رئيس الوزراء العراقي ووزير خارجيته ونصحهما بعدم البحث في مستقبل فلسطين، وقد وافقاه على رأيه. ويبدو أن بريطانيا نصحت بعض الدول العربية وربما العراق من بينها لإقناع ابن سعود للمشاركة في محادثات الإسكندرية على أساس عدم بحث مستقبل فلسطين، وذلك أن ابن سعود رغم عدائه للصهيونية كعربي ومسلم إلا أنه كان يرى أنه ليس من مصلحة العرب بحث قضية فلسطين خلال الحرب، وأنه مارس بدوره ضغطاً على قادة سوريا واليمن ولبنان لتبني وجهة نظره، لتجنب قيام أزمة سابقة لأوانها. وطبيعي أن ترحب بريطانيا بوجهات نظر ابن سعود التي بالطبع تتفق ووجهة نظرها[١].

وفي الجلسة الثالثة من اجتماعات اللجنة التحضيرية في الأول من أكتوبر، وبعد أن حضر مندوب السعودية اقترح النحاس على اللجنة أن تقرر قبول (موسى العلمي) عضو مؤتمر لندن ١٩٣٩ وممثل الأحزاب العربية في فلسطين للاشتراك في أعمال اللجنة فوافقت اللجنة على ذلك بالإجماع[٢].

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٢٦١-٢٦٢.

(٢) كان نوري السعيد صاحب اقتراح أن يمثل عرب فلسطين أولئك الذين شاركوا في مؤتمر لندن ١٩٣٩، لمزيد من الاطلاع انظر: طربين، المرجع السابق، ص٢٧١.

وبعد أن وافقت اللجنة من حيث المبدأ على اقتراح نوري السعيد بإنشاء مكتبين للدعاية من أجل فلسطين في لندن وواشنطن وتشكيل لجنة خاصة لدراسة الاقتراح، دعي موسى العلمي للكلام فسرد وضع العرب في فلسطين ومساعيهم للاستقلال ضمن الوحدة العربية، ومجابهتهم الحكم البريطاني الرامي إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وختم حديثه مقترحاً إرسال وفد يمثل الدول العربية إلى لندن وواشنطن وموسكو للاتصال بالدول الحليفة ليبين لها أخطار السياسة الرامية إلى تقسيم فلسطين أو تحويلها إلى كانتونات متساوية بين العرب واليهود مع بقاء باب الهجرة مفتوحاً أمام اليهود. ويزيل كل شك قد يكون عالقاً في ذهنها حول تخاذل العرب بخصوص فلسطين.

ولكن اللجنة التحضيرية لم توافق على اقتراح العلمي وإنما وافقت على اقتراح احتواه بروتوكول الإسكندرية باسم ملحق (فلسطين) متضمناً ما ورد في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ومما جاء فيه: «إن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة والمحافظة على الأراضي العربية، والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار»[١].

وأثناء بحث دعوة فلسطين في اللجنة الفرعية اقترح نوري السعيد دعوة موسى العلمي باعتباره مندوب عرب فلسطين لا مندوب فلسطين كما اقترح عبد الرحمن عزام والنقراشي، وانتهى الرأي إلى دعوته بدون صفة على أن يكون حضوره استشارياً، وله حق المناقشة فيما يتعلق بفلسطين دون أن يكون له حق التصويت، ولقد وافقت اللجنة الفرعية التحضيرية على اقتراح عزام في ١ مارس ١٩٤٥ على اشتراك فلسطين في جامعة الدول العربية المستقلة، على قدم المساواة على أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيارِ مندوب عربي عن فلسطين، ويقول عزام إن اقتراحه إدخال فلسطين قوبل بالمعارضة من أكثرية الأعضاء[٢].

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٢) الحكيم، المرجع السابق، ص٦١-٦٥.

وبعد عدة مداولات انتهى الأمر إلى أن تمثل فلسطين بمندوب عربي واحد وأن لا يشترك إلا في المسائل الخاصة بفلسطين أما التصويت فقد قرر المجلس أن يعهد للأمانة العامة وضع الأسس التي تراها مناسبة لذلك.

ويقول كيرك (Kirk) نقلاً عن المجلة الصهيونية بتاريخ (٨/ ٩/ ١٩٥١) إن ملحق فلسطين الذي تضمنه ميثاق الجامعة أثار ثائرة وايزمان، وجعله يبعث برسالة إلى تشرشل نيابة عن الوكالة اليهودية طلب فيها من وزارة الخارجية البريطانية إصدار بيان يوضح فيه موقف الحكومة البريطانية من تصريح نوري السعيد الذي قال فيه إن العرب عملوا بالتشاور مع بريطانيا. ويضيف كيرك أن بريطانيا سعت كي لا يدمج ملحق فلسطين في نص الميثاق وحاولت منع موسى العلمي من توقيعه[١].

تلك هي الجهود والمساعي التي بذلها نوري السعيد خلال الحرب الثانية من أجل فلسطين، والتي تمثلت بالسعي لدى الدوائر البريطانية خلال محادثاته مع نيوكمب (يوليو ـ أغسطس)١٩٤٥ وخلال الاتصالات المستمرة مع السفير البريطاني في بغداد من أجل تنفيذ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، مقروناً ذلك بمحادثاته مع المستر كيزي التي تبلورت في مشروع للهلال الخصيب تحل في إطاره المشكلة الفلسطينية، ولكن الحكومة البريطانية رفضت مقترحات نيوكمب، كما جمدت مشروع نوري السعيد. كذلك فقد كان لنوري السعيد دور كبير في دعوة ممثل لعرب فلسطين إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية، ولكنه التزم في النهاية بتعليمات السفارة البريطانية في عدم البحث في مستقبل فلسطين.

أما بعد تأسيس جامعة الدول العربية فقد اقتصر دور عراق نوري السعيد تجاه القضية الفلسطينية على المشاركة مع دولها في الاجتماعات التي كانت في معظمها رداً على محاولات أمريكا وبريطانيا لحل القضية الفلسطينية وبخاصة في الفترة ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨.

---

(١) Kirk, Middle East in the War, p.342.

د ـ لجنة التحقيق الإنجليزية ـ الأمريكية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦

جرت مشاورات بريطانية ـ أمريكية حول القضية الفلسطينية، حيث دعت انجلترا الولايات المتحدة إلى التعاون معها في تشكيل لجنة مشتركة من الإنجليز والأمريكان يتبادل رئاستها البلدان لفحص حال اليهود في أوربا، ولإعادة النظر مرة أخرى في القضية الفلسطينية. وقد قبلت الولايات المتحدة الدعوة كما جاء على لسان (بيفن) في مجلس العموم بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٤٥ وحدد مهمة اللجنة المشتركة فيما يلي:

١ ـ دراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

٢ ـ دراسة أحوال اليهود المضطهدين في أوروبا من خلال الاستماع إلى شهود عرب ويهود فلسطين.

٣ ـ تقديم توصيات للحكومتين الأمريكية والإنجليزية حول تلك الدراسة(١).

كانت أهداف اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية المشتركة محدودة، والقصد منها إضفاء الشرعية على الهجرة اليهودية لفلسطين وبخاصة أنها ربطت بين مشكلة اليهود في أوروبا وفلسطين ولذا بادرت في زيارة أوروبا حيث أوصى أحد أعضائها (Crum) بهجرة (١٠٠) ألف يهودي قبل أن تطأ أقدام اللجنة فلسطين.

ولقد كان لإعلان تشكيل اللجنة والمهمة التي أوكلت لها وبخاصة موضوع الهجرة اليهودية ردود فعل لدى العالم العربي وبخاصة العراق. فقد بادر رئيس الوزراء حمدي الباجه جي بالاحتجاج لدى المفوضية الأمريكية في بغداد، والسفارة البريطانية بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٤٥، فجاء رد المفوضية الأمريكية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٥ مؤيداً شرعية تشكيل اللجنة، وداعياً العراق

---

(١) Kirk, The Middle East 1945-1950, p. 208.

إلى مقابلة اللجنة، باعتبار أن هذه فرصة فريدة بأن يعلن كل الفرقاء الذين يهمهم الأمر رأيهم واستعداد اللجنة لسماع تلك الآراء[١].

كذلك فقد أكد نوري السعيد في أعقاب محادثاته مع الأمير عبد الله (٣ ـ ٥ ـ فبراير ١٩٤٦) بأن فلسطين المقدسة ليست بلداً عربياً فحسب، بل إن التاريخ العربي والإسلامي بأكمله مستقر في هذا البلد الذي أجمع العرب والمسلمون أمرهم على الدفاع عن حقه وحريته بكل الوسائل المشروعة[٢].

لقيت اللجنة بعض الصعوبات في التوفيق بين وجهتي النظر البريطانية والأمريكية ولكنها في النهاية وضعت توصياتها في ٢٠ أبريل ١٩٤٦ ونشرتها في الأول من مايو. ومن الأمور التي طالب بها التقرير التجاوز في ذلك الوقت عن مقترحات التقسيم والأخذ بفكرة استمرار الانتداب إلى أن تزول الروح العدائية بين العرب واليهود (الفقرتان ٣، ٤) وأن يؤذن بهجرة (١٠٠) ألف يهودي مع التسليم بأن فلسطين وحدها لا تفي بحاجات الضحايا اليهود، فالهجرة اليهودية يجب أن تتفق مع الظروف الملائمة مع عدم المساس بحقوق الفئات الأخرى (الفقرات ٢، ١، ٦) مع إباحة شراء الأراضي. وتناولت الفقرة الثانية المقترحات الصهيونية الخاصة بإنشاء سلطة تختص بوادي الأردن، وفي الفقرة العاشرة شجبت اللجوء إلى القوة ودعت الوكالة اليهودية إلى التعاون مع الدولة المنتدبة في القضاء على الإرهاب. أما الفقرة التاسعة فدعت إلى إبعاد التعليم من التعصب، على أن تتم هذه التسويات في إطار أن فلسطين يجب أن لا تكون عربية ولا يهودية[٣].

لقد انتقدت الصحف البريطانية توصيات اللجنة، فقالت الديلي تلجراف (Daily Telegraph) في ٢ مايو ١٩٤٦ إن التقرير لا يساعد على حل المشكلة،

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٤٦٩.
(٢) الأخبار، ١٩٤٦/٢/٦.
(٣) *الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٤٧٢.*

وتوقعت ألا ترضي توصيات اللجنة الفريقين، في حين قالت الاسبكتيستر في ١٧ مايو ١٩٤٦ إن الفلسطينيين يرفضون الهجرة اليهودية، إلا أن غاية الصهيونية النهائية جعل فلسطين يهودية(١).

ويذكر كيرك أن دراسة اللجنة لمختلف جوانب القضية كان يهدف إلى إرضاء مختلف الأطراف، فهي أوصت بالهجرة ولكنها عارضت فكرة إقامة دولة يهودية أو عربية، ورحبت بفكرة الوصاية في حين طالبت بمساعدة المهاجرين اليهود مع رفع قيود بيع الأراضي(٢).

هـ ـ لجنة التحقيق الدولية ١٩٤٧

دعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة للاجتماع في أبريل ١٩٤٧ بناءً على طلب الحكومة البريطانية. وفي تلك الجلسة لم تتعمق الجمعية في مناقشة موضوع القضية الفلسطينية وإن ظهر منذ البداية عطف الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على فكرة التقسيم، وقررت الجمعية تكوين لجنة خاصة من أحد عشر عضواً لإجراء تحقيق في الموضوع على أن ترفع تقريرها عندما تنعقد الدورة العادية الثالثة للجمعية في سبتمبر ١٩٤٧م. وتكونت اللجنة من إيران وبيرو والسويد وأوروجواي وهولندا والهند وجواتيمالا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وأستراليا وكندا. وعندما اجتمعت اللجنة في ٢/ ٦/ ١٩٤٧ انتخب ممثل السويد أميل ساند ستروم (Sand Strom) رئيساً لها(٣).

عادت اللجنة إلى نيويورك حيث رفعت تقريرها إلى الجمعية العامة في أكتوبر سنة ١٩٤٧ ولم تستطع أن تضع تقريراً جماعياً إذ انقسم الأعضاء إلى فريقين. ضم أولهما ممثلي كندا وأستراليا وبيرو وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والسويد وأوروجواي وقدموا مشروعاً سمي بمشروع الأكثرية. وضم ثانيهما

(١) الأرمنازي، المرجع السابق، ص١٧١-١٧٢.
(٢) Kirk, The Middle East 1945-1950, p. 214.
(٣) دروزة، القضية الفلسطينية، ص٦٧-٦٩.

ممثلي الهند وإيران ويوغوسلافيا وقدم مشروعاً ثانياً دعي بمشروع الأقلية. ويدعو المشروع الأول إلى تقسيم فلسطين لدولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ويقضي ثانيهما بإنشاء دولة اتحادية فلسطينية تشمل البلاد كلياً. واتفق الفريقان على بعض الأسس المشتركة منها وجوب إنهاء الانتداب على فلسطين وإعطاؤها الاستقلال بعد فترة انتقال قصيرة. على أن ينتهي الانتداب والجلاء عن البلاد قبل اليوم الأول من أغسطس سنة ١٩٤٨ وعلى ألا يتعدى قيام الدولة الاتحادية أو الدولتين اليوم الأول من أكتوبر ١٩٤٨ وأن تتولى لجنة خماسية تختارها الأمم المتحدة من الدول الأعضاء ويراعى في اختيارها التوزيع الجغرافي، إدارة البلاد بالتعاون مع السلطات المحلية وتحت إشراف مجلس الأمن وأن تقيم اللجنة حكومة اتحادية مؤقتة أو حكومتين مؤقتتين في الدولتين تتوليان إجراء الانتخابات العامة في غضون شهرين من جلاء قوات الدولة المنتدبة(١).

وفي ١٦ سبتمبر ١٩٤٧ عرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة وتولت دراستها اللجنة السياسية حيث تقرر تحويلها في ٢٣ سبتمبر إلى لجنة خاصة عقدت أول اجتماع لها في ٢٥ سبتمبر برئاسة وزير خارجية أستراليا وأنيط بها دراسة تقرير لجنة التحقيق الدولية.

وقد ألقى نوري السعيد خطاباً في اجتماع لجنة فلسطين الخاصة يوم ٦/ ١٠/ ١٩٤٧ فتكلم نوري السعيد عن تاريخ فلسطين السياسي، واصفاً تقرير لجنة التحقيق بأنه أغرب من قصص ألف ليلة وليلة، وأنه غير قابل للتنفيذ منددا بالصهيونية وأطماعها قائلاً: «إن الحل الوحيد للقضية هو استقلال فلسطين بشرط إخراج الإرهابيين»(٢).

ولقد بحثت الوفود العربية إمكانية التفاهم مع روسيا لكسب أصوات

---

(١) أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، دمشق، دار الجليل، ١٩٨١، ص٢١٨.

(٢) الأخبار، ٦/ ١٠/ ١٩٤٧.

جبهتها، ولكن الجمالي أمر بالتريث خوفاً من خسران بعض الأصوات، كما فاتح المندوب الأمريكي في الموضوع بحضور نوري السعيد وفيصل السعود وفقاً لما ورد في الوثائق العراقية، وقد أطلع المندوب الأمريكي نوري السعيد والجمالي على الخطاب الذي سيلقيه والداعي إلى قبول التقسيم والهجرة. وقد اعتبر كل من نوري السعيد، والجمالي أن هذا الخطاب بمثابة إعلان حرب على الأمة العربية[١].

و ـ قرار تقسيم فلسطين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

بحثت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين في الفترة ما بين ٢٦ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ورغم ما بذلته الوفود العربية من جهود لجعل التقسيم مرفوضاً، فإن الجمعية وافقت على القرار نتيجة لتدخل الرئيس الأمريكي ترومان وضغطه على بعض الدول المحتاجة للعون الأمريكي[٢].

وأوصى قرار التقسيم بإنهاء الانتداب على فلسطين، وبإعلان استقلال البلاد مع تقسيمها سياسياً إلى دولتين منفصلتين تمام الانفصال على أن تبلغ مساحة الدول اليهودية ٥٥٪ من مساحة فلسطين، وتضم الجليل والنقب ومعظم السهل الساحلي، ولم يكن اليهود يملكون خمس هذه المنطقة، وما تبقى من فلسطين تقوم فيه دولة عربية. وهذا التقسيم شبيه بما طلبه الصهيونيون في مذكرة الوكالة اليهودية إلى مؤتمر لندن ١٩٤٦[٣].

وعلى إثر إعلان قرار التقسيم علق الجمالي موضحاً أن الحكومة العراقية لا تعترف بمشروع القرار وتحتفظ بحرية العمل لمقاومته، وتلقي بالمسؤولية على عاتق الذين وقعوا القرار. ولقد اقترح الجمالي وهو في طريق عودته إلى

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٥٠٧.
(٢) ملحم خالد ملحم، البنى الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص٦٤.
(٣) الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص٢٢٣.

بلاده، ضرورة إقامة دولة عربية لفلسطين بجميع أراضيها، تعترف بها الحكومات العربية على أن تسند رئاستها للحاج أمين الحسيني.

كما قامت تظاهرات شعبية في العراق وأصدرت وزارة الداخلية بياناً أعلنت فيه سخطها ودعت الشعب إلى الهدوء و السكينة، مؤكدة أنها لا تزال عند تصريحاتها السابقة فيما يختص بتوجيه الشعب العراقي توجيهاً صحيحاً لمؤازرة عرب فلسطين، وصرح رئيس الوزراء بأن دور الكلام انتهى وجاء دور العمل[1].

وقد علقت جريدة اليقظة على موقف الحكومة العراقية وتصريح رئيس وزرائها، بقولها: «في الوقت الذي يقول فيه رئيس الوزراء إن حكومته مستعدة لإرسال أكبر عدد من المتطوعين العراقيين إلى فلسطين مدربين ومسلحين بالأسلحة الحديثة والعتاد الكامل، تمنع وزارة الداخلية التظاهرة التي قرر أرباب الصحف القيام بها يوم ٧/ ١٢/ ١٩٤٧ بحجة أن الشعب عبر عن شعوره بما فيه الكفاية، وخوفاً من تدخل بعض العناصر غير المرغوب فيها»[2].

أما على الصعيد العربي فقد دعت جامعة الدول العربية إلى اجتماع يعقد في القاهرة بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٤٧. وقد مثل نوري السعيد العراق في هذا الاجتماع، في حين مثل الجانب السعودي الأمير فيصل، والسوري جميل مردم. ودار البحث حول إحباط مشروع الدولة اليهودية.

ولقد انفض اجتماع القاهرة دون نتيجة حاسمة باستثناء اتخاذ عدة قرارات وصفت بالسرية لا تتناسب وخطورة الحالة، وتمثلت في:

١ ـ إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بها عربية مستقلة.

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص١٩٥.
(٢) اليقظة، ٨/ ١٢/ ١٩٤٧.

٢ ـ تزويد اللجنة الدائمة بجامعة الدول العربية بالأسلحة، وإرسال المتطوعين على أن تتكفل كل دولة بتسليح متطوعيها.

٣ ـ دفع مليون دينار لصرفها على شؤون الدفاع، وتشكيل لجنة فنية عسكرية تحت إشراف الأمين العام مهمتها تدريب وتنظيم وتسليح المتطوعين، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التدريب والتسليح والإنفاق، ونقل المعونات والتبرعات وتكليف أمانة الجامعة بأعمال الدعاية.

والواقع أنه لم تكن هناك أي خطة للعمل محددة لدى الدوائر السياسية العراقية، بحيث تعمل الحكومات العراقية المتوالية على تنفيذها.

ثالثاً: نوري والقضية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨

أ ـ حرب عام ١٩٤٨

في ١٥ مايو ١٩٤٨، أعلن الصهاينة اليهود قيام دولتهم الجديدة (إسرائيل) على تراب فلسطين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة اعترفت بها بعد عشر دقائق من قيامها، تاركة هيئة الأمم المتحدة بما فيها المندوب الأمريكي، في ارتباك كلي[١]. وتلتها اعترافات دول أوروبا الغربية، والاتحاد السوفيتي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية.

واجهت الجماهير في العراق، وفي بقية الأقطار العربية اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بدولة إسرائيل باستنكار وغضب شديدين إذ نددت الأحزاب السياسية، والصحف العراقية بالموقف الأمريكي هذا، واعتبرته عملاً عدائياً موجهاً ضد العرب. وفي يوم إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨، عبرت الجيوش العربية حدود فلسطين.

---

(١) ولبر كرين إيفلاند، حبال من رمال: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، ترجمة سهيل زكار، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٥، ص٥٨.

استطاعت القوات العراقية تحقيق الانتصارات العسكرية في معارك عديدة على قوات الصهاينة، والنجاح في تحقيق المهمة الموكلة إليها، والحفاظ على منطقة تواجدها في مثلث (جنين ـ نابلس ـ طولكرم). وقد جاء تأكيد ذلك في تقرير الاستخبارات الأمريكية، إذ إن انتصارات القوات العراقية لم تتوقف إلا بعد إعلان الهدنة بين العرب وإسرائيل في ١٨ يوليو ١٩٤٨[١].

ومن الملاحظ أن الحكومة الأمريكية كانت تهدف إلى أن يكون لها اطلاع دقيق على سير تطور الأحداث في فلسطين، كي لا تفاجأ من تحقيق الجيوش العربية نصراً نهائياً على الصهاينة، وعندما لاح في الأفق بوادر تحقيق نصر عربي، قد يتمثل في القضاء على الكيان الصهيوني في مهده، سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن يدعو إلى وقف القتال بين العرب والصهاينة، بحجة أن ذلك يعد تهديداً للسلام العالمي، وطلبت من المجلس إصدار قرار لوقف القتال مدة أربعة أسابيع، وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراره القاضي بوقف القتال في ٢٢ مايو ١٩٤٨.

لقد وافقت الدول العربية على مبدأ الهدنة الأولى وذلك في ٢ يونيه ١٩٤٨، شرط أن يوضع حل مناسب لقضية فلسطين، وبررت الحكومات العربية موافقتها هذه بالحرص على السلام، وإعادة الأمن والنظام في فلسطين، والحرص على تطبيق قرار مجلس الأمن.

وبهذا الصدد قال رئيس الوزراء العراقي مزاحم الباجه جي: «إن قبول وقف القتال في أوائل يونيه ١٩٤٨ لمدة شهر كانت نقطة خطيرة، ولا مبالغة في القول إنها كانت أهم الأسباب في ضياع فلسطين، حيث إن قبول وقف القتال حرم العرب من الانتصار المرجو، ومكن اليهود من تنظيم عصاباتهم وتسليحهم بمختلف الأسلحة التي حصلوا عليها من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وغيرها من الدول الأوربية الأخرى»[٢].

---

(١) حسين شذر، المرجع السابق، ص١٦٨.
(٢) عدنان الباجه جي، المرجع السابق، ص٢٨٢-٢٨٣.

وتجدر الإشارة إلى أن الكونت برنادوت (Brnadot) الوسيط الدولي الذي عينه مجلس الأمن في ١٤ مايو ١٩٤٨ ـ حاول تمديد الهدنة بين الطرفين مدة ثلاثين يوماً، الأمر الذي وافق عليه الصهاينة ورفضه العرب، مما أدى إلى استئناف القتال في ٩ يوليو ١٩٤٨[١].

طلب مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٨ مرة أخرى إيقاف القتال في فلسطين، وعلى أثر ذلك اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في بيروت من ١٤ إلى ١٨ يوليو ١٩٤٨، وقررت الموافقة بالأغلبية على الهدنة في الموعد المحدد لها في ١٨ يوليو، إذ وافقت على القرار كل من (مصر، والأردن، والعربية السعودية، واليمن) في حين رفض القرار ممثل العراق في الاجتماع رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي، وأيدته سوريا في ذلك[٢].

وقد شجبت الأوساط السياسية والشعبية في العراق الموافقة على الهدنة الثانية، ودعت إلى رفض الهدنة، واستمرار القتال، حيث أعربت الأحزاب السياسية العراقية (الاستقلال، والأحرار، والوطن الديموقراطي) عن استنكارها لهذا القرار الذي حال دون إنقاذ فلسطين، وقد أصدر قادة الأحزاب الثلاثة بياناً دعوا فيه الجماهير للقيام بمظاهرات سلمية صامتة لشجب قرار وقف القتال في فلسطين. وقد لبت الجماهير هذه الدعوة، فانطلقت هذه المظاهرة في بغداد بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٤٨[٣].

ضغط الشعب العراقي على حكومته لاستئناف القتال، ولكن بقي القرار دون تنفيذ بسبب عدم تصديق الوصي عبد الإله عليه لأنه فضل التعاون مع شرق الأردن في هذا الموضوع. ونتيجة لعدم تنفيذ الجيش العراقي لأوامر رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي، استقال الأخير من منصبه وشكل نوري السعيد الوزارة بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٤٩[٤].

---

(١) الأخبار، ٩/٧/١٩٤٨.
(٢) حسين شذر، المرجع السابق، ص١٧٠.
(٣) لواء الاستقلال، ٢٥ يوليو ١٩٤٨.
(٤) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٩٩، ملف ٣٧/ ٤٣/ ٨، =

قابلت الأوساط المختلفة الوزارة الجديدة بالتشاؤم والتحفظ الشديد، لاسيما وأنها تعرف أن الرئيس الجديد من العاملين على شل حركة استئناف القتال وله اجتهاد خاص بشأن فلسطين. يضاف إلى ذلك أن نوري السعيد قبل تولية الوزارة قام بزيارة لعمانٍ أثارت حولها الشكوك، حيث يرى بعض الكتاب أن نوري السعيد كان له دور في طلب الملك عبد الله من الجيش العراقي إيقاف القتال[١].

ولكن من ناحية أخرى فإن هناك من ينفي ذلك[٢]، ويرجع ذلك إلى:

أ ـ أن مدة بقاء نوري السعيد في الأردن كانت عشرة أيام فقط.

ب ـ إذا كانت خطة إيقاف القتال تدبيراً إنجليزياً فلماذا لم يأمروا هم الملك عبد الله بما يريدون مباشرة، ودون وساطة نوري السعيد، خاصة وأن صلتهم بالملك عبد الله كانت قوية بما يكفي لذلك.

ج ـ لم يكن الملك عبد الله بالضعف حيث ينصاع بسهولة إلى أوامر نوري السعيد، هذا بالإضافة إلى أن الملك عبد الله لم يكن في قرارة نفسه يثق بالسعيد أو يحمل له وداً خالصاً.

د ـ إذا كان الملك عبد الله قد أصدر أوامره بالتوقف عن القتال إرضاءً للإنجليز وأخذاً بنصائح نوري السعيد، فلماذا لم يصدر أمراً لجميع الجيوش العربية وهو قائدها العام، واقتصر أمره على الجيش العراقي فقط؟

أثار موقف العراق المتشدد من عدم قبوله الهدنة قلق الحكومة الأمريكية التي كانت ترى أن المشكلة الرئيسية التي قد تواجهها ليس في رفض العراق

= تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن صدى تأليف وزارة نوري السعيد، بتاريخ ١٩/١/١٩٤٩.

(١) نفس المصدر.

(٢) عبد المجيد حسيب القيسي، المرجع السابق، ص٧٢٠.

الدخول في مفاوضات الهدنة مع إسرائيل، بل كانت تخشى من أن يؤدي ذلك إلى إعاقة مشاركة الأردن في مفاوضات الهدنة مع إسرائيل[١].

ولقد هدأ قلق الحكومة الأمريكية هذا حينما أوفدت الحكومة الأردنية وزير الدفاع فوزي الملقي، ووزير العدلية فلاح المدادحة إلى بغداد في ٢١ يناير ١٩٤٩، لمناقشة حكومة نوري السعيد في موقف العراق من مفاوضات الهدنة مع إسرائيل، ومراحل انسحاب الجيش العراقي في فلسطين.

وفي أعقاب تلك الزيارة، أعلن الملك عبد الله أن الحكومة العراقية وافقت على السماح للأردن بأن يمثله في مفاوضات الهدنة التي سوف يتم إجراؤها بين الأقطار العربية التي وافقت على الهدنة الثانية (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان) من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، لإقرار هدنة دائمة بين الجانبين[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أن موافقة حكومة نوري السعيد هذه جاءت وفق اتفاق مسبق توصل إليه الجانبان الأردني والعراقي في اجتماع في منطقة (H3) قرب الحدود العراقية الأردنية في ٢ فبراير ١٩٤٩، حيث وافق الجانب العراقي على قبول ما يتم الاتفاق عليه من شروط مع (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان) دون أن يكون له تمثيل في مفاوضات الهدنة مع إسرائيل[٣].

لكن موقف نوري السعيد هذا، على ما يبدو، لم يلق ارتياحاً من الحكومة الأمريكية التي ترغب أن يوافق العراق صراحةً على الاشتراك في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، والتوقيع على هدنة دائمة بينهما. لذلك أوصت الحكومة الأمريكية مندوبها في (لجنة التوفيق الدولية) أن يحاول في أثناء زيارة اللجنة إلى العراق التأثير في موقف نوري السعيد تجاه المفاوضات المباشرة مع

(١) حسين شذر، المرجع السابق، ص١٧٤.
(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٧٤.
(٣) الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص١٢٠.

إسرائيل. وقد وصل وفد اللجنة إلى بغداد في ١٨/ ٢/ ١٩٤٩، بهدف محاولة إقناع نوري السعيد بالتفاوض مع إسرائيل بشكل مباشر، لكنها فشلت في ذلك، كما فشل العضو الأمريكي أيضاً في محاولاته لإغراء نوري السعيد للعدول عن موقف وزارته بخصوص الهدنة[١].

وفي السياق نفسه حثت الحكومة البريطانية العراق على قبول الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، حيث قدم السفير البريطاني في بغداد اقتراحاً إلى نوري السعيد، بناءً على تعليمات تلقاها من حكومته، تضمن الاقتراح أن تبدي الحكومة العراقية موافقة محدودة للمشاركة في مفاوضات الهدنة مع إسرائيل، إذا رغب العراق تجنب حدوث مواجهة عسكرية بين الجيش العراقي والقوات اليهودية، أو أن تسمح الحكومة العراقية للأردن بتمثيلها في تلك المفاوضات. ولكن نوري السعيد رفض الاقتراح، وفضل بدلاً من ذلك الانتظار إلى حين انتهاء ما تسفر عنه مفاوضات الهدنة.

وفي الوقت نفسه أبلغ الوصي عبد الإله نوري السعيد بأنه وعد بريطانيا بقبول أي اتفاق يتم التوصل إليه خلال مفاوضات الهدنة بين الأقطار العربية المعنية وإسرائيل بشأن القضية الفلسطينية، شرط ألا يدخل العراق في أية مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وأضاف الوصي أيضاً أن الحكومة العراقية سوف تأمر بسحب الجيش العراقي من فلسطين على أن لا تقوم إسرائيل بمهاجمة القوات العراقية في أثناء انسحابها، أو الإتيان بأي عمل استفزازي ضدها[٢].

ولعل برقية وزير خارجية نوري السعيد محمد فاضل الجمالي إلى الوسيط الدولي رالف بانش (Ralf Bunch) في ٢٠/ ٣/ ١٩٤٩، تشير إلى ذلك الموضوع إذ جاء فيها: «إن الحكومة العراقية ترغب بتخويل الحكومة الأردنية

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٧٤.

(٢) حسين شذر، المرجع السابق، ص١٧٦.

بالتفاوض نيابة عنها باعتبار أن الحكومة العراقية قررت تسليم مواقعها إلى الجيش الأردني، وإن تسليم مواقعنا إلى الأردن يكفي دليلاً لقبولنا الهدنة، وأن الحكومة العراقية قررت الانسحاب نهائياً من فلسطين »[١].

يتضح من ذلك أن حكومة نوري السعيد هي الأخرى قد قبلت الهدنة مثل بقية الحكومات العربية التي شاركت في حرب ١٩٤٨، ولكن ذلك جاء بصورة غير مباشرة تجنباً لإثارة الرأي العام العراقي ضدها، والذي كان يرفض أية مشاركة عراقية مباشرة في المفاوضات مع الكيان الصهيوني.

ولكي تتفادى واشنطن حدوث مواجه عسكرية بين القوات العراقية والقوات الإسرائيلية، قد تؤدي إلى مضاعفات ليست في صالحها وصالح إسرائيل أيضاً، لجأت الحكومة الأمريكية إلى الضغط على إسرائيل لمنعها من التحرش بالقوات العراقية في فلسطين، حيث أكدت التقارير الأمريكية أن الرئيس الأمريكي ترومان، قد حذر إسرائيل من مغبة القيام بمهاجمة القوات العراقية، واعتبر ذلك عملاً غير مقبول بالنسبة للحكومة الأمريكية، ولا يتفق مع وجهة نظرها، وربما أدى إلى حدوث احتمالات كبيرة لا تكون في صالحها[٢].

وفي الوقت نفسه عمدت الحكومة الأمريكية إلى الضغط على حكومة نوري السعيد لسحب قواتها من فلسطين، حيث وجهت لها تحذيراً عن طريق السفارة الأمريكية في بغداد، بأنه في حالة عدم سحب الجيش العراقي فإن هناك عودة وشيكة للحركة الكردية مدعومة من الاتحاد السوفيتي، مما قد يؤدي إلى تهديد استقرار الوضع السياسي في العراق.

أثارت المزاعم الأمريكية قلق نوري السعيد إذ خشي بالفعل من عودة حالة عدم الاستقرار إلى منطقة كردستان شمال العراق، ولذا اضطرت حكومة

---

(١) نفس المرجع، ص١٧٧.
(٢) حسين شذر، المرجع السابق، ص١٧٩.

نوري السعيد نتيجة لهذا الضغط إلى إبلاغ السفير الأمريكي في بغداد، أنها جادة في سحب القوات العراقية بالسرعة الممكنة من فلسطين.

وبالفعل فقد أعلنت حكومة نوري السعيد في ٢٥ أبريل ١٩٤٩ قرارها بسحب الجيش العراقي، مستفيدة في ذلك من فرض الأحكام العرفية في العراق، فضلاً عن اتخاذها التدابير الممكنة للحيلولة دون قيام مظاهرات معارضة لهذا القرار في بغداد[١].

ب ـ نوري السعيد وقضية تهجير يهود العراق

إن موقف العراق من هجرة اليهود إلى فلسطين قبل قيام الدولة الإسرائيلية قام على أساس معارضة الهجرة، فجميع محادثات العراق المنفردة أو المشتركة، واتصالاتها الدبلوماسية وتصريحات مسؤوليها ومواقف أحزابها وصحفها حول القضية الفلسطينية كانت تشجب الهجرة اليهودية وتقاومها، ويقصد بها الهجرة القادمة من أوروبا، حيث لم يكن وارداً في تلك الأثناء هجرة اليهود العرب لدى الدوائر الصهيونية بشكل منظم وواسع.

بل إن العراق كان يعارض مرور المهاجرين اليهود عبر أراضيه، فقد رفض السماح لـ (٥٠٠) طفل يهودي بولندي بمغادرة إيران إلى فلسطين عبر العراق، رغم مساعي الوزير المفوض الأمريكي في بغداد، وتوسط رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية[٢].

فلما نشبت الحرب العربية ـ الإسرائيلية إثر انسحاب بريطانيا ودخول الجيوش العربية فلسطين ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، بادرت العراق إلى إبرام قانون مستعجل يعتبر الأعمال الصهيونية الفعالة جريمة عقوبتها الموت، وبالفعل حكم بالإعدام على أحد التجار اليهود بتهمة تزويد إسرائيل بالسلاح. وفي ٢٧/ ٧/

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٣٠٣-٣٠٩.

(٢) يعقوب يوسف كوريه، يهود العراق: تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص٨٨.

١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء العراقي على اعتبار اليهود العراقيين الذين ذهبوا إلى فلسطين ولم يعودوا إلى العراق مجرمين باعتبارهم ملتحقين بالعدو ويحالون جميعاً إلى المجالس العرفية[١].

ولقد تعرضت الأقلية اليهودية[٢] في العراق إلى حملة من الإرهاب مقرونة بحملة دعاية شديدة بهدف حثها على مغادرة العراق والالتحاق بدولة إسرائيل التي كانت تعاني نقصاً في الأيدي العاملة. وقد أشرف على تنفيذ تلك الحملة الإرهابية عملاء الصهيونية في العراق كما كشفت عن ذلك اعترافات (سعيد خلة صبجي) الذي اعتقلته السلطات العراقية عام ١٩٤٩ من ناحية، وما عثرت عليه السلطات العراقية من كميات الأسلحة في منازل اليهود ومعابدهم من ناحية ثانية[٣].

أما حملة الدعاية فقد شاركت فيها الدوائر الصهيونية المحلية والعالمية بهدف إثارة العداء بين اليهود والمسلمين، بما كانت توزعه من منشورات تحمل شعارات (لا تشترِ من المسلمين) وكانت تسقطها بشكل متعمد بأيدي المسلمين. كما استهدفت الحملة تشويه سمعة العراق في العالم بهدف استدرار العطف العالمي وبخاصة في دوائر الأمم المتحدة ولقد كشف فاضل الجمالي مندوب العراق في الأمم المتحدة عن الدوافع الصهيونية من وراء المزاعم التي روجت لها حول اضطهاد اليهود في العراق، فقال: «إن اليهود يقومون بجمع الأموال في أمريكا، وهم يرجون جمع أموال أكثر عن طريق نشر أخبار كاذبة عن اضطهادهم في العراق»[٤].

ولقد ساهمت أجهزة الإعلام العراقية في حملة الدعاية ضد الأقلية

---

(١) نفس المرجع، ص٩١-٩٢.

(٢) بلغ عدد اليهود العراقيين عام ١٩٥١ حوالي ١٨٥ ألف تقريباً.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الأعمال الإرهابية اليهودية في العراق، انظر: أبو مازن، اليهود العراقيون: المراحل الثلاث للهجرة اليهودية، بيروت المساء، ١٢ يناير ١٩٧٦.

(٤) الزمان، ١٩٤٩/١٠/٢٩.

اليهودية، ومثال ذلك كتابات وتعليقات جريدة اليقظة التي أخذت تستعدي الجماهير العراقية ضد اليهود، حيث كتبت في أحد مقالاتها تحت عنوان (أذن وعين) بشكل محاورة بين طفل فلسطيني وكاتب المقال، حيث يقول الطفل: «هؤلاء العراقيون عرب طيبون ولكنهم يحبون اليهود كثيراً، فقلت بالعكس يا أخي إننا نحارب اليهود. فقال إذا كنتم تحاربون اليهود حقيقة فلماذا بين موظفي حكومتكم يهود؟ وبأيديهم خطوط مواصلاتكم بل وبأيديهم تجارتكم؟! انظر لمن تكون هذه القصور الجميلة ؟! نعم لليهود. إن الذي هدم بيوتنا في فلسطين هم اليهود، وهم عندنا كثيرون، وهم أشد اليهود قسوة وشراسة فقد بقروا بطون النساء، وأصابوا عيون الأطفال»[١].

وكان نوري السعيد (كما ذكرت اليقظة) قد أبلغ المستر جوردن كلاب (Jordan Clab) رئيس بعثة الدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط أنه مستعد للتعاون مع البعثة وأن الحكومة العراقية على استعداد لتبادل اليهود الموجودين بالعراق باللاجئين العرب على شريطة تسليم أملاك اليهود للحكومة العراقية على سبيل التعويض.

وقد أذاعت بغداد الخبر بدون أن تعلق عليه، بينما علقت إسرائيل عليه بقولها: «إنها على استعداد لقبول هذا الاقتراح، وتفتح أبوابها لا لهجرة اليهود في العراق، بل لهجرة اليهود القاطنين حالياً في البلاد العربية على أن تتوسع رقعة إسرائيل في فلسطين بتعديل حدودها»[٢].

وقد رحبت اليقظة بالخبر لأن اليهود بسبب تعاملهم وخيانتهم لا يستحقون حقوق المواطنة وقالت بصريح العبارة: «إننا نرحب بإجلاء اليهود عن العراق وسائر البلاد العربية بعد مصادرة أملاكهم وتعويض اللاجئين بها عما أصابهم من أضرار على أن لا يحمل في ثناياه معنى الاعتراف بالعصابات الصهيونية»[٣].

---

(١) اليقظة، ١٦/١٠/١٩٤٩.

(٢) نفس المصدر، ٢٠/١٠/١٩٤٩.

(٣) نفس المصدر.

أما الحكومة العراقية فقد كانت مترددة في السماح بأية هجرة جماعية، لأنها لم تكن راغبة في تقوية إسرائيل بأية وسيلة كانت، يضاف إلى ذلك ميل بعض زعماء العراق إلى الاحتفاظ باليهود كرهائن تسخر للضغط على إسرائيل في حالة إقدامها على الإساءة للأقلية العربية الموجودة عندها. ولكن كانت تعمل ضد هذه الاعتبارات فكرة مغرية وهي تطهير البلاد من أقلية طائفة ممقوتة سوف تترك للمنافسين العراقيين مركزها المهيمن في عالم التجارة، بالإضافة إلى تصفية ممتلكاتهم خلال عملية الهجرة المستعجلة وبيعها بأثمان زهيدة. وقد تغلبت الاعتبارات الأخيرة في النهاية فصدر قانون إسقاط الجنسية (مارس ١٩٥٠)[١].

وقد قدمت الحكومة العراقية إلى مجلس الأمة العراقي قانون إسقاط الجنسية تحت اسم (قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣). وقد نصت مواده على إسقاط الجنسية عن اليهودي العراقي الذي يرغب في مغادرة العراق باختياره، أو الذي يغادر أو يحاول أن يغادر العراق بصورة غير مشروعة، أو الذي سبق له أن غادر العراق بصورة غير مشروعة ولم يعد إليها خلال شهرين من نفاذ هذا القانون، وعلى وزير الداخلية أن يأمر بإبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية ما لم تستدع الضرورة القضائية القانونية بقاءه مؤقتاً حفظاً لحقوق الغير[٢].

أما الأسباب الموجبة لهذا التشريع فهي (رغبة عدد من اليهود العراقيين مغادرة العراق بكل الوسائل غير المشروعة، وبالنظر لوجود رعايا من هذا القبيل مرغمين على البقاء في البلاد ومكرهين على الاحتفاظ بالجنسية العراقية مما يؤدي إلى نتائج لها تأثير على الأمن وخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية فقد وجد أن لا سبيل للحيلولة دون رغبة هؤلاء نهائياً وإسقاط الجنسية العراقية عنهم)[٣].

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٥٥٣.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص١٥٤.

(٣) اليقظة، ٣/ ٣/ ١٩٥٠.

ويقول أبو مازن (في مقالة في بيروت المساء) إن القانون المؤامرة قد تم الاتفاق عليه في اجتماع سري عقد في فيينا عام ١٩٤٩، وحضره نوري السعيد وبن جوريون ومبعوث بريطاني، وبعد عودة نوري السعيد استقال ليفسح المجال لمجيء حكومة انتقالية، فجاء توفيق السويدي في ٢٥/ ٢/ ١٩٥٠ والذي تقدمت حكومته بلائحة قانون إسقاط الجنسية وطالبت بإقراره على الفور. أما ثمن هذا القانون في نظر نوري السعيد (إن صح ما رواه أبو مازن) فهو رغبته في استئناف ضخ النفط العراقي إلى ميناء حيفا حلاً لأزمة العراق المالية(١).

ولقد وصف مزاحم الباجه جي القانون بأنه ضعف واستسلام وخضوع أمام أناس لا يستحقون غير العقاب، في حين رد علي جودت الأيوبي على الأسباب الأمنية الموجبة للقانون بقوله: «لتبق الأحكام العرفية إلى يوم القيامة، كيف يكون موقفنا من بعض الدول الأجنبية التي منعت هجرة اليهود من بلادها إلى فلسطين مراعاة لشعورنا نحن العرب، فكيف نسن قانوناً ليذهبوا ؟ »(٢).

وفي ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ تسلم نوري السعيد رئاسة الحكومة الجديدة. وقد أثار تبديل رئاسة الحكومة بين السويدي ونوري السعيد القلق في قلوب أولئك الذين رافقوا موضوع الهجرة اليهودية من العراق، والذين لم ينسوا بعد ما قام به نوري السعيد في عام ١٩٤٩ضد اليهود. ولكن هذه المخاوف لم يكن لها ما يبررها، حيث إن أول عمل قام به نوري السعيد هو محاولة الإسراع في خروج اليهود من العراق بهدف إلحاق الضرر بهم وخلق صعوبات اقتصادية أمام إسرائيل التي سوف تستوعبهم، على أمل أن تؤدي هذه الصعوبات إلى تدمير إسرائيل وانهيارها(٣).

اتفقت حكومة نوري السعيد مع شركة طيران إنجليزية لترحيل ٣٠٠

---

(١) أبو مازن، المرجع السابق.

(٢) الزمان، ٦/ ٣/ ١٩٥٠.

(٣) شلوموهيلل، تهجير يهود العراق، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل، ١٩٨٦، ص٢٧٠-٢٧١.

يهودي أسبوعياً إلى قبرص أو إيطاليا، ومنها يستقل اليهود السفن إلى إسرائيل أو على طائرات أخرى. ولكن الشركة الإنجليزية اعتذرت بعد ذلك عن تنفيذ ذلك الاتفاق بحجة عدم وجود العدد الكافي من الطائرات[١].

وعندما ذهب نوري السعيد إلى الأردن اقترح عليه الملك عبد الله أن تخصص الحكومة العراقية أكبر عدد من سيارات النقل لتتولى نقل اليهود مرتين أسبوعياً إلى المملكة الأردنية التي سوف تدفعهم إلى إسرائيل. وقبل أن يتمكن نوري السعيد من تنفيذ هذا المشروع ضغط وزير بريطانيا المفوض في عمان على الملك عبد الله وأنذره باسم الحكومة البريطانية بأن لا يمضي في تنفيذ ما اتفق عليه مع نوري السعيد، وأن يغلق حدود مملكته في وجه أي سيارة تحمل يهوداً من العراق، وذلك لأن إسرائيل عاجزة عن استيعاب هذا العدد الضخم من يهود العراق بسبب حالتها الاقتصادية[٢].

ويبدو أن الضغط على الملك عبد الله قد ترك أثره على الملك عبد الله حيث رفض استخدام الأراضي الأردنية لتهجير اليهود العراقيين بحجة أن ذلك سوف يزيد من عدد سكان إسرائيل ومن قوتها العسكرية، بالإضافة إلى أن إسرائيل قد ترفض دخولهم فتصبح الأردن مسؤولة عن حمايتهم ومعيشتهم وتكون هذه مسؤولية أخرى تضاف إلى مسؤولية نصف مليون لاجئ فلسطيني في الأراضي الأردنية. وأخيراً فإن دخول مثل هذا العدد من يهود العراق إلى إسرائيل سوف يؤدي بالضرورة إلى أن تقوم إسرائيل بإخراج عدد مماثل من العرب القاطنين في إسرائيل بعد أن تجردهم من أموالهم وممتلكاتهم[٣].

وفي أعقاب رفض الأردن قرر نوري السعيد محاولة زيادة حجم الهجرة

---

(١) نفس المرجع، ص٢٧٢.

(٢) وثائق الخارجية المصرية (أرشيف سري جديد)، محفظة ١٤٦٥، ملف ٩/٤٠/٣٧ ج٨، تقرير المفوضية المصرية ببغداد بشأن ترحيل يهود العراق، بتاريخ ١٩٥١/٣/١١.

(٣) نفس المصدر، تقرير المفوضية المصرية ببغداد بشأن رفض الأردن لمشروع ترحيل يهود العراق عبر الأراضي الأردنية، بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٤.

عن طريق إشراك أكبر عدد من شركات الطيران في عملية نقل اليهود. لكن هذه المحاولة فشلت أيضاً بعد أن رفضت جميع شركات الطيران، نقل يهود إلى إسرائيل قبل الحصول على موافقة رسمية من السلطات الإسرائيلية[1].

بعد ذلك بدأ نوري السعيد يفكر بخطوات لا ترتبط بموافقة الآخرين. ومن بين هذه الخطوات، فكرة إقامة معسكرات تجميع لليهود في الصحراء العراقية. لكن هذه الفكرة لاقت معارضة شديدة من جانب ولي العهد عبد الإله، الذي لازال يذكر على ما يبدو الردود العالمية على ممارسات السلطات العراقية ضد اليهود عام ١٩٤٨. يضاف إلى ذلك أن البنك الدولي الذي كانت الحكومة العراقية بحاجة لمساعدته، قد حذر العراقيين بصراحة من ارتكاب أعمال غير منطقية ضد اليهود في بلادهم.

فلما قاربت المدة القانونية لانتهاء مفعول قانون إسقاط الجنسية أسرعت وزارة نوري السعيد إلى تجميد أموال اليهود المسقطة عنهم جنسيتهم. ففي العاشر من مارس ١٩٥١ عقد مجلس النواب جلسة سرية أقر فيها قانون تجميد الأموال التابعة لليهود المسقطة عنهم جنسيتهم، وجاء في مادة القانون الثانية ما نصه: «تجمد أموال الأشخاص المسقطة عنهم الجنسية العراقية، ولا يجوز التصرف بها بأي نوع من أنواع التصرف اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون». كما نص القانون على تشكيل إدارة باسم (الأمانة العامة لمراقبة وإدارة أموال الأشخاص المسقطة جنسيتهم). وأصدرت وزارة الداخلية أمراً بمنع التصرف بأية صورة من الصور مباشرة أو غير مباشرة بالأموال المجمدة، وفرضت عقوبة الحبس لمدة سنتين أو غرامة (٤٠٠٠) دينار أو بهما معاً على من يخالف ذلك[2].

لقد وجه هذا القانون ضربة موجعة لليهود الذين سيتنازلون عن جنسيتهم

---

(١) شلوموهيلل، المرجع السابق، ص٢٧٢.
(٢) يوسف كوريه، المرجع السابق، ص١٦٩-١٧٠.

العراقية والذين بلغ عددهم في تلك الفترة (١٠٣، ٨١٨) يهودي، يضاف إلى ذلك أن القانون شمل ممتلكات اليهود الذين لم يتنازلوا عن جنسيتهم، لكنهم يحتفظون بجوازات سفر عراقية أصدرت في عام ١٩٤٨. ومما زاد من أثر هذا القانون على يهود العراق أنه شمل تجميد كل العقارات والممتلكات حتى البضاعة في المتاجر والودائع والبنوك، حيث كان معظم يهود العراق الذين ينتظرون تهجيرهم لم يصفوا ممتلكاتهم أو كانوا يحتفظون بأموالهم في البنوك. لذا فقد ألحق قانون التجميد ضرراً بالغاً بمعظم أفراد الطائفة اليهودية في العراق.

وقد سمحت السلطات العراقية لإحدى الشركات الأمريكية بأن تنقل عن طريق الجو ما يزيد عن الخمسين ألف يهودي إلى إسرائيل وكانت السلطات العراقية لا تسمح للطائرات بالسفر إلى إسرائيل مباشرة، وإنما عن طريق قبرص. ولقد اعتبر هورويتز (Hurewitz) تهجير اليهود العراقيين إلى إسرائيل شكلاً من أشكال الضغط الاقتصادي التي مارسها العراق ضد إسرائيل، وهي أشبه ما تكون بقطع النفط عن سيناء وحيفا وبخاصة أنها حددت هجرتهم عن طريق الجو، وجمدت أموالهم وحساباتهم وأرصدتهم الأمر الذي ألزم إسرائيل بقبول أعداد ضخمة من اليهود المعدمين كان توطينهم يحتاج إلى مبالغ هائلة(١).

وفي تعليق لفاضل الجمالي على هذه الهجرة، جاء فيه قوله: «إن العرب خدموا إسرائيل بالفعل يوم قدموا لها مئات الألوف من يهود الأمة العربية، وإنه آسف لموافقة الحكومة العراقية بالسماح لمن يرغب من يهود العراق بالتخلي عن جنسيتهم ومغادرة العراق، فقد استغلت الصهيونية هذا القرار فجمعت مئات الملايين من الدولارات بحجة وصول هؤلاء اليهود إلى إسرائيل، وبذلك قويت إسرائيل وقدم لها العراق خدمة هائلة»(٢).

---

(١) Hurewitz, Arab Israel Tension, Proceeding of The Academy of Political Science, Vol.24, 1952, p.78.

(٢) فاضل الجمالي، ذكريات وعبر، ص٩١.

ج ـ نوري السعيد ومحاولة حل النزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤

اختلف موقف العراق من النزاع العربي الإسرائيلي باختلاف الظروف العربية وما تعرضت له من أحداث خلال هذه الفترة وبخاصة أحداث سوريا (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)، وسياسَة الأردن تجاه القضية الفلسطينية. كذلك فقد كان هناك تباين بين المواقف العراقية المعلنة، وبين الإجراءات السياسية غير المعلنة لحل النزاع العربي الإسرائيلي وبخاصة في فترات حكم نوري السعيد.

فالسياسة المعلنة لوزارة مزاحم الباجه جي ووزارة علي جودت الأيوبي كما عبر عنهما خطابا العرش في ١/ ١٢/ ١٩٤٨، ١/ ١٢/ ١٩٤٩ كانت الالتزام بقرار الأمة العراقي في ٢٨/ ١١/ ١٩٤٨ الذي يدعو إلى محاربة التقسيم، والقضاء على الدولة اليهودية، وإقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين، وذلك بالتعاون مع الدول العربية، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية على المستويين الداخلي (العراقي) والخارجي (العربي)[١].

أما سياسة نوري السعيد المعلنة الذي خلف الباجه جي في يناير ١٩٤٩، فتمثلت بالالتزام بقرار مجلس الأمة العراقي طبقاً لما جاء في كتاب تكليفه بتشكيل الحكومة، ورده على ذلك التكليف بقوله: «أمرني ولي العهد أن أضع نصب عيني بالدرجة الأولى قضية فلسطين بغية إنقاذها من محنتها، وتنفيذ قرار مجلس الأمة الذي اتخذ في ٢٨/ ١١/ ١٩٤٨، وإن النجاح في هذه القضية يتوقف على التكاتف والتعاون بين العناصر الوطنية المختلفة في داخل كل قطر عربي من جهة وبين الدول العربية من جهة أخرى»[٢].

ولكن نوري السعيد رغم هذا الإعلان الرسمي لسياسته، لم يكن راغباً ولا جاداً في انتهاج هذه السياسة، ولم تكن سياسته المعلنة أكثر من محاولة

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٥٦٢.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٥٩-٦٠.

للمزايدة وبخاصة على مصر من ناحية وستاراً لسحب الجيش العراقي من فلسطين من ناحية ثانية.

إن مساعي نوري السعيد للتفاهم مع مصر كان الهدف منها التظاهر بوحدة الصف العربي، حيث أرسل نوري السعيد فاضل الجمالي وجميل المدفعي إلى القاهرة بهدف تنقية الأجواء بين البلدين. ولقد أشار الجمالي إلى ذلك في خطابه في مجلس النواب بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٤٩، بقوله: «إن العراق متمسك ببعض الأسس مع مصر وهي عدم الدخول في مفاوضات مع إسرائيل قبل عودة اللاجئين بدون قيد أو شرط، والتمسك بعروبة القدس ونزع سلاح اليهود»[١].

وقد وصفت جريدة اليقظة خطاب الجمالي بالسلبية التي لا تكلف صاحبها أكثر من القول بأننا لن نتفاوض مع إسرائيل، كأن هذا هو الإنقاذ، وأضافت الجريدة متسائلة: ما الذي يترتب على الحكومة القيام به إذا لم يوافق اليهود على تلك المطالب؟[٢]

ولو قبلت إسرائيل بتلك الأسس التي أشار إليها الجمالي فإن ذلك يعني الاعتراف بإسرائيل، وبالتالي تراجع الحكومة العراقية عن بيانها المعلن وهو تنفيذ قرار مجلس الأمة العراقي، والعودة إلى قرار التقسيم، وهذا ما كان يسعى له نوري السعيد لدى تشرشل كما ذكر لورد (بيرد وود)، الذي قال إثر عودة نوري السعيد إلى الحكم في يناير ١٩٤٩: «بعد أن فشلت الجامعة العربية في مواجهة القضية الفلسطينية عاد نوري السعيد إلى سياسة الكتاب الأبيض، بأن تتبنى الأمم المتحدة مشروع الأقلية بإقامة دولة فيدرالية، وتحدد الهجرة بـ (٧٥) ألف خلال فترة الانتقال، على أن تخضع الهجرة في السنوات الخمس القادمة لموافقة العرب اليهود»[٣]. ورغم معارضة تشرشل وبن جوريون لآراء نوري

---

(١) الزمان، ٤/ ٥/ ١٩٤٩.

(٢) اليقظة، ٧/ ٥/ ١٩٤٧.

(٣) Birdwood, op.cit., p. 216.

السعيد فقد ظلت آماله معلقة بقرارات الأمم المتحدة على أن تكون حيفا دولية، والقدس عربية، ودولة إسرائيل منزوعة السلاح، ولكن مساعيه باءت بالفشل.

وفي الأمم المتحدة دعا فاضل الجمالي وزير خارجية نوري السعيد في سبتمبر ١٩٤٩ إلى تسويةٍ عادلة في فلسطين كأساس للسلام في الشرق الأوسط، وهذه التسوية بالاتفاق على حدود إسرائيل، أما قضية اللاجئين فتحل بصورة آلية إذا حلت مشكلة الحدود حلًّا عادلاً. وقد علقت صوت الأهالي على خطاب الجمالي بقولها: «إن هذا يعني اعتراف العراق بقيام دولة إسرائيل إلى الدرجة التي يجب على الأمم المتحدة أن تحذو حذوها»، وأضافت الجريدة: «إن تصريح الجمالي يحدث مشاكل للحكومة ورئيسها الذي أعلن وتظاهر بالعزم على إنقاذ فلسطين، ويناقض قوله بأنه يريد تنفيذ قرارات مجلس الأمة العراقي»[(١)].

تلك كانت مساعي نوري السعيد على المستويين العربي والدولي لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي. أما على المستوى الداخلي فقد طرح نوري السعيد أثناء اجتماع مجلس الأمة العراقي في فبراير ١٩٤٦ ميثاقاً للعمل الوطني لجمع الصفوف وتوحيد الكلمة، وجاء هذا الميثاق خالياً من الإشارة إلى إسرائيل، كما جاء في انتقاد حزب الاستقلال للميثاق، واقترح الحزب إضافة مادة للميثاق تنص على انتهاج سياسة حازمة في الداخل والخارج من شأنها القضاء على إنشاء دولة يهودية في فلسطين قضاءً نهائياً[(٢)].

ويتضح مما سبق أن نوري السعيد وهو يفاوض مصر خلال شهري يناير وفبراير من أجل تنسيق الموقف العسكري والسياسي كان يسعى لدى الدوائر البريطانية لحمل إسرائيل على العودة إلى قرارات الأمم المتحدة في إطار سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، مقابل تدويل مدينة حيفا ليتسنى له استئناف ضخ النفط لحل مشكلة العراق المالية.

---

(١) صوت الأهالي، ٢٧/٩/١٩٤٩.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص١٠٤-١٠٦.

فلما خلف السويدي نوري السعيد أشار في منهاج وزارته إلى مساعي الدول العربية من أجل إيجاد حل أفضل يتفق ومصالح العرب في قضية فلسطين. ولقد تمثل هذا الحل الأفضل من قبل وزارة السويدي في قرارات لجنة شؤون فلسطين حول منع تصاريح الدخول إلى البلاد العربية لمن يحمل جواز سفر إسرائيلي، وفي قانون إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين، وفي تأييد الأردن في ضم القسم العربي في فلسطين[١].

لم يكن من المستساغ لحكومة السويدي ولا لحكومة نوري السعيد التي خلفتها أن تشير إلى قضية فلسطين، ولذا جاء خطاب العرش في ١/ ١٢/ ١٩٥٠ خالياً من الإشارة لفلسطين، كما لم يشر نوري السعيد لا في مؤتمره الصحفي في ١٥/ ٩/ ١٩٥٠، ولا في خطابه في المجلس النيابي بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٠ إلى فلسطين، واكتفى بالقول: «إن سياسة حكومته إيجابية تجاه ما فيه خير الأمة العربية». وكان هذا الإغفال للقضية الفلسطينية مقصوداً من قبل نوري خاصة لأنه لا يريد أن يفتح باباً للنقاش حول القضية الفلسطينية[٢].

وفي عام ١٩٥١ دعا نوري السعيد إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بخصوص فلسطين، فقد أشار خطاب العرش في ١/ ١٢/ ١٩٥١ إلى أن الحكومة سائرة لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وإنهاء سياسة المماطلات.

وهكذا نرى أن نوري أصبح أكثر صراحة مقارنة بعام ١٩٤٩، وبخاصة على المستوى العربي. فسياسة نوري السعيد بالنسبة لحل القضية الفلسطينية تتمثل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول العربية، قاصراً هذه القرارات على عودة اللاجئين حيناً، وربطها بحل مشكلة الحدود حلاً عادلاً حيناً آخر في إطار مشروع الأقلية كما أسلفنا سابقاً.

---

(١) اليقظة، ٧/ ٤/ ١٩٥٠.

(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٥٦٥.

وهذا ما يؤكده الشقيري من أن نوري السعيد قال له في أواخر عام ١٩٥١ في الأمم المتحدة: «إن كنتم معقولين فنحن مستعدين أن نجد حلاً معقولاً مع أصدقائنا الإنجليز بالتعاون مع الدول الإسلامية المتضامنة معنا في ميثاق سعد آباد». فلما سأله الشقيري عن الحل المعقول قال له نوري: «التقسيم، الرجوع إلى خطوط التقسيم بواسطة أصدقائنا في لندن الذين سوف يرغمون إسرائيل على قبول هذا الحل». وأضاف الشقيري أنه عندما سأل نوري عن العمل إذا ما رفضت إسرائيل ذلك لم يجب نوري، ووعد بالجواب بعد عودته من لندن ولكنه لم يعد بالجواب(١).

فلما جاءت وزارة المدفعي، اكتفى بالقول في خطاب العرش ٢٤/ ١/ ١٩٥٣ بأنه لم يأل جهداً في الدفاع عن حقوق عرب فلسطين، وخلا خطابه في المجلس النيابي في ٢/ ٢/ ١٩٥٣ من أية إشارة إلى فلسطين، مما دفع النواب إلى توجيه النقد لسياسته. وأثناء مناقشة ميزانية وزارة الخارجية في المجلس النيابي بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٥٣ ألقى السويدي بياناً عن سياسة العراق الخارجية دعا فيها إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي صدرت بخصوص فلسطين كخطوة أولى في سبيل إنصاف عرب فلسطين أصحاب البلاد الشرعيين ولما اتهمه النواب بالموافقة على قرار التقسيم، رد عليهم بقوله: «هذه قرارات الأمم المتحدة ونرى تنفيذها كخطوة أولى»(٢).

وتعرض السويدي في بيانه لتصريح تشرشل في مجلس العموم بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٥٣ ـ الداعي إلى بقاء إسرائيل وإلى الصلح مع العرب مقابل مساعدة الدول العربية عسكرياً، تعرض لهذا التصريح بقوله: «إن تشرشل قد لا يضمر حقداً للعرب، وإن الحكومة أعدت مذكرة للرد على تشرشل». ورغم محاولة السويدي منع النواب من التعليق على خطاب تشرشل، فقد شجب معظم

(١) الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية، ص٣٢٩.
(٢) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٥٦٦.

النواب الخطاب وأوضحوا خطورته على البلاد العربية، ولم يقبلوا بسياسة مذكرات الاحتجاج وطالبوا برد عملي يتمثل في تأميم أو إلغاء اتفاقيات النفط وإلغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية[١].

وقد بعث الجمالي (رئيس مجلس النواب) برقية احتجاج بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٥٣ إلى مجلس العموم البريطاني أوضح فيه أن خطاب تشرشل كان له أسوأ الأثر في الأوساط العربية. كما أصدر مدير الدعاية بياناً بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٥٣ أشار فيه إلى احتجاج الحكومة العراقية على هذه التصريحات، ودعا إلى قيام بريطانيا بعمل جدي وحاسم لحمل إسرائيل على قبول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي ساهمت بريطانيا في إعدادها محافظة على هيبة المنظمة الدولية[٢].

وعندما تولى نوري السعيد الحكم في ٣١/ ٧/ ١٩٥٤ خلت مراسيم تشكيل الوزارة وخطاب العرش في الاجتماع غير العادي بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٥٤، وفي الاجتماع العادي في ١/ ١٢/ ١٩٥٤ من أية إشارة إلى فلسطين. فلما أشار النائب توفيق السمعاني في جلسة النواب بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٤ إلى هذا الإغفال رد عليه نوري السعيد بقوله: «إن حكومتنا أيها السادة تسير في سياستها الخارجية على طريق ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وموقفنا من فلسطين والتعاون مع الأقطار العربية الأخرى معروف لا يتغير»[٣].

إن سياسة نوري السعيد الرسمية المعلنة وغير المعلنة تمثلت في السعي لدى بريطانيا والولايات المتحدة، بالتعاون مع الدول العربية حيناً، والدول الإسلامية ابتداءً من عام ١٩٥١ حينا آخر للضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في إطار مشروع الأقلية، وقد سار نوري السعيد في مشروع

---

(١) فاضل حسين، الحزب الوطني، ص٣٣٥.
(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٢٦-٢٨.
(٣) نفس المرجع، ص١٥٣.

التسوية فسمح لليهود العراقيين بالهجرة، ووافق على إجراءات الأردن الخاصة بالضفة الغربية، والتعاون مع لجنة الاستقصاء الاقتصادي لتشغيل اللاجئين.

د ـ حلف بغداد والنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨

حاول نوري السعيد خلال الفترة ما بين (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) التعاون مع الدول العربية في المجالات السياسية والعسكرية لمواجهة إسرائيل، ثم أخذ يقرن مع الدول العربية الدول الإسلامية الموقعة على ميثاق سعد أباد. وعندما أوشك عام ١٩٥٤ على الانتهاء ابتعد نوري السعيد عن سياسة التعاون مع الدول العربية، وأخذ ينشد العون من خارج المنطقة العربية، ينشده من تركيا وإيران وباكستان، علماً بأن هذا الاتجاه لدى نوري بدأ يظهر منذ عام ١٩٥١.

وحيث إن هذه السياسة ارتبطت مع دول مثل إيران وتركيا ومن ورائها بريطانيا والولايات المتحدة، فإن موقف نوري السعيد بحكم ارتباطه مع هذه الدول (التي لم تكن تقبل بالقضاء على إسرائيل) اتخذ خطاً أو نهجاً يكاد يكون ثابتاً، إذا استثنينا فترة حكم علي جودت الأيوبي وعبد الوهاب مرجان، التي كانت بمثابة استراحة لنوري السعيد كي يلتقط أنفاسه أو محطة للتزود بالوقود من أجل مواصلة سياسته.

ارتكزت سياسة نوري تجاه النزاع العربي ـ الإسرائيلي خلال هذه الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨) على الدعوة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لعام ١٩٤٧، بالسعي المنفرد حيناً والمشترك مع الدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد حيناً آخر. يضاف إلى ذلك أن نوري السعيد لجأ إلى بريطانيا والولايات المتحدة للضغط على إسرائيل للقبول بتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة مقروناً ذلك كله بربط نوري السعيد الخطر الصهيوني بالخطر الشيوعي لاستمالة الرأي العام الإسلامي من ناحية، والغربي المعادي للشيوعية من ناحية ثانية[١].

---

(١) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٥٦٨.

ففي أثناء توقيع ميثاق التعاون المشترك بين العراق وتركيا (حلف بغداد) في ٢٤/ ٢/ ١٩٥٥ أرفقت بالميثاق كتب متبادلة تعاهد فيها الطرفان بالتعاون الوثيق على اتخاذ الإجراءات التي تضمن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، فقد نصت على أنه: «تأميناً لحفظ السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط فقد اتفقا على العمل متعاونين تعاوناً وثيقاً من أجل وضع مقررات الأمم المتحدة موضع التنفيذ »[١].

ولكن من الثابت أن تركيا لم تكن ملتزمة بما جاء في الكتابين نظراً لعلاقاتها المتشعبة والقوية مع إسرائيل، يضاف إلى ذلك أن السفير الأمريكي في بغداد أوضح أن الهدف من الكتابين كان تقوية مركز نوري السعيد فقط. فعندما طلب السفير الأمريكي من العراق وتركيا عدم الإشارة لإسرائيل في وثائق حلف بغداد، رد عليه الجانب التركي قائلاً: (إن ذلك ضرورياً لتقوية مركز نوري السعيد». وأضاف السفير الأمريكي أنه عندما طلب عدم نشر الكتابين مباشرة بعد التوقيع على الميثاق، بل أن يتم ذلك بعد فترة من الزمن، رد عليه وزير خارجية تركيا بأن الحاجة ماسة إلى هذا النص ولا يمكن إغفاله)[٢].

لقد حاول نوري السعيد أثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي، أن يقنع النواب بأن سياسة تركيا لا تتعارض ومصالح الدول العربية، وأنها جادة ومخلصة في هذا الاتجاه. وقد جاراه في هذا فاضل الجمالي الذي أوضح أن تركيا بدلت موقفها في الدفاع عن قرارات الأمم المتحدة، وأنها قلصت علاقاتها مع إسرائيل وسحبت سفيرها من إسرائيل، وانخفض ميزانها التجاري معها لدرجة خطيرة[٣].

ولكن ذلك يتعارض مع ما نقله (دروزه) عن جريدة المساء المصرية

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٢٤٠.

(٢) نفس المرجع، ص٢٤١.

(٣) الجمالي، ذكريات وعبر، ص٦٥.

بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٥٧، من أن عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا قد بعث خطاباً إلى بن جوريون بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٥٧ اعترف فيه بحق إسرائيل في استعادة حقوقها التاريخية في أرض فلسطين، وتوسيع حدودها لحاجاتها الاستراتيجية، مقابل اعتراف إسرائيل بالحقوق الشرعية لتركيا في الإسكندرونه وكردستان وتأييد موقفها في قبرص(١).

وعندما انكشف للجميع عدم أهمية حلف بغداد للقضية الفلسطينية، سارع نوري السعيد للرد على منتقدي سياسته من الأعيان العراقيين، بقوله: «عندما عقدنا حلف بغداد لم نكن نستهدف إلا الشيوعية بالدرجة الأولى، ومعالجة القضية الفلسطينية ليس لها علاقة بالميثاق بأي وجه من الوجوه، وإن قضية فلسطين لا يستطيع العراق وحده أن يحلها وإنما يقتضي ذلك تعاون المجموعة العربية، ويجب أن لا يطلب من العراق أن يحلها لوحده، وأن يستغل العراق كل ما في وسعه لحل القضية بما يرضي العرب»(٢).

وإن صح ما يرويه نوري السعيد من أن معالجة القضية الفلسطينية لا علاقة لها بالحلف، فلماذا كان نوري السعيد وممثلو العراق خلال اجتماعات حلف بغداد يصرون على أن تتضمن بيانات الحلف المعلنة الدعوة لحل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة. ومصداق ذلك على سبيل المثال لا الحصر إصراره على ضرورة تعهد دول الميثاق بحل قضية فلسطين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة في اجتماعات الحلف في يناير ١٩٥٨، ومعارضة دالاس، والموافقة على عرض القضية في خريف ١٩٥٨ على الأمم المتحدة(٣).

تلك هي محاولات نوري السعيد لحل القضية الفلسطينية من خلال

---

(١) دروزه، الوحدة العربية، ص٣٣٧-٣٣٩.
(٢) الزمان، ١٥/ ١/ ١٩٥٦.
(٣) السويدي، مذكرات، ص٥٥٦.

انضمامه لحلف بغداد، فلما عقد مؤتمر باندونج حرص مندوب العراق فاضل الجمالي على إدراج قضية فلسطين في جدول أعماله لدرجة أنه هدد بالانسحاب من المؤتمر إذا لم تدرج القضية في جدول الأعمال. ولقد تضمن خطابه أمام المؤتمر عبارات ضد الصهيونية، وخطرها المتمثل في دولة إسرائيل، قائلاً: «نأمل بأن تستمر الدول الممثلة في هذا المؤتمر، بل كل الشعوب المحبة للعدالة في العالم في اعتقادها بأن إسرائيل دولة غير شرعية، وأنها دولة معتدية وأنه على الشعوب أن تعمل على تحقيق الاعتراف بحقوق العرب في ديارهم في فلسطين وإعادة هذه الحقوق لأهلها »[١].

وقد شكلت لجنة ثلاثية من الشقيري والجمالي وشارل مالك وضعت نص اقتراح قدمه مندوب أفغانستان للمؤتمر، جاء فيه: «نظراً لحالة التوتر السائدة في الشرق الأوسط والناتجة عن الموقف في فلسطين، ونظراً لما سببه هذا التوتر من خطر على السلام العالمي، فإن المؤتمر الأسيوي ـ الإفريقي يعلن تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني، ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين، وإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية»[٢].

ولم تقتصر جهود نوري السعيد من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة على تبادل الكتابين بين نوري ومندريس في ٢٤/ ٢/ ١٩٥٥، ولا على مشاركة العراق في مؤتمر باندونج، بل سعى نوري لدى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

ففي أكتوبر ١٩٥٥ اجتمع وزير خارجية نوري السعيد برهان الدين باش أعيان مع (جورج ألن) في مقر السفارة العراقية في القاهرة، حيث عرض الوزير العراقي فكرة تثبيت حدود إسرائيل على الأسس التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة. وفي ختام محادثاته طلب الوزير العراقي مساعدة الولايات المتحدة

(١) الجمالي، ذكريات وعبر، ص٧٢.
(٢) نفس المرجع، ص٧٣.

الأمريكية وبريطانيا للعراق، بسبب ضعف موقف العراق أمام الرأي العام العربي[١].

وفي أكتوبر ١٩٥٦ أدلى نوري السعيد بتصريح إلى مراسل التايمز، قال فيه «لقد حان الوقت لبذل الجهود في سبيل الوصول إلى تسوية دائمة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، بحمل إسرائيل على التفاوض مع الدول العربية على أساس قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، وإن الوصول إلى تسوية أصبح ضرورياً».

وقد رحبت بريطانيا بتصريح نوري السعيد، وأيدت وزارة الخارجية البريطانية استعدادها لمساعدة الدول العربية وإسرائيل للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية. وهكذا أعادت بريطانيا إلى الأذهان تصريح إيدن في ٩ نوفمبر ١٩٥٥، ولكن الناطق بلسان الخارجية البريطانية رفض أن يذكر ما إذا كانت أي من الحكومات المعنية بالأمر قد طلبت وساطة بريطانيا في الموضوع[٢].

وقد علق أيونيدس على تصريح نوري السعيد بقوله: «إنه يقول للغرب نحن معكم يا معشر الناس في الغرب، لقد توليت زمام المبادرة، ولكن عليكم أن تتقدموا لتلتقوا معي في قضية فلسطين، وأن لا تدعوني أضرب في الهواء، فتقدموا بحركة حقيقية لحل مشكلتي إسرائيل واللاجئين»[٣].

وكما سعى نوري السعيد لدى بريطانيا والولايات المتحدة من أجل حل قضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، فقد سعى للتعاون مع مصر في هذا الخصوص عقب تصريح دالاس في ٢٦/٨/١٩٥٥ الداعي إلى توطين اللاجئين والتعويض لهم والاعتراف بإسرائيل، وتصريح إيدن في ٩/١١/١٩٥٥ الرامي إلى تحقيق صلح دائم بين العرب وإسرائيل.

---

(١) محكمة الشعب، ج٤، ص١٤٠٥، ١٤٠٧.
(٢) الزمان، ٩/١٠/١٩٥٦.
(٣) أيونيدس، المرجع السابق، ص١٩٧.

على أثر صدور هذين التصريحين أبلغ نوري السعيد عبد الناصر بواسطة سفيره في القاهرة، وسفير مصر في بغداد والأوساط البريطانية أن العراق سيدعم أي خطوة يخطوها عبد الناصر من أجل القضية الفلسطينية. وقد طلب بن جوريون من الموفد الأمريكي (الذي كان حلقة الاتصال بين عبد الناصر وبن جوريون) أن يحصل على وعد من نوري السعيد بأن لا يستغل المفاوضات الإسرائيلية ضد عبد الناصر[١].

ولكن نوري السعيد لم يتلق جواباً من عبد الناصر، ويعلل (تشايلدرز) ذلك، بأنه يرجع إلى اقتران دعوة نوري السعيد إلى تأييد عبد الناصر في حل القضية الفلسطينية، بزيارة جلال بايار إلى الأردن، التي أعقبها زيارة الجنرال تمبلر، واعتبر عبد الناصر أن دعوة العراق للمهادنة وتجميد حلف بغداد من أجل تسوية القضية الفلسطينية بمثابة خدعة[٢]، فكأن نوري السعيد يريد أن يوهم عمان، وبعض الدول العربية الأخرى أن مصر تبارك الخطوة (إدخال الأردن في حلف بغداد). ومن هناك كان رد فعل القاهرة لإفشال محاولة ضم الأردن للحلف.

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل نفسها لم ترحب بدعوة إيدن، لأنها جاءت في الوقت الذي أخذت فيه الأسلحة التشيكية تتدفق على مصر، ويبدو ذلك واضحاً مما قاله (شاريت) للوفد الأمريكي حول تصريح إيدن، إنه سوف يؤدي إلى تصغير مساحة إسرائيل[٣].

وفي لحظة من لحظات اليأس وفقدان الصبر دعا نوري السعيد للمرة الأولى والأخيرة، وعلى أثر رفض الأردن فكرة القيادة المشتركة دعا نوري في مذكرة وزعها بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٥٦ إلى إزالة إسرائيل، قائلاً: «بالرغم من أننا

(١) Ben Gurion, My Talks with the Arab Leaders, Jerusalem, Keter Books, 1972, p. 280.

(٢) تشيلدرز، الطريق إلى السويس، ص١٦٢.

(٣) Ben Gurion, op.cit., p.306.

اضطررنا إلى الاستجابة إلى طلب الأردن، رغم قناعاتنا بأن الأزمة لا تنفرج والخطر لا يزول إلا بزوال إسرائيل من الوجود وإعادة هؤلاء الغاصبين من حيث أتوا »[١].

هذه الدعوة أشبه ما تكون بدعوة نوري قبل ذلك بثماني سنوات، عندما صدر قرار مجلس الأمة العراقي بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٨، وهي الدعوة إلى القضاء على مشروع التقسيم وإقامة دولة يهودية.

وفي حديث نوري السعيد مع أحمد يوسف هاشم صاحب جريدة (السودان الجديد) دعا فيه إلى إزالة إسرائيل والقضاء على الخطر الصهيوني بتعاون البلاد العربية وتوحيد سياستها[٢].

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣ انتقد النائب سامي باشعالم سياسة نوري السعيد، حيث أوضح أن لها شأن في كل يوم. وسأل النائب نوري السعيد عن تصريحه الذي دعا فيه إلى إزالة إسرائيل ووزعته الحكومة العراقية على جميع الدول، ومضى النائب يقول: «لقد كان هذا يكفي لتأمين سياسة الحكومة لو كانت جادة، ولكنها بعيدة كل البعد عن الجدية، والتصميم، ومصداق ذلك البيان الذي صدر في أنقرة والذي شارك نوري السعيد بالتوقيع عليه، والذي دعا إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة». فرد عليه نوري السعيد مكذباً ما قاله[٣].

ولقد علقت المعارضة السياسية في العراق على تصريح نوري السعيد الداعي إلى إزالة إسرائيل أو إزالة الخطر الإسرائيلي، في عريضة قدمتها إلى الملك فيصل بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٠، بقولها: «بصرف النظر عن التحول السريع هذا في موقف نوري السعيد، من مسؤول يدعو إلى الصلح مع إسرائيل

---

(١) Birdwood, op.cit., p. 224.

(٢) الزمان، ١٩٥٧/٢/٥.

(٣) الروسان، العراق والسياسة العربية، ص٥٧٦.

إلى مستجيب لبعض مطالب الشعب، فإن هذه الاستجابة لا تكون جدية ما لم تقترن بالعمل على إحباط خطط الاستعمار، وأول خطوة في هذا الاتجاه الانسحاب من حلف بغداد ». أما الحسني فقد أوضح أن نوري السعيد قد أراد بهذا التصريح العمل على كسب الرأي العام في داخل العراق بعد أن فقده في الخارج[١].

وأخيراً، فإن هناك سؤال يطرح نفسه: ما هو شكل وطبيعة التسوية التي كان يدعو لها نوري السعيد؟

لقد حدد ممثل العراق إلى اجتماعات الدول الإسلامية في ميثاق بغداد في يومي ١٠ ـ ١١ ديسمبر ١٩٥٧ طبيعة الحل الذي يراه العراق لقضية فلسطين، فعندما سأله مندوب باكستان قائلاً: «هل تصر الدول العربية على تسوية القضية بكاملها دفعة واحدة، أم أنهم يوافقون على حلها تدريجياً، وبصورة جزئية، فتعالج أولاً مشكلة اللاجئين، ثم مسألة الحدود؟» فرد عليه الممثل العراقي، وزير الخارجية علي ممتاز بقوله: «إن مشكلة الحدود ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة اللاجئين، فالتسوية تكون عن طريق تسوية الحدود وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ». وانتهى الاجتماع على أن أفضل طريقة لمعالجة مشكلة التغلغل الشيوعي هو حل قضية فلسطين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وكلف عدنان مندريس بعرض هذا الحل على حلف الأطلنطي أثناء اجتماعه في باريس[٢].

وقد رحب فاضل الجمالي في جريدته (العمل) بقرارات أنقرة، قائلاً: «إن النتيجة الإيجابية التي أسفرت عنها اجتماعات أنقرة بشأن القضية الفلسطينية بالذات هو حلها حسب نصوص قرارات الأمم المتحدة، وهذا معناه أن قضية فلسطين ستنتقل لأول مرة من الكفاح والنضال من أجل التحرير إلى محيط دولي واسع هو محيط حلف الأطلسي»[٣].

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص١٠٩.
(٢) علي جودت، المرجع السابق، ص٣٢٦-٣٣١.
(٣) جريدة العمل العراقية، ١٩٥٧/١٢/٢٣.

وإذا كان الممثل العراقي في اجتماعات أنقرة لم يستطرد في تفصيلات الحل المناسب للقضية الفلسطينية واكتفى بربط مشكلة اللاجئين بمشكلة الحدود، فإن جلمن على لسان نوري السعيد أكمل تفاصيل الحل بقوله: «إن نوري يقبل بوجود إسرائيل في المساحة التي خصصت لها بموجب قرار التقسيم، ولكنه يعتبر تجاوزه أمراً غير مشروع، ويطلب من إسرائيل المساومة على الأرض الإضافية التي ضمتها» وتطرق نوري السعيد لمشكلة اللاجئين، فقال: «لابد من الإعلان عن عودتهم رسمياً، علماً بأن الأثر العملي لهذا القرار سيكون ضعيفاً، لأن عدد الذين سوف يعودون سيكون قليلاً، ويجب أن يقدم لهم تعويض عما فقدوه، وأن هذه الأمور جميعاً يمكن أن تكون خلال بحث مباشر أو غير مباشر، فإذا تم التوصل إلى ذلك فسوف يقبل نوري رفع المقاطعة عن إسرائيل»[١].

ويرى (أيونيدس) أن حث نوري السعيد الدائم على ضرورة عمل شيء تجاه إسرائيل لا يتعلق فقط بقضية النزاع حول الحدود وقضايا اللاجئين، وإنما يتعلق أكثر وأكثر بالقوة الديناميكية الخفية الموجودة في دبلوماسية إسرائيل ودعايتها، فالانتقامات والغارات الحربية تعطي إسرائيل الفرصة للحصول على مكاسب إقليمية تعتزم استغلالها لا في شكل دفاعي بل في صورة فتح وعدوان[٢].

ولكن في النهاية فشل نوري السعيد كما فشل معظم الحكام العرب في الاختبار الصعب لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تباينت الآراء حول القتال والمعارضة، ولكن مع ذلك كان كل من الاختيارين يتطلب قدراً من الوحدة التي بدونها لا يمكن مواجهة الخطر المشترك أو فرض إحلال السلام المشترك.

---

(١) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ص٢٥٥-٢٥٧.

(٢) أيونيدس، المرجع السابق، ص١٩٥.

الخـاتمة

عاش نوري السعيد نيفاً وسبعين عاماً، قضى أكثر من خمسين عاماً منها عاملاً فعالاً في الحياة السياسة العربية والعراقية، يتصدر الأحداث ويتزعم الرجال، ويقتحم المخاطر والصعاب ويحارب ويهادن ويعارض ويماشي ويقسو ويرق ويضع، ويمنح ويمنع، ويفاوض ويحاور ويمكر ويدس ويتآمر، ولذلك فلا عجب إذا ما كثر ناقدوه والمنقصون من قدره، كما كثر أنصاره وتابعوه ومادحوه عن عقيدة أو عن نفاق.

وسواء وافقنا نوري السعيد على سياسته أو خالفناه فيها فقد كان في طبعه واجتهاده ومنهجه السياسي ابن نشأة معينة في بيئة معينة، وفي ظروف معينة، وابن تراث معين وثقافة معينة، وواقع اجتماعي، وآخر سياسي معينين، فلا غرو أن يختلف في اجتهاده عن غيره ممن نشأ وعاش في غير هذه البيئة، وفي غير تلك الظروف.

ونظراً لارتفاع القيمة السياسية لدى نوري السعيد، ورغبةً منه في أن يكون له دور سياسي في بداية حياته العملية يمكن أن يوصله إلى غايته في تبوأ مركز سياسي على مسرح السياسة العربية، مقروناً ذلك بواقعه الاجتماعي المجرد من أي سند مادي، فقد عمل نوري السعيد على الدخول إلى مسرح السياسة من أبواب الحركة القومية ومعاداة السيطرة العثمانية على البلاد العربية، ومن هذا

المنطلق كان له دوره المتميز في تأسيس جمعية العهد، ونشاطها، وفي الثورة العربية وما رافقها من أحداث.

في المرحلة الأولى من حياة الجامعة العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨) بلغ التنافس أشده بين الأركان الأساسية للنظام العربي الراهن (ومنها مصر والسعودية) من جهة، والمشاريع ذات المصدر أو الإيحاء الهاشمي من جهة أخرى. ولاشك أن التيار الأول استطاع تسجيل عدد من الانتصارات على الثاني، حيث لم يدع أي شك أمام عراق نوري السعيد، والأردن إلى حد ما، بأن مواقعهما مهددة بالتدهور، إن لم يكن بالسقوط، وبأن ميزان القوى داخل الساحة العربية، إن تطور، فلغير مصلحتهما.

كان هاجس نوري السعيد إقامة اتحاد فيدرالي بين سوريا الموحدة والعراق، بينما كان هاجس عبد الله وحدة سوريا الكبرى. إلا أن تحالفاً واسعاً من المتضررين من هذه المشاريع الوحدوية سوف ينشأ بين (١٩٤١ ـ ١٩٤٥) ليضم السعودية المعادية بالضرورة لمشاريع الهاشميين، أعداء الأمس ومنافسي اليوم ـ ومصر ـ التي رأت نفسها معزولة ـ وكل من سوريا ولبنان اللذين وجدا نفسيهما موضع **ضغط** هاشمي قوي. فلم تقم الجامعة الراهنة إلا كشكل من أشكال هذا **التحالف الحريص**، لأسباب متوازية وإن كانت غير متشابهة، على استمرار الدول **القائمة بوجه** المشاريع الاندماجية الهاشمية.

هذا **التحالف الضمني**، سوف يتأكد لاحقاً بعد ثورة ١٩٥٢ في مصر، لذا أخذ التيار المهزوم يسعى دون كلل إلى موازنة موقعه المتدهور ضمن نطاق الجامعة بتوجيه ضربات إلى الجامعة العربية، وتمثل ذلك في تصريحات نوري السعيد الصحفية ومواقفه السياسية تجاه الجامعة، بل تعداه إلى إقامة تحالفات إقليمية خارج نطاق الجامعة. فلم تنقض سنة على قيام الجامعة حتى كان نوري يوقع مع تركيا معاهدة تعاون حسن جوار عام ١٩٤٦، تبعتها معاهدة صداقة أردنية ـ تركية عام ١٩٤٧. وتبع هذا الجنوح الهاشمي نحو تركيا، اتفاق تحالف وأخوة عراقي ـ أردني عام ١٩٤٧. ذلك النشاط الهاشمي (البريطاني) سوف ينتقل بعد ذلك من النطاق الأضيق (عرب آسيا) إلى النطاق الأوسع (الشرق

الأوسط) والهدف نفسه: الالتفاف على النظام العربي، وأداته الجامعة العربية، أصبح غير مناسب لطموحات وخطط نوري السعيد والهاشميين.

كان نوري السعيد يرى السياسة الإيجابية فن الممكن على قاعدة (خذ وطالب) بالإضافة إلى ذلك فإنه كان ميكافيلياً يرى أن الغاية تبرر الوسيلة. ونتيجة لذلك فلقد اقتنع قناعة تامة بأن القوى الدولية الكبرى هي التي تؤلف العامل الأساسي الأول والأخير في تقرير ما يجري في المنطقة، ومن هذا المنطلق أدرك نوري أن مصلحة العراق تقتضي مسايرة المعسكر الغربي ومصانعته، فأيد جميع مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة بهدف الحصول على المساعدات العسكرية الغربية بهدف تقوية العراق عسكرياً، وفي نفس الوقت للحد من تغلغل النفوذ الشيوعي في العراق.

والحقيقة أن نوري السعيد عندما طرحت مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة، حاول إقناع بريطانيا والولايات المتحدة بتعديل ميثاق الضمان الجماعي العربي من أجل تكوين نظام دفاعي إقليمي بالتعاون مع الدول الغربية للدفاع عن المنطقة. لقد هدف نوري السعيد إلى الحفاظ على ميثاق الضمان الجماعي العربي، وتحويله إلى منظمة حيوية بفضل المساعدات الغربية، وبذلك يضمن نوري الدفاع عن العراق في ظل منظمة جماعية تحظى بقبول الرأي العام العراقي والعربي. ولكن معارضة مصر لفكرة تحويل الميثاق الجماعي إلى منظمة تشترك فيها دول غير عربية اضطرت نوري السعيد في النهاية إلى القبول بحلف بغداد.

ونظراً لحرص نوري السعيد الدائم على البقاء في الحكم، فإنه كان يوهم عبد الإله بأنه يسعى إلى تحقيق الوحدة مع سوريا. ويعود ذلك إلى إدراك نوري لقوة رغبة عبد الإله في العرش السوري. ونظراً لأن ولاء نوري كان أولاً لنفسه ثم للعراق قبل العرب، فإنه كان يرى أن الوضع الاقتصادي في العراق أقوى من نظيره السوري، ولذلك رأى نوري أن لا يشرك السوريين في خيرات العراق التي سوف تصبح ملكاً مشاعاً لشعب الاتحاد عند تحقيقه، ولربما كان هذا هو نفس السبب الذي جعل نوري لا يرغب في الاتحاد مع الأردن، حيث إن

الاتحاد مع الأردن سوف يحمل العراق أعباء مالية هو في غنى عنها. بالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد العراقي مع أي من سوريا أو الأردن سوف يجعل العراق في مواجهة مباشرة مع إسرائيل وهو ما لا يريده نوري السعيد.

لقد كان نوري أشد إدراكاً لأمور السياسة الخارجية من عبد الإله، حيث رأى أن مصلحة العراق مع سوريا تتركز بالدرجة الأولى حول تأمين أنابيب نفطه عبر سوريا، وبالدرجة الثانية أن يكسب مدخلاً إلى البحر المتوسط وبهذا يحرر تجارته من الاعتماد على البصرة، وأخيراً أن يمنع سوريا من الوقوع تحت سيطرة دولة معادية يمكن أن تهدد أمنه وتكبح نفوذه في منطقة الهلال الخصيب. ولكن بما أنه يمكن الدفاع كلياً عن هذه المصالح بشيء غير الوحدة السياسية للبلدين، فإن نوري السعيد جرى وراء الوحدة بعزيمة فاترة.

لقد آمن نوري السعيد بالوحدة العربية، ولكن الوحدة التي يؤمن بها نوري السعيد تختلف عن الاتجاهات الوحدوية السائدة في أوساط الوحدويين العرب. فهو يرى فيها هدفاً بعيداً لا يمكن الوصول إليه دفعه واحدة، ولابد من استقلال كل بلد على حدة، ثم الدخول في مشاريع وحدوية تخضع للمصلحة السياسية والإقليمية. ولذلك نراه يدخل في أزمات حادة مع بعض البلدان العربية، لأنه لا يريد وحدة على حساب الارتباط المبدئي ببريطانيا، أو على حساب المصلحة الإقليمية للعراق.

ويمكن القول إن أزمة نوري السعيد في مشروعه الوحدوي، إنما هي أزمة عامة للقوميين العرب ولكن بمظاهر مختلفة. وسببها الحقيقي رخاوة الأرض التي تنطلق منها المشاريع الوحدوية، إذ سرعان ما تنهار أمام حسابات المصلحة وموازنات السياسة الخارجية، مما يجعل منها مشروعاً نظرياً غير قابل للتطبيق، لأن المشكلة تكمن في أسسها الفكرية أولاً، وفي واقعها السياسي ثانياً.

كان الصراع المصري ـ العراقي من أبرز السمات البارزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد مثلت الجامعة العربية، والقضية الفلسطينية، والصراع على سوريا ميداناً لتنافس البلدين وصراعيهما. ولكن أعنف صور الصراع بينهما تمثل في دخول العراق حلف بغداد. وترى الدراسة أن نوري

السعيد عندما عمل على دخول العراق حلف بغداد، فإنه كان يتعامل بمنطق (عدو نعرفه، خير من صديق نجهله)، يضاف إلى ذلك أن نوري كان أقدر من عبد الناصر على معرفة أوضاع بلاده ومصلحتها السياسية. إلا أن الضربة الموجعة التي وجهت لنوري السعيد وتعتبر بداية لسقوطه السياسي، جاءت من إحدى دول الحلف عندما اشتركت بريطانيا إلى جانب فرنسا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

فعلى الرغم من تشجيع نوري السعيد لبريطانيا على ضرب عبد الناصر بعد تأميم القناة، إلا أن اشتراك إسرائيل في العدوان قد قلب كل الموازين في غير صالح نوري السعيد، حيث لم يكن الرأي العام العراقي والعربي ليتقبل أي عدوان على مصر تكون إسرائيل طرفاً فيه، يضاف إلى ذلك أن اشتراك بريطانيا إحدى دول حلف بغداد في ذلك العدوان قد جعل الرأي العام العربي والعراقي يقتنع بأن حلف بغداد ما هو إلا أداة للاستعمار، وهو ما حاول نوري السعيد جاهداً أن ينفيه من قبل. وإذ يقال إن بريطانيا هي التي صنعت نوري السعيد، فإنه يمكن القول بعد العدوان الثلاثي على مصر، إن بريطانيا هي التي قتلت نوري السعيد.

لقد تحكمت عوامل موضوعية بالنتائج النهائية للصراع بين القيادة المصرية والقيادة العراقية، إذ لم يكن من الممكن أن ينتصر نوري السعيد الذي كانت سياسته لا تحظى بتأييد الرأي العام داخل العراق، الأمر الذي كان يقيد كثيراً من حركته على الساحة العربية، على عكس الحالة المصرية، حيث تلازم النهوض الشعبي في مؤازرة سياسة عبد الناصر مع النهوض القومي في البلدان العربية، الأمر الذي جعل السياسة المصرية آنذاك في صراعها مع العراق في جميع القضايا تنهل من ينابيع عميقة وتنتشر بين الناس بصدق وحماسة لا يمكن أن توفرها سياسة نوري السعيد. ورغم أن العراق سبق مصر في إطارات العمل العربي المشترك آنذاك، إلا أن هذا السبق لم يكن لمصلحته ومصلحة سياساته.

ومن عوامل ضعف العراق في صراعه مع مصر أنه يحاذي دولتين كبيرتين هما إيران وتركيا، كانتا لا ترغبان برؤية العراق يتوسع تحت مظلة المشاريع

الهاشمية أو غيرها، بينما لم تعان مصر من مثل هذه الضغوط لكونها محاطة بدول لا يهمها أن يمتد النفوذ المصري إلى آسيا العربية باستثناء إسرائيل.

اتسمت العلاقات العراقية ـ السعودية منذ تأسيس الدولة العراقية وتتويج فيصل ملكاً على العراق بالعداء الشديد. وكان نوري السعيد يتعمد العمل على توتر العلاقات بين البلدين ليبرر بذلك موقف العراق تجاه بعض القضايا العربية وبخاصة قضية فلسطين. وفي المقابل فقد عمدت العربية السعودية على الوقوف في وجه المشاريع الهاشمية التي تهدف للسيطرة على الهلال الخصيب ولم تبخل السعودية في سبيل ذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي لأي طرف كان يقف في وجه الهاشميين. ولقد اتضح ذلك في دعم السعودية لمختلف القوى السياسية في سوريا، والتي كانت تقف عقبة في طريق الوحدة العراقية ـ السورية، يضاف إلى ذلك أن السعودية دعمت موقف مصر في صراعها مع العراق، ليس من منطلق الاقتناع بالسياسة المصرية في المنطقة العربية، ولكن من منطلق دعم أي توجه سياسي معاد للهاشميين.

وعندما رفضت مصر سياسة الأحلاف الغربية وأخذت في التقرب من المعسكر الشرقي، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الزعامة المصرية أصبحت تمثل حجر عثرة في طريق المشاريع الغربية في المنطقة. ولذا عملت الولايات المتحدة على إعداد وتهيئة الزعامة السعودية لتحتل مكانة بارزة في العالم العربي، بهدف الوقوف في وجه الزعامة المصرية والتقليل من أثر زعامة عبد الناصر ودوره في المنطقة العربية. واستكمالاً لهذا الهدف عملت الولايات المتحدة على التقليل من حدة العداء الهاشمي ـ السعودي عن طريق تنقية الأجواء في العلاقات العراقية ـ السعودية.

ولكن لكي يتم التقارب العراقي ـ السعودي ألمحت العربية السعودية إلى ضرورة إبعاد نوري السعيد عن المسرح السياسي العراقي، حيث كانت سياسته لا تحظى بثقة الملك سعود، ولا بثقة الرأي العام العربي الذي كان ينظر إليه على أنه صنيعة الاستعمار والأب الروحي للسياسة الاستعمارية في المنطقة العربية. وهكذا كان نوري السعيد كبش الفداء من أجل التقارب العراقي ـ

السعودي بهدف القضاء على زعامة عبد الناصر وتهيئة المنطقة للدخول في مساومات وتحالفات جديدة بعيداً عن سياسة نوري السعيد التقليدية. أما بالنسبة لقضية العلاقات العراقية ـ الكويتية، فإننا نجد أن تلك القضية التي ما زالت المنطقة العربية تعاني من آثارها حتى الآن، قد اتخذت محورين متوازيين؛ المحور الأول: تمثل في مشكلة الحدود العراقية ـ الكويتية والتي اعترف بها نوري السعيد عام ١٩٣٢ في خطاب وجهه إلى الأمين العام لعصبة الأمم. وبالرغم من هذا الاعتراف الرسمي العراقي بحدود الكويت، إلا أن المشكلة تمثلت بعد ذلك في ترسيم أو تخطيط خط الحدود بين البلدين، وهي المرحلة التي كانت من أهم أسباب المشكلات التي مرت بها العلاقات العراقية ـ الكويتية فيما بعد.

المحور الثاني في العلاقات العراقية ـ الكويتية يعتبر أشدهما خطراً، ألا وهو فكرة ضم الكويت إلى العراق. ويرجع ظهور تلك الفكرة إلى أواخر العشرينات من القرن العشرين، إلا أنها أصبحت واقعاً ملموساً وفعلياً في عهد الملك غازي الذي أمر حسين فوزي رئيس أركان الجيش العراقي عام ١٩٣٩ باحتلال الكويت وضمها للعراق. وتوجد فرضية لمؤامرة قام بها نوري السعيد بالاشتراك مع الإنجليز في التخلص من الملك غازي. ورغم تعدد الأسباب التي دفعت نوري للاشتراك مع بريطانيا في التخلص من غازي، إلا أن قضية الكويت تأتي على رأس هذه الأسباب.

وفي عام ١٩٥٨ بذل نوري السعيد جهوداً كبيرة لضم الكويت إلى عضوية الاتحاد الهاشمي بهدف التغلب على الصعوبات المالية التي تواجه هذا الاتحاد. ولكن بريطانيا رفضت ذلك مما دفع نوري السعيد إلى التهديد بضم نصف أراضي الكويت للعراق عن طريق إثارة مسألة الحدود بين البلدين، بل وصل الأمر بنوري إلى حد إعداد خطة عسكرية لاحتلال الكويت، إلا أن قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق قد قضت على تلك الخطة قبل تنفيذها وعلى صاحبها أيضاً. وترى الدراسة أنه إذا كانت هناك فرضية للمؤامرة في اغتيال الملك غازي بسبب رغبته في احتلال الكويت، فلربما توجد هذه الفرضية أيضاً

في قيام ثورة ١٩٥٨ في العراق، والتي ذهب ضحيتها نوري السعيد والأسرة المالكة في العراق.

لقد أجهد نوري السعيد نفسه في ميدان القضية الفلسطينية، وقدم آراءً وأفكاراً مختلفة جديرة بالبحث والاهتمام، خصوصاً وأن أياً منها لم يحظ بقبول البريطانيين والصهاينة. ونظراً لأن نوري كان واقعياً يرى السياسة الإيجابية هي الحصول على أكبر المكاسب على قاعدة (خذ وطالب) فقد كان يرى أن العرب والفلسطينيين قد جانبهم الصواب في رفضهم الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩، وكان يود أن يرضى العرب بالتقسيم ليحتفظوا بمصالحهم، اعتقاداً منه أن التطرف السياسي لا يؤدي إلى نتيجة مفيدة، بالإضافة إلى إدراكه أن الولايات المتحدة وبريطانيا تقفان خلف إسرائيل، ولن يسمحا بالقضاء عليها.

وأخيراً فإن الدراسة ترى أن الخطأ في الاجتهاد السياسي والخلاف حوله ليس معناه الخيانة حتماً وفي كل حين، وإلا لاستوى فيهما كل سياسي عارض آخر في آرائه أو ولائه أو منهج عمله السياسي. وإنما اختلاف الاجتهاد ومنهج العمل بين سياسي وآخر مردها إلى اختلافيهما في الرأي لاختلاف ظروف الزمان والمكان و اختلاف موقع الرؤية وزاوية النظر، واختلاف المعطيات والحقائق المتوفرة واختلاف طرق تحليلها وفهمها والانتفاع منها، وكذلك اختلاف الخلفيات الثقافية والتاريخية والاجتماعية وعوامل أخرى كثيرة.

ومهما تكن أخطاء نوري السعيد وحسناته ومهما تكن جسامة وفداحة ضررها ومهما تكن بواعثه وأسبابها، فما كان نوري السعيد أسوأ من معاصريه في شيء، ولا كانوا خيراً منه في شيء، ولا كان أسوأ ممن جاءوا بعده، أو أنهم استطاعوا أن يكونوا خيراً منه.

النهاية

في ليلة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ حدث الانقلاب العسكري الذي قلب الأمور في العراق رأساً على عقب، وأنهى العهد الملكي الهاشميّ الذي نعم به العراق بالأمن، وأحسّ بالطمأنينة والسيادة منذ دخول ملك العراق الملك فيصل الأول إلى العراق آتياً من سوريا وحتى يوم دُكّ قصر الرحاب.

ودُكَّ بيت نوري باشا السعيد، وأُسدل الستار على حياة رجلٍ رافق العراق وملكه منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٨.

رجل يكاد يكون أسطورة القرن العشرين، وأحد الرموز الكبيرة في العراق والعالم العربي كلّه، رجل كان شعلة ذكاء يتمتع بصفات لا توجد في رجلٍ آخر، مثل أعلى في حبه لوطنه، والنضال من أجل استقلاله وسيادته وعلوّه.

قدّرته الأسرة الهاشمية والشعب العراقي حقّ قدره.. استلم رئاسة الحكومة أربع عشرة مرة. وكان القائل الشائر حين يكون في سدّة الرئاسة، والرئيس الفعليّ يوم يكون خارج الحكومة.

في يوم الانقلاب هوى الباشا... هوى النسَر من عليائه يوم كان في أوجه عطائه، ويوم بدأت ثمار نضاله الطويل تؤتي أكلها، لا لصالح العراق فحسب، وإنما لصالح العرب في شتّى أقطارهم.

سقط الرأس المفكر والرمز المخلص، والعملاق المحاور.

سقط الذي اعترف له الغرب كاعتراف الشرق، ورجع إلى رأيه، وأدرك سداده وصحة تفكيره ورجاحة موازينه كل من آمن بالفكر وتناول الموضوعات بدقة وواقعية وعلمية.

هوى النسر، وانتقلتِ الأسطورة إلى يد التاريخ ليسطر على صفحاته ما يعرفه ولا يعرفه سواه، تاركاً أقوال المناوئين والحاقدين والغوغاء..

في ليلة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تآمر بعض ضباط الفرقة الثانية ضد رئيسهم غازي الداغستاني وسجنوه في حجرته في المعسكر، واستلم القيادة عبد الكريم قاسم الذي اختار عبد السلام عارف، وأرسله على رأس فرقة إلى بغداد على أن يتجه قسم منها إلى قصر الرحاب، قصر الأسرة الهاشمية الحاكمة، ويتجه القسم الآخر إلى دار نوري باشا السعيد، والقضاء عليه.

ونفّذ عبد السلام الأوامر، وما إن وصل بالجند إلى بغداد حتى اتجه قسم لدك قصر الرحاب وإبادة العائلة المالكة، واتجه قسم آخر إلى دار نوري باشا السعيد.

وكان الجنود الذين وصلوا إلى دار نوري باشا السعيد بقيادة وصفي طاهر، الذي قضى ردحاً من الزمن مرافقاً عسكرياً شخصياً للباشا، والذي كان يعرف المنزل ومداخله ومخارجه وكل الدقائق فيه كما كان يعرف الكثير عن الباشا وأخلاقه وذكائه الحادّ، وقدرته على حلّ المشكلات مهما تعقدت بعقل يندر وجود مثله.

أمر وصفي الجنود بالإحاطة بقصر الباشا، ودخل وحيداً دون استئذان ودون استجواب من حرس الباشا وذلك لمعرفتهم به، وما إن دخل حتى وجد «عبّود» سائق الباشا، فطلب منه إخبار الباشا بأنه يريد مقابلته.

قابل وصفي الباشا وأخبره بالانقلاب، وبالأوامر المعطاة له، ونصحه بترك القصر بسرعة، والذهاب إلى أي مكان أراد، كما أخبره بمواقع الجنود المحيطين بالقصر.

وخرج الباشا بثياب نومه مكتفياً بوضع معطفه فوق بيجامته لم يأخذ معه

إلا مسدسين دسهما في جيبه. خرج من باب خلفي يؤدّي إلى النهر، وما إن وصل إلى النهر حتى رأى زورق صيدٍ فأمر صاحبه بإيصاله إلى جانب الرصافة.

وحين اقترب الزورق من الضفة الأخرى للنهر سمع الباشا صوت عبد السلام عارف يعلن عن نجاح الانقلاب ويطلب من العراقيين الوقوف إلى جانب الانقلاب. وسمع أزيز الرصاص، وكثافة القذائف فأدرك حراجة الموقف.

كان يفكر في العائلة المالكة راجياً سلامتها. أما هو فلا بد أن يجد حلاً، وما أكثر الحلول.

طلب من الصيّاد العودة به إلى جانب الكرخ، وإيصاله إلى بيت الدكتور صالح البصام. ثم هبط إلى قعر الزورق وغطاه الصياد بشبكة الصيد.

وصل الباشا إلى دار صالح البصام ولم يكن هو وزوجته في المنزل، فاستقبله شقيق الدكتور السيد مرتضى، وابن عمه صادق وأدخلاه الدار وأكرماه. وبعد فترة قصيرة حضر الدكتور وزوجته.

في هذه الأثناء بدأ الجنود المحيطون بقصر الباشا التفتيش عنه في كلّ أنحاء المنزل فلم يعثروا عليه. عندها اتصل القائد بالمسؤولين ليخبرهم بأن الباشا غير موجود، ويظهر أنه فرّ، ولا أثر له في المنطقة.

وأعلنت الإذاعة عن جائزة قدرها عشرة آلاف دينار[١] لمن يعثر على نوري السعيد أو يدلّ عليه. وأخذ التفتيش عنه طابع السرعة والجدّية في المنطقة كلّها.

تداول الباشا والدكتور صالح في الأمر وقررا أن يجلس الباشا متخفّيا بين سيّدتين من أهل المنزل في المقاعد الخلفية من سيارة صادق البصام ابن عمّ الدكتور على أن يتجه بهم بصورة طبيعية إلى منزل عميد العائلة في الكاظمية.

وصلت السيارة إلى الكاظمية وكان الباشا عند وصوله مرهقاً مهموماً يتصبب العرق من جبينه بغزارة.

وحين اختيرت له غرفة نومه وراحته طلب جهاز راديو وكوباً من الشاي. وما إن سمع بمصرع الأمير عبد الإله حتى زاد قلقه، وظهر الألم والأسى على

---

(١) كان الدينار العراقي الواحد يساوي ٣,٣ دولار.

أساريره. وانصبّ اهتمامه على سماع الأخبار راجياً أن يكون الملك فيصل الثاني سالماً.

وداهمت الشرطة بيت الدكتور صالح البصام وفتّشته وحقّقت مع أهل البيت وأحسّ الدكتور صالح أن الشبهات تدور حول أسرة البصام، وأن منزل عميد الأسرة معرّض للتفتيش في أي لحظة.

قلق صالح، واهتدى أخيراً إلى إخبار أخته «زكية» هاتفياً بأن المريضة يجب أن تنقل إلى المستشفى فوراً لأن حالتها عصيبة.

فهمت أخته الرسالة الهاتفية وخرجت بعد منتصف الليل ملتفّة بعباءتها السوداء وتوجهت نحو الكاظمية مشياً على الأقدام.

وصلت إلى المنزل المنشود قبل بزوغ الفجر منهوكة القوى خائرة تماماً. وطرقت الباب ففزع أهل الدار، ولمّا سمعوا صوتها اطمأنوا وفتحوا الباب، فأخبرتهم الخبر بسرعة، وأخبرتهم أنه يجب نقل الباشا إلى مكان أكثر أماناً.

وعندما أخبرت العائلة الباشا بالخبر طلب منهم إيصاله إلى دار الحاج محمود الأسترابادي في الكاظمية.

أرسل رسول من منزل عميد أسرة البصام إلى بيت الأسترابادي فلم يجد غير السيدة زوجة الحاج محمود التي أهّلت بالضيف وأوصت الرسول أن يحتاط الباشا في لباسه لئلاّ يُعرف.

ترك نوري باشا دار البصام ملتفّاً بعباءة سوداء وكوفية بين سيّدتين محجبتين وبعض الرجال، وعندما مرّوا بدار الأسترابادي وقف الباشا أمام الباب الخلفي، ومضى الباقون في طريقهم.

طرق الباشا الباب، وفتحت زوجة الحاج محمود الباب، فدخل الباشا، وبعد أن استراح قليلاً تشاور مع السيدة لإيجاد طريقة لإنقاذه من شرّ المعتدين.

اهتدت السيدة إلى نقله إلى منزلٍ أمين في البتاويين وهو بيت صهر الحاج محمود.

ولمّا انتهت فترة منع التجول جلس الباشا متخفياً بين السيدة وخادمتها في سيارة أهل البيت فاتجهت بهم إلى منطقة البتاويين.

يظهر أن صاحب البيت وزوجته رفضا بقاء الباشا في المنزل، وأحسّ الباشا بالأمر فخرج بسرعة يريد المُضيّ إلى بيت آخر، وخرجت معه زوجة الحاج محمود وخادمتها، يفتشون عن دار الشيخ العريبي.

ورأى الباشا وهو في الطريق سيارة شرطة نزل منها وصفي طاهر، فطلب من المرأتين تركه ففرّت الخادمة، وبقيت زوجة الحاج محمود آملةً أن يحمي وصفي طاهر الباشا.

لكن الباشا أبت نفسه التعرض للتنكيل والإهانات، فأخرج مسدسه من جعبته وأفرغ ما فيه من رصاص في صدره.

ولمّا وصل وصفي نادته زوجة الحاج محمود قائلة: هذا باشتنا يا وصفي هذا أبوك وأبو الكل فأنقذه.

وكان صوتها أجشّ خشناً فظنها وصفي رجلاً فأطلق عليها الرصاص فأرداها مسلمةً روحها الطاهرة إلى بارئها.

واقترب وصفي من الباشا فوجد أن أنفاسه لم تتوقف، فأطلق رصاص رشاشه الحربيّ ليمزق الجسد الذي طالما كان صاحبه مأوًى للعراقيين وواقياً للضعيف من سطوة القويّ.

نقلت جثة الرجل الذي دافع عن العراق والأمة العربية بالسيف واللسان والفكر والحوار حتى لقي نهايته المأساويّة إلى وزارة الدفاع، فأمر عبد الكريم قاسم قائد الانقلاب بدفنها.

مضى المارد العملاق إلى ربّه تاركاً صيتاً يلفّه العطر والذكر الحسن، وتأفّف الشعب العراقيّ بصمت لهذه النهاية المأساويّة لا لنوري باشا السعيد، فقد ترك الحياة ومن فيها، ولكن للشعب العراقي الذي كان محتاجاً له، وللأمة العربية، ولكل فكرٍ نيّر.

بقيت روح نوري باشا ترفرف فوق العراق تدعو ربّها لحمايته والدفاع عنه.

النهاية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثـائق

أ ـ الوثائق غير المنشورة

١ ـ العربية

دار الوثائق القومية (وثائق الخارجية المصرية ـ أرشيف سري جديد)

محفظة (١) بغداد	ملف ٢١٧/ ٧/ ١ ج٥	
محفظة (٢) بغداد	ملف ٢١٧/ ٧/ ١ ج١	ملف ٢١٧/ ٧/ ١ ج٦
محفظة (٣) بغداد	ملف ٢١٧/ ٧/ ١ ج٤	ملف ٢١٧/ ٧/ ١ ج٩
محفظة (٤) بغداد	ملف ٧٥٢/ ٨١/ ٢	ملف ٧٥٢/ ٨١/ ٣
محفظة (١) سوريا	ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٣	
محفظة (٧) سوريا	ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج١	ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج٢
محفظة (٩) سوريا	ملف ٣ ج٧	
محفظة (١٠) سوريا	ملف ٣ ج٦	
محفظة (١٦) سوريا	ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج٣	ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج٤
محفظة (١) الأردن	ملف ٣/ ١/ ١٠	
محفظة (٢) جدة	ملف ٧٥٦/ ٨١/ ٣ ج١	

محفظة (٤٩)	ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج٥	ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج٦
محفظة (٣٢٠)	ملف ٤٠	
محفظة (٣٣٤)	ملف ٦٢	
محفظة (٣٨٢)	ملف ١٤٠/ ٥٢/ ٢	
محفظة (٥٢٠)	ملف ٣/ ٢	
محفظة (٧٣٨)	ملف ١٤٠/ ١٣٨/ ١٢	
محفظة (١١٥٠)	ملف ٦٩/ ٥/ ٦	
محفظة (١١٩٠)	ملف ٢/ ٣/ ٦ د	ملف ٢/ ٣/ ٧ أ
محفظة (١٢٤١)	ملف ٣٧/ ٣١/ ١٢	
محفظة (١٢٤٤)	ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج٤	
محفظة (١٣٩٧)	ملف ٨/ ٣/ ١ ج١	ملف ٨/ ٣/ ٣ ج٢
محفظة (١٣٩٦)	ملف ٣٨/ ٢٦/ ٢٣	
محفظة (١٤٠٢)	ملف ٣٨/ ٢٦/ ٢٨	
محفظة (١٤٠٤)	ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ ج١	
محفظة (١٤٢٤)	ملف ٣٨/ ٧٦/ ٦	
محفظة (١٤١٨)	ملف ٤/ ٧٢/ ٢	
محفظة (١٤٦٥)	ملف ٣٧/ ٤٠/ ٩ ج٧	ملف ٣٧/ ٤٠/ ٩ ج٨
محفظة (١٤٦٦)	ملف ٣٧/ ٤٠/ ٩ ج٦	
محفظة (١٤٨٨)	ملف ٤/ ٧٢/ ٢	

٢ ـ الأجنبية

وثائق الخارجية البريطانية بدار المحفوظات بلندن (P.R.O) مجموعة

F.O.

- F.O., 371/5034, E: 10471, 1920.
- F.O., 371/6454, E: 5179-117-82, 1921.
- F.O., 371/21847, E: 7060, 1938.
- F.O., 371/34955, E: 1382-506-65, 1943.
- F.O., 371/35010, E: 3585-480-93, 1943.
- F.O., 371/39991, 1944.

- F.O., 371/4573, 1945.
- F.O., 371/43239, E: 6937-3-65, 1945.
- F.O., 371/91184, 1951.
- F.O., 371/104236, 1953.
- F.O., 371/100787. 1954.
- F.O., 371/110996, 1954.
- F.O., 371/121362, 1956.

ب ـ الوثائق المنشورة

١ ـ العربية

١ ـ العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، اختيار وتحرير نجدة فتحي صفوة، البصرة، ١٩٧٣.

٢ ـ المحاضر الرسمية لجلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، محكمة الشعب ـ وزارة الدفاع ـ بغداد.

ج١ طبعة عام ١٩٥٨

ج٢ طبعة عام ١٩٥٩

ج٣ طبعة عام ١٩٥٩

ج٤ طبعة عام ١٩٥٩

ج٦ طبعة عام ١٩٥٩

ج١٠ طبعة عام ١٩٦٠

ج١١ طبعة عام ١٩٦٠

٣ ـ خليل مردم، تقارير الخليل الدبلوماسية، حققها وعلق عليها عدنان مردم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢.

٤ ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق الجامعة العربية، القاهرة، مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

٥ ـ مضابط مجلس الشيوخ المصري، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٤٣.

٦ ـ ملخص محاضر المشاورات، طبع بمعرفة جامعة الدول العربية، القاهرة، مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

٧ ـ مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.

٨ ـ نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية، بيروت، دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢.

٢ ـ الأجنبية

1. Document of International Affairs for 1952, 1953, 1954: The Vol. for 1952, was published in 1955, that for, 1953 in 1956, and that for 1954 in 1957. All Three were edited by Denise Folliot, London.
2. Foreign Relations of The United States: Years 1946/51; 1952/54; 1955/57, (Published by United States Government, Printing Office, Washington).
3. Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II. (1941-1956), Princeton, 1956.
4. Keesing's Contemporary Archives, 1946-1948, Vol. VI, March 15-22, 1947 Keesing's Publications limited, London.

ثانياً: المذكرات الشخصية

أ ـ العربية

١ ـ أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، بيروت، دار النهار، ١٩٦٩.

٢ ـ حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب، بيروت، دار العودة، د. ت.

٣ ـ أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.

٤ ـ أحمد مختار بابان، مذكرات، إعداد وتقديم كمال أحمد مظهر، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

٥ ـ أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة، دار القاهرة، ١٩٦٧.

٦ ـ أنتوني إيدن، مذكرات ١٩٥١ ـ ١٩٥٧، قسمان، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦١.

٧ ـ تحسين العسكري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية، ج١، بغداد، مطبعة العهد، ١٩٣٦.

٨ ـ توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٩.

٩ ـ خالد العظم، مذكرات، ثلاثة أجزاء، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

١٠ ـ سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٥٢.

١١ ـ سليمان موسى، الحرب في الأردن: مذكرات الأمير زيد، عمان، ١٩٧٦.

١٢ ـ طالب مشتاق، أوراق أيامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨، ط١، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨.

١٣ ـ طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري، بيروت، الدار التقدمية، ١٩٦٧.

١٤ ـ عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ثلاثة أجزاء، بيروت، الدار التقدمية، ١٩٨٣.

١٥ ـ عادل أرسلان، ذكريات الأمير عادل أرسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سوريا: مذكرات سياسية معاصرة، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٢.

١٦ ـ عبد الكريم الأزري، ذكريات في تاريخ العراق ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨، ج١، بيروت، مركز الأبجدية، ١٩٨٢.

١٧ ـ عبد الله (الملك)، الآثار الكاملة: مذكرات الملك عبد الله، ط٢، عمان، المطبعة الهاشمية، ١٩٩٧.

١٨ ـ علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨، بيروت، مطابع دار الوفاء، ١٩٦٧.
١٩ ـ عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، إعداد الدكتورة خيرية قاسمية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧٤.
٢٠ ـ فائز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٥٦.
٢١ ـ فضل الله أبو منصور، أعاصير: مذكرات عن خفايا الانقلابات السورية الأربعة، كتبها شاهد عيان في تخطيط الأعمال الانقلابية وفي تنفيذها، دمشق، ١٩٥٦.
٢٢ ـ محمد فاضل الجمالي (دكتور)، ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، ط١، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٤.
٢٣ ـ محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، ط١، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٥.
٢٤ ـ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤، بغداد، مطبعة سليمان الأعظمي، ١٩٧٩.
٢٥ ـ نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بغداد، مكتبة التحرير، ١٩٨٤.
٢٦ ـ نجيب الأرمنازي، عشر سنوات في الدبلوماسية في صميم الأحداث العربية والدولية، ج١، بيروت، ١٩٦٣.
٢٧ ـ ولدمار جلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، بيروت، مؤسسة الإنتاج الطباعي، ١٩٦٥.

٢ . الأجنبية

1 - Ben Gurion, David, My Talks with the Arabs Leaders, Jerusalem, Keter Books, 1972.
2 - Birdwood (Lord), Nuri As-Said: A Study in Arab Leadership, London, Cassell, 1959.
3 - Eisenhower, Dwight, The White House Years, Mandate for Change 1953-1956, London, Hein Man, 1963.
4 - Eisenhower, Dwight, The White House Years, Waging Peace, 1956-1961, London, Hein Man, 1965.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١ ـ العربية

١ ـ إسماعيل أحمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١ ـ ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٦.

٢ ـ أكرم محمد محمود عدوان، تطور العلاقات السورية اللبنانية ١٩٥٨ ـ ١٩٧٦ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٩١.

٣ ـ أيمن إبراهيم الدسوقي، السلوك التركي تجاه القضايا العربية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١.

٤ ـ حسن عبده علي الريان، دور إمارة شرق الأردن في السياسة العربية ١٩٣٩ ـ ١٩٥١، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٣.

٥ ـ رحيم عويد نغيمش، التنظيم الإداري لجامعة الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠.

٦ ـ خليل إبراهيم العبد الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٨٨.

٧ ـ عبد الحميد رشدي الهواري، سياسة مصر تجاه دول المشرق العربي الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٥.

٨ ـ عبد السلام خليفة، العلاقات السياسية الأردنية ـ العراقية من ١٩٢١ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٨٧.

٩ ـ عبد الوهاب عطا الله سلمان، الصراع السياسي في العراق ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٠.

١٠ ـ علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩.

١١ ـ فوزي أسعد نقيطي، العلاقات المصرية ـ السعودية ١٩٣٧ ـ ١٩٦٧، رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ٢٠٠٠.

١٢ ـ محمد عبد المنعم فرج، النسق القيمي، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ٢٠٠١.

١٣ ـ محمد موسى أبو عيسى، التطورات السياسية في الأردن من عام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٨٩.

١٤ ـ مصطفى إبراهيم جاويش، العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، كلية الآداب بسوهاج، ١٩٨٢.

١٥ ـ ممدوح الروسان، العراق والسياسة العربية ١٩٢١ ـ ١٩٤١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٢.

١٦ ـ ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كليةَ الآداب، ١٩٧٦.

١٧ ـ منصور سالم أبو موسى، العلاقات الأردنية ـ العراقية بين القطرية والإقليمية ١٩٤٢ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٩٥.

٢ ـ الأجنبية

1 - Al-Windawi, Mouayad, Anglo-Iraqi Relations 1945-1958, Unpublished Thesis Ph.D., University of Reading, London, 1989.
2 - Saad, Abubaker, Iraq and Arab Politics: The Nuri As-Said 1941-1958, Unpublished Ph.D., Dissertation, University of Washington, 1987.

رابعاً: دراسات وأبحاث

١ ـ العربية

١ ـ أبو مازن، اليهود العراقيون، المراحل الثلاث للهجرة الطوعية، بيروت المساء، ١٢ يناير ١٩٧٦.

٢ ـ جعفر عباس حميدي، خمس رسائل سياسية في تاريخ العراق المعاصر، آفاق عربية، بغداد، العدد سبعة، مارس ١٩٥٤.

٣ ـ جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية ١٩٣٥ ـ ١٩٥٨، مجلة المؤرخ العربي، عدد ٣٣، بغداد، ١٩٨٧.

٤ ـ جميل الجبوري، نشأت فكرة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٢٥، مارس ١٩٨٣.

٥ ـ سيد نوفل، الجامعة العربية دورها ومستقبلها، دولة الكويت ـ وزارة الخارجية، الدورة الدبلوماسية الثالثة لعام ١٩٧٣.

٦ ـ عبد الرحمن شهبندر، لورنس في الميزان، مجلة المقتطف، العدد ١٤٦، القاهرة، ١٩٣١.

٧ ـ فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، سلسلة دراسات، العدد ٢٤٨، بغداد، ١٩٨١.

٢ ـ الأجنبية

1 - Harry, Howard, The United States and The Problem of Turkish Striates, The Middle East Journal, Vol. 1, No.1, January 1947.
2 - Hourani, Cecil, The Arab League in Perspective, Middle East Journal, April 1947, Vol.1, No.2.

3 - Hurewitz, J.C., Arab Israel Tension, proceeding of The Academy of Political Science, Vol.24, 1950-52.
4 - Khadduri, Majid, The Arab League as A regional Arrangement, American Journal of International Law, 40, October 1946.
5 - Rowles, C., America's Role in the Middle East, New York Time Magazine, 30 October, 1957.
6 - Yinam, S., Iraq Politics, 1948-52, Middle Eastern Affairs, iii, December 1952.
7 - Zurcher, L.A., Value Orientation Role Conflict and Alienation from work, American Sociological Review , Vol.30, 1965.

خامساً: المراجع

١ ـ العربية

١ ـ إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩.
٢ ـ إبراهيم محمد إبراهيم، مقدمات الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
٣ ـ أحمد الشقيري، الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، تونس، دار بو سلامة، ١٩٧٩.
٤ ـ أحمد طربين، الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥، القاهرة، دار الهلال، ١٩٦٣.
٥ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور)، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧.
ـ مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب، ١٩٨٤.
٦ ـ أحمد عزت الأعظمي، القضايا العربية: أسبابها ومقدماتها، تطورها ونتائجها، ج٦، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٣٤.
٧ ـ أرسكين تشيلدرز، الحقيقة عن العالم العربي، ترجمة خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٢.

- الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٢.
٨ - أسعد داغر، ثورة العرب: مقدماتها وأسبابها ونتائجها، القاهرة، مطبعة المقطم، ١٩١٦.
٩ - إسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، ١٩٦١.
١٠ - إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، ط١، لندن، ١٩٨٦.
١١ - ألبرتو حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، بيروت، دار النهار، ١٩٦١.
١٢ - إميل توما (دكتور)، جذور القضية الفلسطينية، دمشق، دار الجليل، ١٩٨١.
١٣ - أمين الريحاني، ملوك العرب، ط٢، بيروت، ١٩٨٠.
١٤ - أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤.
- أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
١٥ - أندرو راثمل، الصراع السري على سوريا من ١٩٤٩ - ١٩٦١: الحرب السرية في الشرق الأوسط، ترجمة محمد نجار، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
١٦ - أنيس صايغ، في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٥.
- الهاشميون وقضية فلسطين، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٦٦.
- الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦.
١٧ - باتريك سيل، الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٠.

١٨ ـ باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق (الوقائع ـ الدوافع ـ الحلول) بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩.
١٩ ـ بنو مثيان، ربيع العرب، ترجمة جورج مصروعة، بيروت، دار المكشوف، ١٩٥٩.
٢٠ ـ بهاء محيي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، بغداد، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.
٢١ ـ توفيق السويدي، وجوه عراقية، لندن، دار الريس، ١٩٨٧.
٢٢ ـ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٠.
٢٣ ـ لورنس، الثورة العربية، ترجمة عبد المسيح وزير، القاهرة، بدون تاريخ.
٢٤ ـ توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥، ترجمة ونشر دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥.
٢٥ ـ جارلس ليرتش، الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة فاضل ذكي محمد، بغداد، دار الحرية، ١٩٨٥.
٢٦ ـ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٦.
ـ التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٩.
٢٧ ـ جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين أسد وإحسان عباس، ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦.
٢٨ ـ جورج ليتشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج٢، بغداد، دار الكشاف، ١٩٥٦.
٢٩ ـ جيفري أرونسون، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز، بيروت، دار البيان للنشر، ١٩٨٧.

٣٠ ـ حافظ وهبة، أربعون عاماً في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٥٦.

٣١ ـ حامد عبد السلام زهران (دكتور)، علم النفس الاجتماعي، ط٣، القاهرة، سلسلة عالم الكتب، ١٩٧٤.

٣٢ ـ خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير: عبد الكريم قاسم، ج٦، بغداد، دار التحرير، ١٩٨٩.

٣٣ ـ خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

٣٤ ـ دونالد نيف، حرب السويس: كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.

٣٥ ـ راشد البراوي، مشروع سوريا الكبرى: عرض وتحليل ونقد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.

ـ مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.

٣٦ ـ رؤوف شلبي، حسن البنا ومدرسته (الإخوان المسلمين)، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٨.

٣٧ ـ روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية لدول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، ١٩٦١.

٣٨ ـ ساطع الحصري، يوم ميسلون: صفحات من تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار الاتحاد، ١٩٥٦.

٣٩ ـ سامي الحكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.

٤٠ ـ سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦، ج١، البصرة، ١٩٧٠.

٤١ ـ ستورث أرسكين، فيصل الأول ملك العراق، ترجمة عمر أبو النصر، بيروت، ١٩٣٤.

٤٢ ـ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨.

٤٣ ـ سلمان التكريتي، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش ١٩٣٩ ـ ١٩٥٣، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩.

٤٤ ـ سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨: دراسة في اتجاهات الحكم، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٢.

٤٥ ـ سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩.

ـ سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، بيروت، دار النهار، ١٩٧٠.

ـ المراسلات التاريخية ١٩١٩ (ترجمة وتقديم)، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٥.

٤٦ ـ سيار الجميل، تفكيك هيكل: مكاشفات نقدية في إشكاليات محمد حسنين هيكل، ط١، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

٤٧ ـ سيد نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٨.

٤٨ ـ شبلي العيسمي، الوحدة العربية من خلال التجربة، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

٤٩ ـ شلوموهيلل، تهجير يهود العراق، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦.

٥٠ ـ صالح صائب جبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، مطابع دار الكتب، ١٩٧٠.

٥١ ـ صلاح العقاد (دكتور)، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠.

٥٢ ـ عبد الحميد الموافي، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

٥٣ ـ عبد الحميد شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ ـ ١٩٦٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

٥٤ ـ عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠.

٥٥ ـ عبد الرحمن الجليلي (دكتور)، الملك غازي وقاتلوه، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٣.

٥٦ ـ عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٣٥.

- تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، صيدا، ج٦ طبعة عام ١٩٦٧، والأجزاء ٧، ٨، ٩ عام ١٩٦٨، والجزء العاشر عام ١٩٦٩.

٥٧ ـ عبد الرازق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨.

٥٨ ـ عبد الرازق الهلالي (دكتور)، تاريخ التعليم في العراق في العصر العثماني ١٦٣٨ ـ ١٩١٧، بغداد، ١٩٥٩.

٥٩ ـ عبد الرؤوف عمر (دكتور)، تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية ٣٩/ ١٩٥٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

٦٠ ـ عبد العزيز عبد المحسن التويجري، لسراة الليل هتف الصباح: الملك عبد العزيز (دراسة وثائقية)، ط٣، بيروت، دار رياض الريس، ١٩٩٨.

٦١ ـ عبد اللطيف اليونس، شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩.

٦٢ ـ عبد الله عبد الحي موسى (دكتور)، المدخل إلى علم النفس، القاهرة، دار الرفاعي، ١٩٨٣.

٦٣ ـ عبد يوسف الغنيم (دكتور)، ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية: الحق التاريخي والإدارة الدولية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤.

٦٤ ـ عبد المجيد حسيب القيسي، التاريخ يكتب غداً: هوامش على تاريخ العراق الحديث، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٣.
٦٥ ـ عصمت السعيد (دكتورة)، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، لندن، مبرة عصام السعيد، ١٩٩٢.
٦٦ ـ علي الدين هلال (دكتور)، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
٦٧ ـ علي الوردي (دكتور)، شخصية الفرد العراقي، بغداد، دار المعارف، ١٩٥١.
ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ط٢، لندن، دار كوفان للنشر، ١٩٩٢.
٦٨ ـ علي رضا، سوريا من الاستقلال حتى الوحدة المباركة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، حلب، مطبعة شيك بلوك، ١٩٨٣.
٦٩ ـ علي شلبي (دكتور)، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١، ط١، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٢.
٧٠ ـ علي محافظة (دكتور)، العلاقات الأردنية ـ البريطانية منذ تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧، بيروت، دار النهار، ١٩٧٣.
ـ التاريخية للجامعة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
ـ جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ١٩٨٣.
ـ موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
٧١ ـ غانم محمد صالح، العراق والوحدة العرَبية ١٩٣٨ ـ ١٩٥٨: الفكر والممارسة، بغداد، مطابع دار الحكمة، ١٩٩٠.
٧٢ ـ فاضل حسين (دكتور)، تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٦٣.

- سياسة نوري السعيد الخارجية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٧٦.

٧٣ ـ فتحي الديب، عبد الناصر وتحرير المشرق العربي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠.

٧٤ ـ فريدريك زوريق، العرب في نظر الغرب، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٠.

٧٥ ـ فرنان ويليه، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، ترجمة نجدة هاجر وطارق شهاب، بيروت، منشورات المكتب التجاري، ١٩٦٠.

٧٦ ـ فطين أحمد فريد (دكتور)، العلاقات المصرية ـ الأمريكية من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٣، ج١، القاهرة، مطبعة الدار الهندسية، ٢٠٠١.

٧٧ ـ فؤاد دواره، سقوط حلف بغداد، القاهرة، سلسلة كتب سياسية، العدد ٧٣، ١٩٥٩.

٧٨ ـ كاظم نعمه (دكتور)، الملك فيصل الأول، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨.

٧٩ ـ لطيفة محمد سالم (دكتورة)، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

٨٠ ـ ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق، بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩.

٨١ ـ محمد الدليمي (دكتور)، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

٨٢ ـ محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ط١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

٨٣ ـ محمد جعفر فاضل الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٨٤ ـ محمد صالح آل السهروردي، لب الألباب، ج١، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٣٣.
٨٥ ـ محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، بغداد، المكتبة العصرية، ١٩٢٥.
٨٦ ـ محمد عبد الرحمن برج، عزيز المصري والحركة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩١٦، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩.
٨٧ ـ محمد عزه دروزه، حول الحركة العربية الحديثة، صيدا، المطبعة العصرية، ١٩٥٠.
ـ الوحدة العربية، بيروت، منشورات المكتب التجاري، ١٩٥٧.
ـ القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج١، بيروت، ١٩٥٩.
٨٨ ـ محمد علي حلة (دكتور)، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨، القاهرة، ١٩٩٢.
٨٩ ـ محمد فاضل الجمالي (دكتور)، صفحات من تاريخنا المعاصر، ط١، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.
٩٠ ـ محمد فرج، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف: تاريخ الأمة العربية منذ الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربي ١٥١٤ ـ ١٩٦٤، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٥.
٩١ ـ محمد محمود السرياني (دكتور)، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطور مشكلاتها، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠١.
٩٢ ـ محمود كامل، القانون الدولي العربي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٥.
٩٣ ـ مجدي حماد (دكتور)، العسكريون العربَ وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.
٩٤ ـ مجيد خدوري (دكتور)، عرب معاصرون: أدوار القادة في السياسة، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

٩٥ ـ مصطفى الشهابي، القومية العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٦١.

٩٦ ـ مصطفى فهمي (دكتور)، علم النفس الإكلينيكي، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٦٧.

٩٧ ـ مفيد شهاب (دكتور)، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨.

٩٨ ـ ملحم خالد ملحم، البنى الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٩٩ ـ ممدوح الروسان (دكتور)، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

- علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، إربد ـ عمان، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

١٠٠ ـ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، لندن، دار رياض الريس، ١٩٨٧.

١٠١ ـ ميشيل أيونيدس، فرق تخسر: ثورة العرب ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦١.

١٠٢ ـ ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، ط١، بيروت، منشورات المكتب التجاري، ١٩٦١.

١٠٣ ـ نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة أحمد أبو ملحم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

١٠٤ ـ نذير فنصه، أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزت سوريا، بيروت، دار الأمانة، ١٩٨٣.

١٠٥ ـ نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٤٣.

- محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز ١٩١٦ ـ ١٩١٨، بغداد، مطبعة الجيش، ١٩٤٧.

١٠٦ ـ هادي حسن عليوي (دكتور)، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي المشرقي ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
١٠٧ ـ هول. ك، ليندزي. ج، نظريات الشخصية، ترجمة لطفي فطيم، مراجعة لويس كامل مليكة، القاهرة، دار الشايع، ١٩٧٨.
١٠٨ ـ ولبر كرين إيفلاند، حبال من رمل: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، ترجمة سهيل زكار، دمشق مطبعة طلاس، ١٩٨٥.
١٠٩ ـ وميض جمال نظمي (دكتور)، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
١١٠ ـ يعقوب يوسف كوريه، يهود العراق: تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
١١١ ـ يوسف خوري، مشاريع الوحدة العربية ١٩١٣ ـ ١٩٨٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
١١٢ ـ يونان لبيب رزق (دكتور)، موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

٢ ـ الأجنبية

1 - Aldingtion, R., Lawrence of Arabia, London, 1955.
2 - Axelgard, Frederick, U.S - Support for the British Position in Pre - revolutionary Iraq, New York, 1991.
3 - Badeau, John, The American Approach in the Arab World, New York, 1968.
4 - Batatu, Hanna, The Old Social Classes and The revolutionary movements of Iraq, Princeton, 1978.
5 - Burgoyne, E., Gertude Bell from her personal papers 1914-1926, London, 1961.
6 - Campbell, John, Defense of the Middle East: Problems of American Policy, New York, 1962.
7 - Donovan, John, United States and Soviet Policy in the Middle East 1945-56, Facts on File Inc., New York, 1972.
8 - English, H.B.& English, A.C., A Comprehensive Dictionary of Psy-

chological Terms, New York, 1958.
9 - Frondizi, R., What is Value? USA, open court pub.Co., 1971.
10 - Gallman, Waldmar, Iraq under General Nuri AS - Said: My Recollection of Nuri al-Said 1954-1958, Baltimore, 1964Á
11 - Gardner, B., Allenby, London, 1956.
12 - Garnett, D., The Letters of T.E. Lawrence, London, 1938.
13 - Glubb, J.B., Britian and The Arabs, A study of fifty years 1908-1958, London, 1974.
14 - Gold, Dore, America, The Gulf and Israel, Colorado, 1988.
15 - Gomma, Ahmed, The foundation of the League of Arab States, London, Longman, 1977.
16 - Kedouri, Elie, England and the Middle East, London, 1956.
- The Chatham House Version and the other Middle East studies, London, 1970.
17 - Khadduri, Majid, Independent Iraq 1932-1958 A study in Iraq Politics, second edition, London, Oxford University Press, 1960.
18 - Kirk, George, The Middle East 1945-1950, Survey of International Affairs, London, Oxford University Press, 1954.
- A short History of the Middle East, sixth edition, London, Bardford and Diekens, 1961.
19 - Longrigg, S. H., Iraq, 1900-1950 A Political Social and Economic History, London, Oxford University Press, 1953.
- Syria and Lebanon under the French Mandate, London, 1958.
20 - Marlow, John, Arab Nationalism and British Imperialism, London, The Cresset Press, 1961.
21 - Nutting, Anthony, The Arabs, New York, A Mentor Book, 1965.
22 - Palmer, Michael, Guardians of the Gulf, New York, The Free Press, 1992.
23 - polk, William, The Arab World, London, Harvard University Press, 1980.
24 - Saye, Albert, Principals of American Government, New York, 1966.
25 - Seal, Batrick, The Struggle for Syria, London, Oxford University Press, Speiser, E.A., The United States and the Near East, Connecticut, 1971.
26 - Wilson, Arnold, Loyalties Mesopotamia 1914-1917, 2ed, London, 1931.
27 - Young, Hubert, The Independent Arab, London, J. Murray, 1983.

سادساً: الدوريات العامة

١ ـ العربية

الصحف العراقية

الأخبار

١٩٤٣/٧/٢٢ ١٩٤٣/٧/٢٤ ١٩٤٣/٧/٢٧ ١٩٤٣/٧/٢٩
١٩٤٤/٨/١١ ١٩٤٦/٢/٦ ١٩٤٧/١/٢٥ ١٩٤٧/١٠/٦
١٩٤٨/٤/٢٥ ١٩٤٨/٧/٩ ١٩٤٩/١٠/٢٥ ١٩٥٤/٣/٢٨
١٩٥٧/٦/١٥

الحوادث

١٩٥٠/٩/١٦ ١٩٥١/٧/٦ ١٩٥١/٩/٣ ١٩٥١/٩/١٦
١٩٥٤/١٢/١٥ ١٩٥٥/١١/١١ ١٩٥٦/٨/٣

الاستقلال

١٩٣٦/٧/٢ ١٩٣٦/٩/١٧ ١٩٣٨/١/١٧ ١٩٣٩/٢/٢
١٩٣٩/٢/١٧ ١٩٣٩/٢/٢٢ ١٩٣٩/٣/٧ ١٩٣٩/٤/٢
١٩٣٩/٥/١٨ ١٩٣٩/٧/٩ ١٩٣٩/٨/٣ ١٩٤٧/٥/٢٣
١٩٤٨/٧/٢٥ ١٩٤٩/١٠/٣٠ ١٩٥٤/٤/٢٦

العالم العربي

١٩٢٨/٦/٧ ١٩٢٨/٨/١١ ١٩٢٩/٢/١٢ ١٩٣١/٤/٩
١٩٣١/٤/٢١ ١٩٣١/٤/٢٤ ١٩٣٨/١/١٥ ١٩٤٥/٢/١٩
١٩٤٦/١١/٢٩

اليقظة

١٩٤٧/١٢/٨ ١٩٤٩/٥/٧ ١٩٤٦/٦/٩ ١٩٤٩/٦/١٦
١٩٤٩/١٠/٢٠ ١٩٤٧/١١/٧ ١٩٥٠/٢/٦ ١٩٥٩/٣/٣
١٩٥٠/٤/١٧ ١٩٥١/٧/٢٠ ١٩٥٢/٨/١١ ١٩٥٦/١٢/٤

صوت الأهالي

١٩٤٣/١٢/٢٦ ١٩٤٣/٦/١٥ ١٩٤٣/٧/١٩ ١٩٤٧/٥/٧
١٩٤٨/٧/٢٦ ١٩٤٨/٧/٣٠ ١٩٤٩/٩/٢٧ ١٩٤٩/١٠/٢٥
١٩٥٤/١/٤ ١٩٥٤/١/١٨ ١٩٥٤/٥/١٣

البلاد

١٩٣٨/٢/٢٠ ١٩٥٦/٢/١١

صدى العهد

١٩٣٠/١٠/١٩ ١٩٣٠/١٠/٢٣ ١٩٣١/٣/٢٥ ١٩٣١/٥/١
١٩٣١/٥/٣ ١٩٣١/٨/١٤ ١٩٣١/٨/١٦ ١٩٣١/١٠/١٧
١٩٣١/١٠/١١ ١٩٣١/١٠/١٥ ١٩٣٢/١٠/٢٩

السياسة

١٩٥٤/٣/٢٨

السجل

١٩٥٢/١١/١٢

ألف باء

١٩٣٨/١٢/١٥ ١٩٥١/٨/١٥

الحاصد

١٩٣٣/٤/٢٧

العراق

١٩٢٢/٣/٣٠ ١٩٤٣/٨/٩

الأماني

١٩٣١/٣/١١ ١٩٣١/٣/١٤

الرأي العام

١٩٤٧/٥/١٥

الوطن

١٩٤٧/٤/٢٨

اليوم

١٩٣٩/١/٢٧

الزمان

١٩٤٧/١/٣١   ١٩٤٩/٤/٢٢   ١٩٥٠/١/٢٢   ١٩٥٠/١/٢٣

١٩٥٠/٣/٩   ١٩٥١/١٠/٧   ١٩٥١/١٢/٢٢   ١٩٥١/١٢/٢٩

١٩٥٢/١/٢   ١٩٥٢/٩/٢٧   ١٩٥٥/٣/٢   ١٩٥٦/١/١٥

١٩٥٦/٣/٩   ١٩٥٦/٨/١١   ١٩٥٦/١٠/٣   ١٩٥٦/١١/١٤

١٩٥٧/٢/٥   ١٩٥٧/٢/١٩   ١٩٥٧/١٠/٥   ١٩٥٧/١٢/١٨

العمل

١٩٥٧/١٢/٢٣   ١٩٥٧/١٢/٢٧

الحرية

١٩٥٦/١٢/٩   ١٩٥٨/٧/٢٥

النهضة

١٩٢٨/٨/٢٢   ١٩٢٩/٨/٧   ١٩٣٠/٧/٨

الجبهة الشعبية

١٩٥١/٨/١٦   ١٩٥١/١٠/٣١

اللبنانية

الحياة

١٩٥١/٧/٢٧   ١٩٥١/٨/١٧   ١٩٥١/٨/٢٦   ١٩٥٤/٢/٧

١٩٥٤/٢/٢٩   ١٩٥٤/٣/٢٣   ١٩٥٤/٦/٦

الحوادث

١٩٥١/٨/٢٠

الشباب

١٩٥١/٧/٢٩

بيروت المساء

١٩٥١/٧/٢٦

المصرية

الأهرام

٢٦/٦/١٩٤٤ - ١١/٢/١٩٤٥ - ٢٧/١/١٩٥٠ - ٦/٢/١٩٥٠
١٠/٩/١٩٥٠

الاخبار

١٥/٨/١٩٥١

آخر ساعة

١٩/٦/١٩٧٦

المصور

٢٦/١٠/١٩٤٩

الجامعة العربية

٣/١٠/١٩٣٤ - ١١/١٠/١٩٣٤ - ٢١/١٠/١٩٣٤

البلاغ

٢٠/٢/١٩٣٢

السورية

القبس

١/٥/١٩٤٩ - ٨/٥/١٩٤٩ - ١٨/٨/١٩٤٩ - ٢٦/٨/١٩٤٩
٢٨/٨/١٩٤٩ - ١/٩/١٩٤٩ - ٢٠/٩/١٩٤٩ - ٣٠/١٢/١٩٤٩
١٠/١/١٩٥٠

الأيام

١٧/٦/١٩٤٩ - ٢٤/٨/١٩٤٩ - ١٦/١١/١٩٤٩

لندن

الشرق الأوسط

١٦/١٠/١٩٨٠ - ٦/١٢/١٩٨٠ - ٢٩/١/١٩٨٢ - ٩/٢/١٩٨٢
١٥/١/١٩٨٣ - ٢٧/١/١٩٨٣ - ٣٠/١/١٩٨٣ - ٢٣/٢/١٩٨٣
٢٨/٢/١٩٨٣ - ٢٢/١/١٩٨٤ - ٢٨/٢/١٩٨٥ - ١١/٢/١٩٨٥
١٠/٢/١٩٨٥ - ١٢/٢/١٩٨٥

٢ ـ الأجنبية

- The Times 17/1/1957
  15/2/1958
- The Manchester Guardian. 15/2/1958

فهرس الموضوعات

المقدمة ٧
الفصل الأول: سيكولوجية نوري السعيد ١٧
أولاً: دراسة الحالة لنوري السعيد ١٩
١ ـ الإطار الأسري ١٩
٢ ـ إطار التعليم ٢٢
٣ ـ الإطار المهني ٢٥
٤ ـ عقائده السياسية ٣٠
١ ـ الميكافيلية النفعية ـ البراجماتية العملية ٣٠
٢ ـ الدكتاتورية السلطوية ٣٢
ثانياً: القيم والنشق القيمي لدى نوري السعيد ٣٣
١ ـ القيم ٣٣
القيمة السياسية ٣٥
قيمة الولاء ٣٨
القيمة الاقتصادية ٤٤
القيمة الجمالية ٤٩
القيمة الدينية ٤٩

القيمة الأسرية ٥٠
قيمة الصداقة ٥٠
قيمة المتعة والمرح ٥٢
القيمة النظرية ٥٥
القيمة الأخلاقية ٥٧
قيمة الحرية ٦٠
٢ ـ النسق القيمي ٦٠
ثالثاً: بعض السمات النفسية الرئيسية لنوري السعيد ٦٤
١ ـ الثقة بالنفس ٦٤
٢ ـ الدجماطيقية (الجمود والتزمت) ٦٦
٣ ـ العُصابية (Neuroticism) ٦٧
الفصل الثاني: نوري السعيد وبدايات العمل القومي العربي ٧١
أولاً : مرحلة جمعية العهد ٧٣
ثانياً : الثورة العربية الكبرى ٨٥
ثالثاً : الحكومة الفيصلية في سوريا ٩٥
الفصل الثالث: نوري السعيد وجامعة الدول العربية ١٠٩
أولاً : نوري السعيد وقيام جامعة الدول العربية ١١١
ثانياً: نوري السعيد وسياسة العراق تجاه الجامعة ١٦٥
ثالثاً : نوري السعيد والمشاركة العراقية في نشاطات الجامعة ١٧٥
الفصل الرابع: نوري السعيد وسياسة الأحلاف الغربية ١٩٥
أولاً: ملامح السياسة الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. ١٩٧
ثانياً: البيان الثلاثي ٢٠٢
ثالثاً: مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. ٢٠٥
رابعاً: حلف بغداد ٢١٦
الفصل الخامس: نوري السعيد وقضايا الوحدة العربية ٢٣١

أولاً: الاتحاد العراقي ـ الأردني ٢٣٣
ثانياً: الاتحاد العراقي ـ السوري ٢٧٠
أ ـ الاتحاد العراقي ـ السوري ١٩٢١ ـ ١٩٣٩ .... ٢٧٠
ب ـ الاتحاد العراقي ـ السوري في مرحلة الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ١٩٣٩ ـ ١٩٤٩ . ... ٢٧٨
ج ـ الاتحاد العراقي ـ السوري في مرحلة الانقلابات العسكرية السورية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ . ... ٢٨٧
الفصل السادس: نوري السعيد والخلافات العراقية ـ العربية ٣٢٣
أولاً: الصراع المصري ـ العراقي ٣٢٦
ثانياً: العداء الهاشمي ـ السعودي ٣٨٤
ثالثاً: قضية العلاقات العراقية ـ الكويتية ٤١١
الفصل السابع: نوري السعيد والقضية الفلسطينية ٤٣٧
أولاً: نوري والقضية الفلسطينية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ .... ٤٣٩
ثانياً: نوري والقضية الفلسطينية ١٩٤٠ ـ ١٩٤٧ .... ٤٥٧
ثالثاً: نوري والقضية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ .... ٤٧٣
الخاتمة ٥٠٣
النهاية ٥١١
قائمة المصادر والمراجع ٥١٦
أولاً: الوثائق ٥١٦
ثانياً: المذكرات الشخصية ٥١٩
ثالثاً: الرسائل الجامعية ٥٢٢
رابعاً: دراسات وأبحاث ٥٢٤
خامساً: المراجع ٥٢٥
سادساً: الدوريات العامة ٥٣٧



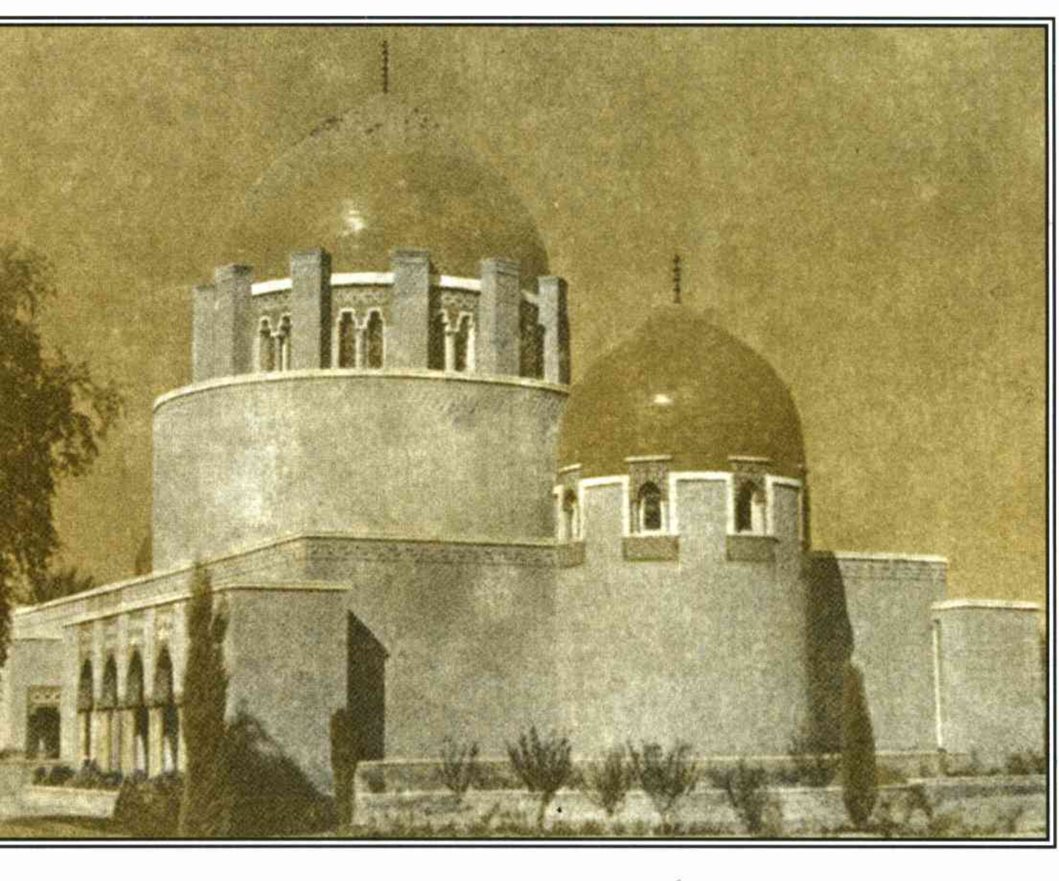
المؤلف في سطور

محسن محمد المتولي العربي

- من مواليد محافظة الدقهلية ـ جمهورية مصر العربية.
- حاصل على ليسانس الآداب ـ قسم التاريخ عام ١٩٩٢م.
- حاصل على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير ممتاز عام ١٩٩٨م.
- حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير مرتبة الشرف الأولى عام ٢٠٠٣م.
- باحث في الشؤون العراقية.
- عضو نادي الأهرام للبحث العلمي (القاهرة).
- عضو نادي الأهرام للكتاب (القاهرة).
- له عدة أبحاث ومقالات في الصحف العربية.
- صدر له كتاب تحت عنوان (كرد العراق).
- يعمل حالياً مشرفاً أكاديمياً بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- البريد الإلكتروني للكاتب MOMORAZO@YAHOO.COM

صور نادرة





المقبرة الملكية في الأعظمية التي تضم رفات العائلة الملكية العراقية.





الملك فيصل الأول ملك العراق في صورة نادرة أخذت له في ١٤ تموز ١٩٣٢م.







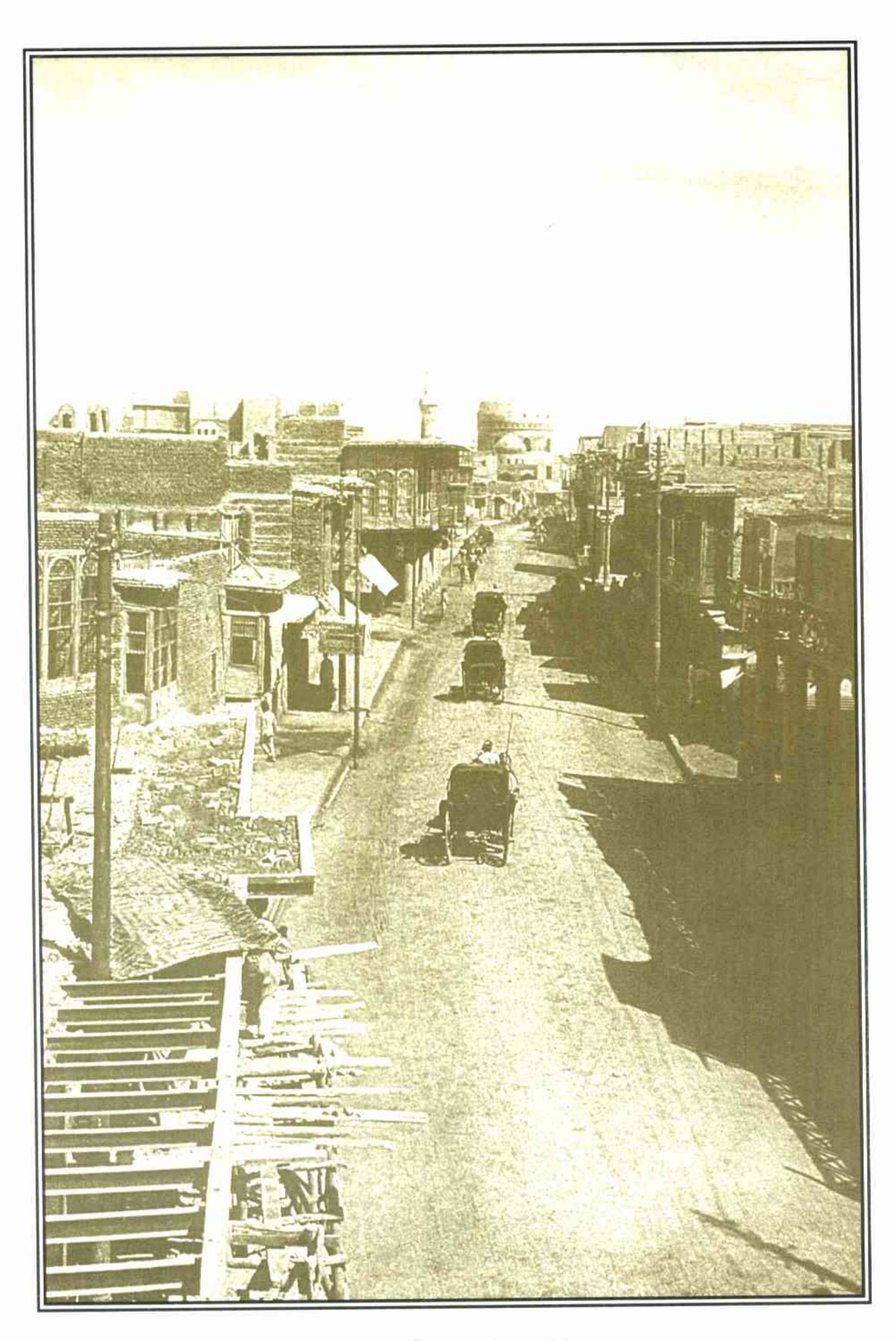








العملة العراقية الصادرة في عام ١٩٣١م.



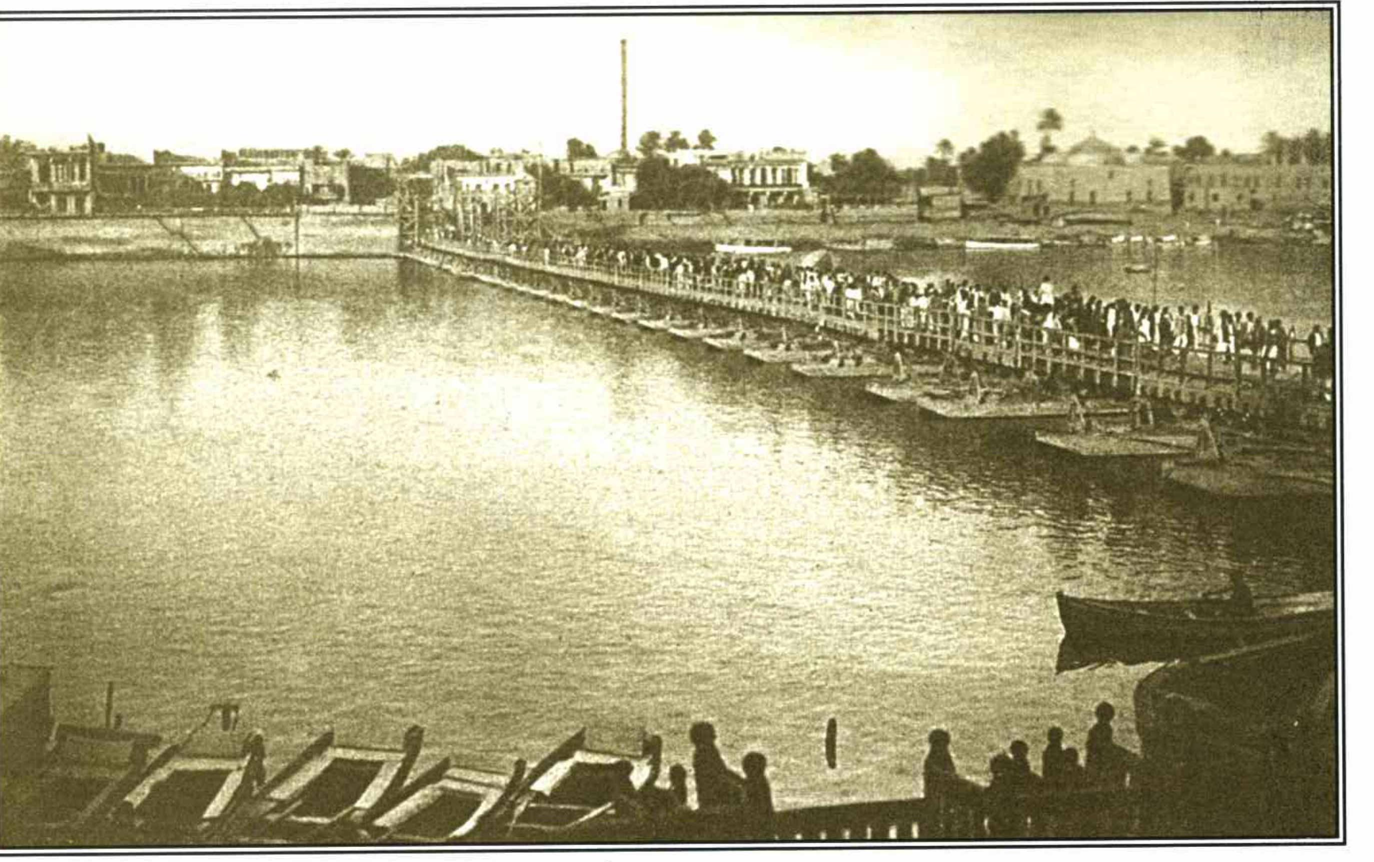
شارع في بغداد - أيام زمان



نوري باشا السعيد في مكتبه.



نوري باشا السعيد والأمير عبد الإله عام ١٩٥٧م.



جسر مود ـ بغداد أيام زمان



صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني يتصدر السرادق بمناسبة أسبوع الإعمار في العراق.

فخامة نوري باشا السعيد عند وصوله إلى مدينة الحلة وقد وقف إلى يسار فخامته الأستاذ فاضل بابان متصرف لواء الحلة وإلى يمينه معالي الدكتور ضياء جعفر وزير الإعمار ويبدو في أقصى اليمين معالي الأستاذ عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس النيابي العراقي عام ١٩٥٦م.

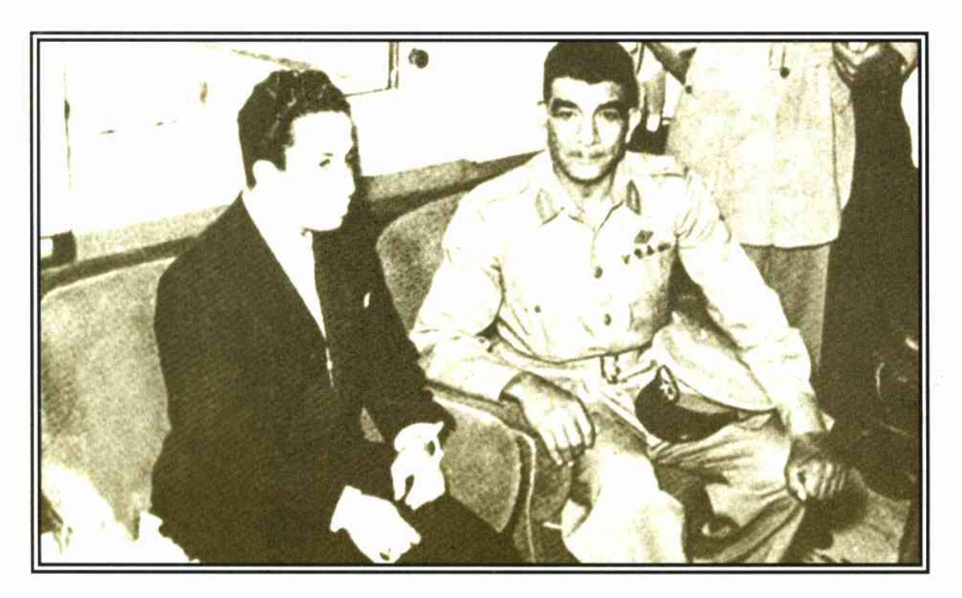


طفلة من طالبات المدارس الابتدائية تغني نشيداً في استقبال نوري باشا السعيد.

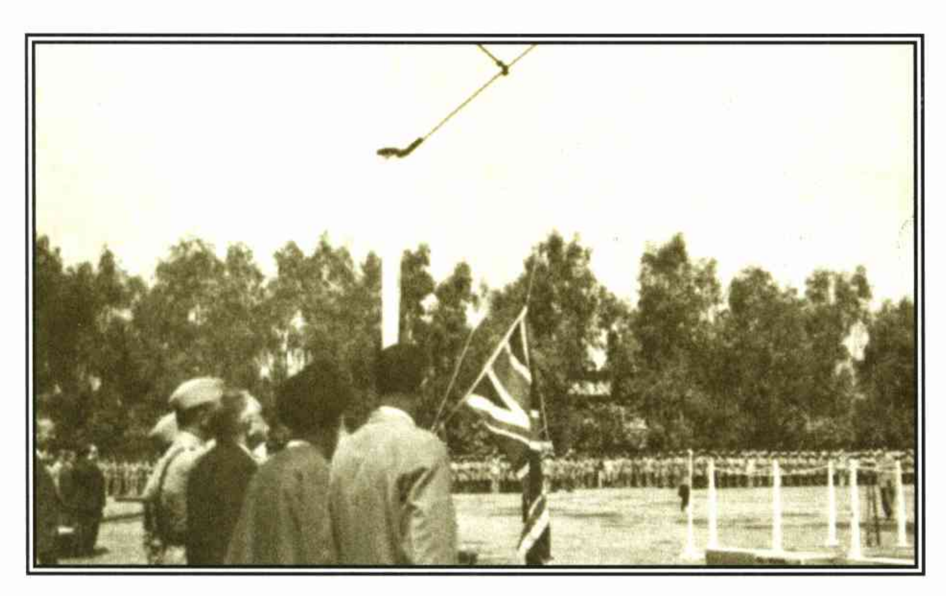


جلالة الملك فيصل الثاني وإلى يساره سمو ولي العهد وفخامة نوري باشا السعيد أثناء افتتاح مشروع وادي الثرثار عام ١٩٥٦م.

فخامة نوري باشا السعيد يفتتح جسري الكوفة والهندية وطريق الحلة ـ الكوفة ـ النجف وعلى يساره فخامة الدكتور ضياء جعفر وزير الإعمار عام ١٩٥٥م.



الملك فيصل الثاني يستقبل الرئيس المصري اللواء محمد نجيب.



مراسيم تنزيل العلم البريطاني ورفع العلم العراقي في قاعدة
الحبانية ٢ أيار ١٩٥٥



رشيد عالي الكيلاني عند تأليف وزارته الثالثة ويظهر في الصورة
الوصي عبد الإله وعلى يساره نوري باشا السعيد.



الضابط العراقي مولود مخلص باشا من الطليعة العربية.



الشريف الحسين بن علي



السيد عبد الرحمن الكيلاني

- نقيب بغداد -

رئيس الوزراء ١٩٢٢م



السيد عبد المحسن السعدون

رئيس الوزراء ١٩٢٢م



السيد توفيق السويدي

رئيس الوزراء ١٩٢٣م

إذا كان كتاب ينطبق عليه المثل القائل: « الكتاب يقرأ من عنوانه » فهو هذا الكتاب (نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية).

لقد تمكّن الباحث بفكره المُركَّز وثقافته العالية، ومتابعته الدقيقة الإحاطة بموضوعه إحاطة الخبير القدير. تناول مساحة كبيرة من الزمن، ومساحة واسعة من المكان، ورجلاً من أكبر العسكريين وأهم السياسيين، وأنجح المحاورين في العالم العربي منذ انخراطه بالثورة العربية الكبرى، وحتى وفاته.

موضوع يحتاج إلى مجلدات استطاع المؤلف أن يختصرها بهذا الكتاب المميز بالدقة والتركيز.

بحث سيرة الرجل الكبير بعطاءاته المتعددة الاتجاهات، وحركته الدائمة منذ البدء وحتى النهاية.

تناوله في حياته الدراسية حتى كان ضابطاً في الجيش، وانخراطه في الحركات التي نادت بالعروبة يوم نادت أصوات تركية بتركيا الفتاة، وأحسَّ بالخطر فترك استنبول إلى مصر، ثم إلى البصرة، ثم انخرط في الثورة العربية الكبرى، واجتمع بالأمير فيصل ابن الشريف حسين في العقبة ورافقه إلى دمشق، ثم كان معه في العراق يوم أصبح ملكاً عليها.

لم يفارق الملك فيصل الأول، وكان يده الطولى، وأقرب المقربين إليه، وبقي بعد وفاة الملك إلى جانب العائلة المالكة حتى سنة ١٩٥٨ يوم انقضَّ الانقلابيون العسكريون على الملك فيصل الثاني والعائلة المالكة، وعلى نوري باشا السعيد.

قسّم المؤلف موضوعه تقسيماً منهجيًّا رائعاً فكان له وقفة طويلة عند ما قدمه الباشا للعراق، وعمله الدؤوب من أجل الشعب العراقي، كما وقف عند عمله من أجل الأمة العربية كلها، كما وقف عند تأسيس الجامعة العربية، وما عمله الباشا في هذا المجال، كما كتب فصلاً عن مواقف الباشا من القضية الفلسطينية، محيطاً بموضوعه كله بأسلوب مميّز.

الناشر